علم السياسة

الدكتور محمد نصر مهنا



دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

علم السياسة

علـم السيـاسـة



الدكتور محمد نصر مهنا
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
ووكيل كلية التجارة - جامعة اسيوط

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

المطابع ١٢ ش نوبار لاظوغلي - القاهرة ت: ٣٥٤٢٠٧٩

المكتبة:
١ ش كامل صدقي الفجالة - القاهرة ت: ٥٩٠٢١٠٧
٣ ش كامل صدقي الفجالة - القاهرة ت: ٥٩١٧٩٥٩

توطئة

لم يعد علم السياسة هامشيا بعد أن ذاعت بحوثه وقدراته التنبؤية ، فقد تطور هذا العلم المتميز بين ثنايا مختلف العلوم الاجتماعية باعتباره علم الدولة والحكومة والنظم السياسية والعلاقات السياسية الدولية والسياسة الخارجية والإدارة العامة الحديثة بفروعها المختلفة .

إن مواكبة مقتضيات التحديث تستلزم مزيدا من الجهود من جانب الباحثين فى حقل العلوم الاجتماعية لمواكبة الأحداث المتلاحقة على المسرح السياسى الداخلى والدولى على السواء وبخاصة فى ظل النظام الدولى الجديد التى لم تتضح ملامحه النهائية بعد نظراً لبروز العديد من الانقسامات والاضطرابات سواء تعلق ذلك على الصعيد الداخلى فى نطاق الدولة الواحدة أو على صعيد العلاقات الإقليمية بصراعاتها وأزماتها ، بل إن مفهوم السلم والأمن الدوليين قد أخذا أبعاداً جديدة طوال العقد الماضى وهو ماينذر بتغير آليات المنظمات الدولية والإقليمية على السواء حيث الهيمنة الأمريكية على العالم من واقع القوة العسكرية والتكنولوچية .

فى هذا السياق – تكمن أهمية هذا الكتاب الذى يقدم فكرا حيا متجدداً لعلم السياسة فى عالم متغير بما يقتضى تكاتف الباحثين المتخصصين أياً كانت انتماءاتهم وتوجيهاتهم السياسية لتبادل مفاهيم البحث العلمى حول مواجهة التحديات والتهديدات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وفى الوقت ذاته فقد بذل جهد كبير لعرض المادة العلمية التى يتضمنها الكتاب على صورة تجعلها فى متناول القارئ والدارس العربى سواء كان طالبا متخصصا فى العلوم السياسية أو العلاقات الدولية أو العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وكان الحرص شديدا على عدم الخوض فى تفاصيل فى غاية التخصص اكتفاءً بالأسس والمرتكزات لجوهر علم السياسة وهو مايمكن تلمسه من محتويات الكتاب .

وفى النهاية لايسع المؤلف إلا أن يتقدم بسجل بالوفاء الصادق وعميق التقدير لعلماء السياسة العرب وأساتذة أقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية لكتاباتهم الرصينة المدققة فى علم السياسة كما يتوجه المؤلف بالشكر إلى العاملين فى دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ويخص الاستاذ عبدالحميد غريب بالامتنان والتقدير حيث انه صاحب فكرة نشر هذا الكتاب لما تلمسه من افتقار المكتبة العربية لدراسة مدققة فى علم السياسة اللهم بلغ الشكر أهله ورد الجميل لأصحابه فما جزاء الاحسان إلا الأحسان وأخيرا فإن المؤلف يرجوا أن يسد الكتاب نقصا فى المكتبة العربية ، ويفيد قطاع المثقفين متعددى التخصصات فى الوطن العربى من باحثين ودارسين وطلاب .

وعلى الله قصد السبيل

دكتور محمد نصر مهنا

الباب الأول

تطور علم السياسة وموضوعاته

الفصل الأول

« علم السياسة التقليدى »

نشأة علم السياسة :

إن علم السياسة أى المعرفة المنهجية المنظمة لشئون الدولة – قد كون منذ البداية علماً قائماً بذاته . والإغريق هم مبتكرو السياسة وواضعو علم السياسة معا . ويقول Ed-mond Goblot : إن اليونان القديمة ، أم الحضارة الأوربية ومعلمتها قد طبقها بسمتها الغالبة وهى العلم [1] .

وقد كان أرسطو ، من بين الإغريق ليس فقط هو الرائد الأول للمعرفة العلمية ولكن كان أيضا واضع هذه القاعدة الهامة وهى أن لكل علم شخصيته المستقلة ، ونحن ندين له بالسياسة وبعلم السياسة بين العلوم بمعناها الشامل .

والترتيب الذى وضعه أرسطو يقوم على التمييز بين ثلاث عمليات عقلية هى Sa-voir, Faire, Creer: المعرفة ، والعمل ، والإبداع . ومن ثم ففى رأى أرسطو المقدونى توجد ثلاث طوائف كبرى من العلوم : العلوم النظرية ، والعلوم العملية ، والعلوم الشعرية .

فالعلوم النظرية هى الرياضيات ، والطبيعة ، وما رواء الطبيعة .

وتشمل العلوم الشعرية المنطق والخطابة وفن الشعر .

وبين الطائفتين تقوم العلوم العملية وهى الأخلاق والاقتصاد والسياسة ، فالأخلاق lEtique هى علم السلوك الإنسانى أى معرفة سلوك الفرد أو مايسمى اليوم بالفرنسية La morale . والاقتصاد هو العلم الذى يدرس الأسرة ، تكوينها ومواردها ، وأصل الكلمة باليونانية هى Loikos ومعناها المنزل .

(١) انظر كتابه « منهج العلوم » باريس كولان سنة ١٩٢٢ .

والسياسة من وجهة نظر أرسطو هى : العلم الذى يدرس دستور المدينة وإدارة شئونها ، وتقع السياسة عمليا فى قمة هذا التدرج ؛ لأن موضوعها وهو المدينة يشمل التنظيم الاجتماعى كله . وتقوم المدينة على أساس الأسرات ، وتتكون الأسرة من الأزواج والأولاد والرقيق ، ثم يأتى بعد ذلك تجمع عدة أسرات فى البلدة تتصل بروابط متعددة أبعد مما يربط أفراد الأسرة الواحدة وأخيراً تتكون من تجمع عدة بلدان المدينة الكبيرة الناشئة عن مطالب الحياة لأنها تشبع تلك الحاجات جميعها حيث تصل إلى أن تكفى نفسها بنفسها تماما[1].

وتسيطر السياسة ، على العلوم الأخرى ؛ لأنها تتحكم فى سائر نواحى النشاط الإنسانية الأخرى . ويقول أرسطو : « من الواضح أن الفن الذى يمارسه هؤلاء الذين يمكن أن نطلق عليهم الآمرين أو المديرين هو أكثر الفنون رغبة فيه وأشد أهمية من كل الفنون التى تخضع له » [2] ويمكن تأدية تعبير (آمر) أو مدير « على نحو أفضل إذا استعملنا لفظة architectonique المنقولة عن اليونانية والتى تدل على تفوق السياسة من الناحيتين الفكرية والمادية معا . ونجد أرسطو ينوه دائما فى كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس بأن الاشتغال بمصالح الدولة وأمورها العامة أشرف وأسمى من الاشتغال بشئون فرد واحد وهذا مع إمكان الاقتصار على شئون الفرد الواحد [3] .

ومع ذلك فإن الحد الفاصل بين الأخلاق والسياسة غير معين على نحو واضح دائماً، ذلك أن موضوع علم الأخلاق هو نوع من علم السياسة ، ويكشف هذا التأكيد الآخر من جانب أرسطو عن قيام نوع من الشك لديه فى تعيين الحد الفاصل بين مختلف الفنون ، وفضلا عن ذلك فإنه يدخل فى السياسة مجموعة من الموضوعات نراها أقرب إلى الأخلاق أو الاقتصاد منها إلى السياسة مثل علم التربية .

وعلى عكس ذلك فالتفرقة تبدو واضحة بين السياسة التى هى معرفة الأشياء الوطنية، والاقتصاد وهو العلم الذى يعنى بالأشياء المنزلية . ويشمل هذا الأخير معرفة ماهو متعلق بالمنزل وتدبير شئون البيت أو ما يطلق عليه باليونانية Ioikos أو ما يخص كل ما تدل عليه الكلمة الألمانية Wirtschaft ، ويرى أرسطو أن علم الاقتصاد يشمل ثلاث مجموعات من

(١) سياسة أرسطو طبعة بريلو باريس ١٩٥٠ ص ١ وما يليها .
(٢) الأخلاق لنيقوماخوس ترجمة Thurst باريس Didot ١٨٢٣ ص ٤ .
(٣) نفس المرجع ص ٧ .

الروابط الاجتماعية بين الأزواج ، وبين الوالدين والأبناء ، وبين السادة والعبيد ، ويضيف إليها معرفة إدارة – شئون البيت . وهو يمر سريعا على هذه النقطة الأخيرة فى حين أن المؤلفات الأخرى عالجتها على نحو أكمل ، وبصفة خاصة كتاب الاقتصاد لإكسينوفون Xenophon (٤٢٧ – ٣٥٥ ق.م) وهو سابق على مؤلف أرسطو ، وفيه يعرض المؤلف القواعد النظرية للإدارة الحسنة لضيعة زراعية مع جعل الاقتصاد تابعا للسياسة ، ويعتقد أرسطو أنه يجب عدم الخلط بين هذين العلمين إذ أن روابط التبعية للعائلة وروابط الخضوع التى تربط العبيد والسيد تختلف اختلافا واضحا عن علاقة المواطنين بالمدينة . والفكرة التى ترى أن الدولة إن هى إلا أسرة كبيرة ، تلك الفكرة التى قام بها الكثيرون من أصحاب النظريات السياسية قد رفضها أرسطو منذ البداية ، ومن ثم فإن الفرق بين الأسرة والمدينة ليس مجرد فرق فى الدرجة ، ولكنه فرق فى الطبيعة .

علم السياسة فى العصور القديمة والوسطى :

إن العلاقة بين اليونان القديمة وبين اللاتين قد وضع أساسها شيشرون الذى يمكن وصفه بأنه كان رومانيا متأثرا بالفكر الإغريقى un Latin hellenise فإن مؤلفه «الجمهورية» ومؤلفه «القوانين» يدلان بعنوانيهما على أنهما مستوحيان من الفلسفة الأفلاطونية .

ولما كان شيشيرون يستلهم فلسفة أرسطو أيضاً ، فإنه يقبل فكرة المدينة كأساس ولكنه يوسع من نظامها ويخلع عليها تعريفا يغلب عليه الطابع القانونى وذلك على لسان أفريكانوس Africanus شيبيون الأفريقى Scipion IAfricain الذى يمثل فى حوار الجمهورية، البطل الوطنى موضع إعجاب الخطيب الكبير حيث يقول « إن الجمهورية هى ملك الشعب ذلك الشعب الذى لا يتكون من مجرد مجموعة من الأفراد ، وإنما يتألف من كتلة موحدة باتفاق قانونى ومصلحة مشتركة .

وإذا كانت إرادة شيشيرون تترسم التفكير السياسى الإغريقى تماما فإن المدينة التى صارت جمهورية قد ترامت أطرافها فى إمبراطورية روما التى تجعلنا نتصورها كمجتمع هام من حيث الكم ونلمح منذ ذلك الوقت المفهوم الحديث للجماعات الإنسانية . ومن جهة أخرى فإن شيشرون المحامى الرومانى ، يبرز الناحية القانونية للمدينة فى المقام الأول : فالقانون مشترك بين الجميع يقبله الجميع ويخضع له الجميع فعلا . وهكذا بدأت تتميز بوضوح منذ ذلك الوقت الطبيعة الخاصة للجماعة السياسية .

والثورة المسيحية – إذا نظرنا إلى هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية – قد أحدثت تغيرات خلقية ونفسية عميقة ، وإن كانت من الناحية الفنية قد صبت فى القوالب القديمة. وقد استمد القديس أوجيستان الذى تربى كما يقول هو « فى ظل تعاليم المدرسة أفكاره السياسية من كتابى شيشرون الجمهورية والقوانين حتى لقد أمكن تصحيح النصوص التى كانت قد شوهت من مؤلفات شيشرون بالاستعانة بما اقتبسه منها القديس أوجيستان .

ومع ذلك فإن القديس أوجيستان قد عدل فى تعريف شيشرون للدولة [1] وشعب «مدينة الله » على غرار شعب شيشرون ، هو أيضاً مجتمع إنسانى وجمهور معقول ، ولكن يؤلف بينه تمتعه فى سلام بما يريده هو لا بالقانون أو بالمصلحة .

وهكذا ننتقل من مفهوم قانونى إلى مفهوم عاطفى من فكرة قد توصف فى لغة العصر بأنها من قبيل الشركة « إلى فكرة جماعية » وهكذا يمهد القديس أوجيستان لهذا التدرج من الدولة إلى الكنيسة ، الأمر الذى سيكون له فيما بعد انعكاس عميق على العصور الوسطى . والمشكلة أوسع مدى من أن تثار فى هذا المقام [2] ويكفى من وجهة النظر التى تعنينا أن المدينة ظلت المثال النموذجى للمجتمع . وقد غير أسقف (هيبون) المثال الدنيوى وتوسع فيه إلى حد تقديس فكرة المدينة ولكن دون التخلى عنها . وقد عدل القديس أوجيستان تعريف الدولة كما وضعه شيشيرون حتى لا يقر للدولة الرومانية بالكمال، وبذلك أصبح فى الإمكان انطباق الفكرة على أية جماعة أخرى تجاوز نطاق المدينة المادية أى على الجماعة الروحية « مدينة الله » وبذلك يتدرج هذا المفهوم الأوجيستينى إلى مفهوم أوسع للعالم ، لابل إلى فلسفة أو لاهوت للتاريخ .

والأوجيستنية السياسية إذا شئنا التكلم بلغة المونستيور أركويير قد سادت تفكير القرون الوسطى . ومع ذلك فإن أبرز ممثليها وهو القديس توماس الا كوينى Thomas d'Aquin قد رجع إلى نفس مفهوم المؤلفين الوثنيين فهو لايقبل تعديلات القديس أوجستان وإذا شئنا الدقة فهو ينقل عن القديس أوجيستان تعريفا للمدينة ، هو فى الحقيقة التعريف الذى قال به شيشيرون وإن كان يغفل فى شىء من مهارة الحجج التى لا يخلو منها حتى أسلوب القديسين أنفسهم دائما. إن القديس أوجيستان يقتبس من شيشيرن ليدحض قوله. ومع ذلك

---

(١) سان أوجيستان « مدينة الله » ترجمة مورو بباريس جارنير الجزء الثالث الطبعة الرابعة ص ٢٥٦ .

(٢) انظر بريلو « تاريخ الآراء السياسية » باريس والفوز الطبعة الثانية سنة ١٩٦١ الفصل العاشر .

فإن موقف القديس توماس ممكن تبريره إلى حد كبير حيث يرى أن تعريف شيشيرون مقبول من حيث الطبيعة فى حين أن أوجيستان يعنى بما هو أسمى من الطبيعة surnaturel وفضلا عن ذلك فإن توماس إنما يشتغل بفلسفة أرسطو ، وقد ترجم أحد الدومانيكان لفلاماند ، وهو جيوم دى مويربك ، نصاً غير واضح منها إلى اللاتينية أورد عنه القديس توماس تعليقا فى I' In libros Politicorum Aristotelis expositio ومن ثم فإن المفهوم الا كوينى هو محض نقل لعبارات أرسطو وتحديد لها ، فالمدينة تشكل وحدة لا تتجزأ تتكون في ظل سلطة نظامية عليا ، ويحتفظ فيها كل باستقلاله الذاتى مع المساهمة فى المجهود العام .

ومع ذلك فإن القديس توماس يخالف أرسطو فيرى أن السياسة ليست لها الصدارة النهائية التى أصر عليها أرسطو . ففى رأيه أن السياسة ولو أنها تحتفظ بالمكان الأول بين جميع الفنون إلا أن جميع العلوم وجميع الفنون لم تعد تتجه نحو السياسة ، ولكن نحو اللاهوت الذى تخدمه السياسية كغيرها من العلوم الأخرى .

ومن جهة أخرى فإن القديس توماس إلى جانب ما فهمه مذهبيا لا تاريخيا عن المدينة القديمة قد شارك فيما شغل به أهل عصره فى مؤلفه المعنون «فى الحكومة الملكية» أو بعبارة أصح فن الملك أو الحكم . وهذه الرسالة لم تتم وينازع بعض المؤلفين فى نسبتها إلى القديس توماس قد كتبت بين سنتى ١٢٦٥ ، ١٢٦٧م ، وهى تعالج فن الحكم أو على نحو أصح فلسفة الأخلاق وقد أعدت لملك قبرص هيج الثانى لوزنييان . ولما كان الأمير الصغير قد توفى فى السادسة عشرة فإن القديس توماس المرهق بالمشاغل قد كف عن إتمام مؤلفه ولكن ما كتبه منه يدل على ظاهرة جديدة سرعان ما غلبت على هذا المؤلف فإن فكرة الدولة أخذت تنتقل رويداً من الجماعة الشعبية إلى الحكومة ومن الحكومة إلى شخص الحاكم ، ومن الدولة إلى المملكة ومن المملكة إلى الأمير .

من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر :

إن كلمة الأمير هى العنوان الرنان للمصنف الذى بدأ به علم السياسة الحديثة . والواقع أنه خلال قرنين كان كل شيء يدور حول صاحب السلطة المطلقة فهو الذى يجب التقرب إليه ، والذى ينبغى تعليمه ، وهكذا تنحو السياسة نحو علم النفس وعلم التربية .

ومع ذلك فإن التيار الفكرى استمر فى مجراه فى ظل المظاهر الجديدة ، ولقد عنون ماكياڤللى كتابة بكلمة « الأمير » مدفوعا فى ذلك بنزعة واقعية عارمة وتحت تأثير حاجات ملحة ، ولكنه لم يكن يعتبر الأمير إلا كعنصر من عناصر السياسة التى يتألف من مجموعها كتابه . والواقع أن مكياڤللى يميز فى أول كتابه بين الجمهوريات والإمارات ، ويعطى كلمة الجمهورية » معنى محددا هو معنى الحكومة المؤقته ولا يتحدث فى هذا الموضع عن الدول المحكومة على هذه الصورة لا بسبب عدم أهميتها ، وإنما لأنه قد سبق له أن عالج موضوعها فى مقالاته عن عشريات تيت – ليف .

وتأثر السكرتير الفلورنسى بآراء أرسطو أمر مؤكد فهو قد قرأ وأمعن النظر فى ترجمة إيطالية لعلم السياسة قام بنشرها عام ١٤٣٥ العالم الإيطالى ليوناردو برونى – وقد انتشرت طبعات هذه الترجمة منذ عام ١٤٧٠ [١] ولكن مكيافللى ينحو نحوا يخالف نزعة أرسطو الذى يوجه عنايته فى أبحاثه إلى الحكومة الصالحة التى تكفل الحياة الفاضلة للمواطنين الصالحين ، بينما يرمى مكيافللى إلى هدف مباشر وقاس وهو إقامة حكومة قومية لإيطاليا موحدة مكونة من غير رجال الدين ومن ثم فإن السياسة بالنسبة إلى الدولة هى الفن الذى يكفل لها طاعة المواطنين أكثر من تهيئة السعادة لأفراد دولة المدينة . ولكن سواء تعلق الأمر بسعادة الأفراد أوبإذعانهم فإن موضوع المعرفة السياسية يظل هو الدولة باعتبارها هيئة سياسية.

وقد ظلت هذه الفكرة واضحة عند بودان Bodin الذى خطا هو ومؤلف آخر أقل منه شهرة التزيوس Althusius خطوة حاسمة بعلم السياسة . ويضم مؤلف بودان Bodin علم السياسة بأكمله بكل مايشمله من مختلف فروع الوقائع والقوانين التى تحكمها [٢] وقد أبرز بلونتشلى J. C. Bluntschli أهميتها تماما حيث جعل عنوان الفصل الأول من مؤلفه تاريخ القانون العام للدولة ؛ نظرية الدولة عند بودان Bodin [٣] وبلونتشلى الذى كان من هذه الناحية فى وضع أفضل من وضع القديس توماس لم يقتصر الأمر لديه على توافر العلم الغزير والتجربة الشخصية ، وإنما كان يعرف كيف يستخدم بصورة مباشرة ، العناصر التى تزوده بها حوادث عصره ونظمه . ونظرية القديس توماس التى استمدها إلى حد كبير

---

(١) أوجيستان رينوديه « مكياڤيللى » باريس ١٩٥٠ طبعة جديدة وراجع أيضا : دكتور محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار ص ص ٢٤٣ – ٢٦٠ .

(٢) انظر هو بودريارد « جان بودان وعصره » باريس ١٩٥٣ .

(٣) ميونيخ ١٩٦٤ بالالمانية .

من مطالعاته فى الكتب هى مجرد تطبيق للترتيب الذى وضعه أرسطو فى السياسة أما جان بودان الذى يعرف أرسطو حق المعرفة فإنه يزيد فى آراء هذا الأخير ويضيف إليها تعديلات ، وكذلك تحريفات غير موفقة ترجع إما إلى آرائه الخاصة وإما إلى الانتقال من دولة المدينة إلى دولة الأمير التى انتهى تطور نظام الدولة إليها فى بداية القرن السادس عشر . وقد كان عام ١٥١٥ هو تاريخ نشر كتاب الأمير ، ولكنه كان أيضا تاريخ موقعة مارينيان وحكم أسرة فالوا انجوليم بارتقاء رانسوا الأول العرش ، حيث تحولت الملكية الفرنسية التى كانت إلى ذلك الوقت إقطاعية فى شخص أسلافه إلى ملكية حديثة بارتقاء خلفه هنرى الثانى العرش وهو الذى يمكن القول بأنه كان يمثل الملكية التقليدية .

ويرى بودان أن الدولة ثمرة تطور تاريخى طويل أدى إلى توازن بين الحقوق والواجبات داخل جماعة أكثر تطورا وتعقيدا من تلك التى كانت موضع دراسة أرسطو ، فهو لم يكن يرى فى « الدولة » الحكومة العادلة لعدة أسر فحسب ، وإنما كان يفسر ما يلاحظه من الفوارق وعدم المساواة ، ويعتبر ذلك مصدر التقسيم العمل الذى يؤدى بدوره – إذا استبقنا هذا التعبير – إلى تضامن عضوى .

وقد أسهم جوهان التوازيوس بقدر لايقل عن ذلك أهمية فى مفهوم الدولة هذا الذى يمكن اعتباره مفهوما اجتماعيا من بعض النواحى . وكان مؤلفه الكبير يسمى السياسة المنهجية وقد ظهر فى هربورن عام ١٦٠٣ ، وأعيد طبعة عام ١٦١٠ فى جرونتج ، ومرة أخرى فى هربورن ١٦١٤ ، وكان يزيد فى كل طبعة حتى تضاعف حجمه . وعرف التوزيوس السياسة فيه بأنها فن اشتراك الأفراد فيما بينهم بقصد تكوين حياة اجتماعية ، ويقصد الثقافة والمحافظة على هذه الحياة . وإذن فهو يطلق على السياسة اسما يستعيره من اللغة الإغريقية وهو symbiotque .

وتدل هذه الكلمة دلالة قوية على أن مفهوم الدولة كان واضحا جد الوضوح عن التوزيوس ، فالدولة وهى فى القمة ، مجتمع سياسى يعلو الجماعات البسيطة أى فوق الأسر وهو أكبر منها وأكثر تعقيدا من الجماعات الأخرى والقرى والمدن . وقد انتهى التوزيوس طبقا للمنهج الذى سيطلق عليه فيما بعد الطريقة التكوينية Genetique إلى نظرية تعاقدية عن السيادة ، وإن كانت مع ذلك عضوية ، حيث يتدرج الإنسان من الجماعات البسيطة إلى مجتمع الدولة وهكذا يمكن اعتبار التوزيوس رائدا للمذاهب السياسية المسماة فيما بعد بالإيحادية Feseralistes ou encore corporatives ويرى أوتوجيرك Otto Gierke وهو

الذى عرف الناس بالتوزيوس الذى ظل زمنا طويلا شبه مجهول : أن التوزيوس هو مؤسس القانون الاجتماعى Le Fondateur du droit social .

ويتضح من هذا الغرض بداية تعدد المعانى الممكنة لاصطلاح الدولة فبينما كان يرى فى الدولة اتحاد جماعات يربطها عقد ومن ثم تنشأ السيادة فإن بودان يؤكد الطابع الموحد الذى لا يتجزأ لهذه السيادة ذاتها ، وعلى حين كان التوزيوس يرى مصدر السلطة فى العقد الذى أبرمته العناصر العضوية المكونة للدولة ، فإن بودان ملكى وحدوى Monarchiste unitaire من أنصار مذهب السيادة المستقرة فى شخص أمير .

وقد عجل بودان ، عن غير قصد بلا شك بالاتجاه الذى أدى إلى ظهور الأمير بدلا من « الدولة » وبدأ الأمير يسيطر نهائيا وتعلو مكانته على الدولة ، ويسيطر على الحياة السياسية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر . وهكذا تعاقب الأمير الظافر فى موكب التاريخ الهائل من بعد مكياڤللى ثم الأمير المسيحى من بعد أرازم . وكان بوسويه Bossuet وفينلون Fenelon وهما كاتبان سياسيان من أظهر معلمى الأمراء . وقد أبرز الميسودى هو de Meaux حلول الأمير محل الدولة وتشخيصه إياها حين قال مؤكداً : « إن الدولة كلها تجتمع » (١) .

وعلى العكس من هذا الاتجاه فإن مدرسة القانون الطبيعى وقانون الشعوب عادت إلى المفهوم الجماعى للدولة حيث رجع بوفندوف Puffendorf وباربيراك Barbeyrac إلى اصطلاح المدينة ، وكانا يفضلان اصطلاح الجماعة المدينة Societe civile على لفظة Status التى كانت لاتزال مشوبة لدى المشتغلين بالدراسات اللاتينية بما كان يكتنفها من قبل من الغموض ، كما كانا يفضلان على اصطلاح الشىء العام respubica الذى أخذ يفقد شيئاً فشيئاً معناه العام (عند بودان) ليأخذ معناه الضيق (عند ماكياڤيللى) .

وهذا أيضا هو المعنى الذى اقترحه مونتسكيو ، ولكن هذا الأخير لم يذكر مصادره ، وكثيرا مايقدم ما استعاره من غيره على أنه من ابتكاره ، ومع ذلك فإن جزءا لم يعثر عليه من بين مجموعات تعليقاته على مطالعاته كان يسمى Politica ووجد بمكتبته فى مقاطعته (لا بريد) La Brede نسختان من كتاب علم السياسة لأرسطو .

---

(١) يرى بوسويه أن السياسة مستخرجة من أقوال الكتاب المقدس وذلك فى كتاب بهذا العنوان .

ولاشك فى أن المحاولة التى قام بها جان جاك روسو هى أبعد المحاولات فى سبيل توضيح مصطلحات اللغة السياسية فى عصره ، فهو فى ختام الفصل السادس من الكتاب الأول من العقد الاجتماعى ، وهو فصل عظيم الأهمية إذ عالج فيه المؤلف الصك الاجتماعى Pacte social وأراد به العقد الاجتماعى نفسه ، وأورد هذه الإيضاحات عن هذا التعبير (هذا الشخص العام الذى يتكون بهذه الكيفية باتحاد جميع الأشخاص الآخرين كان اسمه عند الأقدمين « المدينة » ويسمى الآن « جمهورية » أو الهيئة السياسية التى يدعوها أعضاؤها « الدولة » فى مظهرها السلبى وصاحبة السيادة فى مظهرها الإيجابى و « السلطة » إذا قورنت بأمثالها) . وينتقد روسو تحريف المعنى الذى أصاب اصطلاح « المدينة » فيقول: « إن الغالبية من المؤلفين المحدثين يعنون بالمدينة الدولة وقد فاتهم المعنى الحقيقى لهذه الكلمة ، فالمدينة تتكون من المنازل بينما تتكون الدولة من المواطنين . وهكذا يظل مواطن جنيف وفيا للتقاليد الإغريقية القديمة إلا أنه يجعل من اصطلاح Social أى اجتماعى مرادفا لاصطلاح Politikas أى سياسى وليس لاصطلاح Koinoniks. اصطلاح Social معناه فى العقد الاجتماعى الجماعة المدينه ، أى المدنيه الجمهورية ، الدولة ، وروسو نفسه كان يرمى إلى وضع مؤلف سياسى وهو يخرج لنا مؤلفه « العقد الاجتماعى » على أنه مختصر من مؤلف سياسى أوسع تفصيلا يتناول النظم السياسية Institutions Politiques . ولقد أكد روسو فى كتابه الاعترافات « أنه كان راغبا فى أن يكرس كل حياته لوضع مؤلف النظم السياسية ، ولذلك فإن كتاب العقد الاجتماعى كان يسمى فى وقت ما « فى الجماعة المدينة (وتوجد نسخة خطية من العقد الاجتماعى تدل على أن المؤلف كان فى وقت ما يفضل هذا العنوان) . ويدل العنوان الصغير الوارد تحت العنوان الكبير للعقد الاجتماعى ، والذى مازال موجودا حتى الآن ، على المراد منه ، إذ هو « مبادئ القانون السياسى » وقبل ذلك تردد روسو بين هذه العناوين لكتابه « محاولة عن تكوين الدولة » «محاولة عن تكوين الهيئة السياسية » « محاولة عن تكوين الدولة » «محاولة عن شكل الجمهورية» .

وكل هذه المحاولات اللفظية إن هى إلا مجرد تعبير عن التنوع فى التعبير عن المعنى وليست من قبل الشك أو التردد حول حقيقة الأشياء أو صميم الموضوع ؛ فقد سار التقليد مطرداً من عهد أرسطو إلى القرن الثامن عشر على حقيقة واحدة محققة وهى أن هناك كما يقول بول جانيه Paul Janet الذى يؤرخ للموضوع علما هو « علم الدولة ، وهو ليس

خاصا بإحدى الدول المعنية بذاتها ، ولكنه علم لكل الدول بصفة عامة منظوراً إليها من حيث طبيعتها وقوانينها وأشكالها الرئيسية [١] ذلك هو علم السياسة الذى لم يستمد منه أحد فرعا خاصا بالحياة الاجتماعية .

وقد حدد احد ابرز علماء السياسة المصريين [٢] الصور التاريخية للمجتمع السياسي والتى تعنى فى الوقت ذاته الصور التاريخية للسلطة السياسية فى السلطة الجماعية المباشرة والتى ينقاد إليها شتى افراد الجماعة من غير ان يمارسها فرد أو نفر معين بذاته حيث تقاليد الجماعة وعاداتها راسخة دون ماحاجة إلى فرد أو نفر معين يفرض مراعاتها بأدوات الاكراه المادى المألوفة فلا اكراه ولاجزاء إلا الخوف من لفتة الجماعة ثم السلطة الشخصية التى تتمثل فى المجتمع القبلي حيث يختص رئيس القبيلة بالسلطة السياسية دون من عداه من أعضائها وأخيرا السلطة المنظمة (الدولة) وهى أحدث الصور التاريخية للمجتمع السياسى والتى ارتبطت فى نشأتها بالدولة الحديثة وأصبحت تعنى المجتمع السياسى بمدلوله الواسع حيث يتراكم عليها عنصر السلطة المنظمة تنظيما قانونيا (التجمع البشرى – السلطة السياسية – الأقليم) كما سوف يرد تفصيلا فى موضع لاحق من الدراسة .

* * *

---

(١) بول جانيه « تاريخ علم السياسة فى علاقاته بالأخلاق » باريس سنة ١٩٧٢ ، وراجع فى تفصيل علم السياسة التقليدى ، مارسيل بريلو ، علم السياسة ترجمة أحمد حسيب عباس ، سلسلة الألف كتاب رقم ٥٨٥ ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٥ ص ١٩– ٣٢.

(٢) دكتور محمد طه بدوى ، دكتورة ليلى أمين مرسى النظم والحياة السياسية ، الاسكندرية ١٩٩١ ص ١ – ١٤

الفصل الثانى

« تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر إلى عصر »

تميز علم السياسة :

تغيرت مفاهيم طبيعة ومجال علم السياسة من عصر إلى عصر . فقد سبقت الاشارة إلى أن أرسطو الذى وضع اللبنات الأولى لهذا العلم قد استخدم اصطلاح السياسة بمعنى واسع للغاية بهدف أن يغطى « بنية أوتركيب العائلة إلى جانب اصطلاح الدولة وهو ما يعرف باسم Polis ، والسيطرة على العبيد ومفهوم الثورات وتعليقات حول «الديمرقراطية البحتة» . والسياسة عند أرسطو تشتمل على كيانات وطنية أو إقليمية أو دولية وكذلك أو بنية تركيب الاتحادات العمالية والمنظمات « النقابية » [1] . ويمكن قبول التعريف من هذا النوع عندما كان علم السياسة هو « علم العلوم » كما تصوره أرسطو والذى يقدم المعرفة والفهم إلى أولئك الذين يدبرون شئون الدولة Polis كما يساعدهم على تنسيق جميع الأنشطة الأخرى فى المجتمع بحيث تنتج حياة طيبة لمن يحيون فيها . وحيث إن أنشطة الدولة قد قصرت على أنشطتها هى ، نجد أن علوما اجتماعية أخرى قد ظهرت واتخذت طابعا مميزا . وأصبح علم السياسة الآن هو علم الدولة أو هو « فرع من تلك العلوم الاجتماعية التى تعالج نظرية وتنظيم وحكم الدول وكذا الممارسات العملية اللازمة لتحقيق ذلك » ، مع التركيز بصفة عامة على الدولة ووحداتها الفرعية كبنيات حاكمة ، ومن ثم فقد تمت دراسته من منظور «قانونى » – تأسيسى أو « شرعى – تأسيسى » . ومع نمو علم الاقتصاد وعلم النفس والانثروبولوجى كعلوم مستقلة فى القرن التاسع عشر ، صار من الضرورى ، أن نميز علم السياسة عنها بمصطلحات أكثر وضوحا .

---

(١) راجع : جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، خمسة أجزاء ، ترجمة جلال العروسي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤م .

ولقد تميز علم السياسة عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، بأنه يعالج ظاهرة السيطرة أو التحكم والسلطة داخل المجتمع ، ويرى ماكس فيبر Vebr ، أن أى تنظيم أو اتحاد يصبح سياسيا « اذا كانت تنفيذا الأوامر فيه تتم بصورة مضطردة فوق مساحة إقليمية معينة وذلك باستخدام القوة البدنية أو التلويح بها من قبل الهيئة الإدارية » [1] ومع ذلك استمر النظر إلى المؤسسات كوحدات أولية للتحليل على الرغم من تحول بؤرة الاهتمام عن المؤسسات ذاتها إلى تراكم أو تجمع السلطة وممارستها . يقول روبسون أن : مركز الاهتمام واضح وغامض فهو يرتكز على النضال لاكتساب السلطة الاحتفاظ بها وممارسة تلك السلطة والتأثير بها على الآخرين أو مقاومة تلك السلطة » [2] . وقد تحول مركز الاهتمام فى سنوات أكثر حداثة حتى أنصب على العلاقات وأنماط التفاعل بين الأفراد واعتبرت السياسة حينذاك على أنها « مظهر من مظاهر السلوك الإنسانى فى البيئة » . ومن خلال الإطار الواسع لمفهوم السياسة بأنها تحديد القيم من قبل السلطة نجد أن التركيز قد تفاوت بين .

١- صنع القرار وتنفيذه واعتباره عملية القرار كوحدة بين :-

٢ - صنع السياسة بما تتضمنه من المحتوى السياسى والعينة السياسية ذاتها وفى النهاية إلى .

٣ - تقرير أهداف المجتمع وبلوغها . ويمكن الاختلاف بين النقطتين الثانية والثالثة فى أنه بينما تركز النقطة الثانية مبدئيا على الطبيعة الدقيقة للعمليات السياسية حسب تنفيذها داخل .. نجد أن النقطة الأخيرة تختص بموضوع الهدف تحديده .

ودون الدخول فى محاولة وضع تعريف دقيق لطبيعة ومجال علم السياسة ، يمكننا القول بأن هناك وجهة نظر « واسعة » وأخرى ضيقة تجاه السياسة والظاهرة السياسية - إذ تركز إحداهما على الوظائف السياسية ومعاملة السياسة على أنها عملية أو أنها نوع من النشاط فى حين تركز الأخرى على البنيات أو التراكيب السياسية ثم تتخذ طريق المؤسسات السياسية. ومن الواضح أن أرسطو قد تنكب الطريق « الواسع » للسياسة عندما بحث فيها ليس فى الدولة فحسب ولكن فى العائلة كذلك والاتحادات أو الكنيسة فى حين كان الجدل السياسى فى القرون التالية محددا بوجهة النظر « الضيقة » والتى فسرت السياسة بأنها دراسة الأنظمة الفرعية السياسية والحكومية فى المجتمع . ونجد بين الكتاب المعاصرين مثل كاتلين

(١) راجع : د . محمد طه بدوى : النظم السياسية والإجتماعية - منشأة المعارف - الإسكندرية : ١٩٦٥م .

(٢) راجع ؛ د. محمد طه بدوى ، د. ليلى أمين مرسى ، النظم والحياة السياسية، مرجع سابق ص ٩ - ١٣ .

ما إعتبره من جديد خروجا أو هروبا من وجهة النظر (الضيقة) تلك وتأكيده على ظاهرة السيطرة ونشاط الفرد فى الصراع من أجل السيطرة ، كل ذلك يمثل اهتمامهم الرئيسى . وبظهور وجهة النظر هذه ؛ ظل علماء السياسة قانعين بالتصنيفات أو المقولات الوصفية . وعلى الرغم من أن الوصف يعتبر خطوة ضرورية لخطوات أخرى إلا أنه قد يتسم باستخدام أساليب أكثر تعقيدا فى التحليل . ومن ثم فإنهم قد يغيرون ما يعتبر سياسية ، أو فكرا سياسيا إلى علم سياسى فكاتلين مثلا يرى أن علم السياسة « لايتميز بأى أساس فكرى مستقر ، عن علم الاجتماع وأنه يرى أن دراسة علماء الاجتماع ، على الصور المختلفة لتصرفات الأفراد وآلاف العلاقات بين الجماعات (تعطى الأساس للمقارنات الأصلية بل هى تصل إلى أحسن مفهوم لها عند أرسطو ومكيافيللى من أجل ملاحظة الأمور الثابتة » . وقد يعجب الإنسان مع ذلك وإزاء ما إذا كان مفهوم السياسة . الذى يشتمل على نظام سيطرة العائلة ، أو المجتمع الدينى، لم يكن بالاتساع الكافى بحيث يكون لامعنى له ، ولربما نظن أنه من الأفضل أن نختط طريقا وسطا بين وجهتى النظر المتطرفتين هاتين .

ومن الصعوبات الأخرى التى تصادفنا فى فهم مجال علم السياسة الصعوبة التى تنشأ من الاستخدام دون تمييز لبعض المصطلحات مثل علم السياسة والنظرية السياسية وفلسفة السياسة والفكر السياسى وتؤخذ على أنها مترادفات ، ويعتقد كل من سابين وكاتلين - على الرغم من الاختلاف بينما حول كثير من الأشياء - أنه بينما يمكن استخدام مصطلح «النظرية السياسية » بحيث يغطى جميع المادة العلمية التى تندرج تحت علم السياسة اليوم إلا أنه يمكن تفريعه إلى علم السياسة ، وفلسفة السياسة وفلسفة السياسة كما أوضح اكتشاين ، يمكن النظر إليها على أنها تختلف عن علم السياسة ، وذلك بالنسبة لأسس ثلاثة وهى (١) الموضوع . (٢) المجال (٣) معايير وفيما يخص الموضوع تعالج فلسفة السياسة ليس فقط مسائل الواقع ولكن تعالج كذلك مسائل العرف (سواء فى غاياتها ووسائلها وبالإضافة إلى النظرية الأخلاقية ، فإنها تقدم ما عبر عنه اكتشاين علم ما مراء النظرية met-Iheory أو النظرية حول النظرية أو ذاك النوع من البحث الذى يقصد به أن يفضى إلى بحث أكثر من أن يقدم اكتشافات . وأما ما يخص المجال ، فإن فلسفة السياسة تتميز ببناء نظريات اكتشافات . وأما ما يخص المجال ، فإن فلسفة السياسة تتميز ببناء نظريات شاملة فى السياسة وليس نظرية تشرح لنا سبب هزيمة حزب العمال فى بريطانيا عام ١٩٥١

ولكن نظريات . وطبقاً لتحليل ماكس فيبر عن محددات السلطة . وأما مايخص معايير الثبات فيمكننا القول أن ما يتصف بالثبات هو العلم وأن ما هو « فوق الثبات » يعتبر فلسفة[1] .

ويستخدم مصطلح الفكر السياسى أحيانا كى يشمل كل مجال علم السياسة ولو حدث ذلك فسوف ينشأ هناك تعارض أو تنازع ، بمعنى أن مصطلحى علم السياسة ، والنظرية السياسية يمكن التحفظ عليهما لإطلاقهما على تصنيفات أو مقولات غامضة نسبيا، وأن علم السياسة يعمل على تحليل السلوك السياسى الفعلى وأن فلسفة السياسة يجب استخدامها بالمعنى الذى أوضحه اكتشاين للتميز بينها وبين علم السياسة .

وهنا يُثار تساؤلان : هل هذا التقسيم الفئوى فى صالح النظام؟ وألا يمكن أن يؤدى طرح فلسفة السياسة إلى الرجوع إلى الخلف ويحولها ذلك إلى شىء متغطرس غير مستساغ وعفا عليه الزمن ؟ . أن عالم السياسة يهتم بادئ ذى بدء بدراسة الظاهرة الملموسة التى تحدث فى مجتمع إنسانى وإذا اهتم بفلسفة السياسة فإن ذلك يكون من قبيل معرفة كيفية الظاهرة السياسية وسببها وكيفية وسبب تقييم العرف لها . وليس من قبيل مظهرها التاريخى وأسلوبها الأدبى .

أن افلاطون وأرسطو من الأهمية بمكان – ليس لكونهما كتابا عظماء أو حتى مفكرين سياسيين – ولكن لأن قدرا كبيرا مما كتبوه لا زال صحيحاً وثابتاً وذا مغزى كبير فى دراسة الظاهرة السياسية . كذلك فإنه من خلال جهودهما فقد استطعنا فهم الظواهر السياسية التى يتخذ علماء السياسة مناهج متعددة لدراستها كالمنهج التاريخى والاجتماعى والاقتصادى والسيكولوجى والانثربولوجى . أن قصر دراسة السياسة على منهج واحد يعتبر تحديد لطبيعتها ومجالها . إن علم السياسة – كما يجب أن يفهم بوضوح جديد – يختلف عن تلك المجالات الأخرى ، حتى ولو كان الغرض من دراسة هذه النظم المتعددة هو نفسه مؤديا إلى دراسة وفهم علم السياسة[2] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع الدراسة القيمة : د . عبدالغفار رشاد ، قضايا نظرية فى السياسة المقارنة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣ ص ٣٥ – ٤٩ .

(٢) راجع : د . أحمد عباس عبدالبديع ، أصول علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٢م ص ١٥–٢٠ .

المفهوم المعاصر لعلم السياسة :

الفرد هو الخلية الحية فى المجتمع والمشكلة التى تواجه كل مجتمع سياسى دائما ، هى إيجاد نظام يتيح الفرصة لكل فرد أن ينتج بقدر ما يستطيع فى جو من الاطمئنان وعلى هذا فإن المصلحة العامة تقتضى وجود سلطة ذات مسئولية فى كل جماعة لتقوم بوظيفة الإشراف على الأمن وفصل الخلافات بين الأفراد ، ومن هنا نجد أن معظم التعريفات الحديثة للسياسية تنحو نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الحيرة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وأن الصراع والقوة والسياسة العامة ، هى العناصر التحليلة الرئيسية فى تعريف السياسة باعتبارها علما يهدف إلى تحقيق ضمان حقوق الأفراد [١]، وواجباتهم وتحديد الظروف التى يتحصل فيها كل فرد على نصيبه من ثروة أو نفوذ، ومن ثم فقد أكد كثير من الباحثين على أهمية القوة ومنهم هارولد لاسويل Harold Lasswell وتعريفه الذى يدور حول : Politics is who gets what : when and Hwo ?.

وهناك علماء آخرون [٢] لا يرضيهم هذا التعريف فجاءوا بتعريف واقعى للعلوم السياسية مستوحى من الحياة العملية فى ميدان المناقشات والصراعات بين الأفراد بهدف كسب الثروة والنفوذ أو تجنيد أنفسهم للدفاع عن المصلحة العامة ، أما الأستاذ الفرنسى الذائع الصيت موريس ديفرجيه Maurice Duverger فيرى أن السياسة ، عبارة عن صراع متواصل ، بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم فى مصير المجتمع كله ، والتمتع لجميع الأفراد وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة فعالة لتحقيق الوئام الوطنى بجميع الخبرات ، وبين فئة مناهضة لها ، تحرص على توفير الأمن والعدالة ودمج الأفراد فى مجتمع تسوده العدالة[٣] ، غير أن هذا التعريف ينقصه العمق فى تحليل المفهوم العام لعلم السياسة ولا يحدد- حسب ما يراه البعض - الأهداف البعيدة المدى لهذا العلم ،فالفقيه الفرنسى ريمون آرون Raymon Aron يرى أن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بالعلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين وبتدرج السلطة داخل الجماعة .

---

(١) انظر د . ابراهيم درويش ، النظام السياسى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .

(٢) د . حسن صعب - مقدمة لدراسة علم السياسة - بيروت - منشورات المكتب التجارى ١٩٦١م .

(٣) Duverger Maurice, Droit constitutional et institution politiques, Paris, Press. Universitories de France, 1958. pp. 6-16.

وهناك العديد من الباحثين الذين يأخذون بتعريف محدود ، ويجعلون من علم السياسة قرينا مرادفا لتعريف القانون الدستورى ، من حيث إن هناك مداولان للنظام السياسى، فهو يعنى فى مدلوله الواسع الشكل الذى يقوم عليه نظام الحكم ، وكيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ،فى داخل مجتمع ما ، هو يعنى مفهومه الدقيق الضيق ، كيان الحكومة فى مجتمع خاص هو شعب الدولة .

وهناك من الباحثين من يبتعدون عن النزعة القانونية ، ويأخذون بتعريف شامل جامع لعلم السياسة ، من حيث دراسة تدابير شئون الجماعة وتنظيم علاقاتها وأن السياسة إنما هى مجموعة الظواهر والحركات ، التى تتناول صلات الأفراد بالجماعات ، وصلة الجماعة ببعضها ، وفى قمتها الدولة وهى تبدأ بالفرد فالأسرة ، فالقبيلة ، فالعشيرة ، فالدولة فالمنظمات الدولية ، فأسرة الدولة .

، وهناك وجهة نظر اخرى فى تعريف السياسة ، وينطبق مفهوم وجهة النظر هذه على كل مجتمع ، سواء كان مجتمعا متخلفا ، أو متقدما وحسب رأى الأستاذ « ايستون » David Easton الذى وضع فى التعريف الجديد أن السياسة ، هى عبارة عن تلك المعاملات ، التى تتم بين المنشآت الاجتماعية ، فى إطار وجود سلطة عليا ، تشرف على توفير روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات بالعادات والتقاليد المرعية والمحافظة على الأمن العدالة فى كافة أنحاء البلاد .

من المفاهيم السابقة يحاول إتجاه آخر معاصر ، استخراج قسم مشترك بين كل التعريفات ، حيث يحدد هذا الاتجاه علم السياسة ، بموضوعه الذى هو السلطة ،وأن علم السياسة يعنى فى أبسط صورة دراسة الدولة ودراسة السلطة ، وهذا الاتجاه يجد صدى بين الباحثين العرب المعاصرين [(١)] باعتبار أن هذه الآراء . تتمركز بشكل أساسى ، حول الدولة باعتبارها الكيان الكلى ، الذى ينتظم فى داخله مختلف العلاقات والتفاعلات الفردية والجماعية فى كافة نماذجها من حيث التوافق أو التصارع وسواء كانت الدوافع المحركة لهذا التفاعل والأسباب الكامنة وراءه مستمدة من القيم أو العقائد أو السلطة أو البيئة .

والسياسة بهذا المعنى أصبحت تعنى فن الحكم ، الذى يختص بتوزيع القيم على المجتمع وإعطاء الأولوية للطاقات البشرية أو الثروات الوطنية التى تمكن أى مجتمع من تحقيق آمال أفراده وإشباع حاجاتهم الأساسية . والمقصود بالقيم الاجتماعية هنا هو الأشياء

(١) راجع فى تفصيل ذلك دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، مبادىء العلوم السياسية ، جامعة اسيوط ١٩٧٧ ص١-١٥ .

الثمينة بالنسبة للأفراد والبيئات وذلك مثل المصالح الخاصة ، والتقاليد والعادات والديانات وغيرها من المبادىء الاخلاقية والمعتقدات الروحية ، ويقصد بالسلطة العليا هنا الهيئة السياسية التى تستطيع أن تبت فى جسام الأمور وتتخذ القرارات الالزامية التى تنطبق على جميع الأفراد والمنظمات . على أنه يجب الإشارة فى هذا الصدد إلى أن السياسة لدى عامة الناس ، هى التى ينظر إليها ، من زاوية تتناسب مع مفاهيمها الاعتيادية فى الحياة السياسية العادية والصراع حول السلطة الداخلية والخارجية ، ومن هنا تتفوق العلوم السياسية على بقية العلوم الاجتماعية ، أنها تتصف بالتطور والتكيف مع الظروف التى يعيشها كل مجتمع خاصة ، وأن المقاييس التى تتخذ قاعدة لتنظيم حاجيات الأفراد ، ليست جامدة ، وانما هى ادانة مرنة تتواءم والتفكير المنطقى للقيادة [1] ، وبالتالى ، فى مواجهة النظام السياسى السائد. وكلمة نظام تطلق على : Institution, Regime, Systeme

ولذلك فإن شمول مفهوم « السيستم » جعل البعض يفضلون تسميته بالمنتظم السياسى ،وتصنف المنتظمات السياسية اليوم من حيث وضع الأحزاب والفئات فيها ، فإذا كان الحكم متداولا بين عدة أحزاب ، أو عدة فئات اعتبر حكم « المنتظم التعددى ، أو التنافسى » ، واذا كان الحكم محصورا بحزب واحد أو فئة واحدة اعتبر حكم « المنتظم الأحادى » ، واستعمال البعض للمنتظم السياسى بهذا المعنى الشامل ، أصبح يجعل النظام السياسى من جملة أجزائه ، فيكون النظام السياسى هو « مجموعة المؤسسات التى تتوزع بينها آلية التقرير السياسى » ، ويميز هذا الفريق من الباحثين بين نظام سياسى ، وآخر ، بالنظر لطبيعة الهيئة مسندة لشخص واحد ، منفصل ، عن البرلمان كان النظام ، رئاسيا . وإذا كانت مسندة لهيئة عليا كاللجنة المركزية للحزب أو مجلسه الأعلى كان النظام مجلسيا . والنظام الأول سائد فى الولايات المتحدة والدول التى نسجت دستورها على منوال الدستور الأمريكى ، والنظام الثانى سائد فى بريطانيا والبلاد التى اقتفت أثرها ، والنظام الثالث كان سائداً فى الاتحاد السوفيتى السابق والبلاد ذات المجالس الثورية ،ويشمل المنتظم السياسى بهذا المعنى التنظيم السياسى للمجتمع كله ، الذى عليه طاعته نظرا لضرورة توافر عنصر القوة التى يتمتع بها أى نظام سياسى ،ومن هنا ينبغى مناقشة من أين يستمد النظام السياسى قوته ، وشعبيته ، لأن لكل نظام سياسى خصائصه ، ولكن أهمها جميعا هو قيامه على علاقة بين الحكام

---

(١) د. أحمد سويلم العمرى – أصول النظم السياسية المقارنة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٦م ص ٢٠ – ٢١ .

والمحكومين ، بحيث يستطيع الحكام أن يكرهوا المحومين على طاعة أوامرهم : وحيث لا يكون مثل هذا القهر - كما يسميه ابن خلدون - لا يكون هناك نظام سياسى . فالنظام السياسى هو القيم الشرعى ، على أمن المجتمع والصانع الشرعى ، لما يحدث فيه من تغير .

هل « العلوم » السياسية علم أم لا ؟

تعتبر العلوم السياسية علما ؛ لأنها تقوم أساسا على حقائق واقعية ، وتستهدف الاستقرار ، الانسجام ، فى المجتمعات الإنسانية . لكن العلوم السياسية لا تعتبر علما مثل العلوم الطبيعية ؛ لأن المشاكل السياسية ، تختلف من قطر إلى آخر ، ليس هناك مقياس عالمى للاقتداء به ، حسب أنظمة موحدة ، ومتفق عليها ، بين علماء السياسة . ويرجع السبب فى عدم اعتبار العلوم السياسية مثل العلوم الطبيعية إلى العوامل الآتية [1] :

١ - لا يمكن ضبط تعرف الإنسان ، وتحديده فى قانون معين فأفكار الفرد تتغير من فترة إلى أخرى ، تبعا لتغيير البيئة ، التى يعيش فيها ، أو نتيجة للتطورات التى تطرأ على حياته ، أثناء تنقله ؛ من فترة الطفولة ، إلى القوة ، فالرجولة ، أو الكهولة .

٢ - إن الأفراد عادة لا يبيحون أسرارهم ، خوفا من انتقادات الآخرين مما يحول بين الحصول على المعلومات الدقيقة ، التى تمكن من إصدار قرارات علمية صحيحة . ثم أن هناك . بعض الأشخاص . الذين لا يصارحون فى أحاديثهم لأن تحيزهم لمرشح معين . قد يكون له أثر غير حسن على مستقبلهم وبخاصة إذا لم يكن النجاح حليف الفرد الذى أيدوه. وقد يؤدى هذا إلى من بعض المزايا الاجتماعية ، التى توزع عن طريق عملهم.

٣ - إن القيم الاجتماعية تختلف باختلاف الثقافات ، والعادات للتعارف فى كل دولة ، فالثقافة ، تعطى كل نظام اجتماعى ، مفهوماً خاصاً ولا يستطيع تحديد هذا النظام إلا أولئك الأفراد الذين تبنوا المشروع .

٤ - إن وسائل التعليم الحديثة ، قد أدخلت تغييرات جذرية ، على طرق التفكير ومفهوم المشكلة الدولية . والأخذ بالأفكار الجديدة يقود فى الغالب إلى تحويل الاتجاهات ،

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :
د . حامد عبدالله ربيع ، مقدمة فى العلوم السلوكية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥ - ٣٧ .وانظر أيضا.
د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

وعدم الاستقرار السياسى . مثال ذلك أن بعض الأحزاب السياسية أحرزت معظم الأصوات فى مجالس برلمانية ، ولما أطلعت لجماهير على تصرفاتها سحبت ثقتها منها فى الانتخابات التالية.

٥ - تشتمل السياسة على مذاهب متعددة ،وأغلب الأفراد لا يلتزمون عادة والموضوعية ، وإنما يبدون آراءهم ، بطريقة متميزة ، حتى يتسنى الأفكارهم أن تنتشر ، ويقتنع بها الآخرون ، فالإنسان الذى يؤمن بالاشتراكية يحاول إظهار مزاياها ،وتبرير الضعف فيها ، والذى يحبذ الرأسمالية يسعى هو الآخر لتوضيح قوتها ، وهكذا تتسرب التيارات الفكرية إلى ميدان السياسة ، وتطغى على الموضوعية .

٦ - إن الوسائل الفنية والعلمية ، التى تقوم عليها دراسة الظواهر السياسية من إحصاءات ، وبيانات ، وغيرها من الوسائل التى تساعد الباحث السياسى فى دراساته ما زالت غير متكملة النمو ، كما أن الحكومات تخفى البيانات التى يحتاجها الباحث السياسى أما لأسباب متعلقة بالدعاية أو لأسباب متعلقة بالأمن . [١]

٧ - أن العلوم الطبيعية نفسها ،وما يتصل بها من قوانين علمية ليست لها فى الواقع صفة الثبات والاستمرار ، ولكنها مسألة نسبية . فكثير من القوانين الطبعية والكيمياء، والفلك ، قد تغيرت بحكم تقدم العقل البشرى وارتقاء العلوم ، ومن هنا اقتربت من القوانين التى تخضع لها العلوم الاجتماعية ، والعلوم السياسية ، ووصلت كلها إلى مستوى واحد ، هو ما جعل فريقا من الباحثين ، يرون أنه لم يعد هناك مبرز للقول ، بأن القوانين السياسية ، أقل ثباتا من غيرها من القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية . والخلاصة ، هو أن العلوم السياسية،تعتبر علما ، نظرا لوجود قوانين سياسية ، غير أن شروط انطباق هذه الأخيرة ،[٢] صعبة التحقيق وإن كان لاينبغى وجودها . فالقوانين السياسية ، كغيرها من القوانين العلمية، لا تظهر نتائجها إلا بتحقيق شروطها ؛ لذلك يحرص الباحث السياسى ، دائما على استعمال عبارة « مع بقاء العوامل الأخرى على حالها » وملاحظة الظواهر السياسية تؤدى إلى التسليم بوجود قوانين سياسية ، فمثلا إذا تعلمت الأحزاب يصعب الاستقرار السياسى ،

---

(١) راجع د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية القيم السياسية ، القاهرة ، مطبعة نهضة الشرق ١٩٧٤ ، ص٦٦ .وانظر أيضاً.

(٢) - Jean Blondel, An Introduction to Comparative Government, New York : praeger publishers, Inc- 1964 .

ومن الأمثلة أيضا أن المعارضين للحكم القائم ترتفع قيمتهم السياسية لدى الرأى العام ، وأنه كما زادت عدد المرات التى يعارض فيها عضو البرلمان زاد احتمال نجاحه عند إعادة الترشيح ومن المشاهد كذلك أن الرأى العام يعنى بالمسائل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما يعنى بالمسائل الخارجية . وأن السلطة التى لاتوضع لها حدود تكوين معرضة لإساءة استعمالها (١).

علم السياسة هو علم الدولة .. وعلم الإنسان :

يمكن القول أن علم السياسة ، هو علم الدولة ، والحكومة والنظم السياسية ، أنه علم أنواع الحكم ، بمبادئه ، ونظرياته ، وشتى مذاهبه ، التى يقوم عليها ، كالحكومة الديمقراطية، والديكتاتورية والسياسية كعلم ، تجمع بين مختلف الدراسات النظرية والوضعية والفلسفية للحكم ، وكفن ،تعنى كيفية مباشرة رجل السياسة للحكم .

والعلوم السياسية ، تبحث فى إقامة نظام للجماعة ، وتحديد علاقتهم بالحكومة ، على أساس الحق ، والواجب ، وتنظيم الجماعات السياسية ، فى ظل الضمانات ، للفرد والمواطن ، ولكن السياسة ، فى نظريتها ، وتطبيقها بما فى ذلك ، تقيمها ، واستخدامها فى البحث والممارسة – هى نسبية : فالإنسان يختلف من شخص لآخر ، فى تقدير موقف الفرد السياسى وعلاقاته ، بالجماعة السياسية ، ومعاملاته فى كنف الدولة ، وصلاته بالحاكم ، وأحاسيس السياسة ، تختلف من بيئة ، ومجتمع ، عن الآخر ، والسياسة كما يرى فريق من الباحثين – « هى كون فسيح يحتوى على الرأى والفكر والمذهب والنظرية ». وتتناول السياسات الظاهرة السياسية ، كما تتناول الطبيعيات ، الظاهرة الطبيعية ، ويختلف الموضوعان ، اختلافا نوعيا ، ولكنهما مع ذلك علمين ، لكل علم منها كونه الخاص، كون الطبيعيات إلى الحركة ، وكون السياسيات إنسانى الحركى ، وحركى حر . ودراسة الظاهرة السياسية ، خارج سياقها الإنسانى حركة الحر بحجة العلمية هو تجريد يؤدى إلى مسخ الحقيقة السياسية ، بدل أن يؤدى إلى إيضاحها ، فعلم السياسة ، ينشد قوانين الظاهرة السياسية أن يؤدى إلى إيضاحها ، فعلم السياسة ينشد قوانين الظاهرة السياسية ، واستكشاف هذه القوانين ، هى وظيفة السياسات العامة ولكن موضوع الظاهرة السياسية هو الإنسان .

(١) - **Peter Calvert, politics power and Revolution: An Introduction to Comparative politics,** London : weatshe Books Ltd , 1983 .

والإنسان ، أما أن يكون كائنا حركيا أى واعيا وقابلا للتغيير والكمال. وإما أن يكون كائنا سكونيا وغير قابل للتغير والتطور والكمال ، أى أنه ينظر إلى الإنسان نظرتين نظرة قدرية ، تسلم بقابليته لأن يصنع قدره ونظره جبرية أى قرية هذه القابلية ، وتخضع الإنسان لقوانين غيبية ، أو بيئية ، أو اقتصادية ، لا خروج عنها .

ومن هنا يطلق على علم السياسة : علم الإنسان ، وندرس علم السياسة ؛ لأننا بحاجة إلى ثورة منهجية ، فى نظرتها للسياسة وفى ممارستنا لها ، والثروة الحقيقية ، هى قبل كل شيء ثورة العقل ، والمرتاب ، فى مسلماته الخاطئة ، واذا تم استعمال العقل ، بأسلوب حسن ، فإنه يكون المحور الأعظم للإنسانية ، « وعلم السياسة إذن ، هو علم المراجعة المنهجية المستمرة ، أو هو علم النقد المنهجى الدائم للمسميات ، والأحوال والأنظمة السياسية . وقد ازدهر علم السياسة عبر التاريخ . باعتباره علما مدنيا : وفيه تسود النظرة الإيجابية ، للإنسان، ورئاسيته وابن خلدون هو أحسن من عبر عن عواقب النظة السلبية للسياسة ، أى عما يعترى الإنسان ، إذا ما عطلت ملكته الرئاسية ، وحرم من المشاركة فى السياسة [1] .

والقادة السياسيون ، هم أفراد فى المجتمع ، ويتم اختيارهم فى انتخابات عامة ، وبقاؤهم أو ذهابهم رهن بإرادة المحكومين ، ما دام الحكم يمارس بأسلوب ديمقراطى ، وإيجابى . والهدف الرئيسى لتدريس علم السياسة ، هو تربية المواطن الصالح ، والتوسع فى تفهم العلاقات الدولية ، والإعداد لوظائف الإدارة العامة ، الداخلية ، والخارجية . وتحتل تربية المواطن الصالح ، المكان الأول ، من اهتمام مدرس علوم السياسة الأمريكيين ، ولكنهم يختلفون حول الطريقة المثلى ؛ لتحقيق هذه الغاية ، وأن كان البعض يرون ، أن الهدف هو تكوين الإنسان النابه ، الذى يحسن التفكير والحكم . وعموما فإن غالبية تدريس علم السياسة اليوم ، هى إعداد الإنسان السياسى لمسئوليات وتحديات العصر الحالى ، وبخاصة حول إعداد المواطن لصيانة السلام ، والمشاركة فى أن تسود الحرية ، والعدالة ، والرفاهية ، وتعويد المواطنين نظام التناوب ، القانونى ، والسلمى للسلطة ، ورد اعتبار الإنسان لشخصيته ، وبخاصة فى الدول المتخلفة .

* * *

---

(١) راجع د . ابراهيم درويش ، مرجع سابق ، ص ٢٣ وانظر ايضا.
د . أحمد عباس عبدالبديع ، مرجع سابق ص ٣٤ .
دكتور / اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ص ١٠ – ١٢ .

الفصل الثالث

موضوعات علم السياسة

إن الأهمية التى نعلقها على علم السياسة ، لا تجعلنا نتجاهل قيمة بقية فروع العلوم الاجتماعية ، فإحدى الأفكار الرئيسية التى تقوم عليها هذه الدراسة ، تشير إلى أن مختلف العلوم الاجتماعية ، ضرورية فى هذا العصر لبعضهما ، فما من علم يستطيع أن يتقدم إذا انعزل ، وانكمش ، ولا يستطيع المتخصصون تحسين معرفتهم لمختلف فروعهم ، إلا إذا تكاتفت قواهم ، وتبادلوا – باستمرار – أساليب البحث (١) .

والمعنى فى دراسة الظاهرة السياسية دراسة علمية ، يتطلب ، تحديد موضوع أو موضوعات علم السياسة ، تحديدا واضحا ، فلكل علم ، حقل اهتمامه ، الذى ينفرد به ، دون سائر العلوم . ولا يكفى وصف علم السياسة ، بأنه علم الظاهرة السياسية ، حيث لابد من توضيح، ما هو المقصود بالظاهرة السياسية بسبب التاريخ الشائع بين عبارتى العلوم السياسية وعلم السياسة ، فإذا ما تحدثنا عن العلوم السياسية ، فإن ذلك يعنى التاريخ السياسى، والجغرافيا السياسية ، والاقتصاد السياسى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم النفس السياسية غير أن جميع هذه العلوم هى فروع من علوم اجتماعية ، أوسع ، كالتاريخ أو الجغرافيا أو الاقتصاد أو غيرها ، والقاسم المشترك بينها هنا ، هو أن هذه الفروع تتناول الموضوع العام ، لكل علم من هذه العلوم الاجتماعية من حيث علاقته بالسياسة ، فتبدوا مواضيع علم السياسة وكأنها فرعيه بدل أن تكون علماً سياسياً أساسياً ومن هنا ظلت عبارة

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :
د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٥٢ – ٥٥ وانظر أيضا .
د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٩ ، ص ١٨ – ٢٢ .

العلوم السياسية ، سائدة ، ما دامت هذه النظرة ، للموضوعات السياسية هى السائدة ، حتى إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان أساس هذه النظرة ، الاعتقاد فى أن جميع العلوم الاجتماعية ، وجميع العلوم الإنسانية تهتم على وجه ما بالحياة السياسية ، فليس هناك ميدان خاص للمعرفة ، ينفرد به علم السياسة ، بل أن جميع العلوم الاجتماعية ، والإنسانية، تتناول السياسة ، بواسطة فرع واحد من فروعها على الأقل . غير أن هناك بعض فروع المعرفة الإنسانية التى تعتبر بطبيعتها ، ملتزمة التزاما مباشرا ، بعلم السياسة ، ومن هنا نشأ الاختلاف ، فى تصنيف ، واختيار الموضوعات ، التى تعتبر بطبيعتها أكثر سياسة ، من غيرها . غير أن أغلب الفقهاء ، يلتقون – على اختلاف مذاهبهم – حول القائمة التى وضعتها لجنة خبراء اليونسكو عام ١٩٤٨ والتى حددت فيها موضوعات البحث السياسى بأربع موضوعات رئيسية هى [١] :

١ – النظرية السياسية وتاريخ الأفكار السياسية :

– الأساس الفلسفى والفكرى :

حيث ينصب الاهتمام على دراسة الأساس الفلسفى ، والفكرى للسياسة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن النزعة العلمية للدراسات السياسية تتضح عند التمييز بين الفلسفة السياسية ، والنظرية السياسية . فإذا استعملت نظرية مقابل فلسفة ، كان القصد من هذا الاستعمال التأكيد على عملية النظرية . وتفضيل كلمة « نظرية » هو وجه من وجوه الفكر السياسى المنهجى ؛ لتكوين نظريات علمية سياسية ، لها صحة النظريات العلمية الرياضية ، والطبيعية ، وبراهينها . وتعنى كلمة : نظرية : أنها « ... بناء تصورى يبينه الفكر ليربط بين مبادئ ونتائج معينة » . وقد يكون هذا البناء التصورى صائبا ، أو خاطئا ، بحيث لا تصبح النظرية علمية ، إلا إذا أثبتت التجربة صحتها . وصعوبة التجربة العلمية فى الحقل السياسى، جعلت النظرية السياسية ، حتى الآن فلسفية أكثر مما هى عملية ، واستبقت النظريات السايسة فى نطاق الفلسفة السياسية ، ومن الملاحظ أن المفكرين والسياسيين المعاصرين يبذلون جهودهم ليكونوا نظريات علمية سياسية يقينية ، ويصف فريق من الباحثين النظرية السياسية . بأنها الدراسة التجريبية ، التى تسمح ، باكتشاف قواعد التحكم فى النشاط ،

---

(١) راجع جابريل ألموند ، السياسة المقارنة « دراسات فى النظم السياسية العالمية ، ترجمة أحمد على أحمد عنانى ، القاهرة ، مكتبة الوعى العربى ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢ .

والتطور السياسى [1]. وتأسيسا على ذلك تقوم النظرية السياسية على أصول عديدة : فهى نظرية تجريبية ، بمعنى أنها تقوم على التحليل الواقعى ، للحقيقة السياسية ، وهى نظرية عامة، بمعنى أنها تشمل جميع أنواع النشاط ، والتطور السياسى ، فرديا كان أم جماعيا ، كما أنها نظرية مركبة ، بمعنى أنها لا تكتفى بأن تكون مجرد وصف ، للحقيقة السياسية . وقد تحددت من حيث المكان والزمان ، أو قد أطلقت فأصبحت مجردة لا تتقيد بمكان معين ولا بزمان معين ، وهى كذلك لا تقتصر على التحليل الديناميكى طالما كان ينطوى تحت ما هو قائم . وإنما تتعدى النظرية السياسية ذلك كله إلى التنبؤ .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، يرون أن النظرية السياسية ، قد تقف عند حد جميع الحقائق ، والأحداث ، بدون تعليق عليها لتحليل الواقع السياسى ، أنها قد تذهب إلى مدى أبعد فى تقصى الحقائق وتتناول دراسة تاريخها ، والمقصود بالعدالة ، ومحاولة تحديد العلاقة الصحية بين الفرد والدولة ، ومدى طاعة الفرد للنظام ، وحدود المثل السياسية والخلق السياسى ، الذى تبنى عليه أسس الدولة ، وما تهدف إليه الدولة وما يتوقعه الناس من الدولة من حيث تحقيق الرفاهية ، والسلام والحرية والعدالة ، والمساوة وعلى الدولة أن ترعى حقوق الفرد ان يطيع الدولة ، فكل منهما الآخر سياسيا ، واذا حدث الحقائق بين الفرد والدولة ، فيجب أن لا يصحه السوط ، بل يجب تقويمه من خلال الرأى العام المستنير والتفاهم ، والا تمزق كيان وأسس الدولة وشملها نتيجة لانتشار الظلم ، والتاريخ الحديث والمعاصر فيه أمثلة بارزة على ذلك ، ابتداء بزوال الدولة العثمانية ، ومرورا بالدكتاتوريات التى سادت فى الفترة ما بين الحربين كالنازية والفاشية . والنظرية السياسية فى هذا الإطار – ينبغى أن يهدف البحث فيها إلى الإجابة على الأسئلة الآتية ما هدف الدولة ؟ لماذا يطيع الناس الدولة ويعملون فى خدمتها ؟ ما هى أهم وظائف الدولة ؟ ما هى حقوق الأفراد ووجباتهم فى ظل الدولة ؟ [2]

وهناك اتجاه آخر يلقى تأييدا من الباحثين ، ويرمى هذا الاتجاه أن النظرية فى الاستخدام السياسى ، تغطى أربعة مجالات أساسية هى :

(ا) النظرية الاخلاقية السياسية .

---

(1) - Peter Calvert, op. cit.

(2) راجع د. حامد عبدالله ربيع ، نظرية القيم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٥٨ وراجع أيضا د. أحمد سويلم العمرى ، م . س ذ .

(ب) الدراسة التاريخية للأفكار السياسية .

(جـ) التحليل اللغوى للأفكار السياسية .

(د) اكتشاف التعليمات الخاصة بالسلوك السايسى ، وتنظيمها داخل أنساق متكاملة ، ومن منظور تاريخى . فإن أقدم الاستخدامات هو الذى يربط النظرية السياسية بالتأميل الفلسفى على أوسع مستوى من العمومية ، فيما يتعلق بطبيعة الحياة الخبرة والأسس الأخلاقية للحياة السياسية [1] .

والحقيقة أن أهم النظريات السياسية ، هى تلك التى استمدها أصحابها من الواقع ، وأثروا بها فى الواقع : فالنظرية الأفلاطونية حول تعاقب أنظمة الحكم مأخوذة من التجربة السياسية اليونانية ، ونظرية مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) حول فصل السلطات مأخوذة من ملاحظته للنظام السياسى البريطانى .

وتجدر الإشارة ونحن بصدد تطور مفهوم :

النظرية السياسية أو بمعنى أبسط النظرية العامة للمعرفة السياسية أن أول عنوان أدرج فى القائمة النموذجية أطلق عليه « النظرية السياسية » والنظرية السياسية تتضمن بدورها قسمين فرعيين : النظرية السياسية ، وتاريخ الآراء السياسية » .

وهذا العنوان مقبول إلا إذا بولغ فى تحديد معانى ألفاظه وضبطها . وهو مقبول أيضاً إذا اعتبرنا أن اصطلاحى نظرية ورأى مترادفان ، [2] ولكنه على العكس يكون موضع جدل إذا أخذ اصطلاح النظرية بالمعنى الذى أراده له Gaetan Pirou فى مقدمة مطوله الهام فى الاقتصاد السياسى حيث عاد إلى التفرقة التى سبق له أن أخذ بها عام ١٩٢٩ ، فى مؤلفه ، المذهب الاجتماعى وعلم الاقتصاد .

فالنظرية هى خاتمة المطاف الملاحظة ، وهى تدخل فى مجال المعرفة الواقعية ولكنها لا تنحصر فى ملاحظة الوقائع فحسب وإنما هى تتجاوزها لكى تعمل على جمعها ثم تخطو

---

(١) وانظر أيضا د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ص ٢٥ .

(٢) يلاحظ أن مؤلف جورج سابين المخصص لتاريخ الآراء السياسية معنون بالإنجليزية A Histoy of political theories, Holt New York 1951 وبالإيطالية Storia delle dottrine politiche milon 1955.

خطوة أخرى أبعد من ذلك فتتناول تفسيرها مستعينة فى نهجها هذا بما يسمى فى منطق العلوم بالفروض التى لو تم تحقيقها صارت قوانين . وبالتالى فالنظرية لاتعنى فقط مجموعة من الوقائع المشاهدة والمرتبة ، ولكنها تعنى فوق ذلك ، تلك الوقائع مفسرة ومنظمة، والنظرية هى الرابطة التى يربط بها العقل بين هذه الوقائع ولكن هذه الرابطة ليست شخصية؛ لأنها لن تساوى شيئا إلا إذا محصتها التجربة ولن تكون لها صبغة علمية إلا إذا تأكدت على هذا النحو [١] .

أما المذهب فهو يستعرض أيضاً الوقائع ولكنه يعمل على تقييمها ويقبلها أو يرفضها وفقا لمثل أعلى موجود للدولة أو يعلو عليها . المذاهب تحكم على الوقائع وتبين السبل التى يجب إنتاجها لضمان سعادة المواطنين أو قوة الدولة ، وهى ترجع إلى فكرة الأحسن والأنبل والأفضل خلقيا والأعدل والأقوى ولكن عناصر الحكم غير مستمدة من الوقائع السياسية فقط، والجهود التى بذلت نحو استخلاص نظام أخلاقى أو مذهب فنى من هذه الوقائع لم تكلل بصفة عامة بالنجاح . والأحكام الصحيحة ومثل الإصلاح العليا لم تصدر فى أغلب الأحيان إلا عن اعتبارات غير سياسية فى حد ذاتها.

وإذن فالتفرقة التى يضعها Gaetan Pirou مفيدة من الناحية المنطقية والمنهجية ، فهى قد أفادت بصورة جدية فى تقدم الفكر الاقتصادى والقانون كما أنها لازالت ضرورية حتى اليوم وقد لاحظ الأستاذ جورج فيديل Georges Vedel بحق أن من دواعى الأسف أن الفكر السياسى ما يزال يعتمد حتى الآن على المذاهب أكثر من اعتماده على النظريات [٢] .

- النظرية نهاية مطاف البحث السياسى :

ومن ثم يتضح أن النظرية السياسية بمعناها الدقيق تتجاوز عنوانا واحدا من أبواب علم السياسية . وإذا كان من الممكن والمرغوب فيه ، كما سنرى فى الخاتمة ، توحيد هذا العلم، فإن النظرية السياسية تكون حينئذ هى نهاية مطاف البحث السياسى ذاته وإعلان كماله . فينبغى إذن أن نأخذ باصطلاح محايد ليكون عنوانا للقسم الأول مثل الآراء أو

(١) راجع د . محمد نصر مهنا ، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ - ٥٢ .

(٢) انظر : نصف قرن لعلم الاقتصاد فى المجلة الفرنسية لعلم السياسة سنة ١٩٥٧ .

الأفكار idees ou pensees وأولهما هو الأفضل ، على أن يطلق للدلالة على كل ما كتب عن الدولة مهما تكن الزاوية التى يتناول الكتاب الموضوع منها [١] .

وبذا لا يبقى هناك مجال لفرض الازدواج الذى يقول به Gaetan Pirou ، لا بل إنه ليمكن التساؤل عما إذا كان من شأن هذا الازدواج أن يؤدى أو لا يؤدى بالباحث فى علم السياسة إلى اتجاه غير مرفق . وقد لاحظ Emile James أميل جام بحق أن النظريات التى تعرض هذا العرض كثيراً ما تكون فى حقيقة الأمر مجرد مذاهب ، ذلك أن أصحاب المذاهب يخفون مذاهبهم تحت ستار علمى ، وعلى العكس من ذلك فإن بعض المذاهب قد يكون نقطة البدء فى النظريات . وإذن فالرابطة التى تربط بين النظرية والمذهب فى أغلب المؤلفات لا يتسنى فصمها ، ولو افترضنا جدلا أن من الميسور فصمها فإننا بهذه الكيفية ننتقص إلى حد كبير من ميدان دراستهما ، بل ويخشى أن يؤدى هذا الفصم إلى تحريف معناهما تمام التحريف ؛ ولذا فإن أغلب الكتاب هم فى آن واحد من أصحاب المذاهب وواضعى النظريات بحيث إننا إذا لم نر فيهم إلا واضعى نظريات فإننا لا نكون قد عرضنا أفكارهم إلا فى صورة جزئية فقط . فيجب إذن أن يعرض كل مؤلف من المصنفات الكبرى بكل مداه وفى كل أبعاده حتى يتسنى استظهار الفكرة التى أراد المؤلف أن يودعها فيه .

ولقد دونت الآراء السياسية فى غالبية المؤلفات الخاصة بالمدينة القديمة أو بالدولة الحديثة التى سطرها مؤلفوها أنفسهم أو دونت نقلا عنهم [٢] . وهكذا نجد ما كتب فى علم السياسية قد شمل كثيراً من كل الأنواع ، فنجد البحوث والمقالات ومجالات الأدب السياسى . وعلم السياسية من (الناحية الأدبية) كغيره من العلوم بل إنه يفضل غيره نظراً لأهميته الخاصة وصداه البعيد ، ويمكننا ذكر مسرح أرستوفان Aristophane ودرامات أو ٦بينييه Aubigne على حد سواء وبعض عظات بوسويه Bossuct أو كتيبات P. - L. Courrer كوريه أو مرافعات برييه Berryer أو روايات بالزاك Balzac أو de Barres باريس وشارتوبريان Chateaubiand أو هوجو Hugo ولامارتين Lamartine من كبار الشعراء والقصصيين الذين كان يمكن أن يكفى عملهم السياسى حتى يحوزوا شهرتهم .

---

(١) أ . م . جود ، النظرية السياسية الحديثة ، ترجمة عبدالرحمن صدقى ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٣ ، ص ١٨ .

(٢) إذ يجب أن يشمل الخطب التى نقلت إلينا مثل تمجيد بركليس للمحاربين الذين ماتوا فى حرب البيلوبونيز الذى نقله عنه توسيديد .

ومن الطبيعى أن تكون الدراسة التى يقوم بها الباحث فى علم السياسة مختلفة فى ذاتها عن تلك التى ينصرف إليها غيره من المتخصصين الآخرين . والباحث فى علم السياسية ليس كالباحث فى أصول اللغات ، ولو نشر المؤلف نفسه فى إحدى مكتبات العلوم السياسية لكان مختلفاً عما لو كان قد نشر بإحدى مكتبات الآداب ، ومجموعة Guil-laume Bude غيلوم بوديه التى بدأت طبع علم السياسة لأرسطو نقلت أضبط النصوص وهى تختار من بين مختلف الروايات أوفقها وتختار أفضل الدروس [١] . أما مركز الناقد السياسى فهو مختلف فمما لاشك فيه أنه يهمه الوقوف على نصوص سليمه ، ولكن هذا بالنسبة إليه ليس إلا شرطا أوليا ، إذ يتعين عليه قبل كل شىء أن يعطى النص أهميته ومداه السياسيين، وليس هذا دائما من عمل الناشرين الذين سبقوه ، إذ من الجائز ، جداً أن يعرف الإنسان اللغة اليونانية معرفة تامة ، ويجهل اصطلاحات علم السياسة . ومن جهة أخرى فإن المشتغل بعلم السياسة يرمى إلى جعل النص مفهوما فى إطار المفاهيم السائدة حالياً ، ومن الطبيعى أن يكون هنالك حد لحرية التصرف ، ولكن ينبغى الأخذ ببعض هذه الحرية .

ولايرى بعض الباحثين وجوب التقييد بالترتيب الافتراضى البحت لفصول كتاب السياسة عند Aristote أرسطو ، وكان الترتيب الذى فضلناه هو المستمد من منطق النظم أى من المفهومات التى يجعل منها كتاب القانون الدستورى موضع دراستهم وتخصصهم .

وليس الباحث فى علم السياسة ناقداً أدبيا ومع ذلك فإنه لايستطيع أن يقف موقفا سلبيا إزاء جمال الشكل ، وإنه ليسره أن يصادف كاتبا سياسيا يكون فى الوقت نفسه كاتبا بمعنى هذه الكلمة مثل فرانسوادى شاتوبريان Francois di Chateaubriand فى مؤلفه «الملكية» طبقا للميثاق la Monarchie selon كما أنه لايستطيع أن يقف جامداً إزاء بعض الاصطلاحات الثقيلة أو ذات المغزى الأدبى المسف ، ولكن ليس هذا هو بيت القصيد فى نظره إنه يسأل المؤلف عن آرائه فى الدولة والسلطة ، وخصائصها ومصادرها وأيلولتها المشروعة ، وكيفية إقامتها وحظ المواطنين الإيجابى من المشاركة فيها .. إلخ . وقلما يحظى بجواب شاف عن هذه الأسئلة وإن الإنسان ليدهش من كثرة المتناقضات التى يقع فيها النقد

(١) باريس Les belles-Lettres سنة ١٩٦٠ الكتاب الأول والثانى ، ولنلاحظ أن مقدمة جان أبونيه وينتمى إلى المنهج القانونى فى فرنسا ، فيها مساهمة قيمة لتاريخ الآراء السياسية . وهكذا يمكن أن يكون المرء عالما فى السياسة وفى اللغة .

الأدبى فى مثل هذا التحليل ، وإذا كانت بعض الدراسات التى قام بها Sante-Beuve سانت بيف عن Proudinon أو البيرتيبوديه Albert Thibaudet عن Barres et Maurras وموراً قد بلغت من نفاذ البصر حداً نادرا فإن مادبج من أبحاث عن روسو J.-J. Rousseau كثيراً ما جانبه التوفيق لأن الناقد الأدبى لم يدرك المعنى الحقيقى الذى أراده روسو Rous-seau للألفاظ، وهو المعن الذى رأينا أهميته البالغة عند مؤلف العقد الاجتماعى Contrat Social وليس الباحث فى علم السياسة مؤرخا ، نعم إن الأفكار كما تقول المدرسة التاريخية Poussent « تنمو » بمعنى أنها ليست وليدة المصادفات كما أنها كذلك ليست مجرد ثمرة للعوامل الشخصية ، وإنما هى تنبثق عن حركة حيوية تقوم بها العقول ، بحيث تعتبر الأفكار معبرة عن هذه الحركة . ولكل من هذه الأفكار ميقاته وموضعه ؛ ولذا فإنه يتعين دراستها باعتبار زمانها ومكانها وعلاقتها بحياة مؤلفها [١] .

ولكن نقطة الانطلاق التاريخية لايمكن أن تظل لها الغلبة والسيطرة . وفى عبارة تاريخ الأفكار السياسية تبدو لنا كلمة (سياسية) أكثر أهمية من كلمة تاريخ . [٢] إن وقت ظهور الأفكار والوسط الذى تكونت فيه لهما أهميتهما ، ولكن هذه الجوانب الفرعية أقل أهمية من المفاهيم السياسية فى حد ذاتها ؛ فهى التى يجب إحلالها مكان الصدارة ، وقد يبدو أن الشيء يسير من تلقاء نفسه ، ولكنه كثيرا ما يكون مجحودا ، وعلى ذلك فينبغى ألا تخدعنا طرافة فكرة من الأفكار أو طول العهد بها . وقد قال A. Sudre مؤرخ مذاهب (العهود القديمة) إن التاريخ لا يبدأ ولا ينتهى فى أى مكان [٣] من الناحية الفكرية وليست هناك مذاهب قد صارت فى الحقيقة عتيقة ، كما أنه ليست هناك مذاهب جديدة من كل نواحيها . إن بين المذاهب من نقط التقارب ومن نقط التعارض ما يجعلها تعود للظهور من جديد ، لا على ما كانت عليه تماما ، ولكنه مع بعض التعديلات التى تخلع عليها لونا من الجدة والطرافة .

---

(١) -Jean Blondel, op. cit.

وانظر ايضا جابيريل آلموند ، مرجع سابق ، ص ٤٣ – ٤٦ .

(٢) بريلو (تاريخ الآراء السياسية) مرجع سابق ص ٨ .

(٣) A.Sudre تاريخ السيادة أو جداول النظم والمذاهب المقارنة فى العهود القديمة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ .

ولتلافى الوقوع فى الجوانب السطحية العارضة Levenementiee فإننا نستخدم فى دراسة الآراء السياسية المفهومات التى تمدنا بها العناوين الأخرى من علم السياسة : النظم والحياة السياسية [1] .

وكما سبقت الإشارة باعتبار الأفكار مصدرا للمعرفة السياسية ؛ فإنه من الثابت أن نظم الماضى وحياته السياسية ، وإلى حد ما نظم العصر الحالى وحياته السياسية ، معروفة لنا فى الواقع من خلال المؤلفات السياسية بالمعنى الواسع الذى تعارفنا عليه لهذا الاصطلاح .

وإذا كانت هذه المؤلفات هى فى الغالب مناهج تقدير وإصلاح ، فإنها تحوى مع ذلك بعض عناصر علم السياسة الوضعى . والمؤلفون سواء أيا كانت توجهاتهم السياسية قد تمكنوا فى أغلب الأحيان من أن يصفوا ما كان قائما . وحتى هؤلاء الذين أضفوا على إنتاجهم ثوب الخيال أو نعتوه بما ليس موجوداً لا فى المكان ولا فى الزمان ، قد أودعوه مع ذلك جانبا من الحقيقة الواقعية التى عرفوها . وبعبارة أخرى فإن القارئ الذى يحرم من كل إشارة تحيله إلى مرجع لما يراه أو يعرفه ، يتعذر عليه فهم ما هو معروض عليه . بل إنه يتحتم القول بأن المؤلف نفسه لم يكن ليستطيع أن يستمد مؤلفه من الخيال المطلق . وبالتالى فإن للمذاهب من القيمة العلمية بمقدار ما تضيفه تدريجيا إلى المعرفة الإنسانية .

والعقل الإنسانى مكون بحيث يتخذ لنفسه موقفاً من الناس ومن الأشياء قبل أن يدرسها دراسة تامة . وهذه إحدى لوازم الحياة ، فلا تأتى الملاحظة العلمية عادة إلا بعد تكوين الأحكام ومحاولات التعديل . وإنها لظاهرة غريبة ، ولكن لا مناص منها ، أن يوجه النقد بادئ ذى بدء . ولقد كان رد الفعل لدى عالم العلم كما كان لدى الأوساط الشعبية ينحصر فى تقدير الأشياء قبل معرفتها فى ذاتها معرفة منطقية [2] .

ومن الواضح أن ما أفاءته المصنفات السياسية الكبرى على علم السياسة-الوضعى يختلف اختلافا بينا باختلاف المؤلف ومصنفه ، فالمدينة عند أرسطو هى حقيقة بقدر ما هى شىء مثالى ، وهو يستعين إلى حد كبير بالمنهج المقارن . وقد بقى لنا جزء كبير من علم

---

(١) وهو ما سار عليه الدكتور محمد طه بدوى وآخرون فى مؤلفه القيم النظم والحياة السياسية جامعة الأسكندرية . ١٩٩٠ م. س. ذ .

(٢) راجع : د . عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥، ص ١٤ - ١٧ .

السياسة Politeiai هو الوصف الدستورى لمدينة أثينا ، وهو عمل عظيم ؛ لأن أسلوب العرض الذى اتبعه هو نفس الأسلوب الذى مازلنا نسير عليه حتى الآن . أما كتابه (علم السياسة) كعمل فقهى فقد تمكن الأستاذ جلوتز Glotz من أى يجلو عن طريقه معلومات كثيرة عن المدينة الإغريقية ، وكان قد حصل عليها عن طريق المناهج التاريخية ، وقد كان توماس الأكوينى Saint Thomas d A'quin يبحث أغلب الأحيان طبقا لمفهومات لم تسد فى عصره ، بل لمفاهيم سياسية أورثه إياها أرسطو . ولكنه فى كتابه De regimine principum توجه بالخطاب إلى الشاب لوزينيان Lusignan ، الذى كان يجب فيما بعد أن يكون ملكا على قبرص ، مقترحا عليه ، كمثل أعلى لنظام الحكم ، الملكية المعتدلة ، التى كان يمارسها إذ ذاك لويس التاسع Saint Louis . هذا ويمدنا بودان Bodin الذى كان نائبا فى مجالس الطبقات العامة ، بمعلومات قيمة عن الدولة الحديثة الناشئة . وتحليله غنى بالأفكار الواضحة كفكرة طبيعة الدومين الملكى domanine royal وتحت ستار الكتب المقدسة قدم لنا بوسويه Bossuet رجال كما فعل راسين Racine حين وصف رجال عصره تحت ستار وصف الإغريق والرومان والأتراك [١] . وأنا لنجد لدى هذين الكاتبين كثيرا من العناصر التى يمكن أن توضح لنا ماذا كان نوع الملكية المطلقة فى فرنسا يومئذ ، إن الكاتب ليستطيع أن يكون أوثق الناس اتصالا بالحوادث ، فمثلا حين عادت الباخرة إلى انجلترا بالملكة مارى ، كان يقف بالقرب منها رجل هو لوك Locke وكان يمسك بيده مخطوطا وهو مؤلفه «السلطة المدنية » الذى وضعه للدفاع عن النظام الجديد وتمجيده . وكون جان جاك روسو من مواطنى جنيف وينسب نفسه إليها أمر له أهميته ، إذ أن تصوراته ومفاهيمه ليست فى الغالب إلا تصويرا مثاليا لحقيقة ما كان يجرى فى وطنه الأصلى . نعم لقد نوزع فى صدق هذه المفاهيم ، ولكن انعكاسات الصورة السويسرية واضحة الإدراك فيها .

ولقد صور المصلحون والثوريون الفرنسيون الحكومة فى عصرهم ، وكان عداؤهم لها دافعا قويا لصدق بصيرتهم فى الكثير من الأحيان .

وهكذا فلم يخل أى مؤلف سياسى من أن يقدم لنا على صورة يتفاوت حظها من الشمول والكمال ، عرضا للعناصر التى تتكون منها معرفتنا للنظم والظواهر السياسية التى

---

(١) راجع - Peter Calvert, op. cit.

سادت فى عصره ، وأن يسهم بقدر عبقرية المؤلف أو مواهبه ، فى تكوين علم السياسة [1].

ولكن فائدة الأفكار ومداها لا تنحصر فى أنها مجرد أسانيد أقل ما يقال إنها مختارة بطريقة منطقية ، بل إن قيمتها أكثر من مجرد الرجوع إلى الماضى ، إنها تعتبر قوة خلاقة فى نظر الباحث فى علم السياسة . إن الأفكار السياسية بما لها من تأثير على النظم وعلى الحياة السياسية سواء فى تكوينها أو فى نموها وتطورها تشكل فى ذاتها عاملا من عوامل المصير السياسى .

وحين كلف بول بيرو Paul Bureau أيام شبابه بالقيام بتحقيق «لمجلة علم الاجتماع» عن حالة الفلاحين الذين يعيشون فى أشباه الجزر النرويجية Fjords de Nor-vege شد رحاله إلى الإسكندناوة وهو مازال تحت تأثير أفكار المدرسة ، وقد اصطحب معه قائمة لبلاى Le Play الشهيرة منقحة بمعرفة القس L'abbe de Tourville ، ولقد أبانت له هذه الرحلة فى صورة قوية عدم كفاية العناصر المادية لهذا الغرض . وأنه لايكفى تصور مركز جغرافى معين مهما كان خاصا أو عمل قائمة بأدوات البحث أو دراسة نموذج معين من الناس مهما وضحت خصائص كل منها لتفسير كل ما يتعلق بالموضوع ، وأنه كان ينقصه ذلك العنصر الأساسى الذى أوضحه هو نفسه غاية الوضوح بعد ذلك فى مؤلفه (مقدمة عن المنهج الاجتماعى) وأسماء (تصور الحياة) [2] La Representation de la vie de Weltanschaung.

وفى المذهب المادى البحت ، لاحظ الأستاذ Alfred Fouillee ، صاحب الاصطلاح الديناميكى والأفكار الدافعة les idees forces أن كل ما ليس بواقع هو مجرد وهم ، ولكن ما ليس بواقع يجوز أن يكون مثلا أعلى . فالمثل الأعلى خصب ومثاله هذه التصورات المبدعة التى يقوم بها الشاعر والفنان والفيلسوف . تلك التصورات التى يمكن أن يتفجر عنها عالم جديد من الآراء والمشاعر والإرادات [3] .

---

(١) إن تاريخ الأفكار المكتوبة من ناحية تكوين علم السياسة ، أى من ناحية ابتكار « النظريات » من خلال المذاهب ، ذو فائدة كبرى . وقد حاول ذلك فى الاقتصاد الأستاذ چوزيف شومبتير ، أما فى مادة السياسة فلم توجد حتى الآن إلا محاولات جزئية جدا .

(٢) Bloud et Gay – باريس سنة ١٩٢٣ الفصل الخامس والسابع .

(٣) فوييه فى مؤلفه « الفكرة الحديثة عن القانون » – باريس – هاشيت ١٨٧٨ . ص ٢٣٥ – ٢٣٦ .

إن التاريخ لشاهد فى واقع الأمر بأن معظم التغيرات السياسية ترجع نشأتها إلى انتشار الأفكار السياسية المنادية بها والمتجارية معها ، وفى فرنسا على الأخص لم يتخلف التقدم الفكرى والتطور الاجتماعى كل منهما عن مسايرة الآخر ... وإنا لنتبين دائما من خلال علم التاريخ أن من وراء الأحداث الكبرى والثورات وحركات الإصلاح العامة أفكار عامة ومذاهب نادت بها ، ولم يحدث مطلقا أن وقع شىء ما فى عالم الحقيقة والواقع دون أن يدركه العقل فورا وأن يستخلص منه لنفسه ثروة جديدة ، وما من خاطرة خطرت بالذهن إلا وكان لها صداها وأثرها السريع فى عالم الحقية .

وقد كان للآراء السابقة فى فرنسا تأثيرها فى التقدم الاجتماعى . ولقد أعدت كل حركات التقدم فى المذاهب قبل أن تتحقق فى واقع الأمر ، وكان الفكر سباقا فى السير إلى طريق الحضارة [1] .

كما كانت مدرسة القانون الطبيعى وقانون الشعوب هى الأساس الذى قامت عليه الثورات الثلاث الكبرى ، الثورة الإنجليزية عام ١٦٩٨ ، والثورة الأمريكية عام ١٧٧٤ ، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، كما كانت أساس ما أسماه إسمان Adhemar Esmein (النظام السياسى الحديث) Le regime politique moderne .

ومن الواضح أن هذه الأحداث قد سيطرت عليها حركات فكرية سابقة عليها ، وقد يكون هناك بين التيارات المذهبية وبين ما يتحقق من النظم فروق محسوسة أو فوارق زمنية ملموسة ، ولكن ليس هناك مثال واحد لانقلاب من الانقلابات السياسية الخالدة لم يسبقه فى الأذهان تمهيد من التيارات الفكرية .

وثورات القرن العشرين الشيوعية أو الفاشية – رغم انهيارهما فيما بعد – لم تشذ عن هذه القاعدة ، ولكنها تدل فقط على أن التأثير الفكرى الذى كان له في سنة ١٧٨٩ وما بعدها طابع منطقى وعقلى ، أمكن إن يظهر فى زمن آخر على الأخص فى ثوب عاطفى وبطريقة انفعالية . وإذن فقد تجسمت الفكرة فى شكل أسطورة . وتختلف الأسطورة عن الخيال طبقا للتمييز المعروف عند جورج سوريل Georges Sorel فى أن الأسطورة بدلا من أن تكون كالخيال وصفا سلبيا لشىء فإنها صورة متحركة له أو هى « مظهر إرادة » وقيمة الأسطورة تكمن لا فى أنها ليست حقيقة بل فى الحقيقة التى تنشئها ، وكما سبقت

(١) جيتزو « تاريخ المدينة الفرنسية » ، باريس ، بيشون ١٨٢٩/٣٠ ص ١٦ ، ١٧ .

الاشارة فإن تاريخ الأفكار يمكن النظر إليه من زاوية تاريخ النظريات ، أى من حيث تكوين علم السياسة نفسه ، ويمكن تصوره فى هذا المقام باعتبار الدور الخالق للمذاهب على أن يجرى ترتيبها وفقا لما إذا كانت سابقة على الأحداث أو على العكس لاحقة لها . وعلى هذا النحو تنتهى إلى أن نعالج مذاهب نستطيع أن نسميها المذاهب التمهيدية أو التنبؤية وهى التى يمكن أن تكون إما ثوريه وإما إصلاحية ، فالمذاهب الثورية هى تلك التى تمهيد الطريق للهزات العنيفة والتغيرات المفاجئة ، وتقترن عادة بالعنف وبإراقة الدماء ، أما المذاهب الإصطلاحية فإنها تقترح مجرد تعديل النظام القائم عن طريق التطور والتغيرات التدريجية ، ومن قبيل المذاهب التنبؤية والثورية ما نادى به سيس Sieyes فى كتيب له بعنوان ما هى الطبقة الثالثة فى الشعب Qu'est-ce que le tiers ? والمنشور الذى نشره كارل ماركس بعنوان بيان شيوعى Manifeste commuiste ، وبعد من قبيل المذاهب الإصطلاحية ما اقترح فى الكتب التى نشرها الكتّاب الأحرار فى السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية الثانية ، تلك التى كان لها أثرها البالغ على دستور سنة ١٨٧٥ (١) .

وقد كانت جمعية فرساى L'Assemblee de Versailles التى اعتبرت كما لو كانت ضحية للانتهازية ، متأثرة تأثيراً مباشراً بما أوحى به إليها الدوق دووجلى le duc de Broglie وبريفوست بارادول Prevst-Paradol أو لوبلاى Laboulaye ، وبصفة أهم متأثرة بالمدرسة الحرة التقليدية لبنيامين كونستان Benjamin Constant أو بالمدرسة الكاثوليكية الحرة التى كانت تصدر مجلة المراسل Correspondant.

ب – العلاقات الدولية :

العلاقات السياسية الدولية ، هى جزء من علم السياسة ، باعتبار أن دراسة السياسة الداخلية للدولة ، هى جزء من علم السياسة ، ودراسة السياسة الخارجية ، هى جزء من دراسة العلاقات الدولية ، وعلم السياسة قد سبق علم العلاقات الدولية . إلى الوجود لكن العلاقات الدولية ، وعلم السياسة يتناولان وجهتين لواقع واحد وهو المجتمع السياسى : فبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسى فى ذاته ، يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية ، وقد تطورت دراسات العلاقات الدولية ، فى العقدين الأخيرين ، وإلى

(١) - David Easton, The political system- An Inquiry into the state of political Science, New York : Alfred A. Knopf, 1954.

الحد الذى قامت معه جامعات عديدة فى الولايات المتحدة ، وأورباء بتخصيص أقسام مستقلة لدراسة العلاقات الدولية ، فضلا عن التوسع فى اقامة مراكز البحوث الدراسية المتخصصة ، فى بحوث السياسة الخارجية تهتم العلاقات الدولية بالبحث فى السمات الرئيسية للنظام الدولى القائم وفى الأسباب التى تكمن وراء إقامة المنظمات الرئيسية للنظام الدولى القائم وفى الأسباب التى تكمن وراء اقامة المنظمات الدولية والعالمية منها ، والإقليمية كما تهتم العلاقات الدولية أيضا بتحسين المصادر الرئيسية التى تنتج عنها الصراعات الدولية ، التى قد تهدد بالحروب المسلحة ، والبحث فى الكيفية التى تتخذ بها قرارات السياسة الخارجية ، وتحليل دور الدبلوماسية فى العلاقات الدولية ، باعتبار الدبلوماسية، هى قناة الاتصال الرئيسية للتعامل الدولى الرسمى بين الدول ، وهى من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول . وما تشمله موضوعات الدبلوماسية ، ووسائلها وانتشار ما يعرف دبلوماسية القمة اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات ، ودبلوماسية المنظمات الدولية ودبلوماسية المؤتمرات ، أو ما يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية ، ودبلوماسية الأزمات . كذلك تهتم العلاقات الدولية ، بدراسة الجوانب المختلفة ، التى أثرت فى مجرى العلاقات الدولية فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مثل القومية ، والاستعمار ، وتبحث العلاقات الدولية فى نظريات الأمن الدولى ، والتأثيرات التى تتركها الدعايات الدولية الموجهة ، والحروب النفسية المضارة على العلاقات الدولية . وعموما فإن العلاقات الدولية تعالج المسائل التى تبرز على المسرح السياسى العالمى (١) .

ومن المسلم به إن التحليل الوصفى للعناوين الكبرى من علم السياسة لا يدع مكانا خاصا للعلاقات الدولية ، ولذلك يبدو أن إفراد مكان خاص لتلك العلاقات على نحو ما فعلته قائمة اليونسكو النموذجية ، وإن كان أمرا لاشك فى سهولته من الناحية العملية إلا أنه مجرد من الأساس العلمى . فليس ثمة سبب ، لاستقلال العلاقات الدولية ، وليس من بينها مالا يمكن إدراجه تحت أحد العناوين الموجودة أو رده إلى المذاهب والنظم وإدراجه فى إطار الحياة السياسية (٢) .

---

(١) راجع الدراسة القيمة :
د . اسماعيل صبرى مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة فى الأصول والنظريات** ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩١ ، ص ص ١٤ – ١٩ .

(٢) لعل اول عالم سياسة عربى – ربط بين النظم والحياة السياسية – راجع دكتور محمد طه بدوى ؛ بالنظم والحياة السياسية ، م. س. ذ .

وقد عرف الأستاذ جان بابتيست دورسيل J. B. Duroselle أحد كبار الأخصائيين ، علم العلاقات الدولية بأنه : (الدراسة العلمية للظواهر الدولية بغية الوصول إلى كشف المفهومات الأساسية أو العرضية التى تحكمها) ويستطرد الأستاذ دورسيل قائلا إن كل ظاهرة تصير دولة بمجرد اشتمالها على علاقات من جانبى أحد الحدود الوطنية .

وربما كان من المفيد تقديم عرض خاص عن المسائل المنبثقة عن العلاقات الدولية بحيث يمكن دراستها على صورة أوسع ، ودراسة العلاقات السياسية على نحو أو فى أمر ضرورى بالنسبة لدبلوماسى المستقبل ولكل من سيعملون فى الخارج ، من المفيد أيضاً ، إنشاء معاهد خاصة لدراسة العلاقات الدولية.

ومع ذلك فإن دارسى العلاقات الدولية سيكون تكوينهم ضعيفا وأنوع التخصص تفقد علتها إذا أسفرت عن جهل متبادل من نواح أخرى . وستكون تلك هى النتيجة إذا درست العلاقات السياسية بمعزل عن العلوم السياسية الأخرى ؛ لأنه إذا انقطعت الصلة بين الفروع المختلفة فإن كلا منها سيتطور فى اتجاهه الخاص وسوف يصل الأمر بذلك إلى عدم فهم تام.

بينما السياسة الداخلية ، والعلاقات الدولية هما بمثابة مظهرين لحقيقة واحدة ، وذلك أن الواجب الأول الذى يقع على عاتق الدبلوماسى عند وصوله إلى مقر وظيفته هو أن يحيط بكل هيئات الدولة المعتمد لديها ، فليس ينبغى له مثلا أن يجهل النظام الدستورى لهذا البلد ، ونحن نعرف الآثار السيئة التى ترتبت على جهل بعض المفاوضين فى معاهدة فرساى بدستور الولايات المتحدة ودور مجلس الشيوخ هناك ، وإنما ينبغى لفهم أنظمة بلد ما سبق القيام بدراسات دستورية جدية للغاية ، إذ أن السبيل الوحيد لفهم دستور معين هو دراسة الكثير من الدساتير الأخرى . وكذلك يجب أن يضع الدبلوماسى نصب عينيه دراسة تنظيم الأحزاب السياسية فى البلد الذى يباشر عمله فيه ، وهو أمر ضرورى حتى يتسنى له أن يدرك مكانة رجال هذا البلد ويتتبع الرأى العام فيه (١) .

ويخطئ من يظن أنه يقوم بدراسة مثمرة للعلاقات الدولية إذا اقتصر على دراستها وحدها .

---

(١) راجع . د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

أما من الناحية النظرية لتكوين علم السياسة فإن الرأى القائل بالفصل بين العلاقات الدولية وغيرها من مواد علم السياسة يقوم على أساس أمعن فى البطلان . ذلك أن موضوع (العلاقات السياسية) كما عبر عن ذلك بحق الأستاذ روبسون Robson لايختلف عن موضوع السياسة ، إذ لم توجد دولة وطنية فلا يمكن أن تكون هناك علاقات دولية تدرس . فطبيعة الدولة والسيادة ، والقومية ، والقانون ، والتنظيم السياسى والاجتماعى ، هى التى تكون جوهر علم السياسة ذاته . ويؤكد الأستاذ دورسيل أن العلاقات الدولية هى أولا (العلاقات السياسية بين دوله ودولة وثانيا العلاقات بين الجماعات والأفراد من جانبى الحدود مظهرها الأول هو السياسة الخارجية وهو أهمها وأقربها منالا .

وإذا فجميع العلاقات الدولية سياسية بطبيعتها مادامت – حتى ولو كان الأمر أمر علاقات خاصة – تتصل بظاهرة وجود الدول . فالحياة الدولية هى أيضاً عبارة عن فعل القوى – والمؤثرات التى تتبلور فى صورة ضروب من السلوك . ولذا فالفصل بين العلاقات الدولية وعلم السياسة وجعلها ميدانين ومادتين منعزلتين ، هو إذاً خطأ من حيث المبدأ ، إذ يترتب عليه فى نفس الوقت حرمان بعض العناوين العادية الكبرى لعلم السياسة من كامل مضمونها ، كما أنه يتضمن من ناحية أخرى إخلالا بذلك المبدأ المنطقى الأساسى الذى يقضى بعدم إنشاء طوائف علوم متميزة إلا ما كان منها حتما لا مناص منه ، ويبدو ، فى اللحظة الراهنة ، أن أقسام الأفكار والنظم القانونية والحياة لا تقبل الانتقاص منها ، ومع ذلك فمن الجائز أن يظهر لنا بعد عدة سنوات أن هذا الإطار الذى نرتضيه اليوم يتضمن تقسيمات شديدة الضيق أو مبنية على أساس غير سليم لدخول بعض المسائل فى عدة طوائف فى وقت واحد مع بقاء بعض المسائل الأخرى حائرة دون تقسيم تندرج تحته (١) .

ولكن حتى على فرض أن المستقبل سيثبت صحة ما تقدم فإن ذلك لا ينهض حالياً سبباً فى رفضه ، وفى اليوم الذى يصير فيه الإطار المقترح هنا غير متمش مع العصر فسوف يتعين البحث عن غيره ، ذلك أن التقدم العلمى يتحصل فى هذه الاكتشافات المستمرة .

أما اليوم فإن التبويب المنقح الذى وضعه اليونسكو ، حتى باعتباره عملا افتراضياً ، يعتبرا أداة لاغنى عنها وبخاصة لوضع برنامج للتعليم والبحث فى العلاقات السياسية الدولية .

---

(١) د . اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ص٢١ .

ثالثا الحكومات المقارنة والسياسات المقارنة :

دون الدخول فى أبعاد هذه الحقيقة ، يرى علماء السياسة ، أن الحكومة هى الوحدة الأولية ، لدراسة السلوك السياسى ، ولا يهمنا مدى بعد التحليل الحديث ، عن التشكيلة الواردة . ضمن وصف الحكومات ، تشكل النظام الرئيسى ، الذى يكمن فيه النشاط السياسى. ولا تفهم الحكومة ببساطة على أنها تنظيم ينظم النشاط اسياسى . ولكنها أيضاً يجب أن تفهم ، على أنها أساس المجتمع المعنوى الذى يعيش إلى داخله . ولا ترمز الحكومة للسلوك السياسى فحسب بل تجده . وتحدد الجماعات السياسية المناسبة ، هذا إلى جانب مبدأ القانونية والشرعية . إن الحكومة . هى فكرة تحديد الحق . بسبب مبدأ الشرعية . تتحول تلك السلطة أو القوة التى تربط الناس معاً ومن خلال تمسكهم بالأخلاق العامة . ويعزو علماء السياسة الشرعية إلى الحكومة . عندما ترى أن المجتمع الذى تحكمه تلك الحكومة متلاصقاً .

وتهتم الحكومات [1] المقارنة ، بدراسة المؤسسات السياسية والدستورية ، والحزبية. وأنماط السلوك القيادى ، ومختلف العمليات والأنشطة التى تجرى داخل النظام السياسى للدولة . ويركز علم الحكومات المقارنة ، على النظم السياسية الرئيسية السائدة ، فى العالم ، وهى نظم الديمقراطيات الغربية ، ونظم الحكم الدكتاتورى ، والنظم السياسية السائدة فى دول العالم الثالث وما يتدرج تحت ذلك من موضوعات ، مثل وضع دساتير الحكم ، ووسائلها وأهدافها والأنماط المختلفة للزعامة السياسية ، والمصادر التى تستمد منها فى التأثير والمشكلات الناتجة عن عمليات التغيير السياسى ، والخصائص المميزة للنظم الحزبية والانتخابية المختلفة ، حيث يوجد مثلاً نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزبين الكبيرين ، ونظام تعدد الأحزاب . ولكل من هذه النظم عناصره ومقوماته ، وإيجابياته ، وسلبياته . كذلك تهتم دراسة الحكومات المقارنة بالتأثير الذى يتركه اختلاف الأيديولوجيات على عملية الحكم والآثار الناتجة عن تطبيق النظم السياسية الغربية على المجتمعات غير العربية . [2] وعموماً فإن دراسة الحكومات المقارنة ، ترتكز على الخبرات السياسية ، والأنظمة السياسية ،

---

(١) راجع فى ذلك : د . محمد طه بدوى ، د . محمد طلعت الغنيمى – النظم السياسية – الطبعة الأولى – دار المعارف – القاهرة ١٩٨٥ .

(٢) د . أحمد سويلم العمرى – معجم العلوم السياسية الميسر – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٥ .

وأنماط السلوك ، والعمليات ، التى تظهر مصاحبة للحكومات بمختلف نماذجها ، ووظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية . والمؤسسات السياسية المقارنة وهو ما يحتاج إلى وقفة للتفسير والتعليل .

فقد ارتبط مفهوم النظم السياسية بتلك الاتجاهات الجديدة . التى أخذت ترسخ بشكل متزايد لكى تميز علم السياسة المعاصر ولتمثل ملامح جديدة وتبرز مفردات جديدة فى هذا العلم ، وربما كانت الإشارة إلى التناقض بين علم السياسة التقليدى القديم ، وعلم السياسة المعاصر من شأنها أن تساعد على توضيح ذلك .

بالنسبة للمفهوم التقليدى القديم لعلم السياسة - كما سبقت الاشارة - ، لم تكن السياسة علماً ، وفق المفهوم المتعارف عليه للعلم ، وإنما قصد بعلم السياسة « المعرفة السياسية» أو المعرفة الشاملة لما هو سياسى . وقد كان علم السياسة ذاته مجالاً للمعرفة الأخلاقية ، وبالرغم من حداثة علم السياسة إلا أن هذا العلم يتطور بسرعة مذهلة طبقا لمجريات تتابع الأحداث السياسية ومستجداتها وتأسيساً على ذلك فقد تطورت نظرة جديدة ، ومعالجة جديدة، لعلم السياسة ، واستخدمت مصطلحات حديثة لم تستخدم من قبل ، ومدلولات ومعانى يشار إليها ، وأنشطة وعمليات لم يكن يعترف بها فى السابق .

وقد سبقت الإشارة إلى أنه فى ظل المعالجة التقليدية كانت المصطلحات التقليدية ، الدولة والحكومة والأمة محددة بالمعانى القانونية والمؤسسية ، فمفهوم الدولة كان يشير إلى تعريف مؤسسى ، وإلى السلطة والشرعية ، ومفهوم الأمة يختلف قليلاً فيما يشير إليه من مدلولات رسمية قانونية مؤسسية ، فالأمة مفهوم يرتبط بالمشاركة من قبل المواطنين فى الإحساس بالهوية التاريخية والمصير المشترك .

وفى ظل المعالجة الحديثة أصبح هناك تداول واسع النطاق لمصطلح «النظام السياسى» ومكونات النظام ، باعتباره المصطلح الذى يتناول مباشرة المجال الكامل للأنشطة السياسية فى المجتمع . وله مفهوم إيكولوجى يركز على التفاعلات بين المجال أو العلم السياسى والبيئة أو السياق وبالرغم من ذلك التداول الواسع لمصطلح النظام السياسى ظل بعض الكتاب يستخدم مصطلح الحكومة ، جنباً إلى جنب مع مفهوم النظام السياسى .

اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على : دكتور عبد الغفار رشاد ، قضايا نظرية فى السياسة المقارنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٣ ص ٣٧ - ٤٨ .

والباحثون فى هذه الاتجاهات الجديدة لتحليل النظام السياسى عديدون من بينهم صمويل بير و ألموند ، وبويل ، ومكريديس ، وبلوندل ، وأبتر ،وبعض أساتذة العلوم السياسية العرب .

يعرف صمويل بير النظام السياسى بأنه : يتضمن ترتيب لصنع القرارات أو هو البناء الذى ينجز للمجتمع وظيفة معينة وهى وظيفة صنع السياسات وإصدار القرارات الشرعية . والتمييز بين النظام السياسى وغيره من نظم أخرى يعتمد على طبيعة القرارات حيث يفترض إمكانية التمييز بين القرارات السياسية وغير السياسية .

فالنظم الاقتصادية أيضاً تصنع القرارات وبواسطتها يتم توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة وتتحدد وفقاً لها أسعار السلع والخدمات ، ويتم كذلك توزيع الدخول بين الأفراد ووحدات العمل ، فالذى يميز النظم السياسية هو طبيعة القرارات ذاتها وبحيث يكون لها طابع السياسة وتتسم بالشرعية بمعنى أن أعضاء المجتمع يقبلون تلك القرارات ، بدرجة أو بأخرى ، باعتبارها تتمشى مع مفاهيمهم وتصوراتهم الخاصة عن السلطة ، وعن الغرض أو الهدف المقصود .

يعتقد صمويل بير أن النقطة المحورية قد تكون مفهوم الشرعية ، فالسلطة أو الغرض المقصود ، والقرار ، لا يعتمد كلية على القهر أو القوة الجبرية وإنما يعتمد على الشرعية بمعنى آخر فإن قبول وطاعة أفراد معينة مشتركة يشترك فيها كل من : الذى أصدر القرارات أو أعطى أوامره بها ، والذى أطاعها ، ومنحها القبول والاحترام .

وبإيجاز فإن صمويل بير يجعل من النظام السياسى بنية تنتج مخرجات معينة ، تأخذ شكل قرارات أو سياسات شرعية بالرغم من أن الأهداف التى ترمى إليها هذه القرارات قد لا تكون دقيقة ، أو ممكنة التطبيق فى برنامج ، وقد تكون غامضة وعامة ، ولكنها تكون مقبولة من جانب عدد كبير أو قليل ، فعلاً أو بطريقة محتملة من جانب الأفراد .

يشير ألموند[1] وبويل فى سياق تعريفهما للنظام السياسى إلى اتفاقهما فى الرأى مع ماكس فيبر فى أن القوة الشرعية هى الخط المستمر الذى تتم عبره حركة النظام السياسى لتضفى على هذا النظام أهميته الخاصة به وتحقق له تماسكه كنظام .

دكتور / عبد الغفار رشاد ، مرجع سابق ص ٣٩ نقلاً عن :

(١) Almond, G&Powell G.: Comperative Alitics-A Development, Boston, 1960 pp 2-10.

ويؤكد أن الأهمية المحورية كما فعل صمويل بير لمفهوم الشرعية باعتبار أن السلطات السياسية هى وحدها فقط دون سواها التى تحتكر الحق الذى يحظى بالقبول والاحترام ؛ فى اقليم معين لأن تستخدم الإكراه والأمر الذى يحظى بالطاعة وفقاً لهذا الحق . أى أن الصفة المميزة للنظام السياسى – لدى ألموند وبويل – هى علاقته بالإكراه والشرعية ، فهذه العلاقة هى التى تحدد له طابعه السياسى .

ويتضمن مفهوم النظام ، فى تعريفهما ، عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل ، ونوع من الحدود ينتهى عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به من سياق أو بيئة خارجية .

أما فكرة البيئة فإنها تشير إلى النظام يبدأ فى نقطة ما ، وينتهى عند مكان ما ، فالنظام السياسى يتكون من أدوار تفاعل بين أفراد المجتمع أعضاء النظام أى الناخبين والمشرعين والبيروقراطيين والقضاة وغيرهم ، وتتضمن أدوار التفاعل عمليات للاتصال السياسى خلال عمليات وأنشطة جماعات المصالح والتصويت ودفع الضرائب والتحول من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية .

وكل النظم السياسية وفق هذا التصور ، تتفاعل مع بيئاتها المحلية والدولية ، فالنظم السياسية تتأثر كما تؤثر بالاقتصاد والموارد والبيئة الطبيعية المحلية والنظم التعليمية والتكنولوجية وكذلك نظمها الثقافية والسلالية ، وهكذا فإنها تتغلغل فى مجتمعاتها بطرق مختلفة تماماً وبدرجات متفاوتة . فقد يمارس نظام شمولى رقابة صارمة على الاقتصاد ويتدخل من خلال اصدار أوامر مباشرة بينما قد تمارس نظم سياسية أخرى رقابة أقل على الحياة الاقتصادية . وحتى فى النظم السياسية التى ترتبط بتغلغل سياسى محدود فإن حدود النظام السياسى فيها قد لا تكون ثابتة وانما قد تتغير فتتسع هذه الحدود بشكل واضح عادة فى أوقات الحروب والأزمات الحادة اتساعاً هائلاً أحياناً حيث قد يتم مثلاً تجنيد أعداد ضخمة من الأفراد للخدمة العسكرية أو قد تخضع شركات الأعمال لقيود وتنظيمات شاملة وتتخذ إجراءات عديدة لضمان الأمن الداخلى [١] .

ويخلص ألموند وبويل إلى اعتبار النظم السياسية بمثابة الأدوات التى بواسطتها تصوغ المجتمعات بشكل واعى ومقصود ، وتتابع الأهداف الجماعية فى البيئة المحيطة محلية كانت أو دولية .

---

(١) راجع د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

كما جاءت تحليلات ألموند فى إطار المدرسة البنائية الوظيفية فى دراسة النظم السياسية وهى من أكثر الأطر النظرية قبولاً . لأن هذه المدرسة بالرغم من كل ما واجهته فانها نقدم حلولاً للمشكلات الأساسية من خلال ما تقدمه من فئات تحليلية تجرى المقارنة على أساسها وتعكس هذه الحلول التى تقدمها المدرسة البنائية الوظيفية ، النظرة الموسعة التى تشير إلى اتساع دراسة السياسة (١) .

والمنهج البنائى الوظيفى يثير الاهتمام بقضايا الحدود بمعني افتراض عزل النظم عن بيئاتها كما يفترض علاقات متبادلة وهذا ييسر أمام الباحثين مهمة المقارنة . واحتمالات المقارنة بين نظم اجتماعية وثقافية مختلفة متباينة .

ويعتبر مكريديس ، وبراون ، النظام السياسى بمثابة ميكانيزم لصنع القرارات ، تلك القرارات التى تتخذها هيئات الحكم ، والتى يتوقع أن تحظى بالاحترام والطاعة ، طالما أنها تستند إلى الشرعية (٢) .

والقرارات تفترض عمليات مساومة بين جماعات اجتماعية وأحزاب سياسية وتنظيمات مختلفة وهيئات أو اتحادات أو جماعات مصلحة وجماعات دينية وغيرها من قوى اجتماعية واقتصادية ، ثم هناك القيم والمعتقدات المرتبطة بالنظام السياسى والتى يتمسك بها أفراد المجتمع ، إلى جانب الطبقات الاجتماعية والجماعات الاقتصادية والسلالية والدينية وجماعات المصالح ، وطريقة تصرفها وحركتها وتفاعلها ، وكذلك نماذج القيم والأيديولوجيات المرتبطة على وجه الخصوص بالسلطة السياسية .

ويشير ديفيد ابتر إلى أنه قد يكون من الممكن ملاحظة حالات لا تستطيع فيها الحكومة تأدية وظيفتها لسبب أو لآخر كالعجز عن اتخاذ القرارات ، أو مظاهر الفشل فى عملية توزيع القيم ، وقد لا يكون ممكناً التغلب على هذه المظاهر وعلاجها عن طريق تغيير المناصب السياسية . أو أن المناصب والأدوار السياسية لم تعد مقبولة ، حينئذ فإن انحسار الشرعية يشير إلى أن نسق الحكومة لم يعد ملائماً فى ادراك عامة المجتمع ، وتبدو المظاهر

---

(١) – Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, **Comparative politics: A Developmental Approach,** Boston: Little, Brown and Company Inc, 1960 .

(٢) –Macrids C. & Brown E, Conparative Politics: Nolcs and **Readings, Mlionois, 1964,** pp 3-7.

لانتهاك وتخطى حدود الحكومة ، وعندئذ فإن تغيير شكل الحكومة إلى شكل جديد يصبح احتمالاً راجحاً ، وسوف نسوق آراء العديد من علماء السياسة العرب المتحدثين .

يعرف الدكتور محمد طه بدوى النظام السياسى باعتباره مؤسسات منظمة تنظيماً قانونياً مستقلاً ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضارى والثقافى والروحى ، أى بالسياق أو البيئة الذى تعمل فيه . الأمر الذى يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أو المثل العليا والثقافية التى تميز المجتمع عن غيره فتجعل للنظام السياسى طابعة الغربى أو الإسلامى (١) .

ويعرف الدكتور إبراهيم درويش النظام السياسى باعتباره مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات ، والتى تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدى الذى أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت فى المؤسسات السياسية (٢) .

ويعتقد الدكتور حامد ربيع بأن النظام السياسى يمثل مجموعة الأسس الوضعية التى يقوم عليها التسيير الفعلى لتحقيق المثل الأعلى الذى تسعى إليه الجماعة السياسية والتى تتحدد على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية وعضو الجماعة ، أى أن عناصر النظام السياسى وفق هذا التعريف يتضمن : -

١ - مثل أعلى تسعى الجماعة إلى تحقيقه .

٢ - أسس وضعية يقوم عليها التسيير الفعلى لتلك الجماعة .

٣ - رابطة سياسية تحدد العلاقة بين السلطة السياسية وعضو الجماعة .

٤ - صفة ديناميكية للعلاقة بين الحاكم والمحكومين تدور حول الواقع الفعلى (٣).

وفى هذا السياق تتعدد أنماط النظم السياسية وتتفاوت هذه الأنماط فيما بينها ، وتختلف باختلاف المفكر أو العالم السياسى وباختلاف المعايير أو الأسس التى وفقاً لها يتم

---

(١) دكتور محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، النظرية العامة للمعرفة السياسية ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٦ ص ص ٢٢٢ - ٢٣٥ .

(٢) دكتور / إبراهيم درويش ، النظام السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٨- ٢٠.

(٣) دكتور / حامد ربيع ، نظرية القيم السياسية مرجع سابق ص ٦٥ - ٦٧.

التمييز بين هذه الأنماط . وذلك منذ أن ميز أرسطو بين أنواع للنظم وفق معيارين ، أولهما: كمى يتعلق بمن يتولون السلطة ، هل فرد واحد أم مجموعة قليلة من الأفراد أم جماعة ككل ؟ وثانيهما : نوعى يدور حول المصلحة التى من أجلها تمارس السلطة هل هى من أجل مصلحة الحكام أم مصلحة المحكومين . ووفقاً لهذين المعيارين قسم أرسطو الحكومات إلى ستة أنواع ، ثلاث منها نقية تعمل لصالح المحكومين وهى الملكية والاستقراطية والحكومة الدستورية ، وثلاث فاسدة تعمل لصالح الحكام وهى الحكومات الاستبدادية والاوليجاركية والديمقراطية الغوغائية .

ويتخذ بعض العلماء معيار هدف النظام السياسى فيميزون بين نوعين من النظم السياسية : النظم الفردية والنظم الاشتراكية ، أو معيار طريقة استخدام السلطة وبناء عليه يتم التمييز بين النظم الدكتاتورية ونظم الديمقراطية المباشرة والنظم النيابية : فالنظم الديكتاتورية ترتبط بهيمنة شاملة للحاكم الديكتاتور ، ونظم الديقمراطية المباشرة تفترض أن يتولى الشعب بنفسه ممارسة كافة حقوقه [1] .

الإدارة العامة :

إن الطفرة الهائلة فى دراسات علم الإدارة العامة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأ محور التحليل ينتقل تدريجيا ، إلى بحث الجوانب السلوكية فى الإدارة ، وقد بذل عدد كبير من أساتذة العلوم السياسية ، ولا سيما فى الولايات المتحدة ، جهودا لتطوير علم الإدارة العامة ، وبخاصة فيما يتعلق بأبعاد الظاهرة البيروقراطية ، مفاهيمها ومصادرها وعلاقات القوى الاجتماعيه بالبيروقراطية ، والأمراض والعيوب والعلل الاجتماعية ، التى تحققها البيروقراطية وتعنى الإدارة العامة ، بتحديد الإطار السياسى ، والايديولوجى الذى يحيط بعمل الأداة التنفيذية فى الدولة ، والمقومات الأساسية التى يرتكز عليها النظام السياسى ، والدستورى للدولة والبحث فى كيفية وضع السياسة العامة للدولة ، وطرق الرقابة السياسية والحزبية والشعبية على عمل الجهاز الحكومى ، والبحث فى الأسس والمقومات التى ترتكز عليها نظم الإدارة المحلية ، باعتبارها المعبر الحقيقى عن ديمقراطية الإدارة .

وفى الفترة الأخيرة بدأ مركز النقل فى اهتمام أبحاث الإدارة العامة بنقل إلى ما يعرف بالإدارة العامة المقارنة ، وهو ما يعنى تحليل نظم الإدارة حكومية فى دول العالم على

---

(١) دكتور / عبد الغفار رشاد ، مرجع سابق ص ٤٥ - ٤٦ .

أساس مقارن ، أو تصنيف هذه النظم ، بحسب بإطار سياسى واجتماعى واقتصادى معين ، ويعترف أساتذة العلوم السياسة بأهمية المؤثرات السياسية فى عمل الإدارة التنفيذية ، وذلك بالرغم من انهم لم يتوصلوا إلى ايجاد نظرية محددة ، تفسر الارتباط بين النظام الإدارى والنظام السياسى [١] .

ان التركيز الجديد ، على دراسة الإدارة العامة ، ونظرياتها التنظيمية ، قد من عدة اتجاهات ، وبعضها له دور سيكولوجى ، مثل الاهتمام بتحليل السيكولوجية الاجتماعية ، للمنظمات البيروقراطية ، أو ذا لون اجتماعى ، أو سوسيولوجى ، مثل الاهتمام بتحليل تأثير النمو البيروقراطى على السلوك الاجتماعى ، والهيكل الطبقى ، وغير ذلك من القيم ، والمعايير ، وأنماط السلوك الاجتماعى ، وذلك بالإضافة إلى النظريات ، التي شاعت فى التحليل مثل نظرية الجماعات ، وديناميكات التجمعات ، والشلل ، ونظرية المباريات ونظرية القرارات ، ونظرية المعلومات . وعلى العموم ، ودول الإغراق فى تفاصيل كثيرة ، يمكن القول بأن دراسات الإدارة العامة قد بعيدا ، فى الوقت الحالى ، وأصبح الاتجاه ، يرمى إلى خلق نظرية إدارية ، متكاملة ، تندمج فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والإدارية ، والسيكولوجية . وقد كان للزيادة المضطردة ، فى حجم المهام ، التى تضطلع بها الدول الحديثة ، لتبرز الكثير من المشكلات الإدارية ، وتحليل دور المواطن ، فى العمل الادارى ، أو بالأصح التعرف على أهمية عنصر المشاركة الشعبية ، فى إنجاح برامج الإدارة الحكومية باعتبار أن الإدارة العامة ، تعنى فى مجملها ، ادماج ، وتوجيه ، الجهود الإنسانية، التى تسعى إلى تحقيق الغايات ، التى تحددها السياسة العامة للدولة [٢] .

وهنا تبرز أهمية منهجية دراسة الإدارة العامة من ثنايا علم السياسة والقانون الإدارى والمدرستين الأمريكية والفرنسية فى تعريف الإدارة العامة من جوانب الجدل المثار حول التعريفات والمفاهيم ، يقول Marshall Ed. Dinck . أن أوسع تعريف للإدارة العامة هو الذى اقترحه Woodrow Wilson سنة ١٨٨٧ فى بحث له مشهور عنوانه The study of public ad-ministration وفى هذا البحث يقول W. Wilson ان الإدارة العامة هى الغاية أو الهدف

---

(١) د . إسماعيل صبرى مقلد – مقدمة فى الإدارة العامة – الطبعة الثانية – دار المعارف – القاهرة ١٩٧٢ ص ٤٥ – ٤٧ .

(٢) راجع د . ابراهيم درويش ، الادارة العامة فى النظرية والممارسة ، القاهرة – الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ – ٢٢ .

العملى للحكومة ، لان موضوعها هو إنجاز المشروعات العامة بأكبر قدر من الفاعلية والاتفاق مع رغبات الناس وحاجاتهم . فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومة حاجات المجتمع التى يعجز النشاط الفردى عن الوفاء بها (١) .

وفى تحديد الإدارة العامة تقرأ فى كتاب Elements of Publie administration الذى ألفه نخبة من العلماء الأمريكيين ونشره Fritz Marks سنة ١٩٦٨. تقرأ فى هذا الكتاب أن نطاق الإدارة العامة يشمل كل مجال Ares وكل نشاط تحكمه السياسة العامة governed by public pollc وأنه يمكن على هذا الأساس أن يشمل القضاء والجيش ، ولكن العرف جرى على قصـر هذا النطاق على التنظيم Organsiation ، والعاملين Personnel ، والأعمال prac- tices ، والإجراءات procedures التى تلتزم لكى يتمكن الفرع التنفيذى للحكومة من مباشرة الوظائف المدنية civilian Function المعهود بها إليه على الوجه الأكمل .

ويقول Roland Drago أن علم الإدارة (أو العلم الإدارى) la sclence administrative هو علم اجتماعى يطبق على الإدارة وفى مؤلف آخر لمجموعة من العلماء الفرنسيين نقرأ أن موضوع العلم الإدرای (أو علم الإدارة) هو دراسة الواقعة الإدارية le fait administratif . وفى شرح الواقعة الإدارة نقرأ أن شأنها شأن أى واقعة اجتماعية Fait Social وأنه يمكن تعريفها بأنها نشاط يهدف لتحقيق أغراض اجتماعية ويباشر فى نطاق خاص مادى ومعنوى .

ونقل كثير من الزملاء الذين أخرجوا مؤلفات فى علم الإدارة العامة فى مصر عن Lecnard white أستاذ علم الإدارة العامة فى جامعة شيكاغو تعريفه لعلم الإدارة العامة الذى يقول فيه : « إن الإدارة العامة تتكون من جميع العمليات التى تستهدف السياسة العامة » .

ونقل الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح فى مؤلفه والإدارة العامة تعريف الأستاذ . Phiffnet الذى يقول فيه :)« ان الإدارة العامة هى تنسيق الجهود المتعددة بقصد تحقيق السياسة العامة » (٢) .

ونقل كذلك تعريف الأستاذ H.Simon الذى يقول فيه : « إن الإدارة العامة تتضمن فى استخدامها العام أنواع النشاط التى تقوم بها الحكومة وإدارتهما التنفيذية والمشروعات العامة .

(١) وانظر أيضا د . سليمان محمد الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، القاهرة ، دار الفكر العربى، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) د . محمد سعيد عبدالفتاح - الإدارة العامة - القاهرة ١٩٧٤م .

وهذه التعاريف لاتعطينا فكرة واضحة عن علم الإدارة العامة باعتباره العلم الذى يدرس النشاط الإدارى فى ذاته ويبين كيف يدار هذا النشاط والطريقة المثلى التى يمكن اتباعها فى بناء الأجهزة الإدارية وطريقة تنظيم سير العمل فى هذه الأجهزة بحيث يمكن تحقيق أهدافها .

ولعل السبب فى أن تعريف الفقهاء الأمريكيين للإدارة العامة جاء فى الصيغة العامة السابق ذكرها وهى صيغة لاتكشف بوضوح ودقة عن حقيقة المقصود بعلم الإدارة العامة . لعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن دراسة الإدارة العامة . فى أمريكا ليست مقصورة على دراسة النشاط الإدارى فى ذاته من الناحية التطبيقية والتنظيمية والبحث عن أفضل الطرق لإدارة هذا النشاط وبناء الجهاز الإدارى الذى يدير هذا النشاط وتنظيم سير العمل فيه بطريقة سليمة تكفل تحقيق وفرة الإنتاج وحسن أداء الخدمات ولكنها تشمل أيضاً القاعد القانونية التى تحكم الإدارة العامة لاباعتبارها علما (علم الإدارة العامة) ولكن بوصفها الجهاز الإدارى أو الاجهزة الإدارية التى يعهد إليها بإدارة النشاط الإدارى وفقا لاحكام القوانين والقرارات المعمول بها فى هذا الشأن .

وفى هذا المعنى يقول Iangrod فى معرض التفرقة بين علم الإدارة العامة فى أمريكا وعلم الإدارة فى فرنسا أنه يوجد فى أمريكا مؤلفات كثيرة عن الإدارة العامة publiv adminis-tration غير أنه يلاحظ أن بعض موضوعات هذه المؤلفات هى موضوعات قانونية بحتة Vel-vant purement et slmplement fu droit administratil (p. 25 et 26) [١] .

وعلى هذا الأساس تشمل دراسة « الإدارة العامة » فى أمريكا دراسة الإدارة من الناحيتين القانونية والتنظيمية .

ومثل هذه الدراسة الشاملة أمر طبيعى بالنسبة لأمريكا نظرا لأنه لايوجد فى أمريكا قانون إدارى مستقل يتضمن الأحكام القانونية التى تحكم الجهاز الإدارى أو السلطة الإدارية دون غيرها ، ولايوجد بالتالى مؤلفات مخصصة لدراسة هذه الأحكام القانونية وإنما تعرض هذه الأحكام وتدرس فى نفس المؤلف الذى تدرس فيه موضوعات علم الإدارة العامة .

---

(١) د . سليمان محمد الطماوى ، مبادئ الادارة العامة ، مرجع سابق ، ص ٣٨ . وانظر ايضا د . أحمد السيد عوضين حجازى ، الرقابة الذاتية للادارة العامة على أعمالها دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

وهذا على عكس الحال فى فرنسا حيث تنفصل دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالسلطة الإدارية عن دراسة موضوعات علم الإدارة . فتدرس القوانين واللوائح والأحكام القانونية فى مؤلفات القانون الإدارى فى حين تدرس موضوعات علم الإدارة فى مؤلفات مخصصة لدراسة هذا العلم .

لهذا كله ، ورغبة فى تحديد المقصود بعلم الإدارة بالوضوح الكافى ، رأينا أن نعرف علم الإدارة العامة أو علم الإدارة عن طريق المقارنة بينه وبين القانون الإدارى [1] .

ولزيادة الإيضاح نعرض فيما يلى هذا التعريف فى أكثر من صيغة :

(١) صيغة أولى : فى التعريف بكل من القانون الإدارى وعلم الإدارة : يقول Ber-nard Gournay فى مقدمة علم الإدارة فرع من فروع العلوم الاجتماعية Sciences sociales يعنى بوصف وشرح تكوين structure ونشاط activies وآراء opiniors وسلوك sttitude الرجال والجماعات Groupes والأعضاء organces الذين يكونون جهاز الدولة والهيئات العامة.

أما القانون الإدارى فهو تنوع القواعد القانونية نصوص دستورية أو قانونية أو لائحية أو أحكام قضائية التى تحكم أعمال الأشخاص الإدارية.

(٢) صيغة ثانية : فى تعريف بالقانون الإدارى وعلم الإدارة : يرى الأستاذ أن القانون الإدارى قواعد قانونية تحكم نشاط الإدارة وتحدد حقوق وواجبات كلا من الإدارة والأفراد . وهو يعنى بتحليل النصوص القانونية ويدرس القوانين المعمول بها . أما علم الإدارة فيتضمن القواعد الفنية regles techt jue (غير القانونية) المتعلقة بالتنظيم Concernaut L'organisation والتى تستخلص من التجارب ومن المعلومات الخاصة بالتنظيم conuaissance speclate de l'organisation وبين أفضل السبل لتنظيم العلاقات فى نطاق الإدارة .

(٣) صيغة ثالثة : فى التعريف بالقانون الإدارى وعلم الإدارة : يرى Georges Alexandria أن القانون الإدارى يتضمن القواعد القانونية التى تحكم تنظيم وسير الإدارة L'organisat tion et le fonctionnemet de L'edu Inistration أما علم الإدارة ، فيبحث فى كل حالة محددة عن الحل الافضل والأكثر ملائمة للمشكلة الإدارية المعروضة . كما يبحث عن التغييرات التى يجب ادخالها لتفادى الضرر وتحقيق الهدف المطلوب .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك دكتور محمد فؤاد مهنا ، القانون الادارى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧٥

(٤) صيغة رابعة : فى التعريف بالقانون الإدارى وعلم الإدارة : يقول الفقيه الفرنسى Roland Drago . أن الإدارة حدث أو ظاهرة phenomene وعلم الإدارة علم اجتماعى sc.sociale وتجريبى experimentale يستهدف دراسة هذه الظاهرة واستخلاص القوانين الاجتماعية المتعلقة بها lois sociolgique relatives a ce phen وهو يدرس الإدارة عن طريق المشاهدة والتجربة ويظهرها فى صورتها الحقيقية كاشفا عن عيوبها تمهيدا لإصلاح هذه العيوب (١).

ويرى « دراجو » أن تقدير وظيفة الإدارة أو رسالتها يختلف باختلاف الزاوية التى ينظر اليها منها . فالنظر إليها من حيث علاقة الدولة بالإدارة يدخل فى نطاق علم الإدارة ، لأن الامر فى هذه الحالة يكون متعلقا بصلاحية أو عدم صلاحية الجهاز الإدارى لأداء رسالته . ومثل هذا البحث يدخل فى نطاق علم الإدارة (٢) .

أما النظر إليها من حيث علاقة الإدارة بالأفراد فيدخل فى نطاق القانون الإدارى . وذلك لأن الأمر فى هذه الحالة يتعلق بحقوق وواجبات الإدارة إزاء الأفراد . ومثل هذه الحقوق والواجبات يحددها القانون الذى يحكم الإدارة وهو القانون الإدارى .

وليس أفضل فى سبيل إيضاح حقيقة كل من القانون الإدارى وعلم الإدارة من عقد مقارنة بين طبيعة البحث فى كل من القانون الإدارى وعلم الإدارة بالنسبة لموضوع محدد من الموضوعات التى تدخل فى نطاق الإدارة . وأهم موضوع يمكن اختياره لهذه المقارنة موضوع « القرار الإدارى » .

فالقرار الإدارى عمل إدارى يحكمه القانون الإدارى ويتناوله القانون الإدارى من زاوية معينة هى بحث مشروعية القرار الإدارى .

فيبين القانون الإدارى شروط صحة هذا القرار ومتى يكون صحيحا وماهى الآثار القانونية التى تترتب على القرار السليم من الناحية القانونية ومتى يكون هذا القرار باطلا أو معدوما وماهى الآثار القانونية التى تترتب على اعتباره باطلا ومعدوما .

---

(١) مراجع : د . طعيمة الجرف ، القانون الادارى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٨٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : د . سيد الهوارى ، الإدارة : أصول الادارة العلمية ، القاهرة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ١٨ - ٢٢ .

وهو (القرار الإدارى) فى نفس الوقت من أهم الموضوعات التى تتناولها بحوث علم الإدارة . يكن علم الإدارة أو علم الإدارة العامة يتعرض لدراسة القرار الإدارى من زاوية أخرى مختلفة تمام الاختلاف عن الزاوية التى ينظر منها القانون الإدارى لهذا القرار .

فعلم الإدارة أو علم الإدارة العامة يدرس بالنسبة للقرار الإدارى عملية صنع القرار الإدارى ، وتشمل هذه الدراسة بحث طبيعة عملية صنع القرار – من يصنع القرار – مراحل عملية صنع القرار – أشكال القرار – مشاكل عملية صنع القرار – تنسيق القرارات.

والفرق واضح بين طبيعة البحث فى الحالتين ولو أن موضوع البحث واحد وهو القرار الإدارى (١) .

كذلك يمكن الوصول إلى نفس الوضوح المطلوب بعقد مقارنة بين بحوث القانون الإدارى وبحوث علم الإدارة أو علم الإدارة العامة فى موضوع العلاقة بين الرئيس الإدارى ومرؤوسيه والمقارنة بين بحوث الإدارة المحلية أو الحكم المحلى فى القانون الإدارى من ناحية وفى علم الإدارة أو المعلم الإدارى من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الرئيس الإدارية ومرؤوسية ، يدرس القانون الإدارى تحديد سلطة الرئيس الإدارى على مرؤسيه فى القوانين واللوائح وفى أحكام القضاء الإدارى الصادرة فى الموضوع . ومن دراسة هذه القوانين واللوائح والأحكام القضائية يتبين أن الرئيس الإدارى يملك طبقا لأحكام القانون الإدارى فى نظام المركزية الإدارية إلغاء قرارات المرؤوس ووقف تنفيذها كما يملك تعديلها ويملك كذلك حق توقيع جزاءات على المرؤوس فى حدود معينة فى حالة ارتكاب المرؤوس مخالفة تأديبية (٢) .

ومن ناحية أخرى يملك المرؤوس حق التظلم من قرارات الرئيس التى تمس شخصه، ويملك حق الطعن فى هذه القرارات أمام القضاء الإدارى إذا كانت مخالفة للقوانين أو اللوائح .

أما فى نطاق علم الإدارة أو الإدارة العامة فيتناول البحث علاقة الرئيس بمرؤوسيه من زاوية أخرى مختلفة ، فلا يبحث علم الإدارة هذه العلاقة من الناحية القانونية وإنما يبحث

---

(١) د . سليمان محمد الطماوى ، مبادئ الادارة العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، دكتور محمد فؤاد مهنا ، م. س. ذ .

(٢) انظر : د . طعيمة الجرف ، القانون الأدارى ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .وانظر أيضا د . ابراهيم درويش ، الادارة العامة فى النظرية والممارسة ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

فيما يجب أن تكون عليه معاملة الرئيس لمرؤوسيه بوصفه قائدا إداريا كل همه أن يكسب رضاء مرؤوسيه وثقتهم به وكيف ينجح هذا القائد الإدارى فى أن يجعل المرؤوسين يبذلون أقصى ما يملكون من جهد فى أداء واجباتهم على أحسن وجه لا خوفا من السلطة التى يملكها الرئيس إزاءهم ولكن تقديرا منهم لحسن معاملته لهم . وعلى هذا الأساس يبحث علم الإدارة (أو علم الإدارة العامة) الصفات التى يجب توافرها فى القائد الإدارى والأساليب التى يتبعها القادة الإداريون فى أداء رسالتهم ، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالقيادة الإدارية .

وفيما يتعلق بالإدارة المحلية أو الحكم المحلى يدرس القانون الإدارى النظام القانونى فى المقرر لإدارة المرافق والمشروعات المحلية أو بعبارة أدق الأحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة المرافق والمشروعات المحلية والتى تحدد السلطة التى يعهد إليها بإدارة هذه المرافق والمشروعات واختصاصات هذه السلطة وحدود الاستقلال الذى تتمتع به السلطات المحلية إزاء السلطة المركزية فى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون الإدارة المحلية أو الحكم المحلى والموارد المالية التى يضعها القانون فى يد السلطة المحلية .. وهكذا ... [1]

أما علم الإدارة العامة (أو علم الإدارة) فلا يتعرض لدراسة النظام القانونى المقرر لإدارة المرافق والمشروعات المحلية ، ولكنه يعنى فيما يتعلق بنفس الموضوع (الإدارة المحلية) بدراسة ظروف البلاد وأحوالها من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية بغية الوصول إلى النظام الإدارى الذى يتفق مع هذه الظروف وهل من الأفضل فى هذه الظروف أن تدار المرافق المحلية بواسطة السلطة المركزية مباشرة أم الأفضل أن تدار هذه المرافق بواسطة سلطة إدارية محلية مستقلة عن السلطة المركزية وماهى درجة الاستقلال التى تمنح للسلطة المحلية وكيف تنظم العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية بحيث يمكن أن يؤتى النظام المحلى الذى يتقرر أفضل الثمرات لمصلحة الدولة ، ولمصلحة الوحدات المحلية . وماهي أفضل الطرق لتمويل المرافق المحلية .. وهكذا بالنسبة لباقى المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية ؟ [2]

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

د . ظريف بطرس ، مبادئ الادارة المحلية وقضاياها فى النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٥٣ — ٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٧ وراجع أيضا دكتور محمد فؤاد مهنا ، م. س. ذ .

وفى هذا السياق يمكن ايضاح العديد من المناهج فى دراسة الإدارة العامة من وجهة النظر السياسة ، أولها المنهجية القانونية والدستورية وثانيها ، هى الطريقة القائمة على وصف الهيكل التنظيم للإدارة ، وثالثها الطريقة التى تقوم على دراسة الإدارة العامة مستخدمة فى ذلك علم النفس الاجتماعى ، ومن ثم فهى تركز على الجوانب السلوكية فى نشاط الإدارة. وسنتكلم عن كل من هذه الطرق الثلاث بشىء من التفصيل ...

١ - المنهجية القانونية الدستورية :

يبنى الإطار النظرى لهذه الطريقة على فكرة الحقوق والالتزامات القانونية المرتبطة بالحكومة والتى تتمخض عن الدستور باعتباره الأعلى للدولة ، أو السوابق التى تنشئها الآراء والقرارات القانونية . وفى الواقع أن دعاة هذه الطريقة التقليدية فى دراسة الإدارة العامة كانوا على دراية كاملة بالإدارة التى تقوم بها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فى الدولة وطبيعة العلاقات المتبادلة لهذه السلطات ومدى التأثير الذى تتركه على النشاط الإدارى للحكومة ، ولكن اختلافاتهم انصبت حول تقدير الحد المناسب الذى يمكن للسلطة التنفيذية أن تركز وتحصر نشاطها فى داخله [1] .

وهذه الحدود أو الخطوط الفاصلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، اشتقت أساسا من كتابات الفلاسفة السياسيين فى القرن السابع عشر الذين عنوا بتحليل العملية السياسية - أو عمليات الحكم كما تباشرها المؤسسات المختلفة - من وجهة نظر وظيفة ، وانتهى بهم التحليل إلى اكتشاف ملامح محددة لبعض الوظائف أو السلطات التى تشتمل عليها العملية السياسية . وأبرز هؤلاء الكتاب جيمس هارينجتون فى كتابه المشهور . وقد استمدت نظرية هارينجتون أصولها من التقاليد الدستورية الرومانية من حيث إن الحكومة تقوم أساسا على القوانين لا على الرجال الذين لايحركهم التفكير المجرد من اعتبارات المنفعة الذاتية بقدر ما تحركهم دوافع المصلحة ، ومن ثم ، فقد ركز هارينجتون على القوانين كضمانات للتحكم فى هذه الدوافع ، وكانت كوسيلة لإقامة التوازن المطلوب بين السلطات المختلفة .

---

(١) راجع د . محمود حلمى ، المبادئ الدستورية العامة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٤ ، ١٥ - ٢٣ .

ثم بدأ هذا الفصل بين السلطات يتأكد فى كتابات الفيلسوف البريطانى السياسى الشهير جون لوك الذى ميز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، واعتقد أن مهمة التشريع إنما كانت تنحصر أساسا فى عمل القوانين وصياغة القواعد العامة التى تنظم حياة المجتمع بينما كانت مسئولية السلطة التنفيذية هى كفالة الأمن الداخلى وتصريف الشئون الخارجية والدفاع عن الدولة ضد أعدائها الخارجيين . وكان تبرير لوك وراء دعوته إلى الفصل بين هاتين السلطتين هو أن ذلك الفصل كان ضروريا للدفاع عن الحرية السياسية للأفراد ذلك أن الحرية فى المجتمع تتعرض للخطر عندما يتولى القائمون على أمر التشريع وهذه النظرية الليبرالية دافع عنها بلاكستون فى كتابه « ملاحظات على القوانين فى انجلترا » الذى نشره فى عام ١٧٦٥ والذى قال فيه إنه فى كل الحكومات والأنظمة الاستبدادية نجد اندماجا فى الاداتين والتشريعية ، ثم يضيف أنه مامن مرة حدث فيها مثل هذا الاندماة الا وتعرضت الحريات العامة فى المجتمع لافدح الاخطار .

الا أن الدفاع الحار بحق عن نظرية فصل السلطات ظهر فى الآراء التى تبناها الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو الذى شغل هو الآخر بالبحث عن أكثر الضمانات قوة لتدعين الحرية فى المجتمع ، وانتهى به بحثه إلى تأكيد أهمية الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية . وقد تركزت مسئوليات السلطة التنفيذية فى رأى مونتسكيو، فى حماية المجتمع من الاخطار الداخلية والخارجية وتنفيذ القوانين وإدارة العلاقات الخارجية للدولة ، ومن هنا ، فقد لقيت هذه النظرية رواجا كبيرا فى القارة الأوربية، حيث ان وظائف السلطة التنفيذية فى إطارها البسيط والمحدود هذا ، كانت منفعة والنمط المألوف لدى معظم الدول الأوربية فى ذلك الوقت .

ولعل المثل البارز للدولة التى تأخذ بنظام الفصل التام بين السطات فى الوقت الحالى، الولايات المتحدة الامريكية ، ويطلقون على هذا النظام أى نظام من الضوابط القادرة على تحقيق التوازن بين مختلف مؤسسات الحكم ، وهم يرون فى هذا الفصل ضمانة دستورية أكيدة لكبت النزعات التسلطية التى قد يشجع عليها عدم استقلال السلطات المختلفة فى مواجهة بعضها .

على أنه اذا كان من الضرورى بحث التركيب الخاص للنظام السياسى ، والوقوف على نمط العلاقة المتبادلة بنى أجهزة الحكم ومؤسساته ، وتحديد نطاق السلطة الت يخلعها

الدستور على كل واحدة من هذه المؤسسات كمعيار للحكم على شرعية سلوكها وباعتبار أن ذلك يعد من الضوابط الضرورية التى تقف دون التجاوز والاستبداد الا ان هذه الطريقة فى تحليل الإدارة العامة تعتبر فى رأينا قاصرة عن بلوغ الهدف المطلوب لاكثر من سبب ، ومن ذلك مثلا [1] :

(١) أن هذه الطريقة تصطلح بطابع ستاتيكى واضح ، فهى تنظر إلى النظام السياسى على أنه مجرد مجموعة علاقات ثابتة ومتوازنة – وفق المعيار أو التصور الذى تتحدد به رؤيتها لهذه العلاقات – وهى بذلك تنفى عن هذا النظام طبيعة الحيوية التى تتميز بالتفاعلات الديناميكية الدائبة فى مختلف جوانب العمل فيه ، وانما تقيس كل تصرف بمقياس الشرعية فى حدود مايأتى به الدستور من اباحة أو حظر ، وهذا كل مايعنيها تقيربا . أما أن تنظر إلى السياسات العامة التى هى أساس وجود الجهاز التنفيذى، على أنها محطة الضغوط التى قد تمارسها قوى سياسية أو حزبية معينة ، أو الرأى العام ، أو ائتلافات المصالح أو الظروف المتعلقة بالواقع الاجتماعى نفسه ، أو مستوى التطور الاقتصادى أو المضمون الايديولوجى لفكر الفئات الحاكمة .. إلخ . فهذ كلها بالغة الخطورة فى تحديد اتجاه التطور فى أى نظام سياسى ، وما يمكن أن يتركه ذلك من تأثير على نمط العلاقة القائمة بين مؤسسات الحكم المختلفة ، وهو ما قد يقود فى التحليل الاخير ، إلى أحداث تحولات عميقة الجذور فى مسئوليات الجهاز التنفيذى فى المجتمع ، والخروج بها من هذا الحيز النظرى الضيق الذى تحاول هذه الطريقة أن تحصرها فيه [2] .

(٢) إن الطريقة القانونية الدستورية لم تمد رؤيتها إلى الجانب الآخر من العملية . فتحليل قوى التفاعل الديناميكى فى النظام السياسى والتى تؤثر فى توازنه أو اختلاله ومدى انعكاس ذلك على أوضاع السلطة التنفيذية فى صورتها الشاملة ، لايصبح مكتملا إلا بالبحث كذلك فى مختلف الجوانب الفنية والتنظيمية والإنسانية التى تنصرف إلى الكيفية التى يعمل بها الجهاز التنفيذى فى الدولة . وهذا التلازم بين الجانبين أمر

---

(١) د . محمود حلمى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ . وانظر أيضا.
د . ابراهيم درويش ، النظام السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٢) د . ثروت بدوى ، النظم السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦١ ، ص ٦٥ – ٦٦ وراجع أيضا دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، م. س. ذ .

منطقى تماما . فإذا كنا نتعرف على الظروف والملابسات التى تحيط بوضع السياسة العامة ، فإنه يلزمنا أيضا أن نتعرف على الطريقة التى تتحول بها هذه السياسات إلى واقع يوثر فى حياة الأفراد والمجتمع ، وذلك بطبيعته يقتضى منا الوقوف على : الاسلوب الذى تصمم به الأجهزة الإدارية التى ستتولى مسئولية التنفيذ ، والنظريات التى يمكن على أساسها المفاضلة بين المواصفات التنظيمية المتخلفة ، ونوع العلاقة المتبادلة بين الأجهزة الحكومية وبعضها ، والكيفية التى تتقرر بها الموارد المالية والفنية والبشرية والضرورية لاغراض التنفيذ ، وسبل الإفادة من بعض مزايا التطور الفنى والتكنولوجى فى الحصول كفاية أداء وظيفى مرتفعة مع تحقيق الوفر فى النفقات، والوسائل التى توفر للجهاز الإدارى القدرة على ارضاء احتياجات البيئة والارتفاع إلى مستوى توقعاتها وتطلعاتها وزيادة درجة التفاعل والتجاوب بينه وبينها... إلخ من الامور التى لم توليها هذه الطريقة من طرق دراسة الإدارة العامة أى اهتمام برغم حيويتها البالغة .

٢ - المنهجية التى تقوم على وصف الهيكل التنظيمى للجهاز الحكومى:

ربما كانت هذه الطريقة فى وقت من الأوقات أكثر الطرق شيوعاً فى دراسة الإدارة العامة ، ومن روادها الأوائل ليونارد هوايت الذى عمل استاذاً للإدارة العامة بجامعة شيكاغو الأمريكية ، وقد عرف مكونات الإدارة بأنها التنظيم ، وإدارة شئون الأفراد مع ضرورة اقترانها برقابة مالية وقانونية ، وعلى ذلك فقد كان تعريفه للإدارة العامة أنها إدارة الأفراد والمواد بغضر تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة .

أو بعبارة أخرى ، فإن ما تريد هذه الطريقة أن تقوله هو أن الإدارة التنفيذية تستطيع أن تباشر مسئولياتها وتقوم برظائفها على النحو المطلوب ، إذا ما روعى فى تصميم هياكل الإدارة الحكومية معايير تنظيمية فنية مثل تحديد دائرتى السلطة والمسئولية بطريقة متوازنة ، أو تطبيق مبدأ التخصص الوظيفى فى الأداء ، أو كفالة عنصر التنسيق بين كافة التخصصات بما يحقق الارتباط والتكامل ، أو توفير نظام رسمى للاتصالات ، أو الأخذ بقاعدة التسلسل القيادى كضمانة للتمسك والانضباط التنظيمى ، أو تقرير وسائل الرقابة على مختلف العمليات التى تتم داخل الجهاز الحكومى ... الخ [1].

---

(١) د . اسماعيل صبرى مقلد - مقدمة فى الإدارة العامة - مرجع سابق ص ٣٥ وانظر أيضا د . ظريف بطرس ، مبادئ الادارة المحلية وقضاياها فى النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ٦٥ - ٦٦ .

وقدوجه النقد إلى هذه الطريقة ، وقيل أنها لم تفلح فى بحث وتحليل مختلف جوانب الارتباط أو التفاعل اذى يحدث بين الجهاز البيروقراطى وبين الخارجية وبالأخص الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه البيئة . ففى حالات معينة يكون هذا الجهاز قد صمم بطريقة دقيقة وملائمة تماما الا أنه يتعثر عندما يأتى إلى مرحلة التنفيذ الفعلى لمسئولياته ، عندئذ لايكون السبب هو عدم استيفاء الشكل التنظيمى لمقوماته الاساسية وإنما يكون احعا إلى التأثيرات السياسية أو الاجتماعية السلبية للبيئة التى يعمل الجهاز وسطها . فقد تضع الاحزاب السياسية على أجهزة العمل الحكومى ضغوط أكثر بكثير من طاقتها على احتمالها، أو قد تلجأ هذه الاحزاب إلى أساليب المناورة أو المزايدات الحزبية التى تضع العراقيل فى طريق الانجاز السليم للاعمال ، أو قد تنساق هذه الأجهزة بفعل النزعات العاطفية والانفعالية للرأى العام إلى تنفيذ سياسات ليست محل ثقة أو اقتناع ، كما أنه فى البيئات الاجتماعية المتخلفة ، وحيث تسيطر اعتبارات الوساطة والمحسوبية وحيث تلعب العلاقات الشخصية دورا حاسما فى السلوك الاجتماعى تغيب المقاييس الموضوعية فى الحكم على الاشياء ، وهو مالابد وأن يفسد الطريقة التى تعمل بها تلك الأجهزة ويضعها فى بؤرة هذه الاوضاع الاجتماعية الخاطئة .

ومن الانتقادات الاخرى التى وجهت إلى هذه الطريقة ، أنها أغفلت اعتبار الإدارة العامة نوعا من التفاعل بين العناصر الإنسانية ذاتها والذى بدونه تفقد كلمة أو لفظ الإدارة الكثير من معانيها . وهذا النقد أيضا محق كل الحق فيما ذهب إليه . فكم من أجهزة بيروقراطية صمم تنظيميا هى الأخرى بطريقة لاغبار عليها ، ولكن تعثرها يأتى نتيجة عدم استغلال كفاءة العنصر الإنسانى العامل فيها كما يجب ، ويساعد على ذلك عدة عوامل مثل : عدم تهيئة الفرصة المناسبة أمام تنمية هذه الكفاءات وتوظيفها توظيفا مثمرا ، أو عدم وجود نظم كافية من الحوافز والإغراءات المادية والأدبية التى تشجع على التفوق وبذل أقصى الطاقة ، أو عدم توفير الإمكانيات الملائمة للتعبير عن الرأى مما يتسبب فى خلق الإحساس بالضآلة والضياع وانعدام الكيان الفردى ، أو افتقاد الشعور بالأمان مما يسلم الفرد إلى القلق وينتهى به إلى ما يطلق عليه علاء النفس بالاحباط النفسى . وتلك كلها سلبيات ومعوقات ، ولا سبيل إلى إصلاحها إلا باستحداث تغيير جذرى فى المفاهيم السائدة بحيث لا ينظر إلى الجهاز البيروقراطى على أنه مجرد شكل تنظيمى أو وظائف مجردة ، وانما على

أنه أيضا أفراد لهم دوافع وحاجات وتطلعات نفسية لابد من الاستجابة لها ، وإرضائها بما لايتعارض ومصلحة التنظيم كما تحددها أهداف السياسة العامة للدولة [1] .

٣ – المنهجية القائمة على استخدام علم النفس الاجتماعي :

سبقت الأشارة أن العلوم السلوكية أصبحت تشغل مركزا مرموقا فى دراسات الإدارة العامة وغيرها من فروع العلوم الاجتماعية ؛ لذا كان طبيعيا والحال هذه، أن تقوم طريقة جديدة تعبر عن هذا الاتجاه ، وتحاول فى نفس الوقت أن تتلافى بعض جوانب الضعف التى اشتملت عليها الطريقتان السابقتان . ومن هنا نجد أنه بينما اهتمت الطرق الأخرى بتبين المجال المناسب لنشاط السلطة التنفيذية ، وما يجب أن يكون عليه الشكل التنظيمى للجهاز البيروقراطى فى الدولة ، انصب اهتمام الطريقة القائمة على استخدام علم النفس الاجتماعى، على التوصل إلى تعميمات حول التنظيم والإدارة مع الميل إلى الاعتقاد بأن هناك نوعين من التنظيم : تنظيم رسمى وتنظيم غير رسمى ويؤثر كل منهما فى العملية الإدارية بدرجات متفاوتة .

ومن ذلك المفهوم ، انطلقت هذه الطريقة إلى ارتياد مجالات أكثر عمقا وحساسية مثل دراسة طبيعة السلطة البيروقراطية ، وتحليل آثار سلوك الجماعات الصغيرة أو الشلل على الأهداف الكبرى للتنظيم والآثار الناتجة عن التنوع فى النماذج القيادية ، وأهمية عنصر الاتصال فى ممارسة السلطة ، والنتائج التى يؤدى إليها كفالة الاستقرار وسط العناصر المكونة للتنظيم ، وكذلك البحث فى طبيعة عملية اتخاذ القرارات والتعقيدات المختلفة التى تنطوى عليها .

وفى ذلك يقول أحد أساتذة الإدارة العامة : أن النظرية الحديثة فى التنظيم الإدارى ، كما تعبر عنها هذه الطريقة ، تدخل فى الاعتبار مايلى :

(١) الاعتراف المتزايد بأهمية الدور الذى تؤثر به القيم فى سلوك أى منظمة بيروقراطية ، وهو المعنى الذى افتقرت إليه النظرية التقليدية فى التنظيم الإدارى ، فالقيم هى من بين مؤثرات السلوك التنظيمى ومحدداته الأساسية ، وبحسب الاتجاه الذى تضغط فيه هذه القيم على سلوك المنظمة تكون هذه أقرب إلى اتخاذ قرارات معينة أكثر من غيرها ، أو

---

(١) د . اسماعيل صبرى مقلد ، م. س. ذ ، ص ٣٦ – ٣٨ .

انتهاج نمط معين من أنماط التحكم القيادى ، أو التجاوب مع البيئة الخارجية والانفتاح عليها بشكل لايتحقق فى ظل غياب هذه القيم ... إلخ [١] .

(٢) النظر إلى التنظيم على أنه مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بجو البيئة الاجتماعية الذى يحيط بها ، ومن شأن ذلك أن يلقى عليها بمسئوليات معينة ، ويعرض علها للعديد من الضغوط الاجتماعية ، وبقدر استجابتها لهذه المؤثرات وقدرتها على التحور معها ، يكون نجاح التنظيم أو فشله فى تحقيق رسالته العامة [٢] .

(٣) النظر إلى عملية اتخاذ القرارات على أنها تشكل إحدى الدعامات الاستراتيجية الهامة فى كيان أى منظمة بيروقراطية ، ويأتى ذلك من واقع أن التنظيم يقوم على تنفيذ أهداف السياسة العامة للدولة ، والتنفيذ يتطلب بدوره إصدار قرارات على نحو مستمر لاخراج السياسات الموضوعة من الحيز النظرى إلى حيز الواقع .

(٤) النظر إلى المراكز والأدوار داخل التنظيم بنوع المرونة ، حيث إن هذه المرونة تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التلاؤم المطلوب بين أوضاع المنظمة من جهة ، وبين التغيير الذى قد يطرأ على رسائل العمل وأساليبه ، أو على السياسات الإدارية المعمول بها . فالمراكز وما يرتبط بها من أدوار قد تخدم حاجة محددة فى ظرف معين ، فإذا تغيرت طبيعة هذه الظروف ، فإن المنطق يستلزم بداهة إدخال التحوير الضرورى على مسئولية هذه المراكز حتى يمكنها أن تلتقى مع أهداف التغيير ، وبدون ذلك تحدث مفارقات شاذة فى أحوال التنظيم مما يعوق نموه وتطوره الطبيعى .

(٥) الإقرار بأن هناك دوافع إنسانية تغذى سلوك الأفراد الذين يعيشون فى بيئة هذه المنظمات البيروقراطية ، ويحتم هذا الاعتبار إلى الاحتياجات والتطلعات النفسية لهؤلاء بشىء كثير من التعاطف والتجاوب ، وعلى النحو الذى يشجعهم على تقديم كل مشاركة ممكنة فى خدمة أهداف التنظيم .

على أنه فى نطاق هذا العامل الاخير بالذات ، انقسمت مدارس التنظيم الإدارى إلى

---

(١) د . سعيد يس عامر ، على محمد عبدالوهاب ، الفكر المعاصر فى النظم والادارة ، القاهرة ، مركز وايد سيرفيس ، ١٩٩٤ ، ص ١٨ د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق .

(٢) - G. A. Cole, Management: Theory and practice, Irwin Dorsey Limited, Georgetown, 1989 .

مدرستين : المدرسة الأولى ، وهى تغلب أفكار الإدارة العلمية وقياس الإنتاج كمعيار لتقييم الكفاية ، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ قرارات حاسمة لمصلحة العمل داخل التنظيم ، وتعطى هذه الاعتبارات أولوية مطلقة على الأهداف والاحتياجات الفردية رغم أنها تقرها ولا تنكرها. أما المدرسة الثانية وتتكون بصفة رئيسية من العلماء الاجتماعيين فهى ترفض الفكرة القائمة على استغلال العنصر الإنسانى بالكيفية التى لاتخدم سوى أغراض التنظيم دون ماعداها وفى اعتقادها ، أن هذا المفهوم خاطئ يقتل الاختلافات الفردية سواء انصرفت تلك الاختلافات الى طبيعة العمل ، أو إلى القدرات والميول الطبيعية ، أو إلى الخبرات والمهارات المكتسبة ، وتضيف أن المنظمة البيروقراطية حينما لا تؤقلم نفسها مع هذه الاختلافات الفردية الطبيعية وحينما تطلب منهم الاندماج الكامل فيما تحدده لهم من نماذج السلوك والقيم ، فيه كأنما تمارس على الفرد ضغطا بالغ العنف والتعسف فى الاتجاه الذى يقتل فيه احساسه بكيانه وذاتيته ويضع العراقيل فى طريق تأكيد وجوده [١] .

وفى الواقع أن المراءمة بين هذه الاعتبارات التى قد تتعارض مع بعضها من حيث المدى الذى يجب أن يتحور فيه التنظيم مع الاحتياجات الفردية ، أو الذى تتحور فيه الاحتياجات الفردية مع قيم التنظيم وأنماطه السلوكية ، إنما تمثل إحدى مشكلات النظرية التنظيمية الحديثة . وفى ذلك يقول البعض ، إننا نحتاج فى هذا الصدد إلى حل لايعترف فقط بأن الاختلافات الفردية إنما هى حقيقة علمية مؤكدة ، وإنما يجب أن يكون حق الاختلاف مسموحا به أدبيا ؛ لأنه ضمانة من ضمانات الحيوية والتطور والقدرة على الاستمرار والتجدد [٢] .

وبالإضافة إلى الجوانب السابقة التى ركزت عليها هذه الطريقة ، فقد حاول بعض علماء الاجتماع السياسى دراسة مظاهر الارتباط بين البيروقراطية باعتبرها السمة المميزة للمجتمعات الحديثة ، وبين التغييرات التى تجلبها على الأنماط السياسية والاجتماعية القائمة . ويعتقد كثيرون من هؤلاء العلماء أن البيروقراطية تحدث نوعين من التحولات فى المجتمع فهى أولا تخلق اتفاقا عاما بين الفئات الاجتماعية المختلفة حول بعض القيم والمعايير، كما أنها تؤدى فى نفس الوقت إلى اختلال قوى الاندماج الاجتماعى التقليدية ، وذلك

---

(١) د . سعيد يس عامر ، د . على محمد عبدالوهاب ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) -G. A. Cole, op. cit.

من خلال التحول فى مضمون القيم والتقاليد الاجتماعية التى تصاحب نمو البيروقراطية فى أى مجتمع إنسانى ، مما يفسح المجال أمام بروز أنماط جديدة من الفكر والسلوك الاجتماعى ، ويخلق شكلا للاندماج أو التوافق الاجتماعى يغاير النمط التقليدى فى نواح عديدة وجوهرية ، وهو الاعتبار الذى ألمح اليه ماكس فيبر حين قال أن من بين تحولات القيم التى يسببها نمو البيروقراطية فى المجتمع ، الاعتراف بمبدأ المعاملة المتساوية أمام القانون، وافتراض الحيدة والموضوعية والبعد عن النوازع الشخصية فى سلوك القائمين بالسلطة ، والاخذ بمعايير الكفاية والمقدرة على الانجاز أساس للمفاضلة والتقييم . وقد اعتقد فيبر أن تحقق الديمقراطية وازدهارها إنما هو رهن بقدرة المجتمع فى السيطرة على المنظمات البيروقراطية التى تقوم بتنفيذ القانون والسياسة العامة للدولة وإخضاعها للرقابة الفعالة حتى لاتظهر أو ليجاركية جديدة ذات نزعات تسيطرية هدفها تجميع أقصى قدر من السلطة على حساب المجتمع .

وقد أبدى روبرت متشلز تخوفات مماثلة فى مؤلفه المشهور « الأحزاب السياسة » حيث ربط بين ظاهرتى البيروقراطية والديمقراطية ، ورأى فى الرقابة على البيروقراطية وترويضها ضرورة للإبقاء على الاتجاهات الديمقراطية فى المجتمع [١] .

بعد هذا العرض المختصر لطرق دراسة الإدارة العامة ، يمكن القول بأن التركيز المطلق على نظرية أو طريقة واحدة دون غيرها أمر غيز مقبول عمليا ؛ لأن هذه الطرق تتداخل وتتكامل ، فالجوانب التنظيمية تؤثر فى الجوانب السلوكية والعكس صحيح ، كما أنه لايمكن إغفال الجوانب السياسية والدستورية والتاريخية لأنها تؤدى إلى ظهور أنماط سلوكية معينة قد يصعب تغييرها بالإجراءات السياسية وحدها ، كما أن تأثير هذه الجوانب المختلفة قد يتجاوز الجهاز البيروقراطى إلى بيئته الخارجية ، وهو ماقد يحمل هذا الجهاز بضغوط وتوترات معينة ، وهكذا . ومن هنا ، فإن دراسة الإدارة العامة فى رأينا يجب أن تركز على الأبعاد التالية :

أولا : البعد السياسى والاجتماعى والتاريخى وتأثيراته النسبية فى البيئة الخارجية للجهاز البيروقراطى فى الدولة . فقد يظهر التحليل من الحقائق مايساعد على تفهم العديد

---

(١) - G. A. Cole, op. cit.

من الظواهر التى تحدث داخل هذا الجهاز ، وقد تكون بمثابة المدخل نحو حلها حلا موضوعيا ملائماً .

ثانيا : البعد التنظيمى من حيث البحث فى كيفية التوصل إلى أفضل تصميم ممكن للأبنية والهياكل الإدارية ، وطرق العمل وإجراءاته ، وأساليب الرقابة على الأداء ... إلخ .

ثالثا : البعد النفس ، والإنسانى ، والتعمق فى تحليل أثر التفاعلات الإنسانية على أوضاع الجهاز البيروقراطى ، والكيفية التى يمكن من خلالها تطويع هذه التفاعلات لخدمة أهداف التنظيم ، وضغط جوانبها السلبية إلى أدنى حد ممكن [١] .

* * *

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد ، م. س. ذ .

الباب الثانى

تاريخ الفكر السياسى والنظريات السياسية

الفصل الأول

« ماهية الفكر السياسى »

تاريخ الفكر السياسى والنظريات السياسية

يبدأ الفكر السياسى بآراء تتضح وتبعث بأضواء براقة يتجلى عنها فى النهاية فكر ينادى به كتاب يدرسون ويقارنون ليستخدموا مذهبا معينا فى سياسة الدولة وحكم الشعوب . وتتعارض الآراء وتتناقض لكى تتمخض عن رأى واضح فى الحكم ، وأن تعارضها هو على وتيره اختلاف الروح الإنسانية وطبيعة البشر وحاجاتهم وكفايتهم وملكاتهم ، ولايمكن بحال أن يقوم الحكم على فكر دائم مستقر وأن يتكون رأى للسياسة لاحيد عنه ، فالآراء دائمة الحركة والتغيير أسوة بالحياة الإنسانية وتطور الحضارة على أن يكون نبع الفكر والحركة هو الحريات .

والآراء والأفكار والنظريات كلمات مترادفة وهدفها واحد ، ولكنها تفصل مابين الامال وما يتصوره العقل وبين العقل والتطبيق ، والنظرية هى نهاية المطاف فى الآراء والمذاهب فهى ثمرة الملاحظة ، وهى المعرفة الواقعية والإيجابية كنتيجة لتقرير الحقائق ، وهى تتعدى التسجيل إلى التفسير ووضع قواعد فى السياسة قابلة للتعديل والتنقيح ، هى قواعد الحكم سواء كانت نظريات الحريات أو حكم الفرد أو حكم القلة وطبقة الأوليجار شبة أو سيادة العنصرية . وتجمع النظرية السياسية بين شتى الأحداث والتطورات منسقة ومفسرة ومنظمة لاستخلاص خطة مثلى منها . أما المذهب السياسى فانه ينبثق من الفكر والرأى بعد تبلوره لوضع أسس توضحه فهو الحلم الذى يراه المفكر بحكمته كأفضل نظم الحكم ، ويأتى بعد ذلك دور الكاتب السياسى فى الشرح التفسير لهذا الحلم باعتباره أسلوب فى الحياة السياسية الدائمة الحركة منذ فجر التاريخ فلايستقر نظام حتى يسعى الإنسان إلى تغييره تطوريا أو عنيفياً أو بانقلاب أو بثورة ، فهناك المذهب الفاشى القائم على سيادة الزعيم

وباسم الدولة أو فى إطار العصبة Faiseu وهناك المذهب الحر القائم على الديمقراطية البرلمانية وسيادة التعب وحقوق الإنسان ، وهناك الاتجاهات السياسية التى ترتبت على التقدم الآلى والكيميائى السريع بفعل الحربين العالميتين وعلى الرجل الإدارى والتكنوكراسى كأساس سياسية الدولة العصرية .

والمذاهب السياسية على اختلافها هى التنظيم المتواصل للمسرح العالمى ، ويمكن أن تدرك منها اتجاهات الشعوب وبعددها شيئا فشيئا عن سلطات الكنيسه ومثال ذلك كفاح بسمارك ضد الكنيسه فى ألمانيا فى القرن الماضى وقيام الدولة العلمانية فى فرنسا ابتداء من سنة ١٩٠٥ بعد فصل الكنيسه عن الدولة ، وفى هذه الدنياميكية السياسية امتزاج بين المذهب السياسى والنظرية بالدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وكلما كان الفكر السياسى والنظريات مرتبطين بالدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصاديه وغيرها ، وكلما كان الفكر السياسى وتطبيقه واضحاً أمكن تفهمه وتحقيقه بسهولة ، أما إذا كان تعقد الفكر السياسى غير واضح فيمكن أن تتشابك المصالح وتختلف فى تفهه وتنفيذه داخليا وكذا تفسيره فى العلاقات السياسية الخارجية حيث تتسع دائرة التعقيد وتؤدي إلى أزمات بما فى ذلك من صدام مع أطماع وسياسات دول أخرى [1] .

وتجد الافكار السياسية تفسيرها لعلاج المجتمع فى مجموعات كتابات الحكماء فى اليونان القديمة وفى الفاتيكان بعد ذلك ثم فى الدول الحديثة الحرة القائمة على ترك الأمور تسير فى مجراها ثم فى الدولة الشاملة القائمة على التخطيط والاقتصاد الوجه أو السير (أى المدار بواسطة الدولة) .

ويلاحظ أن عبارة النظرية السياسية وهى قاعدة الحكم فى تحديد ماهية الحريات وحقوق الإنسان ، ووظائف الدولة وسيادة الشعب هى مصطلح يختلف الكتاب بشأنه كما يحيط التضارب باستعماله ، فقد تقف النظرية عند حد جمع الحقائق والأحداث بدون تعليق عليها لتحليل والواقع السياسى ، وقد تذهب النظرية إلى مدى أبعد فى تقصى الحقائق، وهنا تتناول النظرية السياسية دراسة تاريخها والمقصود بالعدالة وسمى الإنسان فى تكوين مجتمعه فى إطار النظام السياسى للجماعة لمحاولة تحديد العلاقة الصحيحة بين الفرد

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ ، ص ٨٩ .

والدولة ومدى طاعته للنظام وحدود – المثل السياسية والخلق السياسى الذى تبنى عليه أسس الدولة كما تتناول دراسة النظرية طبيعة السياسة الدائمة الحركة كقوة ديناميكية تسير وفق التطور ولا يستقر لها قرار وهى أهم مظهر للدولة والحكومة وتحدد حقوق الفرد وواجباته وماتهدف اليه الدولة والحكومة وتحدد حقوق الفرد وواجباته ، وماتهدف إليه الدولة ومايتوقعه الناس من الدولة من حيث تحقيق الرفاهية والقضاء على الآلام أى تحقيق الصالح الاجتماعى والطمأنينة والسلام والنظام والحرية والعدالة والمساواة والإخاء والعمل والمحافظة على الارواح والأموال ، وعلى الدولة أن ترعى حقوق الفرد وعلى الفرد أن يطيع الدولة فكل منهما يتم الآخر سياسيا واذا حدث انشقاق بين الفرد والدولة فالواجب أن لايصله السوط بل يجب تقويم المعوج من خلال الرأى العام المستنير والتفاهم والا تمزق كيان وأسس الدولة Webs نتيجة لانتشار الظلم والظلام والتاريخ الحديث فيه أمثلة بارزه على ذلك ابتداء بزوال الدولة العثمانية ومرورا بالدكتاتوريات التى سادت فى الفترة ما بين الحربين كالنازية والفاشية.

والنظرية – فى هذا الإطار – ينبغى أن يهدف البحث فيها إلى الإجابة على الأسئلة الآتية : ماهدف الدولة ؟ لماذا يطيع الناس الدولة ويعملون فى خدمتها ؟ ماهى أهم وظائف الدولة ؟ ماهى حقوق الأفراد وواجباتهم فى ظل الدولة ؟

إن الدولة وتجسيدها الذى هو الحكومة هما أبرز المؤسسات التى تتحكم بمصير الفرد الإنسانى أو هى الأداة التى تتحكم بواسطتها المؤسسات القوية السطوة فى تسير الأفراد والشعوب وذلك عن طريق السياسة والسياسيات الممثلين لهذه المؤسسات [1] .

وهكذا يعتبر موضوع أو ميدان النظرية السياسية أوسع الميادين لعلم السياسة . وعلماء السياسة الذين يتخصصون فى هذا الميدان عليهم أن يقوموا بمهمة مزدوجة الأولى هى عملية التعريف والتعلم والتصنيف الضرورية لصياغة المفاهيم والمصلحات التى يدور حولها تفكيرنا السياسى ، والثانية هى اكتشاف طبيعة المجتمع السياسى ووظائفه وأغراضه ويتعين فى هذا الصدد تجميع كل التراث الذى يضم الأفكار والمذاهب والأيديولوجيات التى تشكل إطار السياسة ككل وبمعنى آخر نقصد بالنظرية السياسية الدراسة التجريبية التى تسمح قواعد التحكم فى النشاط والتطور السياسى . وتأسيسا على ذلك تقوم النظرية السياسية على أصول

(١) راجع د . ابراهيم درويش ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

عديدة فهى نظرية تجريبية بمعنى أنها تقوم على التحليل الواقعى للحقيقة السياسية وهى نظرية عامة بمعنى أنها تشكل جميع أنواع النشاط والتطور السياسى فرديا كان أم جماعيا كما أنها نظرية مركبة بمعنى أنها لاتكفى بأن تكون مجرد وصف للحقبة السياسية وقد تحددت من حيث الزمان والمكان أو قد أطلقت فأصبحت مجردة لاتتقيد بمكان معين ولابزمان معين وهى كذلك لاتقتصر على التحليل الديناميكى طالما كان بنطوى ماهو قائم وانما تتعدى إلى التنبؤ (١) .

وقد ظهرت العلوم الاجتماعية فى بداية الأمر لدراسة كل الجوانب المتداخلة للحياة الاجتماعية للإنسان التى تتطلب وجود العديد من أدوات ووسائل العيش المادية واللامادية فالحياة اليومية للإنسان تجعله منغمساً فى علاقات إنسانية لاحصر لها فهو عضو فى جماعات مختلفة يفكر ويشعر ويكتسب المعرفة ويكون عاداته وتقاليده ومعتقداته من خلال الاتصال بالآخرين بحيث تصور البعض أن هناك إنسانا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا دون إدراك للتكامل بنى هذه الجوانب ذلك الذى – يتجسد فى السلوك الإنسانى . هذا فضلا عن ان المجتمع ذاته لا ينقسم إلى هذه الأجزاء المنفصلة عن بعضها كما يفترض بعض المتخصصين فى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى .

وذاتية علم السياسة لاتزال تتأثر إلى حد كبير بالليونه التى تلازم حدود نطاق البحث الذى يتطلع إليه ذلك العلم الناشئ مع غيره من فرق العلوم السياسية المتخصصة . وقد أدى تشعب المواضيع التى يتناولها علم السياسة بالبحث والطرق الواجب اتباعها لدرسة الظواهر السياسية وتعليل أسبابها إلى إيجاد صلة بين علم السياسة وعدد آخر من العلوم الاجتماعية وترابط بينها وعلى الأخص علم الفلسة وعلم التاريخ والاجتماع (٢) .

وبخصوص صلة علم السياسة والفلسفة : ظل علم السياسة لفترة طويلة من الزمن مرتبطا بالفلسفة يدرس تحت لواء هذا العلم وضمن نطاقه على أساس أن علم السياسة هو ذلك العلم الذى يتناول بالبحث كل مامن شأنه أن يؤدى إلى تقدم الجماعة السياسية

---

(١) د . حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص ٩٢ – ٩٤ .

(٢) - Talcott parsons, The political Aspect of Social Structure and process in David Easton (ed), Varieties of political Theory, Englewood Cliffs, New Jersey: prentice Hall, Inc. 1966 .

وازدهار أمورها العامة وقد نادى بمثل هذه الآراء عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين مثل أفلاطون والفارابى وهيويز وروسو .

واذا مالاقت ثانى هذه الأفكار قبولا فى العصور الماضية فهى لاتصادف هذا القبول اليوم لأن الاتجاه السائد حاليا لدى فقهاء علم السياسة هو فى التنكر للفلسفة لاتجاه الفكر السياسى اتجاها يبتعد فيه عن الفكر الفلسفى ولدخول علم السياسة باب العلوم العملية التى تشملها عمليات الرياضيات والإحصاء بل والمعامل أيضا غير أن ذلك لايمنع من أن يكون هناك العدد الوفير من الفلاسفة .

وبخصوص صلة علم السياسة بالتاريخ :

فإن التاريخ بمعناه العام يشير إلى المعالجة المنظمة للأحداث الماضية وبذلك يصبح لكل شىء تاريخ ولايهتم علماء السياسة بالطبع بكل أبحاث المؤرخين لكنهم يهتمون بالنشاط السياسى للإنسان فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات السياسية . وغالبا ما يهتم المؤرخون وعلماء السياسة بمعالجة أحداث واحده . وهكذا نجد أن للجانب السياسى لعلم التاريخ علاقة بعلم السياسة ويتضح ذلك من النظر فى النقاط التالية:-

(١) إن عدد كبيرا من الوقائع والأحداث التاريخية كانت مصدر لاستحداث بعض النظريات السياسية فكل الأبحاث والدرسات السياسية حول الأمن والسلم الدوليين كتبت أثناء الفتن والحروب والثورات الدولية كما وأن أنواعا خاصة من الأزمات الدولية تؤدى إلى قيام عدد من الدراسات السياسية فهناك العديد من الدراسات السياسية الخاصة بالتأميم وبسيادة الدولة وحقوقها فى هذا المجال كتبت أثناء وقبل تأميم قناة السويس فى مصر عام ١٩٥٦ وما أعقبها من حوادث وأزمة القناة والاعتداء الثلاثى على مصر .

(٢) أدت بعض النظريات السياسة إلى المساهمة إسهاما مباشرا فى قيام حوادث - تاريخيه فقد أثرت بعض الافكار والمبادئ السياسية على نفوس الجماهير التى تشبعت بروح تلك الأفكار والنظريات مما دفعها إلى المطالبة بالإصلاح ومن ثم إلى الثورة لتحقيق المبادئ والأفكار السياسية التى تحملها . إن آراء كتاب وفلاسفة مسلمين كبار أمثال مونتسكيو وجان جاك روسو وغيرهما كانت من الأسباب الهامة التى دفعت بالشعب الغرنسى إلى الثورة الفرنيسية عام ١٧٨٩ كما وأن النظريات الماركسيه التى سادت روسيامنذ الربع

الأخير-للقرن التاسع عشر دفعت أفرادا - كثيرين من الشعب الروسى إلى التشبع بتلك الأفكار وإلى المساهمة الفعلية فى إقامة الثورة الشيوعية الروسية عام ١٩١٧ (١) .

(٣) لايمكن للباحث دراسة أو تحليل مشكلة سياسة معاصرة بدون الرجوع إلى الماضى لدراسة ومعرفة العوامل التى أدت إلى قيام الأزمة أو التى مهددت لها ، والذى يمكنه من ذلك هو التاريخ . فالباحث يرجع لمعرفة ما يريد فى ذلك الخصوص ، وعلاوة على ذلك فإن النظر إلى التاريخ يمكن الباحث من رؤية مشاكل قد تشابه المشاكل التى هو بصدد دراستها وحلها مما يساعده على معرفة كيفية حلها بالاستفادة من تجارب وخبرات الماضى (٢) .

وبالرغم من وجوه التشابه السابقة بين علمى السياسة والتاريخ إلا أنهما يفترقان فى موضوعين : الأول : أن التاريخ ينظر إلى الماضى فقط فهو يصف حوادث وقعت فى الماضى لها معا لمها الواضحة تماما أما علم السياسة فهو يحاول دراسة وقائع تقع فى الوقت الحاضر أو يتنبأ عن حوادث ستقع فى المستقبل ، ولهذا السبب فإنه يفتقر إلى الوثائق والمصادر التى اكتسبت حجتها كما هو الحال فى التاريخ . والموضوع الثانى الذى فيه اختلاف التاريخ عن السياسة فيتلخص فى أن التطور السريع للمجتمع البشرى قد أفقد عنصر السابقة التاريخية بعض أهميتها للمساعدة على دراسة وتحليل مشكلة سياسة ما فللدعاية السياسية ووسائل الإعلام الحديثة - كالإذاعة والتليفزيون والسينما - هما أمران مستحدثان لايمكن الاستعانة بسرابقهما التاريخية لدراسة مشكلة سياسة معاصرة لعدم وجود المثال تلك السوابق فى الماضى .

وبخصوص صلة علم السياسة بالاجتماع :

فالبرغم من أن كثيرا من الباحثين فى علم الاجتماع يرون أن يشمل كل الجوانب التى تصنعها دراسة المجتمع مثل الجانبين الاقتصادى والسياسى ، إلا أنه أخذ يتطور فى الوقت الحاضر لاتجاه أكثر تخصصا بحيث يهتم علماء الاجتماع بالإنسان بوصفه نتاجا للحياة الاجتماعية ويفحص علماء الاجتماع السلوك الاجتماعى وأنماط التفاعل بين الناس والعادات والتقاليد والثقافة وبناء ووظائف الأنظمة الاجتماعية والقيم لمثاليات التى توجه

(١) - Ibid.

(٢) د . ابراهيم درويش ، النظام السياسى ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

الحياة الجماعية . ويشترك على السياسة والاجتماع أن تبنى نظرية شاملة للتنظيم الاجتماعى بل إن هناك طائفة من علماء السياسة يصيلون إلى تحليل الظواهر السياسية فى ضوء البناء الاجتاعى بحيث يصبح الواقع السياسى تابعا للواقع الاجتماعى . واكتسب ميدان الاجتماع السياسى أهمية خاصة بعد أن تبلورت مفاهيم جديدة مثل النسق الاجتماعى والجماعة السياسية (١) .

وفى الولايات المتحدة نجد لعلم الاجتماع تأثير واضح فى أسلوب معظم علماء السياسة هناك وذلك استنادا إلى أن الظواهر السياسية لاتعدو أن تكون مجرد أحداث اجتماعية ومن ثم يتعين معالجتها على ضوء البيئة التى تؤثر فيها وتكيفها باعتبار أن الحدث هو وليد لتلك البيئة . وتأسيسا على ذلك فإن دراسة المجتمع والبيئة التى ظهرت وتطورت فيها الظاهرة السياسية موضوع البحث هو أمر ضرورى وحيوى لفرض تفهم المشكلة من كافة أوجهها .

* * *

(١) د . عاطف أحمد فؤاد ، علم الأجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ – ٥٨ .

الفصل الثانى

الفكر السياسى القديم

الفكر السياسى المصرى :

بدأ الفكر السياسى المصرى القديم مع ظهور أول كيان سياسى مستقر فى الدولة المصرية القديمة ، واختلفت فكرة الدولة فى مصر القديمة من مرحلة زمنية إلى أخرى تبعا لقوة الملك الإله .

وتمثل فكرة الدولة فى مصر القديمة فى مملكة يقوم فيها الإله الطيب مع وزرائه ومستشاريه بالسهر على رعاية شئون البلاد رعاية الأب لولده تمجده رعاياه ، ويخشاه أعداؤه ويوقره الكهنة .

والملك فى مصر القديمة كان إلها أو ابنا للإله وتدل ألقاب الملك المصرى القديم على تطور فكرة الملكية وتأثرها بالظروف السياسية التى عاشتها البلاد ابتداء من الدولة القديمة ، وحتى نهاية التاريخ المصرى القديم .

والملك فى النظرية السياسية المصرية لم يكن إنسانا كسائر البشر ، وإنما كان ابنا للإله بل هو الإله ذاته . ومن ثم نجد المصريين القدماء كانوا يتحاشون ذكر اسم الملك فيقولون الحاكم أو الإله أو حوريس الذى فى القصر .

وكان الأفراد العاديون لا يجرءون على الاقتراب من هذا الكائن الذى يفرق البشر إلا وقد استولى عليهم الهلع وخروا له ساجدين [1] .

وكانت حكومة الملك الفردية الصغيرة نسبيا ، وكان الوزير فيها أعظم الموظفين منزلة وكان يحمل لقب حامل ختم ملك الوجه البحرى ، ولكن ما أن جاءت أواخر أيام الأسرة

---

(١) هرمان رانكة . مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة . ترجمة عبدالمنعم أبو بكر . ص ٥١ ، ٥٢ .

الخامسة حتى كان فى الدولة عشرات من الموظفين يحملون ذلك اللقب ، وبدأ التوسع فى الحكومة ، وذلك لزيادة عدد الوظائف .

واختلفت فكرة الملك الإله باختلاف الظروف السياسية ، فكان الملك فى الدولة القديمة الإله الطيب ثم أصبح فى نهايتها ابن رع ، ثم أخذ الملوك يتزلون من عليائهم شيئا فشيئا حتى سمحوا لأنفسهم أن يتزوجوا من الشعب فى آخر الأمر فانهار ذلك الحجاب إلى الأبد [1] .

وفى عصر الانتقال الأول اهتزت مكانة الملك ولم يستطع أن يضمن الأمن والطمأنينة فى ربوع مملكته ، وبعد أن كان الناس يخرون سجدا أمامه أصبح من الممكن الثورة عليه وتوجيه النقد لحكومته .

وفى عصر الدولة الوسطى زالت قداسة الملك المصرى القديم ، وأصبح يباشر سلطته ، ويرى الناس فيه رجلا يخدم مصالح الدولة ، وزاد نفوذ أمراء الأقاليم حتى خشيهم الملك ومن ثم كون جيشا يستطيع أن يردع به أية فتنة قد تثور فى أقليم من الأقاليم .

ومن هنا نرى أن اشتراك الملك بنفسه فى ممارسة السلطة أصبح سنة جددة ارتبطت بتلك الحقبة ، كما أن الملوك أزالوا الفاصل العظيم الذى كان ماثلا بين الملك والرعية فى الدولة القديمة ، وأصبحت الملكية من الشعب ، وأصبحت تستشعر وجدانه وتحس مشاعره وتعمل جاهدة على رفاهيته وتتفانى فى خدمته [2] .

ويقول جون البرت ولسن : أنه من الأمور التى ظهرت على أثر أيام الفوضى مذهب اللاإرادية ، أى المذهب القائل بعدم كفاية العقل لفهم الوحى الإلهى والدعوة التى انتشرت بين المصريين فى ذلك الوقت لاتباع اللذة والانغماس فيها .

ويضيف : ولكن اليأس والحزمن لم يكونا الحلين الوحيدين للمشكلة مشكلة الألم التى سادت ذلك العصر . ولم يكونا بأى حال من الأحوال ردا حاسما فى أى وقت من الأوقات ، إن السبب الذى يجعلنا ننظر إلى عصر الانتقال الأول ، وأوائل الدولة الوسطى بأنها عهد زاهر فى تاريخ التقدم الإنسانى هو أن المصريين اكتشفوا فى ذلك العهد أن القيم العليا يجب أن تحل محل القيم المادية المحضة [3]

(١) د. نجيب ميخائيل ، مصر والشرق الأدنى القديم . ص ١٧٦ ، ١٧٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٠ .

(٣) جون البرت ولسن ، الحضارة المصرية . ترجمة أحمد فخرى ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

غير أن هذه الثورة التى جعلت من الملك الأول إنسانا غير معصوم ، وأنه يجب أن يسهر على رفاهية شعبه ، وأن يكون راعيا لهم لم تدم طويلا ، بل ان هيبة الملوك ستقل تدريجيا وبخاصة فى عصر الفوضى والاضمحلال الثانى الذى شهد دخول الهكسوس مصر، وتفكك الدولة الموحدة إلى أقاليم وولايات صغيرة متصارع على السلطة .

وبعد طرد الهكسوس وإعادة الوحدة السياسية للبلاد برز الحكم المطلق ، وعادت الملكية الإلهية المقدسة لحكم مصر لتظل أساسا ثابتا من أسس نظرية الحكم فى مصر القديمة .

ومع اختلاف الأسر الحاكمة ، الليبية والنوبية ، ثم اليونانية دخلت مؤثرات جديدة فى الفكر السياسى المصرى ، ومع ذلك ظلت فكرة الملكية الإلهية ماثلة فى الأذهان ، فطبقها حكام مصر الجدد ، وظلت سائدة حتى نهاية عصر كليوباترا السابعة ودخول الرومان مصر .

الفكر السياسى العراقى :

كان السومريون هم واضعو أسس الفكر السياسى فى العراق القديم .

حيث تميز هذا الفكر بسمات خاصة جعلته مستقلا عن غيره من الفكر السياسى فى العالم القديم . فالكون عند السومريين لا ينتمى إلى تنظيم بشرى ، والدولة العالمية التى تشتمل على بلاد الرافدين هى ملك للآلهة . وقد خلق الإنسان لمنفعة الآلهة بوجه خاص ، وأن غايته القصوى بل الوحيدة هى خدمة الآلهة . ويرى السومريون أنه ليس فى مقدور أية مؤسسة إنسانية أن تجعل هدفها الأول رفاه أهلها من البشر ؛ لأن هدفها الأول يجب أن يكون السعى لرفاه الآلهة . ويقوم الفكر السياسى السومرى على دعامتين الأولى الدولة القومية ، والثانية دولة المدينة [1] .

١ – الدولة القومية :

تختلف الدولة القومية عن دولة المدينة ، فالدولة القومية هى الكيان السياسى الأشمل

(١) راجع د . محمد جمال الدين سرور ، تاريخ الحضارة الاسلامية فى الشرق ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥ – ٣٧ .
وراجع ايضا : فاضل الخالدى ، الحياة السياسية ونظم الحكم فى العراق خلال القرن الخامس الهجرى ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة بغداد ، دار الأديب، ١٩٦٩ ، ص ٤٥ – ٤٧.

الذى يتكون من مجموع ادويلات و City States ، كما أن نشاط الدولة القومية يختلف عن نشاط دولة المدينة وذلك أن نشاطها يتضمن النشاط السياسى والاقتصادى .

والهيئة الحاكمة فى الدولة القومية هى مجمع الآلهة الذى يرأسه الإله آنو إله السماء ، والذى يأخذ فيه إلاه انليل مكانة هامة فهو على رأس القوة التنفيذية كرئيس للشرطة وقائد للقوات المسلحة . ولمجمع الآلهة الحق فى اختيار أى عضو من أعضائه لحفظ الأمن والنظام وقيادات القوات المسلحة وإعلانه ملكا عليهم ، والإله الذى يختارونه ملكا عليهم يؤدى هاتين الوظيفتين بين الآلهة ، ويمارس سلطاته فى الأرض عن طريق وكيله البشرى حاكم دولة المدينة ، وبموجب ذلك يعلن تعيين هذا الوكيل البشرى سلطانه على الحكام الآخرين فى البلاد وبالتالى على دول مدنهم .

والملك إذن فى النظريات السياسية العراقية القديمة وكيه الإله الذى يختاره مجمع الآلهة ، ومن واجباته باعتباره وكيل الآله الزعامة فى الحرب وإقامة العدل .

لقد تخيل العراقيون القدماء الكون على صورة دولة منظمة يملكها الإلهة ويحكمون من خلالها دول المدن المختلفة ، وتربطهم جميعا وحدة أو هيئة أو سلطة عليا هى مجمع الآلهة [1] .

ولما كان من الممكن أن ينشب الصراع فى مجمع الآلهة على السلطة كان من الحتم أيضا أن يكون الصراع البشرى على الأرض صورة لما يحدث فى مجمع الآلهة باعتبار أن الملوك المتصارعين وكلاء للآلهة .

والفضيلة الكبرى فى الفكر السياسى العراقى القديم هى الطاعة ذلك أن الدولة قائمة على الطاعة والخضوع للسلطة ، ومن ثم كانت الحياة الفاضلة فى بلاد الرافدين هى الحياة المطيعة .

وفى الفكر العراقى القديم يستحيل أن يوجد عالم منظم إذا لم تفرض عليه سلطة عليا أرادتها ، ويشعر الفرد دائما أن السلطة على حق فأوامر القصر كأوامر (آنو) وكلمة الملك حق ونطقه حق كنطق الإله لا يغيره شىء [2]

---

(١) فاضل الخالدى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٢ – المدينة الدولة :

تعتبر المدينة الدولة فى الفكر السياسى العراقى منظمة خصوصية هدفها الأول هدف اقتصادى ذلك أنها مزرعة أحد كبار الآلهة وتحكم دولة المدينة من هيكل إله المدينة ، ولدى إله الدينة عدد من الخدم الإلهيين والبشريين ، أما البشر فهم يعملون فى البيت والحقول وهم منظمون لهذا الغرض . أما الالهيون فهم صغار الآلهة يعملون كمراقبين لسير أعمال الآخرين ، ولكل إله صغير منهم دائرته الخاصة فى تصريف أمور المزرعة ، وهو ينفخ روح القوة الإلهية فى عمل الذين يعملون بإمرته ومشورته من البشر فيزدهر سعيهم ويثمر [١] .

وكان الخادم الإلهى أو المسئول الدينى كممثل للآله مقره المعبد ، بينما كان من بين المسئولين المدنيين من يحمل لقب Ensi وكان يتفرغ للشئون الزراعية وما يتصل بها من عمليات الإنتاج . ومنهم من يحمل لقب Lugal أى الرجل العظيم . وعليه تقع مسئولية إدارة المدينة والدفاع عنها ضد أى أخطار طارئة [٢] .

٣ – الفكر السياسى الهندى :

عرفت الهند القديمة فكرا سياسيا غزيرا تناول مدى واسعا من الأفكار المتعلقة بالظاهرة السياسية وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر . ويمكن القول بأن النظرية الهندية القديمة لتفسير نشأة السلطة السياسية تقوم على فكرة العقد أى على وجود علاقة عقدية بين الحاكم ورعاة ، ويتضح هذا من إجماع المفكرين الهنود القدماء على وجود حالة طبيعة، أى حالة سابقة على نشأة السلطة السياسية ، وإن اختلفوا فى وصفها ، فقد رأى بعضهم الأخلاق من ناحية والدين من ناحية أخرى . وبالنسبة لعلاقة السياسة بالأخلاق فهناك من ناحية اتجاه يعتبر أن أمن الدولة ورخاءها هما الهدف الأسمى ، من ثم فإن التضحية بالأخلاق ممكنة لحساب تحقيق الأهداف السياسية ومن ناحية علاقة السياسة بالدين وقد بدأت السياسة فى الثقافة الهندية متصلة بالدين كعلم ووصل الأمر ببعض مدارس الفكر السياسى الهندى القديم إلى حد عدم اعتبار الدين فرعا من فروع المعرفة . كذلك وجد

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٢ .

وراجع أيضا هنرى فرانكفورت . ماقبل الفلسفة . ترجمة جبرا إبراهيم جبرا ص ٣٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) د . رشيد الناضورى . مرجع سابق ص ٢٥٣ .

اتجاه ثالث معتدل اعترف بالدين كفرع من فروع المعرفة الا أنه أباح استخدامه كأداة سياسية، أى أنه بعبارة أخرى ضحى بالدين فى سبيل السياسة .

٤ - الفكر السياسى الصينى :

يتميز الفكر السياسى الصينى القديم بعدة سمات لعل أهمها السمات الثلاث الآتية [١] :

١ - **العلمانية** : حيث كان للحضارة الصينية منذ بداياتها التاريخية اتجاه أكثر علمانية من أية حضارة قديمة أخرى حيث بقى العنصر الدينى فى الحياة الصينية أساسا غير مدعم بالنظم والمؤسسات الدينية ، وهكذا كان للفكر أهمية كبيرة فى الحياة الثقافية للحضارة الصينية .

٢ - **الاكتفاء الذاتى** : وهى صفة يستخدمها دارسو هذا الفكر للتعبير عن انغلاقه على نفسه مما يعد من المحددات الخطيرة له . فقد عرف المفكرون الصينيون القدماء حضارة واحدة فقط وتقاليد ثقافية واحدة ؛ وذلك ليتوفر لهم عنصر الدراسة المقارنة الذى يحفز على الابتكار والخلق وربما تفسر هذه الحقبة عدم إمكان ضمان الحيوية الدائمة خلال تاريخ الفكر السياسى الصينى القديم ، كما يمكن أن تفسر صفة الاستمرارية فى هذا الفكر .

٣ - **العملية** : حيث اصطلبغ الفكر السياسى الصينى القديم بصبغة عملية ، ونادرا ما نجد فى دراسته أفكارا مجردة ، وقد يكون مرجع هذه المشكلة الأساسية التى كان على الفكر الصينى أن يواجهها ، وهى كيفية تحقيق النظام والأمن فى عصور الاضطراب والفوضى والانحلال . ويعد كونفوشيوس أعظم مفكرى الصين القديمة وأكثرهم تأثيرا فى تكوين وتطور الفكر السياسى الصينى القديم على الإطلاق . وقد عاش فى عصر اضطراب سياسى واجتماعى ، فقد عاصر حروبا ضاربة بنى الدويلات الإقطاعية ، وعمقا فى التناقضات بين الطبقة الأرستقراطية القديمة والعامة الذين تحدوا بالطموح والمقدرة الامتيازات الارستقراطية .

---

(١)
- Mote. Frederic W. Chinese Political
- Thought in : International Encyclopaedya of the Social Sciences, 1968. Vol. 2 pp. 344 - 408.

وقد درس كونفوشيوس التقاليد الصينية مدفوعا فى ذلك بإيمانه بأن التقاليد وحدها هى التى يمكن أن تقدم إنسانا رشيدا ذا فكر يمكنه من أن يعبد بناء النظام الاجتماعى والسياسى على نحو سليم ، وتعرض كونفوشيوس لأسباب الحكم فرتبها تنازليا ، وأعطى المرتبة الأولى لفضيلة الاقناع التى يملكها الحاكم ، والمرتبة الدنيا للتهديد بالعقوبات فقد رأى كونفوشيوس أن الحاكم يجب أن يكون قادراً من الناحية المثالية على أن يحكم دون جهد ودون أن يشعر المحكومين بسلطته . وقد كانت أفكار كونفوشيوس مصدرا للاستقرار فى التحول العنيف فى النظام الاجتماعى فى القرون التى أعقبت حياته مباشرة ، وكان على كل المفكرين السياسيين بعده أن يلموا بها ، وفى الحقيقة أن معظمهم قد بدأ منها ، وعلى أقل القليل كانت الكونفوشيوسية وجهة نظر قائمة تجب مناقشتها [١] .

ويلى كونفوشيوس من حيث الأهمية منشيوس الذى يشبهه فى نواح كثيرة وقد كان معلما لعدد كبير من الدارسين . وقد طور منشيوس كمفكر سياسى أفكار كونفوشيوس بحيث تجاوزها أحيانا ، وأدى به هذا إلى أن يقرر بوضوح أن الطبيعة الإنسانية خيرة أساسا وأن البيئة هى التى تقضى بالإنسان إلى أن يصبح سيئا ، ولذلك فإن الحكومة تستطيع أن تشجع الخير الفطرى فى الإنسان .

وكان منشيوس مثل كونفوشيوس تحرريا فى أفكاره ، فتحدث حديثا مطولا عن أن الدولة توجد فقط لرفاهية الشعب ، وأن الشعب فى الواقع هو « جذر الدولة » وأنه بمقارنته مع الحاكم يصبح هذا الأخير مجرد « فرع غير هام نسبيا » للدولة ، وليست هناك مصلحة للحاكم أو الدولة يمكن أن يكون لها الأسبقية على الحاجة لتحقيق رفاهية الشعب الأساسية وبعدهما وفى فترة اللاحقة على كونفوشيوس ومنشيوس ، جاء من تزو الذى اتجه اتجاها أكثر واقعية فى النظر إلى الطبيعة الإنسانية حيث رآها أساسا ذات صفات حيوانية واستعدادا مسبق لأن تكون غير اجتماعية أنانية ، ومع ذلك كان متفائلا كمنشيوس بشأن مقدرة كل الأفراد على أن يصلوا إلى الكمال عن طريق الثقافة الإنسانية . ولكنه – على العكس من كونفوشيوس ومنشيوس – آمن بتنفيذ دور الدولة فى التنشئة السياسية بالفرض وليس بالإقناع.

(١) انظر د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص ٢٣– ٢٥ .

الفكر السياسى اليونانى [1] :

أسهم المفكرون السياسيون اليونانيون بشكل متميز فى معالجة الفكر السياسى وقدموا تصوراتهم عن النظرية السياسية حتى أن القرن الرابع ق . م كان علامة بارزة على طريق الفكر السياسى ، وتعتبر دولة المدينة City States بمثابة تجربة سياسية ناجحة ؛ لأن المفكرين اليونانيين اعتمدا على منهج الملاحظة والتخطيط ؛ لكى يضمنوا للقبائل اليونانية الاستقرار السياسى والتغلب على الصراعات الاجتماعية ، وقد كرس المفكرون اليونانيون جهودهم لخدمة المصلحة العامة فى مجتمعاتهم ، ودعوا إلى إقامة نظام سياسى يحقق العدالة ، وهم فى هذا يختلفون عن المفكرين المصريين والصينين وغيرهم من المفكرين الأوائل الذين تفننوا فى مدح الحكام وتقديم الخدمات الطبية والعلمية إلى الملوك والرؤساء ، كما أن الروح الديمقراطية التى سادت الدولة المدينة اليونانية ساعدت هى الأخرى على ظهور فكرة مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية .

وتعلق اليونانيين بمبدأ الحرية يرجع إلى إحساسهم بالضعف وتخوفهم من جيرانهم ، كما يرجع أيضا إلى رغبتهم فى تدعيم كيان مدنهم وخلق الروح الوطنية لدى كل يونانى ينتمى إلى طبقة الأحرار ، وتأسيسا على ذلك فقد أصبح كل مواطن يونانى يشعر بالفخر لانتسابه إلى دولته ، وحتى حكام المدن اليونانية قد شجعوا هم الآخرون المواطنين عن مناقشة الشئون التى تهم الدولة وأباحوا المحاورات السياسية التى تستهدف خلق وعى اجتماعى ، وبالرغم من هذه الإيجابيات التى خلدت الحضارة اليونانية فقد كانت هناك قضايا ومشكلات واجهت المدينة ، ويمكن إيجاز هذه القضايا فيما يلى [2] .

١ - **العزلة** : حاول قادة المدن اليونانية أن يضمنوا لدويلاتهم الاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية ويبتعدوا عن كل شيء يهدد استقلالهم ، وكانت نتيجة ذلك انكماش الدويلات والقضاء عليها من جيرانهم الذين يفوقونهم قوة وعددا ، وقد أدى هذا التشتت إلى عدم وجود تعاون أو تنسيق الجهود فى الميادين الثقافية .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

-Sinclair, T.A., A History of Greek Polilical Thought., Lonught., Routledge Kegan Park., 1952., pp.; 14 - 25 .

(٢) - Ibid : pp. 24 - 25.

٢ – الحـرب : كان الشعور السائد لدى اليونانيين [١] أن الدولة القوية أو الكبيرة تسعى دائما إلى فرض إرادتها على الدولة الضعيفة ، وكانت هذه النظرة موجودة بصفة خاصة فى مدينتى اثينا واسبرطة ؛ لأنهما تنافستا على الزعامة والخروج من العزلة السياسية التى اتسمت بها معظم المدن وبحث المفكرون الأثينيون عن حل لهذه المشكلة لتجنب ويلات الحروب . ومن الأفكار التى قدمت كأساس لتقوية دولة المدينة ، القضاء على الأعداء خشية أن يتسع نفوذهم وتجريد الخصوم من ثرواتهم المادية حتى لا يتمكنوا من مواصلة الحروب ، وإنشاء تحالفات دفاعية مع الدول الصديقة لمواجهة القوى الأجنبية التى تهدد السلام . وأخيرا تطوير البلاد بما يحقق تقدما اقتصاديا يضمن لدولة المدينة سيادتها وتقوية جيشها .

٣ – **الصراع الطبقى** : كان المجتمع اليونانى منقسما إلى ثلاث طبقات اجتماعية ، لكل واحدة ميدان نشاطها الخاص بها ، وتتكون الطبقة الأولى من الأحرار وكانت تستحوذ على الحكم والأشراف على تسيير إدارة المدينة . وتميزت باقتسام الحكم والمسئولية بين أفرادها بحيث أن كل فرد يتكلف بمهمة مينة حسب مقدرته ومؤهلاته العلمية . وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الحقوق السياسية فى دولة المدينة لاتعنى ضمان الحقوق الشخصية لأى فرد ، بقدر ما تعنى حصوله على المناصب السياسية التى تتواءم ومقدرته فى الحياة العملية .

كما تجدر الإشارة إلى أن المفكرين اليونانيين كانوا يبحثون عن الوظيفة التى تلائم كل فرد ، ويستطيع القيام بها على أحسن وجه ، فالقائد يتخذ القرارات السياسية ، والجندى يحمل السلاح ويتصدى للأعداء والعمال يتكلفون بحرث الأرض وتوفير المواد الغذائية لجميع السكان . والمشكلة الكبيرة الذى كانت تواجه دولة المدينة هى الصراع الداخلى الذى كان يدور بين الفئات التى استطاعت أن تنفرد بالسلطة وفشلت فى التوصل إلى اتفاق حول السياسة التى ينبغى اتباعها فى الداخل والخارج . وجوهر الخلاف بين الأطراف المتنازعة هو اختلاف مصلحة فئة الملاك للأراضى ، عن فئة التجار . وكانت الفئة الأولى صاحبة النفوذ القوى ؛ لأن الأرض مصدر الثروة والتحكم فى مصير السكان سواء من ناحية توفير الغذاء لهم ، أو من جانب تشغيلهم ، بينما كانت الثانية تعمل لتنشيط التجارة

---

(١) د . حورية توفيق مجاهد الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

الخارجية وتدافع عن فكرة إنشاء الأسطول البحرى الذى يحمى الأسطول التجارى [1] .

أما الطبقة الثانية التى لعبت دورا كبيرا فى حياة المدينة فهى طبقة الأجانب ، وكانت تتكون من الأجانب الذين يقيمون فى دولة المدينة بقصد تنشيط التجارة الخارجية . وأهم سماتهم أنهم أحرار لاتحكم فى مصيرهم أو تستعبدهم النخبة الحاكمة . إلا أن بقاءهم بدولة المدينة كان يتوقف على حسن تصرفهم وعدم قيامهم بأعمال تتنافى والمصلحة العامة .

أما الطبقة الثالثة فهى طبقة العبيد التى كانت تقوم بالعمل لترضية وإشباع طبقتى الأحرار والأجانب ، وكانت هذه الطبقة محرومة من الحقوق السياسية ، ومن المفارقات الغريبة أن الأفراد البسطاء الذين ينتمون إلى عائلات ثرية أو عريقة فى المجد كانوا يعتبرون مجرد أرقاء يستخدمون أدوات طيعة فى أيدى العائلات والأسر الراقية .

ويعتبر أفلاطون من أهم أقطاب الفكر السياسى اليونانى ، فقد كان خلال محاوراته التى أجراها على لسان أستاذه سقراط يناقش النظم السياسية ، ويرسم صورة للدولة كما يجب أن تكون من خلال نظريته لمدينته الفاضلة .

وعلى الرغم من أن الفكر السياسى الأفلاطونى فكر سياسى نظرى مجرد فهو يصور انعكاسات العقلية اليونانية فى ذلك الوقت ، وما كانت تصبو إلى تحقيقه من حيث النظام السياسى والنظرية السياسية .

وتجب الإشارة إلى أن الطبيعة الجغرافية قد أثرت فى النظرية السياسية لليونان إذ أن طبيعة بلاد اليونان لاساعد على قيام كيان سياسى كبير ، ومن ثم كانت الوحدة السياسية عندهم ممثلة فى المدينة الدولة City State ، وكان من نتيجة ذلك أن غدت المدينة الدولة المحور الذى دار حول الفكر السياسى اليونانى .

التنظيم السياسى لدولة المدينة :

تميز النظام السياسى لدولة المدينة بالديمقراطية المباشرة ، فكان الأفراد يحضرون

---

(١) انظر د . محمد طه بدوى ، النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٢ – ٢٢٥ .

الاجتماعات العامة ، ويختارون بأنفسهم القادة الأكفاء ليقوموا بالأدوار السياسية . وبصفة عامة فإن السلطة السياسية كانت بيد الهيئات التالية [1] :

أولا – الجمعية العمومية :

كانت هذه الجمعية التأسيسية تتكون من المواطنين الأحرار ، الذين بلغوا سن العشرين وتعتبر أعلى سلطة سياسية فى دولة المدينة . وقد جرت العادة أن يجتمع أعضاؤها عشر مرات فى السنة ، أو أكثر فى حالة ما إذا اقتضت الضرورة عقد اجتماعات طارئة . وكانت الهيئة التنفيذية التى تختارها الجمعية العامة هى التى تتولى إخطارها بعقد اجتماعات استثنائية لبحث القضايا العاجلة . وكان يوجد نوع من النظم الذى يكفل محاسبة المسئولين والقضاة على أعمالهم والإجابة عن أسئلة أبناء الشعب وأتاح خضوع النخبة الحاكمة للمراقبة الشعبية الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأثينيين الأحرار أن يتسلموا مناصب سامية . وباستثناء وظائف القادة العشرة فقد كانت جميع المناصب مفتوحة أمام الأفراد الأحرار بحيث يمكنهم أن يتولوها عن طريق الانتخابات أو القرعة . وكان الأثينيون يتبعون فى إسناد المناصب إلى الشخصيات البارزة أسلوبا يعتمد على انتخاب عدد من الأشخاص يفوق عدد المناصب الشاغرة ثم يختارون منهم من يتولون هذه المناصب عن طريق القرعة . ويتسم هذا الأسلوب بأنه يفسح المجال أمام كل مرشح لأى منصب أن يتولى المسئولية بغض النظر عن ثرائه أو انتمائه إلى عائلة عريقة فى النسب ، كما أن فكرة عدم جديد التعيين فى المناصب السابقة (باستثناء مناصب القادة العشرة) قد قصد بها القضاء على احتكار المناصب السياسية من الشخصيات المرموقة فى أثينا . ولتسهيل الأعمال الإدارية بدولة أثينا ، كانت المدينة تقسم إلى حوالى مائة قسم إدارى ، وتبقى العضوية الفردية ملازمة للشخص الحر ولو غير المكان الذى يسكن فيه . وبهذه الطريقة استطاع المسئولون فى دولة المدينة تسجيل جميع الأشخاص الذين تحق لهم المشاركة السياسية فى الجمعية العمومية وضبطهم .

والنخبة الوحيدة التى يحق لها أن تترشح مرة ثانية ، أو أكثر للمناصب السابقة نفسها هى لجنة القادة العشرة وتنتخبها الجمعية بطريقة مباشرة نظرا للمهمة الحساسة التى يقوم بها الأعضاء فى الدولة ، حيث إنهم يشرفون على شئون الدفاع ، وحماية الدولة من الأخطار الخارجية ، ولاشك أن هؤلاء القادة العسكريين كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة فى المجتمع

---

(١) انظر : د . محمد طه بدوى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

الأثيني ، ويؤثرون على مجرى الأمور السياسية بطريقة لا تقل أهمية عن تأثيرهم فى مصير الدولة من ناحية الأمن والدفاع . وقد استمدوا نفوذهم بصفة خاصة من الممارسة الطويلة لمهنتهم والانسجام مع المنتخبين من الجمعية العمومية والحرص على العمل بتفاهم مع القضاة والقادة السياسيين ؛ لأن فشلهم فى الحصول على التأييد الضرورى من هؤلاء المسئولين كان من الممكن أن يكلفهم فقدان مناصبهم أو عجزهم عن أداء واجباتهم اليومية (١) .

ثانيا – المجلس النيابى :

تشبه مهمة هذا المجلس مهمة مجلس الوزراء فى الدول الحديثة . فكانت الجمعية العمومية تنتخب أعضاءه ليشرفوا على تنفيذ قراراتها ، وقد اعتادوا تسميته مجلس الخمسمائة ؛ لأنه كان يتكون من خمسمائة عضو ينتمون إلى عشر قبائل أثينية . وكان النظام الجارى العمل به فى دولة المدينة هو أن تبعث كل قبيلة بخمسين مندوبا عنها إلى المجلس النيابى .

ولكى تتمكن القبائل العشر من تسيير المجلس بطريقة ديمقراطية ، كانت كل قبيلة بيدها السلطة تولى الحكم أحد الأعضاء من بقية القبائل التسع لمتابعة الأحداث العمومية والاطلاع على نوعية القرارات التى اتخذتها الهيئة التنفيذية للجمعية العمومية .

والملاحظ بالنسبة لهذا المجلس أن رئيسه يختار لمدة يوم واحد حتى تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من أعضائه أن يتحملوا المسئولية ويشاركوا مشاركة فعالة فى توجيه الأمور السياسية .

أما وظائفه فيكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ – إعداد قائمة بأسماء المواضيع التى تقدم إلى الجمعية العامة فى شكل اقتراحات لدراستها والموافقة عليها .

٢ – إجراء الاتصالات السياسية مع البعثات الأجنبية واتخاذ القرارات الإلزامية باسم الجمعية العمومية .

---

(١) لعل من أفضل الدرسات التى تعرضت لذلك ، دكتور لطفى عبدالوهاب ، الديمقراطية الأثينية ، دار الكتاب الجامعى ، الأسكندرية ١٩٦٩ .

٣ – مراقبة أعمال القضاة واتخاذ أى إجراء ضدهم فى حالة ما إذا لم يحترموا سلطاته .

٤ – إصدار عقوبات ضد الأفراد الذين يقومون بأعمال تمس أمن الدولة ، وبذلك يتحول المجلس النيابى إلى محكمة لها الحق فى إصدار أحكام نهائية .

٥ – الإشراف على جميع المسائل المالية وفرض الضرائب على أصحاب الممتلكات بالمدينة .

٦ – غير أن هذه الصلاحيات التى منحتها الجمعية العمومية للمجلس النيابى لاتعنى أن له الحرية المطلقة فى اتخاذ القرارات ، أو أنه لا توجد سلطة عليا تحاسبه على كل عمل يقوم به ، فللجمعية العمومية الحق الكامل فى محاسبته على أعماله ، وهى حرة فى تعديل الاقتراحات المقدمة إليها أو رفضها ، وكان المجلس النيابى لايبت فى جسام الأمور بمفرده بل يقدم اقتراحاته إلى الجمعية العمومية لكى تدرس المسائل الهامة وتوافق عليها . وأهم القضايا التى كان يتعين على المجلس النيابى أن يعرضها على الجمعية العمومية [1]:

(ا) الاعلان للحرب .

(ب) توقيع معاهدات السلام .

(جـ) فرض الضرائب .

(د) تشريعات عامة .

ثالثا – المحاكم :

اختصت المحاكم الأثينية وقضاتها بالنظر فى القضايا العامة مثل الأمور المالية ومحاكمة الأفراد الذين خرقوا قوانين الدولة . واشتهرت بعدد كبير من المحلفين الذين أسندت اليهم مهمة فحص الشكاوى التى يقدمها سكان أثينا ضد أى شخص ارتكب جريمة أو أثار مشكلة اجتماعية . وكانت مهمتهم الأساسية تنحصر فى البحث عن الحقيقة وإيجاد الحلول العادلة للمشكلات الاجتماعية فى دولة المدينة .

وعموما فإن هذه المحاكم لم تكن محاكم عادية بالمفهوم الحالى ، وأنما كانت شبيهة بمجلس تشريعى له صلاحيات عديدة . وفى العادة تكون أحكامها نهائية ، ومن حق

---

(١) راجع د . لطفى عبدالوهاب ، المرجع السابق ، ص ٨٧ – ٨٩ .

محلفيها تحليل القوانين نفسها وتغييرها إذا تعارضت مع العادات والتقاليد الأثينية . وتعتبر القرارات التى تتخذها بمثابة قرارات تمثل الإرادة الشعبية ، ولذلك كان عدد قضاتها كبيرا بحيث يتراوح ما بين ٢٠١ ، ٥٠١ وفى بعض الأحيان يتجاوز عددهم الرقم الأخير .

أما فيما يتعلق باختيار المحلفين فإنه كان يتم عن طريق انتقاء نخبة من مجموع ٦٠٠٠٠ محلف ينتخبون لمدة سنة كاملة . وتفحص هذه الملفات وتعين مكان العمل لكل شخص يعمل فى ميدان القضاء . وكانت المحاكم تقوم بدور المراقبة المستمرة على المسئولين، وتسهر على سلامة القوانين كما كانت تراقب جميع المحلفين الذين يفحصون القضايا المقدمة إليهم ، وتتأكد من أداء واجباتهم بأمانة وقد اعتمدت على أسلوب مراجعة الملفات وتجديد الثقة فى المحلفين بقصد القضاء على الرشوة ومراعاة المصلحة العامة فى ميدان العدالة. وباختصار فإنه يمكن تلخيص دور المحاكم فيما يلى :

١ – فحص ملفات القضاة قبل تسميتهم واتخاذ القرارات التى تؤهلهم لتسلم مناصب بميدان القضاء أو إقصائهم عن هذا الميدان .

٢ – تقييم أعمال القضاة بعد انتهاء تعيينهم ومحاسبتهم على الأخطاء إذا لم يكونوا فى مستوى المسئوليات الملقاة على عاتقهم .

٣ – مراجعة الحسابات المالية والتعرف على كيفية صرف الأموال التى كانت تحت إشراف كل قاض .

طبيعة النظام السياسى اليونانى [١] :

من الثابت أن السمة الرئيسية للمفكر السياسى اليونانى هى الرغبة فى معرفة حقيقة الأشياء وإخضاع المشاكل الإنسانية لسيطرة العقل البشرى ، ولهذا نجد أن كل كاتب يونانى يبحث عن المنهجية ويضع المعادلات التى تمكنه من حصر جوانب المشكلة التى يعانيها مجتمعه لعلاجها . والاعتقاد الذى ساد لدى المفكرين اليونانيين أن سوء تصرف البشر هو سبب جميع المتاعب التى يعانيها المجتمع أو القيادة السياسية . والحل المثالى لذلك يمكن

---

(١) دكتور عمار بوحوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية . ص ٢٥ – ٣٠ ، وراجع فى تفصيل ذلك ، دكتور لطفى عبدالوهاب ، مرجع سابق ص ٤٧ — ٦٥ .

فى وضع القواعد الأساسية التى تحدد واجبات كل مواطن وحقوقه . ويتميز النظام السياسى أيضا بالديمقراطية المباشرة التى سادت دولة أثينا . ولهذا النظام مميزاته ومساوئه ؛ لأن المناقشة والتعبير عن الآراء بكل موضوعية ونزاهة قد ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الأدبى والعلمى ، ولكن التطرف فى مناقشة الأشياء التافهة أو المعقدة للغاية ، قد أدى إلى إصابة النظام السياسى اليونانى بالشلل والعجز عن اتخاذ القرارات الفورية . وهناك أيضا حقيقة هامة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن طبيعة النظام السياسى اليونانى ، وهى أن تقدم أثينا وازدهارها الثقافى والاجتماعى جاء مصحوبا بتيار قوى لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكشف عيوب الارستقراطية الحاكمة التى كانت السلطة السياسية بيدها ولم يكن يهمها إلا تدعيم مصالحها الخاصة . وقد ساد الاعتقاد فى أثينا منذ منتصف القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن السابع بعد الميلاد أنه من طبيعة الأفراد ، سواء كانوا أثرياء أو أصحاب نفوذ ، أنهم كانوا يتسمون بالأنانية والبحث عن المصلحة الشخصية قبل المصلحة العامة . ومن أجل تضافر الجهود وتقوية جانب الفئات الشعبية التى يستغلها الأثرياء وأصحاب النفوذ دعا المفكرون السياسيون سكان المدن إلى اليقظة ووضع حد لسيطرة الأقوياء على الضعفاء . ولعل هذا واضح من كتابة أفلاطون وأرسطو وغيرهما من الكتاب الذين تساءلوا عما إذا كانت « العدالة » صفة ملازمة للرجل القوى ومن حوله أم هى حق طبيعى للإنسان الحر الذى لم يخلق ليكون عبدا لأحد ، وبطبيعة الحال اصطدم هؤلاء الكتاب الذين تحمسوا للبحث عن مفهوم العدالة بالسفسطائيين الذين احترفوا فن الشعوذة وتزويد الشبان بالتعاليم الفاسدة للارتزاق ، وقد ذهب ضحية هذه الفئة الفاسدة العالم الكبير أفلاطون الذى فضح نواياهم وانحرافهم عن الطريق السليم .

المفكرون السياسيون فى العصر اليونانى : (سولون ٦٣٨- ٥٥٩ ق. م) :

اشتهر هذا القائد الأثينى بالقوانيين الجديدة التى أدخلها على أثينا وغير بها مجرى الأحداث . فقد تضايق من حكم الطبقة النبيلة واحتكارها السلطة ؛ ولذا قرر أن يجعل أساس المشاركة فى الحكم مقدرة الفرد على الملكية وتسديد الضرائب للدولة بدلا من الاعتماد على النسب وشرف الأسرة . وبهذا أتاح الفرصة للطبقة الغنية كى تشارك الطبقة النبيلة فى الحكم [١] .

(١) ناقش العديد من الباحثين أفكار أفلاطون السياسة واتماما للفائدة المرجحة فقد تعرضنا هنا لآرائه الرئيسية التى استمرت نافذة حتى فى الأدب السياسى المعاصر .

سقراط ٤٧٠ - ٣٣٩ ق . م :

امتاز سقراط بفصاحته فى الخطابة ومقدرته على محاربة السفسطائيين الذين حاولوا النيل من سمعة أثينا وثقافتها بواسطة تعليم الشبان فن الاحتيال وتضليل الشعب . ويبدو أنه تأثر كثيرا بالتدهور الأخلاقى والسياسى الذى بلغته أثينا فى عهده فهب إلى محاربة السفسطائيين وإظهار نقاط الضعف فى تعاليمهم الفاسدة .

وقد اشتهر سقراط بالفكرة التى طورها تلميذه أفلاطون فيما بعد ، والتى مفادها «الفضيلة هى المعرفة » وما يقصده بها هو أن الإنسان يرتكب الأخطاء ويقوم بأعمال الشر لأنه جاهل ولا يتمتع بالقسط الكافى من العلم والمعرفة لإصدار الأحكام العادلة . فالمعرفة فى رأيه تجعل الإنسان الكافى من العلم والمعرفة لإصدار الأحكام العادلة . وتجعل الإنسان عنيفا ومترفعا عن الأعمال الحقيرة التى يرتكبها الحمقى . وظهر هذا الاتجاه واضحا فى دعوة تلميذة أفلاطون إلى اعتبار السياسة فن الحكم الذى هو من اختصاص «الملوك الفلاسفة » وليس من اختصاص الأفراد العاديين ، كما أنه قصد بفكرة « الفضيلة هى المعرفة » توجيه ضربة قاضية إلى خصومه السفسطائيين الذين كانوا يرددون عن جهل أن العدالة حق شرعى للإنسان القوى وأن القوانين يضعها الرجل القوى ليقهر بها خصومه وأعدائه (١) .

وعموما فإن مساهمة سقراط السياسية فى وضع أسس المدينة الفاضلة بأثينا لايمكن فصلها عن إنتاج تلميذه أفلاطون ؛ لأن سقراط زود أفلاطون بالأفكار الرئيسية والاعتبارات السياسية والأخلاقية التى تسود المدينة الفاضلة . وما ينبغى تأكيده من جديد هو أن سقراط استهدف بتساؤلاته عن طبيعة الحب الذى نشأ بين الأفراد والمدينة الفاضلة إيقاظ ضمير الأثينيين ونجح إلى حد بعيد ، حيث إن خطبه قد وعظت غيره من المصلحين فى أثينا ودفعتهم إلى البحث عن أسس وقيم جديدة لتنظيم العلاقات التى ترتبط بين أفراد المجتمع الأثينى . ولكن هذا النجاح كلفه حياته ، اذ تآمرت عليه عدة شخصيات من السفسطائيين وغيرهم وحكموا عليه بالإعدام بدعوى أنه « ينكر الآلهة ويفسد الشباب » .

---

(١) د . حورية توفيق مجاهد ، مرجع سابق ، ص٧٨ .

أفلاطون ٤٢٧-٣٩٩ ق . م :

كانت جمهورية أفلاطون نتاجا للمؤثرات السياسية والاجتماعية والأخلاقية التى أثرت فى تكوينه الفكرى ، ولذلك اتسمت كتاباته بالطابع السياسى الأخلاقى ، وذلك فى مؤلفاته الثلاث الجمهورية والسياسة والقوانين ، واكب الثلاثة مثل المراحل التى تطور خلالها الفكر السياسى وبخاصة النضوج والاكتمال وتمثل جمهورية أفلاطون تصوره لدولة مثالية وليست تسجيلا لواقع دولة كانت على عصره . وهو يرى أن المجتمعات البشرية ظهرت كضرورة حتمتها ضرورة عمران الأرض بإجتماع الناس ، فالإنسان لا يمكن أن يكفى نفسه بنفسه ، كما يرى أفلاطون أن المجتمع عبارة عن كائن عضوى فرضته الطبيعة ،وأنه على الأفراد أن يتعاونوا من أجل الحفاظ على ذلك المجتمع وصيانة وجوده وإبقائه واستمراريته. والمجتمع عنده يقوم على طبقات محددة لكل منها واجبات والتزامات وأعمال محددة تؤديها كل طبقة لصالح الكائن العضوى ، وإذا تم التعاون بين الطبقات تم التوازن بينهما ومن ثم تسود العدالة وتعم السعادة .

والدولة المثالية عند أفلاطون ليست هى الدولة كما نعيشها فى الواقع وتحيا ظروفها السياسية ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية حيث يتصارع الحكام والمحكومون على السلطة والثروة واللذة ، وإنما الدولة المثالية هى التى تطابق قدر الإمكان الفكرة المطلقة لها أو النموذج المثالى الذى رآه ورسمه فى كتاباته .

والنموذج المثالى للدولة كما وضع أسسه أفلاطون لا يتحقق إلا بتقسيم العمل فيها على ضوء الطبيعة البشرية وطاقات وقدرات كل إنسان بحيث يلتزم كل فرد بها بالمكان الذى حددته له طبيعته وفطرته . وقد قسم أفلاطون الناس فى دولته إلى ثلاث طبقات :

(ا) العقلاء للحكم والسياسة .

(ب) الأشداء للحرب والقتال .

(جـ) المنتجون من زراع وصناع للإنتاج .

ويعتبر أفلاطون أن هذا التقسيم عادل ؛ لأنه طبيعى ، كما يعتبره تقسيما نافعا لأنه يتيح فرصة العمل وخدمة المجموع بأعلى كفاءة ممكنة ذلك أن كل فرد يعمل وفقا لاستعداده ومواهبه وفطرته [١] .

---

(١) طعيمة الجرف . نظرية الدولة – ص ٣٩ . وانظر أيضا المدينة الفاضلة بين المثالية والواقعية ص ٦٥

ويمثل الحكام عند أفلاطون الرعاة أو الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية وأعطاهم من الحقوق ما جعلهم يحكمون حكما مطلقا ، وأباح لهم شيوع الملكية والمال والنساء والأطفال .

وصنف أفلاطون أنواع الحكم إلى ستة أنواع هى :

١ – الحكم الفرد المطلق .

٢ – الحكم المطلق الدستورى .

٣ – النظام الأوليجاركى .

٤ – حكم الكثرة أو الحكم الديمقراطى .

٥ – الحكم الفوضوى .

٦ – حكم الطغاة .

وقد شغلت قضية العدالة حيزا كبيرا فى الفكر السياسى الأفلاطونى ، ويتمثل جوهر العدالة عنده فى الفضيلة التى تهدف إلى الخير الأسمى للدولة وأفرادها والعدالة توازى مجموعة الفضائل التى تنظم الحياة البشرية العامة والخاصة . ويعنى ذلك أن يؤدى كل فرد فى الدولة ما عليه من التزامات وواجبات بحكم موقعه وبحسب حالته الطبيعية ، وغاية العدالة عنده هى تحقيق الأمن والنظام فى الدولة دون عائد من حقوق ؛ ولذا نجد أن الحرية فى جمهورية أفلاطون غائبة أو مفقودة ، إذ ليس لأحد من أفراد الدولة أن يغير مكانه فيها أو أن ينتمى لطبقة دون طبقته ذلك لأن الطبيعة تتدخل ، ووفق القدرات والطاقات البشرية تقوم طبقات الدولة وتعمل فى تناسق من أجل الإبقاء عليها والحفاظ على استمراريتها .

ولهذا ظل الفكر الأفلاطونى فكرا نظريا تجريدياً ،يتطلع إلى ما يجب أن يكون لا إلى ما هو كائن وواقع وملموس فى مجتمعه .

أرسطو ٣٨٤ – ٣٢٢ ق . م [١] :

لاتقل محاولة أرسطو فى معالجته للسياسة والدولة أهمية عن محاولة أفلاطون ، فمن واقع الظروف السياسية لبلاد اليونان كتب أرسطو كتاب السياسة الذى يعتبر من أهم الإنجازات الفكرية فى النظرية السياسية والفكر السياسى على وجه العموم .

(١) جورج سابين – تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

وتدور كتابات أرسطو فى السياسة حول المدينة والدولة ، ولكنها مثلت نظرة أكثر واقعية مما كانت عليه عند أفلاطون . بل إن الفكر السياسى الأرسطى وسع دائرة النظرية السياسية ، وأتاح للمدرسة الرواقية التى أتت من بعده مجالا أرحب فى الفكر السياسى .

والسياسة عند أرسطو لم تعد فكرا بحتا مجردا ، بل أضاف إلى الفكر المجرد التجربة بمعنى أنها فكر يرتبط بمنهاج واقعى تجريبى يعتمد على الملاحظة ويسترشد بالتجربة التاريخية ، وبالظروف السياسية والاجتماعية والقائمة ثم يستعين بكل المعطيات العقلية والواقعية معا ليؤسس المدينة الفاضلة .

فكرة الدولة عند أرسطو :

يتفق أرسطو مع أفلاطون فى أن الدولة كائن عضوى من صنع الطبيعة يكتشف الإنسان بالعقل . ويرى أنها العنصر الأول الذى تفرضه الطبيعة ؛ لأن الجزء يأتى بعد الكل ، أى أن الكل يسبق الجزء ، والمجتمعات الجزئية كالأسرة والقبيلة والعشيرة كلها بمثابة لبنات أو أعضاء فى ذلك الكيان العام (الدولة) يخضعون له . وهذه الأجزاء وإن استقلت فى قدرتها ووظائفها فيه لا تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها ، ولا فائدة فيها إن هى انفصلت عن الكيان الكبير (الدولة) .

وهذا يقود إلى قضية أخرى عند أرسطو وهى أن عقل الرجل السياسى فى المدينة الفاضلة لا يمكن فصله عن العقل الكلى الكائن فى القوانين التى تحكم الجماعة فعلا .

ويقول : إن الطبيعة خلقت الذكر والأنثى وباجتماع الذكر و الأنثى يتم حفظ النوع البشرى ، وقد ميزت الطبيعة بين الأفراد فوهبت الذكاء للأحرار وحرمته على العبيد الذين منحتهم قدرة جسدية لخدمة الصالح العام ، وباجتماع الذكور والإناث والأحرار والعبيد تتكون الأسر باعتبارها النموذج البدائى للمجتمع البشرى ، وباتساع الأسر تتكون العشائر فالقبائل فالقرى فالمدن [1] .

وارتبطت فكرة الدولة عند أرسطو بالتطور العائلى ، باعتبارها محاولة لتفسير النشأة التاريخية للدولة ، ومن هنا اتجه كثيرون إلى اعتناق الفكرة القائلة بأن الدولة تقوم على مجرد اتحاد عائلات تخضع أفرادها لسلطة حاكم ذى سيادة .

(١) راجع د . طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

وعلى هذا الأساس تكون الدولة من وجهة النظر القائلة بالتطور العائلى مرحلة متقدمة للأسرة ، توضع السلطة فيها فى يد الأسرة أو شيخ القبيلة ، ولكن هذه النظرية تعرضت للنقد على اعتبار أن الدولة أشمل وأكبر من الأسرة ، وأن أهداف الدولة تختلف اختلافا بينا عن أهداف الأسرة .

ومع ذلك فإن نظرية الدولة عند أرسطو والقائمة على التطور العائلى كان لها من الظروف ما يبرزها فى تلك المرحلة من مراحل الفكر السياسى ، ولكنها لاتقوم وحدها كقاعدة نظرية للدولة إذ أن هناك آراء أخرى ونظريات عديدة ظهرت فى العصور التالية ، كان من أهمها الفلسفة السياسية الجديدة التى ظهرت فى فكر المدرسة الرواقية التى عاصرت ظهور الامبراطورية اليونانية على يد الإسكندر الأكبر المقدونى ، ومن ثم اتسع مجال الوحدة السياسية لدى المفكرين الإغريق ، وأصبح الإنسان ينتمى إلى مجتمع أكبر من مجتمع المدينة ذلك هو مجتمع الإنسانية كلها .

ويعد عصر الإسكندر فاتحة عهد جديدة فى السياسة ، إذ انهارت النظرية السياسية القائمة على المدينة الدولة ، وانتهت أيضا الفكرة القائلة بأن الإنسان حيوان سياسى بمثل لبنة صغيرة فى بناء المدينة الدولة ، وأصبح الإنسان يصور على أنه فرد له ذاتيته التى يعنى معها فى آن واحد بتنظيم حياته الخاصة وبتنظيم علاقاته بغيره من الأفراد الذين يكونون معه هذا العالم ، وبالنسبة لأنواع الحكم ، فإن أرسطو ناقش ثلاثة أنواع منه وحاول ابراز مميزات وعيوب كل واحدة على حدة (١) :

١ - الحكم الملكى :

إن الحكم الملكى عبارة عن حكومة الفرد أو هو نوع من القيادة الفردية قد تمكن الدولة من تحقيق آمال وإنجاز الأعمال نظرا لسرعته فى اتخاذ القرارات . لكن عيبه أنه ينقلب إلى حكم استبدادى عندما يواجه الملك أزمات ويشعر بضعف نفوذه وتفكك مملكته ، كما أنه يعيب عليه فكرة الوراثة ويعتبر تداول السلطة بين أعضاء الأسرة الملكية من غير نظر إلى مؤهلاتهم السياسية ضررا ولا يتفق والمصلحة العامة للدولة .

---

(١) د . لطفى عبدالوهاب ، الديمقراطية الأثينية ، مرجع سابق ص ٤٣ .

٢ - الحكم الارستقراطى :

هو حكم الأقلية أو حكم نخبة قليلة تحتكر السلطة فى الدولة وميزاتها أنها الفئة المؤهلة من ناحية التعليم للقيادة ، ولا سيما أنه كان مقصورا على أبناء الأثرياء الذين يتوفرون على الإمكانيات التى تمكنهم من التعليم إلا أن أرسطو كان متحفظا ولا يثق كثيرا فى حكم النخبة لأن أفرادها يحاولون دائما الاستئثار بالسلطة والثروة ويتجاهلون المطالب الشعبية . ولهذا يتحول الحكم الارستقراطى إلى حكم أوليجاركى أى تكون السلطة فى يد شخصين أو مجموعة صغيرة جدا وليس فى يد طبقة ارستقراطية وبالإضافة إلى ذلك توجد مشكلة أخرى هى أن انفراد أية طبقة شريفة أو نبيلة بالحكم يؤدى فى الغالب إلى حزازات طبقية وحروب أهلية .

٣ - الحكم الديمقراطى :

هو حكم الأغلبية الشعبية ويعتبره أرسطو من الأنظمة البناءة ؛ لأنه يمنح الأفراد فرصا متساوية ويسير الأمور حسب قوانين تنال موافقة الأمة إلا أن الحكم الديمقراطى لم يخل من الشوائب ، فالديمقراطية تخلق الفوضى أحيانا وينجم عنها تدهور الوضع السياسى .

ونوع الحكم المفضل عند أرسطو هو النظام الديمقراطى القائم على دستور تحدد فيه الصلاحيات لكل حكومة وحقوق المواطنين ، ويمكن تلخيص الأسباب التى جعلته يثق فى الحكم الدستورى ولا يثق فى الحكم الفيلسوف فى العناصر التالية :

١ - إن القوانين تعد عادة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس لخدمة طبقة معينة أو أفراد لهم علاقات ودية مع الحكام . والدستور بطبيعة الحال ، يحمى المصالحة العامة من القوانين الارتجالية التى تسن بين عشية وضحاها أو من القوانين الشخصية التى توضع بهدف دعم مصالح فئات معينة .

٢ - إن الدستور شبيه بوثيقة منهجية للعمل بالنسبة لكل حكومة وبذلك يتسنى للمواطنين أن يعرفوا نوعية القرارات التى تطبق عليهم فى كل حالة يواجهونها ، وبالتالى تطمئن نفوسهم ان الملك الفيلسوف لن يضع المراسيم الشخصية فى أى وقت يشاء لتدعيم نفوذه . كما أن حكم القانون يأخذ بعين الاعتبار القواعد العامة للأخلاق والعادات

التى جرى العرف على احترامها بخلاف حكم الفرد فقد تتغلب عليه العواطف الفردية وتدفعه إلى إصدار الأوامر التحكمية التى تتنافى مع العادات والتقاليد الشعبية [١] .

٣ – إن حكم القانون مفيد من الناحية الديمقراطية للحكم ، وذلك أن الدستور الذى يوافق عليه أبناء الدولة يعطيهم عادة الارتياح النفسى والشعور الوطنى بأنهم اختاروا بأنفسهم المسئولين عن مصير الشعب نظرا لكفاءتهم ورضاء الأمة عنهم ، وبالنسبة لأرسطو فإن التسميات السياسية التى تكون استجابة للرغبة الشعبية تعنى أن الحكام لا يتخذون القرارات الفردية التى قد ترغم المواطنين على قبول إجراءات لا تتفق ورغباتهم .

ويرى أرسطو أن أحسن نظام سياسى تتبناه دولة المدينة هو الذى يأخذ فى اعتباره المفاهيم الأساسية التالية :

١ – تكوين هيئة تنفيذية تتولى الإشراف على الأمور العامة للدولة مثل إعداد الترتيبات اللازمة لتنفيذ قراراتها والتأكيد من قيام الولاة بواجباتهم وتنفيذ التعاليم الموجهة إليهم.

٢ – إنشاء وظائف للولاة الذين يقومون بأعباء الأمن وتطبيق قوانين الدولة فى جميع أنحاء البلاد .

٣ – وجود هيئة قضاء تتكفل بالبت فى أمور العدالة ومحاكمة الأفراد الذين يحاولون اختلاس أموال الدولة أو خرق القوانين العامة .

مقارنة بين أفلاطون وأرسطو :

فى حين يرى أفلاطون أن الهدف من تكوين الدولة هو إيجاد الفرص المتساوية بين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ويعد الحاكم الأب الروحى الذى يتكفل بقيادة أبناء أمته. فإن أرسطو يختلف معه فى هذا الموضوع فيعتقد أن العلاقة بين أفراد المجتمع تختلف عن العلاقة التى ترتبط بين أفراد الأسرة الواحدة . وإذا كان لرب الأسرة الحق فى اتخاذ قرارات فردية وتسيير شئونها كما يشاء فالحاكم لا يستطيع أن يفعل ذلك ؛ لأنه مقيد بقانون عام . وتوجد مساواة تامة بينه وبين بقية أفراد مجتمعه .

---

(١) د . لطفى عبدالوهاب ، المرجع السابق ص ٤٥ .

ونقطة الخلاف الثانية هى أن أفلاطون يضع الثقة الكاملة فى الحاكم الفيلسوف الذى يقرر ما يراه مفيدا وينظم أمور الدولة حسب الخطة التى توافق وجهات نظره ؛ لأنه يعتقد أنه أدرى الناس بما يحتاجه الأفراد ، ويتمتع بالقدرة الكافية للعثور على الوسائل الكفيلة بإشباع حاجات السكان وتحقيق آمالهم . بينما يشعر أرسطو أن نظام الحكم القائم على الدستور أحسن نظام تسير بمقتضاه الدولة حيث يكفل لها صفة الدوام والاستقرار ولا يرتبط بقاء النظام السياسى ببقاء حاكم معين فى الحكم [1] .

وهناك أيضا نقطة ثالثة تعتبر مصدر الخلاف بين أفلاطون وتلميذه أرسطو . وهى أن الأول قد تهجم على الملكية (بكسر الميم) والزواج بالنسبة لطبقة الحكام وبدا له أن مأساة دولة المدينة تتمثل فى الجشع والارتباط الروحى بالعائلة ، فى حين أن أرسطو لا يشاطر أستاذه فى هذا الرأى ويعتبر حب التملك والتعلق العاطفى بالأسرة ظاهرة إنسانية عادية لا فائدة من تجريد أى شخص منها ومن السعى وراء التملك والاعتزاز بما يكسبه الفرد .

والحقيقة التى لا ينبغى تجاهلها هى أن الدويلات اليونانية لم تكن سيدة نفسها بل كانت فى غالب الأحيان تحت رحمة بلاد الفرس ومملكة مقدونيا ، وروما فيما بعد . ولقد فشلت فى تحسين العلاقات فيما بينها ، وبذلك لم يكن فى إمكانها إقامة نهضة شاملة ومتكاملة ، وأن تلك الانقسامات الداخلية وبخاصة الصراعات التى أنهكت قوة كل طبقة قد أدت إلى نكسة علمية واضمحلال الدويلات الإغريقية التى حملت مشعل النهضة العلمية مدة من الزمن .

كذلك فإن الدويلات اليونانية قد اشتهرت فى التاريخ بفضل اليونانيين القدامى الذين سمحوا بحرية الفكر وبذلوا مجهوداتهم للتغلب على المشاكل السياسية التى واجهت الأنظمة السياسية آنذاك ، كما أن الديمقراطية المباشرة التى سادت المدن اليونانية وقتئذ . ساعدت على مناقشة القضايا الاجتماعية والاستفادة من الحوار الذى كان يدور بين القيادة وكبار الشخصيات البارزة فى المجتمع الأثينى .

---

(1) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

زينو :

يطالعنا القرن الثالث قبل الميلاد بفكر سياسى جديد ، وأن كان يميل إلى المثالية فيرى زينو أن الرجال يعيشون فى الدولة المثالية ضمن جمهور واحد بدون أسرة وبدون ملكية، وبدون امتياز بسبب الجنس أو المكانة وبدون حاجة إلى مال أو إلى محاكم [١] .

وظهرت أيضا فكرة الاتحاد ، التى يرى المفكرون السياسيون أنها من صنع الإسكندر الذى أراد أن يقيم اتحادا يضم اليونان والبرابرة ، ثم اعتنقها الفلاسفة بعد ذلك .

إن اتصال الشرق بالغرب ، واتصال الحضارة الهيلينية بالحضارات الشرقية وظهور الحضارات المتأغرقة تم بشكل واضح فى الفكر السياسى ، بل إن قيام الدويلات التى انقسمت إليها امبراطورية الإسكندر أدت إلى ظهور أنظمة من الحكم اتسمت بالاستبداد ، فقد كانت فى معظمها ملكيات مطلقة ، وقد كان الملك فى تلك الملكيات رئيسا للدولة ، بل هو الدولة ذاتها ، وقد ظهر مؤثر جديد فى تلك الكيانات الجديدة وهو أن النسيج البشرى لها كان متباينا ، والعادات والتقاليد للحكام والمحكومين والارستقراطية العسكرية كانت متباينة، ومن هنا بات من الضرورى الإبقاء على قدر كبير من القوانين والعادات والتقاليد المحلية ، مع وضع الضمانات التى تبقى على الممالك الجديدة وتضمن استمراريتها . ويقول جورج سابين أنه بذلك نشأ التمييز بين قانون الملك ، أو القانون العام المشترك ، والقانون المحلى وأصبح الملك بمعنى خاص رمزا للاتحاد والحكومة الصالحة [٢] .

مدينة العالم :

أصبح هدف الفلسفة السياسية التى ظهرت بعد أرسطو هو توفير السعادة للإنسان وتوفير الاكتفاء الذاتى ، ولقد استطاع كريسيبوس بفكره السياسى أن يضفى معنى أخلاقيا إيجابيا على فكرة الدولة العالمية والقانون العالمى . والدولة العالمية فى نظر الرواقيين تقوم على أساس أن الآلهة والرجال فيها مواطنون ، وأن دستور هذه الدولة هو العقل المنزه عن الخطأ يهدى الناس إلى ما يجب أن يفعلوه وما يجب أن يتجنبوه .

---

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ص ٢١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١٧ .

والعقل المنزه عن الخطأ هو القانون الطبيعي ، وهو المقياس لكل ما هو حق وعدل ، لا تتغير مبادئه ، وهو ملزم لكل الناس حكاما ومحكومين على السواء وهو قانون الله [1] .

وقد عبر كريسيبوس عن ذلك فى فاتحة كتابه القانون بما يلى :

أن القانون هو الحاكم المسيطر على أعمال الآلهة ، والناس جميعا ، ويجب أن يكون هو الموجه والحاكم والمرشد لما هو شريف ورصين ، وهو الفيصل فيما هو حق وما هو باطل، وهو الذى يهدى كل الكائنات الاجتماعية بطبيعتها إلى ما يجب عمله ويمنعها عما لا يصح [2] .

وعموما فإن هذه الفترة تتسم بسيادة أفكار كل من المدرسة الرواقية ثم المدرسة الأبيقورية التى تدعو إلى العزلة والتى لا تمانع من قيام حكومة استبدادية بشرط أن تكون هذه الحكومة قادرة على تحقيق الأمن وحماية مصالح الأفراد ، وهو ما يقتضى استعراض أفكار هاتين المدرستين فى تفصيل غير قليل .

الرواقية :

ترجع الأفكار التى أتت بها المدرسة الرواقية إلى عام ٣٠٠ ق . م وهذه الظاهرة توحى بأن الاتجاه السياسى الجديد فى تأسيس هذه المدرسة هو الانكماش على النفس وبرودة التحمس للقوميات المحلية . وتبع هذا التفكك الوطنى ضعف الولاء للدويلات الصغيرة التى عجزت عن مواجهة امبراطورية الإسكندر الأكبر . وكان زعيم المدرسة زينو (٣٣٦ – ٢٦٤ ق . م.) وكان يهدف إلى إقناع الأفراد بمسايرة الأنظمة السياسية الجديدة التى سادت مقدونيا واليونان وقبرص حيث تأسست امبراطورية الإسكندر الأكبر المترامية الأطراف ، وكذلك دعتهم الرواقية إلى التمسك بالفضيلة والأخلاق حتى يمكن حماية الحضارة الإنسانية من الذوبان والانحلال ، ولعل العامل الكبير الذى جعله يتبنى فكرة الدولة العالمية هو أنه فينيقى الأصل ، عاش فى قبرص قبل أن يلتحق بأثينا ويتعمق فى دراسة الفلسفة

---

(١) جورج سابين ، المرجع السابق ص . ٢٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٠ .

ويخصص معظم جهوده لإلقاء محاضرات فى رواق أصبح فيها بعد اسما للمدرسة التى أسسها (١) .

والفرق الجوهرى بين الفلسفتين السياسيتين اليونانية والرواقية هو أن الأخيرة ترى أن طريق الممارسة وكبح جماح النفس . فالشر فى نظر الرواقيين يمكن تجنبه بالتحكم فى النفس وليس بالمعرفة وحدها ، كما اعتقد اليونانيون ، والمجتمع الإنسانى بالنسبة إليهم يقوم على نظرية القيام بالواجبات ، إذ أن قيام الأفراد بواجباتهم وإنجاز المهمات الملقاة على عواتقهم وضبط أنفسهم Self Control تعد عوامل أساسية لقيام مجتمع يسوده الانسجام والاحترام المتبادل .

ومعنى هذا ، أن كل فرد يسهم فى خدمة مجتمعه بالإمكانيات الفنية والطاقات البشرية المتوفرة لديه ويستفيد من ذلك ويفيد المجتمع الذى ينتمى إليه .

وقد اتسمت نظرية التحكم فى النفس بعدة سمات رئيسية ، فهى قد ساعدت على استتباب الأمن ، والحد من الخلافات التى تعكر صفو الحياة الاجتماعية والسعادة الفردية وقد كانت هذه النظرية مفيدة لقادة الأمبراطورية الرومانية الذين حاولوا التوسع لكسر شوكة الجيران الأقوياء ، وتوفير الأمن والاستقرار فى ربوع البلاد .

والنظرية الثانية التى تبنتها المدرسة الرواقية وطبقتها الأمبراطورية الرومانية والديانة المسيحية فيما بعد هى فكرة العالمية وانتماء جميع السكان إلى أسرة واحدة تتميز بالولاء للسيادة المطلقة المتمثلة فى قدرة الله على توفير الحياة السعيدة لعباده .

وترى الرواقية أن البشر مجموعة أخوية تنحدر من أصل واحد ولا فرق فى ذلك بين يونانى وبربرى وبين غنى أو فقير وإنما الفرق الوحيد بينهم هو الفرق بين العاقل والأحمق وبين الإنسان الذى يمكنه أن يهديه الله ، والإنسان الذى يجب أن يدفع إلى ذلك قسرا . فالإنسان يفوق بقية المخلوقات بالعقل والكلام والقدرة على التمييز بين الخطأ والصواب وبذلك يصلح – دون سائر الكائنات الحية – للحياة الاجتماعية التى تعتبر ضرورية له . والناس فى الحقيقة عباد الله وأخوة فيه ، والإيمان به هو إيمان بقية الأهداف الاجتماعية وبمسئولية الرجل الصالح فى حمل نصيبه منها .

---

(١) Donald A Zoll, Reason and rebellion : an informal History political Ideas, Engle-wood Ciffs, N.J. prentice, Hall price 1963 pp. 45 - 50 .

وقد تبدو هذه الأفكار قريبة الشبه بنظرية المساواة التى أشار اليها المفكرون اليونانيون ولكنها فى الحقيقة تختلف إلى حد بعيد عن نظريتهم ، لأن الرواقيين كانوا يريدون رفع المستوى الخلقى وتأكيد انتماء جميع الأفراد إلى الدولة العالمية التى لا فرق فيها بين الحاكم الفيلسوف والمواطن البسيط ، واذا كان أرسطو قد اعتبر العبد بمثابة آلة حية فان الرواقيين يصرون على أنه لا يوجد أى رجل عبد « بالطبيعة » وأن العبد يجب أن يعامل بوصفه «عاملا مستأجرا مدى الحياة » .

ولهذا كانت نظرية المساواة التى ظهرت فى العصر الرومانى امتداد للفلسفة السياسية للمدرسة الرواقية .

والنقطة الأخيرة التى تتحتم الإشارة إليها هى أن للمدينة قوانينها وللدولة العالمية القانون الطبيعى الذى ينبغى أن يتعلق به جميع المواطنين . فالقانون الطبيعى دستور الدولة العالمية والمقياس المنزه عن الخطأ أما قانون المدينة فيختص بالعادات والتقاليد السائدة فى كل مدينة ولا يتنافى والقانون الطبيعى الذى يمثل روح العدالة الاجتماعية .

وتعتبر الرواقية أقل المدارس الفلسفية التى عرفتها اليونان صلة باليونان فزينو مؤسس المدرسة كان فينيقيا ومن بعده كان رؤساء المدرسة من خارج العالم اليونانى عادة ، وخصوصا بعد أن ازداد اختلاط الأغريق بغيرهم من الأقوام « الشرقية بصفة خاصة » ولم تعرف هذه المدرسة رئيسا من أهل إلينا الا فى القرن الأول قبل الميلاد .

وقد انتشرت آراء هذه المدرسة فى العهد الإغريقى ، وكذلك بين المتعلمين الرومان فى القرن الثانى بعد الميلاد ، وتأسيسا على ذلك القول بأن الفلسفة اليونانية استطاعت أن تؤثر ليس فقط فى الفكر الرومانى بل كذلك فى التشريع الرومانى وهو فى دور التكوين .

ونظر الرواقيون إلى الفلسفة [1] على أنها علم الأمور الالهية والأمور البشرية معا «وهى « كابستان » المنطق جدارنه ، والفيزياء أشجاره ، والأخلاق وروده وأزهاره وهذه

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور إبراهيم درويش ، النظرية السياسية فى العصر الذهبى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ١٧٦ – ١٨٣ . وكذا الدكتور عمار بوحوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية، مرجع سابق ص ٨٨ .

الأجزاء المختلفة لا ينفصل بعضها عن البعض بل إنها تتساند وتتماسك ويشتبك بعضها ببعض ؛ لأن العقل واحد فى جميع ميادين العلم والمعرفة » [1] .

أما فيما يتعلق بنظرتهم إلى العالم ، فإن الرواقيين يرون أنه يتكون من عنصرين :

(ا) عنصر منفعل وهو المادة .

(ب) وعنصر فاعل يحرك المادة من داخلها ويقوم على نموها .

ولكن ما هو هذا العنصر ؟ يقول الرواقيون أنه : « نار عاقلة تسير فى أعمالها بحكمة» وهى الروح التى تبعث فى الأشياء .

ونظر الرواقيون إلى الإنسان على أنه كذلك مكون من عنصرين أو جزءين : الجسم ، والروح جزء من هذه النار العاقلة المسيرة للعالم وعند الموت يعود الجسم إلى المادة فيفنى فيها وتعود الروح إلى النار فتمتزج بها .

وتذهب الفلسفة الرواقية إلى فكرة المساواة بين الأفراد أينما كانوا يعيشون فى الدولة العالمية (الدولة المثالية) دونما امتياز بسبب الجنس والمكانة .

إن انحلال دولة المدينة اليونانية وظهور مقدونيا على المسرح السياسى والفتوحات التى قامت بها خلقت أو أتت بفكرتين مهمتين الأولى تتعلق بمبدأ الأخوة الإنسانية والثانية تتعلق بالملكية .

فالفتوحات التى قام بها الإسكندر الأكبر أدت إلى اختلاط سكان اليونان بسكان البلاد الشرقية ، وأدى ذلك إلى قيام مفاهيم جديدة فى الفكر السياسى الإغريقى فبعد أن كان اليونانى يضع فروقا بينه وبين الأجنبى نرى أن الإسكندر يدعو فى خطبة ألقاها فى مأدبة أقيمت له إلى اتحاد القلوب وإقامة رابطة بين المقدونيين والفرس .

ويعتبر الإسكندر الأكبر أول من نادى بفكرة اتحاد اليونانيين وغيرهم من الأقوام والفلاسفة اليونانيين قد اعتنقوا من بعده فكرة الحرية التى كان الإسكندر الأكبر قد تأثر بها فى فتوحاته للشرق .

---

(١) الفقرات الواردة فى المتن مقتبسة من ، جورج سباين ، تطور الفكر السياسى جـ ٢ مرجع سابق ص ٢١٤ - ٢١٥ .

وقد يستغرب البعض ذكر اسم الإسكندر الأكبر المقدونى فى مجال البحث عن الفكر السياسى والفلسفة بصورة عامة ، والواقع أنه يمكن القول بأن هذا الفاتح كان فيلسوفا بقدر ما كان قائدا شجاعا فقد تأثر به فلاسفة كبار وساروا على نهجه . وأكبر شاهد على ذلك ما قاله بلوتارك من أن الإسكندر قد أسس نوع الدولة التى اقترحها زينو [1] ، وبهذا الخصوص يذكر الدكتور طه حسين أن الإسكندر لم يكتف بإزالة هذه الفروق السياسية وإخضاع العالم القديم كله لسلطان واحد ، وإنما طمع فى شيء آخر أبعد مدى وأعسر تناولا ، طمع فى إزالة الفوارق الجنسية بين الناس ، ولم يكتف بخلط الشعوب بعضها ببعض ، بل أراد أن يمزجها ويستخلص شعبا واحد . انظر اليه حين استقر ببابل وقد أخذ بهذه الروح بالفعل ، فبدأ يزاوج بين اليونانيين والمقدونيين من جهة والفرس من جهة أخرى حتى لقد أحدث فى يوم واحد عشرة آلاف من هذه المزاوجة وانفق فى تشجيع هذه الحركة أموالا ضخمة ، وجعل نفسه وزعماء جيشه قدوة لعامة الجيش بل ولم يكتف بهذا ، وإنما أزمع إحداث حركة عامة وأراد أن ينقل طبقات ضخمة من الفرس إلى البلقان وطبقات ضخمة من البلقان إلى الفرس ، لا يريد بهذا كله إلا مزج الشعوب وإزالة ما بينها من الفروق الجنسية ولكن الموت عاجله قبل أن يبدأ فى هذه التجربة التى لو تمت لغيرت وجه الأرض ، ولحولت سير التاريخ . وسواء كان الإسكندر مصيبا أم مخطئا فى هذه الفكرة وفى انتهاج هذا النهج ، وسواء وفق أم لم يوفق فإن الشيء الوحيد الذى لا شك فيه هو أن الإسكندر لم يكن يريد أن يفتح الأرض وحدها وإنما كان يريد أن يفتح معها العقل ، بل قل أنه إنما كان يفتح الأرض تمهيدا لهذا الفتح العقلى [2] .

إن الرواقية قد اتخذت من مبدأ المساواة منذ البداية أساسا يعتمد على المستوى الأخلاقى فنراها كالابيقورية لا تؤيد رأى افلاطون وأرسطو القائل بإن الأفراد يتفاوتون فيما بينهم بتفاوت الجنس أو اللغة أو الموطن وذهبوا إلى اعتبار العبد إنسانا . حتى لقد ذهب كريسيوس إلى أنه لا يوجد هناك رجل عبد بالطبيعة كما ذهب إلى ذلك من قبل أرسطو وإنما يرى أن العبد إنسان يجب معاملته على اعتبار أنه مستاجر مدى الحياة .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك : نزار الطبقجلى الوجيز ، فى الفكر السياسى ، الجزء الأول ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٦٩ ص ١١٥ – ص ١١٩ .

(٢) دكتور طه حسين ، قادة الفكر ، ص ١٥٣ – ١٥٥ .

وعموما فإن ازدياد أهمية النظام الملكى نتيجة للفتوحات أوجد فكرة أن الملك ليس رئيس الدولة فحسب وإنما هو كذلك رمز لها . إن تلك الفتوحات قد أدت بالفلاسفة إلى الإيمان بفكرة القوانين المتعددة نظرا لاختلاف العادات والقوانين ، وعلى هذا نشأ التمييز بين القانون العام المشترك أو قانون الملك وبين القانون المحلى وأخذ ينظر إلى الملك على أنه رمز الاتحاد .

غير أن الفلسفة الرواقية وإن كانت قد أنقطعت كثيرا من الفوارق الاجتماعية فإنها قد دعت فى الوقت نفسه إلى ارتباط أوثق بين كافة الشعوب . فذهبت إلى أن لكل شيء قانونين : قانون مدينته وهو قانون العادات وقانون الدولة العالمية ، وهو قانو العقل ومن الأرجح أن الرواقية قد أيدت القانون الثانى عن الأول .

والخلاصة أن الرواقية دعت لفكرة الأخوة الإنسانية فى العالم المشمول بالعدل ودعت إلى المساواة بين الأفراد رغم الاختلافات الموجودة بينهم .

الأبيقورية :

أسس هذه المدرسة فى القرن الثالث قبل الميلاد أبيقور ٣٤٢ : ٢٠٧ ق . م وخلاصة الفكرة الأساسية التى يرتكز عليها الأبيقوريون أن المصلحة الفردية هى التى تتحكم فى جميع أعمال الأشخاص . والقانون عندهم اتفاق منفعى بين الأفراد لحمايتهم من العنف والظلم . وبناء على ذلك فهم ينصحون كل رجل عاقل بألا يشارك فى الحياة السياسية إلا إذا اقتضت مصلحته أن يفعل ذلك [١] .

وتبرز دعوتهم إلى العزلة وعدم إقحام النفس فى المشاركة اليومية ، حقيقة أساسية فى كون الفرد أنانيا ولا يركن إلى الجماعة إلا بقصد الحصول على مزايا خاصة به يكون لها الأثر الأحسن على مستقبله . وانطلاقا من هذه الفكرة ، قالوا أن المهمة الأساسية لأية حكومة هى توفير الأمن وإقامة نظام قوى لمجابهة الفوضى وقوى الشر . ومن ثم لا مانع من قيام حكومة استبدادية إذا كانت قادرة على تحقيق الأمن وحماية مصالح الأفراد .

---

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

الفكر السياسى الرومانى :

بالرغم من أن الرومان قد تركوا آثارا واضحة لها أهميتها فى مجال القانون فإنهم لم يتركوا فى مجال علم السياسة ما يمكن مقارنته بالفكر اليونانى حتى أن العصر الرومانى يعتبر أضعف العصور مساهمة فى النظرية السياسية ، اذ لم يرتفع أحد من المفكرين السياسيين الرومان إلى المرتبة التى ارتفع إليها أفلاطون أو أرسطو ، ويرجع ذلك فى معظمه إلى العديد من الأسباب التى يمكن بلورتها فى أن الرومان لم يكونوا بطبيعتهم يميلون إلى الاتجاه الفلسفى ، بل كان تفكيرهم عمليا ، وبالرغم من ذلك فإن التاريخ الرومانى قد عرف العديد من الساسة البارعين فى الإدارة ، وكذلك من القادة الذين بنوا مجد روما ، وقد اتسم التاريخ السياسى للدولة الرومانية بالفتوحات الخارجية والحروب المستمرة ، وربما كان ذلك سببا فى انصرافهم عن المجال الفلسفى والمنهج العلمى [1] .

وخلافا للدراسات القيمة التى قدمها الفكر السياسى اليونانى حول نظم الحكم ، فإن الرومانيين قد تملكهم الغرور ، فالنصر الذى كان حليف روما فى فتوحاتها الخارجية قد أدى بالرومان إلى تصور نظامهم وكأنه أفضل نظام ، ورأوا فى هزيمة الدول الأخرى أمام جيوشهم دليلا قاطعا على فساد وضعف تلك الأنظمة ، وبالتالى فقد ابتعد الرومان عن التأمل وعقد المقارنات حيث اعتبروا نظامهم أفضل نظام وحكمهم أمثل حكم .

ومع ذلك فإن الدور الذى قام به المفكرون السياسيون الرومان له من الأهمية ما يستحق الدراسة والمناقشة ، فقد كان على الرومان مسئولية توصيل ونقل الفلسفة السياسية اليونانية وتفسيرها ونشرها .

ويعود الفضل إلى بوليبيوس ٢٠١ : ١٢٠ ق . م فى تقديم أول دراسة للمؤسسات السياسية الرومانية وقد تأثر فى كتاباته بالأوضاع السياسية التى عاصرها ، وباتساع نفوذ روما الذى امتد من أسبانيا إلى آسيا الصغرى .

ويرى بوليبيوس أن فى التاريخ قانونا للنمو والاضمحلال لا مفر منه ويرى أن الملكية تنقلب إلى مستبدة عاتية والارستقراطية إلى أوليجاركية وقد اعتمد بوليبيوس على أفلاطون فى تقسيمه السداسى للدستور كما ورد فى كتاب رجل الدولة ، وعلى أرسطو فى كتابه

---

(١) راجع ، دكتور عمار بوحوش ، مرجع سابق ص ٨٩ .

السياسة ، وهو يضيف إلى ذلك نظرية أكثر وضوحا فى الدورة التى تسبب تحول كل نوع من الحكومات إلى حكومة أخرى [1] .

وقد عزا قوة روما إلى أنها اتخذت لنفسها بغير قصد دستورا للحكم المختلط ومن خلاله يتمثل العنصر الملكى فى القنصل ، والعنصر الارستقراطى فى مجلس السناتور أو مجلس الشيوخ ، والعنصر الديمقراطى فى الجمعيات الشعبية .

ويقوم بناء الدولة فى روما على ما يأتى :

(ا) القنصل .

(ب) مجلس السناتور .

(جـ) المجالس الشعبية .

وقد كان لهذا التفسيم أهميته القصوى فى الحفاظ على قوة روما لفترة معينة ، ثم لعدم الثقة التى ظهرت بين هذه الفئات إذا طغت إحدى تلك القوى على الأخرى .

إن بوليبيوس قد عدل نظرية الحكومة المختلطة بأن جعلها نتيجة لتوازن الطبقات على عكس ما فعل أرسطو إذ أقامها على أساس التوازن للقوى السياسية ذاتها .

ومن بعده شيشرون ١٠٦ : ٤٣ ق . م الذى حظيت كتاباته بشهرة عظيمة رغم أنه لم يكن مجددا بقدر ما كان مستفيدا بتجارب وآراء وكتابات سابقة من المفكرين السياسيين أمثال أفلاطون وأرسطو وبوليبيوس على الرغم من أن هناك اتجاها يقول أن شيشرون هو المفكر السياسى الوحيد بنى كل هؤلاء .

وقد تأثر شيشرون بالفلسفة الرواقية وظهرت تلك المؤثرات فى كتاباته ، وأهمها الجمهورية والقوانين ، وقد كان لكتابات شيشرون أثرها العظيم فى الفكر السياسى .

ويبدو أن شيشرون اهتم اهتماما كبيرا بفكرتين أساسيتين الأولى نظام الدستور المختلط، الثانية هى نظرية التطور التاريخى للدساتير ، ويتضح تأثره هنا بأفكار بوليبيوس .

أراد شيشرون أن يضع نظرية تؤدى إلى الوصول إلى الدولة الكاملة التى تقوم على

---

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ص ٢٢٥ ، وقارن طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ص ٢١ .

أساس الدستور المتخلط ، مع السماح لها بالتطور فى إطار تاريخ الدستور الرومانى ، الذى كان من وجهة نظره فى ذلك الوقت أكمل وسيلة لإقامة نظام سياسى يحقق الاستقرار والكمال معا .

ولم يستطع شيشرون أن يتحرر من المؤشرات اليونانية فى فكره السياسى ولذلك تجده يستعير النظرية اليونانية الخاصة بدورة التاريخ وتطور الدساتير من حسن إلى سيء ، فينقل الحكم من ملكية إلى حكم استبدادى ثم إلى ارستقراطية ثم إلى أوليجاركية فديمقراطية ومنها إلى حكم الغوغاء ويحاول إدخلها على الفكر السياسى الرومانى ومن هنا لم يتمكن شيشرون من خلق نظرية سياسية جديدة تقوم على الأصول الرومانية وتنبع من الظروف الرومانية البحتة .

إن الإنجاز الفكرى الرائع الذى ارتبط بشيشرون هو الصياغة الجديدة التى قدمها لنظرية القانون الطبيعى ، والتى أخذها عنه رجال الفكر فى أوربا وظلت تؤثر فيه حتى القرن التاسع عشر حيث انتقلت منه إلى رجال القانون الرومانى ثم إلى رجال الدين المسيحى فى العصور الوسطى ومنها إلى العصور الحديثة .

إن اختفاء دولة المدينة التى كانت مظهرا للنظام السياسى قبل الامبراطورية الرومانية ، واختفاء النظرية التى نادت بأن ايستمد سلطانه من الشعب المقدس ، ولقد أدى هذا المفهوم أن أصبح القانون الطبيعى قانونا عاما ينبثق من العناية الإلهية للعالم كله ، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر تلك الطبيعة التى تجعل الجنس البشرى أدنى ما يكون إلى الله . وتتضمن هذه النظرية بطبيعة الحال أسس دستور الدولة باعتباره دستورا واحدا لا يتغير ولا يتبدل يكون ملزما لكل الناس وكل الأمم . ويقول شيشرون : هناك فى الواقع قانون حق هو قانون البداهة والتفكير السليم ، وهو قانون يماشى الطبيعة وينطبق على كل الناس ، وهو قانون خالد لا يتغير ، ينبغى للناس بمقتضى أحكامه أن يؤدوا ما عليهم من التزامات بما فيه من أحكام ناهية ، كما يحد من جنوح الناس إلى ارتكاب ما هو خطأ ، وتؤثر أوامر هذا القانون ونواهيه فى خيار الناس دون شرارهم. وهذا القانون الطبيعى مما هو لا يجوز خلقيا تعطيل أحكامه بتشريعات من صنع البشر ، كما لا يجوز الحد من تطبيقه أو إلغاء نفاذ أحكامه بل ولا يستطيع مجلس الشيوخ ولا الشعب أن يحملونا على التنحى عن واجبنا فى الطاعة هذا القانون . وهذا اقانون من السلطة بحيث لا يحتاج إلى فقه الفقهاء لتوضحيه

وتفسيره . وهذا القانون الطبيعى لا يمكنه أن يفرض حكما على روما وآخر على أثينا ، ولا يمكنه أن يجد حكما لليوم وآخر للغد ، إذ ليس هناك إلا قانون واحد لا يتبدل ، ملزم لكل الناس فى كل وقت ، ولن يكون للناس أبدا إلا سيد واحد هو أن الله مشرع هذا القانون ومفسره وراعيه ، والذى يعصى من الناس حكم هذا القانون فاقد حتما خير ما فى نفسه بإنكار ما هو كائن فى الإنسان من الطبيعة الحقة ، وهو بذلك خليق بأن ياسى شر العقوبات ولو نأى بنفسه عن عواقب مخالفة للتشريعات الوضعية [1] .

ويتضح الفرق الواضح بين فكر شيشرون وفكر أرسطو ذلك أن شيشرون رفع قدر الإنسان عموما مواطنا كان أو عبدا ، واعترف له بحق فى قدر مقدور من الكرامة الإنسانية والاحترام، ويعتقد سابين مقارنة بين فكر شيشرون وكانت Kant مع ملاحظة الفارق الزمنى بينهما الذى نادى باعتبار الإنسان غاية فى ذاته لا مجرد وسيلة . ويعرف شيشرون الدولة : بأنها مصلحة الناس المشتركة وهذا يماثل الاصطلاح "commonwealth " يقول : الكومنولث اذن هو مصلحة الناس المشتركة ، والناس لا يقصد بهم كل مجموعة من الأفراد يجتمعون حينما اتفق ، بل يقصد بهم أولئك الذين يجتمعون فى أعداد كبيرة من الأفراد الذين يربطهم رأى مشترك بصدد القانون والحقوق والرغبة فى المساهمة معا فيما يعود عليهم جميعا بالنفع المشترك [2] .

والدولة عند شيشرون تشبه المؤسسة المساهمة ، تكون عضويتها ملكا للجميع وهدفها تقديم المساعدة المتبادلة لأفرادها ، وتحقيق العدالة فى الحكم وعلى هذا المبدأ تترتب ثلاث نتائج:

١ – لما كانت الدولة وما يحكمها من قانون ملكا لأفرادها ، فإن سلطتها تنبثق من قوة أفرادها مجتمعين وعليهم حفظ بقائها واستمراريتها .

٢ – استخدام القوة الاستخدام الصحيح يعنى ممارسة الناس جميعا لهذه القوة ، ورئيس هذه الدولة الذى يطلق القانون هو من صنع القانون ذاته .

---

(١) -Repubilc, lll, 22. Trans. by Sabine and Smith.

وانظر الترجمة العربية فى تطور الفكر السياسى . مرجع سابق ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) -Republic, 1, 2.

وانظر الترجمة العربية فى تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق ص ٣٤٣ .

٣ – إن الدولة وما يطبق فيها قانون تخضع دائما لقانون الله أو القانون الأخلاقى أو القانون الطبيعى [١] .

ومن الطبيعى أن تلقى هذه المبادئ تأييدا واسعا وتأخذ مكانتها لتكون من أسس الفلسفة السياسية فيما بعد . أنه لم يكن هناك خلاف بين مفكرى العصور الوسطى المسيحية حول تلك المبادئ والتى أصبحت جزءا من التراث السياسى الإنسانى . ومع ذلك فإنه ثمة خلافات حول تطبيق المبادئ فاذا كان شيشرون ينادى بأن السلطة يجب أن تنبع من الشعب أو الأمة ، وأن رئيس الدولة هو القانون أو منفذ القانون من أجل تحقيق العدالة فهو لم يحدد من هو الشعب ومن هى الأمة ، ولا من هو صاحب الحق فى التحدث باسم الشعب أو الأمة ، ولكن على أية حال فقد كانت أفكاره مرحلة حاسمة من مراحل تطور الفكر السياسى وهو ما يقتضى تفسير نظرياته السياسية .

(١) نظرية شيشرون فى السياسية (أخلاقية السياسية) :

تقوم السياسية لدى شيشرون على المعرفة والفضيلة وممارسة العمل السياسى فى الدولة المشاركة فى الشئون العامة تعتبر وفقا لذلك واجبا على الفرد [٢] . والسياسة عند شيشرون تتطلب أول ما تتطلب من العامل بها تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وعلى ذلك فالنزاهة والإخلاص والتفانى فى خدمة المجموع لمن أولى واجبات العاملين فى المجال السياسى . وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن شيشرون قد تأثر بشدة بالفكر الإغريقى .

والعمل السياسى وفقا لما ذهب إليه شيشرون لا يمكن اعتباره إلا واجبا أخلاقيا والواقع أن هذا الرأى ليذكرنا برأى بركليس القائل : « نحن الوحيدون الذين نعتبر بأن المواطن البعيد عن المسائل العامة ليس رجلا منعدم الضرر بل منعدم الفائدة » .

وكان شيشرون منطقيا مع نفسه عندما ذهب إلى اعتبار العمل السياسى واجبا على القادر عليه . وأن العمل السياسى جهود مضنية وقد يترتب عليه عواقب وأخطار جسيمة .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٣ .

(٢) دكتور نزار الطبقجلى ، مرجع سابق ص ١٣٨ ، وراجع أيضا دكتور فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستورى ، الجزء الأول فى تطور الفكر السياسى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ص١٠٢ ويقارن بين شيشرون الذى يختلف عن أفلاطون ويقترب من أرسطو من حيث سلوكه للمنهج وإيمانه بالنظرية القائلة بأن التاريخ هو المدرسة الحقيقية للنظريات السياسية .

ولكن الرجل الفاضل لا يجوز له والحالة هذه أن يمتنع عن مزاولة السياسة بهذه الحجة أو بحجة تعريض سمعته أو مركزه للإساءة لتعامله مع أناس لا تصح مجالستهم مثلا ، بل يجب عليه أن يضع جميع قواه وإمكانياته للخدمة العامة ، فلا يمكن أن نخصص شيئا لحياتنا الخاصة إلا بعد أن نكون قد استنفذنا كل ما يمكن القيام به للحياة العامة .

والسياسة عمل من أعمال الأخلاق والفضائل ذلك أن الناس أن امتنعوا عن مزاولة الحكم لترتب على ذلك أن تولاه (أى الحكم) الأشرار وما يستتبع من انحدار للفضيلة وأضرار بالدولة .

لا يجب أن يكون اهتمامنا بالسياسة اهتماما عابرا بل يجب أن يكون ذلك بصورة دائمة فنتتبع سيرها وتطورها اليومى . إضافة إلى الخلق السياسى الذى أوجبه شيشرون فإن كان يرى فى السياسة فنا . وأن الدراسة والتمرس هما من الضروريات فى العمل وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن شيشرون كان يعترف بوجود علم السياسة .

(ب) آراء شيشرون فى السلطة :

يرى شيشرون فى السلطة ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية ، فلما كان هناك أفراد شعب يعيش شكل منظم فى مدينة فالسلطة واجبة فى تنظيم أموره ، والسلطة لا يمكن أن تكون إلا نتيجة للحياة فى جماعة فيه ظاهرة لا ترتبط بشخص الحاكم بل تنبع من الجماعة . وهى ظاهرة ترتبط بالشعب ، وهذه هى فكرة موضوعية للسلطة [١] .

وتميز شيشرون بتأكيده على لفظة « شعب » فى كلامه عن السلطة ، وأعطاها تعريفا أخذ به الكثير من بعده فهو يرى أن الشعب : « هو مجموعة كبيرة من الأفراد تشترك بالانتماء إلى قانون واحد وتجمع بينها مصالح مشتركة » أو شركة منظمة خاضعة لقانون عادل يرتضيه الفرد ابتغاء منفعة مشتركة .

إن اجتماع الأفراد أو بمعنى آخر قيام المجتمع لم يكن مطلقا من ضعف الإنسان وعدم تمكنه من إيفاء نفسه حاجاته ، ولم يكن ذلك ناتجا عن اتفاق سابق بين الأفراد فليس هناك عقد ، وان ذلك ناشئ من الطبيعة الإنسانية نفسها – يرى شيشرون – كما ذهب إلى

(١) راجع دكتور ثروت بدوى ، النظم السياسية ، تطور الفكر السياسى والنظرية العامة للنظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١ ص ٦٥ – ٧٨

ذلك من قبل أرسطو – بأن قيام المجتمع ليس إلا ظاهرة طبيعية ، حيث إن الغريزة الإنسانية هى التى تحكم المجتمع ، فلما كان الإنسان اجتماعيا بطبعه (حيوان اجتماعى) ويقوم ببناء الأسرة فينشأ المجتمع من ذلك .

إن قيام الدولة يأتى من ظاهرة متعلقة بالإقليم أى ظاهرة جغرافية بمعنى مكان ما تم اختياره ، تكاثر عدد الأسر ، ظهور موقع قام الإنسان بتحسينه بالعمل المستمر دون هذه القرى الصغيرة تكونت لدينا المدينة وحول هذه المدينة تكونت الدولة .

وقيام الدولة ليس بحادث خيالى أو تصورى ، ولكنه واقعة تاريخية عندما تتكون المدينة تبسط نفوذها على ما يجاورها . والسلطة الدائمة تصبح والحالة هذه أمرا ضروريا لتنظيم العلاقات بين أفراد المجموعة المكونة للدولة ، إن أى منشئ له دور مهم ولكن ذلك لا يتوقف على شخصيته بل يتوقف على طبيعة الأشياء . ومن هذا التحليل يذهب شيشرون إلى أنه سواء أكان الأمر فى حالة نشوئها أو من ناحية تنظيم السلطات فيها تحمل طابع العمل الاجتماعى ويقول بأن الدولة ليست إلا عملا مستمرا قامت به أجيال متعاقبة واقتضى الأمر منها قرونا عديدة .

فالسلطة اذن ترتكز على شيء يفوق أهمية الفرد مهما كانت صفات هذا الفرد وأن تعاون الجماعة بكافة أفرادها وخلال قرون متعددة لضرورى لأجل عظمة الدولة .

(جـ) أنظمة الحكم عند شيشرون :

حين يبحث شيشرون فى أنظمة الحكم ، فإنه لا يخرج عن التقسيم التقليدى المعروف ، الملكية ، الارستقراطية ، وأخيرا الديمقراطية .

وللنظام الملكى لديه هو شكل من أشكال الحكم الذى تتركز فيه السلطة بيد فرد واحد هو الملك ، وإذا كانت السلطة فى الدولة بيد فئة مختارة من القوم كان الحكم أرستقراطيا أما اذا كانت السلطة للشعب نفسه فتكون أمام النظام الشعبى (الديمقراطى) وأفضل هذه الأنظمة لديه هى النظام الملكى ، لأنه يركز السلطة فى هيئة واحدة ويليه النظام الارستقراطى ، أما الديمقراطية فهو أسوأ أنواع الأنظمة السياسية ولئن كان شيشرون يرى فى النظام الملكى أفضل أشكال الأنظمة إلا أنه يأخذ عليه أن أفراد الشعب لن يكون لهم الحق فى المساهمة فى الحياة السياسية للدولة ، وبالتالى فإنه يترك جانبا هذا النظام .

أما الارستقراطية فإنها تقوم على أن يتسلم إدارة دفة الدولة طبقة معينة مختارة وأن من خصائص هذا النظام أن يوسع من النظام الطبقى وبالتالى حرمان الأفراد من حرياتهم ولا يجب أن يغرب عن البال أن شيشرون كان من الطبقة المتوسطة وأنه نظر إلى هذا النظام من هذه الزاوية . أما نظام حكومة الشعب أى النظام الديمقراطى فيرى فيه أسوأ أنواع أنظمة الحكم حيث يرى أن الدولة جائرة فى نظام كهذا [1] .

وكنتيجة لما تقدم فإن شيشرون يمتدح النظام المختلط الذى يأخذ قسطا عادلا من أنظمة الحكم السالفة الذكر . وهو حينما يمتدح هذا النظام يمتدح النظام الجمهورى للدولة الرومانية . وشيشرون فى ذلك على خلاف أرسطو الذى كان نظامه جمهوريا (الدستور) خليطا من نظامين وهما الأوليجاريكية والديمقراطية .

(د) شيشرون والقانون الطبيعى :

يتساءل شيشرون قائلا : هل العدل والقانون رهينان بمجتمع معين وزمان معين أم أنهما مثال أزلى لا يتغير بتغيير الزمان والمكان ؟ ويجيب قائلا : علينا اكتشاف ذلك بالعقل، وهذا هو جوهر الخلاف بين سقراط ، ومن جهة أخرى حول مفهوم العدل والخير حيث آمن شيشرون بالرواقية .

ويرى شيشرون أن الدولة تتميز من الناحية القانونية بوجود علاقة قانونية تحدد العلاقات بين الحاكم والمحكوم ، هذه العلاقة هى القانون ولكن ليس كل قانون يستطيع تحديد هذه العلاقة بل هناك قانون واحد هو القائم على تحديد هذه العلاقة ولا يكون الا القانون الطبيعى .

ومؤدى هذه النظرية أن هناك قانونا طبيعيا عاما واحدا وأن ذلك منبثق من أن الكون خاضع لإله واحد ، وأن هذا القانون يسرى على جميع الناس وجميع الدول دون استثناء .

وإن كان شيشرون قد آمن بوجود قانون طبيعى عام واحد يسرى على الجميع دونما استثناء فإنه من ناحية أخرى يرى بأن الأفراد يتساوون فى ظل هذا النظام فالناس وفقا لذلك سواسية إزاء هذا القانون الطبيعى الذى شارك فيه الجميع ويخضعون له ، وبهذا يعد كل الناس مواطنين فى المجتمع الإنسانى كله .

---

(١) د. ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

وعلى الرغم من أن شيشرون قد أصر على فكرة المساواة بين الناس جميعا ، فإنه لم يذهب إلى التسليم بأن الأفراد سواء فى المعرفة . إلا أنهم يتساوون فى مقوماتة شخصياتهم النفسية ، وفى اتجاهاتهم العامة المتصلة بمعتقداتهم فيما ينبغى أن تكون عليه القيم الشريفة، وفى ذلك كله فإن جميع الناس سواسية . ولما كان الأفراد يتساوون جميعا فى خضوعهم لقانون واحد فهم إذن متساوون فى الرعوية للدولة ، وبالتالى أمام الله وقانون الأعلى ، ويمكن القول بأن المسيحيين الذين جاءوا من بعده قد آمنوا بذلك (1) .

والخلاصة أن شيشرون يحاول فى نظريته الأخلاقية إيضاح أن الدولة لا يمكن لها العيش طويلا إن لم تعترف بالحقوق التى تربط الأفراد بعضهم ببعض وكذلك بالالتزامات المتبادلة . فالدولة ما هى الا جماعة من الأفراد يمتلكون فيما بينهم – على وجه الشيوع – الدولة والقوانين الموجودة وبهذا فالدولة عند شيشرون ما هى الا ثروة يمتلكها الشعب ، أو بعبارة أخرى هى مصلحة الناس المشتركة . فالدولة هى شركة مساهمة ، المواطن له حق العضوية فيها . ومن هنا ينطلق فى وضع قواعده العامة للحكم وهذه القواعد يمكن تلخيصها بما يلى :

أن السلطة مستمدة من الشعب وأن الحاكم الممارس لهذه السلطة إنما يباشرها استنادا إلى القانون . ويقول فى القوانين : « فكما يحكم القانون الموظفين يحكم الموظفون الناس ويمكن القول أن الموظف ليس قانونا وأن القانون ليس إلا موظفا صامتا » .

ومن هذه القواعد أن الدولة ومن عليها يخضع لقانون الله أو القانون الطبيعى ، ثم يرى بأن سبب وجود السلطة لا يمكن أن يكون سببا خلقيا (2) .

---

(1) سباين ، تطور الفكر السياسى جـ ٢ مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(2) هناك العديد من الدرسات العربية حول ذلك ، راجع : د . حسن شحاته سعفان ، أساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية ص ٤٠ : ٦٠ د . محمد فتحى الشنيطى . نماذج من الفلسفة السياسية ص ٧٥ : ٧٧ وراجع أيضا :

د . عبدالحميد متولى ، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية ص ١٢٠ : ١٤٠ .

سنيكا ٣ ق م – ٦٥ :

كان سنيكا وزيرا للطاغية نيرون وذلك من سنة ٥٤ م حتى وفاته سنة ٦٥ م عندما حكم عليه هذا الامبراطور بأن يضع بنفسه نهاية حياته ، مع أنه عام مفكر . ويعود الفضل إلى سنيكا فى تربية الطاغية . ومع أن سنيكا لم يأت لنا بجديد فى عالم الفكر السياسى إلا أن فكرته عن العصر الذهبى جديرة بالبحث بصورة مختصرة .

لقد بعث سنيكا فكرة قديمة كان قد قال بها هزيود اليونانى (القرن الثامن ق . م.) وملخص هذه الفكرة هو الاعتقاد بوجود عصر ذهبى (عصر البراءة) طابعه السعادة والحرية وهو سابق على عصر الدولة . لم تكن فى هذا المجتمع حاجة إلى سلطة أو قانون ينظم أمر الأفراد نظرا لطهارتهم وبراءتهم ، واكتفوا بأن أقاموا من الأفاضل حكاما عليهم ، فالكل سواء دونما تفرقة أساسها الملكية أو الأصل أو غير ذلك . هذا العصر قضى عليه عندما أقام الناس لهم نظما اجتماعيا تعاقدية – تعاقد أفراد لاقامة هذه النظم – ومرد قيام هذه النظم يعود إلى معرفة الناس للملكية الفردية وما ترتب عليها من جشع وانتشار للآثام والشرور فالدولة لم تظهر إلا كدواء لعلاج هذا الشر الإنسانى والقضاء عليه .

ذهب سنيكا إلى اعتبار أن الشر متأصل فى نفس الإنسان ، وقد يكون على حق عندما يقول : « اننا أعضاء هيئة واحدة عظيمة . ومع ذلك لا يخجل الناس من إظهار الفرح إذا ما سفك دم بعض ، ومن اشعال النار فى الحرب ومن توريث أبنائنا نتائج الحروب بينما تعيش الحيوانات الخرساء فى سلام أما الإنسا فانه يذبح علنا » [١] .

بلغ تشاؤم سنيكا حدا كبيرا ففضل الطاغية على حكم الشعب حيث إنه يرى أن الشعب أكثر فسادا وقسوة من الحاكم الطاغية ، وقد تطرف سنيكا إلى حد اعتبار أن السياسة (وهو هنا على خلاف شيشرون) لم تعد مجالا للأفاضل من الأفراد لكنه أصر على الدعوة إلى قيام الرجل الصالح بواجبه الأدبى بأداء بعض خدماته فى أية صورة كانت ، وهو فى هذه الدعوة قد التقى بشيشرون .

---

(١) دكتور نزار الطبقجلى ، الوجيز فى الفكر السياسى ، مرجع سابق ص ١٤٥ .

وعلى هذا فيذهب إلى أن الفاضل من الأفراد يمكن أن يحقق للإنسانية خدمات جليلة رغم ابتعاده عن العالم السياسى ، ورجل كهذا عند سنيكا يكون بمنزلة أسمى ومكانة أجل من منزلة الحاكم فى الدولة .

لقد تأثر بفكرة سنيكا عن العصر الذهبى أو عصر البراءة آباء الكنيسة المسيحية ؛ لكى يبينوا بأن هذا العصر هو عصر آدم وحواء قبل ارتكاب الإثم والسقوط إلى الأرض . بعد هذه الخطيئة انتهى إلى غير رجعة عصر الخير والسعادة وليبدأ عصر التعاسة والشقاء .

* * *

الفصل الثالث

الفكر السياسى الأوربى الوسيط

مقدمة:

ظهر الفكر السياسى منذ أن بدأ الإنسان فى الاستقرار مقيماً لنفسه أنماطاً وكيانات سياسية مختلفة ، ونشأ تبعاً لذلك فكر سياسى على درجات متفاوتة من البساطة والتنوع ، ارتبط ببيئة وتجارب كل منطقة من المناطق التى ظهرت فيها الحضارات الإنسانية كما تمخض عن تجاربها السياسية طور أدى إلى نقلة هامة فى الفكر السياسى اليونانى .

وإن اختلف التفكير السياسى القديم من مكان إلى مكان ومن بيئة سياسية إلى أخرى، ومن مجتمع بشرى إلى آخر فإنه لم يرتفع إلى مستوى الفكر السياسى بأنماطه المختلفة وبمراحله المتعددة عند اليونانيين . فقد استطاعوا أن يستوعبوا تجاربهم السياسية ، وأن يحللوا الظواهر السياسية المختلفة التى عايشوها وأن ينتجوا فكراً سياسياً متميزا كان أساساً للفكر السياسى بوجه عام حتى ظهور الفكر السياسى الإسلامى [1] .

إن أفلاطون وأرسطو هما من الأهمية بمكان – ليس لكونهما عظاماً أو حتى مفكريى سياسيين – ولكن لأن قدراً كبيرا مما كتبوه لا يزال صحيحاً وثابتاً وذا مغزى فى دراسة الظاهرة السياسية . وقد ظل الاعتقاد سائداً بين المفكرين السياسيين والباحثين فى علم السياسة وعلماء النظريات السياسية أن الفكر اليونانى هو الركيزة الأساسية التى بنى عليها الفكر السياسى فى العصور الوسطى ، ومن ثم فى عصر النهضة وهناك حقيقة يجب أن نبدأ بها وهى أن الفكر السياسى كائن حى متطور يخطو فى مراحل مختلفة ابتداء بالعصور القديمة وما أسهم به المفكرون فى تلك العصور فى مجالات لوضع أسس النظرية السياسية ،

(١) راجع د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص٩٢ – ٩٤ :

ثم فيمن أتى بعدهم من المفكرين السياسيين ليتموا ما بدأه هؤلاء بإضافات ترتبط بالظواهر السياسية المعاصرة لهم .

كما أنه ليس من الصواب أن ندرس الفكر اليونانى القديم مستقلاً عما عاصره من أفكار أخرى مع التسليم بتفوق هذا الفكر فى تلك المرحلة الزمنية من حماية الإنسان .

كذلك ليس من المنطقى أن نغمض أعيننا عن التطور الذى عاشته أوربا منذ انتهاء العصور القديمة وبداية العصور الوسطى سلباً أو إيجاباً فيما يرتبط بالفكر السياسى والنظرية السياسية .

إن ظهور المسيحية عقب فترة الانتقال بين الفكرين اليونانى والرومانى قد أتى بمفاهيم سياسية جديدة لم تستطع بطبيعة الحال أن تتخلى عن التراث القديم أو أن تبدأ من فراغ . ذلك أن نظرية القانون الطبيعى وخاصة كما صاغها شيشرون جعلت المسيحية تأخذ نقطة انطلاق لأفكارها السياسية ، بل إن رجال الدين المسيحى وهم يضعون أسس الفكر المسيحى وسواء اعترفت المسيحية أو لم تعترف باقتباسها من الفكر السياسى الرومانى فإن فكرة القانون الطبيعى ظلت مسيطرة على الفكر السياسى فى أوربا حتى ظهور القانون الوضعى .

فلقد تسلل الفكر السياسى الرومانى إلى المسيحية ، وظهر فى آراء رجال الكنيسة من المفكرين السياسيين الذين حاولوا جاهدين البحث عن نظرية سياسية تتوائم فيها المفاهيم والقيم المسيحية مع الظروف السياسية والأحوال العامة التى عاصروها .

ومع التطور السياسى الذى شهده العالم ، سواء بانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شطرين – ظهر على أثره قوتان سياسيتان كان لهما تأثيرهما البالغ فى العالم آنذاك – أو بداية الصراع بين الأمبراطورية الرومانية الشرقية والدولة الفارسية ، ذلك الصراع الذى استمر قروناً طويلة ، ولم يحسمه سوى ظهور قوة جديدة هى قوة الإسلام حيث ظهرت نظريات وأفكار سياسية جديدة .

إن التصارع بين الفلسفات السياسية والأفكار والأيديولوجيات العامة بين الشرق والغرب ، سواء ما مثلته أوربا الكاثوليكية أو بيزنطة المسيحية الشرقية ، أو الدولة الفارسية بحضارتها الوثنية وأفكارها السياسية المختلفة تماماً عن هذه وتلك ، وخلال هذا التصارع –

الذى لم يكن كله مسلحاً ، إذ تخلله فترات من المهادنة - كانت المفاهيم والقيم والمبادئ والفلسفات تتلاقى ، موثرة ومتأثرة ، كل يستوعب ما يراه ، ثم يتركه ينضج ويتبلور ليظهر فكراً جديدا تولد عن تجربة جديدة فى ظروف جديدة (١) .

تأثير الاتجاهات الدينية :

حكم عالم العصور الوسطى اتجاهات مختلفة ، كان أهمها الاتجاهات الدينية التى أثرت بشكل كبير فى الفكر السياسى ، سواء فى العالم الإسلامى أو فى أوروبا المسيحية . فالبرغم من قوة الدولة فى أوروبا المسيحية استطاعت الكنيسة أن تحقق استقلالها وأن تضع لها قانوناً مستقلاً يسير جنباً إلى جنب مع قوانين الدولة .

كذلك كان للشريعة الإسلامية دورها فى بلورة وصقل الفكر السياسى عند المسلمين، فبرغم الخلاف بين الفرق الإسلامية ، الذى وصل إلى درجة كبيرة من العداء ، يمكن القول أن مناخاً فكرياً عظيماً خلقه ذلك الخلاف ، أدى إلى ظهور نظرية سياسية إسلامية امتدت آثارها لتظهر فى أوروبا المسيحية فى العصور الوسطى ، وتمهد لظهور الفكر السياسى فى عصر النهضة ومن ثم فى العصور الحديثة .

ويستمر العقل البشرى فى البحث عن نظرية سياسية ، ذلك أن عالم العصور الوسطى فى أوروبا شهد ظواهر حضارية سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ، فالصراع بين الأمبراطورية والكنيسة ثم الصراع بين القوى المسيحية الكبرى ممثلة فى الأمبراطورية الرومانية الشرقية ، وأوروبا ، وظهور نظام الإقطاع كظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية عسكرية ، بما له من تأثيرات فى الفكر السياسى ، كل ذلك كان موضع اعتبار المفكرين عند صياغة الفكر السياسى الأوربى (٢) .

هذه المرحلة من التصارع الفكرى بين أقسام العالم المسيحى ، أدت إلى ظهور أطر سياسية ، وأفكار سياسية مختلفة ، كما أسهمت فى ظهور مجموعات مختلفة من

---

(١) راجع جون كولر ، الفكر الشرقي القديم ، ترجمة كامل يوسف حسين ، سلسلة عالم المعرفة الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

(٢) جون كولر ، المرجع السابق ص ٣٩ .

القوانين، كان من أهمها قوانين جستنيان الأمبراطور البيزنطى وما تلاها من محاولات فى هذا المجال.

ورغم وجود هذه الاتجاهات المختلفة ، والظواهر السياسية الهامة ، والتغيرات المستمرة فى القوى المحركة للمجتمع ، فتارة تكون الكنيسة وأخرى تكون الدولة ، وثالثة تكون فى يد أمراء الإقطاع – على الرغم من كل هذا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن النظرية السياسية الأوربية ، قد تأخر ظهورها فى العصور الوسطى ، بل عطلته كل تلك الظروف والملابسات حتى بوادر عصر النهضة .

ونحن لا نذكر ظهور فكر سياسى ، ومفكرين سياسيين ، ومحاولات لصياغة نظريات أسهم فيها رجال الدين المسيحى ، كما نعترف بأن هناك قضايا أساسية شغلت بال المفكرين السياسيين فى ذلك الوقت تناولوها بالدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى أفضل الطرق لقيام الدولة التى تضمن صالح الفرد وصالح الجماعة .

الجهود الرائدة للمفكرين المسلمين :

وبالمقارنة يتضح مدى إسهام المفكرين المسلمين فى الشرق فى صياغة نظرية سياسية إسلامية ، ظهرت فى عهد المسلمين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لتلك النظرية ، وكان لظهور الخلاف فى السياسة والحكم أثره الكبير فى ظهور الاتجاهات السياسية المختلفة ، وظهو الفرق الإسلامية ، التى أثرت الفكر السياسى الإسلامى وبخاصة نتاجها عن نظرية الإمامة .

ورغم الخلاف بين الفرق الإسلامية حول قضية السياسة والحكم ، ورغم بعد الشقة بين بعض الفرق الإسلامية وأهل السنة ، فإنه يمكن استخلاص حقيقة أساسية تتضح هنا وهى أن النظرية السياسية الإسلامية تقوم على الاعتراف بضرورة وجود السلطة فى يد الإمام، وسواء كانت السلطة إلهية مقدسة أو يمليها المنصب السياسى باعتبار الإمام مسئولاً عن رعيته أمام الله ، وعليه تنفيذ أحكامه فى الأرض ، فإن هذ السلطة يحكمها عقد بين الحاكم والمحكومين ، فالنظرية السياسية الإسلامية إذن أساسها العقد ، وهو ما توصل إليه مفكرو الثورة الفرنسية فى مطلع العصور الحديثة [(١)] .

---

(١) د . ظافر القاسمى – نظام الحكم فى الشريعة والإسلام – الطبعة الثالثة بيروت – دار النفائس ١٩٨٠ .

وتعترف النظرية السياسة الإسلامية بأن الأمة مصدر السلطات ويرتبط هذا بطاعة الأمة للحاكم ، وأن هناك ضوابط لهذه الطاعة وشروطاً وقواعد ، أجازت الثورة عليه ، تأسيساً على تلك يمكن القول بأن مصدر السيادة فى الدولة الإسلامية طبقاً للنظرية السياسية الإسلامية تتمثل فى إرادة الله العليا ، أى أنها سيادة واحدة ومطلقة لا تقبل التجزئة أو الانقسام ويعنى ذلك أن ارادة الله العليا سواء ظهرت فى شكل نصوص قطعية محددة لا تترك للمحكومين أدنى تقدير أو اختيار فى نطاقها ، أو فى شكل قواعد كلية تترك للمحكومين قدراً من التصرف والتقدير عن طريف الاجتهاد الذى لا يجوز أن يخالف أيضاً أى قاعدة كلية ، سواء تعلق الأمر بهذا أو بذلك فالأمر فى النهاية يخضع أى إرادة بشرية لإرادة الله العليا التى تعلو على كل إرادة وتفوق فى سيادتها أى سلطة ، ولا يجوز أن تمارس أى سلطة إلا إذا استندت [1] إلى الإرادة الإلهية حتى ولو كان الذى يمارس هذه السلطة نبياً من الأنبياء ، إذ أن النبى لا يلتزم إلا بما يوحى إليه استناداً لقوله عز وجل فى سورة الأنعام (أن اتبع إلا ما يوحى إلىّ).

وقد ذهب جمهور الفقهاء فى المذاهب الإسلامية إلى أن المحكومين جميعاً لهم حق ممارسة مظاهر السيادة فى الدولة الإسلامية ، وهذا الحق ليس لفرد معين ، غير أن المحكومين لا يمكنهم أن يقوموا بهذه الممارسة برمتهم ، وتأسيساً على ذلك لابد من وجود سلطة عامة ذات أعباء ، وهو ما يمكن معه قبول فكرة الوكالة أو النيابة طبقاً لرؤى الفقهاء المسلمين حينما قرروا أن الخليفة يعد وكيلاً عن الأمة فى ممارسة هذه السلطة [2] ، ومع ذلك فإن السيادة فى القانون الإسلامى تكمن فى الله وحده سبحانه وتعالى بتفويضها للأمة وليس لشخص أو مجموعة من الناس ، والخليفة هنا ليس الممثل لله ولكنه ممثل للمجتمع نفسه الذى يمثل الأمة [3] .

---

(1) د . محمد ضياء الدين الريس – النظريات السياسية الإسلامية – الطبعة السابعة – دار التراث القاهرة ١٩٧٩ .

(2) دكتور فؤاد محمد النادى ، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة فى الفقه الإسلامى ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ ص ٥٧–٦٨ ويؤيد التأكيد الوارد فى المتن من جانب فريق من الفقهاء المسلمين الماوردى ، الغزالى ، ابن خلدون ، البغدادى .

(3) السنهورى . الخلافة ص ١٨.

أما الفكر السياسى الأوروبى الوسيط ، الذى سيطر عيه الصراع بين الكنيسة والدولة ، وزادت سيطرة الكنيسة ومارست سلطات عطلت فيها حريات الأمة حيث سادت قرارات القطع والحرمان التى أمعنت الكنيسة فى إصدارها على الأباطرة والأفراد والمدن والكنائس حتى غدت سمة بارزة على تسلط الكنيسة وقهرها للحريات .

وهناك ظاهرة هامة تستحق وقفة للتفسير والتعليل فى هذا الصدد وهى أن أوروبا الاقطاعية التى كانت تتكون من إقطاعيات تمثل فى مجموعها الإمبراطورية الغربية ، هذه الاقطاعيات كانت نواة فيما بعد لظهور الدولة القومية فى عصر النهضة ثم فى العصور الحديثة . بينما ظلت الدولة الإسلامية وحدة سياسية كبرى من حيث النظرية حتى فى أشد عصور التفكك والتمزق . وأدى ذلك إلى تطوير وتطويع النظرية السياسية الإسلامية ، فبدأ اعتراف الفقهاء بحكم ذات الشوكة ، وبتبرير حكم أمير الاستيلاء ، ثم بالاعتراف بأن الخليفة مجرد رمز لوحدة الدولة الإسلامية ، وأن كان هذا يعد من بداية الضعف فى النظرية السياسية الإسلامية ، انتهى بالدولة العثمانية حيث لم يبق من هيبة الخليفة أو الإمام شىء ، وانتهى الأمر بالغاء الخلافة على يد كمال أتاتورك ١٩٢٤ فى استفتاء صورى أجرته الجمعية الوطنية التركية ، ووضع أتاتورك حداً لكل هدف إسلامى شامل ، ولقد كان إعراب المؤتمر الإسلامى المنعقد فى القاهرة عام ١٩٢٦ عن أمنيته بإعادة الخلافة — عديم الجدوى. كذلك يجب الإشارة إلى أن النظرية السياسية المعاصرة التى ظهرت فى أوروبا تمثل تطوراً لآراء ومفاهيم الثورة الفرنسية وما تلاها من ظهور الأيديولوجيات المعاصرة .

والسؤال هو : هل أصبحت النظرية السياسية الإسلامية ومنذ قرون خلت رغم ما تتسم به من مرونة وصلاحية ، غير ممكنة التنفيذ ؟ أم أن قصوراً معيناً يعوق تنفيذ هذه النظرية فى شكلها المعتدل الذى يمثل رأى أهل السنة والجماعة ؟ سؤال نطرحه على أهل الفكر وعلماء النظرية السياسية ومؤرخى النظم الإسلامية ورجال الفقه الدستورى .

ورغم أننا نبحث عن نظرية ، فالنظرية التى ظل الفكر الإنسانى يحاول صياغتها جمعت واتقنت صياغتها النظرية السياسية الإسلامية من أجل رخاء العالم ورفاهية الإنسان وسعادة البشر .

على أن الحقيقة التى تجدر الإشارة إليها بهذا الصدد هى أن المسلمين قد حافظوا على شعور بالتكافل أثبتت وجوده وقوته مناسبات متعدد فى العلاقات مع أوروبا القومية سواء

عندما يتعلق الأمر – فى التاريخ الحديث والمعاصر – بإقامة حاجز من التوسع الفرنسى فى سوريا أو الإنجليزى فى العراق ، كما أقام المسلمون فى كل مكان تقريباً مقاومة ضد تغلغل الأفكار الشيوعية ، وأخيراً فإن الإسلام – وإن كان قد تعرض لهزات على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ – فإنه احتفظ بإشراقته كاملاً سالماً فى أجزاء كبيرة من آسيا وإفريقيا مسجلاً تقدماً ملحوظاً ومرموقاً بفضل المؤسسات الإسلامية كالأزهر ، وغير ذلك من جهود الجمعيات الدينية والهيئات الشرعية .

مصادر الفكر السياسى المسيحى :

استمد الفكر السياسى فى أوروبا أصوله من مصدرين أساسيين الأول : هو الفكر السياسى القديم الذى قام اليونانيون بتأسيسه ثم طوره الرومان وأضاف إليه وعدله رجال المدارس الفكرية المتأثرة بالفلسفة السياسية اليونانية . وأما المصدر الثانى فكان المسيحية وما أدخلته على الفكر القديم من صبغة جديدة ارتبطت بالقيم والمبادئ المسيحية [١] .

والمسيحية دين يستهدف تحقيق الخلاص Salvation وليست نظرية سياسية أو فلسفية، ومن هنا تأثرت المسيحية فى نظامها السياسى بالآراء والأفكار السابقة عليها ، فقد اعتقد المسيحيون بوجود قانونى أسمى وأرفع منزلة من القانون الوضعى ، ومن المعروف أن المدرسة الرواقية قد نادت بتلك الفكرة من قبل ، كما تبناها الفيلسوف الرومانى شيشرون ، كما آمنت الكنيسة المسيحية بما ذهب إليه سنيكا بضرورة تحقيق العدالة فى نطاق الدولة ذلك أن الغرض من قيام الدولة هو إقامة العدل .

كذلك تأثرت المسيحية بفكرتها عن المساواة بين البشر بما قاله المفكرون الإغريق والرومان . ولا يجب أن ننسى فى هذا المجال أن القانون الرومانى دعا إلى المساواة بين المجتمع.

ومن الثابت أن المسيحية فى بداية ظهورها لم تستطع أن تغير الأنظمة السياسية القائمة آنذاك وإنما تركتها دون المساس بها ، وقد عمل المسيحيون على احترام السلطة القائمة ، وفرضوا على أنفسهم الطاعة للحاكم القائم ، والواقع أن فكرة طاعة الحاكم فكرة

---

(١) جورج سابين – تطور الفكر السياسى ، جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩

أصيلة فى المسيحية أكد عليها المسيح – عليه السلام – ، كما تأثر بها القديسون المسيحيون من حوارييه وتلاميذه ، حتى أن القديس بولس دعا دعوة مباشرة إلى طاعة الحاكم ، واعتبرها طاعة الله ، باعتبار أن السلطة إنما تستمد من الله ، ومن ثم فإن الخضوع للسلطة الدنيوية يعتبر امتداد لخضوع الإنسان لربه .

وقول القديس بولس فى رسالته لأهل رومية فى الإصحاح الثالث عشر . « لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة ، لأنه ليس سلطان إلا من الله ، والسلاطين الكائنة هى مرتبة من الله ، حتى أنه من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونه فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشريرة أفتريد أن لا تخاف السلطات ، أفعل الصلاح فيكون لك مدح منه ؛ لأنه خادم الله للصلاح ، ولكن أن فعلت الشر فخف ، لأنه لا يحمل السيف عبثاً إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذى يفعل الشر ، لذلك يلزم أن نخضع له ليس بسبب الغضب فقط بل أيضاً بسبب الضمير ، فإنكم لأجل هذا توفون الجزية أيضاً إذ هم خدام الله مواظبون على ذلك بعينه ، فاعطوا الجميع حقوقهم ، الجزية لمن له الجزية ، الجباية لمن له الجباية ، والخوف لمن له الخوف ، والإكرام لمن له الإكرام »[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الطاعة هذه تعود إلى الفكر اليهودى حيث نادت اليهودية من قبل بالطاعة للملوك الذين يتم تعيينهم من قبل الإله .

وواجب الطاعة هذا لا يتعلق بشخصية الحاكم بل يرتبط بوظيفته ومنصبه ، بغض النظر عما يكون فى شخصية ذلك الحاكم من نقص أو عيوب .

وعندما بدأت المسيحية فى الانتشار والتمكين لنفسها ، تغيرت المفاهيم السياسية ، فبعد أن كان للحاكم أو الأمبراطور سلطة تسمو على سلطة رجل الدين ، بدأ التفكير فى إبراز قوة الكنيسة ، أو بالأحرى قوة البابا الزعيم الروحى للكنيسة .

بدأت الكنيسة إذن تشعر بكيانها كقوة مؤثرة فى السياسة الأوروبية ، وكان من الطبيعى أن ينشب النزاع بين السلطتين الدينية والدنيوية ذلك الصراع الذى وصل إلى مداه من أجل تحقيق مطالب الكنيسة على عهد البابا جريجورى السابع وأدى إلى الاعتراف بسمو

---

(١) سباين حـ ٢ المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

السلطة الدينية على السلطة الزمنية . ولم تقف الكنيسة عند هذا الحد بل استخدمت سلاحين هامين لتأكيد سلطانها وحماية مكلبها : الأول هو عقوبة الحرمان ويقضى بقطع الخارجين على المسيحية وحرمانهم من رحمة الكنيسة التى هى فى نظر الفكر المسيحى رحمة الله ، وقد استخدم البابوات هذا السلاح فى أغراض سياسية ضد الأباطرة والملوك لإذلالهم وإقصائهم عن عروشهم فى بعض الأحيان . والثانى الحرمان الجماعى ، الذى يوقع على مجتمع بأكمله سواء تمثل فى قرية أو مدينة أو إقليم أو مملكة ، ويستتبع ذلك تعطيل الكنائس وقطع الروابط نهائياً بين ذلك المجتمع المعاقب بقانون الحرمان والمجتمع المسيحى .

ومع ذلك ظل الصراع قائماً بين الكنيسة ممثلة للسلطة الروحية وبين الأمبراطورية ، كل يدعى أنه صاحب السلطة الشرعية المستمدة من الله فكانت الكنيسة ممثلة فى البابا ترى أن البابا هو النائب الأول لصاحب الشريعة ، وبذلك تكون له الولاية العامة على العباد ذلك أنه تلقى هذه الشريعة عن المسيح [1] .

وفى نفس الوقت تمسك الأباطرة بنظرية الحق الإلهى التى تنادى بأن الله مصدر السلطة وأن الملوك هم ظل الله فى الأرض فى الإشراف على شئون الناس ، ومن ثم فهم لا يسألون إلا أمام الله وحده بما يستوجب ذلك من خضوع الأفراد لهم وتنفيذ أوامرهم واحترام قوانينهم ، وواضح أن الأباطرة بذلك أرادوا التحرر نهائياً من سلطان الكنيسة وتدعيم استقلالهم التام عن نفوذ البابوية .

ويمكن القول أن الفكر السياسى المسيحى مر بمراحل ثلاث ، الأولى تميزت بسيطرة الملوك والأباطرة وخضوع الفكر المسيحى بمفاهيمه الأولى لهم ، والثانية سادت فيها المنافسة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية وانتهت بتقرير سمو السلطة الدينية على سلطة الدولة وأخيراً فكرة الدولة وتخلصت أوربا من أكبال العصور الوسط ممثلة فى الكنيسة والأمبراطورية والإقطاع لتستقبل عهداً جديداً هو عصر النهضة بمفاهيه وقيمه ونظمه الجديدة .

---

(١) نزار الطبقجلى – الوجيز فى الفكر السياسى – مرجع سابق ،-ص ٣٨ .

المفكرون السياسيون فى أوربا فى العصور الوسطى :

هناك العديد من العوامل والظواهر الفكرية التى مهدت لظهور المفكرين السياسيين فى أوربا فى العصور الوسطى ، وكان من أهم تلك العوامل آراء القديس بولس التى تبلورت فى النهاية لتكون نظرية مسيحية مقبولة ومسلماً بها ، والتى تقوم على الطاعة لأولى الأمر على أساس فرض من الله ، على عكس القوانين الرومانية التى قالت بأن سلطان الحاكم ينبثق من الشعب ذاته .

لقد كان المسيحيون مطالبين بإعطاء ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، كما أنهم تصوروا العالم بمثابة مملكة روحية هى مملكة الله الحقة ، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بالمؤسسات الدينية وأهمها الكنيسة التى غدت بمرور الوقت كياناً مستقلاً أدى إلى التطور الهام فى الفكر الأوربى ، وأصبحت الكنيسة سلطة لها خطرها إلى جوار سلطة الدولة .

كما كان للاعتراف بالدين المسيحى دينا رسمياً للدولة فى عهد الأمبراطور دقلديانوس بداية لإمكانية إسباغ صفة الألوهية على الامبراطور ، ألا أن الكنيسة لم تكن لتقبل هذا الموضوع ، أولاً لأنه يتنافى مع العقيدة المسيحية وثانياً لأنه يعنى إضعاف سلطة الكنيسة وسلبها سيطرتها على المسيحيين . غير أن الكنيسة مع ذلك لم يكن لديها ما يمنعها من التعاون مع الدولة باعتبارها رمزاً للسلطة الزمنية فقط .

وقد تأثر المفكرون المسيحيون فى العصور الوسطى بما تركه السلف من المفكرين السابقين عليهم ، وكانوا فى معظمهم من رجال الدين المسيحى الذين ناقشوا أهم القضايا الفكرية فى ذلك الوقت وهى العلاقة بين الدولة والكنيسة (١) .

١ - القديس امبروز (٣٤٠ - ٣٩٧ م) :

ظهر القديس امبروز فى ميلانو فى النصف الثانى من القرن الرابع الميلادى ، وتميزت آراؤه بالتأكيد على ضرورة استقلال الكنيسة باعتبارها المسئولة عن الجانب الروحى للمسيحيين جميعاً بما فيهم رئيس السلطة الزمنية وهو الأمبراطور ، ويرى كارليل أنه ينبغى

---

(١) جون كولر ، الفكر الشرقى القديم ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٨ .

أن ينظر إلى الأمبراطور على اعتبار أنه فى نطاق الكنيسة لا فوق هذا النطاق [١] ولم يتردد القديس امبروز Ambrose فى أن رجال الدين (الأساقفة) من حقهم محاكمة الأباطرة وليس العكس . ورأى أمبروز أن تمتد سلطات الكنيسة لمحاسبة الأباطرة فيما يأتون من أعمال حتى خارج نطاق المسائل الخلقية وقد مارس أمبروز هذا بالفعل .

وفى نفس الوقت اعترف القديس امبروز بحق الأمبراطور فى السيطرة على الممتلكات الدنيوية بما فيها ما تملكه الكنيسة من أرض إلا أن مبانى الكنيسة نفسها يجب أن تكون مستقلة وليس للأمبراطور الحق فى التعرض لها . ونقل عنه قوله أن مرد القصور إلى الأمبراطور أما الكنائس فمردها إلى الأساقفة .

٢ - القديس أوجستين (٣٥٤ - ٤٣٠ م)

يعتبر القديس أوجستين من أهم المفكرين المسيحيين الذين مهدوا لظهور الفكر السياسى المسيحى فى العصور الوسطى ، ولقد كانت كتاباته ملهمة للكتاب والمفكرين الذين ظهروا من بعده على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم . كما كان فكره يمثل مرحلة من مراحل التطور الفكرى فى أوروبا الذى استطاع أن يكون ما يشبه النظرية حين تصور العالم المسيحى على أنه مجموعة توحدها المصالح .

وفى كتابه مدينة الله City of God الذى دافع فيه عن المسيحية ضد الاتهامات التى وجهها لها الوثنيون أوضح أوجستين نظريته وفلسفته التى ناقش فيها قضية الولاء الثنائى أو ازدواج الولاء الإنسانى ذلك أن الإنسان بطبيعته يمثل هذا الازدواج من حيث كونه روحاً وجسداً ، وبالتالى يكون مواطناً فى العالم الدنيوى ، وللمدينة السماوية فى نفس الوقت .

كما فسر القديس أوجستين سقطوط روما باعتبارها مدينة أو مملكة أرضية لابد أن يكون مصيرها إلى زوال لما فى المملكة الأرضية دائماً وأبداً من عوامل الانحلال والفوضى والصراع ونزعات الشر والعدوان والتحكم والاستعلاء .

ويرى أوجستين أن المدينة الباقية الأزلية هى مدينة الله ، وهى مملكة المسيح التى انبثقت أول الأمر عن الأمة العبرية ثم تجسدت فى الكنيسة وفى الأمبراطورية التى اعتنقت المسيحية [٢] .

(١) سباين ، تطور الفكر السياسى جـ ٢ ص ٢٧٤.

(٢) سباين ، المرجع السابق ص ٢٨٦.

وكان القديس أوجستين يعتقد أن كل سلطة أرضية إنما تقوم بأمر الله وتستمد قوتها منه ، كما كان يؤمن بأن استعمال الحكومة للقوة والعنف ليس إلا نتيجة ارتكاب الإنسان للإثم والشر ، وعلى هذا فإن ذلك العنف إنما هو علاج إلهى للخطيئة البشرية .

وذهب أوجستين إلى القول بأن المدينة الأرضية هى مدينة الشيطان والأشرار من البشر، أما المدينة السماوية فهى المجتمع الذى يضم من صفت نفسه وتطهرت روحه وتخلص من الخطيئة ، فى هذا العالم والعالم الآخر ، وفى الواقع كانت هاتان المدينتان ممتزجتين ولا تنفصلان إلا فى العالم الآخر .

وتخيل أوجستين فى الدول الوثنية ممالك للشر ، بينما رأى فى الكنيسة مملكة الله ، أو الممثلة للملكة أو المدينة المثالية دون أن تطابقها تماماً كما رأى فى الكنيسة اتحاداً ضم المسيحيين المؤمنين ، بل اعتبرها بداية لمرحلة جديدة حاسمة فى الصراع بين الشر والخير .

أما فيما يتعلق بعلاقة الكنيسة باعتبارها ممثلة للسلطة الروحية بالحكام العلمانيين فلم تكن واضحة تماماً ، وأن تناولها قائلاً بضرورة أن تكون الدولة مسيحية معارضاً بذلك الفكر الرومانى القديم ، وبخاصة رأى شيشرون الذى كان يقول بأن تحقيق العدالة وإقامتها إنما هى وظيفة أى مجموعة من الأمم بغض النظر عن عقيدتها ، ومن ثم كان إصرار أوجستين بأن العدالة لا تتحقق إلا فى الدولة المسيحية ، وأن غيرها من الكيانات السياسية عاجزة عن تحقيقها [1] .

ويرى أوجستين أن الدولة الحقة هى الدولة المسيحية ، وأنه يجب على الدولة أن تكون على صلة بالكنيسة ، على اعتبار أن الدولة في الواقع تقع تحت إشراف الحاكم الدنيوى ممثل الدولة ، والحاكم الروحى ممثل الكنيسة ، ومن ثم فالدولة عند أوجستين تتمثل من الدولة والكنيسة أو ملكية وأمبراطورية وكنيسة على أن تكون الحكومة مشاعاً بينهما ، مع ضمان استقلال كل هيئة طالما أن الدولة لا تمس مصالح واستقلال الكنيسة [1] .

٢ – القديس جريجورى :

يعتبر القديس جريجورى أقوى البابوات وأشدهم دفاعاً عن المسيحية والكنيسة حتى لقب بأبى البابوية . ولقد سخر كل طاقاته فى خدمة العدالة والحكم الصالح .

---

(١) سباين ، تطور الفكر السياسى ، حـ ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

وتتضح آراء القديس جريجورى فى كتاباته عن الحكم الرعوى Pastoralrull حيث يؤكد أن على الرعايا أن يطيعوا الحاكم حتى ولو كان الحكم سيئاً ، ويتحتم عليهم الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقدها أو مناقشتهم الحساب[1] .

ويقول كارليل : فيما ينبغى أن تكون أعمال الحكام محلاً للطعن والتجريح حتى ولو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم ، ومع ذلك فإن أقل ما ينبغى إذا انزلق اللسان على استنكار أعمالهم أن يتجه القلب فى أسف إلى الندم والاستغفار التماساً لعفو السلطة العظمى التى ما كان الحاكم إلا ظلها فى الأرض[2] .

ومع ذلك احتفظ القديس جريجورى بحق الكنيسة فى الاحتجاج على أوامر الأمبراطور إذا كانت مناقضة للقانون مع عدم رفض طاعتها ، وهو ما نادى به رجال الكنيسة دائماً وإن تطور فيما بعد وبخاصة حين ازداد التنافس بين البابا والأمبراطور .

٤ – جـلاسيـوس الأول :

ترتبط أهمية البابا جلاسيوس الأول بتسجيله لنظرية السيفين أو السلطتين فى أواخر القرن الخامس الميلادى فى أوروبا ومن ثم أصبحت هذه النظرية مقبولة ومسلماً بها فى بداية العصور الوسطى ، وكانت نقطة البداية فى الفكر السياسى الأوروبى الذى احتدم النقاش بين السلطتين الدينية والدنيوية .

وتقوم هذ النظرية على أساس أن تنظيم الجماعة الإنسانية يجب أن يخضع لازدواجية قوامها الدين والدولة ، الأولى تمثلها الكنيسة والثانية تمثلها الحكومة ، ويجب أن يسود بين الهيئتين التعاون تحقيقاً للهدف الأسمى للمحافظة على سلامة المجتمع ورفاهته روحياً ومادياً.

ونادى البابا جلاسيوس الأول بضرورة خضوع الأمبراطور لإرداة الكنيسة وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الدينية ، وأكد على ضرورة استقلال شئون رجال الدين ، وأن الكنيسة وحدها هى المسئولة عن محاسبتهم ومحاكمتهم إذا اقتضى الأمر ذلك ، وقرر جلاسيوس ألا يمثل رجاله أمام محاكم مدنية بل لابد أن يمثل رجال الدين أمام كنيسة خاصة تعقدها الكنيسة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك .

---

(١) جورج سابين ، المرجع السابق ص ٢٨٠ ، ٢٨١.

(٢) جورج سابين ، المرجع السابق ص ٢٨١.

ومع ذلك ظل الاعتراف قائماً بحاجة كل سلطة إلى الأخرى ، وضرورة التعاون بينهما من أجل الصالح العام ، ويؤكد ذلك البابا جلاسيوس إذ يقول :

إن الأباطرة المسيحيين يحتاجون إلى الأساقفة من أجل الحياة الخالدة والأساقفة يحتاجون إلى الانتفاع باللوائح الأمبراطورية لممارسة الأمور الدنيوية [١] .

وأعقب هذ الفترة من النشاط الفكرى فترة من الركود اقتربت من القرن السابع حتى بداية القرن الثانى عشر . وفى هذه الفترة مرت أوربا بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية هامة كان لها أثر واضح فى ظهور اتجاهات جديدة فى الفكر وهو ما سوف يشهده القرن الثانى عشر الميلادى فى أوربا .

قضايا الفكر السياسى الوسيط :

أثار الفكرى السياسى الأوربى فى العصور الوسطى عدداً من القضايا الهامة التى تناولها المفكرون الأوربيون بالمناقشة والتحليل ، ومن الواضح أن هؤلاء المفكرين لم يستطيعوا أن ينسوا أو يتحرروا من التراث الفكرى القديم الذى انتقل إليهم عن طريق الفكر اليونانى مباشرة . أو عن طريق شروح الفكر اليونانى والإضافات الإسلامية ممثلة فى كتابات ابن رشد وابن سينا . كذلك لم يستطع المفكرون الأوربيون أن يتخلصوا من فكرة استمرارية الأمبراطورية الرومانية ، إذ اعتقدوا أنها لم تنقرض بظهور المسيحية وانتشارها وزوال الوثنية ، ومن ثم ظل اعتقادهم سائداً بأن العالم فى العصور الوسطى مجتمع سياسى دينى يقوم فى وحدته النهائية على قوة الله وإرادته ، وينتظم الناس جميعاً فى هذا العالم من أجل هدف مشترك يحكمه قانون واحد ، وهذا القانون يمثل فى جانبه الدنيوى التقاليد والتراث الرومانى، وفى جانبه الروحى التقاليد المسيحية [٢] .

وقد تأثر المفكرون السياسيون المسيحيون بالفكر السياسى القديم وأحيوا القوانين التى قدمها أرسطو ، من أن الإنسان اجتماعى بطبعه ، فقد نادى القديس أوجستين بأن الطبيعة الإنسانية اجتماعية ، وعلى هذا النهج سار مفكرو العصور الوسطى ، ومن ثم قالوا بأن

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٢) دكتور سعيد عاشور ، أوربا فى العصور الوسطى ، النظم والحضارة ص ١٨٥ .

الهدف من قيام النظم الاجتماعية هو تنفيذ القانون الطبيعى الذى سبق أن قال به شيشرون : (أن الدولة وما يطبق فيها من قانون تخضع دائماً لقانون الله أو القانون الأخلاقى أو القانون الطبيعى) [1] وعلى هذا فإن النظرية السياسية فى أوربا فى العصور الوسطى قامت على أساس تصور قانون طبيعى ودولة طبيعية [2] .

وواضح – بطبيعة الحال – مدى تأثر الفكر السياسى الأوربى بالفكر الرواقى والفكر الرومانى ، ذلك التأثير الذى ظهر حتى فى الاعتراف بالقانون الطبيعى الذى يشمل مبادئ الأخلاق العامة ، والتى لها صفة التجرد والاستمرار والملاءمة لكل الظروف والمجتمعات ، وهو بذلك يختلف عن القوانين الوضعية ذات الصفة المحلية المرتبطة بإقليم وأمة معينة .

وخلق هذا التباين الواضح بين القانون الطبيعى (الإلهى) وبين القوانين الوضعية نشاطاً فكرياً ملحوظاً ، وتدخل التفسير اللاهوتى فى توضيح قيمة وأهمية القانون الطبيعى وسموه على القوانين الوضعية ، كما ظهرت فى نفس الوقت الهوة السحيقة بين الوضع المثالى للإنسان فى حالة تطبيقه للقانون الطبيعى الذى يساوى بين الناس ، وبين حالة الإنسان خلال تطبيقه القوانين الوضعية وما يعانى من ظلم واضطهاد ، وقد كان الرق أحد الأمثلة الواضحة فى أوربا لتطبيق القوانين الوضعية وللمقارنة بينها وبين القانون الطبيعى .

وخلال هذا التناقض بين القانون الطبيعى والوضع المتاح الذى يمكن أن ينعم به الإنسان فى حالة تطبيقه ، وما قاست منه أوربا فى ظل تطبيق القوانين الوضعية ناقش المفكرون المسيحيون قضايا هامة من بينها الدولة والملكية والرق [3] .

١ – الدولة :

استأثرت قضية الدولة – الوحدة السياسية العلمانية – فى العصور الوسطى باهتمام المفكرين السياسيين وقتئذ . و كانت أهم المؤلفات التى ظهرت فى هذا المجال كتاب القديس أوجستين مدينة الله ، ويقارن فيه بين مدينة الله City of god أى الوضع المثالى للدولة ،

---

(١) سباين ، الفكر السياسى ، ترجمة حسن العروسى . ص ٢٤٣ .

(٢) سعيد عاشور ، المرجع السابق . ص ١٨٦ .

(٣) سعيد عاشور ، ص ١٨٩ .

وبين مدينة الأرض ويصفها بأنها كانت وليدة الإثم أو الشرور ، وأنها نشأت من حب الإنسان التملك والسلطة ، وتمثل ذلك فى تصريحات البابوات وقراراتهم فقد أعلن البابا جريجورى السابع شعوره تجاه الدولة بقوله : من هنا يجهل أن الملوك والحكام استمدوا أصلهم من أناس لا يعرفون الله ، وأنهم يستجيبون لإغراء الشيطان فيحكمون شهوتهم العمياء فى السيطرة على إخوانهم من البشر [1] .

وقد تبلورت آراء المفكرين السياسيين حول قضية الدولة إذ رأو فيها ضرورة هامة لتنظيم المجتمع وأحكام العلاقة بين أفراده ، فعلى الرغم من أن الدولة العلمانية نبتت أصولها من أوضاع آثمة لأنها لا تساوى بين رعاياها وتمثل ذلك فى وجود طبقات المجتمع الأوربى الوسيط ، وظهور الفجوة العميقة الواضحة بين تلك الطبقات ، إلا أن وجود الدولة العلمانية وبقاءها كان أمراً حتمياً لوضع حلول لما يعانيه البشر من مشكلات ، ولما كانت الدولة فى وجودها تعتمد على القوة الطبيعية ، وبالتالى تستمد سلطانها من الله وجبت على أضعائها من المسيحيين الطاعة ، لأن الطاعة إنما هى فى الواقع طاعة الله .

وظهر واضحاً ميل المفكرين السياسيين فى العصور الوسطى إلى ترجيح كفة النظام الملكى غلى غيره من النظم السياسية باعتباره مستمداً من الله إلا أن بعضهم وبخاصة توماس الاكوينى رأوا ضرورة مزج النظام الملكى بالنظامين الارستقراطى والديمقراطى فقد رأوا فى عملية المزج هذه ضماناً لعدم انحراف الملكية نحو الاستبداد ، كما أن تطعيم الملكية بالنظام الديمقرطى يضمن حق الشعب فى الحرية والمساواة ، وبذلك تضمن عملية المزج المشار إليها سابقاً الضوابط الأساسية لصيانة الأمن الاجتماعى [2] .

٧ - قضية العبودية (الرق) :

إن قضية الرق أى عبودية الإنسان لأخيه الإنسان من القضايا التى تناولها البحث فى أوربا العصور الوسطى إذ أنه على الرغم من أن جوهر العقيدة المسيحية يعارض الرق ويلغيه فالناس فى المسيحية كما فى الأديان كلها سواسية أمام الله ، إلا أنه ومنذ ظهور المسيحية فى أوربا ظل الرق ظاهرة اجتماعية اقتصادية ترتبط بالنظم الأوربية .

---

(١) سعيد عاشور ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) دكتور طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ص ٢١١ .

وقد كان للتناقض الذى نشأ بين وجود الرق وبين المسيحية كعقيدة أن حاول المفكرون المسيحيون فى أوربا فى العصور الوسطى إيجاد تبريرات لتلك الظاهرة .

حقيقة أن أوربا فى العصور الوسطى ورثت الفكر اليونانى والتراث اليونانى وكل ما يتعلق بالنظم والفكر ، وبخاصة فيما يتعلق بموقفه وتفسيراته للرق . ومن المعروف أن أرسطو كان يرى فى وجود الرق أمراً طبيعياً ، ذلك أن الطبيعة تمد كل إنسان بطاقات وقدرات خاصة تضعه بناء عليها فى مكانه من التنظيم السياسى والاجتماعى فى الوحدة السياسية .

واستمر الوضع بالنسبة للرقيق فى أوربا حتى بعد انتشار المسيحية على ما كان عليه فى العصور القديمة مع اختلاس التفسير لظاهرة وجوده فاعتبره المفكرون السياسيون ظاهرة ارتبطت بالخطيئة والشر فى المجتمع ، كما اعتبروه قضية عرف درج عليه المجتمع الأوربى . وهذا لايعنى اعتراف المفكرين الأوربيين بأنه وضع طبيعى فى المجتمع ونادى هؤلاء المفكرون بأنه يجب على السيد الإقطاعى أن يحسن معاملة الأقنان وألا يسىء إليهم .

ومع ذلك فإن الرق فى العصور الوسطى ظل ظاهرة اقتصادية اجتماعية تمسك بها الإقطاعيون ودافعوا عنها ، بل أنه كان جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسى العام داخل الامبراطور اعترف به الأباطرة وسمحوا بوجوده ، فلم يكن من المتصور أن يقوم النظام الاقطاعى دون وجود الرقيق ، ومن ثم كان حرص أمراء الإقطاع على الحفاظ على وجوده بقدر حرصهم على وجودهم أنفسهم ، وذلك على الرغم من إرهاق هذا النظام لكاهل الشعب ، وكراهية الملوك له .

وتدريجياً بدأ التحرر من قيود الرق ، وكانت إيطاليا أسبق أقاليم أوربا فى العصور نقضاً لذلك النظام ، إذ كانت معرضة لطغيان الإقطاع لكن جمهورياتها ما لبثت أن دافعت بشدة عن صفوف الطبيعة البشرية ومدت حريتها إلى المدينة وما جاورها ، وحطم سيف النبلاء وجوده ، وكان كل رجل من الطبقات العليا خاضعاً للقوانين (١) .

ومع هذا فلابد أن نشير إلى أن موقف المفكرين السياسيين من تلك القضية لم يكن موقفاً حاسماً ، فقد حاولوا تبرير تلك الظاهرة وتبرير أهميتها للمجتمع وللدولة معاً ، على

(١) ادوارد جيون ، اضمحلال الأمبراطورية الرومانية وسقوطها ، جـ ٣ ـ ص ٣٩٩

الرغم من أن كثيراً من أولئك المفكرين كانوا من رجال الدين المسيحى يعلمون مدى التناقض بين وجود الرق وبين التعاليم الأساسية للدين المسيحى .

وقد ظل موقف المفكرين السياسيين فى مناقشة قضية الرق يميل إلى التبرير دون الهجوم ، ولكن ذلك كان ممهداً لظهور اتجاه أقوى تمثل فى كتابات ميكافيللى ١٥١٣ م حيث هاجم الإقطاع بعنف واعتبره المسئول الأول عما وصلت إليه الأحوال فى إيطاليا من فوضى واضطراب ، وأكد فى كتابه الأمير The Peince أن الطريق إلى النظام السياسى الصالح لن يكون إلا بالقضاء على إرستقراطية أمراء الإقطاع ، وتأسيس الدولة الموحدة فى إطار النظام الملكى المطلق ، وذلك كمرحلة من مرحل نمو الدولة حتى تصل فى نهاية الأمر إلى النظام الجمهورى [(١)] .

٣ – الملكية الفردية :

لم يختلف موقف المفكرين السياسيين من هذه القضية عن موقفهم من قضيتى الدولة والعبودية ، ورغم التناقض الواضح بين الملكية الفردية بالشكل الذى ظهرت عليه فى أوربا فى العصور الوسطى وبين تعاليم الدين المسيحى بمعنى أن الثروة كانت متوفرة فى يد قلة قليلة هم أمراء الإقطاع ، بينما تنادى المسيحية بأن الناس شركاء فى الثروة . رغم ذلك التناقض ، فقد عمد المفكرون السياسيون عند تناولهم لقضية الملكية الفردية الاعتراف بالأوضاع القائمة ، محاولين بذلك إيجاد تبريرات تعتمد على العرف ، وعلى أن المكلية الفردية جاءت نتيجة لأوضاع خاطئة ، واعتمدت فى بقائها على القوانين الوضعية [(٢)].

وليس معنى ذلك اعتراف المفكرين السياسيين فى أوربا فى الصعور الوسطى بالملكية المطلقة ، فقد نادى القديس أوجستين بأن الفرد الذى لا يحسن استخدام ما يملك يفقد حقه فى الاحتفاظ بهذه الأملاك ، ويتفق معه توماس الاكوينى الذى ظهر بعده بعدة قرون، فى أن الملكية الفردية ليس معناها إهلاك الأشياء فقط ، وإنما تعنى أيضاً حسن استخدام تلك الممتلكات وحسن التصرف فيها . ذلك أن الفرد ليس له الحق فى أن يمتلك كل

---

(١) دكتور طعيمة الجرف ، نظرية الدولة ، ص ٢١٢.

(٢) دكتور سعيد عاشور ، النظم والحضارة الأوروبية ص ١٩٢ .

شيء ، وإنما يمتلك ما يحتاج إليه من الضروريات ، أما ما عدا ذلك فالناس شركاء فيه ، غير أن تطور هذا المفهوم للملكية الفردية يرتبط بفترة نظام الإقطاع الذى مرت به أوربا فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل هذا النظام من تطور سياسى سواء فيما يتعلق بهيكله أو بماهيته أو بنتائجه .

٤ - الإقطـاع :

قام نظام الإقطاع فى أوروبا فى القرنين التاسع والعشر الميلاديين ، ثم بلغ ذروته فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، ولكنه ما لبث أن انهار تدريجياً على أثر ظهور فكرة الدولة فى مفهومها الحديث ، ويرجع نشوء ذلك النظام إلى اتساع رقعة الأمبراطورية مع ما رتبه من عجز الأمبراطور عن السيطرة على مختلف أجزائها ودفع الاعتداءات الخارجية عنها. وقد تفرع من ذلك أن اتجه الأمبراطور فى سبيل المحافظة على الأمبراطورية واستقلالها صوب النزعة المحلية ، فعين حكاماً للأقاليم ، وخولهم سلطات واسعة لإدارتها بقوة وحزم . غير أن هؤلاء الحكام ما لبثوا بدورهم أن انتهزوا ضعف الأمبراطورية فعملوا على توسيع سلطاتهم تدريجيا على حساب سلطة الحكومة المركزية ، إلى أن انتهى الأمر بأن أخذ كل إقليم طابعاً مميزاً فى إدارة شئونه المحلية . وقد استتبع ذلك أن صار حاكم الإقليم بمثابة همزة الوصل بين الأفراد التابعين له والخاضعين لسلطاته من جانب ، وبين الأمبراطور من جانب آخر . وبذلك ظل الأمبراطور أو الملك يباشر السلطة الإسمية على جميع حكام الأقاليم أو الاقطاعات فى حين أن سلطة الحكم الفعلية من تشريعية وتنفيذية وقضائية ومالية وحربية كان يزاولها الحكام ، كل فى نطاق إقطاعيته ، بحيث يمكننا القول بأن كل إقطاعية كانت فى الحقيقة دولة داخل الدولة الكبرى لها كيانها الذاتى من الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية .

وقسم النظام الإقطاعى الأمبراطورية أو الدولة إلى وحدات أقليمية متدرجة ، تتمتع بكيان ذاتى وفى قمة هذا التدرج ، توجد الأمبراطورية وعلى رأسها الأمبراطورية الذى يعد رأس النظام الإقطاعى ، ومن ثم لا يعد تابعاً لأحد . ثم يأتى كبار الإقطاعيين أو كبار الحكام وكل واحد من هؤلاء يعتبر تابعاً للأمبراطور أو الملك وفى الوقت ذاته يعتبر رئيساً للأقاليم ، فيخضع له سكان الإقليم الذين يرتبطون بالإقليم وتحكمه رابطة العبد بالسيد . كما يخضع له الموظفون الذين يتولى تعيينهم لإدارة شئون الإقليم وفى داخل هذا التقسيم الإقليمى ،

انقسم الإقليم فى الوقت ذاته إلى وحدات مستقلة يرأس كلاً منها حاكم يعد تابعاً لحاكم الإقليم ، وفى الوقت ذاته يعين سيداً لسكان الإقطاعية التى يشرف عليها ومظفيها . وبذلك صار ذلك النظام فى جوهرة على أساس من العلاقة الشخصية التى ارتبطت بحيازة الأرض ، فكان لكل إقطاعية سيد ، يتم تعيينه بواسطة حاكم الإقليم ، إلى أن تصل إلى الملك وهو رأس النظام إلى تنظيم المجتمع وقتئذ على أساس من التعاقد بمقتضاه تعد أراضى الدولة جميعها اقطاعاً من الملك إلى حكامه بطريق مباشر أو غير مباشر . فالإقطاع يقوم على أساس عقد بين الملك وكبار الإقطاعيين من كبار رجال الدين وكبار رجال الدولة وكبار المزارعين. غير أن ذلك النظام ما لبث بدوره أن تحول فصارت وظيفة حاكم الإقليم وراثية . وقد استتبع ذلك أن أضحى الحاكم الإقطاعى ملكاً تابعاً غير متوج لرئيس يتولى منصبه عن طريق الوراثة يستمده من حقه فى ملكية الأرض والتابعين لها من الأفراد . ولا شك أن مثل هذا النظام السياسى الذى يقوم على رقيق الأرض وملكية حاكم الإقليم والذى تمتزج فيه سلطة الحكم بشخص الحاكم لا يتفق والمبادئ الديمقراطية التى ينتظمها مبدأ السيادة الشعبية هذا فضلاً عن افتقاره إلى فكرة الدولة القانونية التى يخضع فيها الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون .

أسباب ظهور النظام الاقطاعى :

لا يجب أن يتبادر إلى الأذهان أن النظام الإقطاعى قد ساد طيلة العصور الوسطى فى أوربا . كان هناك خلاف حول تاريخ ظهوره فقد اتفق الرأى فى الوقت الحاضر على القول بأن هذا النظام قد خضع كغيره من النظم إلى قاعدة التطور .

ويقول أحد الباحثين تعليقاً على ذلك : لم يكن العصر الإقطاعى عصراً منفصلاً عما سبقه أو لحقه من عصور التاريخ ، إذ أنه ليس بالحادث الذى يحدده زمن بعينه أو مكان خاص كقيام أسرة مالكة فى دولة من الدول أو وقوع معركة حربية كبرى ، أو إنذار أو فتح قريب . إنما هو طور من أطوار النمو التى تدرج فيها المجتمع الإنسانى أذنت به بوادر معينة أيذاناً بطيئاً ، كما أذنت بزواله ظواهر ممعنة فى البطء .

وتجدر الإشارة أنه لا يمكن بالضبط تحديد الزمن الذى ظهر فيه نظام الإقطاع إلا أنه يمكن القول أن هذا النظام عرف فى أوربا فى القرنين التاسع والعاشر وأنه وصل الذروة وبدأ

متمكناً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ثم بدأ نجمه فى الأفول تدريجياً .

أما عن الأسباب التى أدت إلى ظهور هذا النظام فيمكن إيجازها فيما يلى :

١ - انهيار الأمبراطورية الرومانية الغربية :

ساعد انهيار الأمبراطورية الرومانية (٤٧٦م) على أيدى القبائل الجرمانية على ظهور النظام الإقطاعى والفوضى السياسيةالتى عمت الدولة بعد هذا الانهيار ، الفوضى التى ترتبت عن عجز قادة القبائل الجرمانية عن تحقيق قيام حكم مركزى يتسم بالقوة وسيطرة كل ذلك ساعد على اشتداد النزعة المحلية ، وبالتالى ظهر الإقطاع . ويذكر أحد الباحثين أن التطور نحو المحلية حركة أنبتها عزوف ملاك الأرض عن فكرة الحكومة المركزية المستقرة . وشاع هذا العزوف من غير شك بالمجتمع الأوربى كله ، أبان عصر انهيار الأمبراطورية الرومانية وهجوم عناصر البرابرة الأجنبية على إقليمهم واستقرارهم بها . وهذه النزعة ساعدت على نشوء هذا النظام .

وهنا يجب الوقوف عند اصطلاح القبائل البربرية ، ويرى البعض أن الكتاب العرب عندما يتكلمون عن القبائل التى قامت بغزو الأمبراطورية الرومانية بصفوفها بالقبائل المتبربرة فهم يترجمون كلمة barbare بالفرنسية وكلمة brabarian بالإنجليزية إلى اللغة العربية ، وكان الواجب وضع الكلمة الأجنبية فى قالب عربى وليس فى لغة عربية وعلى ذلك الواجب فيكفى ذكر كلمة « القبائل » وحدها للدلالة على أنها متخلفة .

٢ - وجود حكام إقليميين وسلطات واسعة بجانب الأمبراطورية :

حاول الأمبراطور الجرمانى المحافظة على شكل الإطار السياسى الدولة كما كان موجوداً فى الدولة الرومانية ، وذلك من ناحية السيطرة الفعلية على جميع أجزاء الأمبراطورية وبعبارة أخرى تكوين حكومة مركزية ولكن الفوضى السياسية التى عمت أوربا بعد أنهيار الأمبراطورية الرومانية أدت إلى استحالة تكوين وحدة سياسية واقتصادية كبيرة ، وكذلك فإن صعوبة المواصلات قد لعبت دوراً فى عدم قيام حكم مركزى .

وإزاء هذا الوضع قام الأمبراطور الجرمانى بمنح حكام الأقاليم سلطات واسعة فى الإدارة والحكم أخذ هؤلاء الحكام بمرور الزمن بالاستقلال الفعلى فى تلك الأقاليم ، بحيث

جعلوا من مراكزهم مراكز وراثية ، واستطاعوا تكوين حكومات خاصة بهم فى الأقاليم التى تخضع لسلطاتهم يمارسون فيها جميع الاختصاصات من تشريعية وقضائية وفرض ضرائب وسك النقود بل وتكوين جيوش خاصة بهم .

ولعل خير مثال على مدى القوة التى وصل إليها حكام الأقاليم ومدى ضعف سلطة الأمبراطور (تحقيق ضعف السلطة الأمبراطورية تدريجياً) ما يذكره فينوجرادوف حينما يبين كيف ركع الأمبراطور فردريك بارباروسا على ركبتيه أمام هنرى الأسد دوق سكسكونيا وبافاريا ، راجياً منه المساعدة ضد الثائرين عليه فى إيطاليا إذ يصعب لنا القول بأن الأمبراطور هو السلطان الأعلى وأن الدوق هنرى رعية من رعيته [(1)] .

٣ - البحث عن الحماية :

من أهم خصائص العصور الوسطى انهيار السلطة السياسية ، وبالتالى القضاء على فكرة الدولة ونتيجة لذلك فقد قام حكام الأقاليم بالاستقلال بأقاليمهم ونتيجة هذه الفوضى وعدم المركزية فى الحكم أخذ صغار الملاك بالبحث عن شخص يقوم بحمايتهم وحماية ممتلكاتهم وكان لهذه العلاقة الجديدة فى المجال الاجتماعى جانبان أحدهما شخصى والآخر اقتصادى ، فالجانب الشخصى منهما يتمثل فى وضع مالك أرض نفسه فى خدمة السيد الإقطاعى مقابل الحماية التى يقدمها له الثانى ، والجانب الاقتصادى فى تنازل مالك الأرض عن حق الملكية إلى السيد الإقطاعى ثم يقوم باستئجارها منه .

كذلك أن النظام الإقطاعى قد قام من جهة مبتدئاً بالقاعدة ليصل إلى القمة ثم عرف شكلاً آخر وهو النزول من القمة إلى القاعدة ، وذلك أن الملوك وكبار النبلاء ، نظراً لعدم المركزية فى الحكم - رأوا أن يعززوا نفوذهم وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الأتباع، وعلى ذلك فقد منحوا كثيراً من أراضيهم لأتباعهم وقام هؤلاء بدورهم بتأجيرها .

وهذان الاتجاهان انتهيا إلى أن الملك صار المالك الوحيد لجميع الأراضى الزراعية يخلع منها ما يشاء على اتباعه من النبلاء وهؤلاء يؤجرونها للفلاحين أحراراً كانوا أم أرقاء. ومعنى ذلك أن طبقة الفلاحين أصبحت هى المضطلعة بعبء الإنتاج ، وهى الطبقة القائم

---

(١) فينوجرادوف ، النظام الإقطاعى ، فى كتاب الإقطاع والعصور الوسطى فى غرب أوربا . مرجع سابق ص ٨١ .

على أكتافها دعائم النظام الإقطاعى كله . من هذا يتضح أن القرية أصبحت محور الدائرة التى عاش فيها الفلاح ، ذلك لأن المجتمع كان مجتمعاً زراعياً والأرض هى المصدر الوحيد للثروة .

٤ – رقيق الأرض :

يمكن القول بأن مدى علاقة التبعية بين الفلاح والسيد الإقطاعى كانت تختلف باختلاف العصور ، كذلك بأن مظعم أهل الريف فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كانوا يتراوحون بين الحرية والعبودية وهى الحالة التى عرفت باسم القنية.

والقن (رقيق الأرض) هو فلاح ارتضى العيش على قطعة من الأرض منحها اياه السيد الإقطاعى مالك الدومين . يرتبط القن بهذه القطعة من الأرض فلا يملك حرية تركها ولا يملك حق الزواج من خارج الدومين دون إذن سيده وعليه أن يؤدى واجبات تبعيته ، بالخدمة فى أرض سيده الإقطاعى وتقديم جزء من غلته .

٥ – التدرج الرئاسى فى النظام الإقطاعى :

إن أهمية أو اتساع سلطة السيد الإقطاعى تختلف حسب مركز السيد الذى يحتله فى المجتمع الإقطاعى من ناحية التدرج الرئاسى ، فالسيد الإقطاعى « البارون الإقطاعى » كان فى الأصل جندياً ولقد كان حق امتلاك الأرض مقترناً بالسلطة والحكم على تلك الأرض فكان هناك امتزاج بين تملك الأرض والسلطان [١] .

ومن الدراسات التى قام بها المختصون والباحثون فى مختلف القواعد المتعلقة بالإقطاع وما استقر عليه العرف والقوانين الفرنسية يتضح بأن سادة الإقطاع كانوا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام أهمها هو السيد (البارون) الذى تخضع لسلطاته البارونية وهم بالترتيب :

١ – الدوق ٢ – الكونت ٣ – الفيكونت ٤ – الماركيز ٥ – بعض السادة الآخرين الذين يحملون لقب بارون . هذه الطبقة كانت هى الطبقة الوحيدة المالكة ، أى التى لها سلطان مطلق فى إقطاعياتها [٢] .

---

(١) راجع فى تفصيل نظام الاقطاع ، إبراهيم طرخان ، الإقطاع فى العصور الوسطى . بدون مكان وتاريخ إصدار.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور عبد الحميد متولى ، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٩.

ويستغل السيد الإقطاعى إقطاعات من الأرض يمنحه إياها السيد المالك وقد يكون غير المالك وذلك مقابل قسم من البارون بمقتضاه أنه يؤدى للمتبرع خدمات حربية بالدرجة الأولى ، وخدمات مختلفة أخرى ، والتابع الإقطاعى والمتبرع الإقطاعى ، يتعهد كل منهما بالعقد بالإخلاص للطرف الآخر ، وعلى ذلك فإذا شعر التابع بسوء المعاملة من قبل المتبرع حلت له النظرية الإقطاعية الفرنسية الخروج على شروط العقد كان يترك الإقطاع دون أن يكون ملزماً بشيء تجاه السيد الإقطاعى الأعلى ، بل أجازت التقاليد الفرنسية أن ينكر تبعيته الإقطاعية مع بقائه محتفظاً بالإقطاع .

٦ - الإقطاع والسلطة الملكية :

كان الملك يتمتع من الناحية النظرية بسلطة واسعة فى العصور الوسطى ، إلا أنه من الناحية الواقعية كانت هذ السلطة ضعيفة بفعل وجود نظام الإقطاع ووجود كبار النبلاء وكذلك التدرج الرئاسى . وكثيراً ما كان يحدث فى هذه العصور أن يضع الملك يده على أحدى الإقطاعيات بعامل من العوامل ، وبالتالى يمكن أن يصبح الملك سيداً لإقطاعية خاضعة فى ولائها لإقطاعى آخر . ولما كان نظام الإقطاع يمين الولاء ، ولما كان لا يجوز للملك أن يقسم يمين الولاء لمن هو أدنى منه وحلاً لهذا الإشكال فقد توصلوا إلى حل مرض وذلك بأن يتحلل الملك من يمين الولاء نظيير مبلغ من المال كتعويض يقدمه للسيد الإقطاعى .

وكان على سادة الإقطاع واجبات معينة عليهم تأديتها للملك ، منها خدمات عسكرية ومنها خدمات سياسية كإقرار الأمن فى الدولة ونشر العدل فيها أما إيرادات الدولة فكانت تتأتى من إيرادات الملك الخاصة مضافاً إليها الضرائب المفروضة على سادة الإقطاع باعتبارها إجارة للأراضى التى أعطتهم حق التدخل فى ذلك . ومن هذا يتبين بأنه كان للإقطاع نفوذ كبير فى الجيش والمحاكم والإيرادات أما فيما يتعلق بالتزامات الملك وفقاً للنظام الإقطاعى ومن أهمها احترام الملك حقوق أتباعه فيما لهم من امتيازات وكذلك حمايتهم.. ومن هذا يتضح مدى ضعف سلطة الملك فى النظام الإقطاعى (حادثة الأمبراطور مع دوق سكسونيا وبافاريا خير دليل على ذلك) خصوصاً أنه تبين بأن الوظائف العامة غالباً ما كانت خاضعة للوراثة أى انتقالها من الآباء إلى الأبناء فالموظف العام ، كما يقول - فريق من علماء السياسة العرب المعاصرين ، يحتفظ بهذه الوظيفة باعتباره صاحب حق إقطاعى فيها وليس نائباً عن الملك ، مادام يقوم بأداء واجباته الإقطاعية نحو الملك

٧ - المحكمـة الإقطـاعيـة :

يذهب كثير من الباحثين إلى القول بأن المحكمة الإقطاعية كانت تمثل النظام الإقطاعى بكل مفاهيمه . وما هذه المحكمة فى الواقع إلا مجلس يتكون من السيد الإقطاعى ويضم إليه كذلك سادة الاقطاع الآخرين التابعين له والأقل مرتبة وكانت.هذه المحكمة تنظر فى الخصومات الناتجة عن العلاقات الإقطاعية .

ويمكن القول أنه على الرغم من التدرج الرئاسى الذى كان سائداً فى النظام الإقطاعى فقد كان يسود هذه المحاكم مبدأ المساواة بين سادة الإقطاع مهما كانت درجاتهم. وكانت قرارات هذه المحكمة تصدر بالأغلبية وعلى الجميع الخضوع لتلك الأحكام . ويسرت هذ المحاكم للنبلاء أن يحاكموا من قبل زملائهم ، وبالتالى فقد أصبح واضحاً بأن الملك لأحكام هذه المحاكم كغيره .

ومما يؤكد أن الملك كان يعتبر كغيره من السادة الإقطاعيين ما ذهب إليه القاضى الإنجليزى براكتون فى أواخر القرن الثالث عشر يقول : « أن الملوك ليسوا فوق القانون ولو أنه لا توجد فوقهم سلطة بشرية ، وينبغى أن يحول غيرهم من الإقطاعيين بينهم وبين الخروج على القانون » أما مجلس الملك فكان يعتبر أعلى محكمة إقطاعية فى الدولة وكان هذا المجلس يتمتع بكافة الصلاحيات والسلطات .

المؤثرات الإسلامية وفكر القديس توماس الاكوينى

١٢٢٦ - ١٢٧٤م

كان التقليد الشائع بين المفكرين السياسيين الأوروبيين فى العصور الوسطى هو النظر إلى الفكر السياسى اليونانى على أنه مصدر الفكر السياسى الذى امتد أثره إلى العصور الوسطى متغافلين بذلك عن دور الفكر السياسى الإسلامى وتأثيره فى تطور الفكر السياسى الأوربى فى العصور الوسطى لكن ما أن انفتحت أوربا على الشرق الإسلامى ، وبدأت تنهل من منابع الفكر والمعرفة الإسلامية وتتعرف على النظم السياسية الإسلامية إلا وأدركت أهمية التراث الإسلامى .

ولم يكن الاهتمام بالتراث الإسلامى مقصوراً على العصور الوسطى بل امتد أثره إلى عصر النهضة حيث تأثر به دانتى الليجيرى وظهر ذلك جلياً فى كوميديته الإلهيه The Divine Comedy ، كما تحدث المفكرون الألمان والفرنسيون عن الدين الإسلامى ، وهو ما أيده علماء النظرية السياسية المعاصرون حيث أكدوا على دور الدولة كموزع للسلع والخدمات بل والمكانة الاجتماعية الأمر الذى يعتبر الإسلام مصدره الحقيقى .

ويرى أحد علماء النظرية السياسية العرب المعاصرين أن التراث الإسلامى قد ترك بصماته حتى على مدينة الفاتيكان نفسها ، ويستدل على ذلك من أجزاء من مقدمة ابن خلدون موجودة باللغة اللاتينية فى أحد الأديرة بالفاتيكان (١) .

ويلحظ الدارس الارتباط المباشر والوثيق بين تطور الفكر السياسى فى أوربا فى العصور الوسطى وبين دخول المؤثرات الإسلامية إليها .

لقد تم التفاعل بين الفكر السياسى الإسلامى ، والفكر الأوربى حيث تم بداية المزج والأفادة من الأساليب الإسلامية فى الأعتماد على التحليل والتجريب فى ابراز حقيقة ظاهرة السلطة .

وإذا كان القديس أوجستين هو الذى حطم التخلف الفكرى الأوربى فى العصور الأولى للمسيحية فإن توماس الاكوينى سار على نهجه ، وأضاف تجاربه المستفادة من دراساته للفكر السياسى الإسلامى وبخاصة فيما يتعلق بفلسفة ابن رشد .

وقد كان الفكر السياسى الأوربى قبلهما غير قائم على أصول ثابتة وذلك لعدة أسباب منها أن الحضارة الرومانية لم تقدم للفكر السياسى مثلما قدمت الحضارة اليونانية على الرغم من أن المفكرين الرومان قد قدموا إطاراً قانونياً ما زالت تفصيلاته ملموسه عملياً فى كثير من القوانين الحديثة حتى أن أحد مؤرخى الحضارة الرومانية لم ير حرجاً فى أن يقرر أن الأمة الرومانية وهى أمة السياسة لم تعرف علم السياسة .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك دكتور حامد ربيع ، النظرية الإسلامية (غير منشور) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ٥٤.

استقبال الفكر الإسلامى فى الغرب ونظرية الدولة :

يعتبر القديس توماس الاكوينى من أهم المفكرين السياسيين فى أوربا فى العصور الوسطى . وقد تأثر توماس الاكوينى بالتراث اليونانى والرومانى كما نهل من التراث الإسلامى ومؤلفات الفلاسفة والمفكرين المسلمين وظهر نتاج آرائه ونظرياته التى تضمنتها مؤلفاته العديدة التى بلغت السبعين وكان من أهمها شرح الأحكام ، والمجموعة اللاهوتية وحكومة الأفراد .

ظهر التأثير اليونانى والرومانى جلياً فى نظرية توماس الاكوينى فى الدولة ، فقد رأى أن تكوين الجماعات الإنسانة إنما يرجع أساساً إلى العقل والإرادة فى الإنسان . وهذا ما ذهب إليه أرسطو من قبل ، واستند الاكوينى فى تعريف الشعب رأى شيشرون الذى يقول : أنه كثرة منظمة تخضع لقانون تحتاج إلى سلطة تقودها ابتغاء المنفعة المشتركة وكل كثرة من الأفراد تحتاج إلى سلطة تقودها صوب تحقيق الهدف المنشود الذى تبغيه والذى يتمثل لا فى استمتاعهم بمطالب مادية من مال أو تجارة أو حرب ، وإنما فى استكمال الفرد لطبيعته الإنسانية أى لتحقيق كماله كإنسان (1) .

ويرى القديس توماس الاكوينى أن الدولة ظاهرة طبيعية تتمثل فى أنها تنظيم ارتضاه الأفراد للحياة معا ، وأن هذا التنظيم يقتضى وجود سلطة هدفها تحقيق سعادة أفرادها على أساس من الخلق والفضيلة .

نظريته فى السياسة :

يقرر توماس الاكوينى كما فعل سابقوه من المفكرين السياسيين أن السياسة تستهدف أساساً سعادة البشر . ولا تتحقق هذه السعادة عن طريق إشباع شهوات الإنسان أو ارضاء طبيعته الحيوانية ، وانما تتحقق فى استكمال الفرد لطبيعة وكماله الإنسانى . ويرى أن التنظيم السياسى الذى ينظم الشعب أو الجماعة من خلاله فى كيان واحد يحميه قانون عادل هو القانون الذى يعد بدوره صورة من القانون الخالد الصادر عن الذات الإلهية ذلك أن الله أوجد الإنسان مدنياً بطبعه وميزه بفضيلتى الحق والخير .

(1) راجع تفصيلاً : فكر القديس توماس الأكوينى وفلسفته السياسية ص ٦٩ .
وانظر ايضا : د . محمود حلمى ، نظام الحكم الإسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨١ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

نظريته فى السلطة :

يرى توماس الاكوينى أن السلطة نتيجة تفرضها الحياة الإنسانية فى جماعة منظمة ؛ لأنها تستهدف تحقيق المصالح المشتركة لأفراد هذه الجماعة ، ومن ثم فهى تبدو كضرورة اجتماعية تنبع من كل جماعة منظمة ، وفى هذا الاتجاه يتفق مع كل من أرسطو وشيشرون ، إلا أنه يختلف عنهما فى أنه يعزى السلطة إلى الله ، وكان أروع ما كتب القديس توماس الاكوينى هو أن السلطة فى ذاتها أو فى جوهرها مصدرها الله وهو فى يرتكز على الأصل المسيحى الذى يقول إن مصدر السلطة هو الله أما ممارسة السلطة سواء من حيث اختيار شخص الحاكم أو فيما يتعلق بعلاقته بالمحكومين فتقوم على أساس حقوق الإنسان ، ومما لا شك فيه أن توصل القديس توماس فى نظريته إلى هذا المبدأ يعد تطوراً هاماً فى مجال السياسة كما استطاع توماس الاكوينى فى نظريته هذه أن ينهى الخلاف الذى كان قائماً حول تعبير القديس بولس أن مصادر السلطة وأن كل سلطة مصدرها الله مع ما يمكن أن يترتب على هذا القول المطلق من إمكان نسبة مظاهر السلطة صالحة كانت أو فاسدة إلى الله [1] .

ولم يكتف القديس توماس بتقرير ذلك المبدأ بل تعداه إلى سلطات الحكومة فوضع الضمانات الآتية :

١ - مبدأ السيادة الشعبية :

لما كانت السلطة عند توماس الاكوينى تنبع من الجماعة وليس من شخص الحاكم، ولما كانت السيادة تتمثل فى سلطة القوانين التى يخضع لها الأفراد وجب أن تكون السيادة لهؤلاء أو لمن يمثلونهم ، ومن ثم إذا ركزت السلطة فى يد شخص واحد أو وزعت بين أشخاص عديدين - قلوا أو كثروا - فهؤلاء لا يمارسون السلطة بوصفها حقاً شخصياً لهم بل باعتبارهم ممثلين لجميع أفراد الجماعة ، ويرتبط بذلك أن كافة التصرفات التى يصدرها الحاكم سواء تمثلت فى عمل القوانين أم إصدار الأحكام لا تصدر باسمه بل باسم الجماعة التى يمثلها .

---

(١) راجع : د . محمود حلمى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٢ – مبدأ سيادة القانون :

يقوم هذا المبدأ على أساس أن القانون المنظم للجماعة هو القانون الطبيعى ، قانون عادل لأنه نابع من الله ، ويستتبع ذلك وجوب صدور القوانين الوضعية على غرار القانون الطبيعى الذى ارتضاه الأفراد فى حياة الجماعة السياسية ، وبناء على ذلك إذا صدر قانون غير عادل على خلاف القانون الطبيعى فإنه يصبح غير ملزم للأفراد .

٣ – ولاء الشـعب للحاكـم :

حين تناول القديس توماس الاكوينى فكرة السلطة بالتحليل فرق بين عنصرين أساسيين هما : السلطة فى ذاتها ، وطريقة مزاولة السلطة ، وعلى هذا الأساس قال : أن السلطة ذاتها مصدرها الله ، أما طريقة مزاولة السلطة فهى مسألة تعد من الحقوق الإنسانية التى ينفرد بها الشعب . وانتهى القديس توماس الاكوينى من ذلك إلى تقريره الأخذ بمبدأ ازدواج السلطة أى الاعتراف بوجود سلطتين أحداهما زمينة والأخرى دينية ، ولما كانت غاية الكنيسة تتمثل فى الكمال الروحى للفرد كان مؤدى ذلك أن تخضع الدولة أو السلطة الزمنية لسلطانها . إلا أن توماس الاكوينى رأى ضرورة استقلال كل من السلطتين عن الأخرى ورتب على ذلك نتيجتان هامتان :

أولاهما : تتمثل فى عدم الاعتراف بحق الكنيسة فى عزل الأمراء ولو خالفوا أحكامها ؛ لأنهم يتحملون وحدهم مسئولية هذه المخالفة وما يستتبعها من أوزار ... وأساس ذلك أن سلاح الحرمان إنما قرر كعقوبة دينية ومن ثم لا يجوز استخدامه لأسباب سياسية .

وثانيهما : تظهر فيما يخضع له الأفراد من الواجبات الدينية والدنيوية على السواء إذ فى شأنها يطرح التساؤل عن مدى الطاعة الواجبة على الأفراد إذا ما تعارض واجبان أحدهما دينى والآخر دنيوى .

وقد أجاب القديس توماس على هذا السؤال إجابة الفيلسوف العالم ، فقرر طاعة الأفراد للسلطة الزمنية ما دامت تصرفات الحكام عادلة أى متسقة مع أحكام الدين وتعاليمه. ولكن هل كل مخالفة من جانب الحاكم فى هذا الخصوص تستوجب حتماً طاعته ؟ هنا يفرق القديس توماس بين نوعين من المخالفات : المخالفات الثانوية أو غير الجوهرية وهذه لا تستتبع حتماً عدم الطاعة ؛ لأنه من الأفضل احتمال الحاكم المستبد إبقاء على النظام

القائم فى المجتمع وبخاصة إذا وضع فى الاعتبار أن الحاكم ليست له صفة الدوام ، هذا فضلاً عن مقاومة الحاكم لمخالفة ثانوية ارتكبها قد تكون أشد خطراً على المجتمع من استبداده إذا ما ترتب على ذلك فتنة عقب ثورة .

أما إذا كانت المخالفة التى ارتكبها الحاكم جوهرية ففى هذه الحالة يتعين على الأفراد عدم طاعته ، وبذلك أقر القديس الاكوينى حق المقاومة السياسية ، غير أنه مسايرة للهدف الذى تبناه دائماً وهو الابقاء على المجتمع فرق توماس الاكوينى بين المقاومة الشعبية والمقاومة الفردية فأجاز مشروعية الأولى دون الثانية ، وقد ترتب على ذلك أنه لم يجز للفرد أن يغتال الحاكم باسم السياسة [١] .

أما المقاومة الشعبية فهى حق للشعب وأساس ذلك عند القديس توماس أن السيادة تتركز فى يد الأفراد ، ومن ثم لا يتولى الحاكم سلطته إلا إذا ارتضاه الشعب صراحة ، وأنه إذا نقض الحاكم عهده كان الشعب فى حل من طاعته ، وكان له بالتالى أو الممثلين له أن يسحبوا ثقتهم منه ، وهذا الإجراء هو الذى كانت تتبعه روما فقد حكم مجلس شيوخها بإعدام أحد الأباطرة لأن قوانينه كانت غير عادلة .

أشكال الحكومات عند توماس الاكوينى :

قسم توماس الاكوينى الحكومات من حيث غاياتها إلى قسمين : حكومات صالحة، وحكومات فاسدة ، لكنه رأى أن صلاحية النظام أو فساده مسألة نسبية هذا فضلا عن أن النظام قد يكون صالحا في بعض جوانبه وفاسدا فى بعضها الآخر .

ويتفق الاكوينى مع أرسطو فى أن الحكومات العادلة أو الملكيات الصالحة قد تتحول إلى ملكية مستبدة والارستقراطية إلى أوليجاركية ، والديمقراطية إلى حكومة الغوغاء ، ومن ثم كانت أفضل أنواع الحكومات هى الحكومة المختلطة ، وهو فى هذا أيضا يتفق مع أرسطو، إلا أن هذا الاتفاق على المبدأ فقط أما فى التطبيق فقد اختلف معه واقترب من بوليبيوس وشيشرون فأقام حكومته على أساس الجمع بين ثلاثة أنظمة هى الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، وعلى هذا يرأس الدولة حاكم يتحلى بالفضيلة والعدالة ، يعاونه

---

(١) راجع د . عبدالحميد متولى ، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، مرجع سابق، ص ٤٥ .

فى إدارة شئون الحكم مجلس ارستقراطى يتكون من النبلاء والعقلاء ، ويتم اختيار الحاكم وأعضاء المجلس الارستقراطى بواسطة مجلس شعبى يضم ممثلين للشعب .

وانتقل توماس الاكوينى إلى دراسة أنواع الحكومات ، فرأى أن حكومة الفرد العادل تفضل الحكومة الارستقراطية العادلة ، وهذه بدورها تفضل الحكومة الديمقراطية أو حكومة الشعب ، وعلى هذا يفضل القديس توماس الملكية العادلة على النظامين الأخرين ، ومدر ذلك من وجهة نظره أن هذا النظام أكثر تطابقاً للواقع ؛ لأن كل شىء يديره مبدأ واحد ، فالجسم يحركه القلب ، والنفس يحركها العقل والأسرة يديرها الأب ، والعالم يديره الله ، ومن هنا فالدولة الكاملة أو الدولة المثالية فى نظره هى التى يقوم عليها شخص واحد ، لكنه اشترط أن تكون الدولة ملكية وعادلة ولا يتأتى ذلك إلا إذا اختير الملك عن طريق الانتخاب ؛ لأنه يمثل الشعب وبذلك استبعد الملكية الوراثية .

وشرح القديس توماس وظائف الدولة فقال : إنها تشمل الشئون الداخلية والخارجية ، وفى هذا المجال الداخلى وهو الذى يعنينا فى هذه الدراسة رأى أن هدف الدولة هو تحقيق العدالة بين الأفراد ، ومن ثم وجب على الحاكم أن يصدر القانونِ الوضعى على مقتضى القانون الطبيعى الذى يعد بدوره مشتقا من القانون الخالد الصادر عن الذات الإلهية ، وإلا عد القانون فاسدا . كذلك رأى ضرورة تحديد العقوبات والجزاء فى حالة مخالفة القانون ، بل أوجب وجود قضاء يعمل على تطبيق القانون وإلا كان القانون لاقيمة له كما يجب أن ينتقد القاضى أصلا بمبدأ العدالة وإلا يتقيد بحرفية القانون إلا عند الاقتضاء [1] .

ويلمس الدارس بعض المؤثرات الإسلامية فى الفكر المسيحى الذى مثله توماس الاكوينى ، اذ أنه من الحقائق الثابتة أن المكفرين المسلمين قاموا بأهم عملية فكرية فى العصور الوسطى ، وهى حفظ التراث القديم من الضياع وذلك بترجمته من اليونانية إلى العربية ، وقد شهدت أسبانيا المسلمة نشاطا فكريا ملموسا تمثل فى مدارس الكلام التى تزعمها ابن حزم وابن رشد حيث تناول كل منهما كثيرا من القضايا الفكرية والجدلية بالدراسة والمناقشة ، واجتمع اليهما عدد كبير من الطلاب ، بالإضافة إلى ترجمة العديد من جوانب التراث القديم ،. وبذلك أسهموا مع المترجمين المشارقة فى حفظ الثروة الفكرية

---

(١) انظر د . محمد طه بدوى ، النظرية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

القديمة والتى بدونهم لما وصلت إلى أوربا . وعندما انتقل هذا التراث إلى جامعة باريس فى القرن الثانى عشر أثار قلق رجال الكنيسة المسيحية ، مما أدى إلى إصدار قرار يقضى بمنع تدريس كل ما يتعلق بالفكر الأرسطى فيها ، ومما يجب التنويه إليه هو أن هذا القرار لم يكن له من فاعلية ، بل أدى صدوره إلى زيادة حرص المفكرين الأوربيين للاستفادة من منابع الفكر الأرسطى وبخاصة فى كتابات ابن سينا وابن رشد ، كما أن عدداً كبيراً من طلاب العلم فى جامعة باريس هجرها إلى جامعة تولوز التى ازدهرت فيها دراسات الفكر والفلسفة الرشدية .

وقد ظهر تأثير الفكر السياسى الإسلامى فى كتابات توماس الاكوينى وامتد إلى عصر النهضة وبخاصة قضية تفسير علاقة الحاكم بالمحكومين على أساس العقد كما هو فى الخلافة الإسلامية فالمعروف أن هذه الفكرة إسلامية أصيلة لم تعرفها أوربا فى تراثها القديم ولا فى فكرها السياسى فى العصور الوسطى إلا بعد انتقالها مع التراث الإسلامى إلى أوربا . وقد اقتنع بهذا المبدأ عدد من المفكرين السياسيين الأوربيين فيما بعد خاصة الأنجلو ساكسونيين مثل هوبز ولوك ، ثم أخذت هذ الفكرة تتضح بصورة أكبر فى كتابات المفكرين السياسيين الذين مهدوا للثورة الفرنسية مثل مونتسكيو وجان جاك روسو .

حركة تاريخ الفكر السياسى بين الثقافة الإسلامية وحضارة العصور الوسطى :

وإذا كان الاتصال الفكرى موجوداً والتشابه قائماً بين مختلف المذاهب الإسلامية من حيث هى فروع للثقافة الإسلامية ، فقد كان هناك أصل أو جنس أشمل من الثقافة الإسلامية وهو حضارة العصر الوسيط .

وإن صح أن تشابه المذاهب الإسلامية لرجوعها إلى أصل واحد ، فليس هناك ما يمنع من أن يوجد تشابه بين العقلية الإسلامية فى شتى صورها وبين بعض النظريات فى الأديان الأخرى وعلى رأسها المسيحية ، وأول وجه للتشابه هور اجتماعها عند أصل الدين بصرف النظر عن اختلاف العقائد والشرائع ، غير أن تشابها أقرب من ذلك أكثر أهمية فى موضوع هذه الدراسة بين نظرية الإمامة من ناحية ومدينة الله عند سان أوغسطين من ناحية أخرى .

يرى سان أوغسطين [1] أن الشر دخل العالم بمعصية آدم فتنازعت الإنسان قوتان : محبة الذات التى تجلت منذ البدء فى ابن آدم الذى قتل أخاه ، ومحبة الله التى تجلت فى الابن المقتول الذى قدم قرباناً إلى الله . وكما أن هناك قوتين تتنازعان العالم فكذلك مدينتان ترجع إليهما كل المجتمعات البشرية مدينة الله أو مدينة السماء ، ومدينة الأرض ، وما قابيل وهابيل إلا ابنى مدينتى السماء والأرض .

ولقد كانت تاريخ المدينتين مختلطاً إلى عهد إبراهيم ، ثم تمايزتا سياسياً بعد ذلك ، فكانت مدينة الله ممثلة فى مملكة بنى إسرائيل حيث كان الله يحكم المجتمع الإسرائيلى ، إذ كان أنبياؤهم يحكمون بوحى من الله ، فكانت مدينة الأرض أهلها يتنازعون الخيرات المادية ويستمتعون بلذاتها ، أما هل مدينة اللهّ من بنى إسرائيل فكانوا يستخدمون هذه الخيرات للحياة وفقاً للفضيلة والكمال الروحى ، غير أن الفاصل بين المدينتين كان يقل تدريجياً بتقدم الدولتين نحو ظهور المسيح فينتهى التمايز السياسى بين الدولتين .

ويمكن للدولة الرومانية أن تصبح جزءاً من مدينة الله خضعت للكنيسة فى كل المسائل الدينية والعقلية ، حيث إن الكنيسة مؤيدة بعناية الله مسترشدة بهديه وتوفيقه ، فإن خضعت الدولة للكنيسة تحقق سلطان الله فى الأرض وعم السلام ورفرفت السعادة على البشر ، وبذلك تكون الدولة المسيحية كمحكمة إسرائيل أثناء حكم القضاة .

هذه النظرية أريد بها من حيث الواقع سيطرة الكنيسة على الدولة فى عهد كان الصراع قائماً بين البابوات وبين الأباطرة ، أما من حيث المثل الأعلى فقد أريد بها تحقيق سعادة البشر كما كان يتصورها مفكرو القرون الوسطى حيث لا تتم هذه السعادة إلا فى ظل نظام ثيوقراطى تكون السلطة العليا فيه لله ، حيث تنفذ تعاليمه بتوسط رؤساء روحيين على اتصال به واسترشاد بهديه .

هذا نموذج للتفكير الثيوقراطى فى الدولة المسيحية سابق على تفكير الشيعة ، ومع بعد الصلة فإنه يمكن ملاحظة أوجه التشابه الواضحة فى تصور كل منهما لتحقيق مثل أعلى مشترك [2] .

---

(1) راجع فى تفصيل أوغسطين السياسى جورج سباين ، مرجع سابق .

(2) دكتور أحمد محمود صبحى : نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية ص ٤٩.

الثورة فى الفكر المسيحى الوسيط :

استقلال الكنيسة :

كان من الصعب على المسيحيين الأوائل الإقلاع عن أفكارهم الوثنية ليدينوا للدولة بالسمع والطاعة بوصفها سلطة مدنية ، وكانت السمة الغالبة للقرون الوسطى بصفة عامة هى الصراع الحاد بين السلطة الدينية (الكنيسة) والسلطة الزمنية (الدولة) وذلك طوال الفترة اللاحقة .

ومنذ فجر المسيحية ظهرت الكنيسة المسيحية ككيان مميز مستقل عن الدولة وله الحق فى حكم الجنس البشرى فى نطاق الشئون الروحية ، ويوصف ذلك بأنه أخطر حدث ثورى فى تاريخ أوربا الغربية سواء أكان ذلك من ناحية السياسة أم من ناحية الفكر السياسى ، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الأفكار السياسية لدى المسيحيين الأول كانت خاصة بهم كما أنها لم تكن مختلفة عما نادى به غيرهم ، فالدافع إلى قيام المسيحية كان دافعاً دينياً ، والمسيحية فى حد ذاتها استهدفت بالخلاص ، وبالتالى لم تكن للمسيحية فلسفة أو نظرية سياسية ، وحتى أيديولوجية المسيحيين يؤمنون بقانون الطبيعة أو بحكومة أرضية تحوطها العناية الإلهية أو بواجب الحكومة والقانون حيال العدالة ، أو بمساواة البشر أمام الله ، فقد انتشرت كل هذه الأفكار قبل ظهور المسيحية [1] .

وقد أكد القديس بول فى مطلع المسيحية على أنه لما كانت كل سلطة تقوم بإرادة الله ، فإن كل من يقاومها يعد مقاوماً لإرادة الله ، ومن ثم ينصب عليه غضبه ، وذلك بصرف النظر عن عقيدة الذين يتولون مباشرة هذه السلطة ، ودعا القديس بول الرومان المسيحيين بتأكيداته هذه إلى طاعة الحكام بالرغم من ظلمهم ، وما كان يلحق المحكومين من جور ، ليس هذا فحسب ، بل إن على المحكومين أن يطيعوا السلطة طاعة مطلقة وبنفوس راضية وبمحض إرادتهم ، وبرر القديس بول ذلك بقوله أن كل سلطة على الأرض مردها إلى الله ، وبالتالى فلا يجوز الخوض فى الطريقة التى يباشر بها الحكام مهامهم ، ومن ثم

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك : الدكتور محمد طه بدوى ، دكتور محمد طلعت الغنيمى ، النظم السياسية والاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩٠ – ١١٠ ، جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، ترجمة حسن بلال العروسى ، دار المعارف بمصر – القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص ٢٦٤–٢٦٥ .

فإن مقاومة السلطة محرمة تحريماً مطلقاً انطلاقاً من أقوال القديس بول ، ولعل خطاب القديس بول للرومان هو أعمق ما جاء فى الكتاب المقدس (العهد الجديد) بهذا الخصوص حيث قال : « لتخضع كل نفس للسلاطين ؛ لأنه ليس سلطان إلا ابن الله ، والسلاطين الكامنة هى مرتبة من الله ، حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله ، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة . فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشريرة ، أفتريد ألا تخاف السلطان افعل الاصلاح فيكون لك مدح منه ؛ لأنه خادم الله للصلاح ، وكثيراً أن فعلت الشر فخف ، لأنه لا يحمل السيف عبثاً ، إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذى يفعل الشر ؛ لذلك يلزم أن يخضع له لا بسبب الغضب فقط بل أيضاً بسبب الضمير.. » [1] .

والقديس بول بهذه الأقوال – كان يخاطب ضحايا العسف والاستبداد فى عصره ، وبمعنى آخر فإنه كان يخاطب – على حد رأى البعض [2] . أمواتاً سياسيين لا يفكرون فى المشاركة السياسية على أى وجه من الوجوه ؛ لذلك كان من السهل على القديس بول أن يجعل من طاعة السلطة فضيلة يتسم بها المؤمن بصرف النظر عن شرعية هذه السلطة أو حرصها على احترام فكرة القانون والعدالة فى معاملتها للمحكومين .

أما الفترة التالية فقد تطلعت المسيحية إلى امبراطورية عالمية مما دعا رجال الكنيسة إلى تغيير موقفهم من رجال السلطة الزمنية لتحقيق هذا الهدف ، راح رجال الدين المسيحى يكيفون قول القديس بول تكييفاً يجعله صالحاً كوسيلة من وسائل تحقيق سيطرة الكنيسة وبسط نفوذها [3] .

٢ – لا مقاومة للأمير الظالم :

ومنذ القرن الثانى الميلادى ورجال الدين المسيحى يتحدثون عن حق مقاومة الأمير الظالم ، وذلك عقب تصاعد النزاع بين الكنيسة الرومانية والأمراء الزمنيين ، لكى تصبح

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى رسالة القديس بول لأهل رومية فى الإصحاح الثالث عشر (التكوين الكتاب المقدس – العهد الجديد) .

(٢) راجع : دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو فى ضوء الفلسفات السياسية العالمية ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٦٧ ص ١٨–٢٨ .

(٣) راجع تفصيل الفكر السياسى الوسيط وقضاياه ص ص ١٣٢ – ١٤٢ .

الكنيسة فى روما فى مركز أسمى من الأمراء الزمنيين ولكى تتمكن من بسط نفوذها عليهم كان لابد للكنيسة أن تختلق مبرراً دينياً لذلك ، وهو حق مقاومة الظالم ، وتفسير ذلك هو أن السلطة ممثلة فى الأمراء - كان عليها واجب مراعاة القوانين الإلهية باعتبار أن الأمراء يتلقون سلطانهم من الله ، والكنيسة بالطبع مكلفة من قبل الله بالإشراف على مراعاة تلك القوانين ومن ثم مراقبة سلوك الأمراء لتلك القوانين يعتبر بمثابة خيانة عظمى تفقدهم الحكم ومن ثم تنصل رعاياهم من واجب الطاعة ، ولما كانت الكنيسة هى التى تباشر سلطات الله على الأرض فإنها تملك فى تلك الحالة خلع الأمير الذى لا يراعى القوانين الإلهية.

وقد استغل البابا هذه الأفكار واعتبرها بمثابة سوط مسلط على الأمراء ، كما اتخذتها الكاثوليكية كأساس شرعى للتمييز بين الملك والطاغية . وقد فتح هذا التميز الجدل والمناظرة فيما بعد - وبخاصة فى عصر النهضة - فى دور سلطة الحاكم أو الملك .

وهكذا بعدت الكنيسة عن أفكار القديس بول فبينما فرض القديس بول على المسيحيين الأول واجب الخضوع والطاعة بشكل مطلق للسلطة ، فإن القرن الثالث عشر شهد الفكرة القائلة بأنه لما كان الله هو الذى يخول الأمير السلطة ، فليس ثمة من يستطع أن ينزعها إياه وذلك لأن الله لا يعطى السلطة دون قيد ، وإنما يسمح بأن تنزع عن صاحبها إذا ما تطلب ذلك النظام والعدالة ، وأن جواز التعسف فى مؤاخذة السلطة هو سحبها ممن أساء استعمالها.

٣ - الثورة فى فكر توماس الاكوينى :

أما توماس الاكوينى فقد كان حريصاً وحذراً فى عرضه لمدى سيطرة الكنيسة ، فكل سلطة عنده مصدرها الله وتفسير ذلك لديه أن إرادة الله قد شاءت أن تقوم الجماعة قبل أن تقوم السلطة وبدون السلطة تعيش الجماعة فى فوضى ، وأن الله لم يخول هذه السلطة مباشرة للحكام الذين يزاولونها ، ولكن على العكس من ذلك ترك الناس أحراراً فى إسناد مهمة هذه المزاولة لمن يشاءون من الحكام ، وترتب على ذلك أن السلطة السياسية تعتبر بمثابة أمر مدنى موكول للقوانين المدنية ، وبالتالى هناك اختلاف في طرق الحكم ، وهذا الاختلاف لا يتعارض من حيث المبدأ مع القول بأن الله سبحانه هو مصدر السلطة .

ويميز القديس توماس بين السلطة الظالمة بحكم نشأتها وبين الظلم الذى يقع على المحكومين نتيجة لطريقة استعمال السلطة ، والأمير الذى يصل إلى السلطة على غير رضا الشعب غاصب أثيم ؛ لأن الشعب هو صاحب الحق الأول فى اختيار من يتولى حكمه ، وبالتالى لا طاعة لمثل هذا الأمير على الرعايا ، والثورة عليه مشروعة ولكنها فى نفس الوقت مقيدة ، وتفسير ذلك وفقاً لما يراه توماس أن السلطة يمكن أن تصبح شرعية إذا هى تحققت برضا الشعب فيما بعد ، أى إذا أقرها أفراد الشعب ، ولو كان هذا الإقرار لاحقاً لقيامها ، وهنا يأتى قياس مدة تعين مبدأ توماس ، بمعنى أن مقاومة الحاكم لا تعد مشروعة - من وجهة نظره - إلا فى حالة نادرة هى حالة قيام حكومة غاصبة تستمر فى الحكم على غير رضا العشب ودون أن تنجح فى الحصول على إقراره لها .

أما حالة الظلم الثانية فهى حالة تعسف الأمير فى استعمال السلطة ، أما بأن يجاوز حقوقه ، وأما بأن يأمر بأعمال مخالفة للقوانين الإلهية ، والمواطنون لهم حق المقاومة السلبية للحاكم إذا تجاوز الأمير حقوقه ، أما المقاومة الإيجابية للمواطنين فتصبح مشروعة إذا خالف الحاكم القوانين الإلهية ، والمقاومة الإيجابية - أى الثورة مهدت هنا إلى إكراه الحكومة على العدول عن سلوكها أو أسقاطها إذا هى أصرت على التمسك بخطتها والعشب الذى يثور على السلطة فى هذه الحالة إنما يقوم بعمل عادل مشروع لأن الحكومة المستبدة الطاغية - كما يرى توماس - لا تعمل للصالح العام وإنما لصالح الحاكم ، والصالح العام لا تدعمه العدالة وحدها وإنما يدعمه النظام كذلك[1] .

وهكذا تحدث توماس الاكوينى عن النظام لأول مرة ، بل ووضعه فى الاعتبار الأول حتى جعل منه حجر الزاوية فى فكرته من مقاومة الظلم على حد قول فريق من علماء السياسة المعاصرين ونظرية مقاومة الظلم هذه لا تبرر الحركات الهدامة ، ولكنها على النقيض من ذلك مهدت إلى الحد من اضطراب النظام الذى يتولد عنه الطغيان .

والعصيان مباح على ألا يترتب عليه اضطراب حياة المواطنين ، وهكذا أصبح حق الثورة خاضعاً فى مزاولته كشرط تنكر الحكام للصالح العام ، ذلك الصالح الذى يعد تحقيقه هدف السلطة ، غير أن القديس توماس الاكوينى ، لا يؤيد اطلاقاً مقاومة السلطة القائمة

(١) دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، مرجع سابق ص ٢٣ .

والقضاء عليها بحجة إقامة نظام جديد يحل محلها ، وقد كان هذا أساساً لقاعدة استقر عليها فيما بعد وانطلقت من مفهوم مفاده أن قيام النظام السياسى يعتبر قرينة على صلاحيته ، وهو ما يمكن القول معه بأن أفكار القديس توماس تعتبر محافظة وشديدة الحرص على استقرار النظام بعيداً عن تحبيذ الثورات .

٤ – حركة الإصلاح الدينى ومقاومة الحاكم الظالم :

لا يبيح مارتن لوثر . وهو أكبر قائد للإصلاح الدينى – فى القرن السادس عشر ، مقاومة الحاكم أبداً ، وإنما يحرمها تحريماً مطلقاً لا يدع مجالاً لتصور أية حالة تعد فيها المقاومة مشروعة ، وهو يرى فى الثورة عصياناً لله وتجاوزاً لحدود العباد ، ويعتبر مارتن لوثر أن الله وحده هو الذى يملك فصم الرابطة التى ربط بها الأمير برعاياه ، ويفسر هذا الموقف سلوك لوثر إزاء حركات تمرد الفلاحين التى وقعت وقتئذ .

أما كلفن فقد ذهب هو الآخر إلى ما ذهب إليه لوثر ، بل وأبعد من ذلك حين قرر أن واجب الطاعة مطلق إزاء الحكام الطغاة وأن الله يأمر به وينهى عن العصيان ، وأن ظلم الأمير لايعفى الرعية من واجب الطاعة وأن على الرعايا أن يلتزموا الصمت والسكينة تجاه الظلم والجور من الحكام ، وأن ذلك ليس إقداماً للأمراء أو الحكام وإنما يمس صميم التدين وإلا أضحى الرعايا عصاة للأمراء الطغاة ولأمراء الله على السواء ، وهكذا قاد لوثر وكلفن حركة تحرير الفكر من غير تعاليم الكنيسة دينياً وليس سياسياً ، غير أن الفترة اللاحقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قد شهدت دفاعاً من جانب المفكرين السياسيين عن سيادة الشعب مؤكدين على حق مقاومة الحاكم الظالم .

وإذا ما وصلنا إلى القرن التاسع عشر نجد أن رجال الكنيسة يرون أنه إذا ما تعسف الأمير فى استعمال سلطته أو جاوز حدوده ، فإن القانون الكاثوليكى لا يبيح للرعايا مقاومته مخافة أن يزيد ذلك النظام اضطرابا على اضطرابه وأن يلحق الجماعة ضرر بسبب العصيان يفوق كثيراً ما يحلقها من جراء تجاوز الأمير لحدود سلطاته ، وأنه إذا ما وصل ظلم الأمير وجوره إلى حد عدم وجود بارقة أمل فى الإصلاح ، فما على المواطنين إلا الاستعانة بالصبر والصلوات انتظاراً للفرج من عند الله . بل أن البابا جريجورى السادس عشر يقول صراحة فى عام ١٨٨٥ بأن زعزعة الطاعة وإثارة الفتن ليست مجرد عيب فى الذات الملكية وإنما هى عيب الذات الإلهية .

أما الأفكار المعاصرة فيمكن إيجازها فى كتابات اليسوعيين دفاعاً عن نفس المبادئ السابقة ، حيث لا يجوز لفرد – أيا كان الدافع – أن ينتقد أو يسب السلطان الشرعى ، بل أن الشعب برمته لا يجوز له أن يخلع الحاكم بحجة أنه ظالم وطاغية ، وأقصى ما يمكن الاعتراف به للشعب فى هذه الحالة هو حق الالتجاء إلى مجرد مقاومة دفاعية وليست إيجابية أو هجومية . ويضيف الفكر المسيحى المعاصر لذلك أن مواصلة الحاكم لهذا الظلم إنما هى دليل على سيطرته على الموقف بما لا يدع بارقة أمل فى نجاح الثورة ، وبالتالى فلن يكون هناك من أثر سوى إثارة الاضطراب .

وربما جاءت الأفكار المسيحية المعاصرة استمرار للأفكار التى سادت فى القرن الماضى حيث كانت الكنيسة الكاثوليكية لا تؤيد على الإطلاق أى ثورة شعبية أو تحريرية [1] .

وعموماً فإن علماء السياسة المعاصرين – أو فريقاً كبيراً منهم على الأقل يكادون يقطعون فى تحريم الكنيسة لمقاومة الحكومات أيا كان شكلها تحريماً تاماً ، غير أن [2] هناك استثناءات حذرة من هذا المبدأ والتى تبيح الالتجاء للمقاومة إذا لم يكن هناك مفر منها وكان الالتجاء لازماً وذا جدوى وبقدر معين وحيث إن حق المقاومة لا ينشأ إلا لإعادة النظام فإن مزاولته لا تجوز إلا إذا كانت الفرصة مواتية تماماً للنجاح ومن الثابت أن « الفقه » الكاثوليكى يضيق الخناق – بقدر المستطاع – على حق المقاومة حتى أن رسالة البابا الصادرة عام ١٩٣٧ إلى الكاثوليك فى المسكيك تحثهم على عدم استخدام أسلوب المقاومة تجاه الحاكم إلا بالقدر اللازم لتحقيقه وبطريقة لا تسبب للجماعة أضراراً تفوق تلك التى تهدف إلى تخليص نفسها منه [3] .

* * *

---

(١) حتى أن بعض الكتاب كانوا قد أشاروا فيما إذا كان للكنيسة أن تعترف لليونانيين المسيحيين بحق الثورة على الأتراك المسلمين الغاصبين فى نظرها .

(٢) راجع على سبيل المثال :

George Brudeua, Traife de Science Politique, Paris, 1950, P.25.

(٣) ولعل من أفضل المؤلفات العربية التى عالجت هذا الموضوع :

دكتور محمد طه بدوى ، حق مقاومة الحكومات الجائرة فى المسيحية والإسلام فى الفلسفة السياسية والقانون الوضعى ، الإسكندرية ١٩٥٢ ص ٣٧ –٦٤ .

– دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو فى ضوء الفلسفات السياسية العالمية ، مرجع سابق ص ١٧ – ٢٨ .

الفصل الرابع

الحضارة الإسلامية والفكر السياسي الإسلامي

تمهيد :

انعكس تأثير الإسلام فى عقلية العرب على مظهرين ، الأول : أن التعاليم الإسلامية جاءت مخالفة لعقائد العرب ، وأما المظهر الثانى فهو أن الإسلام قد مكن العرب من فتح بلاد فارس وبلاد الروم ، ومن الثابت أنهما أمتان عظيمتان حملتا مدنية راقية فى هذه الفترة. وقد قضت تعاليم الإسلام بأنه إذا أراد المسلمون غزو بلد وجب عيهم أولاً ، الدعوة إلى الدخولى فى الإسلام ، فإن أسلموا كانوا وسائر المسلمين سواء ، وأن لم يسلموا فإن عليهم أن يسلموا بلادهم للمسلمين يحكمونها ، ويبقوا على دينهم – إن شاءوا – ويدفعوا الجزية – ضريبة على الرأس يدفعها الرجال غير العرب – وليس النساء –، فإذا قبلوا ذلك كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وكانوا فى ذمة المسلمين يدافعون عنهم ويتعهدونهم بالحماية (١).

ومظاهر الحضارة الإسلامية التى تركها العرب كانت بناءة بدليل أن الفتوحات الإسلامية قد خلفت تأثيراً عظيماً ، حيث ارتقى العرب بهذه الشعوب ، مثال ذلك عندما غزا محمد بن القاسم الثقفى شبه القارة الهندية سنة ٩٣ هـ فقد استأثر باهتمام وتقدير شعوبها ولدى مغادرته هناك ودعته شعوبها بالدموع والعواطف الجياشة وهو دليل على اندماج العرب المسلمين بهذه الشعوب رغم أنها غريبة عنها فى اللغة والتراث التاريخى والعادات فإن العرب كانوا أهل عقيدة وحضارة عريقة معاً ، مما جعل الشعوب الأخرى تندمج فى الحضارة الإسلامية ومن الثابت أن انتشار العقيدة الإسلامية فى السند والبنجاب ووسط آسيا وتغلغلها

(١) راجع : دكتور محمد نصر مهنا ، الفتوحات الإسلامية والعلاقات السياسية فى آسيا ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٩٠ ص ٧ – ١٢.

حتى الوقت الحاضر هو خير دليل – كما لمست بنفسى خلال فترة عمل بالباكستان – على قوة الحضارة الإسلامية التى تم من خلالها بناء هذه البلاد.

فى حين أنه فى الوقت الذى ابتلت فيه هذ الشعوب بالاستعمار الأوروبى بشتى أنواعه ، فقد فقدت حضارتها ، وتم استنزاف ثرواتها إلى الدول الأوربية ، ووصل الاستعمار الأوربى وغيره من الشعوب المستعمرة – بفتح العين – وحقوق الإنسان .. فما هو تفسير هذه الظاهرة ؟.

الواقع أن الحضارة الإسلامية هى حضارة صادقة فى حين كانت الحضارة الأوربية مجرد شعارات للرجل الأبيض فحسب ، وتاريخ العرب – وسيطة وحديثه – خير دليل على ذلك ، ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التى تجيب من خلال ثناياها على التساؤلات الآتية:

– كيف اعتنقت هذه الشعوب الأسيوية الإسلام ودخلته قانعة راضية ؟.

– هل صحيح أن العرب كانوا يمارسون حكماً استبدادياً – وبخاصة فى العصر الأموى والعباسى – تجاه هذه الشعوب ؟ وكيف يمكن مقارنة ذلك ببناء الحضارة مادياً ومعنوياً للشعوب التى اختلطت بالعرب فأحبتهم وأحبوها واستفادت منهم وأفادوها ؟.

– لماذا ينزلق البعض إلى آراء المستشرقين ؟ وأليس المستشرقون – أو جزءاً كبيراً منهم على الأقل – قد أساءوا إلى الإسلام أكثر مما أفادوه ؟.

– لماذ لا يعيد العرب كتابة تاريخهم دون الانسياق وراء المستشرقين أو من يرددون آراءهم ويتأثرون بها ؟

– ومن واقع دراستنا لحركة التاريخ الإسلامى فكيف يمكن تحليل ما ردده البعض أن العرب ليسوا أهل حضارة ؟ ! أليست شواهد الحضارة الإسلامية فى آسيا تنفى ذلك ؟ وهو ما يمكن تتبعها من ثنايا الحقائق الآتية :

أولاً : أن انتشار الإسلام فى العصور الوسطى يرجع الى اتفاق الحركة الإسلامية سلوكياً مع مبادئ وقيم ومتعقدات الإسلام ، لقد كانت الحركة الإسلامية فى ذلك الوقت حركة فعالة ، ذات هدف ، تحررية ، متسامحة ، رحيمة ويقظة وخاشعة لله سبحانه وتعالى .

وقد استتبع اعتبار الحركة الإسلامية كنظام سلوكى منذ انتشار الإسلام فى القرون المبكرة - أن تميزت على جميع النظم السلوكية بمعيار محدد فرض نفسه كشىء مقدس فى الوحى الذى نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان الوحى فى نفس الوقت مصدر جميع المعرفة فى القرآن الكريم .. ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شىء ﴾ ، وكان أسلوب تطبيقه فى سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان النموذج هو حضارة المدينة التى أسسها النبى صلى الله عليه وسلم ، وناضلت الحضارة الإسلامية عبر عصورها المختلفة - الوسيطة والحديثة والمعاصرة - فى بيئة دولية وفرضت نفسها بأفضل ما تستطيع لتصبح الحركة الإسلامية عالمية النطاق وحقيقة فعالة متفوقة فى الكيف والكم بمقارنتها بحصيلة عمل القوى المعادية لها ، وتمثلت هذه الحقيقة الفعالة فى تقديم الدين الإسلامى كنموذج لحل جميع مشاكل البشر .

لقد عاش الإنسان على الأرض ملايين السنين ، غير أن أحداث التاريخ المسجلة لا تتعدى ثلاثة آلاف عام ، وحتى المئات الأولى منها تعد غامضة من وجهة نظر المؤرخين ، وإيحاء القرآن الكريم واتمام رسالة الإسلام من خلال النبى صلى الله عليه وسلم قد مضى عليه أكثر من أربعة عشر قرناً ، وقد تغلب المسلمون من صحراء شبه الجزيرة العربية فى الطور الأولى من تاريخهم على المدنيات المتطورة فى بلاد فارس وروما ، ثم انتشروا بعد ذلك وأقاموا حضارة مزدهرة بسماتها الإسلامية المتميزة شملت الجزء الأعظم من العالم المعروف فى ذلك الوقت وظلت حضارة الإسلام حوالى ألف عام [١] .

ثانياً : امتدت دولة الإسلام قوية مرهوبة الجانب حتى نهاية حكم الأمويين وبداية حكم العباسيين - لتشمل مساحات هائلة من الأرض وأعداداً ضخمة من البشر - ربما لم تتوفر لدولة قبلها أو حتى بعدها - ، وقامت الدولة الإسلامية بفتوحات رائعة ونشرت الإسلام والهداية والتعمير ، وشملت فى هذه الفترة إقليمى جرجان وطنجارستان فى بلاد ما وراء النهر ، وقاربت حدود الصين ، ووصلت مدن هامة من نواحى بلاد ما وراء النهر فى حوزة المسلمين الأوائل مثل خوارزم وسمرقند وبلخ ومرد ، وفى جنوب شرقى آسيا بلغت حدود

---

(١) راجع : د . محمد سليم العوا ، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٨ ، ص ٧٢ - ٧٣ .

وانظر ايضا د . محمد ضياء الريس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

دولة المسلمين فى بلاد كشمير وبلاد النسد ووصلت إلى ما يلى المغرب جنوباً من الصحراء فى إفريقيا ، أما من جهة الشمال الشرقى فقد بلغت الدولة الإسلامية جبال القوقاز وأرمينية وتاخمت فى الشمال حدود الدولة البيزنطية ، وأصبح خط حدود الدولة الإسلامية مع بيزنطة يمتد من قليقلة فى الشرق ويحاذى الأطراف الجنوبية لآسيا الصغرى ضمن الأراضى الإسلامية حتى طرطوس فى الغرب جنوب بلاد غالة ودخلت والأندلس ضمن الأراضى الإسلامية التى اشتملت أيضاً على كل أراضى الشمال الإفريقى من مصر إلى بلاد السوس فى المغرب الأقصى .

ثالثاً :

احتك العرب عند امتداد دولتهم الكبرى بثقافات متنوعة ونجحوا فى التعامل معها ، ومن الثابت أن الغالبية العظمى من هذ الشعوب التى اعتنقت الإسلام بعد الفتح الإسلامى لبلادها قد شكلت جزءاً من التيار الإسلامى ، وامتزج العرب مع الأجناس الأخرى ، كما امتزجت العادات الفارسية والرومانية بالعادات العربية ، وتأثرت الحياة والنظم السياسية والاجتماعية بهذا الامتزاج ، وكان العرب هم العنصر القوى الفاتح فقاموا بتعديل هذه النظم بما يتواءم وعقليتهم ، ولكنهم تأثروا أيضاً بالنظم الاجتماعية والحضارات الأقدم ، والواقع أن الامتزاج كان قوياً فالموالى كان لهم أثر فى مرافق الحياة ، وأصبحت الدولة الإسلامية – بعد فتوحات أبى بكر وعمر عثمان رضى الله عنهم – مجالاً فسيحاً لأنواع أخرى من الحروب مثل حرب اللغة العربية واللغات الأخرى ، والإسلام والديانات الأخرى ، والنظم الاجتماعية العربية البسيطة والنظم الفارسية والرومية ، والحياة العقلية هى الأخرى كان شأنها شأن هذه النظم ، وامتزج العقل العربى بالعقل الأجنبى ، وكما تضاربت النظم السياسية الفارسية والرومية مع النظم الإسلامية ، اختفت أيضاً القوانين الفارسية والرومية – كلها كانت فى حروب مستمرة ، وكانت الدولة الإسلامية هى مسرح العمليات وموطن القتال [١] .

رابعاً :

من الثابت أن العرب انتصروا فى نشر الدين الإسلامى لهذه الأقطار ، وظل الانتصار حليفهم حتى اليوم باعتناق الأقاليم المفتوحة للدين الإسلامى ، كما انتصرت لغة العرب

---

(١) انظر : جلال مظهر ، حضارة الإسلام وأثرها فى الترقى العالمى ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٧٤ ، ص ٧٣ – ٧٤ .

وسادت الممالك المفتوحة ، وانهزمت أمامها اللغات الأصلية للأقاليم المفتوحة ، وصارت اللغة العربية هى لغة السياسة والعلم معاً حيث عنى المسلمون بالتفكير المنظم من تشريع وتفسير وحديث وتاريخ وسير ، ولما فتح المسلمون هذه الأقاليم كان العنصر العربى هو العنصر الحاكم فتعلم وقرأ وكتب ، واضطر الداخلون فى الإسلام من غير العرب إلى تعلم العربية ورفع الإسلام المستوى العقلى للعرب من خلال نشر تاريخ وأحوال الأمم الأخرى ، وفيما يتعلق بالحياة العقلية فقد تأثرت هى الأخرى بالإسلام ودعوتة إلى الإيمان بالله وصفاته من وحدانية وعلم وقدرة والدعوة إلى ما فى العالم من ظواهر ، وانتشر علماء المسلمين فى الدولة الإسلامية فى عصر النبوة والخلفاء الراشدين ، بل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فى مدن جزيرة العرب ، فأرسل إلى اليمن وإلى البحرين وإلى مكة بعد فتحها ، وكذلك فعل عمر بن الخطاب عندما توسعت فتوحاته عندما كتب إلى أهل الكوفة قائلاً : « إنى بعثت إليكم بعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وآثرتكم به على نفسى ، فخذوا عنه» ، وأنشأ هؤلاء الصحابة والعلماء حركة علمية نشيطة ، واشترك العرب والعجم معاً فى تلقى العلم عنهم حتى إذا كان عصر التابعين وتابعيهم كان بعض حملة العلم عرباً وأكثرهم من أبناء الموالى – أبناء البلاد المفتوحة – ، واشتهر كثير من علماء مكة ، والكوفة والشام ومصر [1] .

خامساً :

انتشرت الحركة التاريخية – وليس المقصود بها تأليف كتب التاريخ – وإنما ما انتشر فى الدولة الإسلامية من أخبار الأمم الماضية والأحداث فى فترة النبوة والخلافة الراشدة ، وكانت حركة نشيطة ، فالرسول صلى الله عليه وسلم قد كتب إلى أمرائه وقادة سراياه من الصحابة وبلغ عدد كتابه ما يزيد على الثلاثين – حسب تقدير المصادر العربية – ومن أبرزهم الصديق والفاروق وعثمان بن عفان رضى الله عنهم ، كما كتب له على بن أبى طالب وخالد بن سعيد ، وشرحبيل بن حسنة ، ومعاوية بن أبى سفيان وغيرهم [2].

وأرسل النبى صلى الله عليه وسلم جيرانه ، وتحفظ المصادر مراسلاته مع أهل نجران ،

(١) د . محمود الخالدى ، معالم الخلافة فى الفكر السياسى الإسلامى ، بيروت – دار الجيل ، عمان – دار المحتسب ١٩٨٤ .

(٢) راجع : جلال مظهر ، مرجع سابق ، ص ٣٤ – ٣٦ .

وكان معظمها بخط على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، كذلك كتب الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الملوك والحكام والأمراء يدعوهم إلى الإسلام وأرسل إليهم شعراءه ومبعوثيه برسائل مكتوبة ، فأرسل عمر بن أمية الضمرى إلى نجاشى الحبشة ، وعبد الله بن حذافة إلى كسرى فارس ، ودحية الكلبى إلى هرقل امبراطور الروم ، كما أرسل حاطب ابن أبى بلتعة إلى المقوقس حاكم مصر من قبل البيزنطيين ، وسليط بن عمر إلى هوذة بن على ملك اليمامة ، والعلاء بن الحضرى إلى منذر بن ساوى ملك البحرين .

كما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم العهود ، ومنها عهده إلى أهل اليمن الذى وجهه مع عمرو بن حزم ، وصلح الحديبية الذى أملاه على على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، كما كتب لتميم الدارى وأخوته بالشام . وتذكر المصادر التاريخية أن الزبير بن العوام وجهيم بن الصلت كانا يكتبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أموال الصدقات ، وأن حذيفة بن اليمان كان يكتب له خرص النخيل ، وأن المغيرة بن شعبة والحصين بن نمير كانا يكتبان له المداينات والمعاملات .

وفى عصر الخلفاء الراشدين كتب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت لأبى بكر الصديق، وكتب للفاروق رضى الله عنه زيد بن ثابت وعبد الله بن خلف، كما كتب مروان بن الحكم لعثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكتب لعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه عبد الله ابن رافع ، وسعيد بن نجران الهمذانى كما كتب للحسين بن على كاتب أبيه .

وقد نبعث هذه الحركة من شعور الخلفاء بالحاجة إلى تعرف أخبار الملوك فى الأمم الأخرى وسياستهم بعد اتساع الدولة الإسلامية وفتوحاتها ، ويروى المسعودى أن معاوية ابن أبى سفيان كان يستمر إلى ثلث الليل فى أخبار العرب وأيامها ، والعجم وملوكها وسياستها لرعيتها ، وبالتالى فقد ازدادت أهمية الكتابة بازدياد فتوحات الدولة الأموية ، وتعددت مراسلاتها ، وظهرت وظيفة الكتابة بشكل أوضح ، وكان ديوان الخليفة يتولى التوقيع على القصص ويصدر الأحكام ، وكان الكاتب ينفذ ما يصدره الخليفة إليه .

تعاونت هذه الحركات واعتمد أصحاب المذاهب الدينية فى تعاليمهم فيما بعد على الفلسفة ، وعاليم الكتب ، واستعان المفسرون والمحدثون والفقهاء بالشعر والأدب لتفهم معانى القرآن الكريم والحديث ، واستمد المؤرخون أهم معلوماتهم من القرآن الكريم والحديث ،

وفى عصر التابعين ومن بعدهم قويت الحركة العلمية بسبب الفتوحات الإسلامية المتعاقبة ودخول الأمم المتحضرة فى الإسلام والحاجة إلى تشريع واسع يساير الأحداث ، فكثر التدوين وتطورت الكتابة بشكل واسع فى العصر العباسى وكان ديوان الرسائل يضاف إلى الوزارة أحياناً ، فكان الوزير هو الذى يتولى أحوال الديوان - الذى أطلق عليه ديوان الإنشاء - ويصرف أموره بنفسه ، وأحياناً كانت إدارته توكل إلى كاتب يختص به ويعتمد على ما يرد إليه من ديوان الوزارة ، وظلت الكتابة فى بغداد تستأثر باهتمام الخلفاء العباسيين إلى أن بطل رسمها بسقوط العاصمة العباسية أمام جيوش المغول عام ٦٥٦هـ - ١٢٥٨[١] .

الحاكم بين الفكر الأوربى والفكر الإسلامى :

بالرغم من عوامل ازدهار فلسفة السياسة لدى المسلمين ، فإن هذه الفلسفة لم تكن موضع عناية علماء المسلمين ، بل إنها لم تأخذ عندهم مكاناً يذكر فى حركتهم العلمية الكبيرة باستثناء مؤلفات تعد على أصابع اليد الواحدة وتكاد تخلو من الروح المنهجية ، وكأن العرب مولعين بفلسفة الإغريق ومعارفهم السياسية ، ويرتبط بحركات معارضة الحكام التى لازمت نشأة الدولة وظلت تلازمها ، حتى لا يكاد يمضى جيل إسلامى لا يحدث من خلاله ثورة على دولة أو مصرع لخليفة ، وقد عنى القران الكريم - باعتباره دستور الإسلام والمسلمين - بشئون السياسة قدر عنايته بالشئون المدنية ، وذلك بعكس المسيحية التى فصلت بين الدين والدولة فدعت منذ البداية إلى ترك ما لقيصر لقيصر ما لله لله .

وفى الفكر الإسلامى يرى البعض أن كتابات علماء المسلمين جاءت هزيلة فى هذا المجال وأن معظم هذه الكتابات جاءت بمثابة تبرير لسياسة السلاطين ، وبالتالى جاءت مخالفة للإسلام روحاً ونصاً . ويعنى ذلك أنه طبقاً لجوهر النظرية الإسلامية يمكن القول أنه إذا لم تتوج السلطة السياسية فى الدولة الإسلامية من أحكام الشريعة وقواعدها العامة ، ففى هذه الحالة تكون واجبة الطاعة والنصرة ، ويترتب على التزام السلطة العامة بقواعد المشروعية الإسلامية أن تكون واجبة الطاعة فيما تأمر به إلى القائمين على هذه السلطة بمقتضى البيعة والأمانة وإنما يتعدى إلى الأقلية التى لم توافق على ذلك وذلك يرجع إلى أن

---

(١) د . محمود الخالدى ، معالم الخلافة فى الفكر السياسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

ما ارتأته الأغلبية تلزم به الأقلية للنصوص التى تحتم حسم الخروج على حكم الجماعة ، وفضلاً عن ذلك فإن السلطة العامة فى الدولة الإسلامية لا يتسنى لها كفالة حقوق الأمة مالم يلتزم أفراد الأمة بقراراتها وتصرفاتها التى تجريها فى نطاق أحكام الشريعة الإسلامية غير أن طاعة السلطة ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بقيود وقواعد تحول دون خروجها عن النطاق المسرموم لها [1] ويعنى ذلك أنه إذا كانت الصلاحيات التى تمارسها السلطة العامة فى حدود أحكام الشريعة ، فإن وجوب طاعتها أمر حتمى على عامة المسلمين وأيضاً خاصتهم من العلماء والفقهاء ؛ لأن ممارسة السلطة العامة فى هذه الحالة نافعة للناس فى أمور دينهم ودنياهم ، وحتى فى الحالات التى لا يتبين للمحكومين فيها وجه النفع من وراء ممارسة السلطة ، فإن الأمر الصادر منها يكون واجب الطاعة مادامت لم تخالف نصاً أو قاعدة من نصوص وقواعد الشريعة ، ذلك أن فرضية الطاعة ثابتة بأدلة مقطوع بصحتها ، وما يريده المحكومون من نفعها أو عدم نفعها لا ينهض دليلاً لمعارضة هذه النصوص ، وحتى علماء المسلمين الذين لم يوافقوا على ما رآه الحاكم يتحتم عليهم هنا عدم الإفتاء برأى خلافاً لما انتهى إليه المسلمون إلى اضطراب الأحكام ، وتزعزع الثقة فى حكم الحاكم [2].

طاعة السلطة فى الإسلام :

والطاعة المفروضة للسلطة العامة طبقاً للنظرية الإسلامية تستمد أصولها من نصوص فى القرآن الكريم أو السنة النبوية ففى القرآن الكريم يقول عزوجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا اللّه وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ [3]. وقد انتهى المفسرون فى تفسيرهم لهذه الآية الكريمة بأن قرروا أن الطاعة المفروضة للحكام ليست طاعة أصلية واجبة ، وإنما هى

---

(١) دكتور محمد طه بدوى ، الفكر الثورى ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٧٧ ص ٢٩ – ٥١.

(٢) لعل من أفضل الدراسات المعاصرة التى تعرضت لهذه النقطة تفصيلاً : دكتور فؤاد محمد النادى مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقة الإسلامى ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٠ وقد اعتمد على آراء فريق من علماء المسلمين هم محمد بن الحسن – السير الكبير – جـ. أ الرازى – مفاتيح الغيب جـ٣ ، القرافى ، الفروق ، الجزء الثانى الأمدى ، الأحكام فى أصول الأحكام ، الجزء الثانى ، الزمخشرى الكشاف ، الجزء الأول .

(٣) سورة النساء آية رقم ٥٩.

طاعة تبعية ترتبط أساساً بطاعة الحكام « لله وللرسول » وهو ما يستفاد من تكرار الأمر فى وجوب طاعة الله وطاعة الرسول ويعنى ذلك أن الطاعة ليست واجبة إلا فى حالة التزام السلطة العامة بقواعد المشروعية فى الفقه الإسلامى ، ولا تكون واجبة الطاعة فيما وراء ذلك، وإنما يكون الواجب على المسلمين فى هذه الحالة هو الرد والانكار [(١)] .

وفى السنة النبوية هناك أدلة كثيرة توجب جميعها طاعة أولى الأمر من المسلمين . ومن الأدلة قوله صلى الله عليه وسلم : « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى » [(٢)] وأيضاً قوله صلى الله عيه وسلم : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وأكره مالم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « اسمعوا وأطيعوا وأن استعمل عليكم عبد حبشى » ، « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية » [(٣)] .

وهذه الأحاديث الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم توجب طاعة الحاكم من جانب المحكومين غير أن المقصود من هذه الأحاديث ليست الطاعة المطلقة فى كل الأحوال، وإنما المقصود منها أن أعمال السلطة فى مواجهة الأفراد يؤدى فى أحيان كثيرة إلى الحد من نطاق الحرية الفردية لهم بقصد المحافظة على المصحلة العامة للمجتمع الإسلامى بحيث يكون للسلطة العامة الحق المطلق فى ولاء المحكومين جميعاً بطاعتهم لها ، حتى مع قبول البعض قرارات السلطة العامة ، بالامتعاض أو الكراهية لوقوع هذ القرارات على غير رغباتهم [(٤)] ، على أنه إذا كان الضرر الناجم عن الطاعة يفوق الضرر المترتب على مخالفة هذا القرارات فلا مفر من عدم اتقاء الضرر الناتج عن طاعة الأوامر المخالفة للقانون ، كما لو كانت تؤدى إلى ضياع الأمة وهلاكها ، ويرى البعض تأسيساً على ذلك أن للأمة فى حالة القدرة على عدم طاعة الأوامر الحق فى أن تستعمل فى ذلك القوة عند الاقتضاء .

---

(١) محمد بن الحسن ، مصدر سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٦.

(٢) البخارى ، صحيح البخارى ، الجزء التاسع ص ٢٧ – ٦٠.

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) الرازى : مفاتيح الغيب ، الجزء الثالث ، ص ٣٤١.

ويعنى ذلك أيضاً أن هذه الطاعة لا تكون لازمة إذا كانت الحاكم المسلم جائراً ظالماً فى أحكامه ليست بحقوق الرعية ، وهو ما قرره أحد علماء المسلمين من أن الله ورسوله بريئان من الحاكم الظالم ، ويروى عن الإمام « على » رضى الله عنه قوله : حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدى الأمانة ، فإذا فعل ذلك فحق على الرعية أن يسمعوا ويطيعوا [1] .

كيف تلزم طاعة أمراء الجور وقد منع الله الأمر بطاعة أولى الأمر بما لا يبقى معه شك ، وهو أن أمرهم أولاً بأداء الأمانات ، وبالعدل فى الحكم وأمرهم أخيراً بالرجوع إلى الكتاب والسنة فيما أشكل ، فإن أمراء الجور لا يؤدون أمانة ولا يحكمون بعدل ، ولا يردون شيئاً إلى كتاب الله ولا إلى سنة رسوله ، إنما يتبعون شهواتهم حيث ذهبت بهم ، فهم منسلخون من هذه القرارات فلا مفر من عدم الطاعة اتقاء للضرر عن طاعة الأوامر المتكلفة [2] .

وعموماً فإن ممارسة السلطة العامة المخالفة للقانون الإسلامى يترتب عليها العديد من الجزاءات تجاه الحاكم بدءاً ببطلان ما يصدره من القرارات المخالفة للقانون الإسلامى ومروراً بخلع الحاكم وانتهاء بالثورة التى تكون هنا واجبة وحقاً على أفراد المجتمع إذا لم ترجع السلطة العامة أو الحاكم عما أقدما عليه من مخالفات .

بطلان القرارات المخالفة للقانون الإسلامى :

ومن الثابت أن الشريعة الإسلامية قد حددت الإطار العام لكافة التصرفات البشرية سواء أكانت هذه التصرفات صادرة من الحكام أو من المحكومين ، وإذا وجد نص يحدد طريقة استخدام السلطة وكان هذا النص قطعياً فى دلالته وثبوته ، فإن مثل هذ النص لا يجوز تغييره أو العمل بما يخالفه ، وكل خروج عليه من جانب الحكام يعد خروجاً عن الإسلام إذ لا يجوز للسلطة العامة فى الدولة الإسلامية كما لا يجوز للمحكومين برمتهم أن يخالفوا النص عن طريق استخدام ما ينافيه ، لأن ذلك يخالف أحكام وقواعد الشريعة

---

(١) الزمخشرى ، الكشاف ، الجزء الأول ص ص ١٥١ – ٥٣٦.

(٢) دكتور فؤاد محمد النادى ، ص ٣٤٠ وراجع فى تفصيل ذلك ، محمد أسد منهاج الإسلام فى الحكم، ص ١٢٢.

المحكمة ، وكل ممارسة للسلطة من هذا القبيل تعد باطلة ولا يترتب عليها أى أثر قانونى ، وعموماً يطلق عليه فى الفقه الإسلامى لفظ الانعدام [1] . ومن الثابت « أن المصلحة فى الإسـلام هى التى لا تخالف نصاً من نصوص الشريعة وتكون ملائمة لمقاصد الشرع وغاياته »[2] فإذا تمت ممارسة السلطة على هذا النحو فإنه يجب العمل بما تنتهى إليه ، وذلك لأن ممارستها تمت وفقاً للأوضاع المشروعة فى الفقه الإسلامى ، وإذا لم يسر الأمر على هذا التصرف أو ممارسة السلطة يلحقه البطلان ولا يرتب آثاره بسبب مخالفة أصول الشريعة ، ويعنى ذلك أن الحكم الذى تصولت إليه السلطة العامة غير مخالف لدليل من الأدلة التفصيلية التى تقرر شريعة عادلة للناس ، وهى تشمل الأحكام العملية التى جاءت بها الشريعة الإسلامية بطريقة واضحة وحاسمة فى جانب المنع أو التحذير بحيث إذا مورست السلطة خارج هذا النطاق فإن قرارات السلطة العامة تعتبر باطلة ، والبطلان هنا يترتب بقوة القانون الإسلامى دون حاجة إلى نص يقرره أعمالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد ».

خلع الحاكم :

تتميز الدولة الإسلامية بأنها دولة من طراز خاص وطبيعة متميزة إذ أنها محكومة بقواعد إلهية تلزم السلطة العامة بالعمل فى نطاقها ، والشرعية الإسلامية حينما حددت مصادر المشروعية فى القانون الإسلامى لم تعطها للحاكم ، كما أنها ليست للأمة وذلك لأن الأمة قد تلقت عن النبى ، وبالتالى فهى لا تحتاج إلى الإمام تنفيذاً لما شرعه الرسول[3]، والسلطة السياسية ليس لها الحق فى إصدار تشريعات تخرج عن إطار القانون الإسلامى ، وحتى الاجتهاد ينفى مع ثبوت النص عملاً بالقاعدة الإسلامية بأنه لا اجتهاد مع نص قطعى الثبوت والدلالة ، وكل ما تستطيع السلطة السياسية أن تعمل فى نطاقه هو ما اشترط عليه القانون الإسلامى ، وبالتالى يكون لها الحق فى إصدار لوائح وقوانين بشرط عدم مخالفة هذه اللوائح لأى قاعدة أو نص قطعى أو قاعدة كلية أو اجماع .

---

(١) دكتور فؤاد محمد النادى ، مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ص ٣٤٩ ، نقلاً عن : محمد بن الحسن ، السير الكبير وشرحه.

(٢) المرجع السابق ص ٣٤٩.

(٣) المرجع نفسه ، مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ، نقلاً عن : محمد بن الحسن ، السير الكبير ، الجزء الثانى ص ١٣٢ ، والجزء الأول ص ١٠٤ – ١٠٨ .

والسؤال الأن : ما هو جزاء المخالف من الحكام للقانون الإسلامى ؟ والإجابة أنه فى حالة المخالفة يجب خلع المخالف لقواعد القانون الإسلامى إذا لم يلتزم بالرجوع إلى حكم القانون الإسلامى ؛ لأن الحكومة الإسلامية فى جوهرها حكومة خلافة مما يجعلها مقيدة بما يمنحه ذلك من ضرورة تطبيق القانون الإسلامى وإلا انسحب عنها هذا الوصف ، وكان هذا بمثابة خط واضح فى عصر الخلفاء الراشدين ، غير أن القوة اللاحقة التى شهدت خلافة الواقع – وهى التى تولى فيها حكام لم يلتزموا بما يوجبه الشرع مما أدى إلى تعطيل كثير من القواعد القانونية ، وكان أول مظهر من مظاهر الاختلال بالنسبة لعدم تطبيق القانون الإسلامى متعلقاً بالقواعد الدستورية فى الدولة الإسلامية ، ذلك أن قطاع الإسلام فى السياسة والحكم قد نحى عند التطبيق ، على حد قول فريق من الباحثين – وذلك قبل أن ينحى غيره من جوانب التشريع الإسلامى سواء أكان ذلك متعلقاً بالقواعد الدستورية الخاصة بشكل الدولة ، نتيجة لظهور الملكية الوراثية واحتكار السلطة السياسية فى أسر معينة على يد بنى أمية ، أم كان هذا الاختلاف متعلقاً بالقواعد الدستورية التى تشكل دعائم النظام السياسى الإسلامى اخلالاً بمبادئ الشورى والعدالة [1] .

ويشير الدكتور السنهورى [2] أن الإخلال فى تطبيق الشريعة الإسلامية قد حدث نتيجة حالة الركود التى تحققت بعد الحركة العلمية الفاطمية على يد فقهاء المذاهب الإسلامية الأربعة ، فنتج عن ذلك ابتعاد الفقه الإسلامى عن حركة النهضة التى كان يمكن أن تعطيه مكانة مرموقة بين النظم القانونية الحديثة .

ومن الثابت أن فقهاء المسلمين متفقون على أن الحاكم الذى يخالف نصاً قطعياً يستحق الخلع ؛ لأن الخروج على النصوص القطعية فى الشريعة الإسلامية يعتبر فى الوقت ذاته خروجاً على الإسلام ويجازى الحاكم هنا بالخلع عن طريق أهل الحل والعقد الذين هم ممثلوا الأمة ، فإذا لم يخلعوا الحاكم ، حق للأمة الثورة عليه ، وإذا كانت المخالفة التى ارتكبها الحاكم تتعلق بنص ظنى وخروج الحاكم هنا عن الأحكام الاجتهادية التى انتهى

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور أحمد كمال أبو المجد ، نظرات حول الفقه الدستورى فى الإسلام ص ٢٥– ٣٧ حيث تعرض تفصيلاً لنظام الإسلام فى السياسة .

(٢) راجع تفصيل ذلك فى ، السنهورى ، الخلافة ص ٢٠١ – ٢٢٠ .

إليها فقهاء المسلمين فإن ذلك يعتبر جنوحاً نحو الاستبداد والتسلط يستحق من يقدم عليه من الحكام – الخلع . وفى حالة الاستعانة بقانون أجنبى يتعارض مع نصوص القانون الإسلامى فإن هذا يعتبر اخلالاً خطيراً يكون من شأنه خلع الحاكم ؛ لأنه لم يحكم بنص ما أنزل الله وهو ما لم تجزه قواعد الشريعة الإسلامية [1] .

الثورة فى الإسلام : –

١ – الثورة بين النظرية والتطبيق :

لا يجوز الفقه الإسلامى الخروج على السلطة العامة التى تولت عن طريق الأمة ، وإذا خرج متمرد على السلطة واستولى على الحكم بالقوة كان حكم هذا المتمرد وسلطاته غير مشروعة ، ويظل حكم هذا المتمرد مؤقتاً يجب على المسلمين إزالته وإعادة الحاكم الأول.

غير أن كثيراً من فقهاء المسلمين يحددون الحالات التى يجوز فيها قبول السلطة التى استحوذت على مقاليد الحكم بالقوة ، بأن تكون السلطة المخلوعة قد تلوت الحكم بدورها عن طريق القوة والقهر وليس عن طريق الأمة – البيعة العامة – وعلى ذلك فإذا استحوذ نظام جديد على السلطة بالقوة ، فإن السلطة التى يمارسها هذا النظام تكون مقبولة للقوة والتغلب مثل سابقتها وهى الأخرى تخالف حكم الأصل [2] .

وعموماً فإن جمهور الفقهاء يرون أن الظلم والجور من الأسباب التى تؤدى إلى خلع الحاكم [3] ، لكن هؤلاء الفقهاء يختلفون حسب مذاهبهم ، فالحنفية يرون أنه لا يجب عزل الحاكم الظالم الفاسق إلا فى حالة الضرورة وليس فى الظروف العادية التى يكون فى وسع المسلمين أن يخلعوا الحاكم دون أن يترتب على ذلك أضرار جسيمة على الأمة ، «وإذا قلد – الحاكم – حال كونه عدلاً ، ثم جار فى الحكم وفسق ، لا يخلع ، ولكن يستحق

---

(١) نفس المرجع السابق ، وراجع أيضا د. محمد طه بدوى ، النظم السياسية ، م. س. ذ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك دكتور محمد فؤاد النادى ، مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ص ٣٦٠–٣٦٢.

(٣) نفس المرجع السابق .

الخلع أن كان له قهر وغلبة لعودته بالقهر فلا يضيق »[1] أما الشافعية ، فإنهم يرون أن الحاكم الجائر الظالم الفاسق ليس من أهل الولاية ويستحق العزل وكذلك كل قاض أو أمير[2] كما يرون أن الفاسق لا يستطيع أن ينظر فى أمور نفسه . أما الظاهرية فإنهم بعكس الشافعية يرون استمرار ولاية الفاسق الظالم بشرط أن تبلغ عن الأسباب التى أدت إلى فسقه وظلمه وبشرط أن توقع على مثل هذا الحاكم العقوبات المقررة نتيجة ممارسته للسلطة على نحو يخالف قواعد الشريعة الإسلامية .

أما المعتزلة فيرون أن الحاكم إذا ارتكب منكراً أو أخل بمعروف فإن الأمر يقتضى ممارسة واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على هذا الحاكم ، وأنه فى هذه الحالة يكون واجب الخلع لفقده شرط العدالة ، وذلك إذا ما توفرت القدرة والاستطاعة على حد قول الأشعرى [3] . أما الحنابلة: فيميزون بين الخلع الذى يترتب عليه التأثير على وحدة الجماعة الإسلامية وهو غير واجب حتى لا يتفرق المسلمون . وبين الخلع الذى تتوفر فيه للأمة القدرة والاستطاعة بشرط أن تكفل حق الأمة فى عزل الحاكم الظالم ، وهم هنا يؤيدون هذا العزل للحاكم الظالم الفاسق [4] .

وأخيراً يرى المالكية أن الإمام يعزل بالفسق والجور إذا لم يكن له قهر فإذا كان له قهر وترتب على أعمال السلطة إهدار حقوق المسلمين فإن بعض الأراء تذهب إلى أن الاجماع انعقد على منعه ورده ويستدل هذ الفريق بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة بثورتهم على بنى أمية . والخلاصة أن الفقهاء فى المذاهب الإسلامية المختلفة يرون أنه إذا تحقق فى السلطة العامة الظلم ، والاستبداد فإن تنحيتها واجبة ، ولا يرون ذلك فى حالة الضرورة إذا ترتب على العزل فتنة تودى إلى تفتيت وحدة الأمة [5] .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك : الكمالان – ابن البسام وابن الشريف – المسامرة شرح المسايرة ص ١٦٧.

(٢) ابن عابدين ، رد المختار ، الجزء الثالث ، ص ٤٢٥–٤٢٨.

(٣) التفتازانى ، شرح السعد على العقائد ص ٢٤٠.

(٤) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين جـ٢ ص ١٣٥ – ١٤٥.

(٥) وهو ما يراه الدكتور فؤاد محمد النادى ، مـــــرجع سابق ص ٣٦٩.

٢ - مشروعية الثورة :

تعرض الفقهاء والمسلمون لموضوع الثورة على الخليفة أو الحاكم إذا استمر فى غيه وظلمه أو فى حالة فقد الخليفة لشرط من الشروط التى يجب أن تتوفر فيه أو قصر فى أداء واجبات الأمة ، وانقسم رجال الفقه الإسلامى إلى اتجاهين ، الأول : مؤداه أنه لا يجوز بأى حال الخروج على الإمام لعزله بالقوة والثورة عليه ، وإنما الواجب هو الصبر والدعاء له بالهداية ، أما الاتجاه الثانى : فيرى أن الإمام إذا تغير حالة بفقده شوطاً من الشروط اللازمة لاستمرار الخلافة ، أو إذا أخفق فى تحقيق المقصود من الإمامة من حفظ الدين وسياسة الدنيا فإن الأمر يقتضى عزله .

لكن كثيراً من الفقهاء فى المذاهب الإسلامية المختلفة يرون أن الثورة بالقوة المسلحة على الإمام أمر غير مشروع وذلك لأن نصوص القانون الإسلامى لا تجيز الخروج على الإمام لإزالته بالقوة لما يترتب على ذلك من فتنة وإراقة الدماء وتفتيت لوحدة الأمة .

وأما أصحاب الاتجاه نحو مشروعية الثورة على الخليفة فإنهم يعززون آراءهم باستخدام القوة والسلاح عند الاقتضاء لعزل الإمام ، وهم أيضاً مفسرون فى ذلك للقرآن والسنة .

والرأى الغالب للفقهاء القدامى والمحدثين هو أنه يحق للأمة خلع الحاكم وإقصاؤه بالقوة عند الاقتضاء إذا تعينت لذلك الوسيلة طريقاً لإنهاء ولاية الحكام الذين خرجوا على القانون الإسلامى ولم ينصاعوا إلى أحكامه ، والإمام الجوينى [١] . على سبيل المثال - يرى أن الخليفة إذا جار وظهر ظلمه وغشمه ولم يرم للحق ولم ينزجر عن سوء صنيعه بالقول ، فلأهل الحل والعقد خلعه يقول : « من انعقدت له الإمامة بعقد واحد فقد لزمت طاعته ولا يجوز خلعه من غير حدث وتغيير أمره فأما إذا فسق وفجر وخرج عن سمت الإمامة بفسقه فانخلاعه من غير خلع ممكن ، وأن لم يحكم بانخلاعه ، وجواز خلعه وامتناع ذلك، وتقويم أوده ممكن ما وجدنا إلى التقويم سبيلاً » والإمام الشافعى هو الآخر يرى أن الفاسق لا ولاية له ، وبالتالى فإنه ولايته غير جائزة على الإطلاق ، وفى ذلك يقول التفتازانى [٢]: «وعن الشافعىّ أن الإمام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل عامل وأمير .. وأن الفاسق ليس

(١) الجوينى ، الإرشاد ص ٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) التفتازانى ، شرح السعد ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٢.

من أهل الولاية » ويضيف التفتازانى قائلاً : « وأما عند العجز وتسلط الجبابرة الأشرار فقد صارت الرياسة الدنيوية تصلبية وبنيت عليها الأحكام الدينية المنوطة بالإمام ولم يعبأ بعدم العلم والعدالة وسائر الشرائط .. » .. وفى هذه الحالة لا يعاقب المسلمون لإخلالهم بواجب القول ؛ لأن العقاب لا يترتب إلا إذا تركوه عن قدرة واختيار لا عن عجز وإضرار » [1] .

وعموماً فإن الرأى الغالب لدى الفقهاء المحدثين هو حق الأمة فى الخلع وهو ما يتفق مع نصوص القانون الإسلامى فى عزل رئيس الدولة الإسلامية وبالثورة المسلحة إذا تحقق فيه الظلم والطغيان أو أصبح غير قادر على تحمل الأمانة بمقتضى خلافته وأن الحكومة الإسلامية برئاسة الخليفة إذا أقدمت على سن قانون يخالف الشريعة فإنه لا سمع ولا طاعة كنص الحديث الشريف « مالم يأمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ».

وسوف نسوق هنا آراء الفرق الإسلامية الأخرى فيما يتعلق بمقاومة الحاكم الظالم وشرعية الثورة عليه .

٣ – الخوارج والثورة :

يرى الخوارج أنه إذا كان لابد من الخلافة ، فإن أصلح الناس لها هو أحقهم بها قرشياً كان أو غير قرشى ، عربياً أو كان أعجمياً ، بل ذهب بعضهم إلى عدم وجوب الخلافة أصلاً ، فالواجب عندهم هو « إمضاء أحكام الشرع ، فإذا تواطأت الأمة على العدل وتنفيذ أحكام الله تعالى لم يحتج إلى إمام ولا يجب نصبه إذ لا حكم إلا لله » [2] .

والخوارج على اختلاف فرقهم اتفقا على وجوب الخروج على السلطان الجائر . وهذا ليس مجرد حق للفرد عند الخوارج وإنما هو واجب يكلف السلطان وعدته ، وإنما يتحتم على المسلم مقاومة الإمام الجائر بالخروج عليه جهاراً ، ولو كان هلاك الجماعة الخارجة محققاً لقوة السلطان ، وواجب النهى عن المنكر الذى يكلف به المسلم يتقضى ذلك .

وربما ترجع آراء الخوارج هذه إلى أنهم لم يتأثروا – كما تأثر غيرهم من العرب – بفلسفة الإغريق وثقافة الفرس – وقد حافظوا على شجاعة البداوة وقيم الإسلام مجرداً عن الأهواء . فالخوارج رأوا فى الخليفة فرداً كآحاد الناس يخطئ ويصيب ، فإن أصاب فبها وإلا وجبت مقاومته بحد السيف .

---

(١) التفتازانى ، العقائد النسفية ص ١٨٧ وراجع دكتور محمد طه بدوى ، مقاومة الحاكم الجائر مرجع سابق .
(٢) مقدمة ابن خلدون ، الفصل السادس والعشرون .

٤ – الشيعة والثورة :

اختلف الشيعة اختلافاً جذرياً مع غيرهم من الفرق فى شأن مشروعية الثورة على الخليفة ، ومن الثابت أن أساس التشيع عندهم هو الاعتقاد بأن علياً وذريته أحق الناس بالخلافة ، ثم إن هذه الفرقة كانت ترى أن الدين وهو قاعدة الإسلام ينص على الأمامة ولا يجوز لنبى إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة بل يجب عليه تبيين الإمام لهم ، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر ، وهم قد رفعوا علياً رضى الله عنه إلى مرتبة أعلى من مرتبة البشر ، ويقول ، وفقاً لآرائهم – الشهر ستانى فى « الملل والنحل » أن من الشيعة من قال أنه : «حل فى علىّ جزء إلهى واتحد بجسده فيه ، وبه كان يعلم الغيب .. وبه كان يحارب».

وإذا كان الإمام عند الشيعة فوق البشر ، تحتم أن يطاع طاعة عمياء فليس لأحد أن يناقش ما يفعل أو يعترض على ما يشاء ، بل أن مجرد التفكير فى هذا يعد انكاراً لعصمة الإمام وتعدياً على قداسته ، وخير مثال على ذلك قول ابن هانئ الأندلسى الشيعى موجهاً قوله للمعز لدين الله الفاطمى [١] .

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

وتعاليم الشعية على هذا النحو ترجح خلو قاموسهم الفكرى من عبارة مقاومة الإمام ؛ لأن المقاومة تعترض جور الإمام ، والإمام عندهم معصوم ، ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الإمام فى فقه الشيعة .

المعتزلة والثورة :

كان الخوارج والشيعة على طرفى نقيض فيما يتعلق بالثورة على الإمام ومقاومته ، أما المعتزلة وهى فرقة معاصرة لفرقتى الخوارج والشيعة حتى قضى عليها على أثر إعلان المتوكل سنة ٣٣٤ هـ – وهو ما أغلق باب الجدل وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، ومن ثم فهى تختلف عن الفرقتين السابقتين فى وجهة نظرها تجاه مسألة مقاومة السلطان الجائر [٢]، وتفسير ذلك فى سبب نشأة كل من فرقتى الخوارج والشيعة واختلافهما مع الجماعة على

---

(١) عبدالله إبن قتيبة – الإمامة والسياسة – الجزء الأول – القاهرة ١٩٦٠ ص ٣٣ ، ٣٧ .

(٢) د . محمد عمارة – الإسلام وفلسفة الحكم – الطبعة الثانية – بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢ ص ٦٣٣ .

أمر من يستحق الخلافة عندهم فى المرتبة الأولى فهم لم يعتزلوا الجماعة بسببها وإنما اختلفوا مع الجماعة أى مع المحدثين والفقهاء من أهل السنة والجماعة على مسائل فقهية لا يمس أغلبها علاقة الخليفة بالرعية إلا فى النزر القليل وهى : التوحيد والوعد والوعيد والأسماء والأحكام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وهذا الأخير هو ما يهمنا فى هذه الدراسة لأنه يتصل بمسألة مقاومة الحاكم الظالم وشرعية الثورة عليه . ورأى المعتزلة فى ذلك أجرأ وأشجع من رأى علماء أهل السنة ، ولكنه لم يصل إلى تطرف الخوارج ، ويرى الزمخشرى وهو أكبر علماء المعتزلة أن النهى عن المنكر من فروض الكفايات لا فرض عين ؛ لأنه لا يصلح له إلا من علم كيف يرتب الأمر فى إقامته وكيف يباشره ، وشروط وجوب النهى عن المنكر ألا يغلب على ظن من يباشر النهى أنه أنكر لحقته مضرة عظيمة .

وجاء فى مقالات الإسلاميين « إن المعتزلة أوجبوا على الناس الخروج على السلطان على الإمكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه ، وإنه لا يجوز على إمام جائر إلا لجماعة لهم من القوة والمنعة ما يغلب على ظنهم معها أنها تكفى للنهوض وإزالة الجور»[1] .

وعلى أى حال فإن المعتزلة لم يتركوا سوى أفكار مبعثرة حول الخليفة الجائر وموقف الأمة منه . وأهم هذه الأفكار ما يذكره الشهرستانى فى نصب الإمام : أبو بكر الأصم وهشام القواص شاركاً بعض الخوارج فى أن الإمامة غير واجبة فى الشرع وجوباً أو امتنعت الأمة عنه استحقت اللوم ، بل هى مبنية على معاملات الناس ، فإن تعادلوا وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه استغنوا عن الإمام [2] .

كذلك توجد رسائل قصيرة للمعتزلة لا تعالج هذه المسألة علاجاً مباشراً ، منها رسالة الجاحظ وهو من أشهر المعتزلة فقد أصبح فيها على النابهة من أهل عصره ، الذين يتقولون بأن سب ولاة السوء فتنة ولعن الجورة بدعة ، يجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً أو متأولاً ، فإذا كان القاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً ، لم يستحلو سلبه ولا خلعه ولا نفيه

---

(١) الكشاف – مقالات الإسلاميين .

(٢) القاضى أبو الحسن عبدالجبار – المغنى فى أبواب التوحيد والعدل – الجزء العشرين القسم الأول – الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة ص ٩٦ .

ولا عيبه وأن أخاف الصلحاء وقاتل وعموماً فإن هناك مجموعة من الملاحظات المبدئية التى ينبغى الإشارة إليها فى تعامل أسس الفكر السياسى فى الإسلام وهى [1] :

أولاً : إن الإسلام يقدم نظاماً شاملاً للحياة يجمع بين العقيدة الدينية ونظام للحياة ينظم حياة البشر فى جوانبها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إطار متكامل يقوم على عدم الفصل بين الدين والدنيا ، بل على الارتباط بينهما .

ثانياً : أن القرآن والسنة – وهما المصدران الأساسيان للتشريع فى الإسلام لم يأتيا بنظام مفصل أو محدد لشكل الدولة الإسلامية أو نظام الحكم فيها ، ولكنهما قدما مجموعة من المبادئ العامة الكلية التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان . ومن أمثلة تلك المبادئ الاستخلاف، الحاكمة ، التوسط ، الوسيطة ، العدل ، المساواة [2] .

ثالثاً : إن دراسة الفكر السياسى الإسلامى وشكل ونظام الدولة فيه إنما يواجه العديد من المصاعب والمشكلات التى يرتبط بعضها بغياب تصور تفصيلى على نحو ما سبق ذكره ، ومنها تنوع المصادر الفكرية والفقيهة التى تندرج تحتها بصورة كلية أو جزئية الموضوعات السياسية فهى تارة تجىء فى إطار الحديث عن العقيدة ، وأخرى تحت فروع أصول الدين ، وثالثة فى التاريخ الإسلامى والسير يضاف إلى ذلك انعكاس الانقسامات الفقهية والمذهبية على تيارات الفكر السياسى (شيعة وسنة على سبيل المثال) ، هذا فضلاً عن الآثار السلبية لبعض كتابات المتشرقين عن الإسلام وفكره السياسى .

رابعاً : أن الحديث عن شكل أو آخر من أشكال أو نظم الحكم فى الدولة الإسلامية لا يعنى إضفاء أى صفة دينية أو روحية على هذا الشكل المعين من أشكال الحكومات ، أو على أشخاص السلطة العامة فيه .. فالإسلام لا يعرف كهانة ولا كهنوت ، وتولى السلطة العامة فيه لا يرتب أى امتيازات شخصية للقائمين عليها ، فالسلطة العامة مقيدة بمفهوم الولاية وضرورة توافر شروطها سواء فيمن يتولى منصب الخليفة أو الحاكم أو أعضاء حكومته ، فالجميع مطالبون برعاية مصالح الأمة وحمايتها دون ادعاء لاحتكار الدين أو

---

(١) راجع : محمد الحسن ، المذاهب والأفكار المعاصرة فى التصور الإسلامى ، القاهرة ، دار البشير ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، ص ٨٥ – ٨٧ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك ، دكتور منير محمود بدوى ، المدخل إلى العلوم السياسية ، الطبعة الثانية قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٩–١٦٤.

ادعاء بتفويض إلهى للحكم ، فكل المسلمين رجال دين ، بينما المتفقهون والمتخصصون فى علوم الدين منهم علماء دين وليسوا رجال دين .

أولاً : المبادئ العامة للفكر السياسى الإسلامى :

كما سبق ذكره ، فإن القرآن والسنة يمثلان المصدرين الأساسيين للإسلام كعقيدة وكنظام حياة . وفيما يتعلق بالفكر السياسى والتفاصيل المتعلقة بنظام الدولة الإسلامية وأساليب الحكم فيها ، فإن القرآن قد نص على مجموعة من المبادئ الثابتة التى ينبغى تواجدها وتوافرها فى نظم الحكم لتكون صالحة من المنظور الإسلامى . وقد جاءت السنة بدورها لإيضاح هذه المبادئ والضوابط المتعلقة بتطبيقاتها المختلفة مما جعل من الممكن للفقه السياسى الإسلامى استنباط الخصائص والأشكال العامة للنظام السياسى الإسلامى وعلى نحو ما سيرد تفصيله فى الجزء التالى من هذا الفصل – من جانب ، وعلى ضوء ذلك فإن أهم هذه المبادئ والدعائم التى يستند عليها الفكر السياسى الإسلامى ما يلى :

(١) الخلافة / أو الاستخلاف : يستمد هذا المفهوم دلالاته المختلفة من الآيات القرآنية المتنوعة والتى تعاملت مع تطبيقات متعددة لمفهوم الخلافة واستخلاف ، وما يعنينا هنا هو مفهوم الخلافة البشرية فى الكون بهدف إعماره ، وتسخير الخالق سبحانه وتعالى – للمخلوقات الأخرى وما عداها لتيسير هذه المهمة للإنسان فى إطار من عقيدة التوحيد. وقد كان للجدل الفكرى حول وجوب نصب الخليفة من عدمه أثر كبير فى إثراء الفكر السياسى الإسلامى بهذا الخصوص ، كما أن لفظ الخليفة الذى يطلق على رأس الدولة الإسلامية يجد بعضاً من جذوره فى هذا السياق القرآنى لمعنى ومفهوم الخلافة .

(٢) الحاكمية / حاكمية الله [١] : بمعنى أن الله وحده هو الخالق وهو واضع الأحكام ومشرعها ، ومن ثم لا يكون من حق أى فرد أى يقوم بتشريع أصولاً قانونية تتنافى أو تتعارض مع تلك التى سنها الله بمعنى آخر ، فإن فيما عدا ما ورد فيه نص ، فإن مهمة أولى الأمر فى التشريع والحكم ينبغى أن تتم طبقاً لأحكام الشريعة ومبادئها .

(٣) العدل : ويعد الدعامة الأساسية الأولى فى الفكر السياسى الإسلامى باعتباره تجسيداً للقيمة العليا فى المنظومة الإسلامية . وعلى نحو المبدأين السابقين ، فإن مفهوم العدل يستمد أصوله من القرآن والسنة ، ويعد هدفاً أساسياً لعملية الحكم – أياً كان نوعها

(١) الاحكام السلطانية للماوردى .

ومضمونها – طبقاً لنص الآية القرآنية : ﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وأقسطوا ان الله يحب المقسطين ﴾

(٤) الشورى : تمثل الشورى أهمية قصوى فى منظومة الفكر السياسى الإسلامى ، استنادا إلى النصوص القرآنية من جانب مثل : « ... وأمرهم شوى بينهم » ، « ... وشاورهم فى الأمر ... » . اضافة إلى ذلك تثير الشورى كدعامة أساسية للفكر الإسلامى جدلاً بين فقهاء المسلمين حول مدى وجوبية الشورى وضرورة التزام الحاكم بها من جانب ومدى جوازها من جانب آخر . غير أن الرأى إلا رجح يميل إلى اعتبارها ملزمة [١] للحاكم و « باعتبارها نظرية عامة شاملة للمبادئ التى تقوم عليها حرية الأفراد وحقوق الشعوب وتضامن المجتمع فى جميع النواحى السياسية والاجتماعية والمالية والاقتصادية وغيرها » وعلى نحو ما فصل ذلك الدكتور توفيق الشاوى فى كتابه « فقه الشورى والاستشارة ».

كذلك تثير الشورى جدلاً من نوع آخر حول اتساقها أو اختلافها مع مفهوم الديمقراطية وما يحدث من خلط بين المفهومين وهنا تنبغى الإشارة إلى أوجه الشبه بين المفهومين وتعددها فيما يتعلق بكونهما إطاريين تنظميين لعملية المشاركة السياسية على أساس من حكم الشعب أو إلهامة بالمفهوم الإسلامى ، وتحقيق مبادئ الحرية والمساواة ..الخ. غير أن ذلك لا ينفى أن هناك جوانب للتمايز والاختلاف بين المفهومين باعتبار أن كلا منهما يمثل نسقاً أو منظومة حضارية متميزة . وفى هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى جوانب الاختلاف التالية بين الشورى والديمقراطية .

١ – عالمية الإسلام : بمعنى أنه لا يرتبط بقوم أو بشعب أو شعوب معينة فقد أتى للناس كافة ، ومن ثم فإن معتنق الإسلام – بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو فى دولته – يصبح عضواً فى دولة الإسلام .

٢ – شمولية الإسلام : بمعنى ارتباط الإسلام بالدين والدنيا معاً ، وبذلك لا يقتصر هدفه على المنافع الدينوية فقط (فى هذه الحالة الدولة أو السلطة) ، بل يمتد ذلك إلى تحقيق رضوان الله وخلافه الإنسان فى هذا الكون .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك . د . محمود الخالدى – الشورى – الطبعة الاولى بيروت دار الجيل ١٩٨٤م

٣ - أن الإسلام كنظام عقيدى ودنيوى فى أن واحد ليس مقيداً باعتبارات الزمان ، ومن ثم فإن تطبيقاته يفترض صلاحيتها لجميع الأزمنة .

٤ - مسئولية الحاكم : يعد الحاكم - من وجهة النظر الإسلامية - مسئولاً مسئولية كاملة عن تطبيق تلك المبادئ فى الدولة الإسلامية إلى جانب مسئوليته الشاملة والكاملة عن تطبيق الشريعة و « حماية الدين والملة » . ويستند مبدأ المسئولية هذا إلى الآيات القرآنية المتعددة التى تدعوا إلى عدم خيانة الأمانة ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ﴾ ، ومن أحاديث الرسول مثل « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته ..... »[(1)] .

٥ - مبدأ الوسيطة أو التوسط : ويشير إلى التزام الإنسان بوجه عام والمسلم بوجه خاص - حاكماً ومحكوماً - بالحفاظ على التوازن فى سعيه لإشباع حاجاته الروحية والمادية فى محاولاته للوفاء بمتطلبات خلافته على الأرض . وفى هذا الصدد يشير مفهوم الوسيطة إلى موقف الإسلام العام تجاه الاعتدال والتوازن ومعارضته للتطرف والتسيب وتتضح أهمية مبدأ الوسطية إذا أخذنا فى الاعتبار الآثار المترتبة على عدم التوازن سواء بالإفراط والتفريط فى التركيز على أحد جوانب الحاجات المادية أو الروحية على حساب الجانب الآخر وما يترتب على ذلك من تناقضات ومشكلات يعارضها الإسلام تماماً .

٦ - المساواة : أحد المبادئ الأساسية فى منظومة الفكر السياسى الإسلامى ، ويستمد جذوره من الآيات القرآنية الدالة على وحدة الجنس البشرى وانتمائه إلى نفس الأصول. وبوجه عام فإن المساواة فى المنظور الإسلامى ترتب حقوقاً وواجبات معينة طبقاً للانتماء العقيدى للفرد . فمن جانب ينص الإسلام على المساواة فى الحقوق بين المسلمين وأهل الكتاب ، بينما فى الالتزامات فإنها تتحدد بالنسبة للمسلم دون غيره .

السلطات العامة فى الدولة الإسلامية :

على الرغم من ارتباط مفهوم السلطات العامة بالنظم السياسية الحديثة ، فإن التقاليد السياسية الإسلامية قد عرفت تطبيقاتها المتميزة لهذا المفهوم منذ نشأة الدولة الإسلامية

---

(١) لمزيد من التفصيلات راجع د . يحى إسماعيل - منهج السنة فى العلاقة بين الحاكم والمحكومين دار الوفا للطباعة والنشر - المنصورة ١٩٨٥ .

الأولى فى عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، كما أن المفهوم نفسه وتطبيقه قد مر بمراحل تطور متتالية بتطور الدولة الإسلامية الأمر الذى ترتب عليه تشابه التطبيق الإسلامى مع الصورة التقليدية المعاصرة للسلطات العامة فى النظم السياسية الحديثة : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وبوجه عام ، فإن المرحلة الأولى للدولة الإسلامية تحت قيادة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن من اليسير فيها التمييز بين مؤسسات متميزة ومستقلة لهذه السلطات الثلاثة . فقد كان وجود الرسول كنبى متلقٍ للوحى ومبلغه للأمة من جانب ، وكقائد للدولة يتولى رسم السياسة العامة لدولة بمعاونة ومشورة كبار الصحابة من جانب آخر ، وكقائد لجيش المسلمين وكقاض يفصل فى المنازعات بين رعاياه .. كان قيام الرسول بهذه الوظائف مجتمعة فى مرحلة البناء الأولى للدولة الإسلامية عاملاً أسهم – إلى جانب عوامل أخرى متعددة – فى تأجيل ظهور الشكل المؤسسى المستقل لكل من هذ السلطات الثلاث بصورة منفصلة ومستقلة على نحو ما تطور إليه الأمر فيما بعد فى دولة الخلافة الراشدة وما تلاها من أشكال وتطبيقات متعددة للدولة الإسلامية حيث ظهرت السلطات الثلاث بصورة مؤسسية ووظيفية محددة ومستقلة على النحو التالى [1] :

١- السلطة التشريعية

ويكون القائمون عليها من مجموعة المجتهدين –صحابة وتابعين – والتى أصطلح على تسميتها بأهل « الحل » وتقوم بمهام التشريع وسن القواعد المنظمة لحياة الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض ، وفى إطار من القرآن والسنة والاجتهاد وبما لا يخرج على أحكام المصدرين الأساسيين الأولين . وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة إلى مجموعة الملاحظات الأساسية التالية بشأن أهمية كل من القرآن والسنة فى الوظيفة التشريعية :

١ – إن القرآن الكريم لم يضع تصوراً تفصيلياً محدداً لشكل ونظام الحكم فى الدولة الإسلامية . على العكس من ذلك ، فإنه قد حدد المبادئ الكلية والأسس الثابتة – مثل

---

(١) لمزيد من التفصيلات أنظر : د. سليمان الطماوى – عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة – دراسة مقارنة طبعة ثانية – القاهرة – دار الفكر العربى ١٩٧٦ .

العدل والشورى والمساواة والوسطية والتكافل الاجتماعى ... إلخ - والتى لا تتغير أو تختلف باختلاف الزمان والمكان [1] .

٢ - إن آيات التشريع قد جاءت محددة بما لا يزيد عن مائتى آية من آيات القرآن الكريم التى تزيد على الآلاف الستة ، وقد اتصفت هذه الآيات بالعمومية والكلية فى أمر الحكم والمعاملات .

٣ - إن آيات القرآن تؤخذ فى مجموعها وينظر إلى الحكمة من التشريع والعمل به وتفسيره على ضوء تلك الحكمة ، وعلى ضوء روح التشريع .

٤ - إن الأمور التى لم يرد بها حكم فى القرآن قد تركت البصيرة المؤمنين وبما لا يتعارض مع الأحكام العامة للشريعة الإسلامية كما أن فى بعض المواقف وطبقاً لأحكام الشريعة أيضاً فإن الضرورات قد تبيح المحظورات ومن ثم قد يتم دفع الضرر الأكبر بالضرر الأقل.

٥ - إن السنة تعتبر المصدر الثانى للتشريع ، وهى تنصرف إلى ما صدر عن الرسول- صلى الله عليه وسلم - بصفته رسولاً وكان مقصوداً به التشريع للناس والمسلمون مأمورون بطاعة الرسول .

إضافة إلى ما سبق ، فقد حددت التقاليد السياسية الإسلامية مجموعة الشروط والمواصفات التى ينبغى توافرها فى أهل الحل والعقد باعتبارهم عصب الوظيفة التشريعية فى الدولة الإسلامية من خلال ما يقومون به من اجتهاد ، بمعنى استنباط الأحكام الشرعية من المصدرين الأساسيين - القرآن والسنة - فيما لم يرد فيه نص فيهما ، وبما لا يخالف [2] أحكامها العامة . وتدور الشروط المطلوبة لممارسة الوظيفة الاجتهادية حول : الإسلام بمعنى أن يكون المجتهد من المسلمين ، والمعرفة بالقرآن والسنة وأحكام الشريعة وبعلوم اللغة التى تمكنه من الفهم الصحيح لأحكام القرآن والسنة من جانب ، وكذلك المعرفة بعلم الحديث والتأويل والقياس ... إلخ ، إلى جانب توافر الشروط العامة كالأمان والصدق والكفاءة ... إلخ.

---

(١) القاضى عبدالجبار - المغنى - الجزء العشرين القسم الأول - مرجع سابق ص ٢٦٧ .

(٢) عبدالحكيم حسن العيلى - الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام - دراسة مقارنه - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٢٥ .

٢ - السلطة التنفيذية

تتشكل السلطة التنفيذية فى الدولة الإسلامية من مجموع العاملين القائمين على تطبيق وتنفيذ شريعة الله فى الدولة . وقد كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – أو رئيس لأول سلطة تنفيذية فى الدولة الإسلامية بالمدينة ، ثم تولاها من بعده الخلفاء الراشدون أو أمراء المؤمنين فيما بعد . وعلى ضوء خبرة التقاليد الإسلامية يمكن التمييز بين أجهزة رئيسية ثلاثة للسلطة التنفيذية فى الدولة الإسلامية :

أولاً : الخليفة / الإمام :

هو رئيس الدولة الإسلامية ورئيس السلطة التنفيذية فيها .

وعلى الرغم من أن التسمية فى الحالتين – خليفة / إمام – تستمد دلالاتها من العديد من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية إلا أن المصدرين السابقين لم يحددا أسلوبا أو طريقة محددة لاختيار الخليفة . وفى هذا الصدد ، فإن الفقه السياسى الإسلامى قد أسند إلى مبدأ الشورى كأساس يتم اختيار الخليفة أو الأمام على أساسه باعتبار أن الشورى واجبه فى إدراة شئون المسلمين . ومن هنا كان التطبيق يتم باستخدام أسلوب البيعة وهو إجراء عملية التسمية nomination أو الترشيح لشخص الرئيس وتتم الموافقة عليه بإعلان الموافقة الفردية أو الجماعية بصورة قريبة الشبه بالانتخابات فى العصر الحديث [١] .

وتجدر الإشارة إلى الدور التقليدى لأهل الحل والعقد » فى عملية الاختيار والترشيح لشخص الخليفة ، تتم بعدها البيعة العامة أو إجراء الموافقة العامة عليه . وقد تعددت الخصائص والشروط الواجب توافرها فى شخص المرشح لمنصب الخليفة أو الإمام . ومن بين أهم تلك الشروط ما يلى [٢] .

١ – العلم : بأن يكون مسلماً عالماً بأحكام الشريعة وبأصول الاجتهاد .

٢ – أما الصفات الشخصية فتنصرف إلى كونه متصفاً بالعدالة ذكراً بالغاً ، سليم

---

(١) عبدالرحمن محمد بن خلدون – مقدمة إبن خلدون – طبعة أولى – دار القلم – بيروت ١٩٧٨ ص ٩١ .

(٢) الماوردى – الأحكام السلطانية والولايات الدينية – الطبعة الثالثة – مطبعة إمبابى الحلبى وأولاده – القاهرة ١٩٧٣ ، ص٦.

الحواس والأعضاء ، حكيماً ، صادقاً وشجاعاً وأميناً ... إلخ تلك الصفات التى تؤهله لممارسة مهام القيادة والحكم . وترى بعض الآراء ضرورة توافر شرطِ النسب القرشى فى المرشح لمنصب الخلافة أو الإمامه . غير أن مثل هذا الشرط يمكن الرد عليه بأن اشتراطه يعنى إغلاق دائرة الاختيار على أسرة الرسول - عليه السلام - وسلالته وهى ميزة لا تجد سنداً من القرآن يدعمها ويقويها . إضافة إلى ذلك فإن هذا الشرط وإن كان قد مثل مرحلة هامة فى النظرية السياسية والتاريخ الإسلاميين ، إلا أنه يمكن النظر إليه فى أفضل الأحوال إلى اعتباره شرطاً مكملاً ومدعماً - فى حالة توافره - للمرشح ، غير أنه لا يجوز حرمان الترشيح لهذا المنصبَ بسبب دعم توافر هذا الشرط [1] .

وللخليفة أو الإمام - باعتباره رئيساً للدولة والسلطة التنفيذية - اختصاصات ووظائف محددة على النحو التالى :

١ - حفظ الدين ونشر تعاليمه وأصوله : وهنا تنبغى الإشارة إلى أن هذ الوظيفة لا تعطى أى طبيعة دينية لسلطات الخليفة أو الإمام فهو ليس سوى أحد المسلمين ليس له أى سلطة روحية .

٢ - تنفيذ أحكام الشريعة واقامة الحدود .

٣ - حفظ الأمن والنظام ، والدفاع عن الدولة .

٤ - القيام بالوظائف الاقتصادية والمالية مثل جمع الزكاة والصدقات وإنفاقها فى أوجهها المحددة بالإضافة إلى توزيع الرواتب والحقوق والإشراف العام على شئون الدولة .

ثانيـاً : الوزارة :

عرفت الدولة الإسلامية « الوزارة » كأحد الأجهزة التنفيذية للدولة فى مراحل متقدمة من تطورها وتحديداً خلال العصر العباسى حيث أصبحت الوزارة من بين المناصب والسلطات الرئيسية فى الدولة وبوجه عام ، فإن الوزارة تلى فى الأهمية والمكانة مرتبة الخلافة لمالها من دور وأهمية فى إدارة الدولة الإسلامية .

---

(١) انظر : د . عبدالحميد أحمد أبو سليمان ، أزمة العقل المسلم ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ميرلندن ، فيرجينيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٩١ ، ص ١٥ .

ويعد تقسيم الماوردى لأنواع الوزارات والشروط الواجبة فيمن يتولى كل نوع منها ، يعد تقسيمه من أهم وأشهر توصيفات الفكر السياسى الإسلامى فى هذا الخصوص . فهو يميز بين النوعين التاليين من الوزارات :

(أ) وزارة التفويض :

وهى وزارة يوكلها الخليفة / الإمام لشخص موضع ثقته ويوكل إليه اختصاصاته – أى اختصاصات الخليفة – عدا ثلاثة منها وهى :

– حق الاستعفاء : ويقصد به حق الخليفة فى أن يطلب من الأمة إعفائه من مهام منصبه ، بينما لا يحق للوزير بالتفويض هذا الحق .

– حق العزل لمن يعينه الوزير بينما ليس للوزير أن يعزل من يعينه الخليفة / أو الإمام

ونظراً لأهمية واختصاصات وزير التفويض ، فإنه يشترط فيه نفس الشروط الواجب توافرها فى شخص المرشح للخلافة أو الإمامة . إضافة إلى ذلك ، فقد أشار الماوردى إلى مجموعة من الضوابط ينبغى توافرها لتحول بين وزير التفويض وبين استبداده بالسلطة كان يقوم وبصفة دائمة بمراجعة أعماله وإدارته للأمور مع الإمام بصفة دورية وعلى ألا يغفل الإمام نفسه عن سده المتابعة [1] .

(ب) وزارة التنفيذ :

يقتصر دور الوزير فيها على تنفيذ ما يكلفه به الخليفة / الإمام بمعنى أنه لا يملك حرية التصرف واتخاذ القرار بمبادرة فردية أو طبقاً لاجتهاده الذاتى .

على ضوء ذلك تتحدد الفروق الجوهرية بين وزيرى التفويض والتنفيذ على النحو التالى :

– مباشرة الحكم ونظراً لمظالم جائزاً لوزير التفويض ، وليست كذلك لوزير التنفيذ .

– تقليد الولاة أمر يجوز القيام به من قبل وزير التفويض وليس كذلك بالنسبة لوزير التنفيذ .

– يجوز لوزير التفويض القيام بتسيير الجيوش وتدبير الحرب بينما لا يجوز ذلك لوزير التنفيذ.

– على خلاف وزير التنفيذ ، فإن وزير التفويض له حق التصرف فى أموال بيت المال.

(١) د . عبدالحميد أحمد أبو سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٨ – ١٩ .

إضافة إلى ذلك ، فإن تنوع المهام الموكله إلى كل وزير ، قد ترتب عليه أيضاً تنوع في الشروط الواجب توافرها في كل منهما ، بحيث يتجه الماوردى إلى التخفيف منها بصدد وزير التنفيذ خاصة فيما يتعلق بعدم اشتراط الإسلام ، والعلم بأحكام الشريعة أو المعرفة بشئون الحرب والخراج .

ثالثاً : الدواوين :

شكلت الدواوين – وهى مشابهة إلى مفهوم الإدارات المتخصصة فى النظم الحديثة– الفرع الثالث من السلطة التنفيذية فى الدولة الإسلامية، وقد تم إدخالها منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب تمشياً مع اتساع أركان الدولة الإسلامية وتزايد احتكاكها واتصالها بغيرها من الشعوب والحضارات المجاورة والاستفادة من خبراتها الإدارية .

ومع تطور حجم الدولة ووظائف السلطة العامة فيها فإن الدواوين قد شهدت توسعاً كبيراً فى إعدادها ومجالات نشاطها ، فكانت هناك دواوين كالجند ، والخراج ، المظالم . وقد تم اشتراط العديد من الصفات والخصائص المهنية إلى جانب الخصائص الإخلاقية العامة لشغل الوظائف العامة فى الدولة .

٣ - السلطة القضائية :

اهتمت بالفصل فى المنازعات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وقد أخذت استقلالها عن السلطة التشريعية بصورة تدريجية اكتملت بشكل ملموس فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، حيث قام بالاهتمام بوضع الأصول والقواعد والمنظمة لممارسة أعمال هذه السلطة ، كما ظل تعيين القضاة من اختصاص رئيس الدولة إلى أن تحول إلى الولاة فيما بعد .

وقد اصطلح الفقه الإسلامى على ضرورة توافر مجموعة من الشروط فيمن يتولى منصب القضاء على النحو التالى [١] .

١ – الإسلام استناداً إلى المبدأ القائل بعدم ولاية غير المسلم على المسلم .

٢ – الذكورة ، والبلوغ والعدالة .

---

(١) د . محمود الخالدى – معالم الخلافة فى الفكر الإسلامى – مرجع سابق ص ٣٨ : ٤٠ .

٣ – العلم بأحكام الشريعة وأصولها .

٤ – الحكمة ، والذكاء ، وسلامة الحواس ، والحرية .

وقد تمتع القضاء بوجه عام بالإستقلال والحصانة اللازمين لأداء وظيفتهم ، كما قرر الفقه أيضاً عدم جواز عزلهم بموت الخليفة أو الإمام . وتعد ولايات المظالم ، والحسبة من أهم وأبرز الولايات ذات الشبه بالقضاء حيث تعلقت الأولى بالنظر فى تظلمات المتقاضين من رجال القضاء والولاء والجباه ، وهى منازعات لا يختص بها القضاء فى العامة . أما الثانية – ولاية الحسبة – فهى تتعلق بمتابعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى المجتمع .

وهكذا يتميز الدين الإسلامى بالشمول فهو ينظم مختلف العلاقات البشرية ، والقرآن الكريم دستور الدولة الإسلامية الحقة ، وهو وأن لم يشر بصريح اللفظ إلى نظام وشكل الحكومة وكيفية تنظيم السلطات فيها إلا أنه أوضح الدعائم الأساسية للحكم القويم محددة فى المساواة والعدل والشورى [١] .

ففى المساواه يقول الذكر الحكيم : ﴿ إنما المؤمنون اخوة ﴾ ويضيف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – « الناس سواسية كأسنان المشط ليس لعربى فضل على أعجمى إلا بالتقوى ».

وفى العدل تقول الآيات الكريمة : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ».

وفى الشورى التى هى من الدعامات الأساسية للإسلام ينص القرآن الكريم ﴿وشاورهم فى الأمر﴾ ، و ﴿ أمرهم شورى بينهم ﴾.

والإسلام يدعو إلى مقاومة الحاكم المستبد تمثلاً بقول الرسول الكريم : « إن الناس إذا رأو الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشكوا أن يصيبهم الله بعقاب من عنده » وفى المقابل يدعو الإسلام إلى طاعة الحاكم الصالح « أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم ».

كما أن التقوى سمة أساسية من سمات الإسلام ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ « فالله لا ينظر إلى صوركم وأشكالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم ».

---

(١) راجع . دكتورة / درية شفيق بسيونى ، الوجيز فى علم السياسة بدون مكان اصدار ، ١٩٩٥ ص ص ٧٧ – ٧٩.

ومن أبرز العلماء المسلمين فى الفكر السياسى الإسلامى (وسيطة وحديثه) .

١ - **أبو نصر الفارابى** : الملقب بأبى الفلسفة السياسية الإسلامية ، لأنه أول من أدلى بدلوه فى هذا المجال وله مؤلفان هامان « السياسة المدنية » و « آراء أهل المدينة الفاضلة » ومن أمهات آرائه أن الحكمة هى أهم الصفات التى يتوجب أن يتحلى بها الحاكم .

٢ - **جمال الدين الأفغانى** : الذى دعا إلى الاجتهاد والتجديد ليسترد الإسلام مكانته ، وذلك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر موصياً بضرورة توحيد صفوف المسلمين وجمع كلمتهم والتوصل إلى نموذج يأخذ من حضارة الغرب ومدنيته مايتلائم وقيم الإسلام ، مشدداً على أهمية محاربة الاستعمار وإطلاق الشعوب الإسلامية وإصلاح اللغة العربية مع تقوية روح الجماعة بالتربية القويمة التى تراعى من التعاليم الإسلامية ، كما حارب البدع والرشوة وعدم المبالاة بالمصلحة العامة .

٣ - **ابن خلدون** : وقد اشتهر بمؤلفه « العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوى السلطان الأكبر » ويعرف جزؤه الأول ، « بمقدمة ابن خلدون » التى حوت أهم أفكاره السياسية المتمثلة فى أن الانسان تتملكه نزعة طبيعية إلى العدوان لذلك فهو بحاجة إلى حاكم ينظم المجتمع ويضبط حركته حائلاً دون عدوان القوى على الضعيف ، كما تجتاز الدولة - فى رأى ابن خلدون - مراحل خمس متعاقبة ، فى المرحلة الأولى تنشأ على انقاض دولة سابقة عليها ، وفى الثانية ينفرد صاحب السلطان بالحكم بعد أن يكون قد تخلص من معاونيه ومناوئيه ، وفى الثالثة تنعم الدولة بحالة من الراحة والطمأنينة التى تتحول فى المرحلة الرابعة إلى القناعة والمسالمة لتنتهى الدولة فى المرحلة الخامسة إلى الانهيار والفناء .

وقد أعلى ابن خلدون من قيمة الحكومة الدينية المستندة إلى القوانين الإلهيه وشريعة الخالق .

٤ - **عبد الرحمن الكواكبى** : وهو من دعا فى كتابه « طبائع الاستبداد » إلى اتحاد الشعوب الإسلامية ، وفيه يشير إلى أن الاستبداد لا يقف عند حد وهو دائماً يكون على حساب العلم إذ هما ضدان ، فرجال الاستبداد يطاردون دوماً رجالات العلم وينكلون بهم ، والسعيد فيهم من يتمكن من مهاجرة دياره ناجياً بحياته ، وهكذا يخلص الكواكبى إلى أن الأنبياء وأكثر العلماء تقلبوا فى أرجاء المعمورة وماتوا غرباء .

* * *

الفصل الخامس

النظرية السياسية مناهج الدراسة

من الثابت أن دراسة علم السياسة فى عالمنا المعاصر تتخذ عدة أساليب ففى مصر تسود المدرسة العلمية السياسية باعتبار السياسة علماً قائماً بذاته وقد سار عدد من علماء السياسة المصريين والعرب فى هذا الطريق، كما توجد المدرسة القانونية الدستورية والتى تعتبر دراسة السياسة جزءاً من القانون الدستورى، وهذا الأسلوب يتبعه معظم أساتذة القانون الدستورى فى العالم العربى ثم يأتى طريقة الدراسة المنهجية للنظم والنظريات السياسية الإسلامية ، وقد نادى بها المستشرقون أول الأمر ثم الكتاب العرب ، وأخيراً توجد المدرسة الخلدونية وهى امتداد لمنهج ابن خلدون، وقد حاول جورجى زيدان السير على منهجه فى مجموعة دراسات للدولة نشرت سنة ١٩١٣ . والخلاصة أن الاستعانة بالمنهج العلمى فى الدراسات السياسية – وأيا كانت المذاهب المستخدمة – إنما يمثل مطلباً حيوياً مع الأخذ فى الاعتبار الطبيعة الديناميكية المعقدة للسلوك الإنسانى فضلاً عن كثرة المتغيرات غير المنظورة التى تحد من القدرة على التنبؤ فى مجال التحليل السياسى ، فهناك مشكلات ناتجه عن فقد الظواهر السياسية وأخرى نتيجة لعنف الجانب التجريبى لعلم السياسة ، كما أن هناك مشكلات ناتجة عن تعذر استخدام وسائل القياس الكمى فى مجال التحيل السياسى نظراً لمرونة علم السياسة ، وعدم محدوديته ، حتى إن أحد الباحثين يرى أن علم السياسة ليس سوى اسماً أطلق على مجموعه من الموضوعات ذات الاختصاص والتى تتنازل فى ميدان واحد للبحث ، وطبقاً لهذا الرأى فإنه يوجد علوم سياسية بدلاً من علم السياسة [١] .

وقد يكون من المفيد بعد استعراضنا للمنهج القياسى والمنهج الاستقرائى – تحليل المناهج المتعددة والمتعارضة لعلم السياسة والتى تدور بين النظرية التجريبية والنظرية العرفية .

(١) راجع د . عبدالغفار رشاد ، قضايا نظرية فى السياسات المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ – ٦٧ .

٢ – المنهج التاريخى : جورج هسابين Sabine

إن أفضل من يمثل المنهج التاريخى أو التقليدى فى علم السياسة هو جورج هسابين . ويستهل سابين تعريفه لعلم السياسة بصورة محددة جداً فهو يقترح أن ندمج فى علم السياسة جميع الموضوعات التى كانت مثار مناقشة فى كتابات فلاسفة السياسة المشهورين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهربز ولوك ووسو وبنتام وميل وجران وهيجل وماركس وآخرين .وعندهم سوف نحاول أن نبحث عن تلك الأسئلة التى أثاروها حول صحة أو سلامة النظريات السياسية وأسئلة تتصل بالفضائل أو المثل المراد تحقيقها فى الدولة . ومعنى الحرية ، ولماذا ينصاع الناس للحكومة ومجال أنشطة الحكم ومعنى المساواة .. تلك هى بعض الأسئلة أو القضايا التى أثارت أذهات فلاسفة السياسية على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة التى تختص بالدولة ، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الفرد والدولة ثم تناقشها فى النهاية إذا لم تكن قد نوقشت مناقشة مستفيضة من جانب فلاسفة السياسية . وتمثل هذه الأمور أسس النظرية السياسية ، طبقاً لفكر المفكرين التقليديين . ولقد ربط سابين Sabin وكتاب تقليديون آخرون أهمية كبرى بالمنهج التاريخى . والنظرية السياسية – عند سابين – هى دائماً سابقة « بالنسبه لموقف معين محدد، ولذلك فإن عميات إعادة بناء « الزمن المكان والظروف التى تنشأ فيها ، شىء ضرورى لفهمها . إن حقيقة أن النظرية السياسية هى دائماً متأصلة فى « موقف معين محدد » لا يعنى أن لها علاقة بالزمن المستقبل . إن النظرية السياسية الكبرى تتميز وتتفوق فى كل من « تحليل الموقف الحالى والإيحاء بمواقف أخرى ، وبذلك فإن النظرية السياسية الجديدة – حتى لو كانت نتيجة لمجموعة ظروف تاريخية خاصة لها مغزاها فى كل العصور المقبلة . إنها بالضبط تلك الصفة العامة للنظرية السياسية ، والتى تجعل منها شيئاً جديراً بالاحترام [١] إن النظرية السياسية النموذجية تشتمل – حسب تصور سابين – (أ) عبارات تصف حال وأوضاع تؤدى إلى نشأتها (ب) عبارات تدور حول « ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً » « الطبيعة العرضية » (جـ) عبارات تشير إلى أن « شيئاً يجب أن يحدث أو هو الصواب فى أن يحدث أو هو الذى يستحسن أن يحدث « إن النظريات السياسية – على ذلك تشكل – طبقاً لرأى سابين ثلاثة عناصر . الواقع والعرضى والقيمى ، والنظريات السياسية

(١) لمزيد من التفصيلات : راجع د . حسن صعب – علم السياسة – مرجع سابق ص ٢٤٥ : ٢٩٨ .

ذلك الدلالة الكبرى قد ظهرت فى فترات الشدة ، وفى التاريخ المعلوم لنا على امتداد ٢٥ قرناً ظهرت فترتان مدة كل منهما خمس سنوات فى مكانين مختلفين ازدهرت فيها النظرية السياسية كثيراً فى أثينا فى النصف والربع الثالث من القرن الرابع الميلادى عندما كتب أفلاطون وأرسطو أعمالهم الكبرى فى انجلترا بين أعوام ١٦٤٠ - ١٦٩٠ عندما طور هربز ولوك وآخرين - طوروا نظرياتهم السياسية . وهاتان الفترتان هما فترتان التغير العظيم فى التاريخ الفكرى والاجتماعى فى أوربا . ويرى سابين Sabine أن النظريات السياسية الكبرى لا تنشأ عن أزمة بهذا الكيف ، ولكن من خلال ردود الفعل متى تتركها على عقول المفكرين . ولكى نفهم نظرية سياسة - على ذلك وجب أن نفهم العصر الذى نشأت فيه بوضوح ؛ وكذا المكان والظروف الملابسة لذلك . وقد لا يشترك الفيلسوف فعلاً فى سياسة عصره ولكنه يتأثر بها . وبالتالى يحاول أن يؤثر فيها . ويرى سابين أن النظريات السياسية «تلعب دوراً مزدوجاً » بمعنى أنها فى الوقت الذى تنتمى فيه إلى عالم الفكر المجرد إلا أنها تؤثر على العقائد والمعتقدات التى تصبح أسباباً وتحترم كأحداث عرضية فى المواقف التاريخية ومن الضرورى كذلك فهم ما إذا كانت النظرية السياسية صحيحة أو زائفة، سليمة أو سخيفة ، يمكن التعويل عليها أم لا . ويتضمن هذا . مسألة القيم ومن الضرورى لذلك ولكى نفهم النظرية السياسية ، يجب أن نحاول أن نجمع بين الواقعى والعرضى والقيمى .

لقد عالجنا الآن كيف أن سابين Sabine سمى « البناء المنطقى للنظرية السياسية» وعلينا أن نفكر فى « مكوناتها النفسية » إن النظرية السياسية ليست تدريباً فى فراغ فكرى إذ القصد فيها التحريض والإقناع والغرض من التحريض دائماً موجود أمام من يقوم بتنظير السياسية إن بعض ما يصفه الكتاب المحدثون « بفولكور الفلسفة السياسية » أو حتى مجرد « الأيديولوجية » أمر حيوى لفهم النظرية السياسية إن العقائد التى ولدها فلاسفة السياسية . بصرف النظر عن صحتها أو زيفها لها تأثيرها على التاريخ . إن كل نظرية سياسية - حسب رأى سابين - هى « حقيقة جوهرية تماماً ، تحدث فى خضم الحقائق التى تشكل موقفاً سياسياً معيناً . » وهى على هذا النحو لها أسبابها كما أن لها نتائجها أيضاً بصرف النظر عن صحتها أو زيفها أن النظرية السياسية لذلك يمكن الحكم عليها بطريقتين - كنظرية ، وكسبب للأحداث وكنظرية يمكن أن يوجه إليها الإنسان النقد المنطقى وأن يحلل معناها وأن يبرز أوجه القصور فيها . ولكن كسبب للأحداث قد يحاول الإنسان أن يكتشف أى

طبقة من المصالح ، تمثل أو أى دوافع لدى المفكرين السياسيين حدث بهم إلى ذلك [1] ولكن عندما نناقش النظرية السياسية - كسبب - أو كمجموعة من المعتقدات تؤدى إلى أحداث ووقائع معينة يجب ألا نخلط بينها وبين المظهر التجريبى لها ، ويجب ألا نخلط كذلك بين مظهرى النظرية السياسيه : المظهر الذى تكون فيه جزءاً من عالم الفلسفة أو الفكر المجرد والمظهر الذى تكون فيه جزءاً من بيانات ومعلومات عن السياسة . ومن الضرورى أن نميز بين الحقائق والقيم إلى جانب وجود فكر مستقيم متماسك فى كل منهما . إن النظرية السياسية على ذلك تشتمل - حسب رأى سابين - على كل من الفكر السياسى والفلسفة السياسية وعلم السياسة .

٣ - المنهج السوسيولوجى (الخاص بعلم الاجتماع) :

جورج ج . أى . كاتلين Catlin لقد تعرض المنهج التاريخى عموماً للنقد بأنه يميل إلى النمط التقليدى كما رأى البعض أنه يضيق من وجهة النظر إلى السياسة ويقصرها على ساحة الدولة .ولقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين توسيع مجال علم السياسة بحيث لا يضم الدولة فحسب بل المجتمع أيضاً ، وهى وجهة نظر تبناها كاتلين Catlin ويفضل كاتلين استخدامه للسياسة بالمعنى الأرسطى ، وبالمعنى الذى تشتمل فيه على تلك الأنشطة التى تجرى فى المجتمع . ويعتبر كاتلين أن علم السياسة وتميزه عن علم الاجتماع يعطينا عدداً من المميزات التى تميز هذا المنهج يسمح للدارس أن يعالج العلاقات السائدة فى المجتمع وتركيبه ككل وليست عن طريق الشرائح المصطنعة التى ظهرت فيما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر فى أوربا والتى توصف هذه الأيام « بالدولة الحديثة » يربط دراساته بالنظرية العامة للمجتمع والتى يمكن أن يتجاهلها علماء السياسية على مسئولياتهم. الأمر الذى لم يقع فيه أغلب علماء السياسة المحدثون . إذا كان عالم السياسة يعالج الدولة كوحدة تحليل فمن المحتمل أنه يهمل التفاصيل التافهة والشائعة المرتبطة بالأحداث السياسية التى تحدث بين يوم وآخر والتى لايستطيع فهمها مالم يربطها بما يحدث فى المجتمع . ويوجد عدد كبير من الدول اليوم ولكن لا يمكن اعتبارها وحدات فردية من أجل أغراض التحليل

انظر لمزيد من التفاصيل:ـ

(1) — Sabime H. George A. History of political theory, New york. Holt 1937.

وراجع أيضا د . عمار بوحوش - تطور الأنظمة والنظريات السياسية - مرجع سابق .

السياسى وعلى الإنسان أن يذهب إلى خصائصها الأساسية إذا قرر عالم السياسة أن يذهب وراء دراسة المؤسسات ويتحمل مسئولية دراسة الوظائف والعمليات التى يسهل عليه لتقاطها كوحدات تحليل – وكاتلين Catlineمن جانبه قد اختار دراسة ظواهر السيطرة على أنها مركز دراسة السياسة .

وأجهزة السيطرة أو التحكم التى قد تتخذ شكل سيطرة إنسان على آخر أو فرد على جماعة أو جماعة إلى أخرى ، ويرى كاتلين أن هذ السيطرة « تنشأ عن المطالب العادية للكائنات البشرية ولا تظهر إلى الوجود لأن المجتمع يفرض وجودها » (١) .

والسيطرة بهذا المعنى لا يفرضها الشرير على البرىء إذ أن الطبيعة البشرية تتطلب هذه السيطرة بل وتفرضها .

وكاتلين Catline على دراية بالمخاطر وإساءة استخدام السلطة والتطلع إليها وأنها المحدد الوحيد للعلاقات السياسية . ويجب ألا تربط إن السلطة والسلطة العسكرية ، ولا حتى يجب أن تعنى « السيادة » حينما يقول كاتلين (وهو خطأ وقع فيه هانز مورجانتو Hanz Mar-genthau) إن سياسة السلطة ليست سيئة فى حد ذاتها ولكن تدمير سياسيات السلطة هو الخطأ كما ذكر مورجانتو فى أعماله الأولى . حتى التعاون يمكن أن يكون صورة من صور السلطة ، إن التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس – على اعتبار خاصيته الرئيسية – فإن كاتلين يفضل علم السياسة على أنه أقرب إلى هذه المبادئ . وعلى الرغم من اعترافه دون خجل بأنه سيكولوچى » بالمعنى الذى يراه جراهام وألاس وجيمس برايس إلاأنه أقرب إلى ميريام Merriam ولاسويل مؤسس المنهج السلوكى . ويعرف لاسويل علم السياسة بأنه « دراسة المشاركة فى السلطة وتشكيلها » وهو تعريف يقبله كاتلين والفرق الوحيد أنه يفضل تسميتها ظواهر السيطرة على جميع المجال الاجتماعى مع وجود « افتراض غير مفهوم يدفع نحو السلطة » (٢) .

٤ – المنهج الفلسفى : ليوشتراوس Lesstrauss

بالإضافة إلى وجهات النظر التقليدية والمعاصرة بشأن علم السياسة توجد وجهة نظر

(١) – George E. G. catlen, **political theory: what is it,** in Gould and thersby, eds, pp. 20-25.

(٢) – George E. G. catlen, op. cit, p. 23.

تالثة يقدمها شتراوس ويمكن وصفها بالمنهج الفلسفى ويميز شتراوس بين النظرية السياسية والفلسفة السياسية ويرى أن كليهما جانبان من الفكر السياسى . والنظرية السياسية عنده «هى محاولة معرفة طبيعة الأشياء السياسية بصدق ».

وحيث إن الفلسفة هى « البحث عن الحكمة » أو عن المعرفة العامة الشاملة من أجل الجميع » إلا أن الفلسفة السياسة » هى محاولة معرفة طبيعة الأشياء السياسية بصدق إلى جانب معرفة النظام السياسى الصحيح » . ويمتد الفكر السياسى إلى كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية . والنظرية السياسية والفلسفة السياسية يكملان بضعهما البعض لأنه « لو نظرنا عموماً فإن من الصعب فهم الفكر أو العمل دون تقييمه ». وينتقد شتراوس كلا من المذهب التاريخى ويمثله سابين وتجريبية العلوم الاجتماعية التى كان يدافع عنها كاتلين وقد وصفها شتراوس بأنها « الخصم الخطير للفلسفة السياسية » (١) .

ويرى شتراوس أن القيم جزء لا يمكن الاستغناء عنه فى الفلسفة السياسية ولا يمكن إستبعادها من السياسة . إن كل العمل السياسى يهدف إما إلى المحافظة أو إلى التغير ، ويوجهه فى ذلك فكر أو تقييم ما لما هو أفضل وما هو أسوأ . وتتوفر لدى عالم السياسة أكثر من مجرد الرأيين . فلابد أن تتوفر لديه المعرفة الخير لخير الحياة وخير المجتمع « إذا كان هذا التوجه يصبح أمراً ظاهراً صريحاً وإذا جعل الناس هدفهم اكتساب معرفة الحياة الصالحة للمجتمع الصالح فمن هنا تظهر الفلسفة السياسية ، « وإن المزاعم حول طبيعة الأشياء السياسية والتى تتضمن معرفة تلك الأشياء « هكذا يقول شتراوس » لها طابع الآراء. وأنه إذا أصبحت تلك المزاعم فقط موضوعاً للتحليل النقدى تنشأ حينئذ المناهج الفلسفية أو العلمية فى السياسة » إن الفلسفة السياسية عنده هى « محاولة استبدال رأى عن طبيعة الأشياء السياسية بمعرفة طبيعة تلك الأشياء » وهى « المحاولة الحقة لمعرفة كلاً من طبيعة الأشياء السياسية والنظام السياسى الصحيح » إن الفلسفة السياسية بهذا الشكل الشامل قد نشأت منذ بدايتها وبدون انقطاع – حتى بعد بداية السلوكيين وإثارتهم المشكلات حول موضوعها .

وينتقد شتراوس بشدة التمييز المصطنع الذى يحدث الآن بين علم السياسة والفلسفة السياسة . وإن التمييز بين الفلسفة والعلم لا يمكن تطبيقه على الشئون الإنسانية . ولا

(١) –Lea Strauss "what is political philosophy" ? in Gould and thursby, pp. 45. 50.

يمكن أن يكون هناك علم سياسى غير فلسفى أو فلسفة سياسية غير علمية . وبالتركيز كثيراً على المظهر التاريخى لعلم السياسة نجد أن المؤرخين قد فصلوه عن طبيعة العلمية - وبالمثل فإن الذين ركزوا على طبيعته العلمية دون حدود ، حاولوا أن ينزعوا عنه جوهره (١).

٥ - المنهج التاريخى : المميزات وأوجه القصور :

لماذا يجب اعتبار دراسة النظرية السياسية الكلاسيكية جزءاً لا غنى عنه فى أى مقرر سياسى وبالإشارة على وجه الخصوص إلى أفلاطون وفلاسفة السياسة الآخرين فى الماضى وكون أن يصبح أفلاطون موضوع أعنف المحاولات بين الأكاديميين اليوم من أمثال بوبر Popper، وفايت Fite، وراسل Rasel، وكروسمان Crossman الذين يقللون من شأنه فى معالجته للأخلاق والسياسة وبأنه تنقصها الحيوية والإصرار - نجد فى الناحية الأخرى وايلد wild، وليفنسون Levinsonوآخرين يدافعون عنه باقتناع تام وحيوية شديدة - كل هذا يوحى بأن أفلاطون (وإلى حد ما كل فيلسوف سياسى ذائع الصيت) يعالج مشاكل لا تختص بعنصره فقط ولكن بكل العصور ، وبهذا المعنى يمكن دراسة بالمعنى التاريخى -كمرحلة فى تاريخ الأفكار والمؤسسات - وبالمعنى التحليلى حيث إنه يمثل مجموعة من المبادئ أو نظام ممكن من الفروض عن السياسة ثم تصورها كمظهر شامل للحياة وخبرة فيها ويكتب سبلى Sibley. إن الفهم الكامل للظواهر السياسية يمكن أن يشتمل على فهم الطريقة التى صاغ فيها الناس فى كل العصور والثقافات السياسية العامة والأهداف التى أنجزوها أو ظنوا أنهم أجزوها ، ويلقى فلاسفة السياسة الكلاسيكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسة والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية وأهداف المؤسسات المعاصرة ويذكر سبلى Sibley « إذا كانت دويلات المدن الإغريقية مثلاً ذات دلالة على الطرق التى انتظم بها الناس سياسياً ، لذلك فإن المفكرين السياسيين الكلاسكيين يعطوننا بالتأكيد مفاتيح هامة عن كيفية تطورها وكيفية عملها ». ولقد كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع فكرة الطريقة « العلمية » فى السياسة إلى جانب أنهما مارسا تأثير كبيراً فى تشكيل المؤسسات وفى تشكيل الأفكار إلى قدراً كبيراً من البنية التأسيسية للحياة فى العصور الوسطى كثير من مبرراتها هو فى الأصل أفلاطونى ولكنه لم

(١) - Lea strauss, op. cit, pp. 47- 50.

وانظر أيضا : د . إبراهيم درويش - النظرية السياسية فى العصر الذهبى - مرجع سابق.

يتأثر مباشرة بكتابات أفلاطون (والتى فطن أنها فقدت فى الفترة ما بين القرن الخامس والخامس عشر » ولكن عن كتابات شيشرون Ciceroوأغسطين Augustine. لقد تأثرت المدينة الفاضلة « يونوبيا لتوماس مور بالتأكيد بجمهورية أفلاطون والقوانين Rupublic & Lawsلقد كان للأفلاطونية وقع كبير فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ومفكريه من أمثال روسو ، وهيجل والمثاليين ، ومن المحدثين يمكن أن تذكر هـ . ف ويلز H.F. Weelsوكروسمان Crossman، ووانر فايت Fite†، وكارل بوبر Popper وآخرين كثير » [١] .

ومع التسليم بأهمية دراسة المفكرين السياسيين الكلاسكيين يجب ألا ننسى أوجه القصور فى المنهج التاريخى فقد بذلك المحاولات للوصول إلى نصوص يعتمد عليها وتتبع الاقتباسات والعوامل الشخصية والبيئية وكلها كما ذكر وانكنز Watkine†كانت تمثل مساحات البحث التقليدية فى مجال النظرية السياسية : إن عالم السياسة أكثر اهتماماً بالسلوك السياسى الجارى ، وقد يجد فى دراسة ملاحظات وتعميمات مفكرى الكلاسيك شيئاً من الاتصال بموضوعه [٢] .

٦ – المنـــهج المتكامل : كـــارل ج . فريـــدرش

An Integrated Approach:Carl.J.Friedrich

من المهم ألا نسمح لعلم السياسة ألا يضيع فى خضم العلمية Scienticismأو الأخلاقية Moralismومن المهم كذلك أن المظاهر الفلسفية والعلمية للنظرية السياسية يجب أن تفهما فهماً جيداً ويتم التركيز عليهما . ولكن قبل أن نحاول أن نفهم المظهر العلمى للنظرية السياسية يجب أن نفهم أولاً ماذا نعنى بكلمة « علم » قبل أن نحاول أن نفهم ما المقصود بكلمة « فلسفة » . ولقد أخذ العلم صفات متعددة على أنه « فرع المعرفة أو الدراسة التى تعالج مجموعة من الحقائق المنتظمة ، وأن يبرز كيفيه عمل القوانين العامة ويوصف أيضاً بأنه « معرفة الحقائق أو المبادئ الناشئة عن الدراسة المنظمه » ويوصف

(١) راجع فى ذلك : د . عبدالحميد متولى – الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية – دار المعارف – القاهرة ١٩٦٩م.

(٢) راجع أيضاً : د . محمد عبدالمعز نصر – فى النظريات والنظم السياسية – بيروت – دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧٣ .

كذلك بأنه « فرع أو جانب من المعرفه المنظمه » . والمنهج العلمى لدراسة المشكلة – بناء على ذلك – يتضمن أمرين : (١) الاتفاق على الأساليب أو الطرق . (ب) تدريب الإنسان على العملى العلمى . وبوضع هذين المظهرين فى الاعتبار يعرف فريدريك Friedrichالعلم على أنه « مجموعة من المعارف المنظمة يعرفها المختصون ويتوسعون فيها من خلال اتباع الأساليب والطرق التى يتعارفون عليها معاً على أنها تفى بالغرض للوصول إلى هذا النوع أو ذاك من المعرفة » والعلم من كل هذا هو معرفة « منظمة » ونظراً لوجود اتساق بين الطرق والأساليب المستخدمة فى تجميع المعلومات الخاصة بذلك العلم على يد العلماء وهذا يعطيه اتساق منطقى تصبح التصريحات أو العبارات العلمية تتسم بالصحة والثبات من قبل العلماء الآخرين . وهذا التعريف للعلم والذى من الصعب أن تتحداه لا يذكر لنا بأن نفس الطرق والأساليب يمكن تطبيقها على كافة العلوم . ولو أخذن مقالاً بسيطاً على ذلك كموضوع التعميم نجد أنه لا يتفق علمان من العلوم فى درجة التعميم والتى تجعل منهما علمين صحيحين . والطرق التى ثبت نجاحها إلى حد كبير فى مجال الفيزياء والكيمياء ربما لا يمكن أن تطبق على علم الفلك ، ولكن هذا لا ينقص من عملية علم الفلك . وربما يتبادر للذهن أنها متشابهة – على الأقل – فى المعنى بأن كليهما يعملان على أساس بيانات كمية دقيقة . والعلم – مع ذلك – لا يتطلب الدقة فحسب ولكنه يتطلب أيضاً الارتباط والكفاية فى النتائج . ولقد تحول التاريخ إلى علم خلال العقود القليلة الماضية ، ولكن تطور طبيعته « العلمية » ليس له علاقة بعملية الكم – إنه على أساس الدولة العلمية المستفيضة للمصادر والأسلوب النقدى للشواهد هى التى أدت إلى تقدم كبير فى الأساليب العلمية فى التاريخ ويوضح فريدريك Friedrich أنه « لا درجة للتعميم ولا التخصيص الكمى» فى حد ذاتها معايير « مطلقة » فى التقدم العلمى ، ولكنها يجب أن تغتنم بالنسبة لما هو متاح من المادة العلمية المراد تقديرها ثم يقتبس قول أرسطو بالقبول ويصفه بأنه « دليل على رجل متعلم ذلك اذى يبحث عن الدقة فى كل طائفة من الأشياء بقدر ما تسمح طبيعة الموضوع» (١).

وعلم السياسة – بصفته نظام شامل – قد لا يحتاج إلى طريقة واحدة بل إلى عدة طرق . وعلى عكس علم الاجتماع وعلم النفس – حيث تكون الجماعة والفرد موضوع

---

(١) **Carl J. Friedrich, political philosophy and the science of politics, North western University, press 1958, p. 175.**

الدراسة وهى دراسة يمكن أن تتم عن طريق يتصف بالدقة والضبط ... إلخ . نجد أن علم السياسة يعالج الدولة الإقليمية وهى أكبر شكل منظم من أشكال المجتمع والتى تتغير طبيعتها وصورتها وأهدافها من وقت إلى آخر ومن قطر إلى قطر آخر كما أن كل تغير قد يتضمن نصحاً مختلفاً أو طريقة مختلفة أو خليطاً من المناهج والطرق المختلفة . إن ظهور الشكل الدستورى من الحكومات بالإضافة إلى مبرراته . قد يحتاج نوعاً واحداً من الطرق ، فى حين أن ظهور دكتاتورية كلية شمولية يتطلب نوعاً آخر تماماً . وفى تاريخ السياسة من الجائز أن يعتمد الإنسان على ما قبل التاريخ وعلى التاريخ وعلى الأنثروبولوجى وعلم النفس وعلى مناهج أخرى عديدة . وقد يتطلب الأمر أحياناً طريقة أو منهجاً تاريخياً موثقاً وفى حالات أخرى يتطلب دراسة الحالة وتحليلها وفى حالات ثالثة يتطلب إجراء العمليات الإحصائية والمقابلة ، والنظرية السياسية على ذلك يجب أن تستمر فى الاستحواذ على الطابع العلمى . وأن كل ما تهمه هو أن العلم لا يعنى بالضرورة استخدام نفس طرق البحث فى العلوم الاجتماعية كما هى فى العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولا حتى نفس الطرق التى نستخدمها فى العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والنفس وتطبقها على علم السياسة لا ينقص أى شيء من طبيعته الفلسفية . ولكى تكون النظرية جيدة الفلسفة يجب كذلك أن تكون جيدة العلم . ما هى الفلسفة إذن ؟ ثمة تعريفات متعددة للفلسفة فقد عرفت بأنها «دراسة أو علم الحقائق أو المبادئ التى تكمن وراء كل المعرفة أو الواقع » وثمة تعريف آخر» هى دراسة علم مبادئ فرع أو موضوع معين من فروع المعرفة » وثمة تعريف ثالث « إنها حب الحكمة أو المعرفة خاصة تلك التى تدور حول الحقيقة الكلية » ومع كل هذه المفارقات فى التعريفات فإن الفلسفة يمكن أن تعامل عموماً على أنها معرفة من نوع عام جداً ، ويرى براتراند راسل أنها تتكون من شقين ليسا متساويين فى المزج أنها « نظرية حول طبيعة العالم » وهى مبدأ أخلاقى أو سياسى يختص بأحسن وأفضل طريقة للزيادة « وفى نفس السياق يذكر فريدريك Friedriech بأن الفلسفة عموماً تعالج مشاكل يمكن استيعابها داخل إطار المعرفة الموجودة ولكنها قد تتخطى ذلك وتثير أسئلة « ميتافيزيقية » وتحاول أن تعطى لها الإجابات سواء على أساس منطقى أو أساس غير منطقى اسطورى . وفهمها على هذا النحو ، تكون الفلسفة متميزة عن العلم . ويأتى علم السياسة للفلسفة بالحقائق والتعميمات ، وبالتالى أو فى مقابل ذلك يتلقى عنها المقدرة على معالجة تلك المشكلات بصورة شاملة وليست متفرقة . ولا يستطيع أى عالم سياسى أن يكون إطاراً من المعرفة

السياسية دون أن تتوفر لديها فلسفة عامة عن الحياة ، وينطبق هذا القول على أرسطو ولاسكل أو أى مفكر سياسى حديث .

وإذا سلمنا بصدق ذلك واتخذناه كأساس للنقد وعلى اعتبار أن عدم كفاية الفلسفة السياسية وعدم ارتباطها بالموضوع يرجع فى الحقيقة إلى أن الفلاسفة لا يستطيعون أن يحيدوا أنفهسم عن دراساتهم ويرد فردريك على ذلك بأن عملية الحياد أو الانفصال هذه غير ممكنة . إن أمهر علماء السياسة لا يمكن أن يبعدوا أنفسهم عن مناقشة مفاهيم مثل «السلطة » و « العدالة » و « القيم » و « الجماعة » و « الدوله » و « المجتمع » وأن هذه المفاهيم لا يمكن أن تستخدم بالإشارة إلى فلسفة الكاتب العامة ولكن حتى لو حاول علماء السياسة الهروب منها (أى من الفلسفة) فإن الفلاسفة أنفسهم لن يتوقفوا عن دراسة تلك المفاهيم [1] .

الطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة : نورمان جاكوبسون

Antonomous Character of Political Science. Norman Jacobson

إن التوحيد الدقيق بين علم السياسة وكل من العلم أو الفلسفة يشير – فى رأى نورمان جاكوبسون – خطر آخر زلا وهو انتهاء النظرية السياسية بنوع من « العلمية » أو «الأخلاقية » ولكنه مستقل عن أى منهما ، ولكن شخصيته خاصة به . والذين يحاولون أن يصيغوه فى صورة « علم » كامل وأن يطبقوا عليه طرق البحث والإجراء ات فى العلوم لا يفهمون دائماً معنى « العلم » ولا يستطيع الإنسان أن ينكر ميزة استخدام المعرفة التى نتجت فى مجال ما لصالح فهم مجال آخر ، ولكن على الإنسان أن يفهم كذلك الفرق بين المجالين . ويرى جاكوبسون أن على علماء السياسة المعاصرين أن يجعلوا شيئاً آخر خلاف علم السياسة هى علم النفس أو الاجتماع أو فلسفة أخلاق – أنها أى شىء بهذا الشكل خلاف السياسة » . ويرى كذلك أن السياسة هى نوع خاص من النشاط الفكرى . ويجب أن تدرس فى وضعها الصحيح . وإذا نزعنا « العلم » عن النظرية السياسية قد تصبح فضلات – بقايا – « أخلاقية » لا قيمة لها وإذا نزعنا عنها « الفلسفة » فإنها تقللها حتى تصل إلى درجة طرق البحث وأن أولئك الذين يؤكدون الطابع العلمى أو الفلسفى لعلم السياسة إلى

(١) راجع د . محمد نصر مهنا – مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة – مرجع سابق ص ٤٨ : ٥١ .

درجة ربطة بأى منهما قد يكون من أنصار « العلمية » أو « الأخلاقية » ولكنهم بالتأكيد ينقصهم حساسية الالتزام والتكريس لعلم السياسة ذاته .

إن وحدة النظرية السياسية يمكن تقديرها فقط من خلال الاعتراف بالسياسة كنوع خاص من النشاط والالتزام بها .

وبينما مهد جاكوبسون على استعداد ولاستعارة مفاهيم وأدوات من العلوم الأخرى إلا أنه يحذر من الاستعارة دون تمييز .

وينطيق هذا ، على الألفاظ بالذات . بل أنه ينتقد أن تصبح لغة أو ألفاظ علم السياسية دقيقة وعلمية . إذ أن تعقيم اللغة يمكن أن تؤدى بسهولة إلى تعقيم الفكر Steril-istion of language Canledad to Sterilishation of Thought وإذا أخذنا جانب الموضوعية فيرى جاكوبسون أن عالم السياسة لا يستطيع أن يكون موضوعياً مثلما يحدث فى عالم الفيزياء.

وإذا كان لابد من عدم الخلط بين النظرية السياسية ، والعلمية » فيجب ألا نخلط كذلك « بالأخلاقية » . إذ أن الأخلاقى من عادته الوعظ المستمر ويبدو أنه يتجاهل حقائق الحياة السياسية وقد يقلل من مستوى النظرية السياسية إلى مستوى النظرية الأخلاقية .

إن البحث عن نظرية سياسية هو البحث عن نظريات أخلاقية كما يرى هوبز ، وروسو. ويذكر جاكوبسون أن « النظرية السياسيه لاهى « علمية » ولا « أخلاقية » سواء نظرنا إليها فى هذا الجانب أو ذاك . وإن الاهتمام الجوهرى المركزى لها هو البحث عن الحكمه السياسية »[(1)] .

وانتقد جاكوبسون كذلك فكرة وجود نظام مع التركيز على طرق البحث ومناهجة والذى اتبعه السياسيون المحدثون . ورأى فيه منهجاً ساذجاً » لفهم السياسه . وإن دراسة

---

(1) Norman, Jacobson, the unity of Political theory science, Morals and Politics in Ro-tand young ed. Approaches to the study of Politics, Northwestern university, Press, Evanston illinois, 1958 PP. 115-124

لمزيد من التفصيلات أنظر د . محمد نصر مهنا– مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، مرجع سابق.

السياسة تتطلب شيئاً أكثر من المهارة والتدريب : إنها تتطلب فكراً قادراً على التمييز ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب وتتطلب خيالاً وخبرة والقدرة على الحكم بل وأكثر من كل ذلك التكرس للموضوع . وإن الهاوى الموهوب ذو الاهتمام الأصيل بالسياسة سوف يقدم الكثير فى فهم السياسة ، أكثر من المحترف غير الخيالى القليل الاهتمام .

* * *

الفصل السادس

النظرية السياسية : مناهج الدراسة

١ - معنى النظرية ودورها :

على الرغم من الأهمية التى اكتسبتها الفلسفة السياسية خلال العصور إلا أن التقليد الكبير الذى ارتبط بكتابات فلاسفة السياسة الكبار يبدو أنه فى طريقة إلى الزوال . ويرى كل من دافيد إيستون David Easton وألفريد كوبان وعدد من الكتاب المعاصرين الآخرين ، أن النظرية السياسية - والتى يربطون فلسفتهم بها - فى حالة تدهور وانحدار مستمر ، وبينما تكلم دافيد ايستون والفريد كوبان « Alfred Cobban عن « تدهور » النظرية السياسية نجد أن بيتر لاسلت Peter Laslett وغيره قد أعلنوا أنها اندثرت بل ماتت تماماً ، وحتى فى أكسفورد- معقل النظرية السياسية الكلاسيكية - قد يصادف الإنسان من آن لآخر عبارات تنم عن موت النظرية أو على الأقل أنها فى حالة خطرة من الانهيار ، وتأكيداً لهذا المعنى أوضحنا منذ ماركس ميل Mill (وربما منذ لاسكى أيضاً Laski) أنه لم يكن ثمة فلاسفة سياسيين بارزين [1] . إن الأفكار السياسية - كما يرى ايستون Easton قد ازدهرت بشكل عام خلال فترات الاضطراب الاجتماعى والتغير كما أنها تحمل حقيقة كتابات المفكرين السياسيين فى اليونان قديماً ، حيث كان المجتمع يمر بتحويلات كبرى أو يمكن أن ننسبها إلى إنجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث كانت تمزقها الصراعات الدينية والسياسية أو نشير إلى فرنسا فى القرن الثامن عشر حيث أدت الأفكار السياسية إلى نشوب ثوره عظمى فيها . وفى منتصف القرن العشرين - يرى ايستون Eastan

(١) Peter, loslett ed, intraduction to philosophy, politics and socity New york, the macmillan co. 1958.

راجع فى ذلك . د حامد ربيع - مذكرات فى النظرية السياسية - مرجع سابق .

أننا أصبحنا من جديد فى خضم التغيرات الثقافية الأساسية ومع ذلك فإن الشيء المدهش هو أن الفكر السياسى لم يزدهر بنفس القدر فى أى بقعة من بقاع العالم . ويكتب ايستون «أن الفكر السياسى المعاصر يحيا حياة طفيلية على أفكار قرن مضى والذى يثبت العزيمة أكثر أننا نلاحظ أمل قليل فى ابتكار تراكيب سياسية » [1] وما هو أسوأ من ذلك حتى أن الأرضية ليست صالحة لخلق فكر خلاق يحتمل قيامه . وحيث إن هذا دلالة على حالة شاذة من الواقع فلقد حاول عدد من الكتاب الكشف عن الأسباب .

٢ - أسباب انهيار النظرية السياسية :

ما سبب هذا « الفقر » أو « الافتقار » و « تدهور النظرية السياسية » ؟ يصف ديفيد ايستون David Easton هذا الوضع لعلماء السياسة اليوم بأنه : « العيش عيشاً طفيلياً على أفكار قرن سابق » (ب) الفشل فى تنمية « تكوين سياسى جديد » .. إن علماء السياسة المعاصرين - حسب ما يراه ايستون - كانوا مشغولين أكثر من اللازم فى تحليل الفكر السياسى فى القرون السابقة وتفقز آثار الفلسفة السياسية والمفكرين السياسيين وردود أفعالهم إزاء الظروف الشاذة فى بلادهم أبان ذلك ولربما كان هذا تدريباً ممتازاً فى سبيل الكشف عن الحقائق التاريخية ، ولكن لنرى ما يذكره ايستون فى ذلك : « إن هذا النوع من التحليل التاريخى لعب دوراً هاماً فى تحطيم أصل أنواع النشاط العقلى التى كانت تسود فى الحضارات المتعلمة والذى ينشأ عن الحاجات الإنسانية الشاملة » ومن ناحية أخرى ركز فلاسفة السياسة على العلاقة بين القيم وبين البيئة التى تحدث فيها أكثر من تركيزهم على مهمة خلق مفاهيم جديدة لتلك القيم السياسية عن مهمتهم التقليدية ألا وهى «إعادة صياغة مضمون القيم ومحتواها حتى تناسب العصر » وأن يقوا نظرية منتظمة عن السلوك السياسى وتشغيل المواقف السياسية فى حينها ، وهى مهمة حاول علاجها كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع فى مجالاتهم . وبينما حاول علماء الاجتماع إعطاء وإضفاء الوحدة والتماسك لأبحاثهم التجريبية وذلك من خلال بناء نظريات عامة تنظم عملهم ، نجد علماء السياسة قد أهملوا هذا الجانب . ولا يخطئ ايستون Easton النظرية السياسية الحديثة على هذا النحو ولكن يخطؤها فى نطاق النظرية السياسية ككل وبما انتهت إليه الآن . إن النظرية

(١) Devid Easton, "the decline of modern political theory" in Could and thusaby, eds. op. cit. pp. 358 - 405 .

- حسب مفهوم إيستون Easton [١] يجب ألا تقتصر على معالجة القيم فقط بل تمتد إلى الحقائق أيضاً - وإذا كان لابد لها من أن تعالج الحقائق فلابد أن تقيم شيئا من التوازن بين معالجة القيم والحقائق كل ذلك على أساس تجريبي ، ويشكو ايستون Easton من أن النظرية السياسية فشلت فى إحداث هذ التوازن ، لقد أصحبت تتسم بالجانب التكهنى أو التصورى أكثر من التركز على الملاحظات التى تظهر على المسرح السياسى المعاصر ومعرفة التاريخ الإنسانى . أن الإنسان لا يقتصر اهتمامه على ما حدث فى الماضى ، فحسب ، بل إنه يتطلع كذلك إلى ما يحتمل حدوثه مستقبلاً . ويتضمن هذا تيارات أو تصريحات موجهه - القيمة أو كما وصفها ايستون نظرية القيم وايستون Esaton - على العكس من السلوكيين الآخرين - ليس ناقداً لنظرية القيم - ومع ذلك فهو يعطى أهمية كبرى للنظرية المعارضة . وهو يرى أن نظرية القيمة مهملة ولكنه يرى - للأسف - أنها هى الأخرى فى حالة تدهور فى الكتابات السياسية المعاصرة .

٣ - المذهب التاريخى « Historism :

نلاحظ أن ايستون شديد النقد لكتاب مثل دانتج Eunning وسابين Sabine وماكلوين Mcillwain وليندس Lindsay الذين قضوا وقتاً طويلاً على دراسة الأفكار السياسية فى الماضى ولقد كان هؤلاء الكتاب أقل اهتماماً بالتحليل وصياغة نظرية قيم جديدة أكثر من تقديم معلومات عن المعنى والتماسك الداخلى والتطور التاريخى للقيم السياسية المعاصرة أو فى الماضى ، ويقسم ايستون علماء نظرية السياسة المعاصرين إلى فئات أربعة [٢] .

١ - التأسيسيون من أمثال كارلايل Carlyle وماكلوين Mcillwain الذين يبدو أنهم اهتموا بتتبع تاريخ الأفكار من وجهة النظر الخاصة بهم أو التى كانوا يرجونها بدلاً من تحديد كيفية تأثير تلك الأفكار على الأحداث المعاصرة حينذاك .

---

(١) - political science Quarterly vol. LXV III, No. 3 september 1953. the Decline of political theary" pp. 320 - 340.

لمزيد من التفصيلات أنظر : د . محمد طه بدوى - النظرية السياسية - مرجع سابق .

(٢) - Devid Eston, op. cite. pp. 308.

راجع فى ذلك : د . محمد نصر مهنا - مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة - مرجع سابق .

٢ – التفاعليون Interactionlists من أمثال Allen وأحياناً كارلايل الذين حاولوا مناقشة التفاعل أو الترابط بين الأفكار والمؤسسات وأن هذا الارتباط يؤثر على كل عملية التغير الاجتماعى فى كل مرحلة .

٣ – الماديون من أمثال ايستون Easton ودانىنج Dunning وسابين Sabine وعدد كبير من العلماء الذين يكون هدفهم الأول فى دراسة النظرية السياسية هو الكشف وتعرية الظروف التاريخية والثقافية التى أثرت على الفكر السياسى لعصر ما من العصور . ويمثل هؤلاء الكتاب الأغلبية ، وقد حاولوا فهم الأيديولوجية على ضوء محددات ثقافية شاملة .

٤ – أما المجموعة الرابعة فيمثلها لندس Lindsay وآخرون الذين يغلب عليهم الاهتمام بقيم معاصرة معينة مثل الديمقراطية ويريدون أن ينشدوا ضالتهم فى التاريخ . ويرون أنه لو ثبتت قيم معينة وتحملت ظروف العصر التى تعيش فيها فإنها تستحق القبول .

ويعتبر ايستون Easton كل هؤلاء الكتاب المعاصرين « مؤرخين » يقصدو أنهم لا يستخدمون التاريخ الخاص بالقيم كوسيلة لتعزيز أفكارهم حول تعاريف خلافة لأهدافهم السياسة ، ولكن الذى ثبت أنهم يحاولون مجرد فهم الظروف القائمة التى تؤدى إلى ظهور نظرية معينة أو نظام من القيم . وقد يكون هذا عملاً صالحاً للمؤرخ ، ولكنه لا يتسحق أن يستحوذ على كل اهتمام العالم السياسى . ولأكثر من ألفى عام ابتداء من السوفساطائيين وسقراط إلى هيجل وماركس ، أثار فلاسفة السياسة مشاكل أساسية كبرى وحاولوا الإجابة عليها بهدف إرساء قيم معينة فى المجتمع . ولم يحدث إلا فى القرن العشرين فقط أن أظهر ايستون Easton رأية بأنه على المفكر السياسى أن يتحمل دوره التاريخى (المؤرخ) ورفض ايستون مواجهة المشاكل الاجتماعية المعاصرة ، أو أن يبذل أية جهود للبحث عن حلولها . وقد يكون هناك عدد من الكتاب من أمثال ديوى Dywey وباركر Barker وكروس Croce ولاسكى laski هم الشواذ ، ولكن أغلب الكتاب فى علم السياسية فى القرن العشرين كانوا منقادين بما يعرف بالمنهج التاريخى « وهذا هو السبب – فى رأى ايستون – الذى أدى إلى سحق (وأهلك) الحياة وأفرغها من نظرية القيم» [١] .

(١) – Devid Easton, op. cit p. 310.

٤ - « النسبية الأخلاقية » :

يميل ايستون إلى أن يعزو التدهور الحالى فى النظرية السياسية أيضاً إلى نمو الاتجاه النسبى - فى القيم « النسبية الخلقية » كما يسميها هو . وكما ظهرت فى كتابات هيوم Hume وتبلورت فى العلوم الاجتماعية فى القرن العشرين على يد ماكس ويبر Max Weber. وإذا بدأنا بهيوم Hume وانتهينا بكومت Comt وماكس Max نجد أنه قد أجريت محاولات لفصل القيم عن الحقائق . وكانت القيم تعامل كمجرد تعبير فردى أو إجتماعى عن الأشياء التفاضلية ، وهذه الأشياء بدورها تعكس خبرة الحياة سواء لدى الأفراد أو الجماعات. وإذا كانت القيم تعكس تفاضلات فردية أو جماعية ، فما على الكاتب إلا أن يقوم بربطها بظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وإذا حددنا القيم على هذا النحو - كما يرى إيستون Easton - فإنه لا يمكن إقلاعها ، كما تغرس فى فترة أخرى من فترات التاريخ وعلى ذلك فإنه يكون مضيعة للوقت . إذا استمرينا بالاهتمام بها فيما بعد وحيث أنها تمثل تفاضلات أو رغبات فردية أو جماعية ليس إلا ، فيجب على الإنسان ألا يجهد نفسه بحثاً عن كيفية تطبيقها عملياً فى الوضع المعاصر ، وترجع قلة الاهتمام بالقيم الخلاقة ونمو النسبية الخلقية إلى الظروف التاريخية التى نشأت فى أوربا بين عام ١٨٤٨ حتى عام ١٩١٨ . إذا كان هناك إجماع لم يسبق له مثيل حول القيم فى العالم الغربى . وصارت الرأسمالية والقومية والديمقراطية قيماً مقبولة فى أوربا كلها ، فكانت تنتشر بالتدريج إلى قارات أخرى . واستمر الأمر على هذا النحو حتى عام ١٩١٧ إلى أن ظهر نظام سياسى ونظام قيمى جديد فى روسيا والذى كان يتحدى مفاهيم الرأسمالية والقومية والديمقراطية (ولكنه كيف نفسه بسرعة مع مفهوم القومية) وفى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وظهور الأنظمة الفاشية والنازية العسكرية فى إيطاليا وألمانيا واليابان وتحديهم لمفهوم الديمقراطية برمته إلى الدرجة التى نشأ عندها صراع شدى بين تلك الأنظمة القليلة المختلفة. وأن موقفاً من هذا النوع كان من الممكن أن يثير ردوداً عنيفة من جانب المفكرين السياسيين . ويندهش ايستون Easton . فى هذا الموقف الجديد . لعدم وجود محاولات لإخضاع القيم القديمة للتحليل النقدى وإعادة صياغتها .

ويرجع ايستون هذا إلى التأثير على علم السياسة مثله فى ذلك مثل العلوم الاجتماعية الأخرى مثال ذلك رأى ماكس ويبر Max Waber فى فصل القيم السياسية عن البحث التجريبى . أما كارل مان هايم Karl Mannheim وعلماء اجتماع آخرون فيرون أن القيم جزء

مكمل للشخصية ولا يمكن فصلها عن الشخص كما لو كان الإنسان يتخلى عن معطفه . أنها تؤثر علينا فى جميع المراحل ومراحل العمل بالذات . وذلك عندما نختار ونحدد مشكلة البحث والكيفية التى تفسر بها النتائج التى تتوصل إليها وبالاقتراحات التى يمكن أن يقدمها بشأن الاستفادة من النتائج فى المجتمع .. وبمعنى آخر إن العالم السياسى ليس محلاً للقيم ولكنه بناء قيم فى نفس الوقت . ويكون من المستحيل على عالم السياسة أن يعزل نفسه تماماً عن المشاكل الاجتماعية الملتهبه فى عصره .. وإذا أجرى عالم اجتماع أبحاثه فى بيئة مغلقة على ما يؤثر على القيم فلابد أن يكون هناك خطر أن يقضى وقته هباءاً فى مشاكل ليست لها صلة بالمجتمع . إن اضطهاد المعرفه مغامرة هامة ولكننا لا نستطيع حقيقة أن المعرفة تكتسب لغرض ما أو لآخر . إن المعرفة . كما ذكر روبرت سى. ليند Robert S. Lynd مسألة هامه . وللأسف ففى خلال أبحاث علم السياسة المتحرر من القيم ، نجد أن العديد من النظريين السياسيين ابتعدوا عن سؤال أنفسهم هذا السؤال [1] .

إن فكرة أن « البحث حول القيم وتطويرها وبنائها تعتبر أمور لا تتجزأ فى دراسة علم السياسة » ، وقد قام ايستون Easton ببلورتها فى خطاب الرئاسة فى اجتماع عام ١٩٦٥ فى اتحاد العلوم السياسية الأمريكى American Political A.SS. Science وبالتالى يمكننا أن نعود إلى الوراء قليلاً كى نتعرف على كتاباته السابقة حول الموضوع والتى دافع فيها عن فكرة « تدريب علماء إجتماع على تحليل القيم إعادة بنائها » أن العالم السياسى – طبقاً لرأى ايستون Easton يجب أن يستجيب بشكل حساس » إلى المشاكل العاجلة الملحة فى المجتمع والحاجات الاجتماعية الطارئة ويحاول أن يضع نظاماً قيمياً دقيقاً وصريحاً . ويذكر فى ذلك : « أن النظرية السياسية البناءة فى الماضى كانت منشغلة فى محاولة تنظيم المفاهيم والحاجات لكل عصر وربط المعرفة – معرفة الحقائق السياسية – بالأهداف السياسية . إذا ترعرت النظرية النقدية فسوف تقدم « جسراً بين حاجات المجتمع وبين معرفة العلوم الاجتماعية » وليس ثمة سبب – يستطرد ايستون فى القول – فى أن يقصر عالم السياسة مجاله على محاولة فهم العلاقات السياسية حيثما هى ولا يتساءل حول ماهية القديم أو أن يخلق تراكيب سياسية جديدة أن نظرية القيم إذا فهمت بهذا المعنى البناء يجب أن تلعب دوراً هاماً فى الدراسة السياسية . وحسب وجهة نظر ايستون Easton أنه ليس فقط أهمال

---

(١) انظر : د . ابراهيم درويش – النظرية السياسية فى العصر الذهبى مرجع سابق ؛ ص ١٢ .

لنظرية القيم كنشاط بناء واستبدالها « بالتاريخية » ولكن يضاف إلى ذلك عدم الاكترات بالنظريات العارضة الانتظامية أو الموجهة توجيهاً تجريبياً من أمثال ما يتعلق بالسلوك السياسى وأدى كل ذلك إلى تدهور النظرية السياسية .

٥ - الخلط بين العلم والنظرية : Confusion Between Science & Theory

وهناك سبب آخر يسوقه ايستون Easton لتدهور النظرية السياسية ، وهو أننا خلال الثلاثه أرباع الأخيرة من القرن كنا نستخدم كلا من العلم والنظرية بصورة خاطئة ، وكنا نخلط بين العلم والنظرية ونسينا أن النظرية يمكن أن نتخلى للعلم ومن الممكن تطبيق الطريقة العلمية فى أعمال البحث وهو أمر مهم فى حد ذاته ولكنه مختلف ، ومن الصعب تطوير من خلال بحث تم إجراؤه مهما كان طبيعياً فى ذاته . إن الذين وصفوا أنفسهم بعلماء السياسة حاولوا عموماً تجميع الحقائق وعلى ضوء تلك الحقائق أن يطوروا الميكانيزات (الآليات) البديلة لتحسين البنيات والعمليات السياسية . وقد تكون هذه العملية علمية تماماً ولكنها لا يحتمل أن تقود فى حد ذاتها - إلى تطوير نظرية ؛ [١] مالم نكن قادرين على التعرف على المتغيرات الرئيسية فى الحياة السياسية وإقامة علاقات فيما بينها . وإذا تركنا جانباً بعض علماء السياسة مثل ميريام Mirrian وفردريك Fredrick وسيمون Simonولاسويل Laswell وآخرين نلاحظ أن معظم علماء السياسة المحدثين وقد انتحرا عن عمد عن المؤسسات إلى العمليات وأحياناً تحولوا إلى الدوافع - ذلك تحت تأثير علم الاجتماع وعلم وظائف الأعضاء - فلم يتقدموا بعد بقدر كاف لتطوير إطار تصورى كاف لدراسة السياسة . إن دراسة العمليات والدوافع أمر هام - بل أكثر أهمية من دراسة المؤسسات - ولكنه لا يفكى فى حد ذاته فى بناء نظرية . إن التقليديين والسلوكيين اشتركوا فى جدل بعيد المدى حول ما هو الأكثر ما يجب أن يكون منهما ؛ والعكس وما إذا كان الاستبصار وحده (بعد انظر) ضرورياً لفهم السياسة فهماً صحيحاً أو أن ملاحظة الظواهر السياسية الملموسة مهم أيضاً . ولقد أيد السلوكيون بالإجاماع أهمية ما يجب أن يكون ، ولكنهم لا يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن ماذا يكون ؟ وكيف يكون ؟ ولماذا يكون ؟ وهنا يأتى دور النظرية . .

---

(١) Devid Eston, op. cite.-

وانظر أيضا د . عمار موجوش - تطور النظريات والأنظمة السياسية مرجع سابق ، ص ٣٥ .

إن علم السياسة فى رأى ايستون Easton كان محكوماً لفترة طويلة بما يعرف Hy-perefactualiam ويتهمون برايس Bryce عموماً بأنه وضع تأكيداً غير مناسب على هذه الطريقة . ولكن يجب أن نذكر شيئاً فى صالح برايس Bryce خاصة فى أعماله الأولى - فى الكومنولث الأمريكى مثلاً - أنه لم يهمل النظرية ولكنه كان ضد بناء نظام- خاصة عند فلسفة التاريخ الألمانية والتحليل القانونى . لقد أكد برايس Bryce فى كتاباته الأولى الحاجة إلى الحقائق من خلال الفروض والنظريات كما أنه كان ينعى التعميم التاريخى . ولقد أكد أن دراسة الحقائق يقصد به « إقامة استنتاجات والسيطرة على المبادئ ومالم تؤدى لذلك فليس لها أى قيمة علمية » واستطرد فى أعماله الأخيرة وحاول أن يعيد صياغة النظرية حتى يعطيها التوجيه التجريبى ، وبالتالى تكون النظرية فى وضع ثانوى بالنسبة لجمع الحقائق والبيانات الإيجابية [1] .

وجاء الوقت الذى فقدت فيه النظرية أهيمتها تماماً . إن برايس Bryce فى الواقع كان نتاج الإيجابية التاريخية التى ازدهرت فى آخر القرن التاسع عشر والتى كانت توكد على جمع الحقائق الإيجابية كوسيلة لإعادة خلق الماضى ، ووجد نفسه لا يستطيع أن يرتفع عنها . وأهمية كتاباته السياسية تكمن فى وصف الموقف الذى يراه ويفهمه فى ضوء ملاحظة الحقائق ودراستها . وقد تم قبول هذا على أنه طريقة تاريخية ولكنه على العكس من هيجل Hegel وآخرين - الذين حاولوا استخراج فلسفة من التاريخ - ظل برايس Bryce قانعاً بقصر نفسه على التجريبية الخام .

وأسفر هذا الاتجاة على علم الساسة فى العشرينات عندما كان الاتجاه العام فى جانب العالم السياسى هو البحث عن المشاكل « الهامة » دون محاولة لصقها بظاهرة سياسية ما ولكن وصفها وليس على أساس المتغيرات التجريبية فوضع العمل ولكن من خلال تحليل المتغيرات التى يكتشفها الإنسان وتكون نمطاً مشتركاً فى كل المواقف السياسية . إن المؤتمرات الدولية حول السياسة (١٩٢٢ - ١٩٢٤) مثلاً ركزت فى الغالب على تطوير أساليب جديدة لجمع البيانات ، وعلماء السياسة بلا شك تقدموا تقدماً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة فى ابتكار أساليب معقدة لفهم سلوك التصويت والاقتراع والرأى العام

---

(1) - Devid Eston, op. cite.

وانظر أيضا د . محمد طه بدوى - النظرية السياسية مرجع سابق ، ص ١٨ .

والقيادة التشريعية . ولكنهم صعب عليهم إعطاء توجيه نظرى لدراساتهم وهو موقف وصفة ايستون Easton بأنه مثل « سوء التغذية النظرى وافتقار الحقائق » وفى بحثهم عن التفاصيل نلاحظ أن علماء السياسة يبدو أنهم فقدوا النظرة الشاملة للسياسة وأخفقوا فى تطوير الأدوات الوسائل التى تستخدم بصورة لها معنى فى الدراسة . وظلت اهتماماتهم مركزة على مشاكل معينة وأصبحوا أقل فعلاً لرؤية العلاقة الخاصة بكل مشكلة فى النظام السياسى . والإنسان إذ ذاك قد يجد صعوبة فى الاتفاق مع ايستون Easton عندما يقول : « إن النظرية بدون حقائق قد تكون على هيئة سفينة يقدوها قبطان ما هو ولكنها ذات جسم غير سليم ولكن إذا قلت الطاقة فى البحث عن جمع الحقائق وضعفت رؤية الحقيقة فى مغزاها النظرى نجد أن القيمة النهائية للبحث على الواقع قد تفقد » [1] .

٦ - الظروف فى العالم المعاصر : *Conditions in The Contemporary World*

إن الفريد كوبان Cobban كذلك يرى أن النظرية السياسية فى طريق التدهور وهو ليس متفائلاً عن إحيائها مستقبلاً . ولقد وجد تقليد فكرى فى الغرب يمتد ما يزيد على ٢٥٠٠ سنه مؤداه دوام الاتصال والتفاعل بين الأفكار والمؤسسات وتغير الأولى إلى أخرى . ولكن مثل هذا التكوين لم يظهر فى يومنا هذا أو حتى فى الماضى القريب ويذكر كوبان أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر كان الفرد يستطيع أن يلاحظ صعوبة ترتيب فلاسفة السياسة الكبار وظهرت فترة أو ثغرة تصل إلى نحو قرن أو يزيد فى تاريخ النظرية السياسيه ذلك مثلما حدث فى القرون التى تلت ازدهار الأفكار السياسية اليونانية خاصة فى كتابات أفلاطون وأرسطو . وحتى لو عالج الإنسان مدرسة القانون الطبيعى والمفاهيم الرومانية فى القبة كنوع من الاستمرارية نجد أن الفكر السياسى قد توقف عن الصدور خلال خريف الإمبراطورية الرومانية . ويخالج كوبان Cobban الخوف من أن تؤدى ظروف العالم المعاصر إلى التذكير بما حدث فى الإمبراطورية الرومانية وأن هذ الظروف إذا استمرت أكثر من ذلك فثمة خطر كبير أن منابع الفكر السياسى قد تجف ، ومن الظروف التى يراها معادية للفكر السياسى في العالم اليوم يذكر التوسع الذى لايقوم فى نشاط الدولة والتحكم الشامل للبيروقراطية على كل أنشطة المجتمع وخلق « الأجهزة العكسرية الضخمة ».

---

(١) انظر : — Alfred Coban, in Gould and thursby, eds op, cit, pp. 200, 305.

ويعترف كوبان Cobban بأنه لا فى الغرب ولا فى الكتلة الشيوعية لم يصل الجيش بعد إلى مرحلة السيادة كسلطة مدنية . ففى العالم الشيوعى نلاحظ أن تنظيم الحزب يعنى حكم الأقلية الأوليجاركية ويعنى ظهور رئيس يشرف على جميع السلطة البيروقراطية ويقيم جهاز قمع كى يستخدمه ضد من تسول له نفسه الخروج عن خط الحزب . وإذا صدق هذا على النصف الشيوعى نلاحظ أن الوضع يختلف فى العالم الديمقراطى . ولكن كوبان ليس مقتنعاً فإدراكه للاختلافات بين النظامين نجده يندهش لأوجه الشبه فى نصفى العالم . إن الفكرة السياسية السائدة فى العالم الغربى هى فكرة الديمقراطية ولكن لا يوجد نظريون سياسيون للديمقراطية فى عالم اليوم [١] .

ولقد نشأ المفهوم فى القرن الثامن عشر ولكن القرن التاسع عشر لم يحاول إعادة صبها وصوغها طبقاً للاحتياجات المتغيرة ولذلك توقفت الديمقراطية عن أن تصبح « فكرة سياسية حية » . والذى يمكن تتبعه فى القرن التاسع عشر هو بدايات القومية والشيوعية والفاشية وليس نمو الديمقراطية وفى غيبة هذ الجهد أصبحت الديمقراطية مجرد « نوع من التعاويذ » أو « معادلة بغير معنى » . ويكتب كوبان فى هذا المقام فيقول : « إن العملة يمكن أن تظل سارية حتى لو تآكلت ورقت أوراقها أما الأفكار السياسية فتحتاج إلى تجديد دورى حتى تظل محتفظة بقيمتها » ولقد ظهر كتاب خلال العقود الأخيرة — والذين كان لديهم طول باع فى مناقشة الموقف السياسى المعاصر » ويذكر كوبان منهم فيريرو Ferrero وبرتراند دى جوفينيل Beotrand de Touvenel وبرانراندراسل ، ا هـ كار E.H. Carr وداينهولد مايبور Reinhold Niebuhr وهارولد لازويل Laswell وهانز مورجنتو Hans Morgenthau ولكنهم كانوا ينظرون إلى الدولة على أنها السلطة وأخرجوا القيم الخلقية خارج حلبة السياسة « إن الذرات الفردية البائسة التى يتكون منها المجتمع تجمع معاً وتدفع بعنف تفرق بينها السلطة التى لم يخلقونها ولا يستطيعون السيطرة عليها » [٢] ، وليس من المدهش كذلك أن تدهور النظرية السياسية . وأن أحداً من أتباع توينى Toynbee قد يعزى نفسه بفكرة أن « موت الحضارة ربما يكون ميلاد الدين » ولكن هذا لا يرضى عالم السياسية ويحاول كوبان فيما بعد بأن يعدل من موقفه قليلا ويتبنى فكرة أن كل شىء لم يذيب هباءاً بعد «على الأقل

---

(١) — Alfred coban, op. cit.

(٢) د . محمد نصر مهنا — مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة — مرجع سابق ص ٩٩ : ١٠١ .

في جزء من العالم » . « إن البيروقراطية ليست بعد الحقيقية الرئيسية فى الحكم فى أى بلد غربى ولا تى الأحزاب السياسية هى سيدتنا أو سيدنا من أكثر كونها خادمة لنا ».

حالة وضع نظام علم السياسة:

State of The Discipline of Political Science:

ولكن إذا كانت الظروف الخارجية فى المجتمع لا يمكن اعتبارها العامل الحاسم فى تدهور النظرية السياسية فإن التفسير البديل لابد أن يكون كامناً فى بعض الظروف الداخلية فى النظام ، أى ثمة شيء خطأ فى طبيعة التفكير السياسى نفسه .

وكوبان Cobbanمقتنع بأن الحال هو ذاك . أى أن ثمة « سوء توجيه كامن فى الفكر المعاصر فى مجال السياسة ».

ويؤمن عن يقين بأن إفتقاد الهدف أو الفرض بين علماء السياسة اليوم مسئول عن التدهور الحالى فى النظرية السياسية وكل مفكرى السياسة العظام فى الماضى مثل ميل Mill وبنتام Bentham وبيرك Burke وروسو Rousseau ومنتسكيو Montespue ولوك Locke وهوبز Hobbes وسبينوزا Spinoza ويمكن أن نعود حتى أفلاطون وأرسطو الذين كتبوا وفى ذهنهم هدف عملى واضح بغرض التأثير على السلوك السياسى القائم « إنهم كتبوا كى يدينوا أو يؤيدوا المؤسسات القائمة أو يبرروا نظاماً سياسياً أو يقنعوا إخوانهم المواطنين بأن يغيروه ؛ لأنهم كانوا فى الملجأ الأخير مهتمون بالأهداف وبأغراض المجتمع السياسية » ولم يفصل المفكرون السياسيون عن حقائق الحياة السياسية المعاصرة كما يدعى ذلك علماء السياسة المحدثين . إن مفكرى السياسة القدامى كانوا رجال أهداف – فهم يبغون تغيير وإعادة تشكيل المجتمع– الأهم من كل ذلك كانوا رجال عواطف . لقد كرموا أنفسهم لما اعتبروه النظام الاجتماعى المناسب وأتوا بكل وسعهم بالأفكار واللغة كى يعظوا الناس وينشروا آراءهم التى رأوا فيها الصواب الخلقى . إن النظرية السياسية ابتداء من ميل Mill أو ماركس كانت أساساً فرعاً من الأخلاق أو الجمال ، ويعزو كوبان التغير فى المنظور لدى مفكرى السياسة – من الالتزام العاطفى إلى الالتزام الهدف إلى تأثير المنهج التاريخى [1] .

إن المؤرخ يرى كل الأفكار وأساليب السلوك بأنها ذات تطبيع تاريخى وأنها عابرة

(١) راجع : د . حامد ربيع – مرجع سابق .

انتقالية ولكن ليس لها حظ من القيم ولكن حظها يكون فى النجاح ، وهذا الخط من النجاح لا يتأتى إلا بالوصول إلى السلطة أو بقاء قلة من الأفراد أو المؤسسات التى تتبنى ذلك أن اعتماد النظرية السياسية على التاريخ فى السنوات الأخيرة يربطها بالماكيافليه « الفجة » ولكن الموقف يصبح أكثر خطورة عندما تتدخل الأخلاق فى العمل التاريخى وذلك مثلما فعل هيجل وماركس - مع اختلاف وجهات النظر والهدف فكلاهما نظر إلى جزء صغير من الكون ، فالأول ركز على الدولة الإقليمية ، والثانى ركز على طبقة البروليتاريا وحاولا أن يخلطا بين ما هو مرغوب فيه من وجهة نظرهما بما قدره التاريخ سلفاً .

وما تركه المؤرخون دمره العلماء تماماً . ففى حالة المفكرين السياسيين الأوائل بدءاً من أفلاطون وأرسطو قد قبلوا بعقل مفتوح أى مساعدة قدمتها أنظمة أخرى كالرياضيات أو علم النفس فى سبيل فهم السياسة ولكن لم يفكروا مطلقاً فى أن طريقة أو منهج العلوم الطبيعية يمكن أن يطبق بحذافيره على دراسة السياسة . ولا يمكننا أن ننكر حقيقة أن علم السياسة يشتمل ضمناً على عرق علمى وليس هناك ما يمنع أبداً من أن تعامل الظاهرة السياسية - كالظواهر الأخرى - معاملة علمية . ولكن علماء . السياسة يبدوا أنهم كونوا اعتقاداً هذه الأيام بأنه من الممكن ومن المرغوب فيه دراسة السياسة بمناهج ثبت نجاحها فى العلوم الطبيعية متناسين أو متجاهلين أن ثمة أسئلة فى مناهج البحث فى العلوم الطبيعية على الرغم من دقتها - لم يصل إلى إجابات لها . أن العلم يساعدنا على فهم وتحليل الأشياء ، ولكنه لا يقدم معايير الحكم والتى يفترض أن تكون فى النظرية السياسية ولا يعتقد كوبان Cobban أنه من الضرورى لعالم السياسة أن يسهم فى السياسة النشطة Aetive إلا بالقدر الذى يحتاجه متدرب على النجارة لفهم حرفته لا إلى إدراك الأسس الهندسية التى تقوم عليها ، ولابد أن يكون صريحاً وواضحاً إزاء مسألة عدم التورط الخلقى . « أن العلم يستطيع أن يعطينا توجيهاً ذو أهمية قصوى فى بلوغ الأشياء التى نريدها : ولكنه لا يستطيع أن يساعدنا على تقرير ما يجب وما لا يجب هى تلك الأشياء » إن العلم قد يزودنا بمعدات وأدوات فنية رائعة كى تتحرك فى أى مكان ولكنه لا يدلنا إلى أين يجب أن نتجه . أنه لا يعطينا معنى الاتجاه أو الإحساس بالهدف الذى هو أصلاً مسئولية النظرية وحدها وعلى النظرية أن تقدمه أن الفلسفة السياسية قد ماتت - بل قد يستطيع كوبان أن يضيف - قلت قتلها « المناطقة » ومن خلفهم [1] .

---

(١) —Alfred Coban, op. cit pp. 210.

٧ – التدهور الأيديولوجي : Ideological Reducationim

مثل ايستون Easton وكوبان Cobban يرى زميلهم جرمينو Germine أن النظرية السياسية تمر بفترة تدهور فى أغلب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ويعزو هذا التدهور – مثل الفريد كوبان – إلى ما يعرف باسم الـــ Postivism فى الفترة الأخيرة ولكنه يدخل شيئاً باسم « الأيدلوجية » أو سيطرة « المبادئ السياسية » والتى تتوجت فى الماركسية Marxism ومع ذلك فهو يختلف مع ايستون وكوبان فى أنه يرى أن النظرية السياسية هى الآن فى حالة أرتقاء وانبعاث (١) . أن النظرية السياسية التقليدية التى حجبت خلال المائة والخمسين عاماً بسبب القوى الفكرية المناهضة والحركات السياسية من ناحية وبسبب الافتتان « بالعلم » من ناحية أخرى قد أدت حسب تصور جرمينو Germino إلى صحوة ملحوظة هذه الأيام . وحتى فى أيام الخريف التى عاشتها النظرية السياسية على أيدى الـــ Positivist كانت هناك تيارات فلسفية مقاومة نراها فى كتابات بنديتوكروس Bendetto Croce وهنرى برجسون Henry Bergson وجوليان بندا Benda وماكس وشيللر Max Scheler وآخرين . وقد تبع ذلك الإحياء الجزئى للنظرية السياسية فى المدرسة الصفوية elitist أو مدرسة الصفوة ويمثلها جندو دورسو Guido Dorso ومايكل أو كشوط ، وهانا أرندت، وبرنارد جوفينيل وليوشتراوس ، وأربك فوجليه . ونستطيع هنا باختصار أن نتبين الأسباب التى أدت إلى انزواء النظرية السياسية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

من بين تلك الأسباب التى يقدمها جرمينو Germino الأهمية الأولية « للانخفاض الإيديولوجى » عند تراس Tracy وكونت Conte وماركس Marx وكان تراس Tracy أول من استخدام لفظ « أيديولوجية » على أنه « علم تحديد أصل الأفكار» لقد شرح تراس Tra-cy† ذلك بقوله بأن كل ما نفكر به ما هو إلا انعكاس للخبرة والشعور بها وأن عالم الإحساس الفيزيائى والشاهد هو الحقيقة الوحيدة ، والإيديولوجية بالنسبة لتراس Tracy تمثل جزءاً من علم الحيوان وأن الفكر الإنسانى يمكن ملاحظته ووصفه ، كما يلاحظ الإنسان ويصف خاصية أو خواص معدن أو « خضار » أو يصف ضرفاً ملحوظاً فى حياة حيوان (٢)

---

(١) د . عمار بوجوش – تطور النظريات والأنظمة السياسية – مرجع سابق ص ٢٣ – ٢٤ .

(٢) لمزيد من التفصيلات راجع – Dante fermina, Beyond Ideoalogy, the Revival of political theory, New York, Hasper and Raw, 1967.

أما الميتافيزيقا ، عند تراس Tracyفهى وهم وخيال ، ويقصد بها التسلية والتسرية عن الناس لا تقليمهم » والمعرفة عند تراس تتكون من تلك الأفكار التى تنتمى إلى ما هو «حقيقى » أى ما يقع تحت الخبرة الحسبة ومثل كونديلاك Condillac وهلفيتيوس Helve-tiusومفكرين ثوريين آخرين فى فرنسا كان تراس يرى أنه ليس ثمة مصدر للأفكار سوى الحس وأن جميع صور الفكر يمكن ردها إلى الشعور (Sentio ergo sum) (أنا أشعر ، إذن فأنا موجود) وأنه بتتبع وإسناد جميع الأفكار إلى الخبرة الحسية يمكن خلق علم جديد للإنسان يستطيع أن يوجه الحياة السياسية والاقتصادية للجنس البشرى . وإن الإنسان الذى يقدر أن « يشرح » الأفكار (مع ردها إلى أصولها فى الخبرة الحسية) يستطيع أن يستخدم تلك المعرفة فى إعادة بناء نظام اجتماعى جديد يلائم حاجات هذا المجتمع أو ذلك وفى ذلك المجتمع يستطيع الأفراد أن يتلقوا تعليماً ملائماً لذلك .

ويرجع الفضل إلى أوجست كونت فى أنه أضاف إلى « أيديولوجية » تراس اصطلاح Positivism وخرج منها بأنه من خلال النمط السليم من التعليم يمكن للإنسانية أن ترقى إلى مدارج تحقيق هدف نظام جديد إلى حد كبير . ومثل تراس حاول كونت Conte أن يقيم « علم العلوم » للإنسان والذى أطلق عليه علم الاجتماع Sociology ويقوم على أن الخبرة الحسية فقط هى الحقة . قد عرف أن Positivism على أنها تطبيق الطرق العلمية والتجريبية فى مجال من مجالات البحث . وتعنى رفض أى شكل من أشكال المعرفة يقوم على فض وجود أى حقيقة وراء وجود المادة . وعلم الاجتماع عند كونت هو علم اكتشاف القوانين التى تحكم السلوك الإنسانى بعبارات دقيقة مثلماً يحدث فى العلوم الطبيعية تماماً . ويعتقد كونت أن (أ) العلم مرتب ترتيباً منطقياً وأن ثمة قوانين تحكم التطورات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية (ب) إن اكتشاف هذه القوانين ممكن حيث أن لدى الإنسان من الأسباب ما يمكنه من الاضطلاع بهذ المهمة (جـ) إن الناس ليسوا عقلاء لأداء هذه المهمة فحسب بل عليهم الإستفادة من المعرفة التى يتوصلون إليها لمنفعتهم . (جـ) لقد ساعدنا العقل ليست فقط على اكتشاف قوانين السلوك الاجتماعى بل مكننا من كشف الأهداف التى يناضل من أجلها الأفراد ولقد فسر كونت التطور التاريخى فى ثلاث مراحل [١] .

(١) —Varma, Modern political theory, op. cit, pp 127 - 149.

(أ) المرحلة اللاهوتية : والتى ترى أن مصير الإنسان محكوم بقوى سماوية تمتد من بداية التاريخ حتى الإصلاح البروتستنتى .

(ب) المرحلة الميتافيزيقية : وهى عصر النقد والتمرد التى توجتها الثورة الفرنسية.

(جـ) المرحلة العلمية المعاصرةحيث حلت المعرفة عن الإنسان والطبيعة محل الجهل والخرافات وأوهام العصور الوسطى .

* * *

الفصل السابع

نحو تنظير للنظام السياسى

١ - تمهيد : نعود مرة أخرى لنتسائل .. ما النظام السياسى ؟ كيف يمكن التعرف على أبعادة وحدوده ؟ ما الذى يكسب النظام السياسى شخصيته المميزة وخصائصة التى تحدد قسماته ؟ يختلف علماء السياسة باستخدام أدوات الإكراه المشرع فى الجماعة السياسية فإيستون Easton يجعل محور اهتمامهما سلطة تخيص ولاسويل Lasswell وكابلان Kaplan يجعلان محور اهتمامهما الحرمان القاسى وداهل Dahl يجعل مراكز اهتمامه القوة وسلطة الحاكم ، كل هذه المفاهيم تدور حول الإرغام الشرعى للقوة مثل حق الجزاء الإكراهى ؛ وكثيرون يتفقون مع Max Weber فى أن القوة والإكراه المشروع هنا الخيط الذى يظهر فى أثناء وظيفة النظام السياسى وممارسته لدوره وهى التى تعطيه وتكسبه سمة خاصة وتماسكاً وانسجاماً كنظام [١] . فالسلطة السياسية فقط هى التى لها الحق المشروع والمقبول لاستخدام الإكراه الذى تبنى وتؤسس عليه علاقة الأمر والطاعة ، فالقوة هنا مشروعة ؛ لأن مبرراتها ومبررات استخدامها من طبيعة مشروعة .. وهكذا نجد أن المدخلات التى تنساب داخل النظام السياسى كلها تتعلق إلى حد ما بالإكراه الطبيعى المشروع سواء كانت هذه المطالب للحرب أو لتقديم تيسيرات وخدمات ترفيهية ... كما أن المخرجات التى تتدفق من النظام تتعلق وتتصل إلى حد كبير بالإكراه الطبيعى المشروع ، مهما كان بعد العلاقة ، وهكذا فإن التسيرات الترفيهية العامة تساندها عادة الضرائب رأى أخلال أو خرق للنظام أو التنظم الذى يحكم استخدامها يعد إساءة إلى الشرعية ، ونحن حين نتحدث عن النظام السياسى نأخذ فى الاعتبار كل التفاعلات التى تؤثر على استخدام

(١) لمزيد من التفصيلات راجع : - David Easton, the political system, An inquiry into the political science. 2nd Edition, calcutta scientific Books Co. pp. 55-60.

أو التهديد باستخدام الإكراه الطبيعى المشروع .. فالنظام السياسى لا يتضمن فقط المؤسسات الحكومية كالهيئه التشريعية والمحاكم والدوائر الإدارية ، بل كل الهياكل ذات المظهر السياسى وبين هذه الأشكال لها صفة التقليدية كصلات القرابة والتجمعات ذات المظاهر العدائية كالقتل ، والشغب والمظاهرات ، والمنظمات غير الرسمية أيضاً كالأحزاب وجماعات المصالح الخاصة ووسائل الاتصال ، فنحن لا نذهب أن النظام السياسى يهتم فقط بالقوة والإكراه وإنما علاقته بها هى خاصيته المييزه وسمته الرئيسية ، قد تهتم النخبة السياسية بأهداف معينة كالتوسع القومى أو الأمن الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية إلا أن فرض سيطرتها على جماعات أخرى يزيد من أهمية المشاركة الشعبية فى السياسة ، إلا أن اهتمامهم بهذه القيم كسياسيين يتعلق بالأعمال الحيوية الضرورية كوضع القوانين وتنفيذها وسياسة الدفاع والسياسة الخارجية والضرائب . أن النظام السياسى ليس هو النظام الوحيد الذى يضع القواعد ويفرضها ، إلا أن تنفيذ القواعد يذهب إلى حد الإكراه على الطاعة والخضوع ، هناك مجتمعات بها القوة المقبولة وهى استخدام الإكراه الطبيعى منها الأسرة والعشيرة والهيئات الدينية وغيرها إلا أن هذه النظم السياسية هى من طبيعة خاصة وتقارن بالسياسات التى فيها نوع من الاحتكار للإكراه الطبيعى المشروع .. هذا فيما يتعلق بنصف المصطلح «السياسى» ... فماذا نقصد « بالنظام »؟ نقصد بالنظام الاعتماد المتبادل للأطراف الذى يوجد من نوع ما بينه وبين الهيئة ، ونقصد بالاعتماد المتبادل أنه إذا ما تغير فى مواصفات وخصائص جزء من النظام فإن كل الأجزاء الأخرى والنظام ككل يتأثر ... وهكذا فعندما تتآكل عجلات سيارة فإن السيارة تحرق الزيت وعمل باقى أجزاء نظام السيارة يتدهور ومن ثم تقل وتنخفض قوة السيارة مثال آخر قد يحدث نشاط متزايد فى نمو الأعضاء وذلك عندما يتأثر أو يتغير نظام الغدد مما يؤثر هذا التغيير على النمو ككل على وظائف باقى أجزاء الجسم وعلى السلوك العام للجهاز ... وفى النظم السياسية يغير ظهور أحزاب جماهيرية أو وسائل اتصال جماهيرية فى أداء كل الهياكل الأخرى فى النظام ويؤثر أيضاً على القدرات العامة للنظام فى البيئة المحلية والدولية ، بعبارة أخرى عندما يتغير أحد المتغيرات فى الحجم أو النوعية فى النظام فإن المتغيرات الأخرى تكون عرضه لضغوط وتتغير أيضاً ، ويغير النظام نموذج ونمط أدائه أو يخضع الجزء للنظام عن طريق الأجهزة المنظمة . أما البعد الثانى لمفهوم النظام هى فكرة الحدود ، فإن النظام يبدأ عند نقطة ما وينتهى فى مكان ما ، وعند دراسة جهاز أو سيارة يكون من السهل نسبياً أن نحدد أبعادها وأن نعين التفاعل بينها وبين البيئة ، الغاز

يذهب إلى « التنك » ويقوم الموتور بتحويل الطاقة وتتحرك السيارة . ولكن عندما ندرس النظم الاجتماعية التى تشكل النظم السياسية أحد أنواعها فإن مشكلة تحديد الأبعاد لا تكون بمثل هذه السهولة واليسر فالنظم الاجتماعية لا تتكون من أفراد بل من وظائف وأدوار ، على سبيل المثال « الأسرة » مثلاً تتكون من وظائف ؛ وظيفة الأب وظيفة الأم وظيفة الأبناء. فالأسرة مجموعة من الوظائف المتداخلة لأعضائها ولكن قد يكون لأعضاء وظائف أخرى خارج الأسرة .. فى المدرسة فى دائرة العمل ، فى الحزب ... إلخ وبنفس الطريقة فإن النظام السياسى يتكون من وظائف متداخلة للمواطنين ، للرعايا ، للباحثين ، للمشرعين ، البيروقراطيين ، للقضاة .. ونفس الأشخاص الذين يؤدون أدوار أخرى فى نظم اجتماعية أخرى كالأسرة والجمعيات الخيرية .. ولكن إذا قام الأفراد بالاتصال السياسى وكونوا جماعات مصالح ويصوتون أو يؤدون الضرائب فإنهم ينتقلون هنا من أدوارهم الغير سياسية إلى أدوار سياسية ، ففى أيام الانتخابات عندما يترك المواطنون مزارعهم مكاتب دوائرهم ليذهبوا إلى أماكن الانتخاب فإنهم يعبرون الحدود من الاقتصاد إلى السياسة .. مثال آخر قد يحدث الانتقال من النظام السياسى عندما ينخفض الدخل الحقيقى لجماعة معينة نتيجة للتضخم ؛ [1] عندما يحدث هذا التغير فى الوضع الاقتصادى لهذه الجماعة فإنه يتحول إلى مطالبة بسياسة عامة ؛ عندئذ يحدث التفاعل بين الاقتصاد والسياسة إذ تتحول وتنقل حالة نفسية وسلوكية معينة ناجمة عن التغير فى الموقف الاقتصادى إلى مطالب على النظام السياسى ، مطالب على النقابات العمالية وعلى رؤساء جماعات الضغط للمطالبة بإجراءات خاصة تتخذها الهيئة التشريعية أو الإدارة التنفيذية هذه العملية يمكن أن نسميها عبور من حدود النظام الاقتصادى إلى النظام السياسى ، وهكذا فإن حدود النظم السياسية وأبعادها ليست أبعاداً أو حدوداً جامدة أو إنما هى عرضه لتذبذبات وتقلبات وتغيرات جمة عنيفة نسبياً وفى أثناء الحرب تتسع هذه الحدود لانضمام عدد كبير إلى المجهود الحربى ولخضوع الشركات والمؤسسات لتنظميات معينه ولاتخاذ إجراءات أمن داخلى .. أيضاً أثناء العملية الانتخابية تتسع هذه الحدود إذ أن الناخبين يصبحون سياسيين لمدة يوم واحد وبالعودة للظروف الطبيعية فإن حدود النظام تنكمش . أن مشكلة أبعاد وحدود النظام السياسى مسألة لها اعتبارها إذ أن نظرية النظم عاده ما تقسم عمليات التفاؤل إلى مراحل ثلاث : المدخلات – التحول – المخرجات . أى مجموعة من الأجزاء المتفاعلة – أى نظام يتأثر بعوامل بيئية

(١) انظر : د . حامد ربيع . نظرية القيم السياسية – مرجع سابق ٤٥٤ – ٤٧ .

ويمكن أن تنظر فى هذا الصدد أن المدخلات والمخرجات التى تتشابه ويشترك فيها النظام السياسى بالنظم الاجتماعية الأخرى فى معاملات بين النظام والبيئة ، وتصبح عمليات التغير فى النظام السياسى داخلية عندما نتحدث عن مصادر المدخلات فإن العدد والمضمون للمخرجات ، وكيف تتدفق من النظام السياسى لتوثر على النظم الاجتماعية الأخرى . عندئذ نكون نتحدث عن حدود النظام السياسى وأبعاده .

٢ - تعريفات دافيد ايستون وجابيربيل الموند وهارولد لاسويل :

يعرف دافيد أيستون النظام السياسى بأنه مجموعة الظواهر التى تكون نظاماً فرعياً من النظام الاجتماعى النظام الرئيسى ، ولكن هذ الظواهر تتعلق بالنشاط السياسى فى الجماعة باعتباره جزءاً من حياة هذه الجماعة (النظام السياسى) وهى تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسى ، ويرى ايستون أن حدود النظام السياسى يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التى تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الالتزامية للمجتمع ومن ثم فإن كل على اجتماعى لا تتوفر فيه هذ الخصيصة لا يعتبر داخلاً فى مكونات النظام السياسى .

ويعرف Harld Laswell « هارولد لاسويل » النظام السياسى بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع .

أما ألموند Almond فيرى أن النظام السياسى هو ذلك النظام الذى يتضمن التداخلات المتواجدة فى جميع المجتمعات المتعلقة والتى يقدم من خلالها الوظائف ، وذلك بواسطة استخدام القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها .

إن القاسم المشترك الأعظم بين كل هذه التعاريف هو النظر إلى النظام السياسى باعتباره جزءاً من نظام كلى هو النظام الاجتماعى ، ولكنهم يختلفون فى تحيزهم للنظام السياسى خاصة رئيسية فنجد دافيد ايستون يغلب ظاهرة القوة فى توزيعها فى مؤسسات النظام السياسى والسلوك الذى تسلكه جماعات هذه المؤسسات فى سبيل صنع القرار السياسى ، أما لاسويل فقد ركز على مفهوم النفوذ ، والموند يركز على مفهوم الوظيفة وما يصاحبها من قوة تتضمن عنصر الجزاء [١] .

(١) انظر فى ذلك :

— Almond, Gabriel "Advelopemental Approach to political system" in world politics, vol. X V. II, No. 2, january 1965.

وعلى كل فإنه يمكن تعريف النظام السياسى بأنه « الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة لصنع القرار السياسى فى الجماعة السياسية والنظام هو إطار ينتظم فيه إتجاه القوى السياسية إسهاماً فى العمل السياسى فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار والعناصر التى تقع خارجة تمثل محيطة أو بيئته التى ينشأ وينمو فيها النظام والتى تسمى نظاماً رئيسياً أما إذا اشترك النظام كعنصر فى تكوين نظام آخر أكبر ؛ سمى نظاماً فرعياً، فالنظام الاجتماعى يشمل كل مجالات النشاط الإنسانى العائلية والفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ . هذا النظام الكلى الشمولى هو نظام عام أصلى تنبثق منه نظماً فرعية أخرى مرتبطة به هى مكوناته كالنظم الاجتماعية الفرعية (الأسرة) أو الاقتصادية أو السياسية . وعليه فإن النظام السياسى هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بعمليات صنع القرار السياسى ، والتى تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدى الذى أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة تمثلت فى المؤسسات السياسية . » ومن ثم فإن النظام السياسى يختلف عن القانون الدستورى الذى ينحصر نطاقه فى الدراسة الشكلية الهيكلية للحكومة ولبناء السلطات فيها ، وعلاقة هذه السلطات ببعضها وعلاقة الأفراد بها ، هذه الدراسة الشكلية تقوم على أساس منهج قانونى أما النظام السياسى فيهدف إلى دراسة ما وراء الشكل ويؤسس على مفاهيم سياسيه ويشمل من حيث الموضوع الأفكار والمبادئ التى تكون الجسم العقائدى فى الجماعة والتى تضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فتحولت إلى سلطة شرعية خالقة بذلك للطاعة فى نفوس الجماعة السياسية لما يصدر من قرارات من مؤسسات النظام السياسى بل محولة هذه الطاعة إلى واجب ، والسلطة إلى حق .

لقد اجتاحت دراسة النظم السياسية المقارنة ثورة فكرية منذ الخمسينات بقصد التجديد وتنقية المناهج المقارنة مما يشوبها من عوامل قصور هذه الثورة الفكرية تأثرت بالثورة التى اجتاحت الدراسات الاجتماعية بصفة عامة ، وبالذات ما يسمى بالثورة السلوكية ، إن دراسة النظم السياسية المقارنة يتوقع لها أن تسدى العون والمعرفة للمجالات التى استعارت منها وذلك بعد بناء نظرية فكرية عامة ، أن هناك عوامل قصور شابت الدراسة المقارنة للنظم السياسية خلال الفترة التى سبقت الحرب العالميه الأولى . أولها اقتصار دراسة النظم السياسية على الحضارة الغربية وبخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا ، أما درسة النظم السياسية

فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فلم تكن تحظ باهتمام يذكر إذ كانت هناك بعض الدراسات المتناثرة لا يحكمها نظرية أو نظام فكرى واحد وإنما كانت تقارن بأشكال النظم السائدة فى غرب أوربا . ثانيها : أن منهج الدراسة المقارنة للنظم كان مركز اهتمامه إبراز خصائص معينة للنظم بطريقة جزئية باستثناء كتاب « فيردريش » :

Constitutional yovernment and Democracy Friedrich Fheory and Practice of Modern Governement - (Finer).

حتى دراستهما فى النظم السياسية كتحليل مقارن كانت لا تتعدى عرض نماذج من مؤسسات الحكم أمام بعضها لتوضيح العلاقات والنتائج الارتباطية بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية . ثالثهما : أن الدراسة كانت هيكلية أى تنصب على مجرد شكل مؤسسات الحكم ، أشكالها وقواعد عملها دون الاهتمام بالعقيدة السياسية أو التداخل والتفاعل الذى يؤثر فى سلوك النظام وذلك بفضل النقص فى الاتصال بين مخلف فروع العلوم الاجتماعية والسياسية.

إن هذه الدراسة الشكلية والهيكلية للنظم السياسية تحطمت تحت معاول التجديدات فى السياسة بدأها لاسويل Lasswell كانت نتاجاً خاصاً بالمجتمع الأمريكى (والتطورات الداخلية فيه) فالتصنيع والتحديث السريع ثم اشتراك أمريكا فى الحرب العالمية الأولى وما صاحب ذلك من تغيرات فى هيكل النظام السياسى الأمريكى وجهت القوى الصاعدة فيه والمتنامية علماء السياسة الأمريكيين لدراسة نواحى النقص والقصور فى النظام الرئاسى الأمريكى مؤسساته وجماعات الضغط والرقابة على وسائل الاتصال الجماهيرية والسلطة القضائية ؛ ففى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية تركزت الدراسات على التغيرات السياسية والاجتماعية الداخلية ، وما ولدتها من مشكلات ؛ ولذا تركزت حول الدراسة التجريبية أو المنهج التجريبى فى الدراسة وإلى دراسات ممتعة فى العلاقة بين الهيكل أو الشكل الاجتماعى ، وتشكيل الشخصية والسلوك السياسى والمنهج السيكولوجى فى التحليل ونظريات الاجتماع السياسى لدور كايم Durkhlim وفبر wder حيث لاقت هذه النظريات رواجاً فى الدراسات الأكاديمية الأمريكية .

٣ - الارتباط التاريخي بين النظم المقارنة والنظرية السياسية :

ورغم هذ التطور فى الدراسات الاجتماعية إلا أن دراسة النظم السياسية ظلت تشير[١] وفق منهج شكلى بل تدهورت دراسة النظم السياسية ، وذلك لأن النظم المتبادلة والنظرية السياسية مرتبطان تاريخياً .. لقد كانت أشكال النظم السياسية مركز الاهتمام الرئيسى للنظرية السياسية منذ الإغريق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين حيث بدأ فصل الميدانين فأصبحت النظرية السياسية أساساً موضوعاً تاريخياً بينما أصبحت الدراسات المقارنة للنظم دراسة وصفية شكلية للنظم السياسية الكبرى فى أوربا الغربية ، وفى السنوات الأولى من القرن العشرين ساد الاعتقاد فى الولايات المتحدة الأمريكية بحتمية الدولة الديمقراطية فى المستقبل وبالذات فى أمريكا ، هذه النظرة التفاؤلية جعلت الدراسات السياسية للنظم المقارنة تتجه إلى الاهتمام بعرض طبيعة الديمقراطية ومؤسساتها وخلقيتها الأساسية . أما النظم غير الديمقراطية فهى غير مستقرة ولذا فهى تدور فى إطار مقدار بعدها أو انحرافها عن العقيدة الديمقراطية أى مقارنتها بنوعين من النظم المستقرة تاريخياً وهما النظام البرلمانى فى بريطانيا والنظام الرئاسى (فصل السلطات) فى أمريكا ، ولذا لم يكن هناك اهتمام بالنظم غير الديمقراطية فقد كان ينظر إلى الشيوعية والنازية والفاشية كاضطراب وقتى ، وكانت المقارنة بين الديمقراطية والدكتاتورية حيث تمثل الدكتاتورية مرضاً أو خطأ أو اختلال فى النظام السياسى بينما تمثل الديمقراطية صحة وسلامة النظام السياسى بل والجسد السياسى، غير أن هذ المفهوم الساذج للتقدم والإنماء الديمقراطى والنظام الهيكلى النظرى للنظم المقارنة الذى أوجدته الديمقراطية الأمريكية السياسية ودعمته ، لم يصمد أمام ثلاث ضربات متتالية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أولها : إذكاء الروح القومية فى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وظهور العديد من الدول متعددة الثقافات والهيئات والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية والنظم السياسية . ثانيها : انحسار المد الاستعمارى الغربى تحت ضربات الحركات الوطنية الثورية : ثالثها : ظهور الشيوعية كمنافس قوى فى الصراع التشكيلى للسياسيات القومية والنظام السياسى الدولى ، هذا الموقف الجديد المتحرك الثائر أدى إلى اختلاط الأشكال السياسية وخلق نوعاً من الشك والتشاؤم بدلاً من التفاؤل الساذج الذى ساد الدراسات الأكاديمية الأمريكة مما أدى ظهور اتجاه فكرى جديد لتبسيط واحتواء هذه

---

(١) انظر : د . عمار بوحوش - تطور النظريات والأنظمة السياسية - مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

التعقيدات الجديدة فى النظم السياسية عن طريق خلق إطار فكرى نظرى جديد لدراسة النظم السياسية .

٤ – عناصر جديدة لدراسة النظام السياسى [١] :

إن المنهج الجديد يتضمن أربع عناصر أساسية تحدد معالمه كإطار فكرى .

العنصر الأول :

البحث عن مجال أرحب وأوسع للدراسة المقارنة ، وهو تحطيم دائرة دراسه النظم الأوربية الغربية وفلكها على أساس الاهتمام بدراسة النظم غير الأوربية على أساس منهجى ونظرى رغم أن هذه الدراسة لم تتحرر كلية من الإطار النظرى الغربى للدراسة خاصة وأن معظم علماء السياسة فى الدول غير الأوربية تأثروا أو تعلموا فى العرب إلا أن هذ الاتجاه أعطى نماذج وعينات عن أنواع من الخبرة الإنسانية فى مجال النظم السياسية مما أدى إلى الاهتمام بالدراسات العنصرية التاريخية وهكذا لابد من التحرر من ربقة محور الاهتمام الغربى أى بالنظم الغربية المقارنة .

العنصر الثانى :

البحث عن الحقيقة : وهذا يطلب – أى كشف الحقيقة – البعد عن الشكلية والهروب من محور الاهتمام القانونى والأيديولجى ومؤسسات الحكم إلى كشف ودراسة كل الهياكل والعمليات التى تتضمنها العملية السياسية ووضع السياسة ،كالعمليات الحكومية وجماعات المصالح الخاصة والعمليات الانتخابية والاتصال السياسى والمشاركة السياسية التى تتناول المناطق الأوربية وغير الأوربية ، إن الوصول إلى اكتشاف جوهر الحقيقة فى النظام السياسى يتطلب أن نحيط ونحدد القوى الديناميكية فى النظام السياسى والعملية السياسية سواء كانت تتمثل فى الطبقات الاجتماعية أو فى الثقافة أو التغير الاقتصادى والاجتماعى أو فى النخبة السياسية بل والبيئة الدولية التى يعمل فيها النظام أيضاً .

إن الإطار الذى يحدد هذا المنهج الواقعى التجريبى هو « المنهج السلوكى » ونقصد به ببساطة دراسة السلوك الفعلى لهذه القوى السياسية الحية فى الأدوار والوظائف السياسية أكثر من الاهتمام بمحتوى القواعد التشريعية أو الأنماط الأيديولوجية ، ولكن هذا لا يعنى

---

(١) انظر فى ذلك : د . محمد طه بدوى – النظم السياسية والاجتماعية مرجع سابق ، ص ١١١ .

إغفال القواعد القانونية والأيديولوجيات وهيكل المؤسسات السياسية نهائياً ، ولكن سيكون اهتمامنا بها بقدر ما تعكسه أو تؤثر به فى العمل السياسى .

العنصر الثالث :

البحث عن الدقة وهذا رد فعل لانتشار الاتجاه العلمى والتكنولوجى انتقل إلى الدراسات الاجتماعية ومن ثم العلوم السياسية حيث شاعت الدراسات الكمية كدراسة الاتجاهات الانتخابية على أساس إحصائيات الأصوات ودراسة العوامل التى تؤثر على سلوك الناخبين على أساس المسح النوعى ، ودراسات تربط بين البيانات الاجتماعية . الكمية وبين خصائص النظم السياسية ودراسا للثقافة السياسية والمشاركة وملاحظة وقائع إكلينيكية وملاحظات ميدانية أنثروبولوجيه ودراسات كمية للنخبة وعملية الاتصالات السياسية وتطوير النماذج الرياضية لتتفق وتناسب تحليل العمليات السياسة حيثما أمكن القياس الدقيق والتحكم فى الملاحظة .

العنصر الرابع :

البحث عن إطار وبناء فكرى نظرى : أن العناصر الأربعة فى البحث عن الشمول وعن الحقيقة وعن الدقة تلقى ضغطاً وثقلاً متزايداً وملحاً فى ضرورة إيجاد البناء النظرى — أى التجريد النظرى بحيث لا تضيع فى مفاهيم مثل الدولة ، الدستور ، التمثيل السياسى ، الحقوق والحريات ، لا نضيع فى هذ المفاهيم مفاهيم أخرى مثل الأحزاب السياسيه وجماعات الضغط وطرق الاتصال الجماهيرى أن التجارب النظرية تعتمد أساساً على مفاهيم وهياكل اجتماعية وسيكولوجيه وأنثروبولوجيه إن المفاهيم الجديدة مثل الثقافة السياسية والوظيفة السياسية والمشاركة السياسية أصبحت شائعة فى هذا المجال ، ومن الذين أثروا بصفة رئيسية فى تطور هذا التجريد النظرى ماكس فيبر **Max weber** وهارولدلاسويل **Harold Lass-well** هذا التطور فى الدراسات السياسية له أثره على الدراسة المقارنة ليس للأنظمة الفرعية فقط بل أيضاً فى النظم السياسية الأساسية وإيجاد نظرية عامة للنظم السياسية المقارنة وبين النظرية السياسية ، كما أنه يمكن أن نعتبر المجتمع الدولى نظاماً سياسياً فرعية تطبق فى دراسة نفس العناصر النظرية ، كما أصبح هناك قياس لدور النظام السياسى الدولى وأثره فى تشكيل وبناء النظم السياسية القومية ، وهكذا فقد زال الفصل بين النظم السياسية المقارنة والسياسة الدولية ، وبالمثل توجد دراسات منظمة لأثر النظم السياسية على النظام الدولى وطريقة عمله ووظيفته ؛ وأخيراً فإن النظم الفرعية للنظم السياسية من هياكل وبيروقراطية

وتشريع وأحزاب سياسية وجماعات المصالح الخاصة والرأى العام قد أصبحت مقارنة ومعقدة نظرياً إلى حد كبير .. كل هذه الاتجاهات لم تتم بعد ؛ فلم يتكامل حتى الآن بناء نظرى متكامل ... إن كتابات الموند تعتبر أسهاماً له اعتباره فى هذا المجال . وهو إذ يتحمس للمنهج الوظيفى لدراسة النظم السياسية وهو أحد من المناهج العديدة فى دراسة النظم السياسية فى محاولة إيجاد نظرية للنظام السياسى وطريقته فى التحليل واقعية تجريبية إذ تهتم بالداخل فى العلاقات بين الهيكل الاجتماعى ووظائفه والهيكل السياسى ووظائفة أكثر من الاهتمام بأيديولوجية النظام وأنماطه القانونية .

٥ – المنهج الوظيفى والنظرية السياسية [١]

إن جذور المنهج الوظيفى تتبع مباشرة من التقليد الكلاسيكى للنظرية السياسية ، وبالذات ذلك الجزء الخاص بتحليل العملية السياسية والتمييز بين العمليات الفرعية ومراحل القرار والعمل السياسى وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر أدى هذا الاهتمام إلى صياغة نظرية الفصل بين السلطات ، نظرية أن العملية السياسية تتضمن التمييز بين وظائف التشريع (الإدارة) والقضاء ، هذه النظرية مهدت لظهور مؤسسات تخصص فى هذه المهام لحماية الحريات الفردية وصيانة الممتلكات وإقامة العدل ، هذه النظم السياسية مهدت للتمثيل الجاد والحقيقى للطبقات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية فى ظل نظام للفصل بين السلطات يتوقع منه أن يكون أكثر استقرار وحرية . أيضاً فإن النظرية الفيدرالية هى فى الأساس نظرية وظيفية إذ أنها تهتم بطبيعة كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وكذلك البحث عن أفضل الطرق المحافظة على هذا الفصل والمحافظة أيضاً على القيم الناشئة عن هذا الفصل، وأيضاً أفضل الطرق لتمشى هذه المؤسسات المنفصلة للحكومة مع هيكل المجتمع ، لقد كان واضعوا النظام الفيدرالى نظريين إذ أنهم فى وصفهم للنظام السياسى تناولوا التفاعل والتوازن للنظم الاجتماعية الأخرى مع النظام السياسى وتفاعل النظم الفرعية مع بعضها البعض ، إذ للمحافظة على هذا التوازن قدموا نظاماً للتوظيف متعدد الأطراف عديد من الوظائف والتى تمنع أى تضخم أو نمو هائل فى أى مؤسسة على حساب المؤسسات الأخرى ، وبذلك يظل التوازن دائماً بين القوى المختلفة [٢] .

---

(١) راجع فى ذلك : د . حامد ربيع – مذكرات فى النظرية السياسية – مرجع سابق .

(٢) انظر فى ذلك : د حسن صعب – مقدمة لدراسة علم السياسية – مرجع سابق ، ص ٧٧ – ٧٨ .

أن المنهج ذو الأطراف الثلاثة للعملية السياسية قد بدت مناسبة للتحليل السياسى ولبناء المؤسسات فى وقت كانت فيه الطبقات النشيطة سياسياً محدودة ومتآلفة إجتماعياً .. إلا إنه قد حدثت تطورات كثيرة منذ القرن الثامن عشر إذ ولدت ونمت أحزاب سياسية جماهيرية اتجهت إلى تعبئة القوة الانتخابية وقيام جماعات ذات مصالح خاصة منظمه تهدف للإفصاح والتعبير عن مصالح القطاعات التى يتكون منها المجتمع ولتؤثر على سير واتجاه القرار السياسى وعلى تطور وسائل الاتصال الجماهيرى ، كل هذه التطورات أدت إلى وجود سهام جديدة لم تكن تقدر باعتبار خلال القرن ١٨ والقرن ١٩ ونظراً لتلك الاحتياجات زاد التعقيد بين فصل السلطات الثلاث التشريعية ، التنفيذية القضائية ، بإضافة وظائف ثلاث أخرى تمكن من مقارنة وإبراز الخصائص المميزة للعمليات التى تسبق أو تواكب الوظائف الثلاث وهى :

(١) الإفصاح والتعبير عن المصالح Interest articulation

(٢) تجمع المصالح Interest Aggregation

(٣) الاتصال Communication

وأصبحنا نشير إلى التصنيف السداسى للوظائف . عمليات التحويل للنظام السياسى أى العمليات التى تحول تدفق الطلب (المدخلات) إلى داخل النظام السياسى وتحولها إلى تدفق (مخرجات) تنظيم ، توزيع ... إلخ من النظام السياسى إلى المجتمع أو إلى البيئة الدولية ، وذلك متأثرين بالنظريات الاجتماعية والأنثروبولوجية والانفصالية المعاصرة والتى تؤكد مفهوم النظام الاجتماعى .

أن المنهج الوظيفى قد تعرض لانتقادات لها اعتبارها وقيمتها . ذلك لأن المنهج الوظيفى جاء متأثراً بعلمى البيولوجى والحركة (الميكانيكية) إذ أنه يشبه النظام السياسى بكائن حى أو بآلة لها وظيفة معينة وتسير وفق حركة معنية أو نظام حرف معين . وهذا صحيح لا يمكن إنكاره . إلى جانب ذلك فإن المنهج الوظيفى يعنى التوازن أو الانسجام بين أطراف القوى وأن هذ الأطراف أو الأبعاد لها اتجاه ثابت ومحافظ ومستقر ويرد على ذلك أن نظرية المنهج الوظيفى للنظم ليست إحدى نظريات الانسجام والتوافق ، ولكنها نعنى الاعتماد المتبادل ولها فعاليتها المحتملة على سبيل المثال إذا كانت توجد فى النظام السياسى اتحادات

عمالية فإن الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية والتشريعية والتنفيذية سوف تتأثر بهذه الاتجاهات ... احتمال موجود ... أن نظام التفاعل الذى يوجد لا يمكن أن يكون منسجماً ومستقراً ، ولكنه متداخل ، ومن وظيفة المنهج فى العلوم السياسية أن نوضح أو نكشف كيف أن أى تغير فى عنصر أو جزء من النظام السياسى قد يؤثر على الأجزاء الأخرى بل وعلى الكل ... أما النقد الخاص بالمضمون الثابت والمحافظ لنظرية النظم قد أثر فى صيغة المنهج الوظيفى ليشمل دراسة النظم السياسية فى الدول النامية ولتكشف كيف تتغير النظم ولماذا تتغير النظم ؟.

أن هذا الاتجاه الثابت الجزئى للصياغات الأولى للاتجاه الوظيفى التقليدى السياسية يثير فى الحاضر تساؤلات عديدة ، إن السياسة كنظام تجريبى اتجه إلى الاهتمام بمشاكل السلطة فى التطبيق العملى ... من يصنع القرار السياسى ؟ كيف يوضع القرار السياسى ؟ ما هو مضمون القرار ؟ ما هو اتجاه السياسة العامة ؟ هذه التساؤلات عولجت فى حدود ماذا يجب أن تفعله ومالا يجب أن تفعله النظم السياسية ؟ والذى استنتج من الهيكل أو الشكل ومن مضمون الحركة والعمل .. هذا الاتجاه لمخرجات النظام السياسى والتعرف على المخرجات بهيكلها وعملياتها فصاغ بطريقة أكثر وضوحاً مما جاء فى كتاب أرسطو « السياسى » حيث يستخلص اتجاه السياسة العامة للنظام السياسى من عدد الذين يحكمون ، إذا كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو الشعب كله ، وإذا كان الحاكمون يهتمون بالصالح العام أو المصالح الخاصة ... أننا إذا أردنا أن نخطو خطوة رئيسية فى التحليل للدراسة المتقدمة للنظم السياسية يجب أن ننظر إلى أن النظم السياسة ككل تشملها البيئة ، فعلى سبيل المثال فإن نمو بيروقراطية متخصصة وجيش متخصص فى نظام سياسى ما قد يكون نتيجة تفاعل هذا النظام مع دول أخرى فى بيئتها ، وحكام هذا النظام يمكن أن ينموا طموحاً متزايداً أو يضطرد إلى تنمية قدراتها العسكرية الدفاعية بالتهديد أو بالغزو الفعلى من بيئتها أو قد يكون كرد فعل لحكام النظام السياسى للتغيرات التى بدأت تظهر فى مجتمعاتهم من ازدهار اقتصادى أو أزمات وكوارث اقتصادية ، مثل هذه التغيرات الداخلية بشدة على النظام السياسى وتدفق إلى النمو إذا كان يرغب فى الحياة ... ولذا لابد أن يمكننا مفهومنا للنظام السياسى من التعامل مع تفاعل النظام فى بيئته المحلية والدولية حيث نحقق تقدماً فى الدراسة المقارنة للنظم السياسية ومن ثم يجب (١) أن ننظر إلى أنشطة أو وظائف النظام السياسى من ثلاث جوانب

أولها الوظيفة التحويلية The Conversion Function فى الاهتمام بالتغيير والإفصاح عن المصالح وتجميع هذه المصالح ثم الاتصال السياسى ... صياغة لموضع القواعد القانونية ثم تطبيق وتنفيذ هذه القواعد وأخيراً تفسير هذه القواعد ... (٢) أن النظام يعمل كفرد فى بيئته ، وهذا يتضمن قدرات النظام (٣) ما هى الطريقة التى يحافظ بها النظام على بقائة وتكييف نفسه مع الضغوط ، ليتغير فى المدى الطويل .

* * *

الفصل الثامن

نماذج محددة ورؤى مختلفة لوظائف النظام السياسى

يمكن أن نميز ثلاثة نماذج رئيسية للتحديد بوظيفة النظام السياسى كل منها ينبع من منطق مختلف ويقدم تفسيراً وإطاراً مختلفاً وهى [1] :

١ - النموذج الفرنسى :

بدأه جان بودان الذى أشار إلى أن النظام السياسى لا يقتصر على الشكل فالنظام قد يكون ديمقراطياً من حيث الشكل وغير ديمقراطى من حيث المثالية ، والمعيار هو هل يسعى النظام لتحقيق مصالح مجموع الشعب أو مصالح فرد واحد ، وكان بودان يبغى من ذلك الدفاع عن شرعية النظام الملكى . ثم يأتى مونتسكيو فيميز بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية . ومهمة النظام ووظيفته تحقيق التوازن بينهما ، هذا الاتجاه غزا الدرسات الدستورية والسياسية خلال القرن التاسع عشر أى فلسفة الفصل بين السلطات فالتوازن النظامى عند ونتسكيو هو أن النظام السياسى يجب أن يقوم على تعدد القوى النظامية بحخيث أن كل قوة تواجه الأخرى فتحدث نوعا من الضبط بمعنى أن يصبح المجتمع أوزاناً مضادة كل منها تقف فى وجه الأخرى ليس فقط موقف التوسط بل أيضاً موقف الوزن المقابل ، كالميزان يجب أن توجد فى كل من دفتيه وزن قريب من الآخر وإلا فلابد من الاختلال . ويرى أرسطو أن التوازن فى المجتمع المعتدل الذى يقوم على حكم الطبقة الوسطى ، ولكنه لا يشير إلى أساليب الوصول إليه أما مونتسكيو فى كتابه « روح

---

(١) راجع د . عبدالغفار رشاد ، السياسات المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

وانظر أيضا : - Gabriel A. Almond and G. Bingham, op - cit. p. 15 - 17.

وكذلك: - David Easton, op. cit. 56 - 58.

الشرائع ، فإنه يقدم لنا أدوات ثلاث تسمح بتحقيق الصورة المثالية للوجود السياسية هي : النظم المهنية (التجمعات النقابية) ثم اللامركزية النظامية وأخيراً فصل السلطات ، ويرى مونتسكيو إن وظيفة النظام السياسى هى ثلاث وظائف متوازنة وهى : أما وضع القانون الذى يوضح ويحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقات الاجتماعية ، وتنفيذ هذا القانون يعنى متابعة انتقال القانون من أمر تشريعى إلى قواعد واجبة الاحترام فى الحياة اليومية ... غير أن المواطن بطبعه قد يسعى للتخلص من القانون وعدم احترامه ؛ ولذا تنشب الخلافات والمنازعات حول تفسير القانون وتنفيذه ، هذه المنازعات تتولى السلطة القضائية الفصل فيها.. إذن – حسب رأى مونتسكيو – فإن وظائف النظام السياسى ثلاثة وظائف مستقلة .. تشريعية مجردة ، تنفيذية واقعية ، قضائية فردية .. هذا الفصل فى السلطات يؤدى إلى نتيجة مزدوجة فهو يمكن من التخصص فى الوظيفة الملقاه على عاتق النظام . ثم هو يمكن المواطن من الحماية لأنه يسمح بالوقاية المتبادلة بين السلطات لحماية الحريات الفردية .

٢ – النموذج الألمانى :

ترفض نظرية مونتسكيو فى التمييز بين السلطات كأساس لتحديد وظيفة النظام السياسى ؛ لأنه تمييز بالأدوات العضوية للنظام وليس بالأهداف التى يسعى إلى تحقيقها وترفض أن تقف أمام الأداة التى تمكنه من أداء تلك الوظيفة ومن ثم تصير مهمة النظام السياسى المحافظة على وجوده وتمكين المجتمع من المحافظة على وحدته واتباعه الحضارى ، فالوظائف الثلاث تشريعية – تنفيذية – قضائية) هى أدوات لتحقيق وظائف أخرى أكبر وأشمل ، وقد تناولت التقاليد الألمانية فكر مونتسكيو بالنقد وترى أنه حين يميز بين السلطات الثلاث إنما هو فى الواقع يخلط بين الأداة والوظيفة فالسلطات الثلاث كل منها أداة وكل أداة لها وظيفة فى نطاقها ، ولكن أيا منها لا يمكن أن يعكس حقيقة وظيفة النظام السياسى الذى تعلوه الأدوات ولا يتحدد بها ؛ وهذه الأدوات قد توجد بشكل معين ومع ذلك يظل النظام (الدولة) قائما كمفهوم مجرد مطلق . فالوظيفة التشريعية مثلا ليست سوى أداة لتحقيق وظيفة أخرى أكبر وأعم ، هذه الأداة بطبيعة الحال بدورها لها وظيفة ولكن تلك الوظيفة التى هى وظيفة الأداة ليست هى وظيفة النظام . إن الدولة كحقيقة نظامية تعنى تكتيل الإرادة الجماعية فى سبيل تحقيق قسط من الأهداف مهما اتسع فهو مفيد زماناً ، وإن سلطات الدولة أو أدواتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية هى قنوات

الدولة لتحقيق تلك الأهداف وقد ازدادت نسبتها وزاد تخصيصها ليس فقط من حيث الزمان والمكان بل ومن حيث طبيعة الأداة ، أما القيم كأهداف للنظام وغايته تقدم تصويراً للمثالية الحركية فوظيفتها مجرد بناء الإطار الفكرى لإبعاد الحركة فى مفهومها الأخلاقى . (١)

٣ - النموذج الأمريكى :

المدرسة الوظيفية فى الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الوظيفة مرادفا لكلمة الحركة وهنا تختلط وظيفة الدولة بوظيفة القوة السياسية التى هى أحد عناصر المجتمع السياسى مادية كانت أم نظامية ، وإذا كان نشاط الدولة قد يختلط بهذه القوة وقد يتحدد بها إلا أن كلاهما ليس مرادفا للآخر . ولا شك أن جعل الوظيفة مردافا للحركة خلط مع المنهج السلوكى ، كما أن التقاليد الأمريكية تجعل من منطلق الراقعية أساسا له وباسم هذه الواقعية تنتهى إلى الخلط بين الممارسة بمعنى الأداة والوظيفة بمعنى الهدف ... بدليل أننا نجد لاسويل يقدم تحليله المشهور للوظيفة السياسية على أساس التمييز بين سبع متغيرات فى دراسته لعملية صنع القرار وهى (المعرفة بالموقف - التصنيف بهدف تقديم البدائل للحركة- تأصيل القواعد - تقديم القصور للحركة - تطبيق هذا التصور على الواقع - تقييم الحركة من حيث النجاح والإخفاق - إنهاء الحركة من حيث المعالجة الختامية من خلال عملية التوفيق المتعددة) هذه التغييرات التى يحدد لاسويل من خلالها مفهومه لوظائف الدولة تدور كلها حول عملية اتخاذ القرار السياسى التى هى فى الواقع ليس إلا منطلق السلطة فى تعاملها بالموقف ؛ ولقد أشرنا من قبل إلى أن فكر مونتسكيو يخلط بين وظائف الدولة وأدوات تحقيق تلك الوظائف . وعملية صنع القرار ليست أداة تحقيق الوظيفة، ولكنها أحد مراحل تحقيق الوظيفة ؛ ولذ نجدنا نتسائل : ما هدف اتخاذ القرار ... إن تحليل لاسويل ينبع ويدور فى إطار منظمات سياسية فرعية : الكونجرس الرئيس ، الأحزاب السياسية... إلخ ... ولكن أين النظام السياسى (الدولة) ؟ ومن هنا يمكن القول أن فكر لاسويل هو عماد لأفكار مونتسكيو من خلال المنطقة الاجتماعية الحركية دون أن ترتفع إلى مستوى التصور العام الشامل المجرد الذى يلغى الزمان والمكان للوجود السياسى . وعلى كل فإن الوظيفة تعبر عن ديناميكية معينة تتمثل فى برنامج سياسى تسعى الجماعة إلى

(١) أنظر : — Gabriel A. Almond, op. cit, p. 38.

تحقيقه ، ومن ثم فالنظام السياسى هو أداة تمكن الجماعة من تحقيق ذلك البرنامج السياسى وقد انطلق فأضحى خطة تتجه إلى المستقبل [(١)] .

والملاحظة أن الدراسة التجريبية لوظيفة النظام لا تمثل تجديداً فى الفقه السياسى فقد تناول أفلاطون وأرسطو وظيفة النظم السياسية ومن جاء بعدهم حتى الخمسينات ، ولكن محور اهتمامهم كان هو ما ينبغى أن يكون عليه النظام ، وليس ما هو قائم بالفعل ، فعلى سبيل المثال نجد أفلاطون وأرسطو يتخذان من القانون معياراً لتصنيف النظم السياسية بين نظام قانونى وآخر غير قانونى ، كما اهتموا أيضا بعدد من يمارسون السلطة السياسية فرداً أو طبقة أو حكم الشعب . وتناول أفلاطون وظائف حكم الرجال وتناول أرسطو كيف أن طريقة توزيع الثروة على شكل النظام ومن ثم على السياسة التى يمارسها النظام ، والمفكرون الليبراليون فى القرنين الثانى عشر والتاسع عشر تناولوا أداة وظيفة النظام على أساس أن أفضل النظم هو أقلها وظيفة (أمن - دفاع - قضاء) وترك باقى الوظائف للنظم الاجتماعية الفرعية - الماركسية تأتى فتحدد وظيفة النظام وسلوكه الداخلى وفى البيئة الدولية (بورجوازى - داخلى - عدائى فى البيئة الدولية الاستعمار) . هذه النماذج توضح كيف أن دراسة النظام السياسى على أساس الوظيفة ليس جديداً والجديد هو طريقة التحليل التجريبى الواقعى .

كما أن تصنيف النظم إلى رئاسة وبرلمانية ليس دقيقا فضلا عن أنه نابع عن الحضارة العربية ، ولا تصلح للمقارنة فمستوى أداة الوظيفة هو مركز الاهتمام فى الدراسة « الإداة بالأهداف » أى دراسة الأداء الفعلى للنظام السياسى ، ولقد تمكننا من تناول مشكلة التغير السياسى « التنمية » إذ حث على الوظيفة لا الشكل ، ومن ثم تخرج على التقاليد الغربية ونرفضها ؛ لأنه لا تدخل فيها الدول العامية ، واستخدام الإحصاءات الرياضية ومن ثم القدرة على التنبؤ .

ولقد استخدم مفهوم الوظيفة فى الدراسات السياسية قديما ؛ أما الآن فهو يتلخص فى الآثار والنتائج الرئيسية لهيكل النظام وفى وقت معين (ويعرف بنيان النظام بأنه نمط من تداخل الأنشطة والأدوار أو الوظائف) . على سبيل المثال صوت دقات القلب هو أحد آثاره، هذه ليست وظيفة القلب لأنها ليست لها أهمية بالنسبة إلى النظام الفسيولوجى الذى

---

(١) راجع فى ذلك : د . محمد طه بدوى - النظم السياسية والإجتماعية - مرجع سابق ص ٨٥ .

يعتبر القلب جزءا منه ، كذلك فإن آثار النظام قد تكون تنفيذ عقوبة الإعدام فى شخص ثبت إدانته ولكن فرض عقوبة الإعدام فى ذاتها ليست هى وظيفة النظام ، ولكنها جزء من نشاطه فالنشاط وما يؤديه البنيان (النظام) والوظيفة هى ما يقوم به التبنيان (النظام) ويكون له أثر على النظام الذى يشكل جزءا منه [1]. وعلى ذلك فالنشاط لا يمكن تمييزه عن الوظيفة على أساس السلوك الملموس ولكن فقط فى علاقته بإطار المفهوم وسلسلة الآثار التى يتركها هذا الإطار . فإذا فرضنا على سبيل المثال أن المحافظة على القيم الأساسية فى المجتمع مطلب فعال للنظام الاجتماعى ؛ وإذا كانت النظرية المفترضة للضبط الاجتماعى تعترف بعقوبة الإعدام عند الخروج على قواعد أساسية كأسلوب للمحافظة على القيم ؛ فإن نشاط النظام فى تنفيذ الإعدام فى جريمته قتل تعتبر مساهمة من النظام فى تحقيق وظيفة المحافظة على النظام ، فالنشاط هو تنفيذ حكم الإعدام أما الوظيفة فى المحافظة على النظام .

والملاحظ أن روى مكريدس " Ray Macridis " هو من أوائل العلماء السياسيين المعاصرين الذين اهتموا بدراسة النشاط السياسى ؛ فقد انتقد فكرة إيجاد معيار واحد لتصنيف النظم السياسية ، ذلك لأن الحكومة كأحدى مؤسسات النظام السياسى تتضمن متغيرات متعددة لا يمكن لمعيار واحد أن يكفى لتغطية دراستها ، ولذا يقترح مكريدس معايير ثلاثة هى (أ) تنظيم السلطة السياسية . (ب) العلاقة بين السلطة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية . (جـ) مركز الفرد فى النظام السياسى . وإذا كانت محاولة مكريدس قاصرة لأنها تقوم على وسائل وأدوات تحقيق وظائف النظام السياسى بصرف النظر عن طبيعة هذا النظام فإن الموند قد تصدى لمشكلة تصنيف النظم السياسية محاولا اتخاذ المعيار الوظيفى لأنه لا يكفى بل لابد من معايير أخرى ؛ إلا أن الجديد الذى جاء به « الموند » هو أنه أول من أدخل فى تصنيفه النظم السياسية فى الدول النامية وحديثه العهد بالاستقلال وهكذا فتصنفه أكثر اتساعاً ، ويرى الموند أن المحللين السياسيين اعتمدوا فى تصنيفاتهم للنظم السياسية على تجربة واحدة هى تجربة الديمقراطية الغربية وأخرى ترفض هذا النظام وتبحث عن بديل يتفق مع ظروفها الخاصة ولاشك أن الاختلافات والتعدد فى الحكومات داخل النظم السياسية زادت من درجة تعقيد إبراز الخصائص المشتركة للنظم السياسية ، ولذا يرفض

---

(١) انظر : د . جابريل آلموند ، السياسة المقارنة : دراسات فى النظم السياسية العالمية ، مرجع سابق ، ص ٤١ - ٤٣ .

المعيار الشكلى ويلجأ إلى المعيار الوظيفى ، رغم أن كثيراً من علماء السياسة ينشدون اتجاه الموند الذى يرى هو نفسه أنه قاصر . ويقترح الموند أن هناك سبع وظائف يمكن على أساسها تصنيف نظم الحكم ومن ثم اتخاذها معياراً لتصنيف النظم السياسية ودراستها دراسة مقارنة وهى [1] (ا) وظائف تتعلق بالهيكل وهى ما يسميها Output Furction وهى الوظيفة التشريعية ، والوظيفة التنفيذية ، والوظيفة القضائية . (ب) وظائف تتعلق بالجهاز والإدارة العملية ذاتها وهى ما يسميها mput Fanclians وهى : المشاركة السياسية فى إدارة الجهاز والتوظيف ، رعاية المصالح ، ضبط المصالح وتنسيقها وتحقيق عدم التعارض بينها ، وأخيراً الاتصالات السياسية . ويرى الموند أن النظرية الوظيفية فى دراسة النظم السياسية تنتمى نظرية الاحتمالات فى السياسة ، وتساعد على تحديد عناصر النظم السياسية وأشكالها فما فى صورة نهائية قد يستطاع معها وبها إقامة نماذج إحصائية ورياضية لها وهذا هو ما يحتاج إليه علم السياسة فى تطوره المعاصر ، ومن ثم يمكن تحديد العناصر الشكلية والعناصر الوظيفية كل على حده ويمكن مقارنة النظم السياسية على أساسها والتنبؤ باحتمالات ما يمكن أن تؤديه النظم السياسية من وظائف معينة من خلال أشكال معينة ووسائل محددة .

٤ - رؤية الموند لوظائف النظام السياسى :

يقدم « الموند » الإطار التالى حيث يميز بين نوعين من الوظائف أولهما : الوظائف المدخلات Intut Fanctions

ويحددها بأربعة وظائف هما [2] :

(١) التنشئة والتطويع الاجتماعى.

Polirtical Socical Socialization and Input Functions recrnitment.

(٢) تحديد المصالح. Interst articulation.

(٣) ربط المصالح. Interest aggregatio.

---

(١) راجع فى ذلك : د . أحمد سويلم العمرى - أصول النظم السياسية المقارنة - مرجع سابق ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) راجع :

- Almond. G. A, and Coleman. j. s. the politics of the developing Areas princeton univ 1969.

(٤) الاتصال السياسى. Political Comminication.

ثانيهما : الوظائف المخرجات out put Functions وهى:

(١) وضع القاعدة القانونية. Rule - Making.

(٢) تطبيق القاعدة القانونية. Rule - Application.

(٣) الفصل فى المنازعات. Rule - Adjudiation.

أن نموذج الموند [(١)] يعتبر دون شك خطوة إلى الأمام وأكثر تقدما ذلك أنه ميز بين الوظائف السابقة على الحركة التى تمثل الباعث على الحركة وأدوات الحركة أو المسالك التى من خلالها نستطيع أن نحقق تلك الوظائف وبعبارة أخرى « الموند » من بين الوظائف بمعنى الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة (النظام) والأدوات التى تسمح لها بتحقيق تلك الأهداف ، والملاحظ أن الموند يعود مرة أخرى إلى أفكار مونتسكيو حول الفصل بين السلطات تحت تسميات جديدة ، فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفاً لكلمة التشريع وتطبيق القاعدة يصير بديلا عن السلطة التنفيذية ولكن المفاهيم واحدة والمدلول واحد ، فإذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التى يسميها المدخلات وهى التى تمثل كلمة الوظيفة فى معناها الحقيقى وجدناه يميز بين أربعة وظائف تدور جميعا حول حركية النظام السياسى من حيث علاقته بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يحتضنه النظام السياسى ويتفاعل معه ، فهو يتساءل كيف تتبلور المطالب السياسية ؟ كيف يستوعب النظام السياسى القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسى ؟ كلها أسئلة حاسمة وضرورى إلى أنها لم ترتفع بعد إلى مستوى وضع التجريد الذى يرتبط بالأهداف العامة تفسر وتبرر وجود النظام (الدولة) . إنها جميعاً جزئيات تنبع من الواقع الاجتماعى وترتبط بتلك الخلفية التى قد تسهل أداء الوظيفة أو تصعب منها ولكنها لا تمثل أكثر من ذلك ؛ وهكذا نجد « الموند » رغم أنه استطاع أن يميز بين الأداة العضوية والوظيفة المستترة خلف الأداة العضوية إلا أنه عندما تعرض لتلك الأخيرة اختلط عليه الأمر فلم يستطع أن يميز بين الأهداف المرتبطة بالواقع الاجتماعى وقد تحدد مكاناً وزماناً وتلك المرتبطة بالدولة ، وقد

(١) وانظر أيضا : — Gabriel A. Almond, Comparative politics, op - cit, p. 75.

انطلقت كمفهوم مجرد يعبر عن الحقيقة السياسية دون أن تتقيد لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان .

الخلاصة أن الفقه الأمريكى تحت تأثير ما أسماه بالواقعية والمنطق التجريبى فى التحليل خلط أولا بين نظرية القيم السياسية ونظرية الدولة ثم خلط ثانياً بين الأهداف المطلقة المجردة للدولة ثم مسالك تحقيق هذه الأهداف .

وظائف النظام السياسى فى المجتمع المعاصر :

ما هى وظائف الدولة أو النظام السياسى فى المجتمع المعاصر تغيير عن علاقتها بنظام القيم السياسية ؟ وظيفة الدولة تعنى تحديد الأهداف البعيدة التى يسعى النظام السياسى إلى تحقيقها ، الدولة كمفهوم مجرد للإدارة الجماعية وبغض النظر عن مراحل تحقيق تلك الأهداف ، صنع السياسية ، صنع القرار السياسى ؟ تنفيذ القرار السياسى ، وبغض النظر عن مضمون تلك الأهداف من حيث تعبيرها عن فلسفة سياسية معينة تدور حول تفضيل مسلك معين أو آخر كتعبير حضارى وتاريخى عن القيم الديمقراطية ومن خلال تصور أيديولوجى معين قد يختلف ويتنوع ، ولكنه يظل دائما منبع تلك القيمة المطلقة التطور الديمقراطى [1] .

ونستطيع أن نميز بين وظائف أربعة بعضها أصيل وبعضها تابع . الأول تدور حول مبادئ وقيم سياسية ، والثانية تعبر عن أدوات لحماية تلك المبادئ والقيم السياسية هذه الوظائف هى :

أولا – الوظيفة العقائدية .

ثانيا – الوظيفة التطويرية .

ثالثا – الوظيفة التوزيعية .

رابعا – الوظيفة الجزائية .

هذه الوظائف الأربع يندرج العديد من الوظائف الأخرى الفرعية ، كذلك كل من هذه الوظائف لها أشكال متعددة ، فالوظيفة العقائدية تنبع منها الوظيفة الثقافية وكذلك

(١) انظر : د . محمد طه بدوى . النظم والحياة السياسية – مرجع سابق ، ص ٦٥ – ٦٦ .

الوظيفة الاتصالية ، والوظيفة الجزائية تنبع منها الوظيفة التشريعية ، كذلك جميع هذه الوظائف تتحدد نجاحاً أو إخفاقاً بالعديد من العوامل . من بينها خصائص الأيديولوجية المسيطرة على المجتمع السياسى ، وكذلك الخلفية الاجتماعية المرتبطة بالركيزة التى تحرك فى داخلنا الدولة فالوظيفة التطويرية لايمكن أن تصادف نفس العقبات فى المجتمع المتقدم ذى التقاليد الثابتة وذى التطور المتوازن كما تصادفها فى المجتمع المتخلف أو المجتمع الجديد الذى فى حاجة إلى التدخل المستمر من جانب الدولة كمصدر وحيد لإحداث عملية التغيير السياسى.

أولا – الوظيفة العقائدية :

هى أول الوظائف الأصلية للنظام السياسى المعاصر . فالنظام السياسى هو التعبير عن الجماعة والدولة تعبير قانونى للجماعة ، بعبارة أخرى الأداة الحكومية هى وسيلة الجماعة لتأكيد وجودها القانونى ، وكل جماعة تملك مثالية معينة ، هذه المثالية قد تكون جامدة فتقتصر على روح الشعب وقد يتعدى ذلك فتعبر عن ديناميكية معينة تتمثل فى برنامج سياسى تسعى الجماعة إلى تحقيقه ، ومن ثم فإن النظام السياسى وقد انطلق فأضحى خطة تتجه إلى المستقبل والنظام يصبح هو المسئول عن تحقيق تلك الوظيفة العقائدية سواء اقتصرت على حماية القيم والتقاليد الموروثة أم تعدت إلى بناء مجتمع جديد والتغيير فى المجتمع القائم طبقاً لبرنامج قررته الجماعة وارتضاه ضميرها السياسى [1] .

أن المجتمع المعاصر لم يعد يقبل فكرة الدولة غير المكافحة ، فقط يعرف الدولة المؤمنة بعقيدة معينة أى الدولة العقائدية هى التى تقبلها الجماعة المعاصرة فالدولة جعلت من دفاعها عن مبدأ سياسى معين وعن صورة معينة من صور الوجود الحضارى أحد أسسها القانونية الدولة التى انعكست فى سلوكها السياسى كحقيقة حية وكمبدأ من مبادئ الإيمان العقائدى فأضحى وجودها الدولى مرتبطاً بذلك المبدأ من حيث النجاح أو الإخفاق ، هذه الدولة هى الصورة الطبيعية للتنظيم السياسى كما يفهمه المجتع المعاصر .

---

(١) د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية التطور السياسى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ١٨ – ١٩ .

ثانيا - الوظيفة التطويرية :

ونعنى بها النظام فى أن يسعى ليجعل نظامه القانونى وإطاره التشريعى فى تطور دائم ليتجنبه التوتر الذى يمكن أن يحدث نتيجة لوجود أى نوع من التشقق بين الهيكل السياسى والقوى الجديدة التى يفرضها إدخال عامل الزمان فى الحياة السياسية ... ذلك أن التطور السياسى يعنى عملية التفاعل الذاتى التى قد تترتب على صدام مستتر أو توافق ظاهرى ، ولكنها دائما ترتبط بحقيقة التغير الاجتماعى والاقتصادى وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى آخر ، بعبارة أخرى فإن التطور السياسى هنا يعنى تغيراً فى مقومات الوجود السياسى هذا التغير لابد وأن يؤدى إلى اختلال فى علاقة التوازن التى تربط بين مختلف أجزاء الجسد السياسى . المجتمع بطريقة تلقائية لابد وأن يسعى إلى العودة إلى حالة التوازن عن طريق لا شعورى أحياناً وشعورى أحياناً أخرى ، وتارة تلقائيا أو عن طريق تدخر الإدارة الحكومية تارة أخرى ، الدولة إذن يقع عليها عبء التدخل بتعديل النظم بحيث يصير الإطار الدستورى صالحاً لاستيعاب جميع القوى السياسية الجديدة والتعبير عن الحقائق الاجتماعية المتحددة بحيث يصير الإطار النظامى رداءا صالحاً لذلك الجسد فى صورته الجديدة [1] . أن الثورة ليست إلا نتيجة لاختلال علاقة التوازن حيث هناك قوى جديدة لايستطيع الإطار النظامى أن يستوعبها بأسلوب سلمى فتلجأ إلى القوة والعنف لتفرض وجودها على المجتع السياسى ؛ مثال ذلك التطورات الدستورية المرتبطة بالعلاقة بين الدول المستعمرة وملحقاتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهنا نجد الفارق بين دولة تؤمن بالواقعية السياسية فتتجنب الأزمات ويصير تطورها تلقائيا متتابعاً متدرجا ودولة لاتعرف كيف تؤدى هذه الوظيفة فإذا بها تواجه القوى الجديدة بأسلوب العنف الذى لا يمكن أن يؤدى إلى نتيجة واحدة هى الاضطراب وعدم الاستقرار أن خير النماذج السياسية التى تعكس مرونة واضحة من حيث أداة الدولة لوظيفتها التطويرية هو النظام السياسى الإنجليزى ، ذلك لأننا لو تتبعنا التطور السياسى الإنجليزى لوجدنا أنه منذ القرن الثانى عشر حتى هذه اللحظة لم يواجه ثورة واحدة عنيفة سوى ثورة كرومويل التى لم تؤثر كثيراً إذا كانت محدودة الأهمية ، حتى الحركات العمالية أخذت الطابع الثقافى والإصلاحى ولم تتصف بأى صفة من صفات العنف واللاشرعية ، وكثير من المحللين عندما يقارن بين النظامين الإنجليزى والألمانى

---

(١) د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية التطور السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

يسوق تلك الملاحظة ؛ لقد بدأت بريطانيا دائما متقدمة قرنين من الزمان ولم تبدأ ألمانيا مواجهة الحوادث إلا متأخرة قرنين من الزمان وهذا هو سر نجاح الأولى وإخفاق الثانية فى تاريخها الحديث والمعاصر .

ثالثا – الوظيفة التوزيعية :

هذه الوظيفة الأصلية الثالثة ترتبط ارتباطا مباشرا بكلا الوظيفتين الأولى والثانية وتصير امتداداً . ويقصد بالوظيفة التوزيعية تحقيق ما أسماه الفقه اليونانى الكلاسيكى العدالة التوزيعية ، التقاليد المعاصرة ترفعها فتجعل منها إحدى وظائف الدولة ، فالدولة اليوم لم تعد تقبل أن تقف مكتوفة اليدين إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعى التى تترتب على سوء توزيع الملكية أو الدخل ، وإذا كانت العقائد السياسية تفصل بين الدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية (الشيوعية) فإن الواقع السياسى يربط بينها ويجعل كلا منها تتجه نحو الأخرى، فالحياة تثبت مرة أخرى أن الواقع ليس هو النظرية لأن الحياة تأبى إلا التوفيق والاعتدال . بهذا المعنى فإن الوظيفة التوزيعية تنبع من الوظيفة العقيدية ذلك لأن المثالية التى تحكم الجماعة هى وحدها التى تحدد أبعاد الوظيفة التوزيعية كذلك ترتبط الوظيفة التوزيعية بالوظيفة التطويرية لأنها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تطوير النظم السياسية القائمة ، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية ، كلاهما لا يستطيع أن يؤديها سوى الدولة ؛ لأنها فقط بما لها من تنظيم يتصف بصفتى القوة والانسجام تستطيع باسم الجماعة السياسية أن تواجه مقتضيات التطور بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية ، هذه الحقيقة أكثر وضوحا إزاء الوظيفة التوزيعية .

رابعاً – الوظيفة الجزائية :

وهى وظيفة تابعة على خلاف الوظائف الثلاث الأولى الأصلية . ونقصد بالوظيفة الجزائية تلك الوظيفة المرتبطة بتحديدها ما يقع على عاتق الدولة بخصوص الاخلالات التى قد تحدث داخل المجتمع المنظم والتى تتضمن إنتهاكا لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة فى حياة الجماعة ، وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية وظيفة تابعة أى تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتتحد بها ، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز فى الإدارة التشريعية ، وهكذا نجد تتابعا منطقيا معينا يسمح لنا بتحديد وضع

الوظيفة الجزائية فى الإطار الفلسفى لنظرية النظم ، فالنظام أداة الجماعة السياسية لتحقيق مثاليتها الحضارية ؛ والمثالية الحضارية تعنى عقيدة سياسية معينة ، والعقيدة السياسية لا تنفصل عن التطوير من جانب والعدالة من جانب آخر ... الوظيفة الجزائية هى الوسيلة الأساسية لتحقيق أى من هاتين الغايتين تطور وتوزيع .

والخلاصة أن الوظائف الثلاث الأصلية للدولة كحقيقة مجردة إنما تعبر فى الواقع عن مبادئ وقيم سياسية مترابطة ومتكاملة ، العدالة أى الوظيفة التوزيعية . التوازن أى الوظيفة التطويرية ، تحقيق المثالية السياسية أى الوظيفة العقائدية . بل نستطيع أن نلحظ أنه فى داخل هذه الوظائف هناك تدرج داخل كل وظيفة . الوظيفة العقائدية هى المفهوم العام المجرد المتسع الذى يضم كل نظام القيم ، ثم تأتى فتميز بين قيمتين كل منهما لها بعدها المستقل . العدالة كمحور الوجود الفردى والتوازن كمنطلق للوجود الجماعى ، الملاحظ أن وضع العدالة فى مرتبة القيم الفردية التابعة لا يعنى التقليل من أهميتها ، وإنما هو تشكيل لحقيقتها بمعنى معين ينبع من طبيعة الوجود السياسى .

* * *

الفصل التاسع

العالم الثالث والتنمية السياسية

تعد مشكلة التخلف من أكثر مشاكل العالم الثالث خطورة ، بل أنه ينظر إليها أحيانا على أنها وراء مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة تعانى منها بلدان العالم الثالث ؛ ولذا فإن من الضرورى دراستها دراسة تحليلية نقدية فى إطار متغير مستقل تنهجه دول العالم الثالث فى تأرجحها بين نظريات وبرامج التحديث أو التنمية السياسية التى طبقها كلا النظامين الغربى الليبرالى أو الشيوعى ، فكتاب أوربا الليبراليون فى معالجتهم لمشاكل العالم الثالث يرون أن يتخذ العالم الثالث نمط التطور والنمو فى مجتمعات الغرب الصناعية وواضح أن هذا المنطق ينسجم والفكرة التى تحاول التأكيد على أن نمط التطور الأوربى فى نظر هؤلاء نموذجا للتطور وإن كانوا يضيفون أن شعوب « العالم المتخلف » لا تقوى على السير على خطى النموذج الليبرالى الغربى ومعظم مؤسساته وهو ما يعكس بقايا نزعة استعلائية استعمارية فى حد ذاته ومع ذلك فإن معالجة مشكلة التخلف فى دول العالم الثالث تختلف من كاتب لآخر فيرى بعض الكتاب المحدثين ضرورة حشد كل طاقات البلدان المتخلفة بهدف إخضاع الطبيعة والخروج من حالة الجوع الأمر الذى يتطلب دولة وحكومة قوية وتعبئة الجماهير للنضال والعمل وهنا لا تطبق مظاهر الديمقراطية الغربية ؛ لأنها تعتبر ترفاً لا طاقة لهذه البلدان [1] بتحلمه وإن التخطيط مع الحرية قد يورث مخاطرة كثيرة حين لا يكون المواطن مهيئا لممارسة هذه الحرية ، وكانت هذه النتيجة هى التى توصل إليها «كارل ماركس» قبل ذلك بحوالى قرن من الزمن حينما قال أنه فى مرحلة التراكم البدائى لرأس المال فإن

(١) أثبتت التطورات اللاحقة انهيار الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى انهيار الأفكار التى بنى عليها ماركس نظريته فى التطبيق ، المؤلف .

المجتمع يجد نفسه مضطراً فى معظم الأحيان لتقبل نظام سياسى من نوع استبدادى[١] .
لكن فريقا آخر من الكتاب الغربيين قد شكك فى قدرة المنهجية الماركسية على تعليل ظاهرة التخلف فى العالم الثالث ، ويرى قسم من هؤلاء الكتاب أن الفكر الماركسى – وليد المجتمع الصناعى الأوربى – قد جاء لمعالجة أوضاع المجتمع المذكور فى المقام الأول ، وأنه فى البلدان الجديدة لابد وأن يسبق التغير الاجتماعى Social change التنمية الاقتصادية إذ أن أساليب الفكر العصرية تسبق طاقات الإنتاج ، فى حين أن فريقا ثالث[٢] يخون باللائمة والخطأ الفاحش على دراسة العالم الثالث ككل متجانس دون الأخذ فى الاعتبار خصائص تتمتع بها بعض أجزائه دون البعض الآخر مثال ذلك أنه لا يوضع على قدم المساواة حول شبه القارة الهندية مع معظم دول أمريكا اللاتينية ولا أن تماثل العراق بالسعودية أو بمصر أو البرازيل أو الجزائر أو دول إفريقيا عديدة مثل غانا والكامرون والجابون . ويعزو سبب عدم التماثل فى هذا المثال . إلى اختلاف مستويات تطورها التاريخى وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة أو عدم سيطرة العلاقات القبائلية والعشرية ، ولكن هذه الأفكار تجد من يناقضها أيضا إنطلاقا من أن الفرق بين ظروف ومشكلات هذا البلد عن ذاك هو فرق الدرجة وليس فى طبيعتها وجوهرها وإن مشكلة التخلف وآثارها وأسبابها أيضا – تبقى مشتركة فى هذا العالم وأن الهدف الرئيسى لدول العالم الثالث والصفة المشتركة التى تجمع بينها هى الحاجة إلى التنمية ، وذلك مهما اختلفت الانتماءات الأيديولوجية والميول السياسية ، وأن تعبير العالم الثالث يشمل أمريكا اللاتينية عدا كوبا كما يشمل أفريقيا وآسيا عدا البلدان الشيوعية واليابان ، وبمعنى آخر تلك المجموعة من الأمم الواقعة بين العالمين المسماه بالعالم الشيوعى والعالم الحر ، باعتبار أن هذه البلدان برمتها تواجه بعض المشكلات والسمات المشتركة وتشترك أيضا فى بعض الخصائص[٣] .

وفيما يتعلق بتقويم هذه الآراء جميعها فيمكن القول بأنه سواء تعلق الأمر

---

(١) راجع : د . عبدالغفار رشاد ، **دور النخبة فى التنمية السياسية : دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على الدول النامية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥ – ٢٧ .

(٢) راجع فى ذلك : جان زجلر **مناهضة الثورة فى أفريقيا** – ترجمة مارسيل عيس مطبوعات وزارة الثقافة دمشق .

(٢) – Meister, L, Afrique peut elle partir, Paris 1960.

بالتناقضات الداخلية التي يعكسها التخلف على مجتمعات العالم الثالث أم أنه – أي التخلف– قد برز كمحصلة من محصلات التوسع الرأسمالي العالمي أم أنه يعتبر لعنة أبدية موروثة حلت بالمجتمعات « المتخلفة » فإنه كظاهرة يبقى مرتبطا ارتباطا وثيقاً ومباشرا بظاهرة التأثيرات المتبادلة بين مجتمعات ذات مستويات صناعية غير متكافئة تعكس مراحل تاريخية سوسيولوجية مختلفة ، وأن هذه التأثيرات التي تحققت في إطار المشروع [1] الاستعماري بين المجتمعات الصناعية الكبرى وتلك التي لم تطأ في أعقاب مرحلة التصنيع في الوقت المناسب قد أسهمت في طرح قيمة التخلف وما ارتبط بها من البحث عن نظرية في التنمية السياسية فيها ، وبالتالي الجهود الرائدة في هذا المضمار وهو ما سوف تتبعه في هذه الدراسة بتفضيل غير قليل آخذين في الاعتبار عرض وجهات النظر المختلفة .

التنمية والتحديث :

كثيراً ما يثور الخلط بين مفهوم « التنمية » ومفهوم « التحديث » فالأول يعني زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية ، أما التحديث فيعني استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية ، بل والمنظمات ذات السمات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية .

ولم تصمد نظريات التحديث الفردية طويلا أمام الانتقادات الجوهرية التي وجهت لها وهي انقادات أساسية سواء فيما يتعلق بتصورها للمجتمع أوبتجاهلها للخصائص النوعية للعالم الثالث [2] ، ووقوع نظريات التحديث أسيرة اللنموذج الغربي هو السبب الكامن وراء عجزها عن تقديم فهم حقيقي للأوضاع الخاصة للعالم الثالث وحقيقة نموه الاجتماعي وإمكاناته الذاتية . وهي في نفس الوقت تحكمها ثنائية مطلقة تقسم العالم وفقا لها إلى قطب تقليدي يشير إلى العالم الثالث وآخر حديث يشير إلى العالم الغربي باعتباره عالما صناعيا ليبراليا ويتبع ذلك انجذاب دول من العالم الثالث إلى العالم الغربي [3] .

---

(١) لينكوفسك (أ . ي) **أين العالم الثالث من المعاصر ؟** ترجمة مانيوس جيب – وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢م ص ص ١٢٠ – ١٣٥ .

(٢) د. محمود عوده – **الفلاحون والدولة** – دار الثقافة للطباعة والنشر– القاهرة ١٩٧٩ ص١٩ :٢٣.

(٣) د . محمد نصر مهنا ، د . عبدالله هدية – **تجربة التنمية والتحديث في الجزائر** – دراسة مقارنة – دار نشر الثقافة الجديدة – القاهرة ١٩٧٩ .

النماذج الشيوعية فى التنمية السياسية : -

هناك دول عديدة من العالم الثالث قد انجذبت نحو النموذج الماركسى الذى أخضع هو الآخر للنقد والتحليل ولم يسلم من انتقادات جوهرية وجهها لها محللون وعلماء اجتماعيون جدد ذو طابع يسارى والذين ينطلق تحليلهم بأنه نموذج تنظر ستالينى أكثر من كونه ماركسيا .

وقد تختلف الوظيفة الرئيسية لنظرية ستالين فى الربط بين النظرية التطورية العالمية حول فكرة (الاشتراكية فى بلد واحد Socialism is one country) وبالتيار الذى يؤكد على عالمية النموذج الاجتماعى السوفيتى . وقد أدت هذه النظرية دورا مهما فى الأيديولوجية الستالينية ، وعكست هذه الأيديولوجية نماذج من نظريات تنمية حديثة باسم النظريات اللارأسمالية أو نظريات (الطريق الثالث) للنمو والتى وضعت على أساسها الاستراتيجية السوفيتيه للسياسة الخارجية فى العالم الثالث فى الستينات .

وهذا التطور فى أيديولوجية النظريات اللارأسمالية بشأن دول العالم الثالث من ناحية لم يلق لها كتاب الغرب بالا حتى وقت قريب ، ومن ناحية أخرى فقد مر هذا التطور بمنعطفات تاريخية فنجد لينين فى كتابه « تطور الرأسمالية » فى روسيا ، قد واجه نفس مشاكل الدولة النامية ولكنه كان يبحث عن أقصر الطرق ، للوصول إلى روسيا إلى مستوى الغرب فى التحول الاقتصادى ، ومن الصعب القول بأنه كان يرى ، عن إخلاص ، أن الماركسية ، هى الحل ، ولكنه مع ذلك يريد أى مسلك ثورى ، ولم يجد أمامه ، سوى الماركسية ، التى وجدت صدى بين عمال المصانع ، بمركزية السلطة ، فى يد الدولة ، واستخدامه أجهزة الحكومة ، فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية ، ولقد أدرك أنه فى عدم وجود طبقة برجوازية ، فى روسيا ، فمن الممكن ، أن يحل محلها حزب سياسى منظم ، وكان هدفه ، فى ذلك هو : ملائمة الماركسية ، - والتى هى نتاج الغرب الصناعى - لظروف بلد غير نامى . وقد اعتمد لينين فى ذلك ، على المفكرين والحزب الشيوعى لقيادة ثورة البروليتاريا .

ولقد كان لينين على وعى تام بحقيقة ، أن روسيا عام ١٩١٧ تقع « على خط الحدود ، بين الدول المقتدمة .. والشرقية والدول غير الأوربية ، وكانت أقرب إلى الدول غير النامية ، أكثر من قربها من الغرب ، وحيث كان الهدف ، هو نفس الهدف فى الخط العام

للتنمية ، والمفروض أن تتبعه روسيا ، كي تلحق بالدول الأخرى ، فلاحظ أن الوسائل ، والطرق ، التي سلكتها كانت مختلفة . وكان لابد لتلك الطرق والوسائل ، أن تكون «مستحدثة» ، «ثورية» . واعتقد لينين أن نفس الطرق ، يجب أن تحتذيها الدولة «الشرقية» كذلك على الرغم من استخدام ، بعض الشذوذ في ثوريتهم ، وأول تلك الشواذ هو تهجم لينين على طبقة البرجوازية ، في الدول الاستعمارية [1] ، وما يمكن أن تفعله بين الفلاحين ، والبروليباريا ، إزاء التغير ، الذى تنشده الشيوعية وبينما ركز ستالين على بناء الاشتراكية ، في دولة واحدة ، وسحب نفسه من جميع الالتزامات ، على المستوى الدولي ، إلا أنه اتبع الأهداف ، وسلت السبل التي قررها لينين في أحداث التنمية الاقتصادية والسياسية في روسيا . وهو الوقوع في الخط العام لتنمية الدول «وأن يستمر حتى يتجاوز الدول» وأن يستمر حتى يتجاوز الدول (الغربية) الأخرى [2] ، ويقول ستالين : «وإننا نقع على مسافة ٥٠ أو ١٠٠ سنة خلف الدول المتقدمة . «قال ذلك عام ١٩٣١» ويجب علينا أن نقطع هذه المسافة في ١٠ سنوات ، فإما أن نفعل ذلك وإما أن يسحقونا» .

ونظراً لانشغال ستالين ، كثيراً ، في تصنيع بلاده بهدف تحقيق استقلالها الاقتصادى، وتقوية قوتها الدفاعية ، وخلق الظروف الضرورية ، لانتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي إلا أنه كان يكره ، أن يقدم أى مساعدة للدول المختلفة الأخرى ، التي لها نفس الظروف ، ونظراً لسيطرة فكرة الشيوعية على الروس ، وتناسيهم للدور العملي ، الذى لعبته في بلدهم ، فإن زعماءهم كانوا يتوقعون فترة ٣٠ سنة للبروليناريا في الغرب — أكثر من توقعهم لمثقفي الشرق — في أن يشنوا المرحلة التالية ، والقادمة ، في سلسلة الثورات العالمية ورفضوا ، أن يعاملوا الحركات الشيوعية ، في الصين ، والهند ، وأندونيسيا ، واليابان بجدية ، وفي نفس الوقت انتشرت الشيوعية ، في الصين ، ويوغسلافيا وفيتنام وخدمتهم ، كما خدمتهم الشيوعية في روسيا كوسيلة ، من وسائل التنمية ، ومثل الثورة الروسية ، نلاحظ أن الثورات في هذه البلاد كذلك ، قام بها المفكرون ، وساعدهم فيها الفلاحون ،

---

(١) - V. L. Lenin, "our Revolution" in selected works vol, VI, Moscow. Foreign languages publishing House PP. 5 - 12.

(٢) - V. L. Lenin, imperialism, the Highest stage of capitalism, in selected works op. cit. Vol. V, pp. 3 - 119.

والبروليتاريا . وفي كل هذه البلاد– بصرف النظر عما إذا كانت قد حققت الاشتراكية أولا– إلا أنها نجحت ، في الوصول ، إلى الوحدة الوطنية ، والاستقلال ، والثورات الزراعية ، لتحرير الفلاحين ، من اضطهاد أصحاب الأراضي ، والاستثمار – الرأسمالي ، والتصنيع – وكلما تغير أساسيات التنمية الاقتصادية ، في الغرب . أن الطبيعة المغلقة للنظام السياسي ، الشيوعي ، تحت حكم ستالين ، ونقص البحث الميداني ، في المجتمع السوفيتي ، أدت إلى أساءة فهم كتاب الغرب ، للنموذج السوفيتي في التنمية السياسية .

ومنذ موت ستالين ، بدأ الكتاب السوفيت ، في مناقشة ، دور الثورة الروسية ، كنظرية عامة ، في التنمية ، ويبدو أن هذا ، قد أدى ، إلى تغير في وجهة نظر كتاب الغرب.

ولقد جذب اهتمام كتاب الغرب ، أكثر كتاب «للطبقة الجديدة» للكاتب ميلوفان Milovan Dililas [1] ١٩٦٠ الذي وصف الثورة في التصنيع نفسها ، وما حولها ، في أوربا وآسيا ، «على أنها حقيقة ، ذات دلالة ، لتلك الثورة» . وأشار أيضاً ، إلى بعض أوجه الشبه ، بين الأنظمة السياسية ، الغربية ، والسوفيتية ، خاصة في ظهور طبقة المديرين ، التي سيطرت على القلاع الكبرى ، في السلطة وفي وقت سابق ، كانت رؤية الغرب ، للنظام السوفيتي أنه النظام الفاشي الكلي Totalitarism ولكن حدث تحسن في الستينات ، بين النظام الغربية والسوفيتية ، حسب رأى بريزيزنسكي Brzezinski وهنتج تون . وكانا من الواقعية الثقافية حتى قالا: «أنه مع اختلاف الثقافات فلا يوجد احتمال لتلاقي النظامين» .

وربما كان واطسون Watson أول كاتب يصف الشيوعية على أنها من مثال هام ، الظاهرة كبيرة ، وثورة الشعوب المتخلفة ، بقيادة قلة من المثقفين ، للهجوم على الغرب [2] «ويرى كوتسكي Kautsky أن الشيوعية متطابقة ، ومكملة ، للقومية ، في دورها ، في أحداث التنمية السياسية ، في بلد متخلف» .

ومهما كانت دوافع زعماء الثورة الشيوعية . في روسيا إلا أن نتائجها العملية ظهرت على يد الوطنيين في الدول النامية اليوم خاصة ، إذا نظرنا إلى ... مفهوم ستالين ، «الثورة

---

(١) انظر: – *Milovan Djilast, the New class york, Fredrich A. Proeger 1960.*

(٢) – **Afred G. Meyer. the soviet Political system, An interpretation, New york. Random Horsc, 1945.**

الثانية» ، التصنيع السريع ، ومعاداة الغرب ، وقد كان ذلك أكثر جنوحا فى الصين ويوغسلافيا وفيتنام ، ونفس الشىء فى أوربا الشرقية ، ولم يكن أخيمتوف Achimiaov عندما كتب عام ١٩٥٠ ، أن الهدف الإيجابى للشيوعية ، ليس هو إزالة الصراع الاجتماعى ، أو خلق مجتمع لا – طبقى ، ولكن التغلب ، على تخلف قطر ما بين الأقطار . أنه لدى الدول النامية الآن نموذجان للتنمية : النموذج الغربى ، والنموذج السوفيتى .

فى بداية القرن العشرين واجهت روسيا نفس مشاكل التصنيع التى واجهها الغرب . وترجع إلى الاختلافات فى الظروف الاجتماعية ، الأمر الذى دعاها إلى استخدام نظم ، واستراتيجيات مختلفة . وقد لعب الحزب الشيوعى ، نفس الدور ، فى تحديث روسيا وتنمية الإطار الخاص بالمؤسسات ، الذى لعبته الطبقة الوسطى ، فى الغرب . والذى نتبع عنه ، نمو اقتصادى سريع ، وتكامل سياسى ، وتعبئة اجتماعية وكانت الطرق ، التى استخدمها السوفيت ، عنيفة ولكنها ، كانت حتمية ، لسبب الظروف . ومن الواضح ، أنه قد تعددت أوجه التنمية السياسية ، داخل الكتلة الشيوعية ، فلم تعد قاصره على النمط السوفيتى «أو الصينى ، ولكن ، حسب ظروف كل بلد ، تتخذ الشيوعية ، أسلوب حياة . وقد أخذت الشيوعية الصينية أسلوبا مختلفا ، عن مثيلتها ، فى الاتحاد السوفيتى ، ويرجع ذلك ، إلى تركيب المجتمع الصينى ، وتأثر مفكريه بالغرب [1] .

وحيث انتشرت الشيوعية ، فى بلاد أخرى ، مثل كوبا ، ويوجسلافيا ، وفيتنام ، ظهرت نماذج مختلفة من الشيوعية ، ويرجع ذلك إلى تفاوت الخبرات والمصالح الوطنية ، والثقافات ، ونظير مؤسس الشيوعية ، فى ذلك البلاد ، بأنهم أقاموا نظاما مستقلا ، عن نظام موسكو ، ووضعوا نظريات خاصة ، بهم أما الشيوعيون فى فرنسا ، وإيطاليا ، فيحاولون، الوصول إلى السلطة ، من خلال القنوات الدستورية وتجد تشيكوسلوفاكيا صعوبة ، فى تقبل نظام ستالين فى التنمية ، على الرغم من نجاحه فى بلغاريا ، وفى مجال التصنيع وترى كوبا، أنه لا داعى للتركيز على الصناعات الثقيلة ، وأما بولندا فتواجه مشكلة ، فى صعوبة

---

(١) - *K Laus Mehnert, "the chinese and the Russians"* Annals, No. CCCXLIX sept, 1963.

تطبيق الزراعة الجماعية ، وقد حذت دول اشتراكية متعددة ، تلك الطرق المتعددة ، إلى الاشتراكية ، وذلك حسب التركيب الاجتماعى والتقاليد الثقافية والخلفية التاريخية [١] .

النموذج الغربى :

إن قيام عدد كبير من الدول فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية فتح أبعادا جديدة فى نظام علم السياسة ، وقد قام الانثروبولوجيون وعلماء الانثروبولوجيا الوصفيه والمؤرخون والمستشرقون بأجراء بعض الدراسات فى هذه البلاد ، ولكنها كانت دراسات عن مجتمعات أكثر منها دراسات عن دول . وعندما اتخذ العديد من هذه المجتمعات شكل الدول شدت إليهم انتباه علماء السياسة . ولقد كان علم السياسة فى الغرب فى ذات الحين تحت تأثير منظرى النظم Systems الذين حاولوا أن يبرزوا أن النظام السياسى عبارة عن نظام فرعى للنظام الاجتماعى وأنه يتلقى تحدياته من النظام الاجتماعى على شكل مدخلات inputs وهذا بدوره أثمر عن مخرجات outputs تشريعية وتنفيذية وقضائية والتى كانت تغذى من جديد فى النظام الاجتماعى من خلال عملية تعرف باسم عملية التغذية المرتدة feed back وتقوى وتضعف وتتحدى عوامل مختلفة . وفى الوقت الذى ساد فيه الاعتراف باختلاف العمليات السياسية فى الدول غير الغربية عن مثيلتها فى الدول الغربية إلا أن النموذج العام لمناهج النظم كان مستخدما فى أى منهما [٢] .

ولقد زعم الكتاب عموما – الذين طوروا هذا النوع من المجال المعرفى فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أن العمليات السياسية غير – الغربية – حتى مع اختلافيها عن العمليات الغربية تمكن لهؤلاء الكتاب دراستها على أساس خلفية اجتماعية – اقتصادية – ثقافية على أساس ماورثوه من الغرب عبر القرون ومن خلال المؤشرات التى تعرضوا لها فى الغرب . وكون هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الجذور والخلفيات الثقافية فقد دفعهم هذا إلى توسيع دراساتهم كى تغطى كل المظاهر التاريخية والثقافية للدول النامية . ولقد توسع

(١) – Sp. Varma, Modern political theory, Nutoch photo litho Graphers, shahadra New Delhi, 1977 pp. 283 - 239.

(٢) – George McTurner Kahin Guy, I Pauker and Lucian W. Py. conparative politics of Non- western countries American political ence Review Vol LIX No. 4 December 1955 - pp 1022 - 41.

المنهج الجديد فى الدراسات السياسية المقارنة حتى يشمل – إلى جانب تحليل المؤسسات والتركيبات – مدى واسع من القوى الأيكولوجية eclogical ولذلك أنشئت «دراسات البيئة» فى العديد من الجامعات الأمريكية كإطار متداخل التنظيم لفهم «المناطق العالمية المختارة» .

شاعت فى الستينات من هذا القرن اتجاهات لدى دول من العالم الثالث وأول هذه الاتجاهات نرى من عملية التحديث أنها عملية تفاضل مستمر فى البناء الاجتماعى وأن هذا التفاضل الوظيفى لا ينطوى على أى تفكك اجتماعى ، بل على عكس من ذلك فإنه يتضمن تكاملا اجتماعيا Social integration يعتمد على قواعد منظمة ومعايير ذات طابع أخلاقى عام وميكانزمات عامة للتبادل كالأسواق والانتخابات والجهاز البيروقراطى . وقد اعتمد هذا الاتجاه من أساليب التكامل المعروفه فى المجتمع الصناعى الليبرالى بصفه عامة والنظام الأمريكى بصفه خاصة ، وارتبط هذا المفهوم بكتابات بارسونز وأيضا المتأثرين باتجاهه النظرى مثل ليفى [(١)] وسملزر وايزنشتات ، والشيء المثير للغرابة حقا أن نظريات كهذه صنعت بالدرجة الأولى من واقع النموذج الأمريكى – قد جرى تطبيقها دون أى محاوله لفهم التكوينات الاجتماعية الملموسة عن عملية النمو التدريجى لمجتمعات العالم الثالث . وإذا كانت ذلك غريب فى أواخر الخمسينات والستينات فما بالنا نجد دولا من العالم الثالث وبخاصة فى الشرق الأوسط تصر فى العقد الحالى على تطبيق نفس النموذج الأمريكى ، أما الاتجاه الثانى فإنه يفهم عملية التحديث وميلاد المجتمع الحديث العلمانى الليبيرالى الديمقراطى بوصفها عملية تحول المعايير القيمية values والتى ظلت لفترة طويلة مسيطرة على المجتمعات التقليدية . أن هذا الاتجاه التحولى يرى فى عملية التحديث تحولا شاملا لنظم القيم التقليدية ، فى حين يفهم الاتجاه الثالث عملية التحديث وكأنها عملية تكامل بين العناصر التقليدية والعناصر الحديثة أو بمعنى آخر باعتبار سلسلة من العمليات تجرى فى إطار الاستمرارية الاجتماعية كما أن هذه السلسلة ومنها أيضا الثقافة السياسية تنطوى على مراجعة للكيانات الأساسية المحلية والتكامل بينها وبين الكيانات الوافدة والمغتربة بمختلف أشكالها الرسمية وغير الرسمية [(٢)] .

---

(١) – Learner, the passing of tradition society, Modernization the Middle Gast, London. 1958.

(٢) لمزيد من التفصيلات : – راجع د . محمد نصر مهنا – مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة – مرجع سابق .

وعموما فإن الاتجاهات الثلاثة السابقة قد تجاهلت أن أى تصور للمجتمع لابد أن ينطوى على قدرة وصف المجتمعات المختلفة وتحليلها ، وبالتالى قابلية هذه الاتجاهات للتطبيق على كافة المجتمعات ممن لها وجود تاريخى لذلك تتجاهل هذه الاتجاهات الدوافع الحقيقية (محليا وإقليميا ودوليا) لعملية نمو المجتمعات ، غير أن الاتجاهات الثلاث السابقة للنموذج الغربى نرى أن سياق النمو والتطور وفقا لمفاهيمها سوف تقود بالضرورة إلى غاية واحدة وهى المجتمعات المتكاملة والمتجانسة والعقلانية وبمعنى أبسط فى التحليل . تقود إلى الدولة «القومية» الديمقراطية فى مراحلها الصناعية المتقدمة .

ولقد ظهرت دراسات ملحوظة عن الدول النامية خلال هذه الفترة قام بها علماء بارزون يحددون فيها طبيعة النظم السياسية فى هذه البلاد ونذكر منهم كولمان Colmen ، وريجنز Mrigyins ، وبايندر Binder ، فايث Feith ، باى Pye ، وينر Meiner ، ابتر Apter وآخرين أجروا دراسات ممتازة عن نيجريا ، وسريلانكا ، وباكستان وإندونيسيا وبورما والهند وغانا ودول نامية أخرى . كما أجروا دراسات عميقة على القوميات التى تسود تلك البلاد والمحن التى واجهتها على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية ودور البيروقراطية أو الجيش أو الدين ودور هذه العوامل مجتمعه فى السياسة ولماذا تدهورت الديمقراطية للدستورية والدور الذى تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردى فى عمليات بناء الدولة وكيف أثر التخلف الاقتصادى على طبيعة السياسة، ولما كانت هذه الدراسات قد أجريت فى نطاق الإطار الواسع للنموذج البنيوى – الوظيفى الذى قدمه جابرييل الموند Almond إلا أنهم أضافوا كثير إلى معلوماتنا وفهمنا لهذه البلاد هذا إلى جانب وسائل الدراسة الممتازة التى استخدمت (١) .

وفى الوقت الحاضر قد توفر لدينا قدرا هائلا من المعلومات الإحصائية والكمية عن البلاد الجديدة . وقد استخدمت بيانات المسح الشامل فى علم السياسة منذ وقت طويل وأن دراسات الرأى العام وأنماط التصويت قد تقدمت كثيرا ، ولكن المعلومات عن البلاد الجديدة فى هذه الأيام أصبحت تدفق بكميات غزيرة وقد أنشئت كثير من المراكز مثل برنامج ييل Yale للمعلومات السياسية ، ومركز الدراسات الدولية وكونسورتيوم بين الجامعات للأبحاث

(١) لمزيد من التفصيلات : –

– **Arther S. Banks and Robert B. Toxcr, Anross, polity survey, cambridge, M. I. T. press, 1963 .**

السياسية بجامعة ميتشجان ومكتبة المعلومات الدولية وإدارة المراجع التى أقيمت فى بركلى Berkley ومراكز مماثلة فى ستانفورد بولاية ميشجان وجامعات بنسلفانيا وييل Yele وجامعات أخرى وقد أشرفت على دراسات مقارنة غير دولية ، وقدمت قدرا كبيرا من المسح أو العرض والمعلومات الإحصائية المجمعة . كما أن إنشاء مجلس أرشيف المعلومات الخاصة بعلم السياسة فى نيويورك ساعد على تقوية أرشيف المعلومات أكثر مما قامت به اثنا عشرة من الجامعات فى الولايات المتحدة .

وقد ظهرت التنمية السياسية . على ذلك . كبؤرة جديدة لدراسات علم السياسة . وأن المشكلة المباشرة أما علماء السياسة الذين يعالجون قنايا الدول النامية كانت تكمن فى إيجاد تصالح بين المعلومات الإحصائية والكمية quantitave مع التطورات الحادثة فى مجال النظرية ولقد كان من الممكن بمساعدة المعلومات الإحصائية قياس مستوى التنمية – سواء كانت تنمية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ... إلخ فى قطر معين ولكن لا داعى لتفسير لماذا ؟ وكيف ؟ وتحت أى ظروف وخلال أى مراحل حدث هذا التطور السياسى . وكانت الآمال معقودة إلى أنه إذا أمكن تطوير نظرية سياسية من خلال الدراسات التى أجريت فى الدول النامية فإنها قد تثرى المنهج النظرى برمته الذى طوره فلاسفة الغرب السياسيين – أنه منهج يجمع بين النظرية السياسية التجريبية مع الفلسفة السياسية العرفية . وفى الوقت الذى قام فيه الموند Almond وكولمان Coleman أضار الدراسة النظم السياسية بصفة عامة دون بذل أى مجهود لتطوير نظرية ولا حتى اقتراح معايير قياس التنمية السياسية، نجد أن كتابا آخرين قد أتوا بجهود بناءة أكثر ، وأحسن وأكثرها سبقا تلك الجهود التى قام بها دانيل لونر Lonuer «فى بحثه» : «تحول المجتمعات التقليدية ، تحديث الشرق الأوسط» "Passing of Traditional societies Modernizstion of the Liddle Fast" الذى أجرى بالعتاون مع لوسيل . و بفسنر Pevsner . فكانت هذه الدراسة تقدم على بحث ميدانى أجرى فيه اليونان و ست دول فى الشرق الأوسط وهى مصر وإيران ولبنان وسوريا وتركيا بمساعدة الاستفتاءات الإسقاطية والمقابلات الشخصية ، والدراسات السابقة على ذلك فى هذا المجال تمت فى نطاق إطار نمط المتغيرات التى قدمها لأول مرة تالكوت نارسونز Par-sons فى كتابه: النظام الاجتماعى ثم قام بتطويره بالاشتراك مع روبرت . ف . بولز Boles وأدوارد . شلز Shils ونيل . ف . سملر Smesler وقد أجرى سملر مع ر . ن : بلاه Bel-lah دراسات مماثلة حول تأثير التصنيع على المجتمعات مثل انجلترا واليابان وحاول بلاه Bellah

أن يصف نظام القيم فى اليابان وأن يتعرف على طريقة ماكس ويبر – على القوى العاطفيه – الدافعية والتى سهلت عليه تفير نفس القيم (وتمييزها عن الإعراف norms) والتى أدت إلى دفع عملية التصنيع السريع فى اليابان وإعاقتها لتحديث مؤسساتها السياسية [1]. وكان سمسلر مهتما أساسا بدراسة التغيرات التأسيسية الحادثة فى إنجلترا كنتيجة للتصنيع ، وفى الوقت الذى استطاعا مظاهر معينة فى التغير الاجتماعى بسبب التصنيع فقد نجح ليرنر Lern-er فى اختبار القيم التى تسير على التصنيع ودرس التغيرات فى تفاضل القيم إلى جانب التوجيه النفسى – الثقافى نحو الحياة التى تحدث مع إدخال التكنولوجيا الصناعية . وفى الوقت الذى يصف فيه سمسلر تأثير التصنيع فى إنجلترا بأسلوب أو اصطلاحات تركيبية – تأسيسية نجد أن ليرنر Laner يتحدث عن التغيرات فيما هو أفضل أو فى القيم . ويذهب فيما وراء دراسة الحركة الفيزيائية والاجتماعية الناشئة عن التغير الاجتماعى ويتحدث عن التحرك النفسى على أنه السمة الأساسية ويضع ليرنر Lerner كذلك تمييزا بين تحديث نفسى – ثقافى والذى قد يظهر مستقلا عن المؤسسات الحديثة – وهو موقف يؤدى إلى «دوران الإحباط المتزايد» فى الدول النامية . ولكنه ليس قادرا أن يشرح كيف تسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية التوجيه النفسى – الثقافى . وكل ما يقوله هو أن « نموذج التصنيع يتبع منطقا تاريخيا ذاتيا وبان كل طور يميل إلى أن يولد طور أخر بعض الآليات Machanics والذى يعمل مستغلا عن التفاوتات المبدئية » [2] .

وبتجميع بيانات أكثر ، أصبحت أدوات دراسة المجتمعات النامية أكثر ارتقاءا ، وكارل دويتش Deuitch مثلا حاول أن يطور معايير قياس مستوى التطور السياسى فى بلد ما ، وحاول هوارد ريجنز Wriggins أن يخلق شروطا أو متطلبات وظيفية لأزمة للتنمية السياسية فى بلد جديد ولقد أصدر فيلبسى كوت رايت Gutright فهرسا إحصائيا عن مستويات التنمية السياسية بأسلوب تفاوت درجات التصنيع وكما نقيسها سجلات الانتخابات والسجلات البرلمانية والاستقرار السياسى ومعايير أخرى [3] .

---

(١) - Neil J, smelser, social change in the industrial Revolution, Chicaga university of Chicago press 1959 .

(٢) - Cliffs, N. J, prentice - Hall, 1964 .

(٣) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضاري الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامى ، ميرندن – الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٣م، ص ٨٥ – ٨٧ .

وفى سنة ١٩٨٢ قامت لجنة السياسة المقارنة تحت رئاسة جابرييل الموند بهدف تجمع الكتاب الذين يعملون فى مجال التنمية السياسية وما يتصل بها من دراسات على مستوى المفاهيم والبيروقراطية والتحديث السياسية والتعليم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية .. إلخ ودخلوا فى برنامج نشر كبير عن الدول النامية. وبين أعوام ١٩٦٣- ١٩٦٦ أخرجت اللجنة ستة مجلدات فى جامعة برنستون حول مظاهر متعددة فى التنمية السياسية وقد حوت المجلدات الستة الكثير مما هو صحيح وما هو خاطئ غير مهضوم . ولكن من الخطأ أن نظن أن المجهود أدى إلى أى نحتاج ما يمكن أن نقوله هو إمكانية بناء نظرية منها.

البحث عن نظرية : الجهود الزائدة : -

Search for a theory pioneering Ef forts.

كان لوسيان باى Lucian Pye من بين فريق الكتاب الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق وظل يطور أفكاره حول الموضوع وترك انطباعا لا يمحى على علم السياسة برمته . وفى كتاباته الأولى كان باى Pye يرى أن تطور السياسة من وجهة النظر «الثقافية ومواءمة ودمج وضبط الأنماط القديمة فى الحياة حتى تتمشى مع المطالب الجديدة ، والخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هى تطهير نظام عمل مستوى الدولة والذى اعتبره» مفهوما أساسيا يؤيد المزج التدريجى فى جميع المجتمعات والذى يمكن أن نسميه ثقافة عالمية ، وفى عام ١٩٥٣ وفى كتابه «الثقافة السياسية والتنمية السياسية ، استطاع باى Pye أن يطور ما اعتبره «مفتاح عناصر التنمية السياسية» وإن علامات التنمية السياسية يمكن نقتفى أثرها – فى رأيه – على ثلاثة مستويات :

١ – بالنسبة للسكان ككل .

٢ – وبالنسبة للأداء الحكومى وأداء النظام نفسه .

٣ – وبالنسبة لتنظيم الوحدة السياسية .

والتغير الأساسى فى طبيعة السكان ، هو أن المواطن لم يعد يتصرف كواحد من الرعية ، يتلقى الأوامر ، بصورة سلبية من السلطات العليا ، وأن ينفذ الأوامر ، ولكن يعتبر مساهما نشطاً فعالا لأمر تشكيل القرارات السياسية والمشاركة فيها . وبمعنى آخر تورط أو

انخراط أكبر من جانب الجماهير فى النظام السياسى وتطويره وهذا يؤدى بالطبع إلى حساسية أكبر من جانب الشعب للأسس الخاصة بالمساواة وقبول أكبر للقوانين . ثانياً : مع التنمية السياسية تتزايد طاعة النظام السياسى بحيث تسيطر وتحل شئون الشعب أو الناس إلى جانب السيطرة على الجدل والتمشى مع المطالبة الشعبية . إن أى نظام سياسى غير متطور لا يحظى بالتأييد الخلاق والمشاركة من جانب الجماهير ، وهو ليس بالطبع فعالا أو كفءاً أو قادراً على حملهم على السير معه . وفى النهاية بالنسبة لتنظيم النظام السياسى فإن النظام السياسى المتطور يعنى عملية تفضيل كبرى والتحدد الوظيفى وتكامل المؤسسات للمساهمة فيه ، وكانت نصيحة باى Pye . البحث عن خصائص المساواة والقدرة والتفاضل وتقرير درجة تقدمها (١) .

إن الكتاب الأوائل للتنمية السياسية كانوا مهتمين أكثر بالتعرف على الخصائص التى تميز المجتمعات النامية وأيضا تلك التى تميز تطورمجتمعات العالم الثالث عن دول الغرب أكثر من التركيز على المراحل التى تمر خلالها المجتمعات نحو التطور أو التركيز على القوى التى تعجل من عملية التنمية . وقد وعد وارد Ward وروستو Rustow أن يبحثا فى: –

(أ) العمليات التى مرت بها المجتمعات المتقدمة حتى وصلت إلى التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

(ب) إمكانية ملاحظة أى تغير ونتائج .

(جـ) احتمال مصادفة مشاكل أو أزمات خلال عمليات التطور . ولكنهم للاسف لم يفوا بما وعدوا .

وكان الفضل لباى Pye الذى تعرف على هذه الأزمات كأزمات التعرف على الشخصية والشرعية والمساهمة والتكامل والتوزيع كل ذلك كان على أساس دراسته على إنجلترا ولكن يلاحظ نشوء مثل هذه الأزمات فى بلاد أخرى ، ولكنها قد يعقبها نتائج مغايرة لما هو فى إنجلترا وقد وجه كينيت أورجالسكى اهتمامه إلى أزمات التنمية السياسية واقترح أن المجتمع المتطور – كى يصل إلى أهداف هذا التطور – يجب أى يمر بأربع مراحل:

---

(١) – Lucin pye, communications and political Development, cif, p. 19.

وانظر أيضا : نصر محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

١ - الاتحاد السياسى الذى يهدف إلى الوصول إلى تركيز أو مركزية السلطة فى يد الدولة .

٢ - التصنيع بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية .

٣ - الرخاء والرفاهية القومية حيث تصل ثمار التنمية إلى الجماهير .

٤ - الوفرة حيث يصبح لدى الأفراد مستويات مادية مرتفعة .

إن احتمال أن تتبع الدول النامية سياسة مختلفة ونظما سياسية مختلفة لم يغب عن أذهان علماء السياسة ، فقد تحدث شيلز Shils عن خمس فئات هى :

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الحارسة . Tutalary

والإليجاركية المجددة أو التحديثية . Modernizing

والإوليجاركية الكلية الشمولية . Totalitrion

والإوليجاركية التقليدية [١] . Traditional oligarchy

وفى حول جون كوتسكى Kautsky الموضوع : من سلطة أرستقراطية تقليدية إلى مرحلة انتقالية يسودها المفكرون الوطنيون وإلى كلية وشمولية الأرستقراطية وإلى كلية وشمولية المفكرين وإلى الديمقراطية . إن التركيز المتزايد على التنمية السياسية والذى أصبح يطلق عليه التحديث أصبح أمراً عاماً وهو الموضوع المتكرر عند عدد من الكتاب وأشهرهم ديفيد آبتر Apter ولربما كان آبتر منقاداً بالنماذج السائدة فى عدد من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى تخلت عن الديمقراطية وتحولت إلى الكلية Totalitariria-niem وقد ذكر فى كتابه « سياسة التحديث » عام ١٩٥٥ أنه يفكر فى نتيجتين مختلفتين من نتائج التنمية السياسية فى المجتمعات التقليدية وذلك حسب :

(أ) نوع الحكومة والتى هى حكومة سلطوية هيراركية Herarachical أو هرمية .

(ب) نظام القيم الموروث والذى قد يكون آلياً أو اجتهادياً خلال فترة التحديث ، وقد تبع آبتر وبخاصة فى مجلده « سياسة التحديث » كتابات مرضية عن التحديث.

---

(١) - Edward shils, political development in the New studies, the Hauge Moution, 1962 .

فقد ظهر مايرون وينر Magton Weiner بمجموعة من محاضرات فى صوت أمريكا ، وكذلك س . أى . بلاك Black وروستو Rustow وغيرهم ممن قدموا مناقشة مستفيضة ذات نتائج إيجابية .

وفى منتصف الستينات بدأ المراقبون المتحمسون فى التأكيد من أنه بدراسة التنمية السياسية كأن هناك اعتماد كبير على علم الاجتماع ، وتحت تأثير بارسونز Parsons ظهر ميل عند العلماء السياسيين على اعتبار النظام الحكومى كمتغير غير مستقل تحدد حدوده العوامل الاجتماعية والسيكلوجية والثقافية وأن مهمته الأساسية هى معالجة « المدخلات » input التى تولدها هذه القوى وأن يحولها إلى « مخرجات » outputs حكومية . وكانت السياسية تعامل على أنها طوع القوى الاجتماعية أو مجرد أداة تغذى من الخارج ثم تفرز هذه المادة إلى المجتمع من جديد سواء كان فى شكل صالح أو غير صالح وذلك حسب النظام السياسى ، أن إرادة وقدرة الزعماء السياسيين فى اتخاذ المبادرة لوضع أهداف مرغوبة وتطوير للنظام السياسى الذى يستطعيون به تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبينما كان الشعب ينظر إلى نهرو Nehru وهو محرك عجلات التصنيع فى الهند أو سوكارنو وهو يضع أندونيسيا على طريق العدالة الاجتماعية ، ومثله عبد الناصر فى مصر أو زعماء فى دول عديدة أخرى فى آسيا وآخرون يشكلون بصورة فعالة مصير أو أقدار بلادهم . وليس بالصورة التى فرضها عليهم الميراث التاريخى أو التقاليد الاجتماعية - الاقتصادية الثقافية - ولكن بالصورة التى يرونها هم ومن هنا جاء الرأى الذى يرى أن السياسة يمكن التفكير فيها كمتغير مستقل ، والتى تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً فى الإسراع بعجلة التنمية السياسية [١] .

ولا يعنى هذا أن الدراسات فى التنمية السياسية التى أجريت فى أوائل الستينيات لم تفرز أو تثمر عن نتائج مثمرة ، فقد كان هناك تقدم مستمر فى المنهج الذى يدور حول هذه الدراسات [٢] . وإذا بدأنا بالمنهج التأسيسى والذى استخدمت فيه أجهزة الحكم الشرعية الرسمية ، وفيه أكد العديد من الكتاب أن التنمية السياسية كانت أساساً وظيفة مستوى التنمية الاقتصادية وأشار إلى أنه إذا كانت المؤسسات السياسية فى بلد ما ، نامياً ، لم تشبع

---

(١) Nyron weiner ed, Madernization : the dynomics, of Grauth, fourm lecture 1966. -

(٢) انظر د . عبدالغفار رشاد ، دور النخبة فى التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

آمال الشعب الاقتصادية ، فلن يكون هناك انسجام معقول ، بين الطبقات المختلفة ، فى المجتمع ، وهذا الانسجام ضرورى ، كى يعطى النظام شرعيته وطاقته النفادة . إن القدرة الإدارية للنظام السياسى ضرورية لحفظ توازن القانون والنظام ولتنفيذ القرارات الحكومية . وقد لفت كثير من الكتاب النظر إلى أنه كى يصبح النظام السياسى يؤتى ثماره فلابد من تعبئة النظام الاجتماعى كله الأمر الذى لا يمكن أن يتم دون اشتراك الشعب ويجب النظر إلى التغير فى الاتجاهات وخصائص الشخصية عند المواطنين .

إن ارتباط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية فى تشكيل التنمية السياسية لا يمكن إنكاره ، ولكن كان من الصعب تحديد الثقل النسبى لأى عامل فى المتغيرات . وكثير من هذه المفاهيم لا يمكن إخضاعها للاختبار التجريبى . وفى أغلب الأحوال نجد أن البيانات اللازمة لاختبارها غير متاحة وأسوأ عيوب هذه الدراسات – مع ذلك أنها عاجلت التنمية السياسية كمتغير مستقل ، ينشأ عن شىء آخر ، مثل الموجه العالمية فى التصنيع ، أو القومية ، أو الديمقراطية [1] .

ولا يرون أنه متغير مستقل أو متغير متداخل ذلك الذى يستطيع بهذه الصورة أن يشكل الأشياء . ألم يكن من الممكن – كما بدأ بعض الكتاب فى التساؤل فى منتصف الستينيات – أنه فى الوقت الذى تأثرت فيه التنمية السياسية بالتراكيب – التحتية Ihnfra-Structure الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أنه لعب دوراً هاماً فى إعادة تشكيل هذا التركيب – التحتى ووضعه فى حالة توافق مع الأهداف الجماعية التى تحدده الصفوة السياسية .

البحث عن نظرية : التحول فى الاهتمامات :

Search for a theory; Shift in Focus

فى أواخر الستينات تحول مركز دراسات التنمية السياسية من الدراسات التركيبية – التحتية إلى تحليل إرادة وقدرة الممثلين والمؤسسات السياسية . ولقد تم التحقق من أنه فى الوقت الذى لا تستطيع فيه القوة الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية أن تلعب دوراً ولا يمكن أن تترك خارج التحليل السياسى ، نجد أن الأمر أصبح يرجع إلى الزعماء السياسيين

(1) - Fied W. Riggs, Administrations in Developing Countries, the theory of prismatic society, Bonghton, 1964.

فى كيفية التعامل مع القضايا والمطالب واحتياجات المجتمع والذى ألقته عليه قوى التصنيع. والتنمية السياسية – بمعنى آخر – لم تكن منتجاً ترفياً . أو منتهياً ولكنه عملية مستمرة .

ويبدو أن صامويل هنتنج تون Huntington لعب دوراً هاماً فى تحرير التنمية السياسية من التحديث الاجتماعى فقد تحدى الفكرة التى تزعم أن التنمية السياسية يمكن التفكير فيها على مراحل أو عمليات ذات خط واحد . وإذا اقتصرت التنمية السياسية على مجرد التفكير فى الوضع الحالى للدول الغربية – وافترضنا أن كل المجتمعات تتحرك فى نفس الاتجاه فما الذى نستطيع أن نقوله إذن عن الأنظمة السياسية الراقية التى حدثت فى الصين واليونان وروما ومصر فى العصور القديمة ، بأنه فى سياق الزمن ، والظروف ، التى ترعرت فيها تلك الأنظمة ، فإنها بالطبع قد حققت المعايير المرتبطة بالتنمية السياسية [١] .

ويرى هنتنج تون Huntington أن هناك مفهوماً رئيسياً ، ذلك الذى يتصل بالتدهور السياسى ، أن المؤسسات تتفكك ، وتذوى ، كما أنها أيضاً قد تتطور ، وتنضج ، وكان هذا المفهوم هو موضوع بحث هنتجتون وقد عارض ربط النظرية السياسية بالتصنيع ليس فى المجال السياسى فسحب بل فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبمعنى آخر فإنه لم يعالج التصنيع فى حد ذاته كمعيار للتنمية السياسية ، ولكنه ركز أكثر على «التفاعل المتبادل» بين العمليات الاجتماعية الحادثة فى التصنيع من ناحية وقوة ، وإستقرار، أو ضعف الكيانات السياسية التقليدية ، أو الانتقالية أو الحديثة ، من ناحية أخرى، وعالج الأخيرة على أنها عامل أكثر حسماً ، وأما معاييره للتنمية السياسية فى وجود المنظمات السياسية والإجراءات السياسية على نظام المؤسسات « Institutionalisation».

ويرى هنتنج تون أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عالى من التكيف ، والتعقيد ، والتماسك ، ومع ذلك قد ينقصه التمحيص ولكنه قدم إسهاماً قيماً ، فى نظرية التنمية السياسية ، وعلى الرغم من وضوحه الشديد إلا أنه لم يستطع أن يخرج عن الإطار البنيوى – الوظيفى Structual Functional وإن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغير كى يحافظ على التوازن ويصير نظاماً متحركاً .

---

(١) - Apter David E. political change, London: Frank cass and Co. Ltd. , 1943 .

أما فرد و . رجز Fred W. Riggs ففى إحدى مقالاته حاول أن يدمج فكرة التنمية السياسية كلها ابتداء من الموند Almond ولوسيان باى Pye وبيوك Pennock. وقد بدأ بمناقشة ، وإدحاض الرأى القائل بأن استخدام المؤسسات فى الغرب ، ويؤدى إلى الاستسلام للأنماط الثقافية ، كما حاول أن يضع تمييزاً واضحاً ، بين التغير التكنولوجى ، والتغير الثقافى والمؤسسات السياسية عنده كانت تتصل بمسائل « التكنولوجيا » اكثر اتصالها «بالثقافة » فمثلا قيام الأحزاب السياسية هو مسألة تكنولوجيا ، وأصبح شكلاً مقبولاً ، سواء فى الدولة الشيوعية ، أو الغربية ، وقد ميز رجز Riggs كذلك بين التحليل البنيوى Structural والتحليل الوظيفى . ويرى أن الكتاب قد أعطوا اهتماماً كبيراً بالتحليل الوظيفى ونحا باللائمة على الذين جرفهم تيار الحماس الوظيفة Fuactionalism إلى درجة أنهم نبذوا كل اهتمام يمكن أن يقدمه التحليل البنيوى Structual أن التغير التكنولوجى الذى وجد صدى له من التمايز البنيوى Structural يمكن أن يكون سريعاً ، أما المتغيرات الوظيفية فإنها يمكن أن تكون بطيئة .

وقد أخذ عن لوسيان باى Pye فكرة المساواة .والقدرة أو الطاقة والتمايز ويرى أن المساواة ، وتعكس الحد الذى تتاح فيه ، الفرصة لأفراد الوحدة السياسية ، كى يشكلو سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم هذا ، أما القدرة أو الطاقة Capacity ، فإنها تعكس ، قدرة النظام – سياسياً وإدارياً – على تبنى أهداف ما وتنفيذها . ومع ذلك ، فإذا لم تكن الوحدة السياسية تفاضلية بدرجة كافية ، تصبح المساواة والقدرة لا قيمة لها ؛ لأنه من خلال المؤسسات الحكومية المنظورة ، فى مجتمع تفاضلى ، تصبح للعمليات السياسية ، مستوى رفيع من القدرة ، إلى المساواة الجوهرية ، بين المشتركين ، وقد حاول رجز Riggs ، أن يوازن بين المساواة والقدرة ؛ وما لم يكن هناك توازن ، فإن التنمية السياسية ، فى رأى رجز Raggs ، يمكن أن تقع فيما أسماه ن بالفخ التنموى Developental Tarp ، وطالما اتخذت السياسة ، شكل النضال ، بين اليمين واليسار ، فإن كلا منهما سوف يغلب واحدة من اثنتين ، أى المساواة على القدرة ، أو العكس ، وسوف يفقد أنصار اليمين اليسار ، القدرة على بلوغ التمايز ، أو التفاضل البنيوى ، وبالتالى سوف تتحقق ، إما أهداف المساواة أكثر من أهداف القدرة ، أو العكس ، ويرى رجز Riggs ، أن التركيز الشديد ، على قيام الدولة على نظام المؤسسات institutionalisation قد يصبح فى حد ذاته « فخ تنموى » وضرب رجز Riggs لنا مثالثين ، بالصين ، والهند . ففى الأولى يوجد تركيز على الشمولية،

و العمومية Universalism والمركزية ، وفى الثانية ، يوجد تركيز على الخصوصية Particu-larism واللامركزية ، وأشار رجز Riggs إلى أن كلا النظامين قد انهارا وتحطما ، أما التاريخ الأوربى ، فقد تميز بالتحولات السريعة ، فى المؤسسات ، إلى جانب تأرجحه - بين الحين والحين ، إلى اليمين ، أو اليسار، ولكن مع الحفاظ على التوازن بين المساواة والقدرة [1] .

وعموما فأن مشكلة تأرجح دول العالم الثالث بين اختيار النموذج الغربى الليبرالى أو النموذج الشيوعى فى التنمية السياسية - لا تزال تستأثر باهتمام المفكرين الاقتصاديين وعلماء النظرية السياسية الغربيين بصفة خاصة ، ولا مراء فى أن مشكلة التخلف تعتبر من المشاكل الرئيسية والهامة التى تواجهها المجتمعات النامية فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، ليس لكونها مشكلة تتطلب إيجاد الحلول لأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية غير سليمة فحسب، بل لأن خطورتها تكمن أيضاً فى انعكاسات أوضاع التخلف وتأثيراتها السلبية فى التطورات السياسية لدول العالم الثالث ، وهكذا نجد التخلف هو المتغير الذى يؤثر بشكل وأضح فى الجهود التى تبذلها دول العالم الثالث من أجل الوصول إلى خلق نموذج سياسى ملائم يعبر عن الحاجة القومية .

ومن الثابت أن البحث عن منهج للتنمية يتلائم وظروف دول العالم الثالث لا يزال مثير قضايا منهجية ونظرية متعددة الجوانب تتعلق بالأيديولوجية التى تحكم استراتيجية التنمية وأدوات تنفيذها فى بلدان العالم الثالث على وجه العموم ، وسوف تظل قضية التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث من القضايا المصيرية التى تطرح نفسها بإلحاح ولفترة طويلة قادمة فى الأدب السياسى .

* * *

(١) - Ibid .

الباب الثالث

الدولة والتوجهات الحديثة للحكومات المقارنة

الفصل الأول : نظرية الدولة .

الفصل الثانى : وظيفة الدولة .

الفصل الثالث : الديمقراطية .

الفصل الرابع : الدستور .

الفصل الخامس : السلطات العامة .

الفصل السادس : الأحزاب السياسية .

الفصل السابع : الرأى العام .

الفصل الأول

نظرية الدولة

ليس فى الدراسات التاريخية العلمية ما يبين على وجه اليقين كيف تمكن الإنسان من إقامة أول مجتمع سياسى فى صورة الدولة ، وعلى ذلك فقد لجأ الكتاب فى علم السياسة ودارسى نشأة الدولة إلى اتجاهات مختلفة ، وقدموا لنا أفكارا ووجهات نظر متعددة ، كلها تعتمد أساسا على الحدس والتخمين وتتأثر باتجاهات الكاتب والبيئة التى نشأ فيها وثقافته وتكوينه العقائدى ... إلخ ، وقبل أن نبدأ فى بحث النظريات المختلفة فى نشأة الدولة يجب أن نحدد أولا مفهوم الدولة وتعريفها ثم نبين المقومات أو الأركان الأساسية التى ترتكز عليها فى قيامها .

تعريف الدولة :

تعددت التعريفات الخاصة بالدولة ومن أهمها مايلى [1] :

(أ) أن الدولة هى مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد ، يملكون إقليما معينا ، وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم .

(ب) الدولة هى مجموعة كبيرة من الناس توجد بصفة دائمة فوق إقليم معين ومتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال .

---

(١) وردت تلك التعريفات وغيرها فى العديد من المصادر من بينها :

- د . عبدالحميد متولى « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٩٣ ، ص ٣٨ .
- د . عاطف أحمد فؤاد « علم الاجتماع السياسى » الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥، ص ١٩ .
- د . بطرس بطرس غالى ، د . محمود خيرى عيسى المدخل فى علم السياسة ، القاهرة ، دار وهدان للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ص ٢٥ .

(جـ) الدولة هى الشخص المعنوى الذى يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة ، والذى بيده السلطة العامة أى السيادة .

(د) الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاما ومحكومين . بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية مجردة ذات سيادة .

من هنا وكما يقال فإنه يتعين لوجود الدولة أن يكون المجتمع السياسى قد وصل فى تطوره إلى الحد الذى يسمح بتحقيق أمرين أساسيين :

أولهما : أن يكون الاستقرار قد عمق الشعور بالتضامن بين أفراد هذه المجموعة البشرية وحيث يتم انصهارهم فى وحدة بشرية لها ذاتيتها المتميزة عن غيرها من الوحدات الأخرى المجاورة .

ثانيهما : أن يتطور التنظيم السياسى والاجتماعى للمجموعة البشرية بحيث يقترب قدر الإمكان من الحد الذى يسمح بوجود نظام شبه دائم ومستمر لظاهرة السلطة السياسية أو بمعنى آخر ، فإن الدولة ، وفقا للمفهوم السابق ، ليست إلاجماعة بشرية تكاملت لها خاصيتان رئيسيتان :

(أ) رابطة قوية للتضامن ، (ب) تنظيم سياسى وقانونى متكامل .

وتأسيسا على ذلك يمكن ملاحظة الآتى :

١ – أنه لا يصح إطلاق وصف المجتمع السياسى على الجماعات البشرية البدائية ، أى التي تعيش فى نظام أسرى أو قبلى يرتبط أفراده بروابط بيولوجية بأكثر من ارتباطهم بمفهوم مجرد للصالح المشترك .

٢ – أن مجرد وجود المجتمع السياسى بما يعنيه من توافر عناصر «الأفراد والأقليم والسلطة» لا *يفيد بالضرة وجود الدولة ، لأنه لابد من توافر شرط الاستقلال أو ما يعرف بسيادة* الدولة .

أركان الدولة

إذا كانت الدولة ، كما ورد فى بعض التعريفات السابقة ، عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاما ومحكومين بحيث يكون لهذا الشخص المعنوى سلطة سياسية ذات سيادة ، فإنه يكون للدولة الأركان الأساسية الآتية :

أولا : الشعب Population [1] :

وجود السكان أو الشعب هو الشرط الأساسى لوجود الدولة ولاتتصور وجود دولة من غير الأفراد أو الجماعة البشرية التى تكون شعب هذه الدولة .

وليس من الضرورى أن يكون شعب الدولة من عدد معين ، فقد يقل العدد حتى يكون بضعة آلاف كما هو الحال فى إمارة موناكو ، وقد يزيد فيتجاوز مئات الملايين كما هو الوضع فى الصين والهند . على أنه من الواضح أن كثرة عدد السكان تعتبر عاملا فى ازدياد قوة الدولة ونمو إنتاجها وثروتها وبسط سلطانها . ولكن ذلك أمر نسبى فقد تفرض ظروف الدولة تبنى سياسة تنظيم النسل وتحديده . كما أنه لا يشترط فى الشعب أن يكون منحدرا من صلب جنس بشرى واحد أو سلالة واحدة ؛ لأنه فضلا عن عدم وضوح فكرة القوميات فى التاريخ القديم والوسيط كأساس لتكوين الشعوب ، فقد أدت عوامل الهجرة المستمرة إلى زيادة أسباب الامتزاج والانصهار بين الأجناس والسلالات البشرية المختلفة ، بحيث لم يعد ممكنا – من ناحية التحليل العلمى الصحيح – القول بوجود جنس بشرى نقى. وترتيبا على ذلك نجد أن هناك العديد من الدول التى ينتمى أفراد شعوبها إلى أكثر من جنس بشرى ، ومنها على سبيل المثال الولايات المتحدة التى ينتسب سكانها إلى أجناس كثيرة ومتباينة هاجرت إليها واستوطنتها ، والاتحاد السوفيتى الذى يضم فى رحابه أكثر من مائة قومية مختلفة ، وهكذا [2] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

– **Almond, Gobriel A., and Binaham, Powell, jr, Comparative politics : A developmental Approach, Boston: Little, Brown and Co. , 1966.**

(٢) – **Ibid .**

كذلك استقرت الدراسات السياسية ، على أنه ليس من المحتم أن يتكلم شعب الدولة لغة واحدة ، أو أن يعتقد فى ديانة واحدة ، فتعدد اللغات فى الهند مثلا حيث توجد الإنجليزية والهندية والأوربية وغيرها من اللغات ، لم يمنع من وحدة الشعب الهندى ، وبالمثل فإن اختلاف المصريين بين مسلمين ومسيحيين ويهود ، لم يمنع من وحدة الشعب المصرى [١] .

وإذا كنا قد ذكرنا أنه ليس من الضرورى أن ينتسب شعب الدولة إلى قومية واحدة ، حيث قد تتباين الأجناس والقوميات التى ينحدر منها شعب الدولة الواحدة ، فإنه يتعين علينا هنا أن نبرز جوانب الاختلاف الرئيسية بين الدولة والأمة ، لأنه فى كثير من الأحوال يحدث نوع من الخلط بين المفهومين ، مما يقود إلى استنتاجات خاطئة .

فالغالب فى تعريف الأمة أنها جماعة بشرية - أكثر تركيبا وتعقيدا من التجمعات العائلية - وأنها لا تقوم فقط على أساس التركيب البيولوجى الذى يرتبط بالميلاد والدم والأصل البشرى ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تركيب أخلاقى - اجتماعى ، يرتبط بنمط حياتى معين ، وبمجموعة مشتركة من الأحاسيس النابعة من وحدة الأصل ووحدة البيئة ووحدة التاريخ ، وهى تختلف فى ذلك عن الدولة فى أن الأخيرة هى مجرد وحدة قانونية يكون لها سلطة سياسية ذات سيادة عملت على وجود فئة حاكمة وأخرى محكومة . أى أن الدولة ليست إلا تنظيم سياسى وقانونى وضعى وليست كل أمة دولة .

كما يظهر الاختلاف بين الدولة والأمة فى أن الأمة قد تسبق وجود الدولة ، وذلك إذا ما انقسمت الأمة الواحدة بين عديد من الدول . بمعنى أنه قد توجد أمة واحدة تربط بين أفرادها وحدة روحية ولكن مع ذلك نجدها موزعة بين دول مختلفة . ومثال ذلك الأمة العربية التى تكونت منها دول كثيرة ، فهى إذن سابقة على الدولة . وكذلك الأمة الألمانية التى وزعت بين دولتى ألمانيا الغربية والشرقية ، وهكذا .

ومن واقع هذه التفرقة ، يمكننا أن ندرك مدى الخطأ الذى وقع فيه المفكر السياسى فى أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة الخلط بين الظاهرتين مدفوعا فى ذلك

(١) د . محمد على محمد « **أصول الاجتماع السياسى والمجتمع فى العالم الثالث** » **الجزء الثانى : القوة والدولة** » الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ص ٧٤ - ٧٦ .

بتأثير المبدأ القومى فيما يقرره من أن كل جماعة قومية يجب أن تنشىء لها دولة قومية مستقلة عملا بحق تقرير المصير ، وقد أدى ذلك الخلط إلى نتائج مدمرة فى العلاقات الدولية كان أبرزها إطلاقا موجة الجنون العنصرى الذى أشاعته ألمانيا النازية فى الثلاثينات من هذا القرن ، وحيث سعت إلى التوسع والاغتصاب على حساب غيرها من الدول والشعوب مما قاد العالم كله فى النهاية إلى مأساة الحرب العالمية الثانية [1] .

ثانيا : الإقليم Territory :

يعتبر الإقليم شرط وجود الدولة فى معظم الآراء باعتبار أن الدولة فى الأساس هى مجموعة من الأفراد تعيش معا عيشة مستقرة ودائمة وهو ما لا يمكن أن يتحقق بغير الإقليم والأرض . كما أن الإقليم هو ركن أساسى من أركان ممارسة الدولة لسيادتها . فالسيادة تبنى على قيام الدولة بإخضاع كل الأشخاص والأشياء الموجودة داخل إقليمها لسيادتها ، وبدون عنصر الإقليم تصبح ممارسة السيادة أمرا غير متصور . ومن هنا ، فإن زوال إقليم الدولة يؤدى بالنتيجة إلى انقضاء شخصيتها الدولية ، ولكن زيادة الإقليم أو نقصانه لا يؤدى إلى ذات النتيجة ، وان كانت التزامات الدولية تتأثر بحسب هذه التغيرات الإقليمية ان زيادة أو نقصا .

وإذا كانت الدول تختلف عن بعضها من ناحية عدد السكان ، فإنها تختلف أيضا من ناحية مساحة إقليمها حيث يكبر أو يقل من دولة إلى أخرى [2] .

ويلاحظ أنه لا يقصد بإقليم الدولة الإقليم الأرضى فقط أى سطح الأرض بمعنى اليابسة فقط ، وإنما يقصد بذلك سطح الأرض وما تحته من أعماق وما فوقه من الطبقات الجوية التى تعلو اليابسة ، وكذلك البحر الإقليمى أى المياه الساحلية من البحر الملاصقة لشواطئ الدولة وما يعلو هذا البحر الإقليمى من طبقات جوية . وعلى ذلك فإقليم الدولة يشمل : إقليم أرضى ، وإقليم مائى ، وإقليم جوى [3] .

(١) راجع د . محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٢) انظر فى ذلك د . عبدالحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٣) انظر فى ذلك د . عاطف أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٢٠ وكذلك فى د . بطرس بطرس غالى د . محمود خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

١ - الإقليم الأرضى :

يتحدد الإقليم الأرضى بمساحة معينة من الأرض تحدها حدود معينة قد تكون طبيعية مثل الجبال أو الأنهار أو البحار (مثل جبال البرانس التى تفصل بين فرنسا وأسبانيا) ، كما قد تكون حدودا صناعية . وفى حالات أخرى يكتفى بخطوط وهمية كحد فاصل بين دولة وأخرى (مثل خطوط الطول والعرض ومن ذلك أنه خط التقسيم الفاصل بين دولتى كوريا الشمالية والجنوبية هو خط عرض ٣٨°) .

ولا يشترط فى الإقليم الأرضى أن يكون قطعة واحدة ، فدولة مثل الباكستان كانت تتكون حتى عام ١٩٧١ وقبل ظهور دولة بنجلاديش ، من جزئين باكستان الغربية وباكستان الشرقية ويفصل بينهما أكثر من ألف وخمسمائة ميل من الأرضى الهندية .

ويشمل الإقليم الأرضى للدولة ، تحت السطح من طبقات لا نهاية لعمقها بكل ما تشتمل عليه هذه الطبقات من شتى مصادر الثروات كالمعادن والبترول والفحم .

٢ - الإقليم المائى :

يشمل الإقليم المائى جميع الأنهار والبحيرات الداخلة فى حدوده وإذا كان النهر يجرى فى إقليم أكثر من دولة فإن كل دولة تعبتر مالكة لذلك الجزء من النهر الذى يمر باقليمها ، أما مياه الأنهار المشتركة فإن استغلالها وتوزيعها يكون بموجب معاهدات تعقد بين الدول التى تملك هذه الأنهار .

كما تمتد ملكية الدولة إلى جزء من البحار العامة الملاصقة لإرضها ويسمى بالبحار الإقليمية ، وكانت محددة فى القانون الدولى بثلاثة أميال بحرية تبدأ من شاطئ الدولة ، ثم رفعتها بعض الدول إلى اثنى عشر ميلا .

٣ - الإقليم الجوى :

كذلك فإن ملكية الدولة لإقليمها تمتد إلي طبقات الهواء الواقعة فوق هذا السطح ، وسيادة الدولة تمتد إلى ارتفاع معين من جو إقليمها ، وما كان أعلي من هذا القدر المعين من الجو يعتبر حرا لجميع الدول ، ويطلق عليه الفضاء الخارجي (Outer Space) .

ومن هنا يمكن القول بأن لإقليم الدولة أهمية كبرى فيما يتعلق بممارسة سلطة الدولة :

(أ) فهو الذى يحدد النطاق الإقليمى الذى يمكن للدولة أن تحدد شعبها على أساسه تحديدا ماديا واضحا ، وبالتالى فإن عنصر الإقليم يمكن الدولة من أن تحصر رعاياها الذين يعيشون على أرضها .

(ب) أن الإقليم هو أحد الركائز الأساسية لاستقلال سلطة الدولة الذى يعتبر المدخل الضرورى لفكرة السيادة ، فكل سلطة عامة لا تشعر بسيادتها إلا حيث تكون فى أرضها . وتأسيسا على ذلك أصبح الإقليم إطار اختصاص الدولة التشريعى والإدارى والقضائى بالنسبة للأجانب والوطنيين والحكومات الأخرى .

(جـ) أنه وفقا لمبادئ القانون الدولى العام ، القائم على تعدد الدول المستقلة ذات السيادة ، فإنه لا يجوز لإحدى الدول أن تتدخل فى الشئون والأحداث التى تقع فى إقليم دولة أخرى ، وإلا اعتبر ذلك بمثابة انتهاك لسيادتها ، واعتداء على استقلالها .

ثالثا : الهيئة الحاكمة أو الحكومة Gevernment :

لا يمكن أن تقوم دولة على أساس وجود مجموعة من الأفراد وإقليم محدد فقط بل يلزم وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية عامة يخضع لها جميع الأفراد الذين يكونون الجماعة ، وتقوم هذه الحكومة بالوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية التى تلزم لإدارة شئون الإقليم واستقلال موارده لمصلحة الأفراد ولحمايتهم من أى اعتداء خارجى يهدد أمنهم واستقرارهم [1] .

ويستلزم هذا أن يكون احتكار أدوات القمع أو القوة فى يد الحكومة حتى تتأكد لها السلطة العليا التى لاتنازع والتى بدونها تقف عاجزة عن فرض الاحترام الواجب لما يصدر عنها من تشريعات وقرارات وإلزام الأفراد بإطاعتها وتنفيذها على النحو الواجب .

وقد ثار التساؤل حول ما إذا كان يشترط رضاء المحكومين لقيام ووجود الهيئة الحاكمة . وهنا تنقسم الآراء . فبينما يرى البعض أنه لا يشترط رضاء وقبول المحكومين

(١) راجع : **John C. Wahlke, Alex N. Dragonich (ed), Government and politics, Random House, New York, 1966 .**

فمتى كانت الهيئة الحاكمة قادرة على إخضاع المحكومين لإرادتها ولو بالقوة والقهر فإنها تكون صالحة لممارسة السلطة . على أن البعض الآخر قد اشترط لقيام الهيئة الحاكمة ضرورة الرضاء والقبول ، إذ يستحيل بدون ذلك قيام الهيئة الحاكمة لممارسة شئون السلطة، وهم يقولون فى تأكيد هذا المعنى ، أن السلطة العامة وأن أخذت فى الحياة الواقعية شكل القوة المادية ، فإنها قبل كل شيء ، تعتمد فى وجودها وفى شرعية تصرفاتها ، على مدى ارتباطها بالضمير الجماعى وصدق تعبيرها عنه ، ومن ثم فهى تستقر فى الأساس على رضا المحكومين بها وقبولهم لها ، بسبب أنها تنتظمهم حول فكرة معينة عن المستقبل الذى يستهدفونه ، وعلى ذلك فإن السلطة العامة لا تنشىء الخضوع ، ولكنه الهدف الاجتماعى الذى تمثله السلطة هو الذى يدعم هذا الخضوع ويؤكده [1] .

وأيا ما كان الأمر ، فإن الملاحظات الآتية حول السلطة السياسية يجب أن تكون ماثلة فى أذهاننا :

١ - إن السلطة السياسية ، كثيرا ما تعتمد فى الدولة المعاصرة ، على أساليب مختلفة بعضها للضغط وبعضها للإقناع حتى تحمل الأفراد الخاضعين لها على الرضا بها وتقبلها . وتتعدد هذه الأساليب بدءا بوسائل القهر والتخويف والإرهاب المادى ، إلى محاولة الوصول إلى ما يشبه الرضا بفضل الدعاية ووسائل الإعلام المختلفة .

وأول مظاهر الضغط والإرهاب ما تعتمد عليه الدولة دائما من قوة بوليسية وعسكرية لحماية وجودها وأمنها ولغرض سيطرتها بالقوة المادية عند الاقتضاء . وتلعب السجون والمعتقلات وغيرها من وسائل الردع دورا كبيرا فى هذا المجال [2]

وقد يأخذ الضغط على الأفراد ، مظهرا اقتصاديا ، بسبب أن من يملك موارد الرزق فى الدولة ويتحكم فى ثرواتها الوطنية ، يملك بطريق مباشر كل أساليب السيطرة على الأفراد.

---

(١) د . محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى والمجتمع فى العالم الثالث ، حـ ٢ القوة والدولة، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: - Jhon C. Wahlke, op. cit.

كما قد تلعب الدعاية دورا رئيسيا فى محاولة خلق الرضا بالسلطة عن طريق محاولة إقناع الرأى العام بأن السلطة القائمة هى خير سلطة يمكن أن تعبر عن آمالهم وأقدرها على تحقيق كل ما يستهدفونه خاصا بالصالح الجماعى المشترك (١) .

٢ - إن السلطة السياسية ، إذ تكفل الوجود الجماعى وتحميه فإنها لا تعارض فكرة الحرية ولا تقضى عليها . بل لعل السلطة ، وهى شرط لازم للنظام الجماعى ، تعتبر شرطا لازما للحرية ، كذلك حيث تستحيل الحرية بغير نظام . ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية إذ تشرف على المثل المشتركة للحياة الجماعية ، فإنها لا تفعل ذلك متجاهلة الأفراد المكونين للمجتمع . ولكنها تعمل على خلق نوع من التنسيق بين حريات هؤلاء الأفراد ومجالات الصالح العام المشترك بينهم وليس من شك فى أن هذا التنسيق لا يخضع لقاعدة عامة أو جامدة ، ولكنه أمر نسبى يتغير بتغير ظروف الزمان والمكان ، كما يتحدد فى الغالب فى ضوء فلسفة الدولة الشاملة ونظرتها إلى ما يجب أن يكون عليه تركيبها الاجتماعى والاقتصادى أن هذه الفلسفة الشاملة هى التى تحدد مجالات تدخل الحكومة وأهدافها من وراء هذا التدخل ، وهو ما يسهم فى رسم أبعاد حريات الأفراد ومجالات نشاطهم الخاص ؛ لأنه حيث لا تتدخل السلطة السياسية الحاكمة بالأمر أو النهى ، فالأصل أنه مباح ومتروك للنشاط الفردى وللحرية الفردية .

نظريات نشأة الدولة

تعددت محاولات تفسير أصل الدولة وكيف نشأت ، وأخذت هذه المحاولات اتجاهات مختلفة ، ومن أهم النظريات التى بحثت فى هذا الشأن :

١ - نظرية التطور العائلى :

تقوم هذه النظرية على أساس أن العائلة هى أصل المجتمع ، أو بمعنى آخر أن الدولة كانت فى أصلها أسرة تطورت باجتماع وارتباط أكثر من عائلة معا فتكونت عشيرة ، ثم تطورت العشيرة بدورها وتكونت القبيلة ثم المدينة حتى وصل التطور إلى الدولة بشكلها الحاضر .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : د . محمد عبدالقادر حاتم ، الرأى العام وتأثره بالاعلام والدعاية ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ص ٣٥٠ .

وقد يؤيد هذه الفكرة أن روح الانتماء والتضامن التى تجمع بين أفراد الدولة الواحدة تشبه من وجوه عديدة روح الولاء والارتباط فى الأسرة وتشبه أيضا إلى حد ما سلطة حاكم الدولة التى تشبه سلطة رب العائلة [1] .

وهذه النظرية التى تحاول أن تفسر الأصل فى قيام الدولة كتنظيم سياسى إلى الأسرة، تعرضت لبعض الانتقادات التى تتمثل فى الآتى :

(أ) إن علماء الاجتماع يرفضون التسليم بأن الأسرة هى الخلية الاجتماعية الأولى للإنسان إذ سبقتها حياة بشرية خلت تماما من معنى التنظيم والتضامن الأسرى بالشكل الذى أصبح متعارفا عليه فيما بعد .

(ب) إن التاريخ لا يؤيد هذه النظرية على إطلاقها ، ذلك أن هناك الكثير من الدول لم تنشأ على الأساس السابق ، فدولة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لم تقم على الأساس السابق ، كما أن هناك الكثير من الدول التى لم تنشأ وفق نظرية التطور العائلى .

(جـ) إن إرجاع أساس السلطة العامة فى الدولة إلى سلطة رب الأسرة وتشبيه السلطة الأولى بالثانية ، هو فى حقيقة الأمر موضع نظر ، ذلك أن سلطة رب الأسرة لها صفة شخصية مرتبطة بشخص رب الأسرة ذاته تزول بزواله أو باستقلال أفراد الأسرة عنه . أما السلطة السياسية فى الدولة فإنها سلطة مجردة غير شخصية ، أى غير مرتبطة بشخص الحاكم ولا تنتهى بزوال شخص هذا الحاكم ، فهى دائمة ومنفصلة عن أشخاص من يمارسونها .

(د) أنه حتى وإن بدت نظرية التطور العائلى سليمة فى بعض جوانبها ، إلا أنها ليست وحدها المصدر التاريخى لنظام الدولة ، فالتطور الإنسانى بكل ما تفاعل فيه من فكر ، وما تحكم فيه من مؤثرات دينية وسياسية واقتصادية ، قد شارك مشاركة جدية وحاسمة فى تطوير نظام الدولة [2] .

---

(1) ولعل من أفضل الدراسات فى هذا الصدد راجع : د . فوزى أبو دياب ، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1971) ص ٦٨ – ٦٩ .

(2) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

٢ - النظريات الدينية أو الثيوقراطية :

وفقا لهذه النظريات ، فإن الدولة هى من خلق الله وصنعه بقصد تنظيم أحوال الجماعة ، وتحقيق الخير لهم وعلى ذلك يجب أن تكون الدولة محلا للإعزاز وأن تحمل نوعا من التقديس . ومن ناحية أخرى ، فإن بقاء الدولة واستمرارها يستلزم وجود سلطة تقوم بإدارة وتنظيم وحكم الجماعة ، والذين هم فى مركز السلطة اصطفاهم الله للقيام بهذه المهمة ، ويجب أن يتمتعوا بدورهم بنوع من التقديس . أى أن على الأفراد أن يخضعوا تماما للدولة والسلطة الحاكمة فيها حتى لا يتعارض ذلك مع قدسية الدولة وسلطاتها وعلى ذلك كان ينظر إلى الحاكم على أنه مفوض من قبل الله وأن مهمته تنفيذ المشيئة الإلهية وأن إرادته تسمو على إرادة المحكومين [1] .

وقد استعملت هذه النظريات الدينية كسلاح لمواجهة النظريات الديمقراطية التى تطورت فيما بعد ، كما استعملت كذلك لإثبات أن سلطة الكنيسة تفوق سلطة الحاكم لأن الكنيسة تستمد سلطتها من الله مباشرة ، أما الأمبراطورية فتقوم لأغراض دنيوية بحتة .

ثم تطورت نظرية النشأة المقدسة للدولة فى انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وأخذت شكل الحق المقدس للملوك . وكانت النظرية تقول أن الله أنشأ السلطة منذ خلق الإنسان على الأرض ، ونفى أنصارها فكرة قيام العقد الاجتماعى نفيا قاطعا ، ولم يؤمنوا بفكرة وجود مساواة بين الأفراد فى حالة الفطرة الأولى ، ثم اضمحلت هذه النظرية فيما بعد ، ومما أدى إلى اضمحلالها :

١ - ظهور نظرية العقد الاجتماعى .

٢ - انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية وانفصال الكنيسة عن الدولة .

٣ - نمو الأفكار الديمقراطية التى قضت على النظريات التى تقصد الحكم المطلق . ومن بينها نظرية النشأة المقدسة للدولة .

وقد انتقد الكتاب السياسيون هذه النظرية ، وأوضحوا أن لا دخل للدين فى المسائل السياسية ، ونظروا إلى الدولة على أنها منظمة بشرية بحتة ، والأفراد هم الذين يضعون نظم

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

الحكم المختلفة التى يرونها ملائمة لبيئتهم ، فالدولة تتكون حين يجتمع عدد من الناس على رقعة أرض محددة ، ويتفقون على أهداف مشتركة ، ثم يقيمون نظاما سياسيا يكفل لهم تحقيق هذه الأهداف (١) .

كما قيل أيضا أن هذه النظرية تشتمل على معتقدات خطيرة ؛ لأنه إذا كان الحاكم الثيوقراطى لا يسأل إلا أمام الله فمعنى ذلك أنه غير مسئول أمام الشعب ، وهو ما يطلق العنان للحكم الاستبدادى كى ينكل بالشعب كيفما يشاء .

وإذا ما كان من ميزة لهذه النظرية الدينية ، فهى تأكيدها على أن للدولة رسالة أخلاقية ، إذ مادامت الدولة من عمل الله فلابد أن تكون لها رسالة أخلاقية سامية .

٣ - نظرية العقد الاجتماعى Social Cortract :

تتفق نظريات العقد الاجتماعى فى الأساس الذى يرجع إليه أصل الدولة ، هذا الأساس المتحد يتمثل فى فكرة العقد ، فقد انتقل الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة بواسطة العقد . ولقد تنوعت مظاهر النظريات العقدية وان اتفقت فى أساسها ، ويرجع السبب فى ذلك إلى التصورات المختلفة التى تصورها الكتاب والفلاسفة لهذا العقد ، سواء من ناحية وصف حالة الإنسان الفطرية السابقة على العقد ، أو فى تحديد أطراف العقد أو تحديد مضمونه ونتائجه . وقد ظهر تأثير النظريات العقدية أقوى ما يكون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وأشهر هذه النظريات هى التى تنسب إلى هوبز ، ولوك وجان جاك روسو .

(أ) نظرية هوبز :

نادى هوبز بأن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد ، فالعقد هو الذى نقل الفرد من حالته الفطرية الطبيعية إلى مجتمع منظم تسود فيه طبقة محكومة وأخرى حاكمة . وقد تصور هوبز أن الحالة الفطرية الأولى سادها الكثير من البؤس والكفاح . فحالة الأفراد الفطرية تتصف بالفوضى ؛ لأن الإنسان أنانى محب لذاته ولا يرعى إلا صالحه

(١) انظر : د . عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .
وانظر أيضا د . محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى والمجتمع فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

الخاص. ولذلك عمل القوى على اغتصاب الضعيف والسيطرة عليه . وفى هذا المناخ المملئ بكل أسباب الفوضى والصراع والأنانية والشر نشأ الدافع الذى حرك الأفراد نحو الانتقال إلى حياة أفضل ، حياة منظمة مستقرة ، وكان السبيل إلى ذلك هو العقد . وهكذا عقد الأفراد عقدا انتقلوا بواسطته من حالتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع المنظم ، فالعقد أساس هذا الانتقال وبالتالى هو الذى أوجد الجماعة المنظمة التى نعم فيها الأفراد بحياة مستقرة . وفى رأى هوبز أن الحاكم لم يكن طرفا فى هذا العقد ، وإنما تم العقد بين الأفراد وحدهم . ومن هنا فإنه عند اختيار الحاكم ، يتنازل الأفراد له عن جميع حقوقهم الطبيعية التى كانت لهم فى حالة الفطرة حتى يتمكنوا من العيش فى المجتمع المنظم الذى أرادوا هم إقامته [1] .

وما دام أن أطراف العقد هم الأفراد وحدهم باستثناء الحاكم الذى لا يعد طرفا فيه ، ومادام أن الأفراد قد عملوا على اختيار شخص الحاكم وتنازلوا له عن جميع حقوقهم الطبيعية الأولى ، فإنه من الطبيعى أن الحاكم لا يلتزم تجاه الأفراد بالتزام معين ؛ لذلك تكون سلطة الحاكم هنا على الأفراد سلطة مطلقة لا حدود لها ، ولا يحق للأفراد أن يطالبوه أو أن يلزموه بأمر من الأمور .

وهكذا تتمتع السلطة الحاكمة بسلطة مطلقة لا حدود لها ، ولا يحق بالتالى مخالفة هذه السلطة مهما استبدت وتعسفت . وكان من رأى هوبز أنه مهما بلغ تعسف السلطة الحاكمة فإنه يكون أفضل بكثير من حالة الفطرة الفوضوية الأولى .

(ب) نظرية لوك :

يتفق لوك مع هوبز فى أن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد الذى نقل الأفراد من حالتهم الطبيعية الأولى إلى مجتمع منظم تسود فيه سلطة حاكمة وأخرى محكومة . ولكن لوك يختلف عن هوبز فى تصوره لحالة الفطرة ، فهى فى نظره لم تكن حالة فوضى وبؤس وشرور ، بل كان يرفرف عليها الحرية والمساواة والعدل بين الأفراد فى ظل القانون الطبيعى . ولكن الذى دفع الأفراد إلى هجر حالتهم الفطرية هذه هو الرغبة فى تنظيمها وهو مالم يكن ليتحقق الا بالانتقال إلى المجتمع حيث تقوم سلطة عليا يكون لها

(١) انظر فى ذلك د . محمد على محمد ، المرجع السابق ، ص ٥٤ . وراجع أيضا د . اسماعيل صبرى مقلد ، مبادئ العلوم السياسية ، جامعة أسيوط ١٩٧٧ .

حق تنظيم شئون هذا المجتمع وإقامة العدل بين الأفراد وذلك بتقرير جزاء رادع لكل من يحاول الاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم [١] .

ويرى لوك أن اختيار الهيئة العليا الحاكمة إنما يرجع إلى الأفراد بحيث تصبح هذه الهيئة طرفا فى العقد . وبذلك فإن العقد يكون فى الواقع قد أبرم بين طرفين : الهيئة الحاكمة من ناحية ، والأفراد من ناحية أخرى .

وإذا كان للأفراد الكثير من الحقوق التى كانوا يتمتعون بها فى حالتهم الفطرية ، فإنهم عند دخولهم المجتمع المنظم لم يتنازلوا عن كافة هذه الحقوق ، وإنما عن جزء من حقوقهم بالقدر اللازم الذى يسمح بإقامة السلطة العامة فى المجتمع الجديد ، ويحتفظون لأنفسهم بالجزء الآخر من حقوقهم الذى لا يمكن لأى سلطة من السلطات المساس به وذلك كحق الملكية الخاصة مثلا . وهنا يتبين مدى الخلاف بين لوك وهوبز الذى رأى أن الأفراد تنازلوا عن كافة حقوقهم التى كانت لهم فى حياتهم الفطرية دون قيد أو شرط[٢] .

ولما كان أطراف العقد فى نظر لوك هم الأفراد والهيئة الحاكمة ، فإن من مقتضى ذلك تقرير التزامات متبادلة بين كل من هذين الطرفين . فمن جهة الحاكم يلتزم بتنظيم حياة الجماعة وإقامة العدل وعدم المساس بحقوق الأفراد التى لم يتنازلوا عنها دخولهم المجتمع المنظم ، الأمر الذى يجعل منه حاكما مقيدا غير مطلق السلطان .

ومادام أن الأفراد هم الذين قاموا بأنفسهم باختيار الهيئة الحاكمة ؛ لذا فإن خضوعهم للحاكم ويكون على سبيل الإكراه والإجبار ، وإنما يقوم الحكم على رضاء الأفراد وبناء على إرادتهم الحرة . كذلك فإنه مادام أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات التى تؤدى إلى تقييد سلطته ، فإنه يلتزم بمراعاة وتنفيذ شروط العقد ، فإذا أخل بالتزاماته المقررة فيه بأن عمل على تحقيق الحكم المطلق له ، أو الإخلال بحقوق الأفراد وحرياتهم ، جاز للمحكومين مقاومته وحق لهم بالتالى فسخ العقد والرجوع إلى الحالة السابقة على التعاقد .

---

(١) **– Jhon C. Wahlke, op. cit.**

(٢) انظر د . عاطف أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(جـ) نظرية جان جاك روسو :

يرى جان جاك روسو أن الاجتماع ظاهرة إرادية اتفاقية للأفراد . فالأسرة لا تبقى قائمة إلا إذا أراد أفرادها الإبقاء عليها نتيجة إرادتهم الحرة وباتفاقهم على ذلك .كما أن الجماعة العامة لا تقوم إلا على أساس اتفاق الأفراد فيما بينهم ورغبتهم فى العيش معا . وعلى ذلك فلا يمكن تصور وجود مجتمع منظم إلا على أساس إرادة أفراده واتفاقهم على الاجتماع معا ، ويكون العقد الذى يتم باتفاق إرادة الأفراد على العيش معا هو أساس وجود الدولة بالتالى [1] .

وكان من رأى روسو أنه إذا كان الإنسان يتمتع فى حياته الفطرية الأولى بالحرية والاستقلال ، فإن تعدد المصالح الفردية وتضاربها قد يؤدى إلى تعرض حقوق الفرد وحريته للخطر . كما أن حياة الجماعة المنظمة ترقى بالإنسان وبمشاعره وتفكيره كما أنها تعمل على تنظيم حياة الفرد وإحلال العدالة وعلى ذلك فقد عمل الأفراد على ترك حياة العزلة والدخول فى المجتمع المنظم الذى يحمى الحقوق ويصون الحريات ويوفر العدل . وكان السبيل لذلك هو العقد . وطرفا العقد فى تصور روسو هما الشخص الجماعى الكلى من ناحية (أى مجموع الأفراد) ، ثم كل فرد من الأفراد من ناحية أخرى . وبموجب هذا العقد تنشأ السلطة العامة وتنشأ الدولة .

أما عن نتائج هذا العقد الاجتماعى ، فيقول روسو أن الأفراد عندما يدخلون المجتمع المنظم فهم يتنازلون عن جميع الحقوق والحريات الطبيعية التى كانت لهم فى حالة الفطرة ، إلا أن هذا التنازل يقابله استعادة الأفراد لحقوق وحريات جديدة تتمشى والمجتمع المنظم تقررها السلطة العامة للأفراد وتعمل على حمايتها . وبذا تسود المساواة فى المجتمع حيث يتمتع كل فرد بحقوق وحريات متساوية ويقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخرين ، ويسود العدل كذلك مادام أن السلطة العامة تعمل على صيانة ما تقرر للأفراد من حقوق وحريات .

---

(١) انظر فى ذلك : د . عبدالغفار رشاد ، قضايا نظرية فى السياسة المقارنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٨ ، راجع أيضا دكتور اسماعيل صبرى مقلد م.س.ذ .

نقد النظريات العقدية :

وجه إلى النظريات العقدية انتقادات عديدة تتمثل فى الآتى : -

(أ) إن فكرة العقد التى تعتبر أساس نشأة الجماعة المنظمة فكرة خيالية لا سند لها من الواقع ، فالتاريخ لم يعطى مثالا واحدا واقعيا بأن جماعة من الجماعات قد نشأت وقامت بواسطة العقد ، إذ لم تنشأ دولة من الدول بهذا الأسلوب مما يجعل من هذه النظريات جميعا مجرد نظريات خيالية غير واقعية ابتدعها قائلوها من نسج أفكارهم وخيالهم [1] .

(ب) إن فكرة العقد ذاتها كأساس لنشأة الجماعة المنظمة هى فكرة غير سليمة من الناحية القانونية . فالعقد فى نظر أصحاب هذه النظريات هو الذى أقام السلطة العامة فى الجماعة المنظمة ، فهو أساس وجود هذه السلطة ، وبدونه لا تنشأ ولا تتحقق . وهذا القول يخالف الناحية القانونية السليمة ذلك أن فكرة القوة الإلزامية للعقد لا توجد إلا بوجود الجماعة وقيام سلطة بها تحمى العقود وتطبيق الجزاءات اللازمة لضمان احترامها . وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون العقد الذى يحتاج إلى حماية السلطة العامة هو الذى أنشأ هذه السلطة وأقامها [2] .

(جـ) تفترض بعض النظريات العقدية أن الإنسان كان يعيش فى حالة عزلة قبل أن تنشأ الجماعة ، وهو قول غير صحيح ؛ لأن الإنسان كائن اجتماعى بطبيعته لا يطيق حياة العزلة ، وقد نشأ وعاش دائما فى جماعة من الجماعات .

٤ - نظرية التطور التاريخى أو الطبيعى :

تفسر هذه النظرية نشأة الدولة بأنها نتيجة تفاعل عوامل متعددة أسهمت بعد تطور طويل على مر العصور فى إحداث التقارب وإيجاد الترابط بين أفراد الجماعات البشرية . ونظراً لأن هذه العوامل كثيرة وتتفاوت من جماعة إلى أخرى مثل العوامل السياسية والاقتصادية

---

(١) انظر د . حامد عبدالله ربيع ، نظرية التحليل السياسى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٤ ، ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق .

والاجتماعية والثقافية والدينية ؛ لذا فإنه لا يمكن أن تكون نتيجة التفاعل الذى يحدث بينها واحدة فى كل الحالات وترتيبا على ذلك ، فإنه من الطبيعى أن تختلف الدول عن بعضها نتيجة اختلاف العوامل التى تفاعلت ونشأت عنها الدولة . ولذلك فإنه لا غرابة فى أن نجد أشكالا مختلفة للدول وأنظمة الحكم ، كما يغدو من الطبيعى أن النظام السياسى الذى يصلح لدولة من الدول قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة أخرى [1] .

وفى نطاق هذه النظرية برز الاتجاه الذى يقول أنه إلى جانب الدين ورابطة الدم ، فأنه يجب اعتبار الوعى السياسى من أهم العوامل التى أسهمت بصورة فعالة فى نشأة الدولة ونموها . ويعتمد هذا الاتجاه على القول بأن التنظيم السياسى فى ظل الدولة يحقق أهدافا حيوية لا يمكن أن تستغنى عنها الجماعات المتقدمة ، والتنظيم السياسى لا يمكن أن يقوم إلا على أساس وجود حد أدنى من الوعى السياسى ، وبمعنى آخر فإن الوعى السياسى يكون لازما لقيام الدولة .

ويعتمد المنطق الذى يبنى عليه هذا الاتجاه ، على أن الفرد يسعى إلى إشباع حاجات أساسية لذاته ، ومن أهم هذه الحاجات التى يحاول إشباعها الأمن والحماية ضد أى خطر أجنبى ، وأيضا إشباع حاجات وأهداف مادية ومعنوية ، اجتماعية وثقافية ، وكل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا فى ظل جماعة كبيرة (على مستوى الدولة) ، وكلما زاد حجم الجماعة كلما ظهرت الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد على شكل قواعد ملزمة. وفى مرحلة طويلة من مراحل التطور الإنسانى كانت القواعد الدينية تقوم بهذا الدور الخطير . ولكن نتيجة تطور الظروف وتغيرها لم تعد القواعد الدينية كافية ، فى كل الأحوال أو فى كل المجتمعات ؛ لتقوم بهذا الدور ، ومن هنا أصبح لازما على مجتمع الدولة الحديثة أن يلجأ إلى استحداث قواعد قانونية وضعيفة تعتمد على تفهم الأفراد ووعيهم بطبيعة العلاقات السياسية فيما بينهم ، وبذلك كان الوعى السياسى ضروريا لتطور الدولة الحديثة .

٥ - نظرية القوة والتغلب :

ترجع هذه النظرية أصل الدولة إلى القوة والغلبة ، فالدولة إنما تنشأ عندما يفرض القوى غلبته على باقى الأفراد الذين يمتثلون لقوته . ولقد قيل فى تبرير هذه النظرية أن

---

(١) د . عبدالغفار رشاد ، مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٤٢ .

حوادث التاريخ قد جاءت شاهدة على صحتها ، فالتاريخ هو الذى يبين لنا أن عنصر القوة كان يعتبر المصدر الفعال لنشأة الدولة [1] .

وإذا كان الاختلاف بين الهيئة الحاكمة والطبقة المحكومة مصدر القوة والغلبة ، فإن مظهر هذه القوة قد تمثل فى نظر الكتاب القدامى فى القوة المادية وحدها كالانتصار فى الحروب . على أن القوة قد أخذت فى نظر الكتاب المحدثين مدلولا أوسع من المدلول السابق، إذ يمكن علاوة على مظهرها المادى أن تتمثل فى قوة فكرية أو اقتصادية أو سياسية .

على أنه إذا كان التاريخ قد أعطى الكثير من الشواهد على صدق نظرية القوة خاصة بالنسبة للدول القديمة ، فهناك الكثير من الدول فى العصر الحديث التى لم تنشأ على أساس القوة والغلبة .

نشأة الدولة والقانون الدولى

أولا : نشأة الدولة :

وفقا لقواعد القانون الدولى تنشأ الدولة باكتمال العناصر المكونة لها من إقليم ورعايا وحكومة ، واعتراف بقية دول المجتمع الدولى بهذه الدولة الجديدة . وتنشأ الدولة على إحدى الصور الآتية [2] : -

(أ) قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة باستقرار مجموعة من السكان فوق إقليم غير مأهول، أو إقليم كان مسكونا بشعب قليل أو ضعيف ، وهذا نادر فى الوقت الحاضر ، ومن أمثلة ذلك جمهورية ليبريا فى إفريقيا التى أقيمت فى القرن الماضى .

(ب) قد تنشأ الدولة الجديدة من عناصر قديمة نتيجة تفكك أو انحلال بعض الدول القائمة ، وهذه هى الصورة الغالبة فى نشأة الدول الحديثة ، ومن أمثلتها : الولايات المتحدة التى انفصلت عن بريطانيا فى سنة ١٧٧٦ ، واستقلال معظم جمهوريات أمريكا اللاتينية عن أسبانيا فى مطلع القرن التاسع عشر ، وكذلك الدول الإفريقية

---

(١) راجع: - Almond, Gobriel A. , op. cit.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع ، د . اسماعيل صبرى مقلد ، م س ذ ، وراجع ايضا د . طعيمة الجرف ، نظرية الدولة : الاسس العامة للتنظيم السياسي الكتاب الثاني ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٩٦ ص ١١٢ .

والأسيوية التى انفصلت عن الأمبراطوريات الاستعمارية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وتتم العملية السابقة إما نتيجة ثورة انفصالية أو ثورة استقلالية ناجحة (حرب الاستقلال الأمريكية التى انتهت بظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة) ، أو على أثر اتفاق (نيجيريا عن بريطانيا) ، أو بمساعدة دولة كبيرة لها مصلحة فى إنشاء الدولة الجديدة (انفصال بنما عن كولومبيا بمساعدة الولايات المتحدة فى سنة ١٩٠٣) ، أو الحصول على الاستقلال تحت إشراف المنظمة الدولية (ليبيا والصومال والكونغو ... إلخ) .

(جـ) قد تنشأ الدولة الجديدة عن طريق انضمام عدة دول إلى بعضها على شكل دولة موحدة . ومن أمثلة ذلك ظهور دولتى ألمانيا وايطاليا فى القرن الماضى ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة نتيجة اتحاد دولتى مصر وسوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١) .

ثانيا : الاعتراف :

اذا توفرت أركان قيام الدولة من إقليم وشعب وحكومة ، فإنه يبقى لكى تنشأ الدولة أن تسلم القائمة بوجودها وتقبل معاملتها ، وهذا هو ما يسمى فى القانون الدولى بالاعتراف[١] وتختلف صور الاعتراف بالدولة الجديدة على النحو الآتى :

(ا) الاعتراف قد يكون صريحا ويتم ذلك بطريق الإعلان كما حدث فى اعتراف الولايات المتحدة بدولة اسرائيل .

(ب) وقد يكون الاعتراف عن طريق معاهدة دولية كالمعاهدة التى عقدت بين هولندا وأندونيسيا فى سنة ١٩٤٦ وتضمنت الاعتراف بدولة أندونيسيا الجديدة .

(جـ) وقد يكون الاعتراف ضمنيا ، ومن ذلك بعض الدول فى علاقات اقتصادية أو تجارية مع الدولة الجديدة .

وهناك من فقهاء القانون الدولى من يقسمون الاعتراف إلى نوعين :

أولهما : الاعتراف القانونى الذى يسلم بشرعية قيام الدولة الجديدة بكل ما يترتب

---

(١) انظر فى ذلك د.طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١١٥ . وانظر أيضا د. ابراهيم درويش ، علم السياسة ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٥ ص ٥٨ .

على هذه الشرعية القانونية من آثار دولية . ومن أمثلته اعتراف الاتحاد السوفيتى بدولة إسرائيل عقب إعلان قيامها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ .

وثانيهما : الاعتراف بالأمر الواقع الذى لا ينصرف إلى معنى الشرعية القانونية بقدر ما هو تسليم بحقيقة قائمة بغض النظر عن مدى الشرعية التى يستند عليها قيام الدولة الجديدة .

ومن أمثلته اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل فى سنة ١٩٤٨ .

ثالثا : انتهاء الدولة :

كما تنشأ الدول فإنها يمكن أن تضمحل وتتلاشى . ويكون اضمحلال الدولة بسبب انهيار أحد المقومات الأساسية أو الضرورية لوجودها ، ولكن غالبا ما يأتى اختفاء الدولة بسبب فقدانها لاستقلالها أو غزوها وضمها من جانب دولة أخرى .

ومن أمثلة ذلك : ضم النمسا لألمانيا سنة ١٩٣٨ ، وتقسيم بولندا بين روسيا وألمانيا فى سنة ١٩٤٠ .

الدولة ونظرية السيادة

أولا : مفهوم السيادة :

كما رأينا فإن الدولة فى حقيقتها لا تعدو أن تكون نوعا من التنظيم السياسى والقانونى المتكامل للجماعة البشرية ، وهى التى تتولى حماية أمنها وأمن المقيمين عليها داخليا وخارجيا ، ومن ثم فهى تحتكر كل أدوات القوة من بوليسية وعسكرية وغيرها من أدوات القمع والإرهاب مما يمنحها قوة مادية على جانب كبير من الأهمية تضمن بها تنفيذ قراراتها وأوامرها تنفيذا جبريا .

ومن هنا فقد استقر الفقة السياسى على أن الذى يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الأخرى ، هو خاصية السيادة التى تتصف بها سلطتها العامة ، وقد أريد بذلك الوصف تأكيدا أن سلطة الدولة العامة ، على خلاف غيرها من سلطات الجماعات الأخرى، سلطة قاهرة قادرة على تنظيم نفسها وعلى فرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها ، بل دون أن تصادفها جماعة أخرى تستطيع مواجهتها بسلطة أعلى من سلطتها أو مساوية لها .

وفى آراء بعض الفقهاء السياسيين فإنها ، أى السيادة ، هى القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة الدائمة غير المؤقتة ، التى لا تقبل التجزئة ، ولا التفويض ، والتى لا مجال للمسئولية عنها أمام سلطة أخرى [1] .

وتلخيصا لهذا كله ، فإن سيادة الدولة هى تعبير عما تملكه الدولة من سلطات عليا ، أو كما يقال فإن السيادة هى السلطة المطلقة غير المحدودة التى تمارسها الدولة على رعاياها ، وعلى جميع المنظمات التى يكونها الرعايا داخل الدولة .

واذا تتبعنا المراحل التى مرت بها نظرية السيادة فى الفكر السياسى فسنجد أن أول من تناول الكتاب السياسيين الذين تناولوا سيادة الدولة بالتحليل ، كان الكاتب الفرنسى جان بودان . فالسيادة فى رأيه هى القوة التى تفرض الخضوع على جميع المواطنين ، ويرتبط بها حق إصدار القوانين وكافة التشريعات فى الدولة ، وكذلك حق إبرام المعاهدات وإعلان الحروب وعقد الصلح لإنهاء الحروب ، كما أنها القوة التى تستطيع أن تغير العرف والعادة فى الدولة . ومن ثم يخرج بودان بأن السيادة لا يمكن أن تنقسم ، كما أنه لا يوجد ثمة اختلاف فى شكل الدول وإنما يكون الاختلاف فى شكل الحكومة ، أى فى موضع السيادة وتحديدها ، فإذا كانت السيادة ملكا لأفراد قلائل فى الدولة كان شكل الحكومة ارستقراطيا ، واذا كانت السيادة موزعة بين أفراد الشعب كانت الحكومة ديمقراطية .

ويتطرق بودان من ذلك إلى بيان أن من خصائص السيادة أنها غير محدودة من ناحية الوقت ولا يمكن التنازل عنها وأنه لا قانون يقف فى طريقها ، ويستطيع صاحب السيادة أن يبيح لهيئة أو عدة هيئات أن تمارس السيادة نيابة عنه لفترة معينة وذلك بشرط أن يستطيع أن يسترد هذا الحق فى أى وقت [2] .

غير أنه عاد بعد ذلك ووضع حدودا للسيادة أهمها : القانون الطبيعى ، والقانون الإلهى ، وقانون الشعوب ، والقانون الدستورى المنظم للحكم فى الدولة ، وقال إن الحاكم يخضع لهذه القوانين ، لكنه لا يسأل عنها إلا أمام الله ، وهو بهذا قد أعطى الحاكم سلطة مطلقة فى جميع التشريعات المدنية .

---

(١) د . طعيمة الجرف ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٢) راجع **- Carlton Rodel, Totton Anderson, Carl christal, Introduction to political Science,** Macgraw - Hill Kcgakusba Ltd, 1976 .

أما هوبز فكان يرى أن الحاكم صاحب السيادة هو الذى اختاره الأفراد عند انتقالهم من حالة الفطرة الأولى إلى المجتمع المنظم ، وتنازلوا له عن حقوقهم الطبيعية تنازلا مطلقا ، ولهذا فإن سلطة الحاكم صاحب السيادة تكون سلطة مطلقة ، وهى مصدر جميع السلطات فى الدولة من تشريعية وإدارية وقضائية .

ولكن لوك من ناحية أخرى أمن بسيادة القانون ، وبالحريات السياسية للفرد ، وما يترتب على هذا من شرعية الثورة ضد الحكم المطلق والاستبداد ، وانتهى به ذلك اعتمادا على نظريته فى العقد الاجتماعى ، كما ذكرنا سابقا ، إلى التركيز على سيادة الشعب . كما أخذ مونتسكيو اتجاها متقاربا عندما طالب بضرورة فصل السلطات لضمان الحريات مع تدعيم موقع السيادة فى الشعب . أما روسو فقد آمن بأن الإدارة العامة هى صاحبة السيادة العليا . وأخذ كتاب كثيرون بنفس الاتجاه نحو تأكيد السيادة أو السلطة العليا ووضعها فى يد الشعب ، ومن أهم الكتاب فى هذا المجال جون ستيوارت ميل الذى دافع دفاعا عن الحرية والنظام البرلمانى مؤكدا ضرورة تركيز السيادة فى يد الشعب .

وقد ترتب على الأخذ بمبدأ سيادة الشعب قيام كثير من الثورات التحررية ، مثل الثورة الفرنسية ، وأصبحت معظم دساتير العالم لا تخلو من نص يؤكد أن السيادة ملك للشعب أو الأمة .

ثانيا : أنواع السيادة :

هناك وجهان للسيادة : السيادة الداخلية والسيادة ، الخارجية .

(ا) السيادة الداخلية :

تشير السيادة الداخلية إلى وجود شخص أو جماعة من الأشخاص أو جمعية من الجمعيات فى أية دولة مستقلة ، ويكون لهذا الشخص أو الجماعة أو الجمعية القوة والسلطة القانونية النهائية لإصدار الأوامر وفرض الطاعة لسلطتها . هذه السلطة العليا تكون مطلقة وشاملة على كافة الأفراد والجماعات داخل الدولة ، فهى تصدر الأوامر إلى كافة الأشخاص والهيئات الموجودة داخل الحدود الإقليمية للدولة ، ولكنها لا تتلقى أية أوامر من أى من هؤلاء الأشخاص أو الهيئات .

(ب) السيادة الخارجية :

وهى تعنى أن الدولة لا تخضع لأية سلطة أخرى ، وبالتالى فهى مستقلة عن أية ضغوط قاهرة أو تدخل من جانب الدول الأخرى . واذا حدث وكانت سلطة الدولة مقيدة بشروط تفرضها عليها معاهدة أو قواعد القانون الدولى ، فإن سيادة الدولة (طالما أنها كاملة الاستقلال) فى هذه الحالة لا تنتهى ؛ لأن مثل هذه القيود والتحديدات تكون ذاتية ويتم تنفيذها وإطاعتها بناء على إرادة الدولة نفسها ، ولا يمكن فرضها عليها إلا برضاها وإرادتها.

وإلى جانب التفرقة بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية باعتبارهما مظهرين أساسيين ومتكاملين من مظاهر السلطة العليا والمطلقة للدولة ، فهناك من يفرق بين عدة أنواع أخرى للسيادة مثل السيادة القانونية ، والسيادة السياسية ، والسيادة الفعلية ، وتتمثل الاختلافات الرئيسية بين هذه المفاهيم السيادية فى الآتى [1] :

(ا) السيادة القانونية :

فصاحب السيادة القانونى هو الشخص أو الهيئة التى يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة أى سلطة إصدار الأوامر النهائية فى الدولة . وفى كل دولة يوجد جهاز خاص لتنفيذ القوانين ، ولكن لابد من وجود سلطة عليا تملك حق إصدار هذه القوانين . وهذه السلطة هى صاحبة السيادة القانونية والسلطة العليا فى الدولة ؛ لأن الدستور خلوها هذا الحق .

(ب) السيادة السياسية :

وصاحب السيادة فى الدول الديمقراطية هو الشعب وهو الذى يمتلك القوة الحقيقية فى الدولة ، تلك القوة التى تبين نوع القوانين التى يرغب فيها . وصاحب السيادة القانونية عليه أن يستقبل هذه الرغبة ليصوغها فى قالب قوانين يصدرها فتصبح هى قوانين الدولة . فالسيادة السياسية تظهر عن طريق التصويت ، أو بأى طريقة أخرى يملكها الشعب ، وهى إذا نظمت تحولت إلى سيادة قانونية .

ومن هنا فإن السيادتين القانونية والسياسية تتفاعلان إحداهما مع الأخرى ، وأحيانا تتمثلان كما هو فى الديمقراطيات المباشرة أى التى يحكم فيها الشعب بغير وساطة

(١) راجع ، د. اسماعيل صبرى مقلد ، م س ذ وانظر ايضا د . حامد عبدالله ربيع ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

الجمعيات النيابية أو البرلمانية وهذا لا يحدث فى الوقت الحاضر) . وعلى ذلك يقال أن التميز بين السيادة القانونية والسيادة السياسية نظرى بحت ، ولا يظهر فى الديمقراطيات الحديثة إلا عند تغيير شكل الحكومة ، أو عند تعديل اختصاصات الهيئة التشريعية .[1]

(جـ) السيادة الفعلية :

هى السيادة التى يطيع المواطنون أوامرها سواء كانت مستندة إلى القانون أو غير مستندة . وصاحب السيادة الفعلية كما يقول برايس هو الشخص الذى يستطيع أن ينفذ إرادته فى الشعب حتى ولو كانت خارجة على القانون . وقد يكون رجلا عسكريا فرض طاعته على الشعب ، أو رجل دين . وليس من الضرورى أن يوجد سند قانونى لسلطة الأمر والطاعة التى تكون له ، وإذا قامت ثورة لا هدف لها إلا تغيير أشخاص القائمين بالحكم فإن السيادة القانونية لا تتغير ، أما إذا كان هدف الثورة تغيير نظام الحكم كله فإن السيادة الفعلية هى التى تظهر ؛ لأن الثورة تؤلف حكومة تتولى زمام الأمور فعلا ، وتنازع الحكومة القديمة .

ثالثا : خصائص السيادة[2] :

يمكن تلخيص الخصائص المختلفة للسيادة فيما يلى :

(١) أنها مطلقة . (٢) أنها شاملة .

(٣) لايمكن التنازل عنها . (٤) دائمة .

(٥) لا تتجزأ .

(١) السيادة مطلقة :

السيادة هى أعلى صفات الدولة ، وإطلاق سيادة الدولة يعنى أن لايكون فى داخل الدولة ولا فى خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة . فللدولة سلطة على جميع المواطنين والصفات الأخرى للسيادة كلها مستمدة من هذه الصفة الرئيسية ، وعندما تمارسها الحكومة تكون سلطتها محدودة ، وسيادة الدولة مع هذا تعتبر مطلقة ، أما الحدود فليست فى الواقع إلا حدودا على السيادة القانونية .

---

(١) انظر : طعيمة الجرف ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع : - John C. Wahlke, op. cit .

فمثلا نجد أن دستور الدولة وهو قانونها الأساسى يضع حدا قانونيا للسيادة ، وقوانين الدولة هى أساس جميع القوانين التى تصدرها الهيئة التشريعية . ومن هنا تكون السيادة الحقيقة للدستور وليس للهيئة التشريعية . ثم هناك الحدود القانونية التى يضعها القانون الدولى على سيادة الدولة .

(٢) السيادة الشاملة :

ومعنى شمول السيادة أنها تطبق على جميع المواطنين فى الدولة والاستثناء الوحيد من ذلك هو ما يتمتع به الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون لدى الدولة من حصانات وامتيازات دبلوماسية . والأصل فى الاستثناء من سيادة الدولة بالنسبة للدبلوماسيين . أن دار السفارة تعتبر تابعة أو امتداد لإقليم الدولة التى تمثلها ، وموظفوها يخضعون لسيادة دولتهم ، وهذا عرف جرت عليه الدول وأصبح من مبادئ القانون الدولى العام .

(٣) السيادة لا يتنازل عنها :

لا تستطيع الدولة أن تتنازل عن سيادتها وإلا هدمت نفسها أيضا . فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان . ولكن للدولة أن تتنازل لمن شاءت من جزء من أرضها وفى هذه الحالة تنتقص سيادتها بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها الذى تنازلت عنه ، وتنتقل السيادة إلى الدولة التى تم هذا التنازل لحسابها .

(٤) السيادة دائمة :

تدوم السيادة بدوام قيام الدولة ، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة ، كما أن فناء الدولة يلازمه زوال السيادة وانقضاؤها .

(٥) السيادة غير قابلة للتجزئة :

السيادة لا يمكن تجزئتها ، والدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة ، ولا تعتبر الدول المتحدة اتحادا فيدراليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية مجزأة السيادة .

أنواع الدول

سوف نتعرض لتحليل أنواع الدول المختلفة . وبمعيار السيادة تقسم الدول إلى الدول كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة ، وبمعيار التركيب السياسى والدستورى تقسم الدول إلى الدول البسيطة أو الموحدة والدول المركبة .

أولا : الدول كاملة السيادة والدول ناقصة السيادة

(١) الدولة الكاملة السيادة : خصائصها الرئيسية :

يقصد بالدولة كاملة السيادة ، الدولة التى تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية ، بحيث لا تخضع فى إدارة شئونها فى الداخل والخارج لرقابة أو تبعية . ويترتب على ذلك أن الدولة كاملة السيادة تكون مطلقة الحرية فى وضع دستورها وفى تعديله ، وفى اختيار نظام الحكم الذى ترتضيه لنفسها دون تدخل من أى سلطة أخرى . كما أنه من المبادئ المستقرة فى القانون الدولى العام أن تدخل الدول فى الشئون الداخلية للدول المستقلة يعتبر عملا عدائيا من جانب هذه الدول ، وهو ما أكده ميثاق الأمم المتحدة عندما حظر على المنظمة الدولية التدخل فى الشئون التى تكون من صـميم السلطات الداخلية لدولة من الدول (١) .

وفى تقديرنا أن السيادة الكاملة تعتبر فى ظروف المجتمع الدولى المعاصر أقرب إلى المبادئ النظرية المجردة أكثر من كونها حقيقة واقعة للعديد من الأسباب التى يأتى فى مقدمتها :

(١) تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول فى موضوع حماية الأمن القومى ، وهو ما يدفع بهذه الدول إلى الانضواء تحت الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن المتبادل وترتيبات الدفاع المشترك (مثل حلف الأطلنطى ، وحلف وارسو ، وحلف جنوب شرقى آسيا ... إلخ) ، ويترتب على ذلك تحمل الدول الأطراف فى تلك المواثيق بالعديد من الالتزامات والتعهدات التى تحد من سلطتها فى الأمور التى ينصرف إليها مفعول هذه المعاهدات .

(٢) الاعتماد المتبادل بين الدول فى النواحى الاقتصادية ، بل أن فى سياسية محمددة ، أو أن هذه المساعدات قد تكون معلقة على شروط سياسية ، مما يحسن فى النهاية من هذه السيادة الكاملة المفترضة على نحو أو آخر .

(٣) ظهور التنظيمات الدولية فوق القومية Supranational (مثل مجتمع الصلب والفحم

---

(١) انظر فى ذلك : د . ثروت بدوى ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣٠ . وكذلك : د . عبدالحميد متولى ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

الأوربى) التى تقيمها الدول لتحقيق غايات ومنافع مشتركة فيما بينها ، ويكون لهذه التنظيمات أجهزة تشريعية وتنفذية ، وتتقيد الدول المنضمة إليها من قوة إلزامية خاصة. وهذا فى ذاته يمثل قيدا ، وإن كان إراديا ، على سيادة الدولة .

(٤) الانتماءات الأيديولوجية أو العقائدية المشتركة التى تزيد من ارتباط الدول ببعضها وخاصة ما تعلق من ذلك بحماية معتقداتها ونظمها السياسية ... إلخ ، مما يعنى أن استقلال الدول استقلالا كاملا عن بعضها لم يعد قائما كما كان الحال فى الماضى.

(ب) الدولة ناقصة السيادة :

الدولة ناقصة السيادة هى التى لا يكون لها مطلق الحرية فى ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة أخرى ، أو لخضوعها لمنظمة دولية كعصبة الأمم ، أو الأمم المتحدة .

وتنقسم الدول ناقصة السيادة إلى ثلاث فئات : دول محمية ، ودول تابعة ، ودول مشمولة باشراف منظمة دولية (نظام الانتداب فى ظل عصبة الأمم ، ونظام الوصاية فى ظل الأمم المتحدة) [(١)] .

(١) الدولة المحمية :

الدولة المحمية هى الدولة التى تضع نفسها ، أو توضع تحت سلطة دولة أخرى أقوى منها ، إذن فالحماية نوعان : الحماية الاختيارية ، والحماية القهرية أو الاستعمارية . وفى كلا الحالتين تفقد الدولة المحمية سيادتها فى المجالين الخارجى والداخلى ، إذ تتولى الدولة الحامية التمثيل الدبلوماسى للدولة المحمية كما تقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية باسمها ، فضلا عن تمثيها فى المؤتمرات والمنظمات الدولية وتكون هى المسئولة أمام الدول الأجنبية عن تصرفات الدولة المحمية ، وبالنسبة للدفاع عن أمن الدولة المحمية فإن الذى ينهض به هى الدولة الحامية التى لها أيضا أن تحدد معالم الحكم الداخلى بما يتلاءم والإطار الذى يخدم مصالحها من وراء توليها هذه الحماية .

ومن أمثلة الحماية الاختيارية التى تضع فيها الدولة نفسها بمحض إرادتها تحت

---

(١) راجع د . ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

وانظر أيضا د . عبدالحميد متولى ، الحريات العامة، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٨٣ .

حماية دولة أخرى ، والذى غالبه ما يكون بسبب ضعف هذه الدولة أو لصغر حجمها : إمارة موناكو التى لا تتجاوز مساحتها ٢٢ كيلو مترا مربعا ، وتخضع للحماية الفرنسية بموجب عدة اتفاقات بينهما تنص على أن تتولى فرنسا الدفاع عن هذه الإمارة كما أن فرنسا هى التى تتولى الرقابة على أمور موناكو النقدية والمالية والجمركية ، وبالمقابل تعهدت الإمارة بألا تتنازل عن أى جزء من إقليمها لدولة أخرى غير فرنسا ، كما تعهدت بأن تكون سياستها العامة متمشية مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية الفرنسية . وهناك ولاية لختنشيتاين التى تقع بين النمسا وسويسرا ، ومساحتها ١٥٩ كيلو مترا مربعا ، وقد اتفقت مع سويسرا بعد الحرب العالمية الأولى على أن تضع نفسها تحت حمايتها لتولى تمثيلها ورعاية مصالحها فى الخارج .

ومن أمثلة الحماية القهرية أو الاستعمارية ، الحماية التى أعلنتها فرنسا على تونس فى عام ١٨٨١ ، والتى جعلتها تحتكر سلطة التصرف فى كل ما يتصل بأوضاع تونس الخارجية والداخلية ، واستمرت هذه الحماية حتى سنة ١٩٥٦ حينما ظفرت تونس باستقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة ثم هناك الحماية التى أعلنتها بريطانيا على مصرفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والتى قامت فى أثرها بخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وولت السلطان حسين كامل ، وهذه الحماية ألغيت فيما بعد بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذى اشتمل على التحفظات الأربعة المعروفة .[١]

وبوجه عام يمكن القول بأن الحماية تنتهى إما باستقلال الدولة المحمية كما حدث لتونس والمغرب فى سنة ١٩٥٦ ، وإما بضم الدولة المحمية إلى الدولة الحامية ، وإما بوضع الدولة المحمية تحت سلطة المنظمة الدولية ، كما كان الحال بالنسبة لنظام الوصاية الذى قامت الأمم المتحدة على تنفيذه بعد الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما بعد .

(٢) الدولة التابعة :

ويدخل فى هذا النوع كل دولة تخضع لدولة أخرى تسمى « الدولة المتبوعة » ، ولحالة التبعية هذه درجات متفاوته ، على أنها تفترض صفة عامة حرمان الدولة التابعة من ممارسة سيادتها الخارجية مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية . ويترتب على ذلك أنها

(١) راجع د . ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

لا تشترك فى الشئون الدولية إلا عن طريق الدولة المتبوعة ، فهى التى تتولى تمثيلها ، وتقوم نيابة عنها بتصريف شئونها الخارجية .

والعلاقة بين التابع والمتبوع لاتخضع لقواعد قانونية ثابتة ، بل تختلف باختلاف الظروف والملابسات التى أدت إلى قيام التبعية . فتارة تكون رباطة التبعية تامة ، وبما يجعل الدولة التابعة وكأنها جزء من الدولة المتبوعة ومآلها الاندماج فيها كما حدث لكوريا التى اندمجت فى اليابان سنة ١٩١٠ . وأحيانا تكون الرابطة مالية وقاصرة على دفع مبلغ من المال يسمى بالجزية يؤديه التابع للمتبوع كما كان الوضع بين مصر وتركيا قبل الحرب العالمية الأولى ، كما قد تكون رابطة التبعية محددة بمعاهدة دولية كما كان الوضع بين بلغاريا وتركيا بمقتضى معاهدة برلين المعقودة فى سنة ١٨٧٨ .

(٣) الدولة المشمولة بنظام الانتداب :

بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى وشاع مبدأ حق تقرير المصير ، ثارت المستعمرات تطالب باستقلالها ، وعز على الحلفاء أن يتنكروا للمبادئ التى أعلنوها خلال الحرب ، ولكن من جهة أخرى عز عليهم أن يفقدوا مستعمرات أعدائهم المهزومين (الأمبراطورية النمسوية المجرية ، والأمبراطورية العثمانية) فأخذوا يبحثون عن مخرج يخفون وراءه مآربهم الاستعمارية، فابتكروا نظام الانتداب الذى كان من آثاره فى الأقاليم التى وضعت تحت الانتداب أنه نقل مشكلة استعمارها من النطاق الثنائى الضيق إلى النطاق الدولى الجماعى ، حيث أصبح فى إمكان شعوب هذه المستعمرات أن يصل صوتها إلى المحافل الدولية .[١]

ولنظام الانتداب هدفان : أولهما مثالى ، وهو مساعدة الشعوب الواقعة تحت الانتداب حتى تصبح أهلا للاستقلال ، وثانيهما مادى وهو إرضاء الأطماع الاستعمارية للدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الأولى .

والذى يهمنا أن نعلمه هنا ، هو أن الدولة تحت الانتداب ، تفقد شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية كلها ، وهى وإن كانت تحتفظ بكيانها فلا يجرى عليها حكم الضم

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : Arnold Heidenheimeri and Richard Rose, Comparative studies in politics, Journal of politics vol 25 No 4. November,1963 -

للدولة المنتدبة ، إلا أنها تفقد سلطتها فى إدارة شئونها الداخلية ، بحيث تقوم الدولة المنتدبة بإدارة هذه الشئون مباشرة . وتأسيسا على ذلك ، فإن الأقاليم الواقعة تحت الانتداب لا تملك حرية وضع نظامها الدستورى ولا حرية اختيار نظام الحكم السياسى فيها ، وإنما هى تملك ذلك مقيدا بموافقة الدولة المنتدبة وتحت إشرافها وفى الحدود التى تسمح بها .

(٤) الدولة المشمولة بنظام الوصاية :

بعد الحرب العالمية الثانية ، واجه ميثاق الأمم المتحدة مشكلة المستعمرات والأقاليم التى كانت تحت الانتداب أو التى ستنفصل عن دول المحور نتيجة الحرب ، وقرر فى شأنها :

أولا : بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، فرض الميثاق على الدول المستعمرة أن تعمل على تقدم شعوب المستعمرات فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وتنمية الحكم الذاتى وفقا لظروف كل إقليم ، وذلك تحت إشراف المنظمة الدولية ورقابتها .

ثانيا : وضع ميثاق الأمم المتحدة نظاما جديدا هو « نظام الوصاية » بالنسبة للأقاليم التى كانت تحت الانتداب ، والأقاليم التى ستنفصل عن دول الأعداء نتيجة الحرب ، وكذلك الأقاليم والمستعمرات التى تضعها الدول المسئولة عن إدارتها تحت الوصاية الدولية بإرداتها .

وتحددت أهداف الوصاية فى ميثاق الأمم المتحدة فى العمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والتعليم ، وبما يكفل اطراد تقدمهم نحو الحكم الذاتى والاستقلال ، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، مع كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بين هذه الأقاليم وجميع أعضاء الأمم المتحدة [١] .

ونظام الوصاية كنظام الانتداب ينقص من سيادة الدولة الداخلية والخارجية على السواء ، فالدولة تحت الوصايا لا تملك سلطة تصريف شئونها الداخلية بإرادتها المنفردة ، كما لا تنفرد بوضع نظامها الدستورى ، ولكنها تملك ذلك تحت إشراف المنظمة الدولية .

ومن أمثلة الدول التى خضعت لنظام الوصاية ، ليبيا التى استقلت فى عام ١٩٥٢ والصومال الى استقلت فى عام ١٩٦٠ .

---

(١) انظر فى ذلك:

- Ibid.

ثانيا : الدول البسيطة أو الموحدة والدول المركبة

(١) الدول الموحدة :

الدولة الموحدة هى التى تظهر كوحدة واحدة من الناحيتين الخارجية والداخلية ، فهى تنفرد بهيئة واحدة تدير شئونها الخارجية ، وبتمثيل خارجى واحد . كما تتميز من الناحية الداخلية بوحدة فى نظام الحكم السياسى ، أى بدستور واحد يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة ، وسلطة تشريعية واحدة تختص بمباشرة الوظيفة التشريعية بالنسبة لإقليم الدولة بكامله ، وسلطة تنفيذية واحدة يخضع لها جميع أفراد الدولة على السواء فيما تتخذه من قرارات ، وأخيرا سلطة قضائية واحدة يلجأ إليها أفراد الدولة فى منازعاتهم . ومن أمثلة الدول الموحدة : مصر ، ولبنان ، والعراق ... إلخ [١] .

ويلاحظ أنه إذا كانت الدولة الموحدة تتميز بوحدة فى نظام الحكم السياسى ، إلا أن ذلك لا يخل بتنوع الوظيفة الإدارية فى الدولة ، بمعنى أنه يكون من حق الدولة الموحدة أن تطبق ما تشاء من أشكال التنظيم الادارى دون تقيد بنظام إدارى بعينه . فقد تتركز الوظيفة الإدارية فى الدولة فى يد هيئة واحدة هى السلطة المركزية المستقرة بالعاصمة التى تتولى ممارسة جميع مظاهر الوظيفة الإدارية ، وتباشر ذلك إما بنفسها أو بواسطة موظفين يعملون باسمها ويخضعون فى نهاية الأمر لسلطتها الرئاسية فيما يباشرونه من أعمال . وهذا النظام يعرف بالمركزية الإدارية . فالمركزية الإدارية معناها تركيز جميع الوظائف الإدارية فى يد السلطة المركزية التى يكون لها وحدها حق إصدار القرارات اللازمة على كل إقليم الدولة ، والإشراف كذلك على جميع المرافق العامة سواء كانت مرافق قومية تهم الدولة بأسرها أو مرافق محلية تهم إقليم محلى معين [٢] .

وقد تتوزع ممارسة الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية إقليمية أو مصلحية مستقلة عن السلطة الأولى تباشر اختصاصاتها الموكولة إليها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية ، وهذا النظام يعرف باللامركزية الإدارية . فاللامركزية الإدارية تعمل على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية من ناحية ، وبين هيئات إدارية إقليمية أو مصلحة

---

(١) راجع : د . طعيمة الجرف ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ . وانظر أيضا : د . ثروت بدوى ، مرجع سابق ص ٢٤٢ .

(٢) راجع تفاصيل ذلك فى: - Arnold Heidenheimeri, op -cit.

مستقلة عن السلطة الأولى بحيث تعمل هذه الهيئات على مباشرة وظيفة إدارية تستهدف إشباع حاجات خاصة وذلك كله تحت رقابة السلطة المركزية حتى لا تنعدم وحدة الاتجاه الإدارى فى الدولة .

ومن ذلك يتضح أن المركزية واللامركزية الإدارية لا تتعلقان بنظام الحكم السياسى فى الدولة ، بل متعلقان بكيفية ممارسة الوظيفة الإدارية سواء تركزت هذه السلطة فى يد واحدة أو توزعت بين السلطة المركزية وبين هيئات إدارية مستقلة . وعلى ذلك فإن الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية لا يمكن أن يخل بوحدة الدولة السياسية (١)

(ب) الدولة المركبة :

تقوم فكرة الدولة المركبة على أساس اتحاد بعض الدول أو الولايات مع بعضها ، غير أن صور الاتحاد تتباين وتتنوع على النحو التالى :

١ - الاتحاد الشخصى :

يتكون الاتحاد الشخص من اجتماع دولتين تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخلى والخارجى ، فتكون الرابطة التى يقوم عليها مثل هذا الاتحاد هى وحدة الأسرة المالكة . ويرى بعض الشراح أن الاتحاد الشخصى قد يكون فى ظل النظام الرياسى ، ويستندون فى ذلك إلى وضع الرئيس سيمون بوليفار إذ كان رئيسا لجمهورية بوليفيا سنة ١٨٢٥ ، ورئيسا لجمهورية بيرو فى الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٨٢٦ .

ويعتبر الاتحاد الشخصى أضعف أنواع الاتحادات التى يمكن أن تقوم بين الدول ، فهو لا يعنى أكثر من مجرد اجتماع الدول الأعضاء تحت رئيس واحد ، دون أن يترتب على ذلك أى مساس بالشخصية القانونية للدول الأعضاء أو بسيادتها الكاملة فى المجالين الدولى والداخلى ، كما لا تنشأ بمقتضاه دولة جديدة يمكن أن نسميها « دولة الاتحاد » . (٢)

---

(١) دكتور محمد طه بدوي ، النظرية السياسية ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة بدون تاريخ اصدارص ص ٧٥ - ٩٠.

(٢) انظر فى ذلك د. عبد الحميد متولى ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٥١.

وهناك عدة ملاحظات يتعين أخذها فى الاعتبار بالنسبة للاتحاد الشخصى وهى :

(ا) أنه فى ظل الاتحاد الشخصى تحتفظ كل الدول الأعضاء بشخصيتها وسيادتها الدولية، وهو ما يعطيها السلطة كاملة فيما يتعلق برسم سياسة خارجية خاصة بها ، ومستقلة عن الدول الأخرى الأعضاء فى الاتحاد ، كما يكون لكل دولة عضو حق التمثيل الدبلوماسى المستقل ، وحق إبرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، والدخول فيما تراه من علاقات السلم والحرب مع الدول الأخرى .

(ب) تبقى الدول الأعضاء فى الاتحاد الشخصى ، كل فى مواجهة الأخرى ، دولاً أجنبية، بحيث يمكن أن تقوم بينها علاقات ودية على أساس ما تبرمه من معاهدات ، كما يمكن أن تقوم بينهما علاقات حرب دولية . بمعنى أن الحروب بين الدول الأعضاء لا تكون حربا أهلية ، ولا مجرد ثورات داخلية ، ولكنها حرب بين دول مستقلة ذات سيادة.

(جـ) تكون لكل الدول الداخلة فى الاتحاد جنسيتها الخاصة التى تحدد علاقتها برعاياها ، ويكون رعايا كل دولة أجانب بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء .

(د) الرئيس الأعلى لدول الاتحاد الشخصى ، لا يمارس سلطاته بصفته رئيسا للاتحاد ، ولكن بصفته رئيس دولة لكل الدول الداخلة فى الاتحاد ، بمعنى أنه يتصرف بشخصيته مزدوجة رئيس دولة لكل الدول الداخلة فى الاتحاد ، بمعنى أنه يتصرف بشخصية مزدوجة أو متعددة حسب عدد الدول فى الاتحاد .

(هـ) الدول الداخلة فى الاتحاد ، إذ تحتفظ بسيادتها الداخلية ، فأنها يمكن أن تختلف فيما بينها فى أسس التنظيمات الدستورية ، فقد تتبع إحداها نظام المجلسين مثلا فى حين تكون الأخرى ذات مجلس واحد ، أو قد تكون إحداها ملكية برلمانية على حين تكون الأخرى ملكية مطلقة أو هكذا .

ومن أمثلة الاتحادات الشخصية [1] :

أولا : الاتحاد الذى قام بين بولندا وليتوانيا سنة ١٣٨٦ واستمر حتى سنة ١٥٦٩ حيث تحول إلى اتحاد حقيقى بين الدولتين .

(١) انظر فى ذلك د.عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

ثانيا : الاتحاد الذى قام بين انجلترا وهانوفر سنة ١٧١٤ عندما تولى أميرها نوفر عرش انجلترا بالوراثة ، وقد استمر حتى سنة ١٨٣٨ حين وليت الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا حيث كان قانون هانوفر لا يجيز للنساء حق ارتقاء العرش .

ثالثا : الاتحاد الذى قام بين هولندا ولكسمبورج وقد وضع أسس مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وأصبح ملك هولندا دوقا للكسمبورج ، وانفصمت عدى هذا التحالف فى سنة ١٨٩٠ حين تولت الملكة ولهلمينا عرش هولندا ؛ لأن قانون التوارث فى لكسمبرج لم يكن يبيح للنساء تولى الحكم .

رابعا : فى سنة ١٩٣٩ احتلت إيطاليا ألبانيا ، وفرضت عليها اتحادا شخصيا تحت عرش ملك إيطاليا وانتهى الاتحاد بهزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية وحصول ألبانيا على استقلالها فى سنة ١٩٤٣ .

(٢) الاتحاد الفعلى (الحقيقى) :

يتكون الاتحاد الفعلى من انضمام دولتين فى شكل اتحاد دائم تحت رئيس واحد ، أو ملك واحد ، وتكون الهيئة الحاكمة فى الاتحاد واحد فى كل الشئون الخارجية . أما فى المجال الداخلى فإن الدول الأعضاء تبقى على ما كانت عليه قبل تكوين الاتحاد ، ذات سيادة داخلية كاملة لها دستورها وتشريعاتها وإدارتها المستقلة (١) :

وهكذا يتميز الاتحاد الفعلى عن الاتحاد الشخصى فى أنه ينشأ باتفاق الدول الأعضاء، فهو ليس اتحادا عارضا ، ولكنه ينشئ رابطة عميقة وقوية بين الدول الأعضاء ، حين يخضعها جميعا لحكومة مركزية واحدة تتولى شئون السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسى، وعقد المعاهدات والاتفاقات الدولية باسم الاتحاد .

ومن هنا يمكن القول بأن النتائج التى تترتب على قيام الاتحاد الفعلى تتمثل فى الآتى :

(١) أنه بموجب هذا الاتحاد ينشأ شخص دولى جديد ، هو دولة الاتحاد وتمارس وحدها كل شئون السياسة الخارجية ، سواء باسم الاتحاد ولحسابه ، أو باسم ولحساب الدول الأعضاء .

---

(١) راجع د. ثروت بدوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ وانظر أيضا . د. ابراهيم درويش ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(ب) أن المعاهدات التى يبرمها الاتحاد الفعلى تقيد الدول الأعضاء فيه ، كما أن الدول الأعضاء تتحمل معا المسئولية الناتجة عن الأعمال التى تصدر عن الاتحاد . أما الحروب التى يعلنها الاتحاد أو تعلن عليه ، فتشترك فيها آليا كل دول الاتحاد والحروب التى تقع بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الفعلى تعتبر حروبا أهلية ، وليست حروبا دولية كما هو الحال فى الاتحادات الشخصية .

وثمة ملاحظة جوهرية ترد بخصوص هذا النوع من الاتحادات ، وهى أن التلاحق الجغرافى بين دول الاتحاد الفعلى يعد من العوامل الهامة التى تساعد على تقويته فإذا تباعدت الدول جغرافيا (كما كان الحال بين هولندا وأندونيسيا) فإن العوامل الانفصالية التى من أهمها النزعات القومية المحلية تتغلب على العوامل الاتحادية مما قد ينتهى بتفكك الاتحاد الفعلى وزواله فى النهاية (١) .

وبالإضافة ، فإن من العوامل التى تساعد على إضعاف رابطة الاتحاد الفعلى ، بل وقد تدعم الاتجاه نحو الانفصال ، رغبة كل دولة فى أن يكون لها تمثيل دبلوماسى خاص يحقق مصالحها ويحفظ هيبتها فى الخارج ، واعتقادها أنها ظلمت فى التمثيل الدبلوماسى المشترك . وهناك بعض الأمثلة التى تبرهن على صحة هذا الافتراض (٢) .

ومن أمثلة الاتحادات الفعلية أو الحقيقية :

أولا : اتحاد النمسا والمجر منذ اتفاقها سنة ١٨٦٧ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ ، فقد كان أمبراطور النمسا ملكا للمجر ، وكانت الشئون الخارجية وشئون الدفاع فى يد حكومة واحدة تعمل باسم الدولتين معا . أما فى المجال الداخلى فقد كانت كل من الدولتين مستقلة بدستورها الخاص وحكومتها وبرلمانها .

ثانيا : اتحاد السويد والنرويج منذ قرر مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ نزع النرويج من الدانمارك وإعطائها لملك السويد فى شكل اتحاد حقيقى بين الدولتين يتولى وحدة الشئون الخارجية على أن تبقى الشئون الداخلية لكل دولة مستقلة استقلالا تاما وبقى هذا الاتحاد قائما حتى سنة ١٩٠٥ .

---

(١) انظر د. ابراهيم درويش، المرجع السابق، ص١١٧.

(٢) دكتور محمد طه بدوى، دكتورة ليلى أميل مرسى، النظم والحياة السياسية، بدون مكان اصدار، ١٩٩١ ص ٥٠ – ١١٠.

ثالثا : الاتحاد الهولندى الأندونيسى الذى جاء أثر الاتفاق الذى تم بين الدولتين على إقامة اتحاد فعلى بينهما فى عام ١٩٤٧ واتفق فيه على أن يكون للدولتين رئيس واحد هو ملكة هولندا ، وتكون الشئون الخارجية والعسكرية من سلطة الحكومة الاتحادية ، غير أن توتر العلاقات السياسية بين الدولتين لم تسمح بظهور هذا الاتحاد الذى مات فى عهده .

(٣) الاتحاد الاستقلالى أو التعاهدى (الكونفيدرالى) :

يتكون هذا الاتحاد من دولتين أو أكثر بحيث تحتفظ كل دولة باستقلالها عن دول الاتحاد الأخرى سواء من الناحية الخارجية أو من الناحية الداخلية ، كما تختص كل دولة برئيس خاص بها . ويتمثل مظهر الاتحاد بين هذه الدول المستقلة عن بعضها فى أن هناك تحالفا بينهم يرمى إلى تنظيم بعض الأغراض المشتركة كتنسيق الشئون الاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء أو تنظيم مسائل الدفاع بين هذه الدول أو حفظ السلام وحل المنازعات التى قد تقوم بينهم أو مع الدول الخارجة عن هذا الاتحاد [(١)] .

ويتولى تنظيم المسائل المشتركة التى نصت عليها معاهدة التحالف ، هيئة تضم ممثلين عن الدول الأعضاء ، بحيث لا تختص هذه الهيئة إلا بالمسائل التى نظمها معاهدة التحالف التى ربطت بين هذه الدول .

وتتميز الهيئة التعاهدية بالخصائص الآتية :

(ا) ليس لها شخصية دولية رغم مالها من أهمية سياسية فى توجيه سياسة الدول الأعضاء.

(ب) ليس لها أية سلطة مباشرة على رعايا الدول الأعضاء .

(جـ) ليس لها أى سلطة فى تنفيذ قراراتها ، بل أن سلطتها قاصرة على رسم السياسة العامة، وإصدار التوصيات للدول الأعضاء لتنفيذ القرارات على الوجه الذى تراه .

(د) ليس لها إيراد خاص ولكن مواردها تنحصر فيما تتلقاه من أنصبة الدول الأعضاء .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر الدراسة القيمة.

د. خالد قبانى، **اللامركزية ومسألة تطبيقها فى لبنان**، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٢، ص١٢٥ – ١٢٨.

(هـ) القرارات التى تصدرها هذه الهيئة تخضع لقاعدة الإجماع على وجه العموم .

والدول الأعضاء فى هذه الاتحادات التعاهدية تتميز بما يلى [1] :

(١) تظل متمعة بشخصيتها الدولية كاملة ، فلكل منها حق الانفراد بعقد المعاهدات الدولية، وحق الانفراد بالتمثيل الدبلوماسى ، بل لها أن تقوم منفردة بحرب ، وإن كان من المألوف أن اتفاق التعاهد يتضمن محالفة عسكرية بين الدول الأعضاء تلزمهم أن يبادروا إلى مساعدة المعتدى عليه منهم عسكريا .

(٢) لا تعد الحرب التى تقع بين أعضاء التعاهد حربا أهلية كما هو الحال فى الاتحاد الفعلى .

(٣) تحتفظ كل دولة بنظامها السياسى ، وبدستورها ، وقد يختلف هذا النظام فى طبيعته عن النظام السائد فى الدول الأخرى .

(٤) أن الاختصاصات المشتركة التى تنظمها معاهدة التحالف بين الدول الأعضاء لا يمكن تعديلها أو تغييرها كأصل عام إلا بموافقة جميع هذه الدول دون أن يكون لرأى الأغلبية قوة إلزامية على رأى الأقلية فى هذا الخصوص ، فإذا لم توافق إحدى الدول على هذا التعديل يكون لها حق الانفصال عن الاتحاد وهو ما يسمى بحق الانفصال الذى يجوز لكل دولة من الدول أن تمارسه فى أى وقت إذا مارأت ذلك ، حتى ولو لم ينص عليه صراحة فى معاهدة التحالف .

ومن أمثلة دول الاتحاد التعاهدى [2] :

أولا : الاتحاد الذى قام بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية فى ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، فلقد نص ميثاق الاتحاد فى المادة الثانية منه على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ، ونظام الحكم الخاص بها ، كما نص الميثاق على المسائل محل التنظيم المشترك ، وهى خاصة بالسياسة الخارجية والقوات المسلحة والسياسية الاقتصادية وشئون النقد

---

(١) راجع: د. خالد قبانى، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢) راجع د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية فى الدول والحكومات، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧١، ص٢٣٧.

والتعليم والثقافة . كما نص الميثاق على أن يشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى يشكل من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعاون هذا المجلس مجلس آخر يسمى مجلس الاتحاد يشكل من عدد متساوٍ من ممثلى الدول الأعضاء . ويختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد فى المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وتصدر قراراته بالإجماع . على أن هذا الاتحاد انتهى فى سبتمبر ١٩٦١ فى أعقاب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا : اتحاد الجمهوريات العربية الذى قام فى ١٩٧١ تنفيذا لميثاق طرابلس وقد أقيمت عدة هيئات اتحادية هى مجلس رياسة اتحاد الجمهوريات الذى يضم رؤساء كل من مصر وسوريا وليبيا ، والحكومة الاتحادية ، ومجلس الأمة الاتحادى ، والمحكمة العليا الاتحادية.

أخيرا يمكننا أن نقول أن الأنظمة الاتحادية التى قامت عليها الدول التعاهدية ضعيفة؛ ولذلك انتهت كلياً إلى أحد أمرين : أما تفكك التعاهد ، وعودة كل دولة إلى حالتها كما حدث فى تعاهدات أمريكا الوسطى . وأما أن تنقلب الدولة التعاهدية إلى دولة اتحادية كما حدث فى التعاهد السويسرى والتعاهد الجرمانى سنة ١٨٤٨ . أن النظام التعاهدى فى جملته نظام انتقالى مؤقت يهدف إلى إعداد الدول الأعضاء فيه لتقبل النظام الاتحادى .

(٤) الاتحاد المركزى أو الفيدرالى :

يتكون الاتحاد الفيدرالى من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور فى شكل اتحاد دائم ، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول وعلى رعاياها ، ويترتب على قيام هذه الرابطة :(١)

(ا) الاتحاد يمس استقلال الدول الأعضاء التى انضمت إليه ، إذ تفقد شخصيتها الدولية لتكون كلها شخصا دوليا واحدا .

(ب) يكون للدولة الاتحادية تمثيل دبلوماسى واحد ، أما الدول الأعضاء فى الاتحاد (الولايات) فتفقد هذا الحق ، كما يكون لها وجدها أى للدولة الاتحادية حق إبرام

---

(١) انظر فى ذلك: د. سليمان محمد الطماوى، النظم السياسية والقانون الدستورى: دراسة مقارنة، القاهرة، ١٩٨٨، ص١١٧.

وانظر أيضا: د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستورى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص١٩٥.

المعاهدات الدولية وتكون هذه المعاهدات ملزمة لكافة أعضاء الاتحاد وكذلك الحال فيما يتعلق بإعلان الحرب التى يكون حق إعلانها قاصرا على الحكومة المركزية ، وتلك الحرب تشمل كل الدويلات الأعضاء ، ولا يجوز لإحداها أن تتخلف عن الاشتراك فيها بحجة أنه لا شأن لها بها ، أو بحجة أنها لم تعلنها . وإذا وقعت حرب بين بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد وبعضهم فإنها تعتبر حربا أهلية . أما المسئولية الدولية فهى تقع على عاتق الحكومة المركزية دون الدويلات .

(جـ) الولايات الأعضاء فى الدولة الاتحادية جنسية واحدة .

(د) دستور الدولة الاتحادية هو الذى ينظم العلاقات بين الولايات وبعضها وبينها وبين الهيئة المركزية ، أو الحكومة المركزية .

وتنشأ الدولة الاتحادية بإحدى الطريقتين الآتيتين : إما نتيجة اتفاق دول مستقلة – وهذا هو الغالب – كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية ، ونشأة سويسرا وألمانيا ، فهذه كلها كانت دولا تعاهدية وانقلبت إلى دول اتحادية . وإما أن تنشأ نتيجة انفصال الولايات عن دولة موحدة بسيطة مع رغبتها فى أن تستمر مرتبطة ببعضها فى ظل النظام الاتحادى . فالبرازيل كانت دولة بسيطة ثم مالبثت أن تحولت إلى دولة اتحادية فى سنة ١٨٥٧ ، وروسيا كانت دولة بسيطة قبل سنة ١٩١٧ ثم تحولت إلى دولة اتحادية بعد قيام الثورة الشيوعية [١] :

وينقضى الشكل الاتحادى للدولة بأسلوبين أيضا : إما بانفصال الولايات من الاتحاد وتحولها إلى دول مستقلة نتيجة لحرب أهلية ، أو حركة ثورية . وإما أن ينقضى الشكل الاتحادى بتحول الدولة الاتحادية إلى دولة بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات إدارية لا تتمتع بأى استقلال بعد أن كانت وحدات سياسية ذات سيادة داخلية . ومن أمثلة ذلك أندونيسيا التى كانت دولة اتحادية مكونة من ست عشرة دولة بموجب معاهدة لاهاى المبرمة فى نوفمبر ١٩٤٩ ثم تحولت إلى دولة بسيطة بموجب الدستور الأندونيسى الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ .

والدول الاتحادية ، كما هو الحال بالنسبة لكافة الدول المركبة ، تقوم أصلا للتوفيق

---

(١) راجع: د. سليمان محمد الطماوى، مرجع سابق، ص١١٩.

بين تيارين متضادين ، أولهما هو التيار الاتحادى الناشئ من عوامل تدعو إلى الوحدة ، وأما الثانى فهو التيار الانفصالى الناشئ عن عوامل تستمد من رغبة الشعوب والجماعات فى التمتع بأكبر قسط من الاستقلال . وتيار الاتحاد يتمثل فى تنظيم الهيئة الاتحادية أو الحكومة المركزية ، أما تيار الاستقلال فيتمثل فى نظم الولايات .

والهيئة المركزية التى تتولى شئون الاتحاد تتكون بوجه عام من ثلاث سلطات هى : السلطة التشريعية الاتحادية ، والسلطة التنفيذية الاتحادية ، والسلطة القضائية الاتحادية [1] .

(أ) السلطة التشريعية الاتحادية :

تتكون هذه السلطة من مجلسين : الأول يتألف من ممثلى الولايات فيكون لكل منها نائب أو نائبان مهما يكن شأن الولايات من الاتساع أو الضيق ، وبذلك تتم المساواة القانونية المنشودة بين أعضاء الاتحاد . أما المجلس الثانى فينجب عن الأفراد بوصفهم رعايا دولة الاتحاد شأنه فى هذا شأن البرلمان فى الدولة البسيطة ، ومن ثم يكون ممثلا الولايات الكبيرة أكثر عددا من ممثلى الولايات الصغيرة ، وفى ذلك تعبير عن عدم المساواة بين الدول الأعضاء فى الاتحاد . فاعتبار المساواة ظاهر فى المجلس الأول وهو ومجلس الولايات ، واعتبار عدم المساواة ظاهر فى المجلس الثانى وهو المجلس الشعبى .

وهذان المجلسان يقومان بوضع القوانين الاتحادية التى تسرى على مختلف أنحاء الدولة الاتحادية .

(ب) السلطة التنفيذية الاتحادية :

تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الدولة وحكومة الاتحاد . وقد ينتخب الرئيس من مجموع رعايا الدولة الاتحادية بطريق مباشر كما حدث فى ألمانيا بعد سنة ١٩١٩ ، وقد ينتخب بطريق غير مباشر أى عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية . فبعض الدساتير الاتحادية تعهد إلى مجلس الاتحاد فى اجتماع على هيئة مؤتمر بانتخاب رئيس الدولة أو الهيئة التنفيذية الاتحادية التى تعد بمثابة رئيس الدولة كما هو الحال فى سويسرا [2] .

---

(١) دكتور محمد طه بدوى، دكتورة ليلى أمين موسى، النظم والحياة السياسية، م س ذ ٧ ص٨٠-٩١ .

(٢) راجع: د. سليمان محمد الطحاوى، مرجع سابق، ص١٣٥ .
وانظر أيضا: د. عبد الكريم أحمد، أسس النظم السياسية، القاهرة، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧٣ ، ص١٢٢ .

أما الحكومة الاتحادية فمن مهامها تنفيذ القرارات والقوانين الاتحادية وتتبع في ذلك أسلوبين :

(١) أسلوب الإدارة المباشرة ، بأن تنشئ الحكومة الاتحادية إدارات خاصة لها في مختلف الولايات وتكون تابعة لها ، ومستقلة عن الحكومة المحلية وإدارتها ، فمثلا قد توجد في ولاية ما إدارة خاصة لجميع الضرائب وتخضع للحكومة الاتحادية . ويعاب على هذا الأسلوب أنه يحمل الدولة بأعباء مالية مرهقة نتيجة لوجود موظفين يتبعون الإدارة المحلية ، وموظفين يتبعون الإدارة الاتحادية ، كما يعاب عليه أيضا ما يقود إليه من تعطيل للجهاز الإدارى .

(٢) أسلوب الإدارة غير المباشرة ، وهو أن تعتمد الحكومة المركزية على إدارة الحكومات المحلية في تنفيذ القوانين الاتحادية ، وتكتفي بأن تتولى الرقابة ولا يعيب ذلك سوى أن بعض الحكومات المحلية قد تتراخى في تنفيذ هذه القوانين الاتحادية .

(جـ) السلطة القضائية الاتحادية :

تتكون هذه السلطة عادة من محكمة عليا ينتخب أعضاؤها بمعرفة السلطة التشريعية، وإلى جانب كون هذه المحكمة مختصة باستئناف أحكام المحاكم المحلية التابعة للولايات المتحدة، فإن لها اختصاصات أخرى هي :

(١) فض المنازعات التي تقع بين الولايات التي يتكون منها الاتحاد .

(٢) فض المنازعات التي تقع بين الولايات والحكومة المركزية .

(٣) مراقبة دستورية القوانين التي تصدرها الهيئات التشريعية في مختلف الولايات .

توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات :

تنوعت الأساليب التي أخذت بها الدساتير الاتحادية في توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات ، إلا أنه يمكن تركيزها في ثلاثة أساليب :[١]

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: د. مصطفى محمد موسى، التنظيم الادارى بين المركزية واللامركزية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٨٣.

الأسلوب الأول : وفيه ينص الدستور على حصر ما يدخل في اختصاص الهيئة المركزية ، وما يدخل فى اختصاص الولايات ، وعيب هذا النظام أنه لا يمكن أن يكون شاملا ؛ لأن تطور حياة الدولة وحياة المجتمع يترتب عليه ظهور أمور جديدة لم تكن فى حساب المشرع عند وضع الدستور ، وحينئذ يدور البحث عن السلطة التى تختص بتنظيمها.

الأسلوب الثانى : وفيه ينص الدستور على حصر ما يدخل فى اختصاص الولايات ، وما لم يتناوله الحصر يكون من اختصاص الهيئة المركزية ، وهذا الأسلوب لا يلقى قبولا فى معظم الدول الاتحادية ، إذ ترى أنه يوسع اختصاص الهيئة المركزية على حساب اختصاص الولايات ، فكل ما يجد من تطورات فى المجتمع يكون تنظيمه حتما من اختصاص الهيئة المركزية .

الأسلوب الثالث : وفيه ينص الدستور على اختصاص الهيئة المركزية على سبيل الحصر ، ويترك باقى الاختصاصات التى لم تدخل فى حصره للولايات ، أى أن الولايات تكون مختصة بكل ما لم يرد حصره فى الدستور ، وقد أخذ بهذا الأسلوب كثير من الدول الاتحادية لما فيه من ضمان لاستقلال الولايات وحمايتها من محاولات الهيئة المركزية فى بسط نفوذها عليها .

ومن الملاحظ أنه مهما كان الأسلوب المتبع فى تنظيم العلاقات بين الولايات والهيئة المركزية فإنه من المحقق أن الهيئة المركزية تحتل مكانة سياسية أقوى من مكانة الولايات ويبدو هذا التفوق فيما يلى :

(١) إذا وجد تعارض بين القوانين الاتحادية وقوانين الولاية ، فإن الأولى هى التى تطبق داخل حدود الولاية .

(٢) الهيئة الاتحادية هى التى تختص بالفصل فى المنازعات التى تقع بينها وبين إحدى الولايات ، أو بين ولاية وأخرى ، وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية وهذه الهيئة مع كونها مستقلة فإنها تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية .

(٣) لكل ولاية أن تضع لنفسها الدستور الذى تراه ملائما لها إلا أن هذا الدستور يجب أن يخضع للمبادئ العامة التى وضعت فى الدستور الاتحادى ، وبذلك يكون دستور الولاية مقيدا .

(٤) للهيئة المركزية فى حالة الحروب وفى حالة الطوارئ وفى الأزمات الاقتصادية سلطات استثنائية يجوز بموجبها أن تتدخل فى الشئون الداخلية للولايات .

ومن أمثلة الاتحادات الفيدرالية النظام الاتحادى فى الولايات المتحدة الأمريكية فالسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة يتولاها رئيس أعلى يسمى رئيس الجمهورية ، وينتخب بإجراء انتخابات عامة ومدته أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وللرئيس نائب ينتخب لنفس المدة وبنفس الإجراءات ويرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس عند وفاته حتى تنتهى المدة ويعاون الرئيس عدد من الوزراء ويكونون مسئولين مسئولية أمامه فقط وهو الذى يعينهم وهو الذى يقيلهم إذا شاء [(١)] .

والسلطة التشريعية يولاها مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الخمسين بمعدل عضوين لكل ولاية فيكون عدد أعضائه مائة وينتخبون لمدة ستة سنوات على أن يجدد ثلثهم كل سنتين أما مجلس النواب فيتكون من حوالى أربعمائة وخمسين نائبا لمدة سنتين عن طريق انتخابات عامة .

والسلطة القضائية تتمثل فى المحكمة الاتحادية العليا ، وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة وهم غير قابلين للعزل وهذه المحكمة إلى جانب اختصاصها بوصفها المحكمة الدستورية العليا للاتحاد تتولى الفصل فى المنازعات التى قد تقع بين الولايات وبعضها أو بينها وبين الهيئة الاتحادية .

وتتبع الولايات بنصيب كبير من الاستقلال الداخلى يمكن إبرازه فيما يلى :

(١) لكل منها دستورها الخاص ، ويفرض الدستور الاتحادى نظام الحكم الجمهورى على جميع الولايات .

(٢) لكل منها حاكم ينتخب بإجراء انتخابات عامة لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات .

(٣) لكل ولاية محاكمها الخاصة ، وعلى رأسها محكمة عليا .

---

(١) راجع: د. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص٨٥.
وانظر أيضا: د. عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٤) للولاية مطلق الحرية فى كافة الاختصاصات التى لا تكون من اختصاص الهيئة الاتحادية .

(٥) تشترك الولايات فى تعديل الدستور الاتحادى إذا اقتضى الأمر تعديله ويكون ذلك وفقا لإجراءات خاصة .

* * *

الفصل الثانى

وظيفة الدولة

لاشك فى أن البحث فى الوظائف التى تؤديها الدولة لمجموع المواطنين الذين تتكون منهم ، يعتبر من أهم الموضوعات التى يطرقها دارسو العلوم السياسية .

والواقع أن المدى الذى تذهب إليه الدولة فى ممارستها لوظائفها يتوقف إلى حد بعيد على الفلسفة السياسية التى تعتنقها لنفسها والتى تحاول أن تضعها موضع التنفيذ الفعلى .

ففى ظل بعض الأيديولوجيات السياسية التى تعارض تدخل الدولة بحجة الدفاع عن الحريات الفردية ضد أى قيد قد يقف فى وجه انطلاقها ، تضيق وظائف الدولة لتتركز فى نطاق بعض الواجبات والمهام الأساسية التى لا يمكنها أن تتخلى عنها تحت أى مبرر كان ، وماعدا ذلك من أوجه النشاط على اختلاف مجالاته تتركها للأفراد يمارسونه فى حرية شبه كاملة [1] .

على أن هذا الاتجاه التقليدى ، وكما سنرى ، قد ضعف كثيرا بفعل المشكلات المعقدة التى أصبحت تضغط على كافة المجتمعات الإنسانية فى اتجاه المزيد من إجراءات التدخل الحكومى وسياساته ؛ وبذا سقطت الدعاوى القديمة التى تذرعت بها النظرية الفردية ؛ لتحل محلها نظرة عصرية متطورة تحاول أن توائم بين الحرية الفردية من جانب وبين المصلحة الاجتماعية العامة من جانب آخر ، ولم يعد الشعار المطروح للفرد أولا وليكن بعد ذلك مايكون ، وإنما أصبح الشعار المجتمع للفرد والفرد للمجتمع .

---

(١) د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى، مرجع سابق، ص٢١٣ – ٢١٥.
– دكتور محمد طه بدوى، النظرية السياسية، م س ذ من ص١٣ – ٤٠.

وإلى جانب النظرية الفردية ، يوجد ذلك النوع الآخر من الأيديولوجيات السياسية الذى يقف من التدخل الحكومى موقف التحييذ والدفاع الكاملين بحجة أن الدولة بكل ما تستحوذ عليه من سلطة وما تمتلكه من موارد وإمكانات هى الأقدر على تحقيق الأهداف الاجتماعية والتصدى للمشكلات التى تعجز الجهود الفردية عن مجابهتها بصورة فعالة . ووسيلة الدولة إلى ذلك تكون بفرض سيطرتها الكاملة على أدوات الإنتاج الرئيسية وإدارتها والتخطيط لاستخدامها بما يحقق العدالة الاجتماعية على أفضل صورة ممكنة . ومن هنا ، فإن مسئوليات الدولة فى ظل هذا المفهوم الاشتراكى تكاد لا تقف عند حد . فالمصلحة الاجتماعية تأتى فوق كل اعتبار وبعدها تأتى المصلحة الفردية فى موقف التابع ليس أكثر .

ومن هذه الإشارة المبدئية ، يتضح لنا أن وظيفة الدولة تتحدد فى إطار مذهبين سياسيين رئيسيين هما :

(١) المذهب الفردى فى صورته التقليدية والمعاصرة .

(٢) المذهب الاشتراكى بتطبيقاته المختلفة ، والمعتدلة منها والمتطرفة .

وسنتصدى لتحليل ذلك بالتفصيل فى سياق القسم التالى من هذه الدراسة :

أولا : المذهب الفردى أو النظرية الفردية

(أ) المذهب الفردى فى الإطار التقليدى :

تعريف المذهب الفردى فى صورته التقليدية :

ازدهر المذهب الفردى فى أواخر القرن الثامن عشر ونادى به العديد من الكتاب والفلاسفة الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين ، ويرجع السبب الرئيسى وراء انتشار المذهب الفردى فى تلك الحقبة التاريخية بالذات إلى ما عاناه المحكومون من تعسف السلطة الحاكمة التى استبدت بالحقوق والحريات الفردية وصادرتها .

ففى العصور الوسطى مثلا نجد أن الصراع الذى حدث بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية حول من تكون له الكلمة الأولى فى شئون الحكم ، هذا الصراع قاد فى النهاية إلى ظهور نظام الإقطاع الذى مكن الإقطاعيين من أن ينفردوا بسلطة الحكم المطلق الذى لم ينعم الفرد فى ظلاله بأى نوع من الحقوق أو الحريات الحقيقية [١] .

---

(١) راجع - Carlton Rodel, op. cit.

وراجع أيضا د. فؤاد العطار، مرجع سابق، ص١٤٥.

وحين انتهت سلطة الإقطاع بالنسبة لأمور الحكم ، وتدعمت الوحدة القومية للدولة، وظهرت إلى الواقع الدولة المركزية التى توافر لها من أدوات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية مالم يتح لهذه الدويلات الإقطاعية من قبل ، عادت الطبقة الحاكمة مرة ثانية لتمارس تسلطها على الأفراد بصورة استبدالية لا يحدها قيد ، ولقد كان من نتائج هذه الممارسة المطلقة للسلطة أن أهدرت الحقوق والحريات الفردية ، وكان ذلك هو الدافع وراء الثورات والحركات السياسية التى قامت تطالب بتقييد سلطة الحكومات وتعزيز حريات الأفراد والدفاع عنها ضد أى استبداد بمختلف الضمانات السياسية والدستورية والقانونية .

ولعل أهم هذه الثورات السياسية جميعا ، الثورة الفرنسية التى عملت على إنهاء الحكم المطلق وإعلاء شأن الفرد بتقرير مبادئ الحقوق والحريات الفردية ، فمنذ قيام هذه الثورة عمل زعماؤها على صياغة فلسفتها ومبادئها الإنسانية فى الوثيقة المعروفة بإعلان حقوق الإنسان وهى الوثيقة التى أقرتها الجمعية الوطنية الفرنسية فى عام ١٧٨٩ .

ولقد قرر إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة الفرنسية فى مادته الأولى أن الأفراد يولدون ويعيشون أحرارا متساوين أمام القانون بحيث لا يقوم التفاوت بينهم إلا على أساس المصلحة العامة ، كما قضى هذا الإعلان فى مادته الثانية بأن هدف كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التى لا يمكن إسقاطها عنه أو تجريده منها . وهذه الحقوق هى : الحرية والملكية الخاصة وحق مقاومة الاضطهاد .... إلخ [١] .

وهكذا ظهر المذهب الفردى الذى يقوم على أساس إعلاء ، شأن الفرد . فالفرد فى نظره هو الحقيقة الأولى التى سبقت قيام المجتمع المنظم ، وهو الغاية من وجود هذا المجتمع، وعليه ، فإن الأمر كان يقتضى تقييد نشاط السلطة الحاكمة فى أضيق الحدود الممكنة كى يترك للفرد أوسع المجالات لمباشرة نشاطه ؛ لذا قرر أنصار المذهب الفردى أن وظيفة السلطة الحاكمة إنما تقوم على أساس فكرة الدولة الحارسة التى تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التى تتركز فقط فى المسائل الآتية [٢] : —

---

(١) - John C. Wahlke, op. cit.

(٢) - Ibid.

١ – كفالة الأمن الخارجى . وذلك بالدفاع عن الأفراد ضد أى اعتداء خارجى .

٢ – صيانة الأمن الداخلى ، وتوفير الأسباب التى تساعد على استتبابه .

٣ – الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وذلك بإقامة مرفق القضاء .

أما ماعدا ذلك من الأعمال وأوجه النشاط فهو محظور على السلطة الحاكمة ، ويترك أمره للأفراد يباشرونه بحرية تامة دون أدنى تدخل من جانب الحكومات فمسئولية الدولة الأولى كما يقول أنصار المذهب الفردى التقليدى هى حراسة ما يتمتع به الأفراد من حقوق وحريات والمحافظة عليها وتقديسها والامتناع عن أى تدخل من شأنه أن ينال منها أو أن يضعف من كيانها .

بعض فلاسفة المذهب الفردى التقليدى :

يعتبر الفيلسوف السياسى البريطانى جون سيتوارث ميل أبرز من تصدى للدفاع عن المذهب الفردى التقليدى فى القرن الماضى .

لقد كان الأساس الذى انطلق منه ستيوارت ميل فى دفاعه عن الفردية ، هو أن الفرد يجب أن يكون الحكم النهائى والوحيد فى كل ما يقوم به من أعمال . ومن هنا ، فقد حاول أن يحد من سيطرة المجتمع على الفرد حتى يحافظ له على شخصيته المستقلة . ولم يجد إلا مبررا واحدا يعطى المجتمع حق التدخل فى حياة الفرد . وهذا المبرر هو حماية النفس أو الدفاع فنراه يذكر فى كتابه الحرية : «أن السبب الوحيد الذى يسوغ هذا التدخل الذى يقيد من حرية الفرد هو الدفاع عن النفس . فالهدف الوحيد من وراء استعمال السلطة القانونية للحد من حرية أى عضو فى المجتمع رغما عن إرادته ، هو إيقافه عن إيقاع الأذى بالآخرين» ، وبخلاف ذلك فإن المجتمع لا يملك حق التدخل مطلقا فى شئون الأفراد، فالفرد وحده هو خير حكم على الأعمال التى تعود عليه بالسعادة أو بالنفع ، أما المجتمع فلا يستطيع إلا الحكم على الأضرار التى قد تلحق بالآخرين نتيجة لهذا الفعل ، وعلى ذلك يستنتج ميل أن الجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شئون الأفراد الآخرين . أما الجانب الذى يعتبر شأنا خاصا بالفرد، فإن له الحق فى ممارسته كيفما شاء ، وبالطريقة التى يراها ، فالفرد يجب أن

يكون السيد المطلق على نفسه أو حسب تعبير ميل نفسه «يجب على الفرد أن تكون له السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسمه وعلى عقله» [1] .

وقد قسم ميل الحريات الضرورية للأفراد إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) حرية الضمير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية التعبير عن الشعور ، ثم حرية إبداء الرأى فى الموضوعات المختلفة ، سواء كانت موضوعات عملية أو جدلية أو علمية أو أخلاقية أو دينية .

(ب) حرية العمل التى يجب ضمانها للفرد بصورة مطلقة .

(جـ) حرية التجمع بين الأفراد ، وهى تعنى حرية تكوين اتحادات لا يكون الغرض منها إيقاع الضرر بالآخرين .

وقد اهتم ميل اهتماما خاصا بحرية التفكير وكان من رأيه أن حرية التفكير يجب أن تكون مطلقة وغير مقيدة بأية قيود . وقد وصل ميل فى دفاعه عن حرية الفكر إلى حد أنه ذكر أن البشرية بأجمعها ليس لها الحق فى أن تسكت شخصا واحدا يختلف معها فى الرأى. وكان يعنى بذلك فى الواقع أن حق الحكم على الأشياء وحق الإنسان فى الاعتقاد عن طريق الإقناع لا القسر هو صفة أصيلة من صفات النضج الفردى ، وأن المجتمع الحر هو الذى يعترف للفرد بهذا الحق ، ويقيم مؤسساته بطريقة تسمح بممارسته على أوسع نطاق ممكن .

كما حاول ميل فى دراسته عن الحكومة النيابية التوفيق بين حريات الأفراد وبين واجباتهم نحو الحكومة والمجتمع . ونظرا لأنه كان يعتقد اعتقادا جازما فى أن الغرض من الدولة هو تنمية الملكات الثقافية للأفراد ؛ ولذا فقد رأى أن مستقبل المجتمع يتوقف بأسره على مدى نجاح الدولة فى تحقيق هذا الهدف الأسمى .

ثم جاء العالم والفيلسوف البريطانى هربرت سينسر ليعطى «فردية» ميل مظهرا جديدا وذلك بأن أدخل عليها بعض الآراء البيولوجية المقتبسة من نظرية داروين فى التطور ، فبينما ينظر إلى الدولة باعتبارها تعاقدية فى الأصل ، نجده أيضا يعتقد فى النظرية التى تقول أن

---

(١) انظر د. محمود اسماعيل محمد، المدخل إلى العلوم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص٨٥.

المجتمع عضوى متطور . والأعضاء فى هذا الكيان العضوى الذين لا تتوافر لهم اللياقة الضرورية التى تمكنهم من أدائهم لدورهم ، يجب استبعادهم والتخلص منهم لصالح المجموع[1] .

ويستند سبنسر فى دفاعه المتطرف هذا عن الفلسفة الفردية ، على الحجة التى ساقها داروين وخلع عليها قداسة القانون ، والتى تقول أن البقاء للأصلح (أو بالأحرى للأقوى) ، وقد بنى عليها سبنسر رفضه لكل شكل من أشكال المساعدة التى يمكن أن تقدمها الدولة للفقراء . فالتقدم عنده يتوقف على مدى نجاح المجتمع فى استئصال أولئك الذين يسقطون متخلفين فى معركة التنازع على البقاء .

التبريرات الفلسفية والعملية التى ارتكز عليها المذهب الفردى التقليدى :

يتضح من سياق الحجج والآراء التى سقناها أن هناك عددا من التبريرات الفلسفية والعملية التى حاول دعاة المذهب الفردى من خلالها أن يدافعوا عن اتجاههم الذى ذهب فى مجال المطالبة بحماية الحقوق والحريات الفردية وإحاطتها بسياج منيع من الضمانات التى تبعد الحكومات عن التعرض لها أو تعطيل ممارستها فى أى صورة من الصور . وتتمثل أهم هذه التبريرات فى :

١ - **التبرير السياسى** : يقرر أنصار المذهب الفردى على نحو ما أشرنا إليه أن الفرد هو الحقيقة الأولى السابقة على قيام الدولة وهناك حقوق وحريات تتلازم مع الفرد وتلتصق به ولا يمكن أن تنفصل عنه باعتبارها من الحقوق الطبيعية التى يكتسبها الفرد قبل قيام الدولة من ذاته الآدمية والإنسانية ولما كان الفرد وحقوقه أسبق فى الوجود من المجتمع المنظم ، فهو إذن أساس نشأة هذا المجتمع والغاية من وجوده . ومن ثم ، فإن الواجب الأول للدولة هو أن تخلق الظروف التى تساعد الأفراد على ممارسة هذه الحقوق والحريات بصورة حقيقية ومنظمة وإلا ضاع الهدف الذى قامت من أجله الدولة فى الأساس .

٢ - **التبرير الاقتصادى** : فى رأى دعاة هذا المذهب أن النظام الاقتصادى الفردى الحر

---

(١) انظر د. محمود اسماعيل محمد، المرجع السابق، ص٨٦. وانظر أيضا د. بطرس بطرس غالى، د.محمود خيرى عيسى، مرجع سابق، ص١١٣.

يؤدى إلى كثرة الإنتاج وتحسينه وتوفير أفضل الأسعار للمستهلك بسبب المنافسة التى تقوم بين المنتجين .

كما يعتقدون أن القوانين الطبيعية كفيلة بإحداث التوازن فى الحياة الاقتصادية ، وهم لهذا يحثون الحكومات على إلغاء الضرائب أو تخفيضها إلى أدنى حد .

٣ – **التبرير الإنسانى** : يقوم المذهب الفردى على عامل نفسانى من مقتضاه أن الإنسان لا يقبل الخضوع للسلطة مالم تسعى هذه الأخيرة إلى صالحة فإلغاء ذاتية الفرد إنما يعنى خدمة مصالح الطبقة الحاكمة ، وبالتالى يؤدى إلى قتل الحافز الفردى الذى يظهر فى ميدان العمل الخاص حيث يبذل الفرد كل طاقاته فى سبيل الاتقان وهو ما يتطابق والغرائز الطبيعية للإنسان .

نقد المذهب الفردى التقليدى :

وجهت إلى المذهب الفردى التقليدى الذى ينادى بتقييد سلطة الحكومة وتضييق مجال تدخلها فى شئون المجتمع . عدة انتقادات أساسية تدور كلها حول المعانى الآتية :[1]

أولا : أن القول بأن وجود الفرد يسبق الجماعة المنظمة وأن حقوق الأفراد لا يمكن فصلها عن الفرد باعتبارها من الأمور التى تلتصق بآدميته وإنسانيته ، هو قول يعوزه التبرير العلمى الصحيح .

ثانيا : هناك من يرى أن أسس النظرية الفردية غير صحيحة فهى تصف الفرد بأنه أنانى ، وأنه محب لذاته ولا يتحرك إلا بدافع المصلحة الفردية الذاتية ، فكأن أصحاب هذه النظرية يرون أن الدولة غير طبيعية ؛ لأنها تتعارض مع طبيعة الإنسان التى تلزمه فى رأيهم أن يعتمد على نفسه وأن يعمل ليصبح فى غير حاجة إلى مساعدة الآخرين ، هذا مع أن الثابت هو أن الإنسان اجتماعى بطبعه ، فكل إنسان يولد فى مجتمع يستمد من هذا المجتمع بقاءه المادى والمعنوى .

---

(١) راجع: - John C. Wahlke, op. cit.

وراجع أيضا، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ ص ص ٧١ – ٩٣.

بمعنى آخر فإن الفرد هو ضيعة المجتمع الذى ينشأ فيه ، وعلى ذلك فإن مصلحة الفرد ترتبط بمصالح الآخرين الذين يكونون هذا المجتمع . وإذا كان هذا الارتباط بين المصلحة الفردية ومصلحة الدولة يبدو واضحا فى كل الظروف . فإنه يصبح من غير المستساغ الادعاء بوجود تعارض طبيعى بين المصلحتين على نحو ما يذهب إليه دعاة المذهب الفردى.

ثالثا : أن الأخذ بالنظام الاقتصادى الفردى الحر يؤدى إلى الإضرار بالأفراد ، وذلك لأن ترك الميدان الاقتصادى للأفراد وحدهم يؤدى إلى تحكم أرباب الأعمال فى الطبقة العاملة ، هذا علاوة على أن النظام الاقتصادى يؤدى إلى قيام الرأسمالية الكبيرة حيث تتمثل الفوارق الصارخة بين طبقات المجتمع الواحد ويسيطر الصالح الخاص دون أدنى مراعاة للصالح العام .

رابعا : أن اقتصار مهمة الدولة على حراسة الحقوق والحريات الفردية دون تدخل إيجابى من جانبها لدعم هذه الحقوق أو تطويرها أو توسيع نطاقها هو ادعاء غير منطقى وغير واقعى ، فقد أدت ظروف التطور الاجتماعى التى تمر بها معظم الدول فى العصور الحديثة إلى مطالبة الدولة بالتدخل لتوفير طائفة من الحقوق الجديدة للأفراد تعرف بالحقوق الاجتماعية ومنها التأمينات الصحية والضمان الاجتماعى والإعانات التى تقدمها الدولة فى حالات العجز والبطالة والشيخوخة ... إلخ ، وهى اعتبارات تتصادم فى النهاية مع أساس المذهب الفردى التقليدى الذى يبعد الدولة عن التدخل بالقوانين والسياسات والإجراءات الاجتماعية لمساعدة الضعفاء والمحتاجين عملا بنظرية التطور القائمة على مبدأ البقاء للأصلح أو للأقوى [١] .

خامسا : أنه ليس من المستساغ أن يقال أن إشراف الدولة شر إنما هو فى الحقيقة خير وليس معنى هذا أن التدخل الحكومى منزه عن المساوئ ولكن إذا ما قورنت مساوئ هذا التدخل بحسناته وإيجابياته فلا شك أن الإيجابيات سترجع بكثير على المساوئ والأمر كله يتعلق بالظروف التى تطبق فيها بعض القوانين والتشريعات أو بالكيفية التى يتم بها هذا التنفيذ . وهى أوضاع يمكن تداركها بالحلول والإجراءات التصحيحية المناسبة ، ولكن تبقى الدولة بعد هذا كله وبرغم هذا كله الضمان الأقوى لحماية

---

(١) نفس المرجع السابق.

الفرد والمجتمع ضد كافة الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية التى يمكن أن يتعرض لها بفعل هذا العامل أو ذاك .

(ب) المذهب الفردى فى الإطار المعاصر :

كان للانتقادات المريرة التى وجهت إلى المذهب الفردى فى صورته التقليدية أثرا كبيرا فى التحول بهذا المذهب من مفاهيمه المتطرفة والبالية التى لم تعد تتناسب مع البيئة ومتغيرات العصر ، إلى مفاهيم أخرى تكون أقدر على الاستجابة لضغط هذه المتغيرات ولقد كان الدافع أيضا وراء هذا التحول ، هو تعزيز الإمكانيات الدفاعية للفلسفة الفردية فى مواجهة الهجوم القاسى الذى شنته عليها النظريات الاشتراكية ، المعتدل منها والمتطرف ، وهى النظريات التى وقفت جميعها من الفردية موقف العداء الكامل والصريح .[١]

ولقد تمثل الفارق الأساسى بين الفردية التقليدية والفردية الحديثة فى أنه بينما أكدت الأولى بشدة على الفرد الذى قدسته ووضعته فوق كل اعتبار فإن الفردية الحديثة تنازلت عن هذه المفهوم وركزت بدلا منه على المؤسسات الاجتماعية المختلفة فى المجتمعات التى ينتمى إليها الفرد ويتحرك فى إطارها والتى أصبحت تستقطب اهتمامه وتستحوز على كل جهوده ، وطاقته . فالفرد كما تقول النظرية الفردية الحديثة لا يساوى شيئا إذا عزل نفسه عن هذا الإطار الاجتماعى ، فيه وحده ومن خلاله يستطيع ان يثبت نفسه وأن يؤكد تفوقه وامتيازه.

وتستطرد النظرية الفردية الحديثة إلى القول بأن هذه المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية على تنوع أنشطتها وتعدد أهدافها هى وحدها التى تقدر على تلبية الحاجات الفردية المختلفة وإشباعها ، وهى التى توفر القنوات التى من خلالها يمكن لهذه الحاجات والرغبات الفردية أن تعبر عن نفسها ، كما أنه بهذه التنظيمات الاجتماعية وليس بغيرها وهذا هو المهم ، يمكن حماية الحريات الفردية وتحقيق الرفاهية للجميع [٢] .

لقد كان المعنى السياسى الهام الذى تبلور عن هذا التراجع ، هو أن الحساسية الشديدة بين الفرد والدولة ، والتى بالغ أصحاب المذهب الفردى التقليدى كثيرا فى

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Baradet, Ieon p., **political Ideologiess**, N.J. prentice - Hall, 1977.

(٢) - Ibid.

تصويرها، لم تعد قائمة بنفس الدرجة ، وبالتالى فإن تدخل الدولة فى مجالات لم تطرقها من قبل ، لم يعد موضع معارضة أو تنديد من جانب الفرديين الجدد ، على غرار ما كان عليه الحال مع أسلافهم من المتطرفين ، وحتى فى أعتى الدول الرأسمالية ، نجد أن الحكومات أصبحت مطالبة – تحت إلحاح المشكلات الكثيرة والمعقدة – بتبنى المزيد من سياسات التدخل الحكومى ، بل وذهب بعضها – إن لم يكن أكثرها – إلى حد تطبيق بعض إجراءات التخطيط الاشتراكى – حتى وإن تم ذلك على نطاق محدود بالطبع – وذلك على سبيل الاقتناع المتزايد من جانبها بأنه بدون هذا التخطيط يصبح من المتعذر عليها مواجهة تلك المشكلات بالحسم المطلوب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ومنها :

(١) قيام هذه الدول الرأسمالية بالإشراف على تنظيم المرافق العامة والصناعات الإنتاجية ذات المساس المباشر بالمصالح الحيوية للجماهير ، ومن أهم هذه المرافق وسائل النقل والمواصلات كالسكك الحديدية والترام والنقل الجوى والبحرى وكذلك مرافق البريد والتلغراف والتليفون والإذاعة والغاز والمياه والكهرباء .. إلخ ، وتخضع هذه ا لمشروعات لرقابة حكومية دقيقة فيما يتعلق بأثمان الخدمات التى تؤديها للجمهور وينبنى هذا التحديد على دراسات اقتصادية ومحاسبية وفنية لطبيعة العمل فى تلك المشروعات العامة ، ولعنصر التكاليف فيها والعوائد التى تغلها ، وهكذا [١] .

(٢) إصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم العمل وحمايته . ويكون ذلك بتوفير الضمانات التى تحمى العمال ضد التعسف أو الاستغلال الذى قد يتعرضون له من إصحاب الأعمال، ومن أمثلة سياسات العمل وتشريعاته : الأخذ بمبدأ تعويض العمال عن أصابات العمل ووضع حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل ، كما قد تصدر التشريعات التى تقيد من هجرة العمال الأجانب إليها حتى تقضى على منافستهم للعمال المحليين ، وكذلك تشجع هذه الدول على إقامة النقابات العمالية التى تتولى الدفاع عن حقوق العمال ومطالبهم بوسيلة المساومة الجماعية .

(٣) إن الحكومات فى هذه الدول الرأسمالية أصبحت تقوم بمهمة الوساطة والتوفيق فى المنازعات الصناعية وتعمل على احتوائها قبل أن تتطور إلى اضرابات عامة تضر بالاقتصاد القومى . ومن هنا نجد هذه الحكومات نفسها مضطرة إلى إجراء دراسات

(١) مراجع - Ibid.

مستمرة عن الأجور ونفقات المعيشة والدورات التجارية والمشاكل الصناعية وعن كيفية مواجهتها والتغلب عليها .

وإذا كان على الحكومة أن تقوم بمسئوليتها تجاه هذه المسائل كلها على نحو فعال ، فإن ذلك يقتضى منها أن تعيد النظر باستمرار فى نظمها وتشريعاتها المعمول بها ، وذلك على ضوء الحقائق المرتبطة بتغيير الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) الإشراف على مشاريع الضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية باعتبار أن ذلك هو الإجراء الضرورى لحماية مواطنى هذه الدول من العلل والأمراض الاجتماعية التى تؤثر فى أحوالهم المادية والنفسية وتؤدى إلى تدهور قواهم الإنتاجية ، ومن أمثلة ذلك : التأمينات الإجبارية ضد البطالة ، والتأمينات الصحية الإجبارية ، وهى التأمينات التى تستخدم حصيلتها فى صرف إعانات البطالة وتوفير فرص العلاج للمواطنين المستحقين. كما قد تتخذ إجراءات التأمين الاجتماعى شكل صرف إعانات من الخزانة العامة للدولة للأرامل والمحتاجين والمتعطلين عن العمل ، وذلك فى المجالات التى لا تغطيها التأمينات ضد البطالة . كذلك تقوم بعض هذه الحكومات بإنشاء هيئات للخدمة العامة تكون مهمتها مساعدة المواطنين فى البحث عن أعمال تتفق مع مؤهلاتهم وخبراتهم وما إلى غير ذلك من الأمور والمجالات [1] .

(٥) الإشراف على مشاريع الصحة العامة وتقديم كل الخدمات الصحية الضرورية ومن أمثلتها : إنشاء المستشفيات العامة ومراكز الطب الوقائى والطب الصناعى ، وإجراء الأبحاث والتحليلات المعملية لاكتشاف الأمراض وعلاجها وإدارة برامج التوعية الصحية عن طريق المعارض والنشرات والأفلام . وتوفير الخدمات الصحية فى المدارس ودور الحضانة ، وتطبيق إجراءات التفتيش الصحى على السلع الغذائية لضمان خلوها من التلوث بالميكروبات ، وذلك فى نطاق المعايير التى تشترطها فى هذا الصدد [2].

(٦) رعاية التعليم وتشجيعه وغالبا ما تتمثل هذه الرعاية على شكل التوسع فى إقامة المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمى المتخصص وربط هذه المراكز بمؤسسات الإنتاج لكى يكون العلم فى خدمة الحياة والمجتمع ، وتطوير مضمون المقررات والبرامج العلمية بما يتمشى وأحدث النظريات فى مختلف ميادين التخصص وإيفاد البعثات ،

---

(١) - Ibid.

(٢) انظر فى ذلك د. ابراهيم درويش، مرجع سابق، ص٨٧.

وتنفيذ برامج التبادل العلمى والثقافى ، وإنشاء فروع للجامعات القومية فى الخارج ... إلخ .

(٧) وفى مجال الزراعة تقوم حكومات هذه الدول بمسئوليات عديدة ومتزايدة مثل المبادأة بتطبيق الأساليب العلمية والفنية الحديثة فى قطاع الإنتاج الزراعى ، والعمل على توفير الخدمات التى يحتاجها الزراع لرفع كفايتهم الإنتاجية ، وكذلك البحث عن الأسواق الخارجية تصدير فائض الإنتاج الزراعى ، وهو ما لا يتسنى إلا بإنشاء أجهزة تسويقية متخصصة تتولى تحليل اتجاهات السوق الخارجية والبحث فى إمكانيات التصدير والظروف المناسبة لذلك .

وأيضا تعمل هذه الحكومات على توفير الاستقرار فى أسعار الحاصلات الزراعية ، وتخزين الفائض فى إنتاجها الزراعى درءاً للطوارئ والأزمات التى قد تنتاب ذلك الإنتاج مستقبلا ، كما أن التخزين قد يتخذ أحيانا كأداة لمنع حدوث تقلب عنيف فى أسعار السلع الزراعية نتيجة لانخفاض المعروض منها وهكذا .

ولا تكتمل أبعاد وظيفة الدولة فى المذهبين الفردى والتقليدى دون إيجاز وظيفتها فى المذهب الاشتراكى أو النظرية الاشتراكية فى عجالة :

فالمذهب الاشتراكى هو المذهب المضاد للمذهب الفردى ، فبينما يطالب المذهب الفردى بحصر التدخل الحكومى فى نطاق معين لا يتجاوزه ، نجد أن المذهب الاشتراكى يحبذه ، بل ويعتبره أساس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع ، وينادى بأن الحكومة خير وليست شرا لابد منه كما يزعم دعاة المذهب الفردى .

والاشتراكية بصورة عامة تعارض الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وتقول أن رأس المال يجب أن يستعمل لخير المجتمع بأسره وليس لمصلحة القلة المتملكة فى ظل النظام الرأسمالى، ومادام أن رأس المال يجب أن يستغل لخير المجتمع ، فيجب أن تقوم الدولة بالإشراف عليه ، ومعنى هذا أن الاشتراكية تدعو إلى تأميم رأس المال تحقيقا لهذه الرفاهية العامة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية مثل هذه الأفكار التى شملها المذهب الاشتراكى قد أخل بجمعها بعد انهيار الكتلة الاشتراكية والتى جسدها الاتحاد السوفيتى السابق [١] .

* * *

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر ذلك فى:

د. محمود حلمى، نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٥.

الفصل الثالث

الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست مجرد عبارات يتم النص عليها فى الدساتير أو عبارة يرددها الحكام ، وإنما هى ظاهرة من الظواهر السياسية التى تسعى إليها الشعوب وتبذل من أجلها الإرواح . وكم أذهقت من أرواح فى عمر الثورة الفرنسية وفى ثورة ١٨٤٨ من أجل تحقيق أهداف الديمقراطية ، حتى يتمكن الإنسان من العيش فى ظل نظام سياسى يستطيع فيه اختيار من يمثله ويسهر على مصالحه .

إن جوهر الديمقراطية يتمثل فيما حققه للجماعات والطبقة العاملة من إعلان حقوق الإنسان وحرياته وحقه الطبيعى فى المساهمة فى التشريع ، وفى إدارة أمور الحكم وفيما حققه من مساواة سياسية وقانونية . كما أصبح للفرد كيان فى المجتمع ودور فى الحياة العامة . وأصبح الجميع أمام القانون سواء دون تفرقة أو امتياز [(١)] .

لقد تساءل إبراهام لنكولن يوما ما لماذا لا نثق ثقة كاملة فى العدالة القصوى لحكم الشعوب ، هل هناك آمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساوية لها فى حياتنا ... ؟ إن هذا التساؤل يوضح ما يختلج به صدر الإنسان الحر من مشاعر ورغبة فى حياة حرة تسودها العدالة والمساواة [(٢)] .

ولقد ترددت هذه المشاعر أكثر من مرة فى عبارات بعض من زعماء الديمقراطية وضحاياها من ذلك ما قاله باتريك هنرى فى ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ فى الجمعية الثورية

---

(١) انظر فى ذلك : د . أحمد عبدالقادر الجمال ، النظم الدستورية العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٥٣ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) انظر أيضا: صول. ك. بادوفر، معنى الديمقراطية، ترجمة جورج عزيز، القاهرة دار الكرنك للنشر والتوزيع، ١٩٦٧. ص٤٥.

الأمريكية بمدينة رتشموند التابعة لولاية فرجينيا حيث قال : « نحن المجتمعين فى سبيل الدفاع عن حريات البلاد واستقلالها ، ووضع أسس دستورها ، هل الحياة ثمينة لدينا والسلام عزيز وعذب عندنا إلى حد أن نعمل على شرائهما باسترقاقنا ووضع السلاسل فى أعناقنا ؟ أيها الرفاق امنعوا هذا بأية وسيلة ، وبأربى القوى الجبارة ، أنى لا أعرف الطريق الذى يريد سواى أن يسلكه ، ولكن فيما يختص بى امنحنى الحرية أو ازهق روحى » .

ومما تقدم ، نرى أن الديمقراطية كنظام للحكم تهدف إلى تحقيق أمرين : الأول ، أن تكون السيادة الفعلية بيد المواطنين .

الثانى : تقرير الضمانات الكافية لحريات الأفراد وحقوقهم .

وهذه الديمقراطية وهذا هو جوهرنا الحقيقى .

الديمقراطية والحرية الفردية :

إذا كانت كفالة حريات وحقوق المواطنين هو هدف الحكومات الديمقراطية الحرة، فإن ذلك لا يعنى إلا تكون الحرية بلا قيود أو قواعد تنظمها ، وإلا كانت الحرية معناها الفرضى . وهو مالا يمكن أن يكون مقصودا بالديمقراطية . ومن ثم يجب علينا أن نحدد المقصود بالحرية الفردية ونطاقها . فإذا نظرنا إلى إعلانات حقوق الإنسان التى صدرت فى القرن الثامن عشر ، نجد أنها كانت ذات صبغة فردية بحيث كان يقصد منها حماية الفرد وضمان حريته ونشاطه . وكان من أهم الحقوق التى وردت فى إعلانات القرن الثامن عشر ودساتير هذه الفترة ، وعلى الأخص الفرنسية منها ، حق المساواة أمام القانون ، وحق الفرد فى الحرية أى عدم اعتقاله دون مبرر قانونى ، ورعاية حرمة المسكن واحترام حريات العبادة والرأى والاجتماع وحرية النشر فضلا عن حرية العمل والصناعة والتجارة . كما كان حق الملكية حقا مقدسا لا يجوز المساس به ، ومع ذلك ، فقد عرفت انجلترا هذه الحقوق قبل القرن الثامن عشر [1] .

غير أن الروح الفردية التي كانت سائدة فى إعلانات حقوق الإنسان خلال القرن الثامن عشر أخذت تضعف فى القرن التالى ، نظرا لانتشار المبادئ الاشتراكية والحريات العمالية .

(١) انظر : د . أحمد الجمال ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

ومن ثم فقد تغير مضمون إعلانات حقوق الإنسان فى القرن التاسع عشر وأصبحت تغلب عليها الروح الجماعية حيث هدفت هذه الإعلانات إلى تقوية روح التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة .

وقد احتفظت هذه الإعلانات للفرد بالحقوق التى تقررت فى دساتير وإعلانات القرن الثامن عشر ، مع فرض بعض القيود البسيطة التى تتلاءم مع روح العصر . فمثلا حق الملكية أصبح وظيفة اجتماعية وليس مقدساً كما كان الحال فى الماضى . أما بالنسبة لحقوق المواطنين ككائنات اجتماعية تعيش فى جماعة منتظمة ، فقد اعترفت الدساتير والإعلانات الحديثة للفرد بمجموعة جديدة من الحقوق أطلق عليها اسم حقوق الفرد الاجتماعية مثل حق التعليم بالمجان حتى مرحلة معينة ، والإعلانات الاجتماعية للأسر كبيرة العدد ، ورعاية العجزة وكبار السن وتوفير الحياة الكريمة لهم ، وتنظيم العمل بمعرفة الدولة وتحديد حد أدنى للأجور حتى يتمكن العمال من مواجهة أعباء الحياة والعيش بمستوى لائق بإنسان آدمى .

تعريف الديمقراطية (١) :

يمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وللشعب ، ويعنى ذلك أن تكون السلطة فى أيدى جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة ، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته ، بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادى للضعفاء اقتصاديا وكفالة العدالة فى التوزيع والاستهلاك (٢) .

غير أن بعض الفقهاء لا يتفق مع هذا التعريف ؛ لأنه فى رأيه لا يطابق الواقع لأن تحقيق هذه الصورة من صور الحكم يستلزم أمرين :

الأول : ان تصدر كافة القوانين والقرارات الخاصة بإدارة شئون الدولة بإجماع آراء المواطنين.

الثانى : إن يباشر جميع المواطنين كافة أمور السيادة المتعلقة بالدولة .

---

(١) المقصود بالديمقراطية هنا ، النظام الديمقراطى الغربى .

(٢) انظر فى ذلك : د . ثروت بدوى ، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣٣٨ .

ولما كان صدور القوانين والقرارات بإجماع الآراء أمرا مستحيلا ؛ لأن اختلاف الآراء من طبيعة البشر ، كما أن مباشرة جميع المواطنين أمور السيادة أمر متعذر إن لم يكن مستحيلا فى معظم الجماعات لأن أفراد الدولة يعدون بالملايين ويستحيل جمعهم فى مكان واحد [١] .

وكذلك فإن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب لايطابق الحقيقة . ومن ثم فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية [٢] وقاعدة الإجماع وإن كان فى تطبيقها ضمان تام لاحترام الحريات الفردية الا أنها مستحيلة من الناحية العملية ، ولذلك فإن قاعدة الأغلبية من الأمور المقبولة عقلا وعملا .

ولما كانت ممارسة الديمقراطية المباشرة حتى مع الأخذ بقاعدة الأغلبية تعد أمرا مستحيلا فقد أحل روسو الديمقراطية النيابية محل الديمقراطية المباشرة أى قصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم .

والواقع أنه إذا أردنا أن نصل إلى المدلول الحقيقى لمعنى الديمقراطية يجب علينا أن نتبين أمرين هما : الغرض من الديمقراطية ، ووسائل تحقيق هذا الغرض .

وغرض الديمقراطية : تحقيق السيادة الشعبية باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويرى البعض أن المساواة الاجتماعية من أغراض الديمقراطية وإن كانت غالبية الشراح تعتبرها من أغراض الديمقراطية الاجتماعية [٣] .

أما من حيث الوسائل : التى تتحقق بها أغراض الديمقراطية ، فقد تطورت من الوسائل المستخدمة فى القرن الثامن عشر . حيث أضيفت رقابة الرأى العام لأعمال الحكام إلى مبدأ السيادة الشعبية ، وإنشاء برلمان منتخب بواسطة الشعب . إذ أن هذه الرقابة هى التى تميز أنظمة الحكم الديمقراطية عن الأنظمة الديكتاتورية . وعن طريقها تتحقق رقابة الشعب لأعمال السلطة العليا ومدى احترامها للحريات وتحقيق المساواة السياسية .

---

(١) انظر : د . مصطفى كامل ، شرح القانون الدستورى ، ١٩٥٢ ، ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٣) أنظر: عبد الفتاح حسنين العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة، القاهرة، الألف كتاب، ١٩٦٤، ص١٨.

وعلى ضوء ما سبق ، يتجه الفقه الحديث إلى تعريف الديمقراطية بأنها الحكومة التى تقوم على أسس السيادة الشعبية ، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية وتخضع السلطة فيه لرقابة الرأى العام .

التطور التاريخى للديمقراطية :

ترجع الديمقراطية إلى عهود الإغريق والرومان ، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة فى ظل سلطان الشعب . ولذلك عملوا على تحقيق الديمقراطية بالكيفية التى رآوها فى ذلك الوقت . غير أن ديمقرطية اليونان وروما كانت أقل عمقا وأضيق نطاقا مما نشاهده الآن . فلم تكن الديمقراطية القديمة [1] تعرف الحرية بمعناها الحديث مثل الحرية الشخصية ، حرية العقيدة ، حرية الملكية . حيث كانت سلطة الدولة على الأفراد مطلقة لا يحدها قيد . وكان الفرد خاضعا للدولة خضوعا تاما فى كل شىء ، إذ كان على الفرد أن يعتنق دين الدولة ، وكانت أملاك الفرد وثروته تحت تصرف الدولة . ولم تكن الحرية الشخصية مكفولة ، إذ كان يمكن نفى أى شخص دون تحقيق أو محاكمة يضاف إلى ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل فى بعض الأمور الصغيرة مثل تحديد ملبس المواطن وفقا لنموذج معين . هذه هى الديقمراطية التى كانت معروفة قديما .

وإذا رجعنا إلى الأديان السماوية نجد أنها لم تهمل أمر الديمقراطية فقد ورد فى القرآن الكريم قوله عز وجل ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ كما نجد نصوصا تحبذ فكرة الديمقراطية فى كل من الإنجيل والتواره .

وإذا كانت الديمقراطية فكرة قديمة ، الا أن تطبيقها حديث العهد فالنظام الديمقراطى يهدف إلى مساهمة أكبر عدد ممكن من الأفراد فى الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر . ولكن هذا الهدف لم يطبق إلا بعد الثورة الفرنسية ، ثم انتشر بعد الحرب العالمية الأولى [2] .

---

(١) كانت ديمقراطية المدن اليونانية القديمة ديمقراطية مزعومة ، ولم تكن الحكومات هناك فى الواقع سوى حكومات ارستقراطية نظرا لأن الرقيق وهو يمثل السواد الأعظم من سكان المدن اليونانية كان محروما من التمتع بالحكم والحقوق السياسية . ولذلك تركزت السلطة فى يد نفر قليل نسبيا بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية .

(٢) أنظر: المرجع السابق، ص١٩.

ويرجع الفضل فى تطبيق المبدأ الديمقراطى إلى كتابات الفلاسفة الفرنسيين الذين اتخذوا من هذا المبدأ وسيلة لمحاربة النظم الملكية والاستبدادية .

ويعد الفرنسي فيليب بو Philipp Pot أول من اعتمد على المبدأ الديمقراطى سنة ١٤١٤ لتأييد سيادة الشعب بمناسبة الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن حيث قرر أن الشعب هو صاحب السلطة فى تقرير الوصاية على الملك .

كما تمسك البيروتستانت والكاثوليك بالمبدأ الديمقراطى فى القرن السادس عشر لتقييد سلطة الملوك التى جاوزت وتخطت كل حد معقول .

وقد ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية ، إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان فى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ونصت المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان على مبدأ سيادة الأمة فقررت أن : « السيادة كلها مركزة فى الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة » .

وبإعلان حقوق الإنسان صارت الديمقراطية مبدأ قانونيا جديدا تقوم عليه أسس الحكم فى الدول الديمقراطية . وبذلك خرج المبدأ الديمقراطى من النطاق النظرى إلى النطاق العملى . وقد أخذ هذا المبدأ ينتشر بسرعة مما أدى إلى تقلص الملكيات المطلقة كما بدأت الدساتير الحديثة تنص على مبدأ السيادة الشعبية وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى .

هذا ونجد غالبية الدساتير الحديثة تتضمن الإشارة إلى الديمقراطية وفقا للمفهوم الذى كان يدافع عنه جان جاك روسو ، والذى كان يهدف إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويطلق على الديمقراطية التى من هذا النوع اسم الديمقراطية السياسية [(١)] .

ولاشك أن ظهور الديمقراطية بهذا الشكل كان أمرا طبيعيا خاصة وأن الحرية والمساواة كانت أمرا صعب المنال فى ذلك الوقت ، حيث كان الاستعباد والسلطان المطلق طابع الملكيات المستبدة .

أما الآن وقد تطورت الحياة الاجتماعية ، فإن الأفكار تتجه إلى تحقيق المساواة الاجتماعية أو الديمقراطية الاجتماعية . ولذلك أصبح هدف الحكم الآن تحقيق التوافق بين الحرية والمساواة الاجتماعية .

(١) راجع: صول. ك. بادوفر، معنى الديمقراطية، مرجع سابق، ص٤٧.

نقد الديمقراطية :

يتجه الفقه إلى تأييد المذهب الديمقراطى ، باعتبار أنه النظام الذى يلقى القبول والاستحسان من الشعوب .

وإذا كان المقصود بالديمقراطية هنا ، الديمقراطية التى اتخذتها الثورة الفرنسية أساسا لدساتيرها ، سواء خلال الثورة الفرنسية أو بعد ذلك ، والتى سارت على منوالها كثير من الدول الأوربية وبصفة خاصة دول أوربا الغربية . إلا أننا نجد كل النظم السياسية المعاصرة تدعى لنفسها أنها النظم الديمقراطية الحقه سواء فى ذلك الديمقراطيات الغربية أو الديمقراطيات الاشتراكية .

ومع ذلك فقد هاجم البعض ، النظم الديمقراطية على أساس أنها ليست أفضل نظم الحكم . واتفق فى ذلك أنصار الملكية وأنصار الديكتاتورية . فقد أعلن موسولينى صراحة أن الفاشية تقوم على مبادئ جديدة تخالف تلك المبادئ التى أعلنتها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ .

ونتناول فيما يلى مميزات الديمقراطية ثم الانتقادات التى وجهت إليها .

المميزات :

١ - تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية :

يهدف النظام الديمقراطى إلى تحقيق الحرية السياسية أى إلى حكم الشعب نفسه بنفسه أو بواسطة من يختارهم لحكمة ليتمكن من رعاية مصالحه . ولذلك يتركز هدف الديمقراطية الحقيقة حول اشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم ، فلا يحرم أحد من حقوقه السياسية أو من حق الانتخاب إلا إذا كان ذلك ضروريا لمصلحة الجماعة .

٢ - تهدف الديمقراطية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد :

والمقصود بالمساواة هنا ، المساواة أمام القانون وليست الفعلية ، أى يكون تطبيق القانون واحدا بالنسبة للكافة دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين .

٣ - الديمقراطية نظام سياسى وليس نظاماً اجتماعيا أو اقتصاديا :

تهدف الديمقراطية إلى تحقيق المساواة فى الحقوق السياسية ، ولادخل لها بتوزيع العائد الاقتصادى . فالديمقراطية كما يذهب البعض مسألة عقيدة وإيمان وليست كما

يدعى بعض الألمان انها مسألة « خبز وزبد » إذ أن الإصلاحات العمالية التى أجراها الزعيم الألمانى بسمارك كان يهدف منها إلى تحويل العمال عن التفكير فى الاشتراكية والديمقراطية والمطالبة بالحرية السياسية . وله فى ذلك قول مأثور هو : « متى أصبح الشعب الألمانى سعيدا فلينشد الحزب الاشتراكى الديمقراطى مايشاء من الأناشيد فلن يتبعه الشعب»[1] .

وإذا كانت الأنظار قد اتجهت إلى الديمقراطية الاجتماعية فإن ذلك لن يغنى عن الديمقراطية السياسية . فشعار الأولى ، كل شيء للشعب . إما شعار الثانية فكل شيء بواسطة الشعب . وفى الحالة الأولى يحصل الشعب على الإصلاح كمنحة من الحاكم . بينما فى الثانية يحصل على الإصلاح بنفسه عن طريق نوابه [2] .

ورغم أن الاتجاه السائد ، يرى أن الديمقراطية نظام سياسى فقط إلا أن بعض الشراح يرى أن للديمقراطية صبغة اجتماعية [3] ، ويدعمون رأيهم بأن بعض الدساتير الحديثة تضمنت نصوصا خاصة بالحقوق الاجتماعية للفرد .

٤ – الديمقراطية هى حكومة الأحزاب :

لايمكن أن تقوم الديمقراطية دون وجود أحزاب . ورغم عيوب النظام الحزبى وإمكانية تلاعب الأحزاب بعواطف الجماهير وتقديم الوعود الزائفة ، إلا أن لها كذلك مزاياها . ويمكن إصلاح النظام الحزبى عن طريق نشر التعليم ورفع المستوى الثقافى للشعب حتى يصبح قادرا على توجيه الأحزاب بما يتفق مع ميوله ورغباته .

٥ – الديمقراطية الأصلية فردية :

الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية ، فهى تظهر فى ثنايا إعلان حقوق الإنسان الذى صدر سنة ١٧٨٩ والمقصود بالفردية هنا ، اعتبار الأمة مكونة من أفراد

---

(١) انظر فى ذلك : د . وحيد رأفت ووايت إبراهيم ، القانون الدستورى ، ١٩٣٨ ص ١١٢ . وكذلك د. الجمال ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٢) انظر : د . الجمال ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣) إنظر : د . عبدالحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧

متساويين وأن للفرد حقوقا سابقة على وجود الدولة وأن حماية هذه الحقوق هى الغرض من وجود الدولة . وعلى ذلك لاتستطيع الدولة أن تنتهك حقوق الأفراد بحجة أن ذلك يحقق لهم مستقبلا أوفر من الحرية والسعادة .

- **الانتقادات :**

رغم المزايا التى يتمتع بها النظام الديمقراطى ، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة:

(١) وجه النقد إلى الديمقراطية على أساس أن الشعب غير كفء لحكم نفسه بنفسه إذ أن الشخص العادى لا يملك القدرة أو الكفاءة للحكم على المسائل العامة ومن ثم يفضل أن يتولى السلطة ملك أوديكتاتور . كما أن الديمقراطية قد تؤدى إلى أن يسير الشعب وراء عواطفه بحيث تتغلب العاطفة على العقل والمنطق فى حسم الأمور مما يؤدى إلى الإضرار بالصالح العام .

(٢) يذهب خصوم الديمقراطية إلى أنها حكم الأقلية ، وذلك على أساس أن الحكم فى الديمقراطية للاغلبية . وفى داخل هذه الأغلبية تتولى الحكم فعلا إقلية ضئيلة . ومن ثم تنتهى الديمقراطية إلى أن تصبح حكم أقلية وليست حكم كل الشعب .

(٣) تؤدى الديمقراطية إلى توزيع المسئولية وعدم تحديدها . حيث لا يتحمل الناخب مسئوليته وإنما يلقيها على هيئة الناخبين . والنائب يتهرب من مسئوليته بإلقائها على المجلس النيابى ، مما يؤدى إلى تضييع المسئولية وعدم إمكان محاسبة المخطىء وهذا القول إن صح إلى حد ما ، إلا أن تقدم المدنية يزيد من شعور الأفراد بمسئوليتهم ولاسيما من الناحية الادبية مما يعرض إلى درجة كبيرة النتائج المترتبة على توزيع المسئولية .

(٤) إذا كانت الديمقراطية لاتكون صحيحة إلا بوجود الأحزاب ، فإنها بذلك تعد أداة للانقسام وضياع المصلحة القومية نتيجة لصراع الأحزاب وتنافسها على السلطة ولكن هذا النقد يمكن الرد عليه بإمكانية إصلاح العيوب الموجودة فى نظام الأحزاب بما لايهدر المصلحة القومية .

(٥) الديمقراطية نظام لايصلح لمواجهة الأزمات ، حيث يذهب خصوم الديمقراطية إلى القول بأنه إذا كانت الديمقراطية تصلح للحكم فى الظروف العادية إلا أنها لاتصلح

للحكم في الظروف التي يختل فيها التوازن السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ففي هذه الضروف إما أن تترك الديمقراطية مكانها للنظام الديكتاتوري كما حدث في ألمانيا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى . وإما أن تضعف السلطة التشريعية وتقوى السلطة التنفيذية ، مما يؤدي إلى إضعاف العنصر الديمقراطي وتقوية الأوتوقراطية .

ولكن هذا النقد يكذبه الواقع ، حيث خاضت الديمقراطية حربين عالميتين وخرجت منهما منتصرة . حيث قضت على الديكتاتوريات التي كانت تبدو في وقت الحرب أقوى من الديمقراطية وأقدر على مواجهة الحرب .

كما أثبتت الديمقراطية من ناحية أخرى ، صلاحيتها كنظام للحكم وذلك بمواجهتها للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة . وقد طورت في نظمها وأساليبها بما يتلاءم مع الظروف التي تولدت عن هذه الأزمات . إذ اتجهت كل الديمقراطيات المعاصرة إلى إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتمكين من الممارسة الفعلية للحقوق والحريات الفردية من جانب جميع الأفراد (١) .

ورغم الانتقادات التي وجهت للنظام الديمقراطي ، إلا أنه يعتبر نظام عادل لأنه يراعي رغبات وميول الغالبية العظمى من الأفراد عند سن القوانين والتشريعات كما أنه يقوم على احترام الحقوق الفردية ، وبالتالي فإنه من أحب النظم إلى قلوب الأفراد لأنه يقوم على رغبتهم . أما فرض النظم على الأفراد قسرا فيعتبر إهدارا لأدميتهم .

ومن ثم فالشعوب المتقدمة لا يمكن أن تقبل حكما أو نظاما مفروضا عليها ، كما أنه من المستحيل في عصرنا الحاضر إقامة حكم مستقر رغم إرادة الشعب . كما أن ارتفاع المستوى الثقافي ونضوج الرأي العام ، يجعل من الممكن مساهمة الأفراد في إدارة شئونهم واعتبار الديمقراطية حقيقة واقعة لا سبيل إلى اجتنابها (٢) .

---

(١) انظر في ذلك : د . أنور رسلان ، الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي ، ١٩٧١ ، ص٤٠ .

(٢) انظر : د . مصطفى كامل ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

صور الديمقراطية :

أشرنا فيما سبق ، إلى أن الديمقراطية هى حكم الشعب بواسطة الشعب وهذا يعنى أن الشعب هو الذى يتولى ممارسة سلطات السادة وتختلف صورة الديمقراطية بحسب الطريقة التى يمارس بها الشعب هذه السيادة . فإذا باشر السيادة بنفسه كانت الديمقراطية مباشرة ، أما إذا اختار نوابا يمارسونها نيابة عنه دون أن يمارسها بنفسه كانت (ديمقراطية نيابية أو غير مباشرة) .

وأخيرا ، قد يتولى الشعب ممارسة الديمقواطية عن طريق الجمع بين الوسيلتين السابقتين معا . فيقوم النواب بممارسة السيادة نيابة عن الشعب كما فى النظام النيابى ، مع الاحتفاظ ببعض الاختصاصات التى يباشرها بنفسه ، وتسمى الديمقراطية هنا (ديمقراطية شبه مباشرة) [1] .

وفيما يلى تفصيل لهذه الصور الثلاث :

أولا : الديمقراطية المباشرة :

الديمقراطية المباشرة هى الديمقراطية التى يمارس فيها الشعب السيادة بنفسه دون وساطة نواب أو ممثلين له . حيث يتولى الشعب ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . فهو الذى يسن القوانين ويعدل فيها ما يطرأ عليها من تغيرات . وهو الذى يتولى إبرام المعاهدات وتسيير السياسة الخارجية . كما يقوم بالفصل فى المنازعات بين الأطراف .

وتعتبر الديمقراطية المباشرة أقدم صور الديمقراطية وأقربها إلى الديمقراطية الحقيقة . فقد كان مأخوذا بها فى مدن اليونان القديمة مثل اسبارطة وأثينا . حيث كانت الجمعية الشعبية التى تضم المواطنين الأحرار تجتمع عدة مرات فى السنة لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بالدولة وإقرار مايتم الانفاق عليه فى هذه الاجتماعات مثل وضع القوانين وإبرام المعاهدات وتعيين القضاة وفرض الضرائب وتعد لها ومراقبة أعمال المجلس النيابى أو مجلس الخمسمائة[2]. كما كان يسمى فى ذلك الوقت .

---

(١) - Benes Edward, Democracy, The Macmillan Company, New York, 1959.

(٢) انظر فى ذلك : د . ثروت بدوى ، المرجع السابق ص ١٦٣ . وكذلك دكتور أحمد الجمال ، المرجع السابق ص ١٦٩ .

غير أن هذا النوع من الديمقراطية قد انقرض ولم يعد معمولا به إلا فى بعض المقاطعات السويسرية القليلة السكان [١] . وذلك لاستحالة جمع كافة المواطنين فى مكان واحد والذى يقدر عددهم بالملايين .

وقد كان جان جاك روسو ، من أشد المتحمسين للديمقراطية المباشرة ، ويرى أنه النظام الوحيد السليم لتطبيق مبدأ سيادة الأمة والذى يحقق السيادة للشعب وأضاف أن نظام الحكم الذى لا يأخذ بالديمقراطية المباشرة لا يعد نظاما ديمقراطيا ؛ لأن الديمقراطية تقوم على الإرادة العامة للجماعة ، وهذه الإرادة لا يجوز فيها التوكيل أو الانابة .

وتفترض الديمقراطية المباشرة قيام الشعب بكافة وظائف الدولة التشريعية والإدارية والقضائية ، الا أنه من الناحية العملية يستحيل ان يباشر الشعب الوظائف الإدارية لأن ذلك يستلزم ممارسة يومية . ومن ثم فقد أكتفى روسو باختصاص الشعب بسن القواعد التشريعية ووضع القوانين اللازمة للجماعة . وفى الغالب يقوم موظفين بممارسة الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية . ومن ثم فقد كانت الديمقراطية المباشرة مقصورة على الوظيفة التشريعية .

مزايا الديمقراطية المباشرة :

تتميز الديمقراطية المباشرة بأنها أقرب النظم إلى الديمقراطية المثالية وهى التى تحقق السيادة للشعب ؛ لأن الشعب هو صاحب السيادة ويجب أن يباشر سلطته بنفسه . وعلى عكس النظام النيابى الذى يتولى الحكم فيه نواب يمثلون الشعب . كما أن الديمقراطية المباشرة تجعل المواطن يساهم فى تحمل المسئولية العامة وفى تقرير مصير الشعب . كما تؤدى إلى القضاء على الخلافات الطائفية ، ووضع المشاكل الحيوية أمام الشعب حتى يساهم فى إيجاد الحلول المناسبة لها [٢] .

---

(١) هذه المقاطعات هى مقاطعات جلاريس ، أو بقالدن ، نبدفالدن ، رودس الداخلية رودس الخارجية ، وكانت مقاطعة أورى هى آخر المقاطعات التى تتخلت عن هذا النظام فى سنة ١٩٢٨ .

(٢) راجع:

- Benes Edward, op. cit.

عيوب الديمقراطية المباشرة :

(١) عدم وصول جانب كبير من أفراد الشعب إلى درجة من الوعى والإدراك تمكنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم .

(٢) عدم إمكانية تطبيق الديمقراطية المباشرة فى الدول الحديثة والتى تضم عددا كبيرا من السكان ويمتد إقليمها على مساحة واسعة مما يستحيل معه إمكانية جمع المواطنين فى مكان واحد لمناقشة الأمور العامة .

(٣) مع تطور الحياة وحدوث التقدم الفنى ، توجد كثير من المسائل الفنية المعقدة والتى لا يستطيع الأفراد العاديين استعابها والمساهمة فى حلها . ويستدعى ذلك تكوين لجان فنية متخصصة لمناقشة مثل هذه المسائل ووضع الحلول المناسبة لها .

(٤) توجد بعض المسائل العامة التى تتطلب السرية فى أدائها ، فإذا طرحت على الشعب بشكل عام لمناقشتها فإن ذلك يكشف سريتها ويعرض الدولة لمخاطر قد لا تقدر على مواجهتها .

(٥) إذا كانت الديمقراطية المباشرة قد نجحت فى بعض المقاطعات السويسرية ، فإن ذلك راجع إلى ظروف خاصة بتلك المقاطعات ، مثل صغر مساحتها وقلت سكانها . يضاف إلى ذلك أن المشاكل التى يتم مناقشتها فى هذه المقاطعات قليلة الأهمية حيث تتولى السلطات الاتحادية مناقشة المسائل الهامة ، ولاتترك لتلك المقاطعات إلا بعض المسائل المحلية قليلة الأهمية ، باعتبار أن هذه المقاطعات داخلة ضمن الاتحاد الفدرالى السويسرى .

وبالرغم من ذلك ، فإن الديمقراطية المباشرة فى سبيلها إلى الزوال من تلك البلاد ، حيث يطبق هذا النظام فى خمس مقاطعات سويسرية فقط ، وأن تطبيق هذه المقاطعات لمظاهر الديمقراطية المباشرة محدود جدا .

نلخص مما تقدم ، إلى أن نظام الديمقراطية المباشرة ، وإن كان يحقق مبدأ السيادة الشعبية من الناحية النظرية ، إلا أنه يصعب تطبيقه فى العصر الحديث خاصة وأنه فى طريقه إلى الزوال عندما تعلن المقاطعات السويسرية الخمس زواله منها .

ثانيا : الديمقراطية النيابية :

فى النظام النيابى ، تتحدد مهمة الأفراد باختيار النواب الذين يتولون الحكم نيابة عن الأمة . وفى هذه الحالة لا يتولى الشعب السلطة بنفسه ، وإنما يلقى بمسئولية الحكم ومباشرة السلطة على الهيئة التى يختارها لهذا الغرض . كما يقوم الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية إذا كان الحكم جمهوريا .

أسس الديمقراطية النيابية :

تنحصر هذه الأسس فى المبدأين التاليين [١] :

(١) وجود هيئة تشريعية (برلمان) يتم انتخابها كلها أو غالبيتها بواسطة الشعب . وتتولى هذه الهيئة السلطة التشريعية . ويتم انتخابها لمدة معينة ، وهذا يستتبع تجديد الانتخاب من وقت لآخر .

(٢) وجود مبدأ المسئولية الوزارية . فإذا كانت الوزارة مسئولة أمام البرلمان كان النظام نيابيا ، كما هو الحال فى فرنسا وانجلترا . فإذا كانت الوزارة مسئولة أمام البرلمان كان النظام نيابيا كما هو الحال فى فرنسا وانجلترا وإذا كانت الوزارة مسئولة أمام رئيس الدولة كان نظام الحكم رئاسيا ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التى تأخذ بنظام الديمقراطية النيابية تختلف دساتيرها ونادرا ما يتطابق دستور دولتين . ومع ذلك فقد تنفق دساتير بعض الدول من حيث المبادىء الأساسية ، ولكنها تختلف فى الاحكام التفصيلية . والمقصود بالمبادىء الأساسية هنا سلطات الدولة الثلاث ومدى أمكانية تحقيق التوازن بينها . ويترتب على ذلك أنه إذا كانت الدساتير متشابهة مع بعضها من حيث الأساس أمكن ضمها فى مجموعة واحدة رغم اختلاف التفاصيل .

الديمقراطية والنظام النيابى :

إذا كان الحكم الديمقراطى يجعل السلطة للشعب وتقوم النظام النيابى على اختيار الشعب لحكامه ، فإن ذلك يعنى ان الشعب لا يمارس السلطة بنفسه وإنما تقوم بها المجالس

---

(١) أنظر: - Ibid.

النيابية . لذلك فقد ذهب البعض إلى القول بأن النظام النيابى يخالف اسس النظام الديمقراطى . ومن ثم فقد وضعت عدة نظريات للتوفيق بين هذين المبدأين أهمها :

١ - نظرية النيابة :

من أنصار هذه النظرية غالبية رجال الفقه الفرنسى ، وتقوم هذه النظرية على أساس ان ألأمة هى الموكل وممثلى الشعب فى البرلمان هم الوكيل . ومن ثم فانهم يباشرون اعمالهم باسم الأمة وتنصرف تصرفاتهم اليها .

غير أن هذه النظرية كانت محل نقد على أساس انها تفترض ان الامة شخص معنوى وهو مالا يمكن التسليم به حيث لا يجوز ان تكون الأمة والدولة شخص معنوى فى وقت واحد . لذلك عدلوا عن فكرة الوكالة واستبدلوها بفكرة الوصاية . باعتبار ان البرلمان وصى على الشعب . ولكن هذه النظرية كانت محل نقد ايضا ، على أساس ان الوصاية لاتكون الا على القاصر الذى لا يستطيع التعبير عن إرادته والواقع غير ذلك ، لان النظام النيابى يعنى استحالة مباشرة الأمة للامور العامة طبقا لمبدأ الديمقراطية المباشرة [١] .

٢ - نظرية العضو :

ازاء الانتقادات التى وجهت لنظرية النيابة ظهرت العضو . وتقوم هذه النظرية على أساس ان الامة شخص معنوى وان ارادة هذه الأمة يعبر عنها بواسطة عضو لا يتمتع بإرادة مستقلة أو شخصية مستقلة . وهذا العضو هو الهيئات التى تتولى سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء .

ويعيب هذه النظرية أنها تعترف للأمة كسابقتها بالشخصية المعنوية ، كما أنها قد تؤدى إلى الاستبداد لأنها لاتفرق بين إرادة الحكم وإرادة المحكومين وبالتالى تجعل إرادة الحاكم أو العضو هى إرادة الأمة ، وفى هذا كل الخطر على الحريات العامة .

٣ - نظرية الضرورة العملية :

لما كانت الديمقراطية المباشرة هى النظام المثالى ، إلا أن تحقيها فى الوقت الحاضر مستحيل من الناحية الواقعية . ومن ثم فلا مناص من الاخذ بنظام الديمقراطية النيابية .

---

(١) - Austin Ramney and Willmoore Kendall, **Democracy and the American party system,** Harcourt, Grace & world Inc. New York, 1956.

حيث يتم اختيار فئة معينة من الشعب تتولى السلطة نيابة عنه . وبالتالى فليس هناك من ضرورة فى بحث مدى طبيعة العلاقة بين البرلمان والشعب ؛ لأن الهدف هو مشاركة الشعب فى الحكم وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة . ومن ثم فإن الديمقراطية تعنى اشتراك الشعب فى الحكم وسواء اشترك بنفسه أو عن طريق نوابه ، فالمبدأ الديمقراطى مصون .[1] ونتجه إلى تأييد هذه النظرية .

أركان النظام النيابى :

يقوم النظام النيابى على أربعة قواعد أساسية [2] :

(١) وجود برلمان منتخب سواء كان هذا البرلمان مكونا من مجلس واحد أو مجلسين ويشرط أن يكون للبرلمان سلطة فعلية نافذة ، وعلى الأخص فى مسائل التشريع . وقد يقوم البرلمان بالسلطة التشريعية وحده كما فى الولايات المتحدة أو قد تشترك معه السلطة التنفيذية كما فى فرنسا وبريطانيا .

(٢) النائب لا يمثل دائرته انتخابية وإنما يمثل الأمة بأثرها : ويترتب على أن النائب ممثلا للأمة عدة نتائج :

(ا) عدم تقيد النائب بالتعليمات التى يصدرها إليه ناخبيه . وذلك على عكس الحال فى عهد الثورة الفرنسية ، حيث كان النائب ملزما بالتوجيهات التى تصدر إليه وبالصورة التى يريدونها .

(ب) لا يجوز للناخبين عزل النائب ؛ لأن النائب لا يمثلهم بل يمثل الأمة فى مجموعها كما لا يلتزم بتقديم حساب لناخبيه .

(جـ) نظرا لأن النائب يمثل الأمة بأسرها ، فيجوز له الاشتراك فى مناقشة جميع الأمور العامة بصرف النظر عما إذا كانت هذه المسائل تهم مصالح ناخبيه أو لاتهمهم طالما كان يضع فى اعتباره الصالح العام حتى ولو كان يتعارض مع مصالح ناخبية .

(د) تتحمل الخزانة العامة مكافآت النواب ، على عكس الحال فى الماضى ، حيث كان الناخبون يتحملون بنفقات النائب خلال فترة تمثيله لهم .

---

(١) - Ibid.

(٢) انظر د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٣) استقلال البرلمان خلال فترة وجوده عن مجموع الناخبين : تنتهى مهمة الناخبين بانتخاب ممثليهم . وكل مالهم الرجوع إلى رئيس الدولة لاستعمال حقه الدستورى فى حل البرلمان أو الاعتراض على مشروعات القوانين . دون أن يكون لهم استعمال الحقوق المقررة فى الديمقراطية (شبه المباشرة) حق الاعتراض الشعبى والاستفتاء الشعبى ... إلخ . أو اللجوء للقضاء لإلغاء القانون المخالف . ويترتب على ذلك أن النائب مستقل تماما ، وله الحرية الكاملة فى استعمال سلطته طوال مدة نيابته وليس للناخبين الحق فى عزله أو تقييده بأوامر وتعليمات . ويرى بعض الشراح أن العلاقة بين النائب والناخبين ليست علاقة قانونية ، بل هى علاقة سياسية ، وبالتالى لايمكن تكييفها طبقا لقواعد القانون الخاص . فالعلاقة السياسية تقوم على أسس اجتماعية ولاتخضع لقواعد نيابيه .

(٤) تجديد البرلمان دوريا : إن النواب فى البرلمان هم المعبرين عن رغبات وميول الشعب . ويقتض الأمر الرجوع من وقت لآخر إلى الشعب ليعيد انتخاب نوابه أو يختار غيرهم إذا ما أخلوا بثقته فيهم . ويجب أن تكون مدة البرلمان معقولة حتى تتحقق رقابة الشعب على نوابه .

هذه هى الأركان للنظام النيابى ، ومن ذلك فإننا نشاهد اليوم تأثير الناخبين على نوابهم .

ويذهب البعض إلى القول بأن قواعد التمثيل النسبى مثل تحديد نسبة معينة لكل طائفة من طوائف الشعب أو تخصيص مقاعد للنساء ، وكذلك تمثيل الأقليات لاتتفق مع قواعد النظام النيابى التقليدى . إذ أن نظام الانتخابات بالأغلبية فى رأيهم هو القاعدة التى يتعين تطبيقها واحترامها والتى تتفق مع قواعد النظام النيابى التقليدى [١] .

وأخيرا فقد تطور النظام النيابى نحو تمثيل الشعب على وجه صحيح وبخاصة من ناحية جوانبه الاجتماعية وأصبح الرأى الغالب أن الانتخابات ما هو إلا مجرد اختيار من الشعب لحكامه . ومن ثم ليس هنا ما يمنع من الالتجاء إلى بعض مظاهر الديمقراطية المباشرة لزيادة سلطان الشعب واشتراكه فى الحكم .

---

(١) أنظر: - Austin Ramney, op. cit.

٣ - الديمقراطية شبه المباشرة :

تعتبر الديمقراطية شبه المباشرة نظاما وسطا بين الديمقراطية المباشرة حيث يتولى الشعب مباشرة السلطة بنفسه ، وبين الديقمراطية حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين له يتولون الحكم نيابة عنه . ويقوم هذا النظام على وجود برلمان أو هيئة منتخبة كما هو الحال فى النظام النيابى ، مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض السلطات التى تمارسها وفقا لوسائل معينة تختلف من نظام لآخر .

مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة :

توجد ستة مظاهر للديمقراطية شبه المباشرة . ويتفق فقهاء القانون الدستورى على ثلاث مظاهر منها ، وهى : -

(١) الاستفتاء الشعبى .

(٢) الاعتراض الشعبى .

(٣) الاقتراح الشعبى .

على أساس أنها تتنافى مع النظام النيابى . ولكنهم يختلفون حول ثلاث مظاهر أخرى هى : -

(١) حق الناخبين فى إقالة النائب .

(٢) حق الاقتراع على حل البرلمان .

(٣) حق عزل رئيس الجمهورية ، حيث يذكرها البعض من تطبيقات الديمقراطية شبه المباشرة [(١)]، بينما لاتذكرها الغالبية من بين مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة [(٢)] .

وفيما يل نتناول بيان هذه المظاهر الست :

١ - حق الاستفتاء الشعبى :

ويقصد به استفتاء الشعب فى أمر من الأمور فإذا كان الاستفتاء بخصوص مشروع

---

(١) انظر فى ذلك : د . عثمان خليل ، المبادىء الدستورية العامة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ص ١٩٨ وما بعدها. وأيضا د . وحيد رأفت ، القانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر فى ذلك : د . سيد صبرى ، القانون الدستورى ، ص ١٠٤ .

قانون كان الاستفتاء تشريعيا ، أما إذا تعلق بخطة معينة أو اتباع سياسة جديدة أو تدعيما لمركز رئيس الدولة كان الاستفتاء سياسيا [1] .

وينقسم الاستفتاء من حيث ميعاده ، إلى استفتاء سابق على القانون ويعنى ذلك أن يستطلع البرلمان رأى الشعب حول فكرة القانون ، فإذا وافق عليها تولى البرلمان وضع القانون. وقد يكون الاستفتاء لاحقا على القانون فإذا وافق عليه الشعب أصبح نافذا وإلا فلا ينفذ . ويعتبر الاستفتاء اللاحق وحده من تطبيقات الديمقراطية شبه المباشرة .

كما ينقسم إلى استفتاء ملزم إذا تقيدت الدولة بنتيجته ، واستفتاء غير ملزم أو استشارى إذا لم تتقيد الدولة بنتيجته . ومع ذلك فمن النادر أن يخالف البرلمان ما انتهت إليه الاستفتاء لما يترتب على ذلك من نتائج سياسية .

وقد يكون الاستفتاء إجباريا إذا نص الدستور على وجوبه ، وقد يكون اختياريا إذا ما ترك الدستور للبرلمان حرية إجرائه .

٢ – حق الاعتراض الشعبى :

ويقصد به حق عدد معين من الناخبين فى الاعتراض على قانون صادر من البرلمان فى بحر فترة معينة من تاريخ نشره . وتختلف هذه الفترة باختلاف الدساتير . ويعتبر القانون نافذا بمجرد صدوره من البرلمان ، ولكن إذا اعترض الأفراد خلال الفترة المحددة فإن القانون لايسقط وإنما يوقف تنفيذه حتى يتم الاستفتاء بشأنه فإذا إقره نفذ القانون وإذا اعترضوا عليه سقط بأثر رجعى .

٣ – الاقتراح الشعبى :

يقوم الناخبون فى حالة الاقتراح الشعبى باقتراح مشروع القانون . وهذا الاقتراح يكون فى صورة فكرة أو مبدأ يقوم البرلمان بصياغة القانون . وقد يكون الاقتراح فى شكل مشروع قانون . وبذلك فإن الاقتراح الشعبى يحقق مزيدا من اشتراك الشعب فى السلطة .

٤ – اقالة الناخبين لنائبهم :

ويقضى هذا المظهر بإمكانية طلب عدد معين من الناخبين (العشر مثلا) إقالة

---

(١) لجأ هتلر أكثر من مرة لهذا النوع من الاستفتاءات لتدعيم مركزه أثناء توليه الرئاسة فى ألمانيا ، انظر فى ذلك : د . أحمد الجمال ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

نائبهم . فإذا وافق أغلبية الناخبين على طلبهم ، فإنه يتعين انسحاب النائب . أما إذا حصل النائب على الأغلبية لمصلحته فإنه يعد منتخبا من جديد . وهذا النظام مطبق فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - الحل الشعبى :

وتشمل الإقالة هنا جميع أفراد الهيئة البرلمانية . ويكون ذلك بناء على طلب عدد من الناخبين ، فإذا وافقت أغلبية الشعب على هذا الطلب حلت الهيئة النيابية . وتأخذ بهذا النظام المقاطعات السويسرية .

٦ - عزل رئيس الجمهورية :

تعطى بعض الدساتير هذا الحق للشعب ، ومن بينها دستور فيمار الألمانى الصادر سنة ١٩١٩ حيث ينص على جواز عزل رئيس الجمهورية قبل انقضاء مدة رئاسته بناء على طلب عدد من الناخبين ، وموافقة مجلس الريشتاغ الألمانى على هذا الطلب ثم موافقة الشعب فى استفتاء شعبى .

هذه هى مظاهر النظام الديمقراطى شبه المباشر . وليس من الضرورى الأخذ بها جميعها حتى يمكن وصف النظام بأنه ديمقراطى شبه مباشر ، وإنما يمكن الأخذ ببعض هذه المظاهر فقط .

ونظرا لأنه نظام وسط ، فقد يقترب فى بعض الدول من الديقمراطية المباشرة وفى البعض الآخر من الديمقراطية النيابية .

ونظرا لأن الديمقراطية شبه المباشرة أقرب إلى الديمقراطية المثالية من النظام النيابى ، فقد اتجهت الدساتير الحديثة نحو تقرير بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة والعدول عن النظام النيابى التقليدى .

محنة الديمقراطية :

لقد تصادف أن ظهرت الديمقراطية فى وقت كان النشاط الاقتصادى فى أوج عظمته وكان من نتائج ذلك ارتفاع مستوى المعيشة .

كما أدى الأخذ بالمبدأ الديمقراطى حل كثير من المشاكل التى كانت موضع

خلاف ومناقشة مثل مبدأ تكافؤ الفرص والاقتراح العام وغيرهما من المبادئ التى تهم الرأى العام وتؤدى إلى تطوير الحياة السياسية والثقافية والفكرية للمواطنين .

كذلك من أهم أسباب انتشار الديمقراطية السياسية الرغبة فى القضاء على الامتيازات التى كانت تمنح للأفراد والطبقات بغير حساب . فقد كان من دوافع انتشار الديمقراطية الرغبة فى تحرير الطبقة المتوسطة فى غرب أوربا من نفوذ ملاك الأراضى الإقطاعيين . وتم ذلك عن طريق الأخذ بنظام الاقتراع العام ؛ لأن هذا النظام هو الذى يوضح رغبة الأغلبية عن طريق التشريع .

وقد كان هذا التطور هو السبب فى محنة الديمقراطية ، حيث ظهرت طبقة جديدة من الشعب حملت على السلطة السياسية . ومن ناحية أخرى فإن السلطة الاقتصادية تركزت فى يد فئة قليلة من الأفراد . ولما كان التوسع فى الحقوق السياسية وتركيز السلطة الاقتصادية نتيجتان لا تتفقان ؛ لذلك فإن السلطة السياسية وهى التى تمثل الأكثرية تريد أن تحد من السلطة الاقتصادية (الفئة القليلة) لتحقيق المساواة الاقتصادية وتوزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة . وحاولت إزالة العقبات التى تمنع تحقيق هذه الأهداف .

ومن ثم فإننا نرى الشعوب ، وقد بدأت تتجه إلى رفض مبادئ الديمقراطية الرأسمالية، وأصبحت الآن تتجه إلى اعتناق مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية . وبذلك فإن الديمقراطية التى كان لها تأثيرا ساحرا مثل حق الانتخاب وحق الاستفتاء والتمثيل النسبى ، فقدت فاعليتها فى الأخذ بعناصر الديمقراطية وإنقاذها من كبوتها وهنا يكمن السر فى محنة الديمقراطية وأزمتها .

وإذا كانت الديمقراطية نظاما سياسيا مثاليا ، إلا أنها تتعرض للمخاطر بسبب ارتباط مصيرها بالنظام الرأسمالى [1] . لأن الديمقراطية تهدف إلى إزالة الفوارق السياسية بين الطبقات ، بينما تؤكد الرأسمالية هذه الفوارق .

---

(١) اختلفت الآراء حول العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ، حيث ذهب كلن إلى أن هذين المطلبين لا علاقة لهما بالديمقراطية على أساس أن هذه أمور لاتتحقق إلا فى ظل نظام ديكتاتورى . بينما ذهب هوبسون إلى القول بأن الديمقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها بدون المساواة الاقتصادية . انظر فى ذلك : د . أحمد الجمال ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

كما أن أنصار الرأسمالية لن يتقبلوا المبادئ الجديدة التى طورتها الديمقراطية مثل مبدأ تكافؤ الفرص . فلن يقبلوا توزيع القوة الاقتصادية على أسس تكفل المساواة بين المواطنين ؛ لأن مصالح هذه الطائفة تتعارض مع تطبيق قاعدة المساواة حتى ولو كان تطبيقها يؤدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التى تسعى إليها الشعوب .

ومما تقدم يمكن القول بأن الديمقراطية تتعرض لهزات عنيفة تغير النظام الديمقراطى من أساسه ، مع ما فى ذلك من أخطار تلحق بالشعوب .

لكل هذه الأسباب ، فإن هناك من يعتقد أن الديمقراطية الرأسمالية مصيرها إلى الزوال .

* * *

الفصل الرابع

الدستـــــور

لكل دولة دستور ينظم العلاقة المتبادلة بين أجهزة للحكم فيها . ويحدد مجال الاختصاص الوظيفى المسند إلى كل واحدة من سلطاتها العامة ، تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية ، كما أنه هو الذى يبين حقوق المواطنين وواجباتهم العامة ، ومن هنا فإن الدستور أو ما يطلق عليه أحياناً القانون الأساسى [1] .

والدستور هو الذى يرسى دعائم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين فى إطار من الشرعية القانونية التى تحاسب كل الدول ذات الأنظمة الديمقراطية عليها . وكما يقول أساتذة النظم السياسية فإن الهدف الأصلى لأى دستور حكم هو المساعدة على توفير نظام متكامل من الضوابط القانونية التى بإمكانها أن توقف أى مظهر من مظاهر الممارسة الاستبدادية أو التحكمية للسلطة . وتكون وسلته إلى ذلك ، تحديد الإجراءات والتدابير القانونية والسياسية التى يمكن بواسطتها معاقبة أى انتهاك للمعانى الأساسية التى يحرص الدستور على تأكيدها ، ودفع الجميع ، حاكمين ومحكومين ، إلى احترامها والتقيد بها .

وإذا كانت تلك هى مهمة الدستور والغاية الرئيسية من وجوده ، كسمة من سمات الحكم الملتزم ، فإنه لا يشترط فى الدستور أن يكون قد صدر فى فترة تاريخية معينة أو أن تكون مبادئه وأحكامه قد تضمنتها وثيقة واحدة ، فقد يكون دستور الدولة من القدم والعراقة بحيث استطاع أن يضرب بجذوره وأن يؤكد نفسه فى تقاليد الحكم وفى سلوك أجهزته ومؤسساته المختلفة ، كما هو الحال مع الدستور الإنجليزى (الذى يمثل سابقة تاريخية نادرة

(١) أنظر فى ذلك د. أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص١٢٨. وكـذلك د. ثروت بدوى، القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر، مرجع سابق ص٣٤٢.

الحدوث) الذى يربو عمره على سبعمائة عام أو بالتحديد منذ صدرت وثيقة العهد الأعظم) (Magna Charta) المعروفة فى عام ١٢١٥ . ومثل هذا النوع العريق من الدساتير يكون محصلة الخبرات السياسية والدستورية المتراكمة عبر مراحل التاريخ المختلفة للدولة التى تأخذ به . وعادة ما تقل احتمالات التغيير فى جوهر هذه الفئة من الدساتير التاريخية ، وإذا ما حدث تغيير فإنه يكون فى أضيق الحدود وبالشكل الذى لا يغير من معالمه الرئيسية التى اكتسبها وتميز بها عبر التاريخ السياسى الطويل للدولة صاحبة الدستور .

أولاً : كيفية إصدار الدساتير

تصدر الدساتير فى المادة بإحدى الطرق الآتية :

١ - الدستور الصادر على شكل منحة من الحاكم :

ويكون ذلك بتنازل ولى الأمر (سواء كان ملكاً أو رئيساً للجمهورية أو أيا كان لقبه) عن حقوقه رغبة منه فى إشراك الأمة معه فى الحكم . ومن أمثلة هذا النوع من الدساتير : الدستور الفرنسى الذى صدر سنة ١٨١٤ ، والدستور اليابانى الصادر عام ١٨٨٩.

وصدور الدستور فى شكل منحة ، لا يترتب عليه إمكان سحبه ، إذ أن الدستور بمجرد صدوره يتعلق به حق الأمة ، ولا يمكن تعديله أو المساس به بعد ذلك إلا بموافقة الأمة ورضاها ، وليس بإرادة الحاكم الذى منحه وحده [١] .

ويقال أنه من الناحية النظرية البحتة ، يعتبر هذا النوع من الدساتير وليد لإرادة صاحب السلطان ، أما من الناحية الواقعية ، فإن صدور الدستور كمنحة يقصد إنقاذ كرامة صاحب السيادة ؛ ولذلك تكون المنحة ستاراً يخفى وراءه الحاكم المطلق تنازله عن سيادته المطلقة واستبدالها بمبدأ السيادة الشعبية .

ويرى أساتذة النظم السياسية أن صدور الدستور كمنحة من الحاكم يعتبر دليلاً على تأخر الروح الديمقراطية فى المجتمعات التى تصدر فيه الدساتير بهذه الكيفية [٢] .

---

(١) د. ثروت بدوى، مرجع سابق ص٣٤٥.

(٢) - Austin Ramney, op. cit.

٢ – الدستور الصادر فى شكل تعاقد بين الحاكم وممثلى الشعب :

وقد يصدر الدستور نتيجة اتفاق بين الشعب والحاكم . ومن أمثلة ذلك دستور سنة ١٨٣٠ الفرنسى فقد كان نتيجة تعاقد بين الأمبراطور أورليان . قبل اعتلائة العرش وبين نواب الشعب الفرنسى الذين اجتمعوا برغم حل مجلسهم .

ويعاب على هذه الطريقة ، أن الحاكم يعتبر مساوياً للأمة مع أنه فى الواقع لا يشاركها حق السيادة . إذ أن السيادة الشعبية ملك للأمة دون شريك ويرد البعض على هذا الرأى بقولهم أنه من الوجهة العملية لا يكون الدستور فى شكل عقد ، إلا بعد نضال يغلب فيه الحاكم على أمره ، ويكون القعد فى هذه الحالة ستاراً يخفى وراءه الحاكم عجزه وخضوعه لمطالب الشعب .

٣ – إصدار الدستور عن طريق جمعية نيابة تأسيسية :

وهى أكثر طرق إصدار الدساتير انتشاراً فى الوقت الحاضر ؛ نظراً لأنها أقرب الطرق إلى الديمقراطية الصحيحة . وبموجب هذه الطريقة يقوم بوضع الدستور جمعية منتخبة من الشعب ، ويلاحظ أن وضع الدستور بهذه الكيفية يتمشى مع المبدأ الذى يقول بأن الأمة مصدر السلطات ، ومعظم الدساتير التى صدرت فى العالم بعد الحرب العالمية من هذا النوع.

وهناك كثيرون ممن يرون أن الدساتير التى تضعها الجمعيات النيابية تكون أكثر ثباتاً واستقراراً من غيرها ، ويرد آخرون على هذا الادعاء بقولهم ، إن استقرار الدستور لا يأتى من الكيفية التى يخرج بها إلى الواقع ، وإنما الذى يدعم الدستور هو ملاءمته للمجتمع ، وتمسك الشعب به ، وشعور الهيئة الحاكمة باحترام الشعب لدستوره ، فيكون ذلك حائلاً يمنع العبث به ويحفظ له قدسيته (١) .

٤ – صدور الدستور بطريق الاستفتاء الشعبى :

فى هذه الحالة تقوم هيئة معينة أو يقوم الحاكم نفسه بتحضير مشروع الدستور ثم يعرض بعد ذلك على الشعب لاستفتائه فيه ، ولا يصبح لمثل هذا الدستور أية قيمة قانونية إلا

---

(١) أنظر : د. أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق، ص١٣٢. وأنظر أيضا د. محمود حلمى، المبادئ الدستورية العامة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٦٤،، ص٦٨ – ٦٩.

بعد أن يحصل على موافقة الشعب وتأييده له . ومن هذا النوع من الدساتير دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسى والدستور المصرى الدائم الصادر فى عام ١٩٧١.

وفى بعض الآراء ، فإن صدور الدستور على هذا النحو يتطلب وعياً قومياً ناضجاً وإدراكاً سياسياً كاملاً وإلا كان الاستفتاء الشعبى على الدستور عديم الجدوى .

على أنه يجب عدم الخلط بين الدستور الذى يصدر بعد إجراء استفتاء شعبى عليه ، وبين الدستور الذى تضعه جمعية نيابية تأسيسية .

فالدستور الذى تضعه جمعية نيابية تأسيسية ويشترط استفتاء الشعب بشأنه قبل صدوره يعتبر دستوراً صدر بعد استفتاء شعبى وليس دستوراً من وضع جمعية نيابية تأسيسية، إذ أن عمل الجمعية يعتبر فى هذه الحالة مجرد تحضير لمشروع الدستور :

٥ - صدور الدستور عن طريق المعاهدات الدولية :

ترجع نشأة بعض الدساتير إلى المعاهدات الدولية ، ومن أمثلة هذا النوع دستور سنة ١٨١٥ البولندى ، ودستور سنة ١٨٧١ الألمانى .

ثانياً : كيفية انتهاء الدساتير

تنتهى الدساتير عادة بأحد الأساليب الآتية :

١ - إلغاء الدساتير عن طريق سلطة تأسيسية :

هذه هى الطريقة القانونية لإلغاء دستور الدساتير ، ويكون الإلغاء عن طريق قانون دستورى تصدره السلطة التأسيسية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى الدستور المراد إلغاؤه .

وفى هذا الصدد يقال أن مبدأ السياسة الشعبية يخول الشعب ، انتخاب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع دستور جديد يحل محل الدستور القديم ، ويكون إلغاء الدستور القديم فى حالة وضع دستور جديد إما بصريح النص (وذلك بتقرير هذا الإلغاء بنص صريح فى الدستور الجديد) ، أو مستفاد ضمنيا من تقرير أحكام فى الدستور الجديد تخالف ما ورد فى الدستور الملغى [١] .

---

(١) انظر: د. محمود حلمى، مرجع سابق، ص٧٥.

٢ – إلغاء الدستور عن طريق الثورة :

تلعب الثورة من الناحية العملية دوراً هاماً فى إلغاء الدساتير ، وطبيعى أن الدساتير لا تنص على الثورة كوسيلة من وسائل تعديلها أو إلغائها .

والثورة باعتبارها وسيلة لتعديل الدستور أو إلغائه ، يصعب تبريرها من الناحية القانونية، [١] وهناك بعض الأسانيد التى يلجأ إليها فقهاء (النظم السياسية) لتبرير هذه الحالة ، ومنها :

(أ) إن الشعب برضائه عن الثورة ، فإنه يكون قد أعرب عن إرادة الأمة فى إلغاء الدستور واستبداله بغيره . غير أن من ينتقدون هذا الرأى يردون عليه بقولهم أنه لا يستند إلى أسس قوية ؛ لأن الشعب فى العديد من الأحوال يجد نفسه عاجزاً عن مقاومة الثورة وبخاصة إذا كانت تستند إلى القوة المسلحة . ومن هنا يجد نفسه مرغماً على الاستسلام لعملية إلغاء الدستور دون أن يكون موافقاً على هذا الإلغاء أو مقتنعاً بدوافعة ومبرراته .

(ب) يرى آخرون ، أن سند الثورة القانونى فى إلغاء الدستور هو أن الدستور (القديم) سقط بسقوط جهاز الحكم القائم بتطبيقة وتنفيذه .

ثم انتقد هذا الرأى على أساس أنه لا يوجد فيه ما يصلح لتبرير الثورة ، وإنما يصلح الاعتماد عليه لتبرير الدستور الجديد الذى يوضع بعد سقوط الدستور القديم .

(جـ) أما الحجة الثالثة فأنها تروج للرأى الذى يقول أن إلغاء الثورات للدساتير المعمول بها، يستند أساساً إلى نظرية الضرورة التى تضع سلامة الشعب ومصالحة فوق كل قانون .

ولحسم هذا التعارض بين كل التبريرات الفقهية ، يمكن القول بأن الثورة هى عمل سياسى بالدرجة الأولى ، والثورة ليست فى حاجة إطلاقاً لتبرير قانونى من باب التدليل على شرعيتها أو للتسليم بالتصرفات التى تصدر عنها ، وأولها بالطبع مسألة إلغاء الدستور القائم . فمجرد نجاح الثورةج ضد نظام الحكم يترتب عليه سقوط الدستور من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تقرير هذا السقوط بنص قانونى صريح .

---

(١) المرجع السابق، ص٨٢.

على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن القوانين العادية لا تسقط بسقوط الدستور بل تظل نافذة قائمة رغم إلغاء نظام الحكم الذى صدرت هذه القوانين فى كنفه إلا إذا ألغت حكومة الثورة هذ القوانين أو عدلت فيها [1] .

ثالثاً : أنواع الدساتير ومميزاتها

تنقسم الدساتير بصورة عامة إلى دساتير مكتوبة أو مدونة ودساتير عرفية ، ودساتير جامدة ودساتير مرنة . وفيما يلى تحليل لكل نوع من هذ الدساتير .

(أ) الدستور المكتوب والدستور العرفى :

الدستور المكتوب (Written Constitution) أو المدون هو ما أخذ الشكل الكتابى سواء كان صادراً فى قانون واحد أو فى بضعة قوانين كالدستور الأمريكى مثلاً .

أما الدستور العرفى ، فهو ما كانت قواعده متروكة للعادة أو العرف ، ومنشأه السوابق المتكررة ، ومثله الدستور الإنجليزى الذى مازالت معظم قواعده غير مدونة إلى وقتنا هذا ، وإن كان الجزء المدون منه أخذ فى الازدياد يوماً بعد يوم .

وتتداخل عادة الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية فجميع الدساتير المكتوبة إنما تكمل أحكامها بعض القواعد العرفية ، كما أن بعض أحكام الدساتير العرفية مدون ، فمثلاً الدستور الإنجليزى وهو دستور عرفى يتضمن بعض الوثائق المكتوبة الهامة ، كالعهد الأعظم فى سنة ١٢١٥ ، وقانون الحقوق The Bill of Rights الصادر فى عام ١٦٨٩ ، وقوانين وراثة العرش Act of settlement فى عام ١٧٠١ ، وقانون الاتحاد المبرم مع ايرلندا فى عام ١٨٠٠ ، وقانون تنظيم العلاقة بين مجلسى البرلمان (العموم واللوردات) الصادر سنة ١٩١١ وقانون الوصاية The Regeney Bill الصادر عام ١٩٣٧ ، والخاص بتشكيل مجلس للوصاية فى حالة وجود ملك قاصر على العرش البريطانى .

وبجانب هذه القواعد المدونة ، يشمل الدستور الإنجليزى أحكاماً عرفية تمثل الجزء

---

(١) أنظر فى ذلك د. عبد الحميد متولى، القانون الدستورى والأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٢ ، وراجع أيضا، دكتور محمد طه بدوى، دكتورة ليلى أمين مرسى، النظم والحياة السياسية، م. س. ذ ص ص٧٠-٧٥.

الأعظم منه ، فالنظام الملكى هناك مستمد من القواعد العرفية ، كما أن سلطات العرش البريطانى التى يحددها العرف الدستورى ، بل أن تكوين البرلمان الإنجليزى من مجلسين أساسه العرف [1] .

ويمتاز الدستور المكتوب على الدستور العرفى بأن نصوصه واضحة قاطعة لا يتطرق إليها شك أو إيهام ؛ ولذلك يصعب التلاعب بأحكامه وفقاً للأهواء المختلفة ، بعكس الدستور العرفى الذى يمكن أن تصبح قواعده مجالاً للتفسيرات المتعارضة إذن فتدوين الدستور يسهل على المواطنين التمسك به إزاء الحاكمين ، كما أنه يبين - بوضوح - حقوق السلطات العامة واختصاصاتها فلا تتجاوزها .

أما مزايا الدستور العرفى فتتخلص فى مرونته على مواجهة التطورات المختلفة وبخاصة فى ظروف الحروب والطوارئ القومية .

ومن ناحية ثانية ، فإن الحاجات الاجتماعية المتغيرة ، التى تدفع إليها وتخلفها أسباب وعوامل كثيرة ، تقتضى أن يكون الدستور على درجة معقولة من المرونة التى تساعده على استيعاب هذ التغيرات الاجتماعية والتكيف معها فى الاتجاه الملائم ، والدساتير العرفية أقدر عادة على هذا التكيف من الدساتير المكتوبة ؛ لأن إجراءات تعديلها تكون فى معظم الأحوال أطول وأعقد ، على نحو ما ما سنرى فى الدساتير المرنة والدساتير الجامدة .

وقد أوجز جيمسون j. Jameson المزايا النسبية التى تتمتع بها كل من الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية بقوله :

« أن التقييم المنصف لإيجابيات ومساوئ هذين النوعين من الدساتير ، يجعل من المتعذر حسن هذ التقييم فى صالح أحدهما بشكل مطلق . فمثلاً فى المجتمعات التى تتميز بتوفر درجة عالية من الحنكة السياسية ، يكون الدستور العرفى أو غير المكتوب أفضل لها ؛ وذلك لأن وعى المواطنين فيها بحقوقهم وواجباتهم السياسية تجعلهم قادرين على حمايتها والدفاع عنها ضد أى إجراء تعسفى قد ينال منها . أما المجتمعات الأخرى التى تفتقر إلى هذا المستوى من الإدراك السياسى ، فأن الدساتير المكتوبة تكون أنسب لها ، فهذه الدساتير

---

(١) أنظر فى ذلك د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية فى الدول والحكومات، مرجع سابق، ص٣١١.

وانظر أيضا د. عبد الحميد متولى، مرجع سابق، ص١٧٣.

برغم جمودها النسبى ، وبرغم انخفاض مقدرتها على ملاحقة التطور الاجتماعى بالسرعة الواجبة، إلا أنها تقف حجر عثرة فى طريق الاستبداد السياسى نتيجة الوضوح والتحديد فى المبادئ والأحكام التى تتضمنها [1] .

(ب) الدستور المرن والدستور الجامد :

تنقسم الدساتير من حيث طريقة تعديلها إلى دساتير مرنة Flexible ودساتير جامدة Righid ، فالدستور المرن هو الذى يمكن تعديله بقانون عادى تصدره الهيئة التشريعية فى الدولة دون حاجة إلى أى إجراء آخر .

أما الدستور الجامد فهو الذى لابد من اتباع إجراءات خاصة لتعديلة كأن يشترط استفتاء الشعب أو اجتماع مجلسى البرلمان على شكل مؤتمر ، واشترط أغلبية خاصة ، كما تشترط بعض الدساتير دعوة جمعية تأسيسية لتعديله ، وتعتبر هذه الطريقة أعقد الطرق لتعديل الدستور .

ومن أمثلة الدساتير المرنة : الدستور الإنجليزى وهو دستور مرن يقوم على العرف ، ويمكن تعديله بالاتفاق بين الملك والمجلسين ، ويعتبر البرلمان الإنجليزى (مجلساً العموم واللوردات) الهيئة المهيمنة فيما يختص بالشئون الدستورية ، فهذه الهيئة يمكنها أن تعدل الدستور دون إجراءات أو عقبات تزيد على العقبات التى تعترض القوانين العادية ، ونشاطها لا يتوقف عند حد بل يمكنها أن تعدل أسس الدولة ونظمها .

والبرلمان الإنجليزى على حد قول السير آموس Ames يمكنه قانوناً أن يقرر إلغاء الماجنا كارتاً أو وثيقة الحقوق ، بل يمكنه إسناد شئون الحكم إلى اتحاد نقابات العمال هناك .

أما عن الدساتير الجامدة فمن أمثلتها دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتطلب توافر اشتراطات معقدة لتعديله . فلتعديل الدستور يلزم أولاً أن تجىء الموافقة على مشروع التعديل بأغلبية ثلثى الأصوات فى مجلس الشيوخ والنواب (وهما المجلسان اللذان يتكون منهما الكونجرس أو البرلمان الأمريكى) ، فإذا مر مشروع التعديل من الكونجرس لا يصبح

---

(١) راجع د. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص١١٢.

نهائياً ونافذاً مالم يصدق على التعديل ثلاثة أرباع المجالس التشريعية على الأقل ، فى الولايات المتحدة الأمريكية الإحدى والخمسين [1] .

وإذا نظرنا إلى عنصر الثبات باعتباره الغاية من جمود الدستور لوجدنا أن الوقائع التاريخية قد أثبتت أن استقرار الدستور وثابته ، لا يكون عادة لجموده أو مرونته ، إذ أن ملاءمة الدستور لظروف المجتمع وتمسك الشعب به – وهى أمور سبق أن أكدنا عليها – تعتبر من أهم أسباب الاستقرار والثبات لا فرق فى ذلك بين دستور جامد ودستور مرن .

ورغم ثبوت هذه القاعدة نجد فى أحوالها كثيرة دساتير جامدة تتضمن نصوصاً تجعلها جامدة جموداً مطلقاً ، والواقع أن مثل هذه النصوص إنما ترد لتحقيق عرضين رئيسيين هما :

(١) تحريم تعديل الدستور فى بحر مدة معينة : وسبب التحريم هو الرغبة فى اكساب الدستور قسطاً من الثبات والاستقرار ، وذلك حتى يقوى على صد عدوان الذين يحاولون تعديل ما اشتمل عليه من نظم جديدة والأمثلة الخاصة بهذا الأمر كثيرة ومنها على سبيل المثال :

(أ) دستور الثورة الفرنسية الأول الصادر عام ١٧٩١ فقد نص على تحريم تعديله إلا بعد عشر سنوات من تاريخ وضعه .

(ب) دستور سنة ١٩٢٧ اليونانى الذى نص على عدم جواز تعديه قبل مضى خمس سنوات .

كذلك تنص بعض الدساتير الجامدة على عدم إمكان تعديلها فى بعض الظروف الاستثنائية ومن ذلك دستور ١٩٤٦ الفرنسى الذى حظر تعديل الدستور أثناء الاحتلال الأجنبى للأراضى الفرنسية ، ودستور ١٨٣١ البلجيكى الذى حرم التعديل أثناء قيام الوصاية على الملك .

(٢) تحريم تعديل بعض نصوص الدستور تحريماً مطلقاً : والغرض من هذا التحريم هو المحافظة على أنظمة سياسية معينة أو التمسك إلى النهاية ببعض نواحى هذه النظم ، ولذلك

---

(١) راجع: - **Austin Ramney, op. cit.**

ينص عادة على أن المواد التى تبين أسس النظام السياسى المرغوب حمايته لا يجوز تعديلها أبداً ، وفيما يلى بعض الأمثلة :

(أ) دستور سنة ١٩١٩ البرتغالى الذى حرم تعديل الشكل الجمهورى لنظام الحكم .

(ب) دستور سنة ١٩٣٤ البرازيلى الذى حرم إجزاء أى تعديلات تتعلق بشكل الدولة الجمهورى والتعاهدى .

(جـ) دستور سنة ١٩٤٦ الفرنسى الذى حرم تعديل الشكل الجهورى للدولة .

ومما لاشك فيه أن هذا التحريم لا قيمة له من الناحية السياسية ، إذ أن مثل هذه الدساتير تلاقى عادة مصيرها المحتوم ، وتعدل رغماً عن النصوص التى تحرم التعديل فى حالة الثورة الناجحة . ولذلك قيل أن النصوص التى تحرم التعديل هى فى الواقع نصوص سيئة لا يرجى نفعها إذ أنها تخالف طبيعة الأشياء . فهدف الدستور كما هو معلوم بيان نظام الحكم فى الدولة ، ولما كان الدستور يستند فى تقرير هذا النظام إلى مجموعة من المبادئ والآراء السياسية والقانونية والاجتماعية التى تسود البيئة عند وضعه ، ولما كانت هذه المبادئ والآراء فى تطور مستمر بسبب التقدم الإنسانى المطرد ؛ لذلك كان تثبيت نظام معين وتحريم تعديله يبدو أمراً غير طبيعى ، إذ أنه ضد منطق التطور ذاته .

هذه هى الناحية السياسية التى تؤيدها الوقائع التاريخية والعملية ، فدستور سنة ١٧٩١ الفرنسى لم تحمه النصوص الخاصة بعدم جواز تعديله قبل مضى عشر سنوات من تاريخ صدوره ، إذ أنه عدل بعد مضى سنة واحدة من هذا التاريخ . كذلك الحال بالنسبة لدستور سنة ١٩٣٠ المصرى الذى نص على تحريم تعديله قبل مضى عشر سنوات ، ورغم هذا النص فقد لقى مصيره ولم يمض على صدوره إلا نصف هذه المدة تقريباً (١) .

أما من الناحية القانونية فغالبية الشراح تؤيد الرأى القائل بأن نصوص تحريم التعديل باطلة قانوناً . فالدستور رغم أنه القانون الأساسى للبلاد لم يخرج عن كونه قانون قابل

---

(١) انظر فى ذلك:

د. ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٤٧.

وكذلك د. أحمد عبد القادر الجمال، مرجع سابق ص١٥٤ – ١٥٦.

للتعديل والتنقيح . كما يرى آخرون أن الدستور من الوجهة القانونية ما هو إلا تنظيم ذو صبغة تشريعية ، فهو لا ينشئ الدولة وإنما ينظمها أى أن الدستور يعمل على تنظيم القوى السياسية فى الدولة فى وقت معين ، بما أن هذه القوى السياسية تتميز بالتطور والتغير ؛ لذلك لا يمكن أن يكون للدستور الذى ينظمها صفة الاستقرار والثبات المطلق .

أضف إلى ذلك أن تحريم تعديل الدستور لا يتفق ومبدأ سيادة الأمة ، إذ أن حرمان الشعب من حق تعديل الدستور هو فى الواقع حرمان الشعب من عنصر هام من عناصر السيادة .

كذلك وكما يقول بعض الفقهاء القانونيين ، فإن السلطة التأسيسية التى تزاول عملها فى وقت معين ليست أعلى من السلطة التأسيسية التى تباشر مهمتها فى المستقبل لذلك لا يجوز لهذه السلطة الأولى أن تقيد السلطة الثانية حتى ولو كان التقييد خاصا بمسألة معينة [1] .

الدساتير الجامدة والدساتير المرنة : المزايا والعيوب :

لكل نوع من الدساتير الجامدة والمرنة مزاياها وعيوبها ، ويتمثل ذلك على النحو الآتى :

(أ) بالنسبة للدساتير الجامدة :

تنسب إلى الدساتير الجامدة بعض المزايا ومنها أن مقدار الجهد والحرص الذى يبذل فى إعداد هذا النوع من الدساتير يكون عادة أكبر منه فى حالة الدساتير المرنة ، فهى تأتى نتيجة مداولات ومناقشات كثيرة ومتعمقة بين مجموعة السياسيين المحترفين الذين يشاركون فى تصميمه وفى الإعداد له .

ثم إن الدساتير الجامدة تتميز بدرجة أعلى نسبيا من الوضوح والتحديد ؛ ولهذا التحديد فائدته إذ أنه يهبط باحتمال سوء التفسير الذى ينتج عن غموض النصوص أو عن صياغتها بشكل مطاط مما يمكن أن تختلف حوله الآراء .

أيضا يقال أن الدساتير الجامدة تكون أكثر ثباتا واستقرارا من الدساتير المرنة ، ويرجع ذلك بالطبع إلى صعوبة الإجراءات التى تتبع فى تعديلها .

(١) راجع د. عبد الحميد البطريق، مرجع سابق ص١١٨.

وأخيرا فإن الدساتير الجامدة – هكذا يقول المدافعون عنها ستكون أقرب من غيرها إلى صيانة حقوق الشعب ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب الحاكم ؛ وذلك لأن الدساتير المرنة قد تشتمل على ثغرات تسهل على الحاكم النفاذ منها ليضرب هذه الحقوق العامة حسب ما يحلو له ، دون رادع دستورى قوى يقف فى طريقه ويحول بينه وبين الاستبداد .

أما عن عيوبها ، فإن من أبرزها إطلاقا ، فقدان الدساتير الجامدة لمقدرتها المناسبة على التأقلم مع ضغوط الواقع المتغير ، فى مختلف أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أشرنا إلى هذه الحقيقة الجوهرية فى موضع سابق .

(ب) بالنسبة للدساتير المرنة :

من مزايا الدساتير المرنة ، بالمقارنة أنها أقدر بالطبع على إجراء التكيف الضرورى بينها وبين الواقع فى أبعاده المتغيرة ، ولهذه الميزة بالذات أهميتها الخاصة ؛ لأن سهولة عملية تعديل الدستور ، تجنب المجتمع الهزات والثورات العنيفة التى عادة ما تحدث بسبب جمود النظام السياسى والدستورى ، وافتقاره إلى المرونة التى تعنيه على مجابهة تحديات المواقف الضاغطة بصورة ملائمة .

ومن ناحية ، فإن الدستور المرن أقرب إلى أمانى الجماهير ورغبتها إذ يستطيع أن يلاحقها وأن يعبر عنها .

وفيما يتعلق بعيوب الدساتير المرنة ، فإن من بينها عدم الثبات أو عدم الاستقرار ، ثم إن نجاحها يتطلب توفر درجة عالية من الإحساس بالمسئولية السياسية وهو ليس بالأمر المتاح فى كل الظروف ، كما أن هذه الدساتير المرنة تثير إشكالات متعددة حول تفسير نصوصها حتى ليقال أنها أصبحت لعبة المحاكم القضائية ... إلخ [1] .

رابعاً : متطلبات الأعداد الجيد للدساتير :

إن الإعداد الجيد للدساتير يقتضى توافر العديد من المتطلبات الأساسية التى يمكن إيجازها فى الآتى : –

---

(١) أنظر فى ذلك د. محمود حلمى، مرجع سابق، ص٨٧.

١ – يجب أن يكون الدستور محدداً فى نصوصه وأحكامه ، كما أن صياغة هذه النصوص والأحكام يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الوضوح تجنباً للتضارب فى تفسيرها .

٢ – يجب أن يتصف الدستور بالشمول ، بمعنى أنه يجب أن يغطى دائرة المسئولية الحكومية بأكملها ، من تنظيم وسلطات وعلاقات متبادلة ... إلخ ، كما أن الدستور يجب أن يتضمن تحديداً واضحاً للمبادئ التى ترتكز عليها ممارسة السلطة السياسية فى الدولة [١] .

ولكن ليس معنى الشمول أن الدستور فى سرد التفاصيل ، بل يجب أن يقتصد فيها إلى أبعد حد ممكن لأن التفاصيل الكثيرة هى متاهات أن تضيع فى زحمتها المعانى الكبيرة التى يحاول الدستور تأكيدها .

٣ – إن الدستور الجيد هو الذى يحاول أن يحمى الحقوق والحريات السياسية فى المجتمع ، فى إطار نظام متكامل من الضوابط والضمانات ، وهذه الحقيقة تعتبر من أقوى الأسباب التى تجعل الشعوب تدافع عن دساتيرها وتتمسك بها فى أى محاولة للعبث بها أو الإساءة إليها .

٤ – إن الدستور الجيد هوالذى يحدد – بكل حسم – الإجراءات التى تتبع فى تعديله حتى لا يؤدى غموض هذا الجانب بالحكام إلى التلاعب بالدستور فى الاتجاه الذى يلتقى مع أهوائهم بغض النظر عما تستوجبه ضرورات الصالح العام .

* * *

(١) أنظر: د. فؤاد العطار، مرجع سابق، ص١١٣.

الفصل الخامس

السلطات العامة

إذا كنا قد انتهينا فى الأجزاء السابقة إلى تحليل مقومات الدولة ، وخصائصها المميزة، وتعرفنا على النظريات التى تبحث فى ظروف نشأتها .

وإذا كنا أيضاً قد وقفنا على صور الدول وأشكالها المختلفة من بسيطة ومركبة ، واستعرضنا مختلف تيارات الفكر السياسى التى تبحث فى طبيعة الدور الذى يتعين على الدولة أن تقوم به وفاء برسالتها وإنجازاً للمهام الأساسية التى من أجلها قامت ، ومن أجلها تستمر .

لذا فإنه يصبح من الضرورى أن ننتقل من ذلك التعرف على السلطات العامة فى الدولة والتى تشكل الفروع الرئيسية لأجهزة الحكم فيها ، لكى نرى بالتفصيل الاختصاصات الوظيفية الرئيسية المسندة إلى كل منها ، والمسئوليات التى يتطلب منها أداؤها، ثم النظر فى نوعية العلاقة التى تربط فيما بينها جميعاً ..

ولسوف يتضح لنا من سياق التحليل كيف أن اختلاف العلاقة بين هذه السلطات العامة ، لابد وأن ينتج عنه بالضرورة اختلاف مماثل فى طبيعة النظام السياسى موضع التطبيق ويظهر ذلك بشكل مؤكد فى دائرة النظامين الرئيسيين المعروفين بالنظام البرلمانى والنظام الرئاسى .

كذلك سوف نرى فيما بعد كيف أن فصل هذه السلطات العامة عن بعضها يعتبر قوة مدعمة ومساندة للتطبيق الديمقراطى ، بينما أن إدماجها ينسف أساس الديمقراطية لأنه يجمع عناصر القوة السياسية للدولة فى مركز واحد ، وهو ما يمكن أن يتولد عنه فى النهاية أخطر أشكال الدكتاتورية والحكم الاستبدادى [١] .

(١) اعتمدنا فى هذا التحليل القيم على: دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م س ذ ص ص١١٠–١٢٥.

وبصورة عامة يمكن القول بأن السلطات العامة فى الدولة تنقسم إلى ثلاث سلطات رئيسية هى :

١ – السلطة التشريعية.

٢ – السلطة التنفيذية.

٣ – السلطة القضائية .

وفيما يلى تحليل تفصيلى لكل واحدة من هذه السلطات العامة .

أولاً : السلطة التشريعية (Legielature)

السلطة التشريعية هى السلطة التى يناط بها وظيفة التشريع وسن القوانين والتصديق على مشاريع السياسة العامة فى الدولة ، وباختصار فهى اللسان المعبر عن رغبات الرأى العام ممثلاً فى مختلف اتجاهاته ورغباته ودوافعه ومصالحه ... إلخ ، ويتم اختيار أعضاء السلطة التشريعية عادة بأسلوب الانتخاب الشعبى المباشر ، إذ أن ذلك الإجراء هو الكفيل بأن يجعل من المبادئ الأساسية التى تستند عليها الديمقراطية ، وأهمها مبدأ السيادة الشعبية وأن الشعب هو المصدر النهائى للسلطات ، حقيقة واقعية [١] .

وهذه الحقيقة بالذات هى التى تدفع إلى سيطرة الاعتقاد بأن للسلطة التشريعية مكانة خاصة ومتميزة بالنسبة إلى السلطتين التنفيذية والقضائية ، وبمعنى آخر فإنها تحتل مركز الصدارة فى النظام السياسى متى كان مستنداً إلى الأساس الديمقراطى ، أما فى النظم الدكتاتورية حيث تصبح الإرادة الفردية بمثابة القوة المهيمنة على النظام السياسى ، والمصدر الأول للسلطة فيه ، فإن دور السلطة التشريعية ينكمش إلى الحد الذى قد ينتهى بتلاشيها كلية ، أو أن تصبح على أحسن الفروض ، مجرد هيكل صورى لا يمارس دوراً أكثر من إخفاء نوع من الشرعية الزائفة على القرارات التى تنبع من إرادة الفرد الحاكم ، والدكتاتوريات الفاشية والنازية التى قامت فى كل من إيطاليا وألمانيا فى الثلث الأول من القرن العشرين يصح أن تتخذ دليلاً ناصعاً يبرهن على صحة هذا الادعاء [٢] .

---

(١) أنظر فى ذلك د. محمود حلمى، مرجع سابق، ص٢٤٥. وكذلك د. ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٤٨. وانظر أيضا د. السيد صبرى، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٢) د. أحمد حامد الأفندى، النظم الحكومية المقارنة، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٢، ص٤٥-٤٧.

(أ) وظائف السلطة التشريعية :

يتفق أساتذة العلوم السياسية فى أن الوظائف الرئيسية للسلطة التشريعية تكاد تتركز فى الآتى :

١ - الوظيفة التشريعية :

وهى أولى الوظائف والمسئوليات التى تسند إلى السلطة التشريعية كما يدل على ذلك اسمها . فالقانون فى حقيقة الأمر هو التعبير عن رغبات اجتماعية عامة ، وعلى ذلك فإن مهمة البرلمان هى أن يعمل على بلورة هذه الرغبات وتقنينها على شكل تشريعات ملزمة أى واجبة التنفيذ ، ويقترن بإصدار هذه التشريعات النص بطريقة محددة وقاطعة على العقوبات التى يتعين تطبيقها فى مواجهة أى مظهر من مظاهر الاستهانة بالقانون أو الإخلال به والخروج عليه [١] .

ومن الأمور التى تجدر ملاحظتها ، أن التشريعات وبخاصة التشريعات الاجتماعية ، لابد وأن تتغير بتغير حاجات المجتمع واختلاف الظروف التى يعيشها ، وعليه ، فإن جمود التشريعات فى مواجهة الواقع الاجتماعى المتغير يعد نقطة ضعف أساسية فى عمل السلطة التشريعية مادام أنها المفوضة على الصالح الاجتماعى العام ، والمسئولة الأولى عن التعبير عن مشاعر الجماهير واحتياجاتها المختلفة . ومن هنا ، فإن واجب السلطة التشريعية يقتضى منها أن تكون متيقظة باستمرار لكل تغيير يطرأ على أوضاع المجتمع ؛ حتى تستطيع أن تلاحقه وأن تتكيف معه بالتشريعات الملائمة .

ومن ناحية ثانية ، فإن الوظيفة التشريعية لاتمارس فى فراغ ، وإنما لكى تكون مجدية وفعالة ، فإنها يجب أن تستند على أساس كاف من التشاور مع السلطة التنفيذية حتى يمكنها أن تقف على حقيقة الإمكانات التى ستوضع فى خدمة تلك التشريعات فى مرحلة التنفيذ الفعلى ، ومثل هذا التشاور خليق بأن يوفر للتشريع النظرة الواقعية التى تساعد على إنجاح أهدافه بالصورة المرجوة .

٢ - الوظيفة الرقابية :

تمارس السلطة التشريعية عدداً من المسئوليات الرقابية الحيوية التى يتصل بعضها

---

(١) أنظر فى ذلك د. ثروت بدوى، المرجع السابق، ص٣٥٠.

بالرقابة على الأموال العامة للمجتمع ، بينما يتصل البعض الآخر بالرقابة على عمل الجهاز الحكومى التنفيذى .

فالبنسبة لرقابة السلطة التشريعية على الأموال العامة ، فإن أدوات هذه الرقابة ووسائلها تتعدد وتختلف ، فهى قد تتمثل على شرط ضرورة اعتماد مشروع الميزانية العامة فى الدولة والتصديق عليها قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ فى صورتها النهائية . وطبيعى أن إجراء التصديق على الميزانية لا يتحقق إلا بعد دراسة تفصيلية ودقيقة لكل جانب من جوانبها ، ولكل بند من بنودها .

كما أن الرقابة التشريعية على الأمور والنواحى المالية قد تأخذ شكل احتكار سلطة إصدار التشريعات المالية والضريبية ، وعدم التعديل فى مضمون التشريعات المعمول بها إلا بموافقة السلطة التشريعية نفسها . والهدف من ذلك هو حماية المجتمع ضد الظلم الذى قد يتعرض له نتيجة تحملية بأعباء ضريبية لا يقدر بحكم ظروفه وإمكانياته على الوفاء بها . وأيضاً ، فإن هذه التشريعات هى التى تحدد الكيفية التى يتم بها تحصيل الأعباء الضريبية المقررة على المواطنين ، وتعين نوع العقوبات التى توقع عليهم فيما إذا امتنعوا عن أدائها ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى ، فإنه فى الظروف الاقتصادية الطارئة أو الاستثنائية ، يكون من حق السلطة التشريعية أن تسقط بعض الالتزامات الضريبية القائمة ، أو أن تتوسع فى فترة السماح التى تعطى كمهلة – من باب التخفيف – لتسديد الديون المستحقة للدولة لدى بعض الأفراد ، وما إلى غير ذلك من الإجراءات .

وأما بالنسبة لرقابة السلطة التشريعية عن عمل الجهاز الحكومى التنفيذى ، فإن صورها كثيرة ومنها .

(أ) الرقابة على التشريعات المفوضة للحكومة ويعنى ذلك أن مسئولية السلطة التشريعية لا تتوقف عند مجرد استصدار التشريع وتفويض السلطة التنفيذية فى تفسيره ، وإنما تمتد إلى مراقبة الكيفية التى يتم بها هذا التفسير ، والوقوف على ما إذا كان قد حدث تجاوز لمضمون التشريع لسبب أو آخر . وعادة ما تأخذ هذه الصورة من صور الرقابة شكل تكوين لجنة خاصة تكون وظيفتها بالأساس تحرى الكيفية التى تفسر بها هذه التشريعات المفوضة ،

ورفع تقارير بذلك إلى المجلس النيابى المسئول ، وله فى حالة ثبوت الإخلال أو التجاوز أن يتخذ ما يراه ملائماً من إجراءات المساءلة والتصحيح [1] .

(ب) المناظرات والمناقشات التى تجرى فى البرلمان حول أوضاع السياسة العامة للدولة، وتتبدى أهمية هذه الوسيلة الرقابية بالذات إبان بعض المناسبات البرلمانية الهامة مثل تقدم رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ببيان السياسة التى ستسير عليها الحكومة إلى المجلس النيابى ، أو بيان الميزانية عندما يلقيه وزير المالية ، أو حينما تتقدم الحكومة بمقترحاتها لتعديل بعض التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة ... إلخ .

(جـ) ممارسة حق التوصية ، وحق الاقتراح بالثقة على الحكومة ككل أو على أحد الوزراء فيها . فالبنسبة لحق التوصية فإنه يعنى أن من سلطة المجلس النيابى إصدار توصيات حول أى موضوع من مواضيع السياسة التنفيذية للدولة وعلى الرغم من أن التوصيات ليست ذات صفة إلزامية إلا أنه لا يمكن لأى حكومة تستند على أساس من التأييد الشعبى أن تتجاهلها .

وأما عن الجانب الآخر المتعلق بحق الاقتراع بالثقة على الحكومة أو على أحد أعضائها فإن ذلك يحدث فى الحالات التى يجد معها المجلس النيابى أسباباً قوية وملحة تحمله على طرح الثقة ، وقد تتمثل هذه الأسباب الموجبة للاقتراع بالثقة فى : اعتقاد المجلس بوجود سوء تصرف ، أو تجاوز للإطار العام لبرنامج العمل الذى أقره البرلمان ، أو تعويق إنجاز أهداف السياسة العامة بوسائل غير طبيعية ، أو ممارسة سلوك غير مسئول ترقب عليه إهدار جانب هام من إمكانيات تنفيذ هذه السياسة العامة ، أو شعور المجلس النيابى بأن الرأى العام أصبحت له تحفظات معينة على بعض جوانب العمل التنفيذى نتيجة وقائع محددة ... إلخ[2] .

(د) تطبيق الوسيلة المعروفة بحق السؤال ، ويكون الهدف من توجيه الأسئلة إلى الوزراء وكبار المسئولين فى الحكومة ، هو الحصول على بيانات محددة عن بعض الأمور . وقد تطور استخدام هذا الأسلوب حتى أصبح أداة هامة فى جذب الاهتمام إلى بعض الأخطاء الحادثة فى عمل الجهاز الحكومى ، أو لفت النظر إلى بعض مظاهر سوء استعمال السلطة أو فى التعبير عن مشاكل الناس وتظلمهم من أوضاع حومية معينة ، وهكذا .

(١) أنظر فى ذلك د. السيد صبرى، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٢) راجع د. محمود حلمى، مرجع سابق، ص٢٥٨.

٣ - الوظيفة القضائية :

إلى جانب الوظيفتين التشريعية والرقابية تقوم البرلمانات بوظيفة أخرى مهمة هى الوظيفة القضائية فبعض الدساتير تنص مثلاً على أن من حق السلطة التشريعية وحدها أن توجه الاتهام ضد رئيس الدولة إذا ما أخل على نحو جسيم بمهام منصبه أو إذا ما ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، وعندئذ يكون من حقها أيضاً أن تقيم إجراءات الدعوى الجنائية ضده ، حتى إذا ما ثبت لها من المحاكمة أنه مذنب فعلاً ، فإن لها فى هذه الحالة أن توقع عليه العقوبة الجنائية التى تتناسب مع خطورة الجريمة التى أدين بسببها .

ففى الولايات المتحدة مثلاً يكون من حق مجلس النواب أن يعد عريضة الاتهام ضد رئيس الجمهورية أو ضد نائبه إذا ما كان هناك وجه لتوجيه مثل هذا الاتهام ، ثم يأتى مجلس الشيوخ بعد ذلك لينصب من نفسه المحكمه التى تتولى إجراءات المحاكمة الجنائية ، والفصل فى الدعوى المقامة فى ضوء الوقائع المختلفة المرتبطة بموضوعها :

٤ - بعض الوظائف الأخرى للسلطة التشريعية :

هناك عدد آخر من الوظائف التى تدخل ضمن اختصاص السلطة التشريعية فى الدولة ومنها على سبيل المثال :

(أ) سلطة تعديل الدستور أو تغييره ، كما هو الحال فى الهند مثلاً ، ويتم ذلك وفقاً لطرق معينة يحددها الدستور . وفى بريطانيا يكون من سلطة مجلس العموم إجراء مثل هذه التعديلات الدستورية .

(ب) أن البرلمان وفق ما تنص عليه الدساتير فى بعض الدول ، هو الذى يقوم بانتخاب رئيس الدولة ، من أمثلة ذلك لبنان والهند وسويسرا .

(جـ) يشارك البرلمان فى بعض الدول رئيس الدولة سلطة التعيين فى الوظائف التنفيذية الكبرى فى الحكومة ، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

(د) التصديق على المعاهدات التى تعقدها الحكومات المسئولة مع الدول الأجنبية وبمعنى آخر فإن هذه المعاهدات لا تصبح سارية المفعول قبل التصديق عليها من السلطة التشريعية المختصة .

(هـ) التصديق على قرار إعلان الحرب لكى يصبح نافذاً ، والولايات المتحدة من الدول التى تشترط هذا التصديق .

(ب) تنظيم السلطة التشريعية :

أما عن تنظم السلطة التشريعية فى الدولة ، فإن هذا التظيم قد يأخذ صورة المجلس التشريعى الواحد (Unicameralism) أو نظام المجلسين (Bicamorelaism) [(١)] .

وينسب دعاة نظام المجلس التشريعى الواحد إليه بعض المزايا التى تتمثل فى : -

١ - إن سيادة الأمة عبارة عن كل واحد غير قابل للتجزئة أو الانقسام ، وما دام أن سيادة الأمة تشكل وحدة واحدة ، أى مجلس نيابى واحد ؛ لذلك يقال أنه يتنافى ومدلول مبدأ سيادة الأمة إذ يسمح بتجزئة السيادة والإدارة إلى جزئين وهو مالا يمكن التسليم به .

٢ - إن نظام المجلس النيابى الواحد يقضى على النزاع والانقسام داخل السلطة التشريعية ، على خلاف نظام المجلسين الذى قد يكون مصدراً لمثل هذا الانقسام ، ويظهر ذلك فى حالة إقرار أحد المجلسين لمشروع قانون يقوم برفضه المجلس الآخر ، أو فى حالة استحكام الخلاف على مشروع قانون مقدم من السلطة التنفيذية يتعين إقراره وموافقة المجلسين النيابيين عليه كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمشروع الميزانية ، كما وأن ضرورة موافقة المجلسين على مشروعات القوانين قبل إصدارها قد تؤدى إلى وأد بعض المشروعات النافعة التى يوافق عليها أحد المجلسين ولا يعمل المجلس الآخر على إقرارها ، الأمر الذى يؤدى إلى استحالة مثل هذه المشروعات التى تخدم الصالح العام لإصرار أحد المجلسين على رفضها [(٢)] .

٣ - إن نظام المجلس النيابى الواحد يعمل على سرعة العمل التشريعى وتبسيطه ، وذلك على خلاف نظام المجلسين حيث يعمل على تعطيل هذا العمل وتعقيده بإطالة الوقت الذى يستغرقه النظر فى مشروعات القوانين فى كل مجلس على حدة ، ولا يخفى ما لذلك من عواقب وخيمة وبخاصة فى الحالات التى تستلزم السرعة فى إصدار التشريعات لمواجهة بعض الظروف التى لا تحتمل بطبيعتها التأخير أو الإبطاء .

---

(١) أنظر د. سليمان محمد الطحاوى، مرجع سابق، ص٢١٠.
(٢) أنظر د. محمد كامل ليلة، مرجع سابق ص١٨٩.

أما عن المزايا التى تنسب إلى نظام المجلسين فمنها :

(١) أنه يعتبر من النظم الأساسية الضرورية التى يتعين على دول الاتحاد المركزى (أى الدول الفيدرالية) الأخذ به نظراً لما يحتمه الشكل الدستورى للدولة من وجوب تمثيل شعب الدولة بأكمله علاوة على تمثيل الولايات المتحدة التى تتكون منها هذه الدولة .

(٢) إن نظام المجلسين يعمل على رفع مستوى الكفائية داخل البرلمان ، وذلك أن الأخذ بنظام المجلس النيابى الواحد الذى يتم عن طريق انتخاب جميع أعضائه يؤدى إلى هبوط مستوى كفاية هذا المجلس ، نظراً لما قد ينتج عن نظام الانتخاب من وصول أعضاء إلى المجالس النيابية بفضل التأثير الدعائى وحده على جمهور الناخبين دون النظر إلى درجة كفايتهم التى قد تنقصهم فى كثير من الأحيان ؛ لذلك فإن نظام المجلسين يعمل عل تلافى هذا العيب ، إذ يسمح بوجود مجلس منتخب بالكامل إلى جانب مجلس آخر يسمح فيه بتعيين الكفايات الفنية فى بعض مقاعده .

(٣) إن نظام المجلسين يعمل على الارتفاع بمستوى العملية التشريعية إذ لا جدال فى أن تقدير مشروعات فى مجلسين تشريعيين يعمل على زيادة دراسة القوانين وتمحيصها ، فالقانون لا يصدر إلا بعد البحث والدرس الذى يتحقق على مرتين ، وهكذا يعمل هذا النظام على إزالة الأخطاء التشريعية الناجمة عن التسرع بما يضمن للقوانين فى نهاية الأمر الدقة والنضوج .

(٤) إن نظام المجلسين يحول دون استبدال المجالس التشريعية ، إذ يتحقق فى هذا النظام إيقاف كل مجلس للآخر عند حدود سلطته المشروعه إذا ما جنح بها أحدهما ، مما يحقق التزام السلطة التشريعية حدودها الدستورية المقررة ، وهو ما لا يتحقق فى ظل نظام المجلس النيابى الواحد .

(٥) إن نظام المجلسين يخفف من حدة النزاع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، وذلك عندما يتولى أحد المجلسين تخفيف أثر هذا النزاع عن طريق قيامه بدور الحكم بين السلطة التنفيذية والمجلس الآخر المعارض لها ، وذلك على خلاف ما إذا كان البرلمان مكوناً من مجلس واحد . أما إذا اتفق المجلسان فى الرأى فى مواجهة السلطة التنفيذية فإن هذا الاتفاق يعد قرينة قوية على صواب رأى البرلمان مما يحمل السلطة التنفيذية على الخضوع لرأى البرلمان فى نهاية الأمر .

وإذا تركنا هذا إلى البحث فى طبيعة العلاقة بين المجلسين (وذلك فى الدول التى تتكون سلطتها التشريعية من مجلسين نيابيين) . فقد جرت العادة على أن تقترح القوانين فى المجلس الأدنى أى الشعبى ، وتكون مهمة المجلس الأعلى مراجعتها ونقدها ، وإن كان فى بعض الدول تقترح القوانين فى كل من المجلسين بدون تفرقة وما يقترحه أحدهما يتولى الآخر نقده ومراجعته ؛ إلا أن أكثر الدول تجعل مهمة اقتراح القوانين من خصائص المجلس النيابى الأدنى ، وعندئذ تكون مهمة المجلس الأعلى الأساسية ، دراسة القوانين بعناية ودقة بعيداً عن الانفعالات النفسية التى قد يتعرض لها المجلس الأدنى [1] .

وفيما يتعلق بالأسلوب المتبع فى تشكيل المجلسين التشريعيين ، فإن المجلس الأدنى (Lower Chamber) عادة ما يختار بأسلوب الانتخاب الشعبى المباشر ، وهو ما يجعله الأقدر على التعبير عن مشاعر الرأى العام واتجاهاته الحقيقة ، أما المجلس الأعلى (Upper Chamber) فإنه ليس ثمة أسلوب محدد يتبع فى تشكيله ، وإنما هناك أكثر من أسلوب ومن ذلك مثلاً :

(أ) الأسلوب الوراثى (Hereditatry):

ويكون ذلك عن طريق تخصيص أكثرية مقاعد المجلس النيابى الأعلى لطبقة معينة هى عادة الطبقة الأرستقراطية فى المجتمع ، كما هو الحال بالنسبة لمجلس اللوردات فى انجلترا حيث تقتصر عضويته على من يحملون لقب لود بالوراثة .

ولا يخفى أن هذا الأسلوب الورثى يتصادم بشكل سافر وحاد مع مبادئ الديمقراطية التى تنبذ مثل هذا المقياس الطبقى فى الاختيار للسلطة التشريعية التى يفترضَ فيها كما أسلفنا القول الدفاع عن الصالح العام للمجتمع وليس مصحلة طبقة اجتماعية واحدة على حساب باقى الطبقات [2] .

ولعله لهذا السبب الذات ، أصبحت السلطة التشريعية فى بريطانيا تتركز بصورة شبه تامة فى مجلس العموم .

---

(١) د. محمد كامل ليلة، المرجع السابق ص١٩١.

(١) أنظر: د. فؤاد العطار، مرجع سابق، ص٢١٥.

(ب) أسلوب التعيين (Nomination)

قد تلجأ بعض الدول إلى اتباع أسلوب التعيين فى اختيار جميع أعضاء المجلس النيابى الأعلى ، وفى العادة تقوم السلطة التنفيذية بإجراء هذه التعيينات كلها . ومن أمثلة ذلك ليبيا قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٩ ، حيث نص دستورها على أن يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يعينهم الملك .

ومرة أخرى ، فإن أسلوب التعيين ينتقد لتعارضة مع الديمقراطية ولأنه يضع مثل هذا المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية ، وهو ما يتنافى من حيث المبدأ مع ما يجب أن تكون عليه السلطة التشريعية من استقلال يحفظ لها كيانها ويوفر لها حرية إبداء الرأى فى ضوء تقييمها للمصلحة العامة ولا شىء سواها .

ولذا فإن العديد من الدول تحولت فى اتجاه تطبيق الأسلوب الآخر الذى يجمع بين التعيين والانتخاب .

(جـ) الأسلوب الذى يجمع بين التعين والانتخاب :

يأخذ تطبيق هذا الأسلوب شكل تعيين بعض أعضاء هذا المجلس بواسطة السلطة التنفيذية وانتخاب البعض الآخر من الشعب وهو ما قرره دستور ١٩٢٣ المصرى .

وإذا كان الهدف الأساسى من الأخذ بمبدأ التعيين هنا هو الرغبة فى استكمال تمثيل الكفايات التى قد يتعذر توفيرها بأسلوب الانتخاب ، إلا أنه يتعين مع ذلك أن تكون الغالبية العددية للعنصر المنتخب وليس للعنصر المعين حتى يمكن إخفاء الصفة النيابية على هذا المجلس .

(جـ) التشريع المباشر Direct Legislation:

أظهرت تجربة الاعتماد على الهيئات النيابية أو المجالس التشريعية فى موضوع التشريع وإقرار مشاريع السياسات العامة بعض السلبيات التى ظهرت إلى الواقع نتيجة المغالاة أحياناً فى ممارسة السياسات الحزبية التى تعتمد أساساً على أسلوب المناورة الحزبية الضيقة ، وهو ما يجعل هذه التشريعات والسياسات غير متطابقة فى كثير من الأحوال مع ما يعلقه عليها الشعب من آمال ، ومن هنا تفقد تلك السياسات سندها من التجاوب والتأييد الشعبى .

وعلى ذلك فقد ظهرت الحاجة إلى التخفيف من النتائج السلبية لهذا الوضع على قدر الإمكان ، وبالصورة إلى تحفظ للعملية التشريعية قدراً معقولاً من التوازن و الموضوعية في مواجهة الضغوط والمناورات الحزبية التى تهيمن عليها روح الانتهازية والأنانية أكثر مما تحكمها اعتبارات المصلحة العامة . وقد استقر التفكير على بعض الإجراءات التى تكفل للشعب نوعاً من الإسهام المباشر فى العملية التشريعية ، وذلك على قدر ما تدعو إليه الحاجة بالطبع . من أهم تلك الإجراءات [١] .

١ – حق الاستفتاء الشعبى Referendum :

ويقصد به استفتاء الشعب فى أمر من الأمور فإذا كان الاستفتاء بخصوص مشروع قانونى سمى الاستفتاء استفتاء تشريعياً ، أما إذا كان لإقرار خطة معينة أو اتباع سياسة جديدة أو تدعيماً رئيس الدولة كان الاستفتاء سياسياً .

والاستفتاء التشريعى قد يكون ملزماً وذلك إذا ما تقيدت الدولة بنتيجة كما قد يكون استشارياً وغير ملزم ولا يحد من سلطة البرلمان . غير أن الراجع هو ضرورة التزام الحكومات بنتيجة لأن فى ذلك احترام للروح الديمقراطية الحقة .

وقد يكون الاستفتاء إجبارياً وذلك إذا كانت نصوص الدستور تلزم البرلمان بعرض القانون على الشعب للتعرف على رأية ، وقد يكون اختيارياً إذا ما ترك الدستور للبرلمان حرية استفتاء الشعب دون إلزام .

وينقسم الاستفتاء من حيث توقيته إلى قسمين فقد يكون سابقاً على ظهور القانون ويسمى بالاستفتاء السابق ، ويتحقق ذلك بالاستفتاء على مبدأ القانون فقط فإذا وافق الشعب على الفكرة ذاتها تولى المجلس النيابى صياغة القانون ، وقد يكون الاستفتاء لاحقاً على صدور القانون ويسمى الاستفتاء اللاحق ويقصد به استفتاء الشعب فى قانون كامل أقره المجلس النيابى فإذا وافق عليه الشعب نفذ وإلا فإنه يهمل .

وينسب إلى الاستفتاء كأداة للمشاركة الشعبية المباشرة فى عملية التشريع عدة مزايا رئيسية منها :

---

(١) راجع: د. سليمان محمد الطماوى، مرجع سابق، ص٢١٢. وانظر أيضا د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص٣٤٥.

(أ) إن التشريع المباشر بوسيلة الاستفتاء الشعبى هو الترجمة الفعلية لمبدأ السيادة الشعبية ، وذلك على خلاف ما يحدث فى الهيئات النيابية حيث يكون من المتعذر الوصول إلى الآراء والاتجاهات الحقيقية للرأى العام بفعل التشويش الدعائى الذى تمارسه الأحزاب السياسية وأجهزة الصحافة ... إلخ ، والاستفتاء يهدم هذا الحاجز الذى يحول بين الشعب وبين التعبير عن معتقداته ومصالحة بصورة مباشرة [1] .

(ب) إن التشريعات التى تصدر بإرادة الشعب وتحت سلطته المباشرة ، تكتسب لنفسها قوة أدبية أكبر من تلك التى تأتى عن غير هذا الطريق ، كما أنها توفر درجة أعلى من الاستعداد الشعبى لإطاعتها والتقييد بها .

(جـ) إن الاستفتاء الشعبى فى أمور التشريع يقلل بصورة من نفوذ الأحزاب السياسية فى العملية التشريعية ، وهو بمثابة الفيتو الذى يمارسه الشعب عندما يشعر أن تلك الأحزاب قد تجاوزت بمسلكها الإطار المناسب فى حكمها على تشريعات معينة أو سياسات عامة معينة .

(د) إن الاستفتاء الشعبى يحد كلك من تحكم بل واستبداد الأغلبية البرلمانية ، وهو الاستبداد الذى لا يقيم وزناً للأقليات سواد مثلت هذه الأقليات بأحزاب فى المجلس النيابى أو لم تمثل . ومن ثم ، فإن الاستفتاء يهيئ الفرصة أمام التعبير الحر عن كافة تيارات الرأى والمصالح الكائنة فى المجتمع بلا تفرقة من أى نوع .

(هـ) إن التشريع بوسيلة الاستفتاء الشعبى يوفر الوقت الذى يضيع فى مناقشات برلمانية مطولة ، والذى قد يتسب فى أن تخرج التشريعات منه فى غير وقتها المناسب مما يفقدها جانباً كبيراً من قيمتها العملية .

(و) إن الاستفتاء أداة مهمة من أدوات تعميق شعور الشعب بمسئوليته إزاء قضايا السياسة العامة ومسائل التشريع ، وعليه فإنه وسيلة فعالة الإنضاج وعيه السياسى وتوسيع مداركه العامة بصورة لا تقدر الديمقراطية النيابية وحدها على تحقيقها .

(ز) أن الاستفتاء الشعبى يمثل فى بعض الأحيان الأداة نحو حل الإشكالات التى قد تنشأ بين المجلسين حول مسألة معينة من مسائل التشريع ، حيث يستطيع أن يحسم برأيه مثل هذا الخلاف فى الاتجاه الذى يراه متفقاً ومصالحه .

---

(١) أنظر فى ذلك: د. محمد مرغنى خيرى إدريس، **الوجيز فى النظم السياسية**، ١٩٨٦، ص٩٥.

أما عن العيوب التى تنسب إليه فهى تكاد تتركز فى الآتى [1] : -

(أ) أن اشتراك الشعب فى أمور التشريع يمس هيبة المجالس التشريعية ويؤثر فى مكانتها الأدبية ، كذلك فإنها تؤدى إلى توليد الشعور بعدم الاكتراث فى أوساط نواب الشعب داخل تلك المجالس بسبب اعتقادهم أن الكلمة الأخيرة فى العملية التشريعية لن تكون لهم بل ستكون للرأى العام ، والمحصلة الأخيرة لذلك هى إضعاف أحساسهم بالواجب.

(ب) أن هناك أموراً سياسية وتشريعية من الخطورة أو التعقيد بحيث يشق على رجل الشارع بخبرته المحدودة أو بإدراكه البسيط أن يقيمها ويحكم عليها بالمقياس المناسب ، وبالتالى فإنه يصبح من الخطأ الارتكان على هذه الوسيلة من واقع تصور مبالغ فيه وهو أن الشعب أقدر من هذه الهيئات النيابية على إبداء الرأى أحياناً فى مسائل على مثل هذا المستوى من الأهمية .

(جـ) أن التشريعات التى تصدر بوسيلة الاستفتاء الشعبى لا تأخذ حقها الواجب من الدراسة والتمحيص ، ولذلك فإنها تأتى وهى أقرب لأن تكون سطحية ومرتجلة ، وذلك على عكس ما يحدث فى المجالس التشريعية حيث تتطول المناقشات سواء فى اللجان الفرعية المتخصصة أو فى المجلس ككل .

(د) أن من الخطأ كذلك تصور أن الشعب يقبل دائماً بحماس على تلك الاستفتاءات ففى أحيان كثيرة ينظر إليها بعدم اكتراث ، بل وقد تنجم أقسام كبيرة عن المشاركة فيها ، وعليه فإنها تأتى لا لتعبر عن آراء الشعب كله ، بل عن آراء فئات محدودة منه .

(هـ) أنه ليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاستفتاء الشعبى يؤدى إلى التقليل من نفوذ الأحزاب السياسية فى العملية تؤيد عكس ذلك تماما ، ففى ظروف الاستفتاء تنشط الأحزاب السياسية بصورة غير عادية لكى تؤثر فى أوساط الرأى العام الشعبى وتجعله أقرب لأن يعتنق اتجاهها من السياسات أو التشريعات موضوع الاستفتاء .

(و) كما لوحظ أن الشعوب ترهق الميزانية عادة باقتراح قوانين وسياسات تكلف خزانة الدولة ما لاتطيقه ، كما أنها قد ترفض قوانين تعود بالخير العميم على الخزانة ...إلخ.

(١) أنظر: د. فؤاد العطار، مرجع سابق، ص٢١٨.

٢ – حق الاقتراح الشعبى The Intiative :

بموجب هذا الحق يقترح عدد معين من الناخبين مشروع قانون ، ويتعين على المجلس التشريعى فى هذه الحالة مناقشته ، فإذا وافق عليه أصبح نافذا ، وإذا أبدى اعتراضه عليه فإنه يجب استفتاء الشعب فى الأمر وقراره نهائى .

وتتيح بعض الدساتير أن يتقدم المجلس التشريعى بمشروع آخر لكى يختار الشعب أحدهما .

والاقتراح الشعبى نوعان : اقتراح فى شكل قانون ، واقتراح قاصر على مجرد تقديم الفكرة أو المبدأ التشريعى دون صباغة ، وترك الأمر بعد ذلك للبرلمان . غير أن النوع الأول ، فى آراء كثيرة يحتاج إلى ثقافة شعبية عالية وبالصورة التى قد لا تتوافر للشعب فى كثير من الدول .

ولا تخرج المزايا والعيوب المنسوبة إلى هذا الإجراء عما ذكرناه متعلقاً بوسيلة الاستفتاء الشعبى.

٣ – حق الاعتراض الشعبى :

ويقصد به أنه يجوز لعدد معين من الناخبين أن يتقدم باعتراض على قانون أقره المجلس التشريعى فى غضون مدة معينة من تاريخ نشره . وتختلف هذه المدة باختلاف الدساتير ولا يترتب على هذا الاعتراض سقوط القانون وإنما يوقف تنفيذه إلى أن يستغنى الشعب بخصوصه فإذا أقره كان بها وإذا لم يقره فأنه لا ينفذ.

ويلاحظ أن هناك اختلافاً بين الاستفتاء الشعبى والاعتراض الشعبى ، فالاستغناء واجب لإتمام التشريع ولذلك يشبهها البعض بالتصديق على القوانين أما الاعتراض فليس ضرورياً لاستيفاء القانون الشكل المطلوب . فالقانون قائم نافذ بمجرد إقراره من البرلمان ولا يوقف تنفيذه سوى استعمال الناخبين لحق الاعتراض فى الموعد المحدد فى الدستور ، ولذلك يعتبر الاعتراض الشعبى أضعف أثراً من الاستفتاء الشعبى .

متطلبات التنفيذ الناجح لأسلوب التشريع المباشر :

ليس ثمة من ينكر أن أسلوب التشريع المباشر وإن كان ينطوى فى حقيقته على دعم أكيد لروح الديمقراطية السياسية ومبادئها ، إلا أن هناك العديد من الصعوبات العملية التى تحول دون وضع هذه الوسيلة موضع التنفيذ الناجح والفعال .

ومن بين الاقتراحات التى تقدم فى مجال تخليص أسلوب التشريع المباشر من بعض عيوبه التى ألمحنا إليها :

١ – التثقيف السياسى المستمر للشعب بواسطة الأجهزة الإعلامية التى توجهها الدولة ، وتبصيره بمختلف الجوانب الإيجابية والسلبية للقضايا القومية التى تشغل باله وتستحوذ على اهتمامه ، وبالشكل الذى يساعده على تكوين رؤية موضوعية وأمينة للمسائل التى تطرح عليه لأخذ رأيه فيها .

٢ – توعية الشعب بالعواقب الخطيرة التى تترتب على فقدانه لاستقلال رأيه تحت أى تأثير كان ، ومطالبته بأن يكون من الأحزاب السياسية فى موقف الموجه والقائد ، وليس فى موقف التابع المنقاد الذى لا يملك من إرادته أو من حرية رأيه أكثر مما تسمح به هذه الأحزاب ، وذلك هو الفهم الصحيح للديمقراطية والتطبيق العملى لها .

٣ – قصر تطبيق هذه الوسيلة على الحالات التى تتواجد فيها ضرورة قومية ملحة تحتم أخذ رأى الشعب مباشرة بشأنها ، وما عدا ذلك يجب أن يبقى عليه ضمن الاختصاص الوظيفى الكامل للمجالس التشريعية .

ثانياً : السلطة التنفيذية :

السلطة التنفيذية هى السلطة العامة الثانية فى الدولة ، ويتمثل اختصاصها الرئيسى فى العمل على وضع التشريعات والسياسات العامة التى تحظى بموافقة وتصديق السلطة التشريعية ، موضع التنفيذ العملى .

ومن هنا تعمد الدول الى توفير كافة الإمكانات والقدرات التى تلزم السلطة التنفيذية فى أدائها لمسئولياتها المتزايدة ، خاصة وقد اتسعت دائرة التشريعات الاجتماعية والاقتصادية تحت ضغط الأيديولوجيات السياسية المعاصرة التى تحث الدولة بقوة على اقتحام كافة المجالات على النحو الذى رأيناه فى الفصل السابق [(١)] .

وبداهة فإن الذى يتربع على قمة السلطة التنفيذية هو رئيس الدولة ، سواء كان ملكاً أو رئيساً للجمهورية ، وفى بعض الدساتير تكون سلطة رئيس الدولة ، أو القائد التنفيذى

---

(١) د. أحمد حامد الأفندى، مرجع سابق، ص٥٦.

الأعلى كما يطلق عليه أحياناً ، شكلية ومحدودة الأهمية ، ويبدو ذلك واضحاً فى نظم الحكم البرلمانى ، بينما يتسع حجم هذه السلطة ويتعاظم تأثيرها فى نظم الحكم الرياسى .

وفى تحليلنا للسلطة التنفيذية سنناقش أولا الأساليب الرئيسية المتبعة فى اختيار رئيس الدولة ، ثم تحديد الوظائف التى تسند عادة إلى السلطة التنفيذية وأخيراً البحث فى الكيفية التى يتم بها اختيار الجهاز الحكومى المسئول عن تنفيذ برامج السياسة العامة .

(أ) الأساليب المتبعة فى اختيار رئيس الدولة :

بصفةعامة ، هناك أربعة أساليب رئيسية تأخذ بها الدول فى اختيار رؤسائها ، وهى بالتحديد :

١ - أسلوب الحكم الوراثى :

ويقتصر تطبيق هذا الأسلوب على نظم الحكم الملكية فقط ، ولا تكون مدة الرئاسة محددة بأى قيد زمنى . ومن أمثلة ذلك أسرة محمد فى مصر قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث قرر دستور سنة ١٩٢٣ أن وراثة العرش تكون فى أسرة محمد على وفق النظام المقرر فى هذا الشأن .

ومما يعاب على هذا الأسلوب حيث يكون للشعب وحده حق ممارسة السلطة كما أنه يتعارض مع مبدأ المساواة الذى تكفلة الديمقراطية إذ تقتصر رئاسة الدولة على شخص معين بالذات دون أن يكون لأفراد الشعب الحق فى ذلك . يضيف إلى ذلك أن هذا الأسلوب يؤدى إلى فرض شخص الملك على الدولة بغض النظر عن كفايته وصلاحيته ، وهو ما قد يؤدى بالتالى إلى وجود بعض الملوك الذين لا يصلحون لتولى مهام منصبهم ومع ذلك فلا يمكن التخلص منهم [١] .

٢ - أسلوب الانتخاب الشعبى المباشر :

وهذا الأسلوب هو النقيض الصريح للأسلوب الوراثى ، ومن الناحية الأخرى فهو التطبيق المباشر لمبدأ السيادة الشعبية الذى من أولياته ضرورة أن تظل السلطة التنفيذية ، وبخاصة فى أعلى مستوياتها القيادية ، بتأييد الشعب لها وبرضائه الدائم عنها .

(١) أنظر فى ذلك د. ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٦٤.

ومن المزايا الإيجابية التى تنسب فى العادة إلى أسلوب الانتخاب الشعبى المباشر ، أنه يضع القيادة التنفيذية العليا فى الدولة ، فى موضع الالتزام السياسى والأدبى الكامل من قواعدها الشعبية ، وعليه ، فإن هذا الإجراء يؤصل فى هذه القيادة الشعور بالمسئولية خاصة وأنها تدرك أنها إذا أخلت بثقة الجماهير أو خانتها ، فإن الشعب يملك فى الوقت المناسب أن يزيحها من موقع السلطة ليأتى بقيادة أخرى تكون أهلاً لثقته [1] .

وأيضاً فإن من بين هذه المزايا ، أن الانتخاب الشعبى المباشر يقدم للشعب الفرصة الكاملة لتقييم المرشحين لمنصب رئاسة الدولة ، والاختيار من بينهم دون وصاية تمارس عليهم من أى مصدر كان . وعلى ذلك ، فإن هذا الأسلوب لا يخرج عن كونه تحكيم للضمير الشعبى العام فى واحدة من أخطر قضايا الحكم .

أما عن السلبيات التى تقترن بهذا الإجراء فتتمثل فى أن الشعب قد لا يكون مؤهلاً بدرجة كافية لمباشرة هذا الحق.

إذ قد يسهل خداعه أو التغرير به ... إلخ . كما قد يقع فريسة للإثارة الديماجوجية التى يحلو لبعض الزعامات أن تلجأ إليها فى مثل هذه الظروف .

وفضلاً عن ذلك ، فإن فترات الانتخاب للرئاسة غالباً ما تكون مشحونة ، وإلى أقص درجة ، بالتوترات السياسية والعاطفية ، وهو ما قد يترك رواسب يصبح من الصعب تصفيتها والتخلص من آثارها الضارة خلال الفترة التى تنقضى بين انتخاب وآخر .

ومن ناحية ثالثة ، فإن الانتخاب الشعبى المباشر قد يخلع على رئيس الدولة الذى يأتى إلى الحكم بهذا الطريق ، شعوراً بالزهو الذى قد يتطور إلى نوع من الغرور والتعالى وهى الخطوة الأولى فى طريق الممارسة الاستبدادية للسلطة

وأيضاً فإن إحساس الحاكم بأنه يقف على قاعدة صلبة من التأييد الشعبى له يكون دافعاً به إلى النظر إلى السلطة التشريعية باستهانة ولا مبالاة وهو ما يتصادم فى النهاية مع مبادئ الديمقراطية السياسية السليمة .

---

(١) أنظر د. عبد الحميد متولى، القانون الدستورى والانظمة السياسية، مرجع سابق، ص٢١٢.
وراجع أيضا، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

٣ - أسلوب الانتخاب الشعبى غير المباشر :

ويأخذ تطبيق هذا الأسلوب شكل قيام الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة أى على درجتين أو على مرحلتين ، بمعنى أن يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم بحيث يقع على عاتق هؤلاء المندوبين مهمة انتخاب الرئيس ، على غرار ما هو متبع فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقال أن هذا الأسلوب يوفر عدداً من الإيجابيات التى تفتقر إليها الطريقتان السابقتان ومنها أولاً أنه يحاول أن يتفادى التوترات السياسية والانفعالات العاطفية الشديدة التى تصاحب الانتخاب الشعبى المباشر ، كما أشرنا . كما أن اشتراك صفوة من المندوبين الذين يختارون للكفاءات خاص ينفردون بها عن جمهرة الناخبين العاديين ، يعمل على تصحيح عملية انتخاب رئيس الدولة وترشيدها بعيداً عن الغوغائية أو الإثارة الدعائية المفتعلة التى تسىء إلى هذا الاختيار فى صورة أو أخرى .

ولكن يقابل هذه الميزة الإيجابية بعض المساوئ على الجانب الآخر ومن ذلك كما يقول منتقدو هذا الإجراء أنه إذا جاز لنا أن نتصور من الناحية النظرية المجردة أن هؤلاء المندوبين سيقومون بمهمة الاختيار وهم متجرون من كل اعتبار إلا اعتبار المصلحة الموضوعية وحدها ، إلا أن ما يحدث فى الواقع لا يلتقى مع هذا التصور ، وذلك لأنه من الصعب فعلاً أن نتصور انفصال هؤلاء المندوبين عن قواعدهم الشعبية وبالتالى فإنهم سيكونون واقعين تحت ضغوطها المباشرة . بل إن تلك الضغوط قد لا تكون هى ضغوط الرأى العام نفسه ، بل ضغط الأحزاب السياسية بكل سلبياتها ونقط الضعف فيها .

وعلى ذلك ، فإن ما استهدفة هذا الإجراء من نتائج لم يتحقق بصورة مرضية ، حتى أنه ليمكن القول بأن الانتخاب الشعبى غير المباشر لم يعد يختلف كثيراً من الناحية العملية عن إجراء الانتخاب المباشر ، ومن هنا لم يعد ثمة معنى للتمييز بينهما على أى نحو ذى قيمة (١) .

---

(١) راجع عبد الكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مرجع سابق، ص١٥٧.
وانظر أيضا د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص٣٦٥.

٤ - انتخاب رئيس الدولة بواسطة البرلمان :

وهى صورة أخرى من صور الانتخاب الشعبى غير المباشر ، ويتمثل المنطق الذى يتمسك به أنصار هذا الإجراء فى دفاعهم عنه ، فى أن أعضاء البرلمان فضلاً عن أنهم يحظون بثقة الرأى العام الشعبى ، فإنهم أكثر قطاعات المجتمع انغماساً فى الشئون العامة ودارية بها ، وهو ما يوفر لهم مقدرة خاصة على التمييز والاختيار .

كذلك يقال أن هذا الإجراء يحقق درجة عالية نسبياً من التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبالتالى فإنه يخفف بشكل واضح من احتمالات النزاع والاحتكاك التى تنشأ عادة عندما ينتخب رئيس الدولة انتخاباً شعبياً مباشراً .

ولكن من الأمور التى تعيبه وتقلل من فاعليته ، هو أنه يجعل رئيس الدولة خاضعاً لمشيئة السلطة التشريعية نتيجة إحساسه بحاجته إلى دعمها له لكى يبقى ويستمر ، وقد يدفع به هذا الخضوع إلى الدخول طرفاً فى مساومات سياسية أو حزبية تستهدف المصلحة العامة بقدر ما تخدم مركزه السياسى ومثل هذا السلوك لا يمكن أن يتفق إطلاقاً مع ما هو مفروض فى رئيس الدولة الذى يجب أن يبقى فى كل الأحوال فوق المساومات والمناورات لأنه رمز لوحدة الأمة والأمين على مصالحها [١] .

كما لا يخفى أن فقدان السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيسها الأعلى ؛ لذلك الحد المناسب من استقلالها فى مواجهة السلطة التشريعية . أمر غير مرغوب فيه نظراً لأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل بطريقة فعالة ومثمرة مالم يوجد شكل ما من أشكال التوازن المعقول بين السلطات العامة فى الدولة .

الوظائف الرئيسية للسلطة التنفيذية :

سبق أن رأينا كيف أن الحكومة الحديثة أصبحت تؤدى وظائف لا حصر لها فى خدمة المجتمع ، ولسنا بحاجة إلى إعادة سرد هذه الوظائف مرة أخرى ، ولكن قد يكون من المفيد أن ننوه بدور السلطة التشريعية فى اقتراح السياسات العامة التى هى أساس المسئولية التنفيذية كلها . وعموماً فإن أبعاد هذا الدور تتمثل فى الآتى : -

---

(١) أنظر د. حميد الساعدى الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص١١٨.

(أ) أن السلطة التنفيذية هى التى تتولى تحديد التفاصيل الكاملة لبرنامج العمل التنفيذى وتقرير مختلف أولويات بحسب المقاييس التى تتوصل إليها فى هذا الشأن ، فقد ترى تخصيص قدر أكبر من الجهود والإمكانيات لمشاريع التنمية الصناعية أو التوسع الزراعى أو التعليم أو الصحة العامة أو الإسكان أو المواصلات ... إلخ .

(ب) أن السلطة التنفيذية قد تقوم بتنفيذ برامج معينة فى إقناع الرأى العام وتوعيته بالأهداف المتوخاة من وراء التأكيد على جانب معين من جوانب السياسة العامة التى ترى نفسها بصدد اقتراحها أو تنفيذها . وهى حينما تفعل ذلك فإنها تهدف منه إلى التهيئة النفسية للرأى العام ودفعه إلى تقبل بعض السياسات والتحمس لها والمساعدة فى تنفيذها ، كما قد يكون الهدف هو الحصول على قدر أكبر من مشاركته المادية أو إقناعه بتحمل تضحيات معينة ، وهكذا .

(جـ) أنه من واقع التقييم المستمر للنتائج التى يقطعها الإنجاز فى مختلف قطعات السياسة العامة للدولة ، يمكن للحكومة أن تقف على جوانب القوة والضعف فيها ، مما يسهل عليها التراجع فيما بعد عن تنفيذ بعض السياسات أو التغيير فيها بشكل أو آخر . وهى حينما تفعل ذلك ، فإنها تكون مدفوعة إليه بحرصها على أن تأتى هذه السياسات العامة وهى متفقة شكلاً ومضموناً مع دواعى المصلحة العامة ، وأن توفر لها كل الضمانات التى تساعد على تنفيذها بطريقة فعالة .

تنظيم السلطة التنفيذية :

يلعب تنظيم السلطة التنفيذية دوراً هاماً فى تمكينها من أداء مسئولياتها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والفعالية . ومن هنا فإنه لابد من أن تعمل أجهزة العمل الحكومى فى إطار ما يعرفه بعلاقات التنظيم الرسمى Formal Organization [1] .

وبشكل عام ، يهتم التنظيم الرسمى بالهيكل التكوينى للمنظمة الحكومية ، وبشكلها أو مظهرها الهندسى ، وبتحديد العلاقات والمستويات ، وبتقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات كما أرادها المشرع أو المخطط أو كما وردت فى الوثيقة الرسمية المنشئة

(١) أنظر : د. حميد الساعدى، المرجع السابق، ص١٢٠.

للمنظمة . وتحاول نظرية التنظيم الرسمى الوصول إلى البناء المنطقى والتحديد العلمى لوظائف كل جزء وأداء كل عملية من العمليات التى تكون الناتج النهائى لعمل المنظمة .

ويتطلب التنظيم الرسمى أن تصمم كل منظمة حكومية على شكل هرم ذى قاعدة عريضة تضم الوحدات على المستوى التنفيذى ، وهذه القاعدة تدعم التكوين الهرمى المتدرج لأعلى فى شكل أقسام وإدارات ومصالح ، وهكذا حتى قمة التنظيم حيث تتركز القيادة فى شخص يمارس السلطة الكاملة على المنظمة كلها .

وفى إطار هذا التنظيم الرسمى القائم على أساس التدرج الهرمى تتحقق الاعتبارات التالية :

١ - وجود مستويات محددة للاختصاصات ، وللسلطة والمسئولية ، ولاتخاذ القرارات والبت فى المشكلات ، والإشراف والتوجيه .

٢ - هذا التسلسل يحقق المبدأ العام للتنسيق ، فمن خلال التدرج تصبح سلطة التنسيق أيضاً قادرة على العمل ، وتمتد فاعليته إلى كل أجزاء البناء التنظيمى .

٣ - تقسيم العمل داخل المنظمة على أساس التخصص .

٤ - وجود شبكة اتصالات ممتدة من المركز إلى جميع أجزاء المنظمة مارة بالمستويات الرياسية بما يحقق تدفق المعلومات إلى المستويات المختلفة وتكاملها .

٥ - تحديد نطاق تمكن مناسب لكل رئيس ، ويقصد بنطاق التمكن تحديد العدد المناسب من العاملين الذين يستطيع رئيس واحد أن يشرف عليهم ويوجههم وينسق نشاطهم بكفاءة فى حدود قدرته وجهده ووقته .

وإذا كان التنظيم ينبى على أساس التجميع المنطقى للواجبات ، والاستخدام الأمثل لكل فرد عامل ، إلا أن تخطيط التنظيم وحده ليس بكاف لضمان تحقيق المنظمة لكل فرد عامل ، إلا أن تخطيط التنظيم وحده ليس بكاف لضمان تحقيق المنظمة لأهدافها بكفاية ، ذلك أن الخرائط التنظيمية مهما روعى فى تصميمها ووصف الوظائف مهما كان دقيقاً لا تعدو أن تكون مجرد مساعدات توضح العلاقات الوظيفية وتحدد شكلها واتجاهاتها ومستوياتها ووظائفها ومن ثم فهى لا تقدم حلولاً تلقائية لمشكلات التنظيم الحقيقية ، أو رداً على الأسئلة المعقدة المتصلة بعمل العنصر البشرى ونشاطه مثل :

ما هو أفضل ضمان للاستخدام الكامل لقدرات وسلطات الوظائف الرئيسية ؟ وما هو حجم المسئولية الذى يجب أن يناط بكل وظيفة ؟ ويكف نضمن تدفق الاتصالات خلال مراكز الاتصال الرئيسية عند كل مستوى ؟ وما هى الأشكال البديلة التى يمكن أن تمجد للتنظيم ؟ وكيف يتم تفويض السلطات وكيف نضمن ممارسة السلطات المفوضة ؟ (١)

وواضح أنه من المتعذر الحصول على إجابات تلقائية لمثل هذه التساؤلات ، على أن هناك بعض الإرشادات التنظيمية التى يمكن الاعتماد عليها فى اختيار شكل تنظيمى معين دون سواه .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإدارى أحياناً ما تصادفه مواقف تظهر له الحاجة إلى إعادة التنظيم ، مثل النمو الجوهرى فى حجم العمل ، والتغيير فى الأهداف ، أو الحاجة إلى مواجهة أزمة تمر بها المنظمة ، ومهما كان السبب الداعى لإعادة التنظيم فإن الهدف منه يظل دائماً الرغبة فى الوصول إلى تنسيق أفضل ، وتجميع أكثر منطقية للواجبات ، واستخدام أمثل للإمكانيات والطاقات البشرية المتاحة ، وتحقيق مثل هذه الاعتبارات يستدعى توافر الاهتمام الذى يقوم عليه التنظيم .

نظم الاختيار للخدمة المدنية Civil Service :

من الحقائق المعترف بها أن المقدرة العامة للجهاز الحكومى على الإنجاز ترتبط إلى جانب سلامة الأسس والمقومات التنظيمية ، بنوعية العناصر البشرية التى تحرك هذا الجهاز وتهيمن على مقدراته فى مختلف قطاعات المسئولية والتنفيذ .

ولعل فى ذلك ما يؤكد الحاجة المستمرة إلى التدقيق فى اختيار من يتقدمون لشغل الوظائف الشاغرة فى الجهاز التنفيذى للدولة . وبالفعل فإنه إذا بحثنا حولنا فسنجد أن معظم دول العالم تأخذ بنظم اختبارات الوظائف العامة حتى تتاح لها فرصة الحصول على أكفأ الخبرات المتاحة لديها ، وهذا الإجراء فضلاً عن أنه تحقيق للديمقراطية ، فهو يخلص

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:
د. سعيد يس عامر، د. على محمد عبد الوهاب، **الفكر المعاصر فى التنظيم والادارة**، القاهرة، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الأدارى، ١٩٩٤ ص١٢٥.

الوظائف العامة من مساوئ الوساطة ، ومن تأثير النزعات السياسية والحزبية بما يوفر العدالة للجميع بلا تمييز أو استثناء [1] .

وبوجه عام تستند نظم اختبارات التوظف إلى نتائج تحليل واجبات الوظيفية العامة ومسئولياتها وطبيعة الاختصاص المسند إليها ، والتى من خلالها يمكن الاستدلال على نوع اشتراكات التأهيل التى يلزم توافرها فى المرشح سواء من ناحية المعلومات أو المؤهل الدراسى أو المهارات والقدرات والخصائص الجسمانية ... إلخ . وفى ضوء اشتراطات التأهيل هذه يمكن حصر المتقدمين فى حدود من تنطبق عليهم الشروط ثم تحجئ الخطوة التالية بتحديد طبيعة الاختبار الوظيفى وهل يكون تحريراً أو شفوياً أو عملياً [2] .

ومن المسلم به أن حق تولى الوظائف العامة فى الدولة هو حق عام ، بل أنه وفقاً للاتجاه الحديث يمكن اعتباره واجباً أو تلكيفاً عاماً ، وهو ككل الحقوق والواجبات العامة يجب أن يكون مقصوراً على المواطنين دون الأجانب ، وذلك لأن الشعور بالمسئولية نحو أداء الواجب العام يتوافر لدى الوطنى وحده دون الأجنبى ، كما أن الواجبات العامة تقابلها الحقوق العامة ويقتصر حق التمتع بها على الوطنيين دون الأجانب ؛ ولهذا تقسم معظم الدول حق تولى الوظائف العامة على الوطنيين دون الأجانب .

ثالثاً : السلطة القضائية :

السلطة القضائية هى إحدى السلطات الرئيسية العامة فى الدولة وهى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

يتركز الاختصاص الوظيفى للسلطة القضائية فى محاولة توفير العدالة الحقيقة للأفراد والعمل على حسم النزاعات التى تنشأ بين هؤلاء الأفراد أنفسهم ، أو بينهم وبين أى هيئة من الهيئات ، عامة كانت أو خاصة .

ومن هنا ، فإن القضاء هو الذى يضع مبدأ حكم القانون موضع التنفيذ والاحترام وليس هناك من ينكر قيمة حكم القانون كمتطلب أساسى يستلزم تطبيق الديمقراطية الحقة

---

(١) أنظر: د. سعيد يس عامر، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٢) أنظر د. سيد الهوارى، التنظيم، القاهرة، مطبعة عين شمس، ١٩٧٢، ص٣٧.

فى أى مجتمع سياسى ، إذ فى ظله يصبح المواطنون جميعهم وبلا استثناء أمام القانون سواء [1] .

والقضاء من ناحية أخرى ضمانة مهمة لصون الحرية السياسية ضد خطر الاستبداد الذى يمكن أن يهدمها ويقضى عليها ، فشعور الحاكم بغياب القانون يدفعه إلى انتهاك الحريات العامة والاعتداء عليها بلا أدنى تخوف من عاقبة هذا الاستبداد . وبشكل عام فأنه ما من مجتمع غابت فيه كلمة القانون ، إلا وضاعت معها حريته السياسية . أن الحرية السياسية وحكم القانون صنوان متلازمان .

والقضاء ضرورى أيضاً لتسوية أى نزاع قد يحدث بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ لأن استعجال مثل هذه النزعات بين السلطات العامة فى الدولة ، دون حسم قانونى لها ، يقود فى النهاية إلى تدمير أسس التفاهم بينها وتعطيل علاقات التعاون المشترك الذى هو من ألزم الضرورات إذا ما كان على هذه السلطات أن تنهض بمسئولياتها الجسيمة على النحو المطلوب .

لهذه الاعتبارات كلمها ، تنشئ الدول مرفق القضاء الذى تحاول جاهدة أن توفر له كل ما هو ضرورى من ضمانات الاستقلال والاستقرار ، حتى يظل هذا المرفق الحارس على قيم العدالة ، وحكم القانون ، والحريات العامة ، بعيداً تماماً عن كل ما يمكن أن يسيء إليه ، أو يهز ثقة الشعب فيه .ولعل ذلك هو ما يجعل السلطة القضائية تتمتع بنوع خاص من القداسة التى لا تحظى بها أى من السلطتين التشريعية أو التنفيذية .

أبعاد مسؤليات السلطة القضائية :

تتنوع مسؤليات السلطة القضائية لتشمل [2] :

١ – القيام بتطبيق أحكام القانون على الوقائع المعينة التى تفرض المهام كما يتصل بذلك أيضاً العمل على محو أى خلاف فى الرأى قد يثير الاعتماد فى تفسير نص معين من نصوص القانون .

---

(١) أنظر ذلك فى:
د. محمود حلمى، مرجع سابق ص١٢٧ ، وكذلك د. ثروت بدوى، مرجع سابق ص٣٧٢.

(٢) راجع د. سليمان محمد الطماوى، مرجع سابق، ص١٧٤.

٢ - أنه فى الحالات التى لا يوجد فيها نص قانونى صريح ينطبق على النزاع المعروض أمام السلطة القضائية ؛ فإنها يمكن أن تستند إلى مبادئ العدالة وحدها كأساس تبنى عليها حكمها وتقديرها للموقف . وهى بهذا تساعد على خلق السوابق القانونية التى يمكن أن يحتذى بها للقضاة فى الحالات المماثلة التى تعرض أمامهم مستقبلاً .

ومثل هذ الفتاوى والأحكام القانونية التى تعتمد فى أساسها على اجتهادات القضاة ، تشكل سمة بارزة من سمات القضاء فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة وإنجلترا .. إلخ .

ولعل الميزة الكبرى التى يوفرها عامل الاجتهاد القانونى هى أنه يحرر القانون من جموده ويجعله أكثر مقدرة على التمشى مع الظروف المتغيرة للواقع الاجتماعى .

٣ - وفى الدول الفيدرالية ، تتمتع المحاكم بسلطة تفسير الدستور الاتحادى وذلك بهدف التحقق من عدم قيام أى من الحكومة المركزية أو حكومات الولايات بإصدار تشريعات تتعارض فى جوهرها وغاياتها مع ما تدعوا إليه نصوص الدستور الاتحادى وتقدم المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة نموذجاً بارزاً فى هذا الشأن .

مبدأ استقلال القضاء :

قلنا أن من المتطلبات الأساسية التى يلزم توفيرها للسلطة القضائية لكى تتمكن من أداء مهمتها السامية كما يجب ، هو أن يتحقق لها الاستقلال الكامل ، وأن تتحرر من كافة الضغوط والمؤثرات السالبة التى يمكن أن تعوقها عن أداء هذه المهمة . ومن هنا يصبح مبدأ استقلال القضاء ، من أهم المبادئ التى تحرص الدول الديمقراطية على توفيرها ، وتهيئ لها من الضمانات الفعالة ما يجعله حقيقة واقعة وليس مجرد شعار كما هو الحال مع الدول غير الديمقراطية .

ولكى يتحقق استقلال القضاء بصورة عملية مرضية ، فإن ثمة اعتبارات هامة تجب مراعاتها وتأمينها ، ومن ذلك : -

أولاً : ضرورة العمل على فصل الوظيفة القضائية التنفيذية ، بمعنى أنه لا يجب إسناد مباشرة وظيفة القضاء لمن يتولون مناصب تنفيذية فى الدولة ؛ لأن تداخل المؤثرات التنفيذية فى الأحكام القضائية غالباً ما يفقد تلك الأحكام عدالتها وموضوعيتها ويجعلها

تأتى وهى أقرب إلى إرضاء بعض الأهواءِ والتحيزات . ومثلاً فإنه لا يمكن تصور أن تقوم السلطة التنفيذية بتوجيه الاتهام ضد فرد من الأفراد أو إقامة الادعاء عليه ، ثم تتولى هى نفسها الفصل فى هذا الادعاء ، أن ذلك فضلاً عن أنه يخل بمبادئ العدالة ، فإنه يودى بمرور الوقت إلى تدمير معالم الوظيفة القضائية نفسها .[1]

ثانياً : ضرورة التقيد بأسلم الطرق فى اختيار القضاة ، وعموماً توجد ثلاث طرق متميزة هى :

(أ) اختيار القضاة بواسطة الهيئة التشريعية ، وهى طريقة غير شائعة ومن عيوبها أن يصبح القاضى مديناً بالولاء للحزب المسيطر على هذه الهيئة فضلاً عن منافقاتها أحداً فصل السلطات . ولذلك نجد أن معظم الدول التى كانت تأخذ بهذه الطريقة قد عدلت عنها نهائياً.

(ب) اختيار القضاة بالانتخاب الشعبى المباشر ، ويشيع استخدام هذه الطريقة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى أكثر عيوباً من الطريقة الأولى رغم أنها تحقق عدم خضوع القضاة للسلطة التنفيذية ، فمن نتائجها هبوط مستوى القضاة وخضوعهم للأحزاب السياسية ، وتأثرهم بنزعاتها ، وميلهم إلى كسب رضا الجمهور .

(جـ) تعيين القضاة بواسطة السلطة التفنيذية ، وهى أفضل طريقة لاختيار القضاة وقد أخذت بها معظم الدول لأن السلطة التنفيذية أدرى بالكفاية اللازمة لوظيفة القاضى . ومما يؤخذ عليها أنها لا تتلافى عيوب الطريقتين السابقتين كلية ، فالسلطة التنفيذية التى تتولى الاختيار تكون مسئولة أمام الهيئة التشريعية التى يسيطر عليها حزب الأغلبية . ومحصلة ذلك أن تعيين القضاة يخضع لاعتبارات حزبية . ولكى تتلافى الدول هذا العيب أوجدت نظماً مختلفة تضمن بها الحياد التام فى تعيين القضاة.

ويرتبط بموضوع استقلال القضاة موضوع عزلهم ، والقاعدة التى تأخذ بها أكثر الدول فى عصرنا أن تكون عملية العزل عملية صعبة ضماناً لاستقلال القضاء. ففى الولايات المتحدة تشترط بعض الولايات أن يكون عزل القضاة عن طريق محاكمة بواسطة السلطة التشريعية وبموافقة أغلبية كبيرة خوفاً من أن يتم العزل لأسباب حزبية .

---

(١) أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

ثالثاً : ضرورة أن تكون الرواتب المادية التى تمنحها الدولة للقضاة كافية حتى لا يضطر القاضى إلى المساومة على حياده وضميره ، أو على مبادئ العدالة التى يقوم على تأكيدها وتنفيذها ، تحت الحاجة المادية وحدها .

علاقة السلطة القضائية بالسلطتين التنفيذية والتشريعية :

على الرغم من أن السلطة القضائية يجب أن تظل بمنأى عن الضغط الذى يمكن أن تقع تحته من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، إلا أن ذلك لا يعنى انفصالها الكامل عنها، بل توجد فى حقيقة الأمر ارتباطات كثيرة بين السلطة القضائية والسلطتين الآخرتين على النحو التالى : —

أولاً : العلاقة بين السلطة القضائيه والسلطة التنفيذية :

إذا بحثنا فى مضمون العلاقة القائمة بين هاتين السلطتين . فسنجد أن السلطة التنفيذية مثلاً هى المسئولة عن توفير قوة التنفيذ لأحكام القضاء ، كما أنها — كما رأينا ، هى التى تتولى تعيين القضاة وإن كان دورها يتوقف تماماً عند مرحلة التعيين ، إذ يتحتم عليها بعد ذلك أن تكف عن ممارسة أى نوع من التأثير صريحاً كان أو مقنعاً ، لكى تحفظ للسلطة القضائية حيدتها واستقلالها .

أما عن الدور الذى تقوم به السلطة القضائية فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، فإنه يتم على النحو التالى : —

تعنى الرقابة القضائية على أعمال الجهاز التنفيذى فى الدولة ، الاعتراف بسلطة المحاكم فى الحكم على شرعية تصرفات الإدارة فى مواجهة الأفراد ، وبهذا المفهوم فهى تمثل ضماناً فعالاً آخر من ضمانات تقييد السلوك الإدارى داخل الإطار الذى يحدده القانون ، ومعاقبة الانحرافات التى قد تصدر عن هذا السلوك بسلطة الجزاءات القانونية التى تقوم هذه المحاكم على فرضها وتطبيقها . وفى ذلك يقول أحد الأساتذة أنه إذا كانت الرقابة التشريعية تستهدف أساساً التحقيق من مسايرة السياسات العامة وسياسات الانفاق الحكومى طبقاً لما يتم التوصل إليه من اتفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فإن الغاية من ممارسة الرقابة القضائية هى ضمان شرعية التصرفات الإدارية وتأمين الحقوق الدستورية للجماعات والأفراد ضد أى انتهاك قد تتعرض له من قبل السلطة التنفيذية .

وبصفة مبدئية يمكن القول بأن سلطة الرقابة القضائية على أعمال الجهاز التنفيذى فى الدولة لا يمكن أن تكون مطلقة أو غير مشروطة ؛ لأن إطلاق هذه السلطة ، قد يكون عاملاً معرقلاً للأهداف المتوخاة من وراء ممارستها . فالمحاكم لا يمكن أن تقحم نفسها فى مجال العمل الإدارى مالم تدع إلى التدخل حسب ما يقرره القانون فى هذا الشأن . أو بمعنى آخر فإنه مالم يكن الطرف المتضرر ، فرداً كان أو هيئة ، هو البادئ ، باتخاذ الإجراء القانونى ضد الجهة الحكومية المتسببة فى إيقاع الضرر ، فإن السلطة القضائية لا يمكنها أن تتخذ بذاتها هذا الإجراء ، أى أنها لا تملك حق الحكم على قانونية السلوك الإدارى إلا فى تلك الحالات فقط التى يطلب منها أن تمارس دورها كحكم بين الإدارة والمواطنين [1] .

ومن ناحية ثانية ، فإن سلطة الرقابة القضائية لا تتصرف إلى كل نواحى العمل الإدارى ، وإلا كان معنى هذا الإطلاق فى سلطة المحاكم ، شل فعالية الإدارة نتيجة الإحساس بملاحقتها لهم فى كل صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم . ولعل ذلك ما دعا البعض إلى القول بأنه فى الحالات التى تتطرف فيها سلطة الرقابة القضائية يكون ذلك أدعى إلى تعويق العمل الإدارى ، على حين أنه فى الحالات التى تخف فيها هذه الرقابة ، فإن ذلك يشجع على ظهور دكتاتورية السلطة التنفيذية . ومن ثم فإن أفضل أشكال الرقابة القضائية، وأنسب مدى يمكن أن تذهب إليه ، هو الذى يستطيع أن يصل إلى نقطة الوسط المعقولة بين هذين النقيضين المتطرفين .

وعموماً فأنه بات من المتفق عليه أن دخل المحاكم فى أعمال الإدارة لا يمكن أن يتم إلا فى الحالات الآتية :

(أ) فى حالة تجاوز الاختصاص ، أى عندما يتعدى الموظف العمومى نطاق سلطته الوظيفية ويخرج عن حدود الاختصاص المقرر له ، فحينئذ يمكن للقضاء أن يحكم ببطلان التصرفات الناتجة عن التجاوز .

(ب) فى حالة التفسير الخاطئ لبعض النصوص القانونية مما قد يترتب عليه تحميل الأفراد بأعباء وواجبات لم يفرضها عليهم القانون أصلاً ، وهنا يكون من حق من لحق به

---

(١) أنظر ذلك فى د. طعيمة الجرف، مرجع سابق، ص ٢١٣.
وانظر أيضا د.عبد الكريم أحمد، مرجع سابق ص١٩٨.

الضرر أن يتظلم إلى القضاء لكى يعوضه ذلك تأسيساً على القاعدة القانونية التى تقول أن ما بنى على خطأ فهو خطأ .

(جـ) فى حالة سوء استعمال السلطة ، والتجاء الموظف العمومى إلى استعمالها بطريقة شخصية تجافى أهدافها المشروعة ، عندئذ يكون من حق من أضير من وراء سوء الاستخدام هذا أن يرجع على المتسبب بالمسئولية مع الاحتفاظ بحقه فى كافة التعويضات التى يقررها له القانون .

(د) فى حالة سوء تفسير بعض الحقائق أو الوقائع والتوصل من ذلك إلى استنتاجات خاطئة مما يمكن أن يضار بسببه بعض المواطنين ، وحينئذ يمكن مقاضاة الموظف أو الجهة المخطئة والرجوع عليها بالمسئولية .

(هـ) فى حالة حدوث خطأ فى الجوانب الإجرائية المتصلة بأداء العمل التنفيذى وتضرر المواطنين من هذا الخطأ ، فما لم يكن الإجراء المنفذ له سند من القانون ، فإنه يصبح باطلا ويجوز الطعن فى شرعيته القانونية أمام القضاء وهكذا .

ثانياً : العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية :

وبالنسبة لعلاقة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية ، نجد أن السلطة التشريعية هى التى تقوم بوضع القوانين والتشريعات المختلفة والتعديل فى مضمونها بحسب الحاجة ، كما أنها هى التى تتولى إقرار النظام العام الذى يحكم عمل الهيئات القضائية فى الدولة ، مثل الشروط التى يتعين توافرها عند تولى المناصب القضائية المختلفة ، وضمانات عدم العزل من الوظيفة القضائية ، وجداول المرتبات ... إلخ .

ويقابل هذا على الجانب الآخر ، أن السلطة القضائية يمكنها أن تقضى ببطلان بعض التشريعات أو بعدم دستوريتها إذا ما تجاوزت تلك التشريعات نطاق السلطة الممنوحة للهيئة التشريعية المختصة ، وهكذا .

نظرية فصل السلطات

شغلت قضية العلاقة بين السلطات العامة فى الدولة حيزاً كبيراً من اهتمامات الفقه السياسى[1] والدستورى فى الماضى نظراً لما لهذه العلاقة من آثار بعيده المدى على مستقبل

(١) دكتور: اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

الحرية فى المجتمع . ومن هنا ظهرت نظرية فصل السلطات (Separation of Powers) التى تدعو إلى كفالة قدر مناسب من الاستقلال لكل هيئة من الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك حتى تتمكن من مباشرة الاختصاصات الممنوحة لها بعيداً عن الوصاية التى يمكن أن تقع عليها من قبل الهيئتين الآخريين بما فى ذلك من تعويق لها وإفقادها لكيانها الخاص .

ولكن يلاحظ أنه ليس المقصود بفصل السلطات أن تستقل كل هيئة عن الأخرى تمام الاستقلال بحيث تكون كل منها بمعزل عن الأخرى ، ولكن المقصود بهذا المبدأ هو عدم تركيز وظائف الدولة أو تجميعها فى يد هيئة واحدة ، بل توزيعها على هيئات منفصلة ومتساوية بحيث لا يمنع هذا التوزيع والانفصال من تعاون ورقابة كل هيئة على الأخرى .

ويعتبر الفيلسوف السياسى البريطانى جون لوك أول من أشاد بقيمة هذا المبدأ الدستورى فى عمل الحكومات على الرغم من أنها قد نسبت فيما بعد إلى الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو حتى أصبحت مقرونة باسمه . وسبب ذلك أن مونتسكيو إنما يرجع إليه الفضل فى صياغة هذا المبدأ صياغة جديدة عرضها فى كتابة الشهير « روح القوانين » بشكل واضح دقيق لم يسبقه إليه أحد [1] .

إيجابيات نظرية فصل السلطات :

تنسب إلى نظرية فصل السلطات عدة مزايا إيجابية هى :

١ - صيانة الحرية ومنع الاستبداد : فنظام تركيز السلطة فى هيئة واحدة يؤدى إلى إساءة استعمال السلطة وبالشكل الذى يمكن أن ينتهى بالقضاء على الحريات العامة . وفى ذلك يقول مونتسكيو : « لقد أثبتت التجارب التاريخية أن كل إنسان يتمتع بسلطة يسئ استعمالها إذ يتمادى فى هذا الاستعمال إلى أن يصطدم بحد يوقفه إن الفضيلة نفسها فى حاجة إلى حدود وللوصول إلى عدم إساءة استعمال السلطة يجب أن يكون النظام قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة »[2] .

وهكذا يتضح أن نظام فصل السلطات يؤدى إلى حسن استعمال السلطة ذلك أن كل

---

(١) - Carlton Rodel, op. cit.

(٢) - Ibid.

هيئة ستعمل على مراقبة الأخرى مما يؤدى إلى إيقاف الهيئة التى تعمل على تجاوز سلطتها عند حدها . وبذلك تلتزم كل هيئة حدود سلطتها القانونية وتحقق حقوق الأفراد وحرياتهم . ولذلك اعتبر مبدأ فصل السلطات أنه المبدأ الكفيل بتحقيق الحرية والعدالة .

٢ - اتقان الدولة لوظائفها وحسن سير العمل بها : فمبدأ فصل السلطات يعمل على تقسيم الوظائف المختلفة للدولة على هيئات مستقلة مما يؤدى إلى اتقان هذه الهيئات وإجادتها لعملها .

٣ - احترام القوانين وحسن تطبيقها : يحقق مبدأ فصل السلطات احترام القوانين ويكفل تطبيقها تطبيقاً عادلاً سليماً ، وذلك على خلاف مبدأ تركيز السلطة الذى يؤدى إلى عدم استقرار القوانين وعدم الاكتراث بها ومثال ذلك أنه إذا اجتمعت وظيفة التشريع والتنفيذ والقضاء فى يد واحدة ، أمكن هنا سن القوانين وتعديلها طبقاً للحالات الفردية لا طبقاً لما يجب أن تتسم به القوانين من عمومية وتجريد . كما أن مثل هذا التركيز يعمل على عدم خضوع هذه الهيئة الواحدة للرقابة القضائية ، وبالتالى إلى مخالفتها للقوانين دون الخضوع لأدنى جزاء يوقع عليها فى هذا الشأن .

وتعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول التى تقيدت بمبدأ فصل السلطات عندما أرست دعائم نظامها السياسى فى دستورها الذى صدر فى أعقاب حصولها على استقلالها من بريطانيا فى عام ١٧٧٦ .

نظرية فصل السلطات فى ظروف الحياة السياسية المعاصرة :

إذا كانت تلك هى بعض الإيجابيات التى تكشف عنها نظرية فصل السلطات فى ظاهرها ، فهل يا ترى أدى التغير فى ظروف الحياة السياسية الآن ، عندما ظهرت هذه النظرية فى أواخر القرن الثامن عشر على يد مونتسكيو ، إلى تأكيد قيمتها ، أم أنها على العكس من ذلك أصبحت غير واقعية وبالتالى متعذرة التطبيق ؟.

ويكاد يجمع الفقه السياسى المعاصر على أن نظرية فصل السلطات فى إطارها التقليدى لم تعد تستند بفعل الظروف السياسية المتغيرة ، والتى عمت المجتمعات الإنسانية كلها ، إلى أساس كاف من الواقعية وذلك للعديد من الأسباب التى يمكن إجمالها فى الآتى :

(أولاً) أن نظرية مونتسكيو ظهرت فى فترة تاريخية كانت النظرة الغالبة فيها إلى الحكومة هى أنها بطبيعتها الكامنة استبدادية وأنها مالم تقيد بكل ما هو ممكن من الضوابط الرادعة ، فإن عواقب ذلك الوضع المطلق بالنسبة للحرية السياسية وللحقوق الفردية كانت من الخطورة بمكان (١) .

ولكن هذ النظرية السلبية إلى الحكومة والسلطة ، قد تغيرت بصورة جذرية اليوم وحتى فى أكثر المجتمعات المحافظة تطرفاً لم يعد لهذا التقييم المبالغ فيه نفس التأثير السابق .

فالتعقيد الشديد أصبح الآن سمة مميزة من سمات تنظيم المجتمعات الإنسانية وبخاصة الصناعية منها ، وهو ما يقود إلى مزيد من الأندماج والتركيز ، بفعل الحاجة إلى التكامل الوظيفى ، فضلاً عن أن مفهوم الدولة نفسه قد تغير من مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم دولة الخدمات أو دولة الرفاهية Welfare State وهذا التحول أصبح يقتضى استخدام السلطة الوظيفية المتكاملة للدولة ، من تشريع وتنفيذ وقضاء ، على النحو الذى يستطيع أن يوفر للمجتمع بأكمله أقصى ما يمكن توفيره من أسباب الرفاهية العامة (٢) .

ويبدو ذلك واضحاً بصورة خاصة فى قطاع التخطيط الذى تتشعب أبعاده ومسئولياته، بحيث لم يعد احتكاراً لهيئة واحدة ، تنفيذية كانت أو تشريعية وإنما أصبح يتطلب التوصل إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من التعاون المتبادل بين هذ الهيئات العامة ، وذلك ضماناً لحسن التخطيط فى إطار من الاتفاق المشترك بين كافة السلطات المسئولة والمعنية فى الدولة.

(ثانياً) أن النمو المتزايد فى حجم الجهاز التنفيذى ، وتغلغل هذا الجهاز المستمر عن طريق الوظائف المختلفة التى يؤديها فى حياة المجتمع ، يؤدى إلى مضاعفة نفوذه وتعاظم سلطته فى مختلف مؤسسات الحكم بصورة لم يسبق لها مثيل .

فعندما كانت هذه المسئوليات التنفيذية محدودة فى الماضى ، كان من الممكن حينئذ الادعاء بإمكانية تحقيق مثل هذا الفصل بين السلطات العامة المختلفة ، إذا لم تكن الأوضاع قد تداخلت بهذه الصورة أو بمثل هذه الدرجة من الكثافة . أما الآن ، فإن أى

---

(١) راجع: - John C. Wahlke, op. cit.

(٢) - Ibid.

دعوة إلى الفصل لا يمكن أن تشق طريقا لها إلى الواقع ، إذ أن الظروف قد تغيرت بشكل لم تعد تجوز معه مثل هذه المقارنات الخاطئة إطلاقاً [١]

(ثالثاً) أن الأحزاب السياسية تقوم هى الأخرى بدورها فى الربط بين هذه السلطات العامة وبعضها ، وعلى الأخص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

فحزب الأغلبية الذى يسيطر على السلطة التشريعية يصبح بالتالى هو المسيطر على السلطة التنفيذية ، وما يحدث فى قطاع التشريع من ضغوط ومناورات حزبية لابد وأن يجد صدى مسموعاً فى أوساط الأداة التنفيذية .

ومثل هذا الاعتبار لم يكن وارداً بالطبع فى تصور أصحاب نظرية فصل السلطات عندما دافعوا عنها ودعوا إلى تطبيقها منذ قرنين أو أكثر من الزمان .

العلاقة بين السلطات العامة وطبيعة النظام السياسى

سنحاول أن نناقش فى القسم التالى الأثر الذى تتركة السلطات العامة فى الدولة ببعضها على طبيعة النظام السياسى .

فقد تأخذ بعض الدول بنظام التعاون بين الهيئات العامة ، وذلك بقيام علاقة متبادلة من التعاون والرقابة بين هذه الهيئات ، وهو ما يظهر فى النظام البرلمانى ، وقد تفضل بعض الدول مبدأ عدم التعاون بين هيئاتها المختلفة بأن تستقل كل منها عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة فى ممارسة اختصاصاتها الوظيفية ، وهو ما يظهر فى النظام الرئاسى .

أولاً : النظام البرلمانى

الأسس العامة للنظام البرلمانى :

يقوم النظام البرلمانى أصلاً على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . لذلك يعمل النظام البرلمانى كأصل عام على تساوى كل سلطة من هاتين السلطتين مع الأخرى دون أدنى تبعية أو سيطرة لأحدهما على الأخرى على أن هذا التساوى يعنى من ناحية أخرى ضرورة تعاون السلطات ، وذلك بتقرير علاقة متبادلة تربط

(١) أنظر: د. إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص١١٤.

السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية ، وهذه السلطة الأخيرة بالسلطة الأولى من ناحية أخرى .

وبتحديد أركان النظام البرلماني ، نجد أن هذا النظام يدور حول عنصرين أساسيين هما: ثنائية الجهاز التنفيذي .

ثم عنصر تعاون السلطات .

العنصر الأول : ثنائية الجهاز التنفيذي :

تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من طرفين هما : رئيس الدولة ، والوزراء.

(أ) رئيس الدولة :

رئيس الدولة في النظام البرلماني غير شخص رئيس الوزراء إذ يستقل كل منهما عن الآخر بأن يشغل كل طرف منصباً يتمايز عن الآخر . ورئيس الدولة هو الملك في النظام الملكي ورئيس الجمهورية في النظام الجمهوري .

ويتمتع رئيس الدولة في النظام البرلماني بمبدأ عدم المسئولية السياسية عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم ، وذلك على خلاف المسئولية الجنائية التي قد يختلف أمرها باختلاف شكل الحكومة أي ما إذا كانت حكومة ملكية أم جمهورية .

وفي النظام البرلماني نجد أن رئيس الدولة يكون بعيداً عن نطاق سياسة الوزارة والبرلمان، ويتركز دوره بصفة أساسية في العمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة بتوجيه كل منها نحو الطريق الصحيح الذي رسمه الدستور[1] .

ولقد اختلف الفقه الدستوري حول دور رئيس الدولة في مباشرة شئون الحكم التنفيذية:

١ - فهناك من يقرر سلبيه دور الرئيس ويرى قصر اختصاصه على مجرد دور أدبي محض يستطيع بمقتضاه أن يوجه النصح والإرشاد إلى هيئات الدولة العامة دون أن يكون له أي دور في مباشرة شئون الحكم . وهكذا لا يتمتع رئيس الدولة بأي سلطة فعلية في شئون الحكم . .

---

(١) أنظر: د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص٣٨٥ وانظر أيضا د. محمود حلمي ، مرجع سابق ص٢٦٧.

وسبب ذلك في نظر هذا الجانب من الفقه ، أن رئيس الدولة غير مسئول سياسياً عن التصرفات الخاصة بشئون الحكم حيث تقع المسئولية على الوزارة وحدها ، ومادام الأمر كذلك فإنه لا يصح أن يتمتع بسلطة فعلية فى شئون الحكم إذ حيث توجد المسئولية توجد السلطة ، وتكون الوزارة وحدها هى التى يقع عليها عبء ممارسة السلطة الفعلية فى ميدان السلطة التنفيذية نتيجة مسئوليتها المقررة .

٢ – وهناك رأى يقرر بأن النظام البرلمانى لا يتعارض واشتراك رئيس الدولة مع الوزارة فى إدارة شئون السلطة التنفيذية مع مراعاة الشرطين التاليين .

(أ) أن يجد رئيس الدولة وزارة مستعدة لتحمل مسئولية تدخله فى شئون الحكم وتكون هذ الوزارة محتفظة فى الوقت ذاته بثقة المجلس النيابى .

(ب) أن يغطى الوزراء نشاط رئيس الدولة أى ألا تسمح الوزارة بأن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان أو أمام الرأى العام وسبيل ذلك أن يحاط تدخل رئيس الدولة فى شئون الحكم التنفيذية بالسرية والكتمان بحيث تظهر هذه الأعمال وكأنها من صنع الوزارة المسئولية وحدها .

وهناك من ينتقد كلا الرأيين السابقيين ويقول أنه لا يمكن التسليم بالرأى الأول إذ يتعذر القول بسلبيه دور رئيس الدولة فى ميدان شئون الحكم ، ذلك أن له بعض الاختصاصات التى يقوم بها فى مجال السلطة التنفيذية (كحق تعيين رئيس الوزراء وإقالة الوزارة علاوة على كونه المرشد الأعلى والحكم بين السلطات) ، كما أن غالبية الدساتير البرلمانية تقرر لرئيس الدولة بعض الاختصاصات التشريعية كحق الاعتراض على القوانين ، وحق إصدارها ، علاوة على الاختصاصات الخاصة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية كحق دعوة البرلمان الى الانعقاد بحق حل المجلس النيابى .... إلخ .

كذلك فإنه لا يمكن التسليم بالرأى الثانى ، إذ من غير المنطقى أن تقبل وزارة التستر على تدخل رئيس الدولة فى الحكم بمثل الشروط التى تقال فى هذا الصدد ، إلا إذا كان ذلك يتم إرضاءً لرئيس الدولة كثمن لبقاء الوزارة فى الحكم ، وبخلاف ذلك فأن مباشرة رئيس الدولة لسلطة فعلية حقيقية وعمله على تقوية نفوذه داخل السلطة التنفيذية ، يؤدى إلى تقريب النظام من النظام الرئاسى ويبعد النظام الأول عن روحه الحقيقة [١] .

(١) أنظر: د. ثروت بدوى، المرجع السابق، ص٣٩٢.

وربما لهذه الأسباب بالذات ، تقرر الدساتير البرلمانية أن رئيس الدولة يباشر السلطة بواسطة وزرائه وبأنه لا يملك العمل منفرداً عن الوزارة ، الأمر الذى يوجب توقيع ممثلى السلطة الفعلية إلى جانب توقيع رئيس الدولة على كافة القرارات الخاصة بشئون الحكم كدليل على مباشرة الوزارة لسلطة الحكم الفعلية [1] .

(ب) الوزارة :

الوزارة هى الطرف الثانى للسلطة التنفيذية ، وهى المحور الرئيسى فى هذا الميدان ، إذ يقع عليها أصلاً عبء ممارسة السلطة الحقيقية ، وتكون بالتالى مسئولة عن أعمالها أمام المجلس النيابى سواء كانت مسئولية تضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها أو مسئولية فردية تقع على كل وزير على حدة .

وتتكون الوزارة من رئيس غير شخص رئيس الدولة ، ومن عدد من الوزراء يجتمعون فى مجلس متضامن ذى وحدة متجانسة يقوم بوضع السياسة العامة للحكومة ويحقق الانسجام بين أعمال الوزارات ويضمن بالتالى وحدة العمل الوزارى واتساقه ، ويهيمن على شئون الدولة ، وهذا المجلس هو مجلس الوزراء .

وإذا كان لرئيس الدولة حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالة الوزارة ، فإن حقه فى هذا الخصوص ليس مطلقاً ، بل هو حق مقيد تحده الضرورة فى اختيار رئيس الوزراء والوزراء من بين زعماء حزب الأغلبية أو اختيار من ترضى عنهم الأغلبية البرلمانية ، وذلك لضرورة استناد الوزارة على أغلبية برلمانية تمكنها من الاستمرار فى الحكم . كما وأن حق رئيس الدولة فى إقالة الوزارة مرهون كذلك بموقف الأحزاب فى البرلمان حيث يتعين أن تستند الوزارة الجديدة على ثقة هذ الأخير [2] .

وقد تشكل الوزارة جميعها من حزب سياسى واحد إذا كان هناك حزب أغلبية يستطيع أن يفوز وحدة بأغلبية مقاعد البرلمان وأن يحوز بالتالى الأغلبية البرلمانية وإلا فإنه يتعين تشكيل الوزارة من أعضاء ينتمون لأحزاب – سياسة مختلفة وتمسى آمنة بالوزارة الائتلافة .

---

(١) أنظر د. حميد الساعدى، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) أنظر د. محمود حلمى، مرجع سابق ص٢١٩، وانظر أيضا د. السيد صبرى، مرجع سابق ص١٨٧.

العنصر الثانى : تعاون السلطات :

يقوم النظام البرلمانى على التعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بمعنى أن تتعاون كل سلطة من هاتين السلطتين مع الأخرى ، وذلك بقيام علاقة تربط التشريعية بالسلطة التنفيذية من ناحية ، وعلاقة تربط السلطة التنفيذية بالتشريعية من ناحية أخرى .

أولاً : مظاهر العلاقة التى تباشرها السلطة التنفيذية فى ميدان السلطة التشريعية :

يقرر النظام البرلمانى بعض الأعمال التى تباشرها السلطة التنفيذية فى ميدان السلطة التشريعية وذلك كدليل على قيام التعاون بين هاتين السلطتين :

(أ) أعمال خاصة بتكوين البرلمان . وذلك بأن تقوم السلطة التنفيذية بالدعوة لإجراء الانتخابات النيابية سواء كان ذلك عقب حل المجلس النيابى أو عند انتهاء مدة نيابة أعضاء البرلمان . كما يظهر تدخل السلطة التنفيذية فى أمر تكوين البرلمان إذا لجأت بعض الدساتير إلى الأخذ بنظام التعيين إذ تقوم السلطة التنفيذية باختيار الجانب المعين من الأعضاء فى المجلس النيابى .

(ب) أعمال خاصة بانعقاد البرلمان: من المقرر أن البرلمان لا ينعقد بصفة مستمرة طوال مدة نيابته المقررة ، أي طوال الفصل التشريعى ، أذ ينعقد البرلمان عدداً من الأشهر من كل سنة ليباشر وظيفته التشريعية ، ويسمى هذا بدور الانعقاد العادى السنوى .

وقد تطرأ حالات ضرورية بعد انتهاء دور الاجتماع العادى السنوى أى خلال عطلة البرلمان السنوية ، مما يؤدى إلى وجوب دعوة البرلمان للاجتماع فى دور غير عادى .

وتقوم السلطة التنفيذية عادة بدعوة البرلمان إلى الانعقاد العادى أو إلى الانعقاد غير العادى ، كما تقوم بفض دور انعقاد البرلمان وتأجيل انعقاده.

(جـ) الاشتراك مع البرلمان فى بعض وظائفه : بأن يكون للسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين ، وذلك بأن تتقدم إلى البرلمان بمشروعات قوانين .

(د) الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة : يسمح النظام البرلمانى بمبدأ الجمع بين المنصب الوزارى وعضوية البرلمان . ولا جدال فى أن مثل هذا الجمع بين المنصب الوزارى

والمنصب النيابى يؤدى إلى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية فى أداء مهمتها إذ يمكن الوزراء من حضور جلسات البرلمان بصفتهم الرسمية ، والاشتراك فى مناقشات المجلس النيابى، والدفاع عن السياسة العامة للحكومة وعن أعمال كل وزارة على حدة ، وكذلك الاشتراك فى تقرير القوانين المختلفة .

(هـ) حق الحل : يقصد بحق الحل إنهاء مدة المجلس النيابى قبل نهاية المدة القانونية المقررة لنيابة هذا المجلس . ويعتبر حق الحل من أخطر أنواع رقابة السلطة التنفيذية عل السلطة التشريعية ، إلا أنه سلاح مقابل للمسئولية الوزارية المقررة أمام المجلس النيابى ، وعلى كليهما يقوم التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع التعاون بينهما .

ثانياً : مظاهر العلاقة التى تباشرها السلطة التشريعية بالنسبة للسلطة التنفيذية

أما عن تدخل السلطة التشريعية فى أعمال السلطة التنفيذية فإنه يتمثل فى الأمور الآتية :

١ - **حق السؤال** : ويقصد به أنه يحق لأى عضو من أعضاء البرلمان طلبه إيضاحات أو استفسارات بصدد مسألة معينة من الوزراء . وبذا فالسؤال هو عبارة عن استفسار أحد أعضاء البرلمان عن مسألة معينة من الوزير المختص وقد يكون هدفه لفت نظر الوزير إلى أمر من الأمور .

والسؤال مجرد علاقة بين عضو البرلمان والوزير ، فهو يحصر المناقشة بينهما دون تدخل من أعضاء المجلس الآخرين ؛ ولذا يعد حقاً شخصياً لعضو البرلمان فله أن يتنازل عنه وله أن يجعل من موضوعه استجواباً إذا لم يتقنع العضو بإجابة الوزير عن السؤال .

٢ - **حق الاستجواب** : الاستجواب أخطر من السؤال، فهو لا يعد مجرد طلب أيضاح أو ستفسار عن مسألة معينة ، بل هو عبارة عن محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرف من التصرفات العامة . فهو استيضاح يتضمن فى طياته اتهاماً أو نقداً لأى عمل عام تقويم به السلطة التنفيذية .

والاستجواب لا يحصر المناقشة بين عضو البرلمان مقدم الاستجواب وبين الوزير كما هو الحال فى السؤال ، بل يجوز لسائر أعضاء المجلس النيابى الاشتراك فيه ويجوز إذا استرد

عضو البرلمان استجوابه أن يستمر المجلس النيابى فى نظره إذا ما تبناه أحد أعضاء المجلس ، وقد يؤدى الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزارة بأجمعها .

٣ - **حق إجراء التحقيق** : قد يريد البرلمان الوقوف على حقيقة معينة حتى يستطيع الحكم بنفسه على موضوع معين ، وذلك إذا ما أراد الوقوف مثلاً على حقيقة العيوب المنسوبة إلى إحدى المصالح الحكومية أو معرفة تصرف إدارى معين .

لذلك تسمح الدساتير البرلمانية عادة بأن يشكل المجلس النيابى لجنة من أعضائه تقوم بمهمة التحقيق هذه . وقد تشكل هذ اللجنة خصيصاً لذلك وقد تكون لجنة دائمة بالمجلس.

٤ - **تولى رئيس الدولة منصبه بواسطة البرلمان** : تعطى بعض الدساتير البرلمانية للمجلس النيابى حق اختيار رئيس الدولة ، وذلك بأن يتولى هذا الأخير منصبه عن طريق انتخاب البرلمان له .

ويعد هذا فى رأى البعض[١] أكبر دليل على تعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية إذ تقوم هذه السلطة الأولى باختيار رئيس السلطة الثانية .

٥ - **المسئولية السياسية للوزارة** : لما كان يقع على الوزارة أصلاً عبء مباشرة السلطة الحقيقية فى ميدان السلطة التنفيذية ، فإن الدساتير البرلمانية تعمل دائماً على تقرير المسئولية الوزارية بنوعيها أى : (أ) المسئولية الفردية التى يتحملها كل وزير على حده نتيجة أعماله التى يباشرها فى حدود وزارته.(ب) المسئولية التضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها التى تتقرر نتيجة السياسة العامة للوزارة أو نتيجة ما يباشره رئيس الوزراءمن أعمال باعتباره رئيساً للوزارة بأجمعها .

ويجوز للمجلس النيابى أن يقوم بسحب ثقته من الوزير المسئول الذى يجب عليه فى هذه الحالة أن يعتزل منصبه الوزارى ، أو من هيئة الوزارة بأجمعها التى تسقط هنا بكامل أعضائها .

وتقرير هذه المسئولية الوزارية بنوعيها أى الفردية لكل وزير على حدة ، والتضامنية لهيئة الوزارة بأجمعها أمام المجلس النيابى ؛ ليحمل أقوى دليل على العلاقة الوثيقة التى تربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية .

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

٦ - **الاتهام الجنائى والمحاكمة :** تقرر بعض الدساتير البرلمانية حق المجلس النيابى فى اتهام رئيس الدولة والوزراء جنائياً فيما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية وظائفهم ، كما قد تقرر اشتراك بعض أعضاء المجلس النيابى فى عضوية الهيئة الخاصة التى تتكون لمحكمة هؤلاء.

تطور النظام البرلمانى :

لقد أصاب النظام البرلمانى بخصائصه التقليدية الكثير من التطور فى الوقت الحاضر ، حتى اختلف هذا النظام بمعناه السابق عما يطبق فى الوقت الحديث من أنظمة تطلق على نفسها مع ذلك ذات التسمية رغم ما بينها وبين النظام البرلمانى التقليدى من خلافات .

ومن مظاهر هذا التطور أن مبدأ التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قد تعرض لاختلال واضح إما لصالح البرلمان نتيجة تقدم الوعى الديمقراطى مما يؤدى إلى ترجيح كفة البرلمان على السلطة التنفيذية وإخضاع رئيس الدولة للسلطة التشريعية ، وإعطاء الصدارة للبرلمان على النحو السابق يؤدى إلى الإخلال بالمبدأ البرلمانى القائل بأن رئيس الدولة يعمل كحكم بين السلطات العامة [(١)] .

وأما أن يظهر توازن السلطات لصالح السلطة التنفيذية ، وذلك عندما تقوى سلطات رئيس الدولة ، ففى هذ الحالة يقترب النظام البرلمانى من النظام الرياسى إلى حد كبير .

ثانياً : النظام الرياسى

الأسس العامة للنظام الرياسى :

يقوم النظام الرياسى أصلاً على مبدأ فصل السلطات ، وذلك بتوزيع السلطة على هيئات متعددة ، إلا أن النظام الرياسى وإن اعتنق نظام مبدأ فصل السلطات ، فإنه يتميز باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى أقصى درجة ممكنة ، الأمر الذى لا يحقق التعاون بين هذه الهيئات [(٢)] .

---

(١) أنظر فى ذلك: د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص٣٧٨ وانظر أيضا د. محمود حلمى ، مرجع سابق ص ٢١٧.

(٢) راجع د. محمود حلمى ، مرجع سابق ص ٢٢١.

وبتحديد أسس النظام الرياسى ، نجد أن هذا النظام يدور حول عنصرين أساسيين هما: فردية السلطة التنفيذية ، وتوازن واستقلال السلطات العامة .

(أ) عناصر فردية السلطة التنفيدية :

رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية فى مجال السلطة التنفيذية وهو الرئيس الفعلى الوحيد لها . ومادام الأمر كذلك فهو رئيس الحكومة فى ذات الوقت مما يستتبع عدم وجود مجلس وزراد بالمعنى المفهوم ، إذ يعتبر الوزراء مجرد معاونين له فى ميدان السلطة التنفيذية .

وتتمثل مظاهر تمتع رئيس الدولة بالسلطة الحقيقية فى النظام الرياسى فى الآتى :

١ – أن الرئيس عندما يجتمع بوزرائه ، فإن ذلك إنما يكون لمجرد التشاور والمداولة بحيث ينفرد وحده بالرأى النهائى القاطع فى المضوعات محل هذه المداولة .

٢ – خضوع الوزراء لسياسة الرئيس إذ يستقل وحده برسم وتقرير السياسة العامة للدولة وللحكومة ، بحيث لا يستقل الوزراء بسياسة مختلفة عن سياسة الرئيس فى هذا الصدد . وعلى ذلك يعتبر الوزراء فى ظل النظام الرياسى مجرد أداة لتنفيذ سياسة الرئيس وله أن يجبرهم على ذلك [١] .

٣ – انفراد رئيس الدولة بتعيين الوزراء وعزلهم ، كما تتحقق المسئولية الوزارية الفردية لكل وزير على حدة أمامه وحده .

(ب) عناصر التوازن والاستقلال للسلطات العامة :

يقوم النظام الرياسى على مبدأ توازن واستقلال الهيئات العامة كل عن الأخرى كما ذكرنا ، فالسلطة التشريعية تستقل بمباشرة اختصاصاتها عن السلطة التنفيذية التى تستقل بدورها فى ممارسة اختصاصاتها عن السلطة الأولى ، دون وجود علاقة تعاون متبادل بين السلطتين المذكورتين .

---

(١) أنظر د. حميد الساعدى، مرجع سابق، ص ١٥٣.

١ - مظاهر استقلال السلطة التشريعية :

تستقل السلطة التشريعية وحدها فى مباشرة وظيفتها ، تلك الوظيفة التى تتركز كلها فى يد البرلمان دول أدنى مشاركة فيها من جانب السلطة التنفيذية . فلا يجوز لرئيس الدولة- باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد ، كما لا يجوز لرئيس الدولة نفى اجتماع البرلمان ولا تأجيل دورة انعقادة ، ولا حق حل هذا البرلمان .

أيضاً فإنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تشارك السلطة التشريعية فى اقتراح القوانين ، ولا يجوز كذلك الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان ، فلا يمكن أن يكون الوزراء أعضاء فى البرلمان ولا يحق لهم الحضور إلى المجلس بصفتهم الوزارية والاشتراك فى المناقشات البرلمانية أو فى الاقتراع على القوانين إذ يمتنع عليهم ذلك .

٢ - مظاهر استقلال السلطة التنفيذية :

تستقل السلطة التنفيذية فى مباشرة وظيفتها عن السلطة التشريعية استقلالاً تاماً ؛ لذلك يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية ويعتبر نفسه على قدم المساواة مع البرلمان دون أن يكون لهذا الأخير أدنى نفوذ عليه ذلك أن الرئيس يستمد نفوده وسلطاته من الشعب الذى يقوم بانتخابة لا من البرلمان الذى لا شأن له فى أمر تفقده لمنصبه الرياسى [١] .

وكذلك يتمثل مظهر استقلال السلطة التنفيذية فى انفراد رئيس الجمهورية بتعيين وزرائه وعزلهم وتحقق مسئوليتهم أمامه وحده ، فلا يكون لهؤلاء الوزراء علاقة بمشارة مع البرلمان إذ يمتنع عليهم الجمع بين منصب الوزراء وعضوية البرلمان . كما لا يجوز محاسبة الوزراء عن أعمالهم أمام البرلمان بتوجيه الأسئلة والاستجواب إليهم أو بتقرير مسئوليتهم السياسية أمامه حيث تتقرر هذه المسئولية أمام رئيس الدولة وحده . على أنه يتعين القول بأن النظام الرياسى وإن قام على أساس مبدأ الاستقلال الكامل بين السلطات العامة ، فإن الدساتير التى تأخذ به تعمل على التخفيف من حدة هذا المبدأ ، وذلك بإدخال الكثير من الاستثناءات عليه نظراً لاستحالة تحقيق هذا المستوى من الناحية العملية [٢] .

---

(١) أنظر د. حميد الساعدى، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢) أنظر فى ذلك: د. ثروت بدوى، مرجع سابق، ص٣٨٧.

تقييم النظامين البرلمانى والرياسى :

لكل من النظامين البرلمانى والرياسى مزاياه وعيوبه التى يعددها أساتذة النظم السياسة على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة للنظام البرلمانى :

مزاياه :

تبدو المزايا الرئيسية التى يتمتع بها النظام البرلمانى كالآتى :

١ – أن الميزة الأولى التى يكفلها النظام البرلمانى ، هى أنه يوفر درجة عالية نسبياً من التعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ومن هنا، فإن الحكومة تشعر دائماً بالثقة . والاطمئنان –بحكم أنها تنتمى إلى الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية – إلى أن ما تقترحه من تشريعات وسياسات سيحظى بتأييد السلطة التشريعية ، وبالصورة التى تبقى على مضمون هذه السياسات وعلى أهدافها الأساسية دون تعديل جذرى من أى نوع . وبالتالى فإن الحكومة فى النظام البرلمانى تستطيع أن تثبت نفسها ، وأن تضع البرامج التى أتت بها إلى الحكم موضع التنفيذ الفعال ، وهى لن تضطر إلى المساومة على هذه البرامج كما تفعل الحكومات التى لا تستند إلى أغلبية من الأنصار والمؤيدين داخل المجلس التشريعى .

٢ – أن عنصر المسئولية الحكومة فى ظل النظام البرلمانى يتصف بالاستمراية ، فالحكومة ماثله دائماً أمام البرلمان الذى يمكنه فى أى لحظة أن يوجه الأسئلة إلى الوزراء وأن يستجوبهم ، بل وأن يقترح بالثقفة على الحكومة حتى إذا لم تعد حائزة لها سقطت من الحكم على الفور .

ومثل هذه الإجراءات التى يمكن للمجلس التشريعى أن يباشرها فى مواجهة الحكومة ، تجعلها على أهبة الاستعداد باستمرار لأن تتدارك أخطاءها فى الوقت المناسب وبالوسائل المناسبة ، دفعا لانتقاداته لها وتأكيداً لثقته فيها ، وهذا فى حد ذاته ضمان فعال من ضمانات الارتفاع بكفاءة السلطة التنفيذية ودفعها إلى بذل أقصى الجهد فى خدمة السياسات العامة التى تتحمل مسئولية تنفيذها .

٣ – أن الحكومة البرلمانية تتميز بالقدرة على جذب العناصر من ذوى الكفاءة والخبرة العالية إلى صفوفها ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الأداة التنفيذية تحت انتقاد البرلمان المستمر لها ، وتيقظه لتصرفاتها ، وتعقبه لأخطائها ، وبخاصة من جانب قوى المعارضة الحزبية ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك شعورها المستمر بالمسئولية تجاه الرأى العام فى المجتمع ، لوجدنا أن كل ذلك يحفزها على أن تدعم إمكاناتها فى التنفيذ والإدارة بأفضل الخبرات المتاحة ، بل ويذهب البعض إلى القول ، بأن القيادات التنفيذية والتشريعية التى يبلورها ويظهرها النظام البرلمانى عادة ما تكون متفوقة بمستواها على القيادات التى تظهر فى ظل أى نظام سياسى آخر [١] .

٤ – أن النظام البرلمانى يحمى المصالح الشعبية ويضمنها بدرجة لا توفرها النظم السياسية الأخرى . فالشعب يستطيع من خلال ممثليه فى الهيئة التشريعية أن ينقل مشاكله إلى الحكومة التى يتعين عليها فى هذه الحالة أن تبحث عن الحلول المناسبة لها إرضاءً لما يتوقعه الشعب منها .

٥ – أن للنظام البرلمانى فائدة تعليمية كبرى ، فمشكلات السياسة العامة التى تثار وتناقش فى الهيئات التشريعية ، تثير اهتمام الرأى العام وتحفزه على متابعتها والإلمام بها ، كما أن تناول الصحافة لهذه المناقشات البرلمانية بالتحليل يؤدى إلى تبصير الرأى العام ببعض الجوانب التى ربما تكون قد خفيت عليه أو لم يستوعبها بدرجة كافية .

وكحصلة هذه العملية التثقيفية المستمرة ، هى انضاج الوعى السياسى للشعب ، وتوسيع آفاقة ومداركه ، ومضاعفة ارتباطه بقضايا السياسة العامة .

عيوبه :

للنظام البرلمانى من الناحية الأخرى بعض المساوئ والعيوب التى ينتقد من خلالها ، ومن أبرزها :

(أ) أنه يؤدى بالروح الحزبية لأن تستشرى فى مختلف أجهزة الحكم بكل سلبياتها وأضرارها . فالحزبية تقود إلى صراع حول السلطة وحول المناصب ، كما أن المناورات

---

(١) أنظر : د. سليمان محمد الطماوى، مرجع سابق، ص٢٣٤.
وراجع أيضا دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

الحزبية فى الهيئات التشريعية تؤدى إلى إضاعة الجهود وإهدار الوقت فى مناقشات لاتستهدف المصلحة العامة بقدر ما تحاول أن تخدم المصالح الضيقة لهذه الأحزاب السياسية.

وعلى الرغم من أن الوظيفة الأساسية التى يفترض فى المعارضة الحزبية أن تؤديها فى النظم البرلمانية هى الدفاع عن المصلحة العامة ولفت نظر الحزب الحاكم إلى أى خطأ قد ينال منها أو يسىء إليها ، إلا أن هذه المعارضة انحرفت فى سياق الممارسة العملية عن هذه الغاية الأصلية .

وعلى ذلك فإن المزايا التى تنسب إلى تلك المناقشات البرلمانية مبالغ فيها ولا تتفق فى كل الأحوال مع الحقيقة .

(ب) أن النظام البرلمانى يؤدى إلى دكتاتورية الحكومة ، فالسلطة تكون مركزة بصورة شبه تامة فى أيدى الوزراء الذين بإمكانهم أن يقرروا أية سياسات أو أن يقترحوا أى تشريعات وهم واثقون من أن السلطة التشريعية لن تعترض عليها . ومعنى هذا أن السلطة التشريعية تصبح مجرد وكيل للسلطة التنفيذية أن لم تكن فى حقيقة الأمر تابعة لها ، وهو ضد ما تقضى به مبادئ الديمقراطية السليمة .

(جـ) أن الحكومات البرلمانية تكشف عن ضعفها بل وأحياناً عن عجزها فى ظروف الحروب والأزمات القومية الطارئة ، فعلى حين تقضى هذه الظروف الاستثنائية توفر أعلى مستوى ممكن من التضامن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، تعمد المعارضة إلى استقلال هذه الأزمات بانتقاد تصرفات الحكومة والعمل على إحراجها بصورة قد تنال كثيراً من مقدرتها على مجابهة تحديات الموقف بالفاعلية الواجبة [1] .

(د) أن النظم البرلمانية التى تقوم على وجود حكومات أئتلافية ، عادة ما تكون ضعيفة وغير مستقرة وعرضة للانهيار فى أية لحظة مما قد يترك البلاد لفترات طويلة دون حكومة مسئولة عنها .

وبالاضافة فإنه يصبح من المتعذر على الحكومات الائتلافية أن تنفذ أى مشاريع بعيده المدى بسبب عدم مقدرتها على الاستمرار فى الحكم لفترات طويلة . والنتيجة الحتمية لهذا الوضع غير الطبيعى ، تعطيل فرص التنمية ، والتسبب فى العديد من الأضرار القومية على المستويين الاقتصادى والاجتماعى [2] .

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) أنظر : د. سليمان محمد الطماوى، المرجع السابق، ص٢٣٥.

(هـ) أن النظام البرلماني يؤدى إلى تضييع وقت الوزراء حيث يقضون معظمه فى مواجهات مع السلطة التشريعية أو فى حضور جلساتها للرد على ما قد يوجه إليهم من أسئلة، أو لتقديم ما قد يطلب منهم من إيضاحات ، وبالتالى فإن هؤلاء الوزارء لا يجدون الوقت الكافى لتصريف شئون وزاراتهم .

ثانياً : بالنسبة للنظام الرياسى :

مزاياه :

من مزايا النظام الرياسى [1] :

١ - أنه يضمن الاستقرار السياسى بصورة لا يحققها نظام الحكم البرلمانى . فرئيس السلطة التنفيذية ينتخب لمدة سنوات (حسب ما ينص عليه الدستور) ، ولا يمكن اقصاؤه من السلطة قبل انتهاء فترة رياسته (إلا فى ظروف استثنائية نادرة) ومن هنا يمكن لرئيس الدولة أن يعد خططه وينفذ سياساته وبرامجة وهو واثق من أنه سيجد الوقت الذى يساعده على الوصول فيها إلى نتائج إيجابية ، فضلاً عن أن استقلالة عن السلطة التشريعية يجعله ينفذها دون معارضة يمكن أن تشتت جهوده أو تضعف من حماسه لها .

٢ - أن النظام الرياسى الذى ينبنى على مبدأ استقلال السلطات وهو المبدأ الذى يتيح لكل منها أن تركز جهودها فى مجال اختصاصها ، يجعل الحكومات أكثر كفاءة فى أدائها لمهامها . فبحكم هذا التفرغ يجد الوزراء الوقت الذى يلزم لأغراض وضع السياسات واتخاذ القرارات الكبرى فى قطاع الأعمال التى يتحملون المسئولية الأولى عنها .

٣ - أن النظام الرياسى أقدر على مواجهة الأزمات والطوارئ القومية ، وقد ثبت ذلك من واقع تجربة الولايات المتحدة أثناء الكساد الاقتصادى الكبير فى أوائل الثلاثينات ، وخلال الحرب العالمية الثانية ، فتركيز السلطة فى يد رئيس الدولة تساعده على اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة دون إبطاء ثم الانتقال بها إلى مرحلة التنفيذ القوى الفعال .

عيوبة :

أما عن عيوب النظام الرياسى [2] فيقال أن انفصال السلطتين التشريحية والتنفيذية عن

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د. حميد الساعدى، مرجع سابق، ص٢١٣ - ٢١٥

(٢) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

بعضهما ليس بالأمر المرغوب فيه فى كل الأحوال ، فالتعاون بينهما ضرورى اذ يسهل التوصل إلى النتائج ويوفر للسياسات العامة قوة سياسية وأدبية أكبر مما لو جاءت هذه السياسات لتمثل وجهة نظر إحدى السلطتين فقط .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا النظام يقلل من الشعور بالمسئولية ، فرئيس الدولة لا يحس بمسئوليته إزاء السلطة التشريعية ، ومن ثم تصرف على حريته دون اعتبار لرد الفعل الذى يمكن أن يظهره البرلمان تجاهه . وذلك بعكس الحال فى النظام البرلمانى حيث يؤدى . سحب الثقة من الحكومات إلى سقوطها فى الحال .

والنظام الرياسى لا يكفل الدرجة المطلوبة من المرونة فى عمليات الحكم ، فقد تقتضى ضرورات الموقف السياسى ، وبخاصة فى ظروف الطوارئ ، تغيير الحكومة بأكملها وهو ما لا يتيسر فى النظام الرياسى . فرئيس الدولة يستمر فى مسئولياته على الرغم من أنه قد لا يكون مهيئاً بشكل كاف لأداء الدور المطلوب منه فى مثل تلك الظروف الحرجة ، وعليه تجد الدولة نفسها مرغمة على تحمله حتى يحين موعد الانتخابات التالية .

وأخيراً فإن النظام الرياسى لا تتوفر له القدرة على تصحيح عيوبه ومعالجة أخطائه كما يحدث فى النظام البرلمانى .

فالسلطة التنفيذية بحكم ابتعادها عن السلطة التشريعية تكون بمنأى عن انتقادها ، وبالتالى فإنها تظل سادرة فى غيبها دون أن تجد من يردعها عن التمادى فى الخطأ أو يحذرها من عواقبه [١] .

* * *

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية حجز الزاوية فى المبادئ الديمقراطية الليبرالية ، فإذا كانت الديمقراطية فى الفكر السياسى الغربى تعنى حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات وحرية تكوين الجمعيات ، فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هى المظهر الجوهرى لهذه الديمقراطية ولا نبالغ إذا ذهبنا مع البعض أن هذه الديمقراطية تنتفى بانتفاء تعدد الأحزاب السياسية ، حيث معظم المظاهر الأخرى من حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والفكر .. تكاد تتجسد فى حرية تعدد الأحزاب السياسية [(١)] .

وتلعب الاحزاب السياسية دورا أساسيا فى تقويم السلطة وكشف أخطائها وردها إلى جادة الصواب ، كما أن الأحزاب السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره بحقوقه وواجباته .

غير أن الصورة لم تكن إيجابية على الدوام ، فكثير من الفقه وجه انتقادات قاسية للأحزاب السياسية ، واتهمها البعض أنها أداة فساد للحياة السياسية ووجودها تخريب للمبادئ الديمقراطية .

وسنعرض هنا الفكرة مبسطة عن الحزب السياسى ثم الآراء المؤيدة لوجود هذه الأحزاب والآراء المعارضة لها .

---

(١) راجع:

- **Leon O. Epstein, political parties in Western Democracies, prager Inc., New York, 1967.**

تعريف الحزب السياسى : -

يذهب البعض إلى أنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة واتجاهات ومواقف واحدة ، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها [١] .

ويعبر الحزب فى الفكر الماركسى عن مصالح طبقة معينة ، فكما أن المجتمع الرأسمالى ينقسم إلى طبقات متعارضة المصالح ، فكذلك تتعدد الأحزاب السياسية فى هذا المجتمع كل منها يتبنى مصالح طبقة معينة يزود عنها ضد افتراءات وتربص الطبقات الأخرى بها ، أما فى المجتمع الاشتراكى فالطبقة التى تسيطر على أدوات الإنتاج وتتمتع بأغلبية كبيرة هى الطبقة العاملة ، ولذلك من الطبيعى أن يوجد حزب واحد يعبر عن صالح هذه الطبقة وينظم جهودها ، ويقود العمل فى الدولة . فالحزف هنا فيصل طليعى عن هذه الطبقة يضم خيرة عناصرها ويمثل «أركان حرب» هذه الطبقة . وليس هناك داع لوجود أحزاب أخرى حيث لا تتعدد الطبقات فى المجتمع الاشتراكى ، وإن وجدت ، فهى طبقات ذات أعداد صغيرة وذات وزن ضئيل فى سبيلها إلى الاندثار ، مع تطور الاقتصاد وإرسائه على أسس اشتراكية بحتة ، وإن وجدت أحزاب لهذه الطبقات فى المجتمعات الاشتراكية ، فهى أحزاب هامشية ذات وزن ضئيل وتأثير قليل فى الحياة السياسية [٢] .

ويكاد يتفق الفقه على أن المعيار الأساسى لتميز الحزب عن غيره من الجماعات هو هدفه فى الوصول إلى السلطة .

أولا - مزايا تعدد الأحزاب السياسية [٣] : -

يحشد أيضا تعدد الأحزاب السياسية عدة مميزات لها ، يمكن أن نجمل فى الآتى :-

١- أداة الرأى العام فى التعبير عن مختلف اتجاهاته : -

تعد وسيلة أساسية وفعالة ، يعبر الرأى العام من خلالها عن آرائه وأفكاره ومواقفه لاسيما إذا كان للحزب جريدة يطرح فيها آرائه وبرامجه ومواقفه التى تكون عادة صدى وانعكاس لقسم من الرأى العام فى المجتمع .

(١) - Ibid.

(٢) - Maurice Duverger, Political parties, John wiley Sons, Inc., New york, 1954.

(٣) راجع د. السيد خليل هيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مكتبة الطليعة بأسيوط، ١٩٧٩، ص١٥.

كما أن الأحزاب السياسية هي التي تمد المجتمع بالآراء السياسية المعقولة وتقترح الحلول للمشكلات العامة في نطاق برامج عمل تتمشى مع أيدلوجيتها وفلسفتها .

٢ - الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة :-

تقوم الأحزاب بدور التثقيف والتوعية والتنوير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريس لفئات معينة من الشعب ، كأحزاب اليسار التي تقوم بعمل برامج محو الأمية للعمال في أوربا . وفي آتون هذا الجو السياسي والثقافي يرقى مستوى الفرد ويستنير ويتعرف على حقوقه ويحرص عليها ، وواجباته ويؤديها بإخلاص ، وتساهم المؤتمرات السياسية والخطب والمجادلات في شحن الحياة السياسية وتنشيطها وربط المواطن بمشاكل وطنه وإحساسه بالمشاركة في حلها .

٣ - التصدى للاستبداد الحكومي :-

تتصرف الحكومة بحذر وحيطة وعادة ما تكون حكومة الأغلبية في ظل وجود أحزاب معارضة ، تتصيد لها الأخطاء لكشفها أمام الشعب ، لأن كل حزب يريد أن يصل إلى السلطة ويظفر بأغلبيته حوله ، ويدفعه هذا التصدى للحكومة وكشف أخطائها وإظهار عوارتها حتى تتنقص شعبيتها وتخسر السلطة . ومن هنا كان على الحكومة أن تتصرف بحذر وتسعى - في برامجها وعملها - لصالح الشعب والدولة .

٤ - خلق النواب والسياسين القادرين :-

تعد الأحزاب السياسية مدارس لتخريج كوادر مدربة وسياسين قادرين وذلك عبر البرامج التثقيفية والمحاضرات والندوات والاحتكاك بالأحزاب الأخرى وممارسة ما يكلفها به الحزب من مهام ، ويبرز هذا واضحاً في الأحزاب الشيوعية التي تخلق كوادر مدربة تدريباً عالياً ، فلا غرو أن نرى عمالاً جهلة انخرطوا في صفوف هذه الأحزاب ثم صاروا بعد فترة من كبار القادة المحنكين والسياسين البارزين بفضل البرامج العميقة والجادة التي تعلموها داخل أحزابهم وخرشوف وغيره ما هي إلا أمثلة على هذه الحقيقة [١] .

---

(١) أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص٥٥ - ٥٧.

٥ - تحديد مسئولية السياسة العامة : -

ويعنى ذلك أن كل حزب له برامجه الواضحة المتميزة عن غيرها ، وبالتالى له مواقفه من مشاكل المجتمع ، ويتخذ الحزب بناءاً على ذلك مواقف واضحة من كل التشريعات أو المشاريع القوانين أو المشاكل السياسية أوالاجتماعية أو الاقتصادية فى الدولة . ويترتب على هذا أن تحدد مسئولية كل حزب من خلال مواقفه وأعماله فلا يستطيع أن يلقى تبعة أى عمل قام به على غيره من الأحزاب ويسهل هذا للناس الحكم على هذه الأحزاب وبالتالى تأييدها أو الانقضاض بعيداً عنها .

ويتضح من كل ذلك أن تحدد المسئولية عن السياسة العامة فى الدولة .

ثانياً : مساوئ تعدد الأحزاب : -

يبرز هذا الرأى للذى يرى أن الأحزاب السياسية تصيب الحياة السياسية بشرور متعددة ، مساوئ الأحزاب فى النقاط التالية : -

١ - الأحزاب تسيطر عليها أقلية:

يرى الأستاذ روبرت ميشيل « بجامعة تورين » فى كتابه عن الأحزاب السياسية أن الحزب تسيطر عليه - عادة - أقلية حتى فى أكثر البلا ديمقراطية ، وأنه كلما اتسع نطاق الحزب كلما قوى سلطان تلك الأقلية ، وبالرغم من أن لوائح الأحزاب تنص - عادة - أن الأقلية تخضع لسطان الأغلبية ، إلا أن هذا تصور نظرى محض ، وتوكل معظم المهام واتخاذ القرارات إلى جماعة صغيرة فى الحزب تعد بمثابه الدفاع عن الجسم .

ويرى « مازاريك « Masaryk (أول رئيس لجمهورية تشيكوسلوفاكيا) » أن الأوليجار شيه هى التى تحكم فى الواقع سواء كان نظام الحكم ديمقراطياً أو اتوقراطياً ولفترة قريبة كانت الأحزاب تتسمى بأسماء زعمائها مثل حزب الماركسيين واللساليين فى ألمانيا نسبة إلى ماركس وإلى لسال Lassal وحزب الجوريسيين نسبة إلى Jaures أحد كبار زعماء الحزب الأشتراكى فى فرنسا ، وفى مصر نلاحظ حزب السعديين ، بيد أن هذ الظاهرة قد زالت ربما لاختفاء دور الزعيم الواحد فى البلاد المتقدمة ، وحل محله دور أقلية من الشخصيات البارزة فى الحزب ، أما فى البلاد المتخلفة ، بما لرغبة الزعيم فى الظهور بمظهر

ديمقراطى أما من الناحية الفعلية تجد أن شخصيته هى التى تلعب دور الرئيس فى السيطرة على الحزب [1] .

٢ - الأحزاب تزيف الرأى العام :

يذهب الأستاذ « لوارنس لوويل » Lowrence Lowell مدير جامعة هرفارد السابق ، فى مؤلفه عن الرأى العام والحكومة الشعبية أن القول بأن حزب الأغلبية يعبر عن الرأى العام لا يطابق الحقيقة ومجرد خيال محض .

ويفسر ذلك بأنه لكى يوجد رأى عام يجب أن تكون هناك حكومة منظمة بمعنى أن يتولد الإحساس بأن ثمة واجباً أدبياً وسياسياً مفروضاً على الأقلية باحترام رأى الأغلبية كما يجب ألا توجد بين أهالى البلاد انقسامات وفوارق كبيرة من حيث الجنس والدين أو النزعة السياسية ، بحيث يكون من شأن تلك الفوارق أن تقسم البلاد إلى طوائف أو جماعات متنافرة إلى حد يكون معه من الصعب الاتفاق على مسألة أساسية مثل : النمسا والمجر قبل معاهدة فرساى ١٩١٩ والهند قبل استقلالها وانقسامها إلى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية.

كذلك يجب أن يكون للأقلية حرية التعبير عن آرائها بجميع الوسائل السلمية إذ بدون ذلك لا تستطيع الأقلية أن تقتنع أن سياسة الحكومة إنما تمثل رأى الأغلبية بعد سابق تمحيص ومناقشته ، فللأقلية الحق فى أن تعتقد أن لو كانت حرية إبداء الرأى لاستطاعت أن تقتنع الأغلبية برأيها وتضعها إلى جانبها .

يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يكون فى مقدور جمهور الشعب أن يكون جزءاً أساسياً من العناصر المكونة لرأية استناداً إلى معلوماته الخاصة وبناء على تمحيصة وموازنته للأدلة المختلفة ولن يتوفر هذا إلا حينما تكون المسألة موضعاً للمناقشة العامة إلى حد تصبح موضوعاً يلم به كل فرد [2] .

ويترتب على ذلك ، أنه من الأمور الاستثنائية النادرة ، أن يتم التحاق الفرد بحزب من الأحزاب نتيجة لتفكير مستقل حتى فى الصفوة نفسها L'elite على حد تعبير العالم

(١) - Leon D. Epstcin, op. cit.

(٢) راجع، أحمد عادل، مرجع سابق، ص٦٢

الفرنسى أيوبير Hubert ، فهى قلما تعرف ذلك التفكير المستقل حيث تخضع عادة لنير طائفة من التقاليد والذكريات العائلية القديمة ومصالح الطبقة التى تنتسب إليها لبعض النزعات العاطفية وبعض الأفكار ذات اللون البراق والمظهر الخداع [١] .

والواقع أن مسألة البحث فى الاعتبارات والبواعث التى تدفع فرد من الأفراد للالتحاق بحزب بعينه ، مسألة لا تعزى إلى سبب واحد فقد يكون على رأى الأستاذ بارتلمى - التحاق الفرد بحزب بعينة راجعاً إلى إعجابه ببند واحد من البنود العشرين التى تكون برنامج الحزب، كذلك تلعب الديماجوجية La Demagogre أى الضحك على الجماهير وتملقهم، دوراً فى جذب الناس إلى حزب من الأحزاب وربما يفسر هذا التناقض الذى يظهر فى بعض المواقف، فمثلاً ترى أناس مصلحتهم الطبقية مع أحزاب اليمين مثل المزارعين وأصحاب الأملاك العقارية فى فرنسا وينتخبون عنهم نوايا شيوعيين ، كذلك نجد كثير من الناخبين هم فى باطنهم من رجال اليسار ، ولكنهم مع ذلك يؤيدون أحزاب اليمين ، وقد دعى هذا الكاتب السياسى الكبير أندريه سيجيفريد Siegfreid إل القول « أن للفرنسى قلباً إلى اليسار وجيباً إلى اليمين » Le Francais await le coeura gauche, et la poche a droite

ويذكر Charles Benairt شارل بنوا « ما أكثر ما نجد بين الناخبين من لا رأى لهم أو من ليس لسوى رأى مستقيم أو من له أكثر من رأى يغيره طوعاً لاتجاه الرياح أو تبعاً لآخر من يتكلم ».

وفى أمريكا يقرر الأستاذ « جارنر » بأن الناخبين الشبان ينضمون عاده إلى هذا الحزب أو ذاك بناء على اعتبارات متعددة ، ترجع معظمها إلى سلطان البيئة أو العاطفة أو اختيارات الحزب الذى كان آباؤهم وأجدادهم منضمون إليه [٢] .

ويرى لاسكى فى انجلترا ، أن أغلبية الناخبين تنحو نحو حزب معين نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة الذى ظل فى الحكم أمداً طويلاً .

---

(١) - Maurice Duverger, op. cit.

(٢) د. جابريل آلموند، السياسة المقارنة: دراسات فى النظم السياسية العالمية، ترجمة أحمد على عنانى، القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٨٠، ص٤٥ - ٤٧.

وعلى كل نحن نرى أن هذه العملية تخضع لاعتبارات كثيرة تتعلق بمستوى الشعب الاقتصادى والثقافى والاجتماعى .. وبالتالى ففى العادة أن يتم اختيار الانتماء لحزب معين فى البلاد المتقدمة نتيجة لانسجام برامجه مع المصالح الطبقية للفرد ، وإذا حدث العكس ، فهذا من قبيل الاستثناء ولا يقاس عليه أما فى البلاد المتخلفة حيث نسبة الأمية مرتفعة وتصل نحو ٨٥٪ والمستوى الثقافى هابط ومتخلف والشعب أغلبيته فقيرة جاهلة ، لا يكون القرار بالانتماء إلى حزب من الأحزاب – عادة – سليماً حيث تلعب الغوغائية وتزيف الحقائق ولديها دوراً كبيراً فى التأثير على الناخبين كذلك تلعب الدعاية دوراً كبيراً فى تزيف الرأى العام ، حيث إن العقل أو البرهان لا يؤثر على الجماهير كثيراً بقدر التكرار والتأكيد وعلو المكانة Le Prestige ويكفى لكى تدرك أثر الدعاية أن نشير إلى عبارة هتلر فى كتابة « كفاحى » تستطيع الدعاية الماهرة المنظمة أن تجعل شعباً يرى النعيم بينما لا يوجد أمامه سوى الجحيم وأن تقنعه أن حالته الحاضرة هى السعادة وملذاتها وإن كانت فى حقيقتها هى التعاسة ذاتها [١] .

وفى تقديرنات أيضاً أن الرشوة سواء فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة لها دوراً كبيراً فى التأثير على الناخبين ، فالأستاذ الأمريكى جارنر يقول أن نتيجة الانتخابات إنما تتقرر بناء على الأثر الذى تلعبه النقود أكثر من أثر غيرها من العوامل .

ومن سهام النقد التى توجه للأحزاب فى هذا الشأن أن الأحزاب قلما تظل وفيه لمبادئها وبرامجها أى قلما تظل متمسكة بها ومنفذة لها .

٣ – الأحزاب تؤدى إلى الفرقة والضعف : –

إن اختلاف الأحزاب وتطاحنها يؤدى عادة إلى الفرقة والتنابذ والتفكك ، وكما يقول أفلاطون أن لاشر يحيق بمدينة La Cite أكبر من ذلك الذى إذا نزل بها فرقها شيعاً وأحزاباً ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى إذا حل فيها ربط اجزائها بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة .

ويعيبون على الأحزاب فى المانيا ان تطاحنها وتنافرها أهم سبب أدى إلى فشل

---

(١) د. السيد خليل هيكل، **الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الاسلامى**، مكتبة الآداب الحديثة، أسيوط، ١٩٨٤، ص٣٧ – ٣٨.

الديمقراطية التى كانت تقررت بدستور فيمر Weimar وفى فرنسا يرى البعض أن الأحزاب معامل دسائس ومؤامرات [١] .

٤ - الاحزاب تؤدى الى عدم الاستقرار الوزارى : -

أن تناقس الأحزاب على السلطة يعصف بالاستقرار المطلوب للوزارة ، ففى فرنسا مثلاً وهى أكبر بلد فيه عدد من الأحزاب والجماعات السياسية كان الوزير يترك الوزارة قبل أن يتاح له الوقت الكافى حتى لمجرد الإلمام بالمسائل التى طلب إليه إنجازها ، كما لا يستطيع الوزراء أن يقوموا بعملهم وهم يشعرون أنهم لن يستمروا ويؤدى هذا إلى فقد الشعور بالمسئولية ، وعدم الاهتمام بالصالح العام . ويقول العلامة مارليو فى هذا الصدد : أن عدم الاستقرار هو الداء المميت للنظام البرلمانى لاسيما فى أوقات الأزمات ، والاستقرار أهم العوامل التى أدت إلى نجاح النظام الديمقراطى فى سويسرا وأمريكا وانجلترا ودول اسكندنافية[٢] .

٥ - الأحزاب تحقق حرية النائب : -

إذا يدلى النائب فى البرلمان بآراء الحزب الذى ينتمى إليه حتى ولو كان هو شخصياً غير مقتنع بهذه الآراء .

ونحن نرى أن هذا لا يعيب الحزب ، فالنائب عضو فى الحزب ، من المفروض أن ما ينتمى إليه نتيجة لاقتناعه بمبادئ وبرامج الحزب ومن الواجب أن يتبنى آراء ومواقف تنسجم مع هذه البرامج ، وهو رشح نفسه بناء على التزامه ببرنامج الحزب المنتمى إليه ، أما إذا لم يوافق على مواقف الحزب وآرائه فعليه أن يستقيل من الحزب ويبين الخلافات الأيدلوجية بينه وبين الحزب الذى دعته إلى ذلك .

٦ - الأحزاب تفضل الصالح الحزبى على الصالح القومى : -

أن الروح الحزبية والتعصب تؤدى إلى أن تفضل الأحزاب صالحها الحزبى على الصالح القومى ، حتى فى انجلترا نفسها ، فقد شكت الملكة فيكتوريا من فقدان الروح

(١) - Leon D. Epstein, op. cit.

(٢) جابريل آلموند، مرجع سابق، ص٤٩.

القومية لدى الأحزاب السياسية عند النظر إلى مشروع أحد القوانين ١٨٨٤ Franchise Bill ومن المأثور عنها قولها Parly nillranin the couvry.

وفى خطاب تشرشل فى ١٦ أغسطس ١٩٤٧ وجه اتهاماً إلى حكومة العمال بشأن فساد الإدارة ووضع مصالح حزب العمال فوق مصالح الشعب البريطانى .

٧ - إقحام المؤثرات السياسية فى عمل الإدارة : -

كثيراً ما تتأثر الإدارة بالسياسة والصراع الحزبى تأثراً كبيراً ، كما أن الحزب الفائز فى الانتخابات يلجأ إلى تعيين أنصاره فى المناصب الإدارية الهامة ، معتبراً أن الوظائف الإدارية غنائم من حق المنتصر فى المعركة الانتخابية أن يوزعها كما يشاء .

ومن مواضع الشكوى فى الولايات المتحدة أن النزاع الحزبى يسود انتخابات المجالس البلدية فى حين أن الخلافات التى تفرق الحزبين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى تتعلق بالشئون السياسية لا البلدية أو المحلية .

ثالثاً : ويظهر إلى جانب الآراء المؤيدة والمعارضة لوجود الأحزاب السياسية وعددها رأى آخر يدعو إلى الإبقاء على الأحزاب السياسية كضرورة لأزمة للمجتمع الحديث بشرط التخلص من عيوبها ومساوئها وإصلاح أنظمة الانتخابات . وتتبلور هذه الآراء فى النقاط التالية التى نلخصها فى الآتى [(١)] : -

١ - الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبى :

يقال أن الاستفتاء الشعبى يخفف من الصراع الحزبى ، فالشعب يدلى بصوته بغض النظر عن الحزب الحاكم ، كما يحد من استبداد البرلمانات بالسلطة ، إذ ليس كل القوانين والتشريعات تمر عن طريق البرلمان بل الشعب مباشرة يدلى برأيه فيها ، وإذا كان من السهل التأثير على النواب فى البرلمان فمن الصعب التأثير على الشعب فى مجموعه ، وذلك من قبل الشركات والاحتكارات .

---

(١) راجع - **Austin Ramney and** Willmoore Kendall, **Democracy and the American party system,** Harcourt, Graco & world Inc. New York, 1956.

٢ - تقييد سلطة إسقاط الوزارة : -

بأن ترد عدة قيود على سحب الثقة من الوزارة فى النظام البرلمانى ، وتقييد سلطة رئيس الدولة فى النظام الرئاسى فى تغيير الوزارة ، وذلك بوضع شروط معينة ومواعيد معينة لذلك التغيير .

٣ - إصلاح أنظمة الانتخابات : -

ومن أهم الاقتراحات فى هذا الشأن ما يلى : -

(أ) سرية التصويت .

(ب) الرقابة القضائية على جميع المراحل الانتخابية .

(جـ) إخضاع الأحزاب لرقابة محايدة ، وذلك على تصرفاتها وسلوكها وعلى مصادر تمويلها .

وبعد فقد عرضنا للآراء التى تنادى بضرورة وجود الأحزاب السياسية وتعددها والآراء المعارضة لذلك والآراء التى توفق بين الرأيين .. وفى اعتقادنا أن شكل النظام السياسى يتأثر إلى حد كبير بالهياكل الاقتصادية القائمة فى المجتمع ، ففى مجتمع الاقتصاد الرأسمالى وحرية المشروع ، وظهور التفاوت الطبقى الحاد فى المجتمع يكون من الواجب السماح بنظام تعدد الأحزاب حيث تتعدد الطبقات والفئات ، كل يدافع عن مصالحة أما فى دول أخرى تتقلص فيها الفوارق الرهيبة بين الطبقات وتتضائل ، يجب أن يكون وجود الأحزاب معبراً عن الطبقة القائمة أو الفئات القليلة التى تعيش فى قلب المجتمع .

« الأشكال الرئيسية للتنظيمات الحزبية »

بشكل عام ، يمكن حصر الأشكال الرئيسية للنظم الحزبية فى الآتى : -

نظام تعدد الأحزاب

نظام الحزبين الكبيرين

نظام الحزب الواحد

أولاً : نظام تعدد الأحزاب : -

يرى الكثير من الفقة أن نظام تعدد الأحزاب هو العمود الفقرى للحياة الديمقراطية ،

فتعدد الأحزاب هو الترجمة التنفيذية لمعنى « حكم الشعب بالشعب » فالأحزاب السياسية تساعد جمور الناخبين على تكوين آرائهم وتثقيفهم وتكون هذ الأحزاب بمثابة أدوات للتعبير عن قطاعات الشعب المختلفة [١] .

ويهمنا فى هذا الصدد أن نبرز العلاقات بين الأحزاب فى ظل نظام تعدد الأحزاب ، والمعيار الأساسى الذى بموجبه تقام هذه العلاقات هو أيدلوجية كل حزب ومدى تقاربها من الأيدلوجية الأخرى ، فإذا كانت متقاربة وبالتالى البرامج والمواقف متقاربة كانت العلاقات تميل إلى التحالف ، أما إذا كانت الأيدلوجيات متناقضة فالبرامج والمواقف تغدوا متباعدة وتميل العلاقات إلى الصراع والتنابذ ويبدو هذا الصراع عبر القنوات الشرعية مثل الانتخابات أو فى البرلمان أو الاجتماعات أو الندوات .. وقد يغدو عنيفاً محتدما مثل المعارك والاشتباكات بالأيدى أو بالأسلحة أو لجوء كل فريق إلى تصفية الآخر أو بعض أقطابه بمعنى أدق ..

أما التحالف فقد يتخذ بشكل التحالف الانتخابى أو التحالف الوزارى (حكومة ائتلافية)، ويقصد بالأول اتفاق بعض الأحزاب قبل دخول المعركة الانتخابية على التنسيق بينهم وتنفيذ مخطط معين أثناء الجملة الانتخابية على اتفاق الحزب الشيوعى الفرنسى والاشتراكى على تقديم مرشحاً واحداً فى دائرة معينة ودفع الناخبين لإعطائه أصواتهم ، كذلك اتفاق أحزاب اليسار على مرشح أى حزب منهم فى الدور الثانى وكذلك اتفاق أحزاب اليمين على تأييد مرشح أى حزب من كتلة اليمين [٢] .

ويقصد بالتحالف الوزارى : ذلك التحلف الذى يتم بين عدة أحزاب لتأليف حكومة معينة ، ويلجأ إليه – عادة – عندما لا يحقق أى حزب الأغلبية المطلوبة التى تسمح له بتأليف حكومة ، تتكون لك عناصرها من الحزب ، وتتخذ الحكومة فى هذه الحالة شكل الائتلاف Coatition أى تشترك الأحزاب الداخلة فى ائتلاف بأن يكون لها وزيراً أو أكثر فى الحكومة .

---

(١) راجع: - Ibid.
وانظر أيضا: - Leon O. Epstein, op. cit.

(٢) أنظر: - Austin Ramney, op. cit.
وانظر أيضا د. السيد خليل هيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مرجع سابق، ص٢٧ – ٢٨.

ثانياً : نظام الحزبين الكبيرين : -

يظهر فى الحياة السياسية حزبان كبيران يستقطبان أغلبية الجماهير بينهما ، ويسيطران على حل الحياة السياسية ولا يقلل من ذلك وجود أحزاب صغيرة هامشية بجانبها ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يوجد حزبان كبيران الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى وتتوزع الجماهير بينهما ، ولا ينفى هذا النظام وجود حزب شيوعى صغير جداً فى الحياة السياسية الأمريكية ، كذلك يوجد فى بريطانيا حزبان كبيران المحافظين والعمال ، ويقوم بجانبهما حزب الأحرار الصغير ، وضآلة تمثيلية فى مجلس العموم ، تجعل النظام الحربى فى بريطانيا أقرب إلى نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب (١) .

ولكن يوجد خلاف فى ممارسة هذه الأحزاب عملها فى الولايات المتحدة عنه فى بريطانيا ، ففى الأولى تتمتع اللجان المحلية فى الحزبين بسلطات واسعة حيث تتولى تمويل المعركة الانتخابية كل فى دائرتها دون مساعدة من رئاسة الحزب وبعيداً عن رقابته ، ويؤدى هذا إلى استقلال اللجان الحزبية المحلية عن بضعها وإلى عدم قدرة رئاسة الحزب على الاعتراض على المرشحين الذين تتقدم بهم اللجان المحلية . بينما فى انجلترا نجحت الممارسة أن تظهر الحزب الثالث (الأحرار) فى الحكم وإن كان تأثيره مازال أقل بكثير من الحزبين الكبيرين ، كما تتمتع الأحزاب البريطانية بالمركزية مما يؤثر فى وحدة الحزب وتماسكه . ويظهر الفرق الهام أيضاً بين بريطانيا والولايات المتحدة فى « ميكانزم » النظام الحزبى فى أنه فى بريطانيا يقوم بمسئولية الحكم حزب واحد ويتحول الآخر إلى حزب معارضة ، بينما فى الولايات المتحدة لا يحول أن رئيس الجهورية ينتمى إلى الحزب الديمقراطى مثلاً بينما الأغلبية البرلمانية تنتمى إلى الحزب الآخر (٢) .

ثالثاً : نظام الحزب الواحد :

يتميز هذا الحزب المركزية الشديدة والطاعة الكاملة ، وهو حزب الصفوة أو النخبة L'elite أى عضوية الحزب عضوية مقيدة بشروط تتفاوت شدتها وقوتها من حزب لآخر ، يتبدى ذلك فى الحزب الشيوعى ، حيث تقيد عضويته بقيود شديدة لاسيما فى أوقات

(١) - Maurice Duverger, op. cit.

(٢) - Samuel Eldersveld, political, parties: A Behavioral Analysis, Rand McNally at Company, Chicago, 1964.

الأزمات ، ويعزى ذلك إلى اعتبار الحزب فيصل متقدم عن الطبقة العاملة أو أركان حربها وبالتالى لا تكون عضوية الحزب إلا لمن تتوافر فيه صفات معينة وليس هذا فسحب بل يمر أيضاً العضو المرشح بفترة اختيار ، إذا نجح فيها صار عضواً عاملاً فى الحزب ، ويدل على ذلك نسبة عدد الأعضاء للحزب الشيوعى السوفيتى بالنسبة إلى مجموع شعب الاتحاد السوفيتى فعدد أعضاء الحزب لا يزيد عن أربعة عشر مليون عضواً بالنسبة يكاد يربو عن ٢٥٠ مليون نسمة [١] .

ويقوم الحزب الشيوعى بدوركبير فى تثقيف أعضائه وبنائهم فكرياً وجسدياً عبر كافة تنظيماته الأساسية والمساعدة وفق برامجه المتعددة .

ويتميز الحزب الفاشى فى إيطاليا فى عهد موسولينى وفى ألمانيا الحزب النازى فى عهد هتلر ، بالخضوع التام لشخصية الزعيم وعبادته وحيث يهيمن الزعيم فيها على كل مؤسسات الحزب وأعضائه .

وواضح هنا أن العمل السياسى يحتكره الحزب الواحد وينفرد به ولا يشاركه غيره فيه.

* * *

(١) -Ibid.

الفصل السابع

الرأى العام

تمثل دراسات الرأى العام فى الوقت الحالى موضوعاً هاماً من موضوعات علم السياسة . فالرأى العام هو رأى جماهير الشعب بكافة فئاته وطبقاته والتى تعد عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الدولة . ولا يخفى أهمية الدور الهام الذى يلعبه الرأى العام فى صياغة سياسية الحكومات والتأثير فى اتجاهاتها . ومن ثم تحاول الدول المختلفة التعرف على اتجاهات الرأى العام عن طريق أجهزتها الحكومية أو أحزابها ، وأيضاً بواسطة مراكز البحث فى جامعاتها أو مراكز قياس الرأى العام وغير ذلك من الأجهزة المختلفة . وتحاول الأنظمة الحكومية دائماً الحصول على تأييد الرأى العام حتى يكون دعماً لها فى شرعيتها ، وبدون هذا التأييد يفقد النظام شرعيته ويحكم عليه بالعزلة التى تكون سبباً فى انهياره واختفائه مهما استعان بوسائل القهر والجبر لفرض وجوده خلال أى فترة من الزمن [(١)] .

والرأى العام قد يكون دولياً بحيث يشمل رأى جماهير دول متعددة فى بعض المشاكل العالمية مثل مشكلة الحرب والسلام وحقوق الانسان ، وقد يكون داخلياً داخل نطاق دولة معنيه ويهتم بمصالح هذه الدولة . وبالنسبة للرأى العام الداخلى فهناك الرأى العام فى الأنظمة الديمقراطية والرأى العام فى الأنظمة الديكتاتورية [(٢)] .

---

(١) راجع د. أحمد بدر، الرأى العام : طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ١٧ - ١٩.

(٢)و انظر أيضا د. سعيد سراج، الرأى العام مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٢٥ - ٢٩.

وقبل أن نتناول هذه التقسيمات بالتفصيل سوف نعرض للأسباب التى أدت إلى الاهتمام بدراسة الرأى العام .

عوامل الاهتمام بدراسة الرأى العام

توجد مجموعة من العوامل التى أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الرأى العام ومن هذه العوامل [1] :

١ - نمو وانتشار التعليم :

أدى انتشار التعليم وزيادة نسبة المواطنين المتعلمين إلى مشاركتهم فى الحياة السياسية ومحاولة التعبير عن آرائهم وأفكارهم وبخاصة الفئة المثقفه منهم التى تسعى إلى الوضع الأفضل وتنادى بالتغيير دائماً . ومن ثم أصبح الاهتمام باتجاهات الرأى العام المثقف من قضايا التغيير الاجتماعى هامه جداً .

٢ - تطور الوسائل الفنية :

إن التقدم الفنى الواسع الذى تحقق منذ سنة ١٩٤٥ فى مجال الإعلام والاتصالات والإنتاج الضخم فى مجالات الصحافة والإذاعة والتليفزيون قد ساهم بودر كبير فى تكوين الرأى لعام . وبصفة خاصه انتاج أجهزة الترانزستور ومحطات استقبال التليفزيون الفردية والجماعية . ومن ثم لا يوجد شعب أو فرد -- باستثناء المناطق المعزولة فى القطبين الشمالى والجنوبى -- لا يتأثر بالأنباء العالمية الهامة . وبالتالى فإن الرأى العام يتفاعل بسرعة كبيره مع الأحداث السياسية الكبرى حينما يشعر أن بعض هذه المشاكل تهمه مثل التهديد بالحرب أو الغزو الإقليمى أو الحظر المفروض على بعض المنتجات الأساسية مثل القمح ، البن، السكر .

٣ - محاولة الحصول على تأييد الرأى لعام :

ويعنى ذلك المحاولات التى تبذل من أجل استمالة الرأى العام - المحلى والدولى - إلى طرف معين ، سواء كان هذا الطرف يمثل مجموعة من الدول أو حزب سياسى أو جماعة

(١) - Leonard W. Doob, Public Opinion and propaganda, Archor Books, 1966.

معينه داخل إقليم الدولة . وهذا يؤكد أهمية دور الرأى العام فى تأييد أو معارضة البرامج السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية .

٤ - زيادة ارتباط الرأى العام بالسياسة الخارجية [١] :

ويظهر ذلك بوجه خاص فى أوقات الأزمات والحروب والدفاع عن أمن الدولة وسلامتها . ونفس الفائدة أيضاً فى زمن السلم حتى تتمكن الدولة من تنفيذ سياسات الإنتاج والاستهلاك ، وتطبيق القوانين والتشريعات سواء فى الدول الديمقراطية أو الدول الدكتاتورية (الشمولية) على حد سواء .

علاقة الرأى العام بالسلطات العامة

يمكن أن نتساءل عن مدى العلاقة بين الرأى العام ، والسلطات العامة ومدى أهميته وتأثيره فى كل منها [٢] :-

أولاً : بالنسبة للسلطة التشريعية :

يتم انتخاب أعضاء السلطة التشريعية بواسطة جماهير الشعب التى تمثل الرأى العام وبالتالى تعد أقرب السلطات إليه ، وهنا يمكن أن نتساءل هل تعتبر السلطة التشريعية قائدة للرأى العام ، أم أنها تقتصر فقط على التعبير عنه وتعكس آرائه واتجاهاته . وإذا كانت تقوم بالوظيفتين معاً فأيهما أكثر أهمية .

ثانياً : بالنسبة للسلطة التنفيذية :

تعتمد السلطة التنفيذية على تدعيم الرأى العام للسياسات التى تنفذها وتصديه لانتقادات الصحافة أو السلطة التشريعية . ومن ناحية أخرى فإن عدم اهتمام الحكومات

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع:
د. أحمد أبو زيد، سيكلوجية الرأى العام ورسالته الديمقراطية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٦٨، ص٢٢.
وانظر أيضا د. أحمد بدر ، مرجع سابق، ص٢٣. د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص٣٢.

بإشراك الرأى العام فيما تقوم به من نشاط أو مشروعات يؤدى إلى عدم تحمس المواطنين وسلبيتهم لما تقوم به من مشروعات .

ثالثاً : بالنسبة للسلطة القضائية :

تقتصر وظيفة السلطة القضائية على تطبيق القوانين والأحكام بحيدة تامة . ومن ثم فإنها أقل السلطات العامة اتصالاً بالرأى العام ، وتتمتع السلطة القضائية باحترام وثقة الرأى العام أكثر من غيرها من السلطات العامة على الرغم من عدم وجود أجهزة خاصة بالعلاقات لديها .

تقسيمات الرأى العام

هناك تقسيمات كثيرة للرأى العام ، فيذهب بعض الباحثين إلى تقسيمة بحيث إثارة الاتجاهات أو عدم إثارتها ، أو حسب مدى استمراره ، أو حسب نشاطه ومشاركته فى السياسة العامة ، أو حسب تأثره وتأثيره فى وسائل الدعاية .

١ - الرأى العام المرتبط الاتجاهات أو عدم إثارتها :

ويشمل هذا التقسيم الرأى العام الفعلى والرأى العام الكامن (غير الظاهر) . فالرأى العام الفعلى هو أن تثأر قضية وأن يكون هناك رد فعل من الرأى العام تجاه هذه القضية . أما الرأى العام الكامن ، فيعنى وجود رأى عام لم يتبلور بعد تجاه قضية معينة ، وعلى سبيل المثال فإن الرأى العام خلال فترة السلام يظل رأياً عاماً بالنسبة للحرب لأن قضية القتال لا تكون أمام الناس بصورة مباشرة .

٢ - الرأى العام حسب مدى استمراره [١] :

يقسم الرأى العام فى هذا المجال إلى ثلاثة أنواع :

(أ) الرأى العام الدائم : وهو الرأى الذى يرتكز على قاعدة تاريخية وثقافية ودينية ويشترك فيه كل أفراد الجماعة ، ويمتاز بالثبات والاستقرار على مدى الأجيال ، ولا تؤثر فيه الحوادث الجارية أو الظروف الطارئه إلا نادراً .

(١) راجع د. سعيد سراج، المرجع السابق، ص٣٥.

(ب) الرأى العام المؤقت : وتمثله الأحزاب السياسية والهيئات ذات الأهداف والبرامج المحددة ومتى انتهت هذه الأحزاب أو الهيئات انتهى هذا النوع من الرأى العام .

(جـ) الرأى العام اليومى : ويمثل الفكرة اليومية التى يعتنقها معظم أفراد الجماعة نتيجة لحادث مفاجئ أو كارثه حلت بالجماعة أو حدث سياسى خطير . وهذا النوع من الرأى العام يتغير من يوم لآخر ، وتغذيه - بصفة خاصة - الأحداث السياسية الجارية والمناقشات البرلمانية والأعمال الحكومية .

٣ - الرأى العام حسب نشاطه ومشاركته فى السياسة العامة :

ويقسم فى هذا المجال إلى رأى عام سلبى ورأى عام إيجابى . فالرأى العام السلبى يمثله جانب كبير من الجمهور ، وهو الجانب الذى لا يكون لرأية أهمية خاصه فى السياسة العامة ، إذ يقتصر دوره على الإدلاء بصوته فى الانتخابات العامة ، كما يتلقى وجهات النظر المتعلقة بالأمور العامة دون أن يساهم فى إيجادها أو السعى إليها .

أما الرأى العام الإيجابى فهو ذلك النوع من الناس الذى يشغل نفسه بالقضايا العامة ويرى فى نفسه الطموح والمقدرة على القيادة . وهؤلاء الأفراد - سواء كانوا رجال دولة أو صحفيين أو محاضرين - يشعرون بان لهم رايا فى الأحداث العامة الجارية ولهم فكر معين يصدرون بناء عليه آرائهم . كما ان لديهم دافع أكبر وهو الوصول بالجماعة إلى هدف معين [1] .

٤ - الرأى العام من حيث مدى تأثيره بوسائل الدعاية [2] :

ويتمثل ذلك فى الصور الآتية :

(أ) الرأى العام القائد :

ويمثل قادة الرأى فى الأمة ، وهم مجموعة تستطيع فهم حقائق الأمور وتفسيرها

---

(١) د. أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) انظر تفاصيل ذلك فى الدراسة القيمة:

د. محمد عبد القادر حاتم، الرأى العام وتأثره بالاعلام والدعاية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٤١٥ - ٤١٧.

للناس ، تتأثر هذه المجموعة بوسائل الإعلام المختلفة بل هى التى تؤثر فى تلك الوسائل بآرائها وأفكارها .

(ب) الرأى العام المثقف :

وهى جماعة فى مركز وسط بين قادة الرأى العام وبين الأكثرية الساحقة التى تصدق كل ما تذكره وسائل الإعلام . فالرأى العام المثقف يتأثر بوسائل الإعلام وقد يؤثر فيها بقدر محدود . وتتفاوت نسبة هذا النوع من الرأى العام فى كل أمة تبعاً لدرجة حضارتها .

(جـ) الرأى العام التابع (المنساق) :

ويمثل غالبية الناس فى معظم الدول وهذا النوع من الرأى لا يهتم بالمسائل العامة إلا عند دعوته للانتخاب . ويصدق كل ما يقال فى الإذاعة المسموعة أو المرئية أو الصحافة ، ويتأثر بكل ما ينشر دون أن يحاول من جانبه تفسير أو تعليل الأحداث . وهو فى هذا الشأن أشبه بالقطيع يسوقه الرأى العام القائد ، ويعتبر مادة دمسه لاستغلالة بواسطة الزعماء السياسيين وأعوانهم من خبراء الدعاية .

الرأى العام الوطنى

يختلف الدور الذى يقوم به الرأى العام فى وضع السياسة العامة وتوجيهها باختلاف النظام السياسى القائم وما إذا كان ديمقراطياً أو دكتاتورياً .

ففى النظم الديمقراطية تقوم السلطة السياسية على وجود مجموعة من الهيئات النيابة التى ترتكز على حكم الأغلبية وعلى حق المعارضة السياسية . كما يتم فى ظل النظام الديمقراطى مساهمة الأحزاب السياسية (حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة) فى المفاوضات الدبلوماسية الهامة ، وعلى الأخص المحادثات التى تمثل مصلحة هامة للدولة . حيث تهتم الحكومة بالاستفادة من مساندة الرأى العام فى مجموعة وذلك عن طريق مساهمة ممثلية (الأغلبية والأقلية) فى المفاوضات والاحتفاظ لهم بمكان بين المفاوضين الدبلوماسيين ، مثل ما يحدث فى الممارسة الدبلوماسية الأمريكية [١] .

---

(١) - Leonard W. Doob, op. cit.

كما تحاول الحكومات معرفة اتجاهات الرأى العام عن طريق الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية لأنها تكون فى النهاية مسئولة أمامها . وقد تلجأ إلى أسلوب الاستفتاء الشعبى عند اتخاذ بعض القرارات السياسية الهامة . ويتم اللجوء إلى الاستفتاء مهما كان غير ملائم لأنه قد يتضمن حلاً دبلوماسياً لبعض المشاكل الصعبة ومثال ذلك الاستفتاء الذى أجرته الحكومة الفرنسية فى فرنسا على القرارات الخاصة باستقلال الجزائر سنة ١٩٦٤ .

ويعتبر الرأى العام فى النظم الديمقراطية مصدراً للدساتير والقوانين التى تعبر من مصالحة وحاجاته وبالتالى يمكن أن يطالب بتعديلها أو إلغائها . يضاف إلى ذلك أن الديمقراطية تتحقق دائماً بوجود رأى عام واعى يحرص على التمسك بالدستور وضمانات الحريات [١] .

أما فى النظام الديكتاتورى (الاستبدادى) فإن حرية الرأى غير موجودة على الإطلاق وإذا وجدت فإنها تكون محدودة جداً . ومع ذلك فإن هذه الحرية لا تعنى أبداً حرية الأنباء لأن الحكومة تقوم بممارسة رقابة شديده على وكالات الأنباء وعلى الصحافة .

وإن كان ذلك لا يحول دون معرفة الأنباء الدولية عن طريق أجهزة الراديو . ويترتب على ذلك إذا أن الحكومات تستطيع فرض الرقابة على الأنباء الوطنية مع وجود حرية محدودة لمعرفة الأنباء الدولية .

هذا وتهتم الأنظمة الديكتاتورية بصفة طبيعية بتنظيم تدعيم الرأى العام الوطنى حيث يقوم بدور هام فى السياسة الخارجية سواء كان هذا الدور إيجابى أو سلبى . وكذلك تعمد على مساندته فى المشروعات السياسية الوطنية الهامة . وتحاول الحكومات الديكتاتورية دائماً استقطاب الرأى العام الداخلى بقصد تحويل اتجاهاته وصرف اهتماماته عن المطالبه بتطبيق النظام الديمقراطى ، وذلك باستخدام الشعارات المضلله والمبادئ الرنانة . وعلى سبيل المثال فإن الحكومة التى لا تتمتع بتأييد الرأى العام الوطنى قد تقوم بمخاطرة تؤدى إلى تعبئة الجانب الأكبر من الرأى العام وراءها وذلك بادعاء أن الدولة فى حالة تهديد من خطر خارجى تدعمه القوى الخارجية ، ويتضمن اعتداء على الاستقلال الوطنى والسلامة الوطنية ومن ثم يدعو (النظام) إلى مبدأ التضحية والوحدة الوطنية وبهذه الوسيلة يستطيع تحويل الرأى الانتقادى الموجه إليه [٢] .

---

(١) - Ibid.

(٢) فتحى الأبيارى، فن الدعاية والمخطط الصهيونى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص٣٤.

هذا ولا تسمح الأنظمة الديكتاتورية بتشكيل تنظيمات سياسية أو وسائل الرأى العام إلا فى الحالات التى ترضى عنها وتخدم أغراضها وتكون تحت تصرفها . ويقتصر دور المواطنين على ما تحدده لهم الطبقة الحاكمة (١) .

ومما تقدم يمكن القول بإن الراى العام هو مصدر القوانين فى النظم الديمقراطية ، أما فى الانظمة الاستبدادية فإنها تفرض على الراى العام القوانين التى تراها ملائمة له والتى تضمن لهذه السلطة البقاء والاستمرار .

الرأى العام وجماعات الضغط

يقصد بجماعات الضغط التنظيمات المقابلة وما فى حكمها . وتضم هذه الجماعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد.فالجماعات الضاغطة تضم مجموعة أفراد تجمعهم صفات متعددة وتربطهم مصالح معينه ، ولكنهم لايهدفون الى تحقيق ربح تجارى. وهذه الجمعات قد تكون دينية كالجمعيات الدينية وقد تكون اجتماعية كجمعيات حقوق الإنسان وحماية الطفولة ، وقد تكون سياسية. وتسعى هذه الجماعات الى الضغط على السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية فى سبيل تحقيق أغراضها (٢) .

وترجع هذه التسمية الى تأثير تلك الجماعات أو الضغط الذى تمارسه على الرأى العام وعلى السياسه العامة . وتمارس بعض هذه الجماعات ضغطها بصفة مستمرة بينما يمارسها البعض الآخر بصورة متقطعة أو حسب ظروف معينة.

أنواع الجماعات الضاغطة :

يمكن التميز بين نوعين رئسيين من أنواع الجماعات الضاغطة :

١- جماعات المصالح :

وهى التى تضم جماعات تدافع عن مصالحهم رغم اختلاف سياستهم ومواقفهم

---

(١) فتحى الأبيارى، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) - Robert Chendler, Public Opinion: Changing Attitudes on Contempo-rary political and social Issues, F.R. Bowker company, New york and London, 1942.

الحزبية وتشمل جماعات الغرف التجارية وأصحاب الاعمال واتحادات العمال والزراعة والدين والجماعات التى تسيطر على وسائل التمويل أو التأمين أو البنوك. ويدخل ضمن هذه الجماعات الشركات الكبرى وأصحابها والنقابات المهنية الطبية والهندسية والمحامين والعلميين والمعلمين[1] .

٢ - جماعات الأفكار :

وهم الذين يشكلون جماعة للدفاع عن أفكار أو مبادئ معينه مثل جماعة المحافظة على البيئة أو تحريم الخمور أو آداب المرور .

وظائف جماعات الضغط :

يختلف التأثير الذى تمارسه جماعات الضغط من بلد لآخر ، ومع ذلك يتمتع الأفراد الذين يضمهم تنظيم معين ببعض المزايا ، وتحقيق الأهداف والمصالح التى يسعى إليها هذا التنظيم فى مواجهة جماعات أخرى يمكن أن تهدد هذه المصالح أو وجود هذه الجماعة .

هذا ويعتمد وجود هذه الجماعات على طبيعة النظام السياسى والدستورى فى كل بلد ، كما يعتمد تأثير هذه الجماعات على مواردها المالية وعدد أعضائها وصلتها بالسلطات الحكومية وتعبر هذه الجماعات حلقة الوصل بين الحكومات والمواطنين فتقوم بمساعدة الحكومات فى تحقيق وظائفها وفى نفس الوقت تعبر عن مصالح المواطنين وتعمل على تحقيق رغباتهم واحتياجاتهم[2] .

وتؤدى الجماعات الضاغطة وظائف متعددة فهى تدافع عن مصالح أعضائها حتى ولو ترتب على ذلك محاولتها القضاء على جماعات أخرى . وقد يتعدى نشاطها المجال الوطنى للدفاع عن مصالح دولة أخرى (كما هو الحال بالنسبة لبعض جماعات الضغط فى الولايات المتحدة ودفاعها عن إسرائيل) . كما تقدم هذه الجماعات للحكومة أو للأحزاب السياسية الاستشارية فى بعض المسائل الفنية .

---

(١) - Ibid.

(٢) - Ibid.

أساليب عمل الجماعات الضاغطة :

تتبع الجماعات الضاغطة أربعة أساليب فى تحقيق أهدافها [1] :

١ – التنظم :

يقتضى ذلك قيام الجماعة بإنشاء مكاتب متعددة تضم الأعضاء وتعمل على تحقيق الترابط والتفاهم بينهم لكسب ولاءهم وتأييدهم .

٢ – المناقشة :

تحاول الجماعات الضاغطة التأثير على أفكار الجماهير عن طريق المناقشة لتبرير أعمالها وشرح أهدافها . وقد تستعين فى ذلك بإصدار الكتب والنشرات والتقارير التى تدعم وجهة نظرها .

٣ – الاستمالة :

تقترن عملية المناقشة عادة بعملية الاستمالة والإقناع . ومن الصعب وضع معيار للتفرقة بين الوسيلتين ، وتتمثل الاستمالة فى عوامل المؤثرات العاطفية مثل الخوف والكراهية والحب والأمل وغيرها من العوامل العاطفية والموثرات التى تترجم إلى أصوات انتخابية أو أى عمل آخر يتفق وأهداف الجماعة .

٤ – النشر والترويج :

ويتحقق ذلك عن طريق استخدام وسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف المحلية والراديو والتليفزيون .

الانتقادات الموجهة لجماعات الضغط :

على الرغم من الخدمات التى تقوم بها جماعات الضغط لإعضائها ومساعدة الحكومات فى تحقيق وظائفها إلا أنه يمكن توجيه الانتقادات التالية إليها [2] :

١ – لا تقوم الجماعات الضاغطة على أساس ديمقراطى حيث يسيطر قائد الجماعة على أعمالها وقراراتها .

---

(١) د. سعاد الشرقاوى، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، القاهرة دار المعارف، ١٩٨٣، ص٩١– ٩٣.

(٢) راجع :
- Robert Chendler, op, cit.

٢ – تستخدم الجماعات الضاغطة وسائل غير مقبولة لتحقيق أغراضها مثل الخديعة أو الكذب أو التهديد أو الرشوة . وقد تلجأ إلى وسائل الكراهية والتشكيك أو وسائل الضعف.

٣ – تعتبر مصالحها الخاصة هى المصالح الوطنية وتحاول تقسيم طوائف الأمه إلى فئات متصارعة . كما أن وسائل الضغط التى تمارسها على كبار موظفى الدولة تجعلهم غير قادرين على القيام بأعمالهم بأمانه وكفاءة .

وللتخفيف من الانتقادات الموجهة لجماعات الضغط ، فقد اقترح البعض عدة توصيات لإيجاد توازن بين نشاط الجماعات الضاغطة وبين الصالح العام من ذلك [١] :

١ – العمل على إصدار التشريعات والقوانين التى تحرم استخدام الرشوة والتشهير والقذف .

٢ – السماح لكافة الفئات بالتعبير عن مطالبها ووجهة نظرها مما يضعف من تأثير هذه الجماعات وعدم تأثر الحكومات بالضغوط التى تمارسها هذه الجماعات .

٣ – توعية الرأى العام بمصالحة ومحاولة التعرف على آرائه ورغباته كإجراء مضاد لدفاع الجماعات الضاغطة عن مصالحها الخاصة .

٤ – مساهمة الجماعات الضاغطة فى النشاط الحكومى عن طريق تمثيل المهن والجماعات فى المجالس النيابية ، بدلاً من تمثيل الشعب على الأساس الجغرافى فقط .

الرأى العام ووسائل التأثير فى الجماهير

توجد وسائل متعددة للتأثير فى سلوك الجماهير ومحاولة السيطرة على أفكارهم ومن ذلك :

١ – الإعلام :

ويقصد بالإعلام معاونة الجماهير على تكوين الرأى الصحيح تجاه مشكلة أو مسألة عامة ، ويتحقق ذلك عن طريق إذاعة المعلومات والوقائع المتعلقة بهذه المسائل دون تعقيب عليها . ويقتصر دور الإعلام على التعبير عن سياسة الدولة دون أن يساهم فى رسم السياسة العامة للدولة .

---

(١) د. سعاد الشرقاوى، مرجع سابق، ص٩٩.

ومع ذلك يمكن استخدام الإعلام كوسيلة للتأثير فى اتجاهات الجماهير عن طريق نقل بعض الأخبار والأحداث وإغفال البعض الآخر أو عرض الأخبار والأحداث بطريقة ملفتة للأنظار أو عن طريق تزييف الحقائق والوقائع والأخبار (١) .

٢ - العلاقات العامة :

وهى الأداة التى تعمل على تحقيق التقارب والفاهم بين المسئولين والرأى العام ، كما تعمل على إزالة ما يعكر صفو العلاقات بين الجماهير والمؤسسات وتستطيع تحقيق ذلك بوسائل النشر والإعلان والدعاية .

٣ - الدعاية السياسية :

وتعنى توجيه الناس نحو فكرة أو مذهب سياسى معين . ويتحقق ذلك بنشر الآراء والأفكار أو المعتقدات التى تؤثر على الرأى العام وعلى سلوك الجماهير دون أن ترك لهم فرصة التفكير فى الأسباب التى تجعلهم يعتنقون هذه الأراء والمعتقدات (٢) .

وقد تلجأ الدعاية السياسية إلى استغلال البرامج التعليمية لفرض مبادئ ومفاهيم معينة، ومثال ذلك ما قام به الحزب النازى فى ألمانيا والفاشى فى إيطاليا من تغيير وتعديل فى المناهج والكتب المدرسية لتتفق مع مبادئ وأهداف الحزب . كذلك تغيير إسرائيل للمناهج والكتب الدراسية فى الأراض المحتلة بعد عامى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ .

٤ - الحرب النفسية :

يقصد بالحرب النفسية تحقيق سياسة الدولة وصيانة مصالحها عن طريق التأثير على آراء وسلوك جماعات معينة أو دون أجنبية صديقة أو معادية أو محايده . وتهدف الحرب النفسية إلى تحطيم الروح المعنوية للعدو دون قتال فعلى ، عن طريق دهاء الدبلوماسية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية أو فرض العقوبات الاقتصادية وغير ذلك من وسائل التأثير على نفسية العدو وتثبيط همته والقضاء على روح المقاومة فيه .

(١) راجع دكتور محمد نصر مهنا، البعيد فى مناهج البحث السياسية والاعلامية، دار الفجر، القاهرة، ١٩٩٦ .

د. محمد عبد القادر حاتم، الرأى العام وتأثره بالدعاية والاعلام مرجع سابق، ص٤٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٦٣ - ٤٦٥.

وحتى تنجح الحرب النفسية ضد العدو يتعين دراسة مقومات شخصيته من دين ولغة وتاريخ وأهداف ونظام اجتماعى واقتصادى وثقافته وحضارته بما يكفل معرفة الوسائل التى يمكن أن تؤثر فى نفسيته [1]

٥ - غسيل المخ Brain Washing [2]

تعتبر عملية غسيل المخ وسيلة حديثة للسيطرة على عقل الإنسان والتحكم فى سلوكه. ولا تقتصر هذه العملية على طرد أفكارا أو عادات معنية بل تتضمن غرس العادات والأفكار الجديدة فى العقل الذى أصبح نظيفاً من العقائد والأفكار السابقة . ويرى بعض المفكرين الغربيين أن عملية غسيل المخ تشير إلى ما تهدف الدول الشيوعية إلى تحقيقه ويتمثل ذلك فى الآتى : -

(أ) إرغام الشخص البرىء على الاعتراف - بكل اقتناع ذاتى - أنه قد ارتكب جرائم خطيرة ضد أمن الدولة وسلامتها وضد الشعب .

(ب) إعادة تشكيل آراء الشخص السياسية ، أى عن طريق القهر - حيث يصبح هو نفسه داعية للشيوعية ، أى أن الهدف هو تغيير المعايير عند الشخص بحيث يقبل ما سبق أن اعتبره باطلاً على أنه الحق والعكس .

الرأى العام العالمى

الرأى العام العالمى هو الرأى الذى يتخطى الحدود الوطنية ليوحد بين الأفراد فى الدول المختلفة فى شبه اتفاق عام حول بعض القضايا الأساسية . ونظراً لأن الرأى العام الدولى لا يملك أدوات للتعبير عن اتجاهاته مثل الأحزاب السياسية أو الصحافة أو الإذاعة ، فإنه يعبر عن نفسه على شكل رد فعل تلقائى عالمى ، دون اعتبار للارتباطات الوطنية . وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاء على الدول المخالفة لهذا الاتجاه .

---

(١) فتحى الأبيارى، فن الدعاية والمخطط الصهيونى، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص٣٩.

ويرى المتخصصون فى دراسات الرأى العام أن الرأى العام العالمى يعتبر امتداداً لظاهرة الرأى العام الوطنى أو بقول آخر يعتبر الرأى العام العالمى نوع من الرأى العام الوطنى على اتساع العالم كله .

ويتجه الرأى العام العالمى إلى إيجاد اتفق عام بين الأفراد من مختلف الأمم حول بعض القضايا الدولية والتعاون الدولى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى ورفع مستوى المعيشة لكل الشعوب مهما كان مستوى تطورها أو موقعها الجغرافى .

ويترتب على ذلك أن الرأى العام العالمى يمارس تأثيرا هاما ، ويعمل لصالح المشروعات التى تلائم مصلحة كل شعب ، وفى نفس الوقت تلائم المصلحة العامة للإنسانية والمدنية .

ويمكن التعبير عن الرأى العام العالمى بطرق متعددة :

أولا : تشجيع مشروعات التعاون الاقتصادى والاجتماعى والاستخدام المشترك للموارد الطبيعية والاتصالات العلمية الواسعة والعدالة فى توزيع الثروات وعائد التنمية . ومن الصعب على أى حكومة ان تتبع سياسة مخالفة للرغبة التى يعبر عنها الراى العام العالمى .

ثانيا : يظهر الرأى العام العالمى ردا لفعل تجاه قرارات معينة فى السياسة الدولية مثل سياسة الغزو الاقتصادى أو الإقليمى والاستعمار بشكليه القديم والجديد . فقد أدان الرأى العام العالمى مثل هذه السياسات بل واستنكرها دائما [1] .

ثالثا : تحقق تمثيل الرأى العام للشعوب فى إطار منظمات معينة مثل الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا ، الجمعية البرلمانية للجماعة الأوربية حيث تحقق تمثيل الشعوب عن طريق نواب برلمانيين يتفق وعدد السكان فى كل من الدول المنضمة إلى هاتين المنظمتين . كما تحقق هذا التمثيل أيضا فى منظمة العمل الدولية حيث يتكون مجلس إدارة المنظمة من نظام ثلاثى التكوين يشمل ممثلين عن الحكومات ، ممثلين عن العمال ، ممثلين عن أصحاب الأعمال .

رابعاً : يهتم الرأى العام العالمى بالمناقشات التى تدور فى إطار المؤتمرات الدولية ، كما يعتمد ممثلى الحكومات على مساندة الرأى العام العالمى . ومن ثم فإن الاقتراحات التى

(١) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص٢٥١.

يقدمونها والمبادرات التى يتخذونها والمعارضات التى تظهر ، لا تحسب فقط من ناحية المؤيدون أو المعارضين من الممثلين الدبلوماسيين ، ولكن أيضا من ناحية رد فعل الراى العام العالمى تجاهها .

خامسا : تسلك الحكومات فى سياساتها الخارجية ما يتفق واتجاهات الرأى العام العالمى وبخاصة فى المسائل الإنسانية ؛ لأنه إذا قامت حكومة معينة بعمل مخالف للاتجاهات الإنسانية فإنها ستعارضه بغض النظر عن الارتباطات أو المشاعر الوطنية . ومن ثم يتخذ الرأى العام العالمى موقفا معارضا لهذه الحكومات حتى يجبرها على أن تتخذ الإجراءات التى تتفق مع معاييره وإلا أنزل بها العقاب لمخالفتها للمبادئ الإنسانية .

ويشير الباحثون إلى ضرورة توافر عدة شروط حتى يتحقق الرأى العام العالمى بصورة واضحة ، ومن ذلك :

١ - أن تتوافر البيانات والمعلومات الأساسية عن السياسة الدولية لجميع الناس أو غالبيتهم وأن يكونوا مهتمين بالمشاكل الدولية .

٢ - إمكانية التاكد من مضمون الرأى العام العالمى والتمييز بينه وبين آراء الأقلية التى يمكن أن تؤثر فى اتجاهات الرأى العام وجهة معينة .

٣ - أن يعبر هذا الرأى عن شبه اتفاق حول القضايا الحيوية ، وأن تتخطى الأمم اختلافاتها عندما تواجه المواقف الواضحة التى تثير ردود فعل واحدة ومتماثلة عندهم جميعا.

٤ - أن يكون للرأى العام العالمى فى السياسة الخارجية نفس قوة التأثير التى يمارسها الرأى العام الوطنى فى السياسة الداخلية .

ويتضح مما تقدم أنه إذا توافرت هذه الشروط فإنه يمكن أن يتحقق رأى عام عالمى يستطيع أن يساهم بدور فى تحقيق التقدم فى المجالات الاقتصادية والإنسانية .

قياس الرأى العام

تمثل عملية قياس الرأى العام أهمية متزايده وبخاصة فى النظم الديمقراطية حيث تتعرف الحكومات على رغبات الجماهير قبل سن القوانين والتشريعات وآرائها حول كافة القضايا العامة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (١) .

فقياس الرأى العام أو استطلاعه يقصد به الوقوف على اتجاهات الرأى العام تجاه قضية عامة ، أو عدة قضايا يثور حولها الجدل والنقاش وتمس المصالح العامة للمواطنين.

كما يتجه الأشخاص الذين يسعون للمناصب العامة إلى التعرف على فرص ترشيحهم وإمكانيات نجاحهم والحصول على هذه المناصب على طريق القيام بعملية قياس الرأى العام سواء بمعرفتهم أو بواسطة المعاهد المتخصصه فى هذا المجال لمعرفة مدى تجاوب الناخبين معهم وآثار الحملات الانتخابية عليهم .

ولا تقتصر أهمية قياس الرأى العام على النظم الديمقراطية وإنما تتعداها أيضاً إلى الدول الشيوعية التى أنشأت معهاد لقياس الرأى العام ودراسته مثل معهد جالويسكى (Gallupsky Institute) فى موسكو (٢) .

فقد كان التقدم فى مجال العلوم الإنسانية وصيحات الحرية وحقوق الإنسان سبباً من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الأهتمام بالرأى العام فى هذه الدول . كما تهتم الأنظمة الديكتاتورية أيضاً بقياس الرأى العام حيث استخدمت ألمانيا النازية واليابان البوليس السرى وغيره من الموظفين الحكوميين لتجميع البيانات عن الرأى العام ومدى طاعة الجمهور لهؤلاء الحكام ونجاح هؤلاء القادة فى قيادة الجماهير .

---

(١) **- Key V. O. Jr, Public Opinion and American Democracy, Alfred, A. Knonf, New York, 5th ed, 1968.**

(٢) **دكتور محمد نصر مهنا، الوجيز فى مناهج البحث السياسية والاعلامية، م. س. ذ.**

طرق قياس الرأى العام :

توجد ثلاثة طرق لقياس الرأى العام وهى :

١ – طريقة الاستفتاء Questionnaire nethod

٢ – طريقة المسح Sursey nethod

٣ – طريقة تحليل المضمون Content analysis nethod

أولاً : طريقة الاستفتاء :

الاستفتاء – فى مجال قياس الرأى العام – عبارة عن مجموعة من الاختبارات أو الطرق التى يقصد منها التعرف على اتجاهات الرأى العام تجاه العديد من المشاكل العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتتلخص هذه الطريقة فى اختيار عينه من جمهور الرأى العام على أن تراعى الدقة الفائقة فى اختيار العينة ، وتوجه إليها عدة أسئلة تتضمن تلخيصاً شاملاً عن المشكلة التى يراد قياس اتجاهات الرأى العام حيالها [١] .

ويمر الاستفتاء بعدة مراحل :

أولاً : الخطة العامة :

وتتعلق بوضع تصور عام للمشكلة التى يراد قياس الرأى العام بنشأنها ، وتوضع الافتراضات المتعلقة بكيفية تنفيذ خطة الاستفتاء حسب طبيعة المشكلة واختيار أنسب وسيلة للبحث سواء عن طريق وسيلة التسجيل الذاتى حيث يقوم الشخصى بملئ استماره الاستفتاء بنفسه والرد على الأسئلة المطروحة فيها أو عن طريق الاتصال الشخص حيث يقوم الباحث بالاتصال بالأفراد وتدوين إجاباتهم فى استمارة الاستفتاء مع عدم التأثير عليهم عند تدوين الإجابات .

ثانياً : تصميم استمارة الاستفتاء :

يعد تصميم استمارة الاستفتاء من المسائل الهامة فى بحوث الرأى العام . وينبغى

(١) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص ٢٦٤ – ٢٦٦.

مراعاة القواعد الأساسية فى تصميم الاستمارة من ناحية وضوح الأسئلة وبساطتها ومراعاة نفسية وظروف الأفراد الموجهة إليهم هذه الأسئلة حيث يكون لها أثر كبير فى صحة أو عدم صحة النتائج المستخلصة من الإجابات على هذه الأسئلة . كما يجب أن يكون السؤال محدداً حتى يسهل الإجابة عليه ، وتجنب الأسئلة الشخصية أو المحرجة . هذا ويجب عدم استعمال الكلمات العاطفية حتى لا تؤثر على نوعية واتجاه الإجابة . ولهذا تحرص المعاهد والمؤسسات التى تتولى قياس وتحليل الرأى العام على تدريب الإخصائيين على كيفية صياغة الأسئلة وإعداد استمارة الاستفتاء وانتقاء الأسئلة التى تدون بها [1] .

ثالثاً : اختيار العنية :

إن اختيار العينة التى يجرى عليها الاستفتاء تعتبر جزءاً أساسياً من البحث . ويتم اختيار العينة مع مراعاة التعداد العام لجمهور الرأى العام وطبيعة هذا الجمهور من ناحية السن والثقافة والوسط الاقتصادى والاجتماعى حتى تكون العينة ممثلة لكافة فئات أفراد الرأى العام المراد تطبيق الاستفتاد عليه . وقد يتم اختيتار العينة بطريقة عشوائية من جميع الأفراد أو بالطريقة الطبقية أى اختيار العينه بطريقة عشوائية من جميع الأفراد أو بالطريقة الطبقية أى اختيار العينه داخل كل طبقة من طبقات المجتمع حتى تمثل رأى المجتمع كله . وأخيراً قد يتم اختيار العينه بطريقة الحصة (Quata Sample) وهى الطريقة التى يستخدمها معهد جالوب الأمريكى . وتقضى بأن يقابل الباحث شخصيات معينه فى كل طبقة من المجتمع تكون لها صفات اقتصادية واجتماعية أو سياسية ويجرى عليها الاستفتاء المطلوب .

رابعاً : تبويب البيانات وتحليلها :

بعد جمع البيانات فى استمارات الاستفتاء يتم تبويب هذ البيانات وذلك بتفريغها فى قوائم خاصة إما باليد أو استخدام الآلات الإحصائية ويقوم الأخصائيون بتحليل هذه البيانات وتدوين الملاحظات عليها وتفسير نتائجها ، وإعداد تقرير نهائى بالملاحظات والنتائج التى تم التصل إليها واتجاهات الرأى العام بصدد المشكلة العامة المطروحة للقياس [2] .

---

(١) - Key V.O. Jr, op. cit.

(٢) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، م. س. ذ.

ثانياً : طريقة المسح

وهى طريقة أعم وأشمل من طريقة الاستفتاء ، حيث تستخدم للتعرف على اتجاهات الرأى العام الظاهرة والكامنة (غير الظاهرة) . وتشمل طريقة المسح وسيلتي المقابلة والملاحظة أى مقابلة الناس ومحادثتهم وملاظتهم وملاحظتهم سلوكهم بصفة مباشرة . ونتناول هاتين الوسيلتان بالتفصيل :

وسيلة المقابلة : Intersiew

وتعنى هذه الوسيلة – فى مجال قياس الرأى العام – التبادل اللفظى بصفة مباشرة بين المقابل وبين الشخص أو الأشخاص المطلوب معرفة آرائهم فى المسائل التى تشغل الرأى العام .

وفى هذا المجال يجب على الشخص المكلف بالمقابلة أن يكتسب ثقة الأفراد الذين تجرى معهم المقابلة وتفهم حالتهم النفسية والاقتصادية والاجتماعية وأن يحسن اختيارهم . ووضوح الأسئلة بطريقة تمكن الشخص من الإجابة بحرية ، وأن تتم المقابلة فى وقت ملائم بعيداً عن الأشخاص الذى قد لا يتمكن المستجوب من الإجابة أمامهم .

وسيلة الملاحظة : Observation

وهى طريقة غير مباشرة لاستطلاع الرأى وتقترب من الأسلوب العلمى التجريبى . وتستخدم هذه الطريقة فى كثير من البحوث الاجتماعية والسيكولوجية التى تعتمد على وجود مجموعة من الملاحظين والمراقبين لقياس الرأى العام عن طريق ملاحظة جمهور الرأى العام للوقوف على آرائهم بملاحظة تصرفاتهم وسلوكهم من شائعات ونكات سياسية وتعليقات متداولة بين الجمهور تجاه المشاكل العامة .

ويرى البعض أن طريقة المسح هى أنسب طرق قياس الرأى العام فى الدول النامية التى تزداد فيها نسبة الأمية ونقص الوعى السياسى .

ثالثاً : طريقة تحليل المضمون :

وتستخدم هذه الطريقة عادة فى قياس الرأى العام الأجنبى أى التعرف على اتجاهات الرأى العام فى دولة معينة تجاه مسألة تعلق بدولة أخرى سواء فى مجال السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع أو غيرها .

ونظراً لعدم إمكانية استخدام طريقتى الاستفتاء والمسح فى هذا المجال، فقد لجأ دارسى الرأى العام إلى طريقة تحليل المضمون ، وذلك بتحليل ودراسة اتجاهات الرأى العام من صحافة وإذاعة وتلفزيون ونشرات وتعليقات حول موضوع معين . كما يمكن أن تؤدى طريقة تحليل المضمون فى التعرف على المبادئ والأفكار التى استقرت فى مجتمع معين والتى يمكن أن تشكل موقف الدولة السياسى فى المجال الداخلى أو الخارجى .

كما تستخدمها الدول الكبرى للتأثير فى اتجاهات الرأى العام فى الدول الأخرى حتى تجعلها تؤمن بسياستها . كما تعتبر إحدى وسائل المواجهة التى يطبقها كل من النظام الغربى والنظام الشيوعى فى مواجهة بعضهما [(١)] .

مما تقدم يمكن القول أن عملية قياس الرأى العام وإن كانت توضح اتجاهات الرأى العام إلا أنها فى بعض الأحيان قد تكون محدودة القيمة حيث لا تعبر بعمق عن آراء الأفراد ولا على درجة تأثيرها على السياسة العامة الرسمية . وبالنسبة للعينه التى تجرى عليها الدراسة فقد لا تمثل وجهة نظر من يملكون التأثير الفعلى على مجرى الأمور .

ويعاب عليها فى بعض الأحيان أنها قد تتضمن بعض صور الخداع والاحتيال حيث تتم لأغراض الدعاية والإعلان أو تطوع لخدمة أغراض معينه فتذاع النتائج المرغوبة دون غيرها.

* * *

---

(١) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

الباب الرابع

العلاقات السياسية الدولية والسياسة الخارجية

الفصل الأول : تحديد وتعريفات .

الفصل الثانى : القوة والقدرة .

الفصل الثالث : تطور أساليب الاستعمار .

الفصل الرابع : سياسة توازن القوى .

الفصل الخامس : نظريات السياسة الخارجية فى تاريخ العلاقات الدولية .

الفصل السادس : عناصر السياسة الخارجية .

الفصل السابع : الدبلوماسية والسياسة الخارجية .

فصل ختامى : فى مفهوم وتقويم النظام الدولى الجديد .

الفصل الأول

تحديد وتعريفات

- السمات الرئيسية لمناهج البحث فى العلاقات الدولية :

يدرك الباحثون المتخصصون فى العلاقات الدولية التعقيد الشديد فى أوضاع المجتمع الدولى وعلاقاته ؛ وينعكس ذلك على التوقعات والحلول التى يعرضها دارسو العلاقات الدولية للمشكلات السياسية المعقدة ، من حيث أن هذه التوقعات أو الحلول لا يمكن أن تكون حتمية ، بل هى على أحسن الأحوال ليست سوى تخمينات ، أو اجتهادات خاصة ، فى تحليل القوى والأطراف المحلية ، والإقليمية والدولية لأى مشكلة سياسية . غير أن الغموض كثيراً ما يحيط بطبيعة المادة العلمية التى يتناولها تحليل المشكلات الدولية ؛ لأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر ، وإن بدت متشابهة ، وينتج عن ذلك أن الباحثين فى العلاقات الدولية يجب عليهم وأن يتعمقوا فى بحث جوانب التشابه والاختلافات بين المواقف الدولية التى يقومون بتحليلها ، وبالتالى تفهم السياسات الخارجية التى تنتج عن كل منها ، إذ أن المجتمع الدولى يختلف عن المجتمع السياسى الداخلى للدول من حيث ما يمثله المجتمع الدولى من عدم تجانس نظمه ، وقيمته ، واتجاهاته وهناك العديد من مناهج البحث التى ينبغى على دارسى العلاقات الدولية ضرورة اتباعها كى تتسم دراساتهم بالأسلوب العلمى فى التحليل [1] .

---

(١) ولعل من أفضل الدراسات فى هذا الصدد راجع:

د. اسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩١م.

- Stanley Hoffmann, Contemporary Theory in international - Relations, (Prentice Hall, Inc., N. J., 1960.

أولاً : أول هذه المناهج هو المنهج التاريخى الذى يعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسى باعتبار وجود جذور تاريخية للعلاقات الدولية المعاصرة ، وهذه الجذور التاريخية تتضمن الأحقاد التاريخية . فالباحث المتخصص فى العلاقات الدولية يمكنه من خلال المنهاج التاريخى Hiestorical Approach استخلاص دلالات عامة لأنماط السلوك المختلفة ، وأن يكون لديه تفهم أعمق للاتجاهات التى يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وكيفية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فى الإطار التاريخى لقرارات رجل الدولة ، فالتاريخ هو بمثابة معمل للتجريب واختيار العلاقات التى تقوم بين الأسباب والنتائج فى السياسة الدولية .

ثانيا : أن على الباحث فى العلاقات الدولية أن يكون على إلمام بالجوانب القانونية التى تحيط بعلاقات الدول مع بعضها وتحليل عنصر المسئولية الدولية فى تصرفات الدول ، والتميز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية ، والتكييف القانونى لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير يمكن الاحتكام إليها فى تنفيذ شرعية الحرب فى سياسات الدول من عدم شرعيتها ، وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية ؛ وتحليل أهم الوسائل المستخدمة بهذا الخصوص مثل الوساطة والتحكم والتوفيق وبذل المساعى الحميدة ، كما أنه من الأهمية بمكان أن يكون لدى الباحثين فى العلاقات الدولية إلمام كامل بالكيفية التى تتكون منها المنظمات الدولية والإقليمية ، والوظائف التى تقوم بها هذه المنظمات والإجراءات التى تحكم عملها مثل قواعد التصويت، وتحليل المعاهدات الدولية ، وقوانين الحرب والحياه ، ومشاكل التحكيم ، ونزع السلاح .

والتحليل الجديد لدعاة المنهج القانونى يركز أيضاً على الوسائل التى ظهرت فى جو العلاقات الدولية ولم تكن مألوفة من قبل مثل الأساليب والسياسات الدعائية وتحريض الرأى العام فى الدول الخارجية والتخريب السياسى . وباختصار فإن دارسى العلاقات الدولية ينبغى أن يكونوا على إلمام بالقوى والمؤثرات التى تتحكم فى سير العلاقات الدولية وبخاصة ما يتعلق بالمصالح القومية والاستراتيجية للدول ، والعوامل الأيديولوجية والتسابق على النفوذ السياسى فى إطار قواعد القانونى الدولى من حيث صيغتها السياسية وليس فى إطار تجميد القواعد القانونية الشكلية [١] .

---

(١) - Knorr, Klaus, and James Rosenau (eds): **Contending Approaches to International politics,** (Priceton university press, N. J., 1979.

ثالثاً : أن يكون الباحث فى العلاقات الدولية على دراية بمدى التأثير النسبى الذى تمارسه الدول فى علاقاتها المتبادلة ، والمدى الذى يتيح للدولة استخدام قوتها بما تمليه عليها مصالحها واستراتيجيتها . وأن لا يخلط الباحث بين مفاهيمه وتميزاته كمراقب العلاقات الدولية وبين الظواهر الدولية التى تحدث فعلاً ، وعدم الخلط بين ظاهرة صراعات القوى فى السياسة الدولية ، وبين الانتقالية لهذه الصراعات ، بمعنى ضرورة التميز بين صراعات القوى ، والظروف التى تحركها دوافع الأطراف التى تشارك فيها (١) .

رابعاً : أن لا يحاول الباحث فى العلاقات الدولية تقييم النظام الدولى وفق تصوراته أو وفقاً للقيم والمبادئ والمثل التى يعتنقها ، وإنما يتركز التحليل على الواقع السياسى الدولى على الطبيعة وفق ما هو كائن وليس وفق ما ينبغى أن يكون عليه واعتبار السعى نحو تحقيق المصلحة القومية هو الهدف النهائى والمستمر للسياسة الخارجية ، أى أن المصلحة القومية هى القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية ، لأى دولة رغم التبدل الذى يحدث فى الزعامات السياسية أو التحول الذى قد يحدث فى نمط الأيديولوجية المسيطرة ؛ غير أن الباحث فى العلاقات الدولية يتحتم عليه أن يبلغ فى تصوير السلوك الخارجى للدول وكأنه سلوك رشيد موجه إلى حماية المصالح القومية للدولة ؛ لأن بعض الأنماط قد تتحدد من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى ، فضلاً عن أن المصلحة القومية هى تعبير ليس له مضمون محدد بسبب ما يحيط به من مؤثرات خارجية وداخلية (٢) .

خامساً : هناك مجموعة من المحللين الذين لم يحاولوا أن يحللوا الوقع السياسى للدولة على الطبيعة ، وإنما يحاولون أن يقيموا نظاماً دولياً مثالياً وفقاً لتصوراتهم وقيمهم ومبادئهم مثال ذلك ما اشتمل عليه ميثاق الأمم المتحدة فى نبذه لمبدأ العنف والعدوان ودعوته إلى ارتضاء سلامة التنظيم الدولى وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية ، وهذه التصورات المثالية لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولى الذى لا يزال يؤكد على أهمية استخدام القوة المسلحة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية .

---

(١) **- Russet, Bruce M: International Regions and The International System, Rand Mcrnally and Co., Chicago, 1970.**

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: مرجع سابق، ص٨٥.

سادساً : ظهرت اتجاهات جديدة تهدف إلى تنظيم العلاقات الدولية ومحاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين كثير من العوامل التى تؤثر فى المناخ الدولى ، وفى دوافع الدول وفى اتجاهات الزعامات المسئولية فيها . وهذا الاتجاه فى تحليل العلاقات السياسية الدولية يطلق عليه المنهج السلوكى Beharoral Approach، ويقوم هذا المنهج على استخدام علم النفس الاجتماعى Social Psychology وعلم الاجتماع السياسىPolitical Sociology والأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology فى تفهم العوامل التى تحيط بالتغيير فى التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية ، ومن بين الوسائل المستخدمة فى هذا النوع من التحليل دراسة الشخصية القومية National Character واستقصاء اتجاهات الرأى العام ازاء مواقف خارجية معينة ودراسة نفسية الجماهير فى الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها وتحليل الآثار التى تتركها الدعاية على اتجاهات الدول مع بعضها البعض (١) .

سابعاً : التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والإختلال التى تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر . ومن أمثلة النظم السياسية أو الدولية أو العالمية Global Systems نظام توازن القوى Balance of power ونظام القطبية الثنائيه Bipolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات فى السياسة الدولية Poly centriam

أما عن النظم الفرعية Subsystems المتفرعة من النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها: منظمة عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والجامعة العربية ، وحلف الأطلنطى ، وحلف وارسو ، والسوق الأوربية المشتركة ، وهى منظمة دولية إقليمية ذات طابع جغرافى محدود ، وتضم فى عضويتها عدداً من الدول التى تنظم محاولات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون ، وما إذا كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً ، وبالطبع يكون هذا فى إطار الوضع الدولى القائم Status Que (٢) .

---

(١) للحصول على فكرة أعمق عن هذا المنهج من مناهج تحليل العلاقات الدولية والسلوك الدولى راجع :
- Karl Deutsch and David Singer, Multipolar power Systems and International Stability in, James Rosenau, International Politics and Foreign policy, Free Press, N. Y., 1961.

(٢) - Snyder, Richard and Others: Foreign policy Decision Making, The pree Bress of Glencoa, 1963.

ومع ذلك ينبغي على دارسى العلاقات الدولية أن لا يعتبروا هذه التقسيمات وكأنها قوانين جامدة أو مطلقة ، وأن يدركوا أن طبيعة العلاقات الدولية متغيرة بطبيعتها وليست كالعلوم الطبيعية ، وأن علماء العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية عموماً يريدون الوصول إلى مستوى من التحليل النظرى يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطوات المستقبل ، فإذا كانت العلوم الطبيعية نفسها لا تسمح بمثل هذه التنبؤات الدقيقة ، فإن التنبؤ فى العلاقات الدولية عموماً لا يصبح ممكناً .

ثامناً : تحليل العلاقات الدولية فى إطار ما يسمى بنظرية التوازن ، والتوازن هنا هو توازن واقعى من جانب ، كما أنه توازن ديناميكى من جانب آخر بمعنى أنه يعتبر بمثابة حالة من الاستقرار النسبى المؤقت ، وأن تحليل العلاقات الدولية فى هذا الإطار يفهم منه أن كل الدول تقريباً تتبع سياسات تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن فى إطار التوازن الدولى القائم ، بما يعنيه ذلك من تفضيل استخدام الوسائل السليمة للتطور ومع ذلك فإن تحليل العلاقات الدولية فى إطار فكرة التوازن والاستقرار يجعل التحليل يتسم بالاستاتيكية فضلاً عن تحيزه فى اتجاه معين ، وتجاهله إلى إمكانية حدوث العكس تماماً فبدلاً من إحداث التوازن المطلوب فقد يتسبب فى إحداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار [1] .

تاسعاً : تحليل العوامل والمؤثرات التى تحيط بواضعى السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة فى إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ومن خلال التفاعلات التى تحدث فى البيئة القرارية المعينة من حيث دوافعها ومجالات خبرتها ونمط الاتصالات المسيطر وطرق تفسير البيانات التى تتناول العناصر المختلفة للقرار من خلال ذلك كله ينتج قرار السياسة الخارجية فى النهاية ، ومع ذلك ينبغى مراعاة أن هذا التحليل وإن كان أكثر التحليلات قبولاً واهتماماً من جانب دارسى العلاقات العلاقات الدولية إلا أنه يمكن القول أن هذ التحليل لم يعد حق لتحديد نوعية العلاقات والارتباطات القائمة والمتبادلة بين العناصر الرئيسية فى عملية اتخاذ القرارات الخارجية وأن تحديد العناصر والمتغيرات شىء ، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها المتداخلة شىء آخر [2] .

---

(١) كارل دويتش: «تحليل العلاقات الدولية»، ترجمة أحمد عبد البديع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٩.

(٢) –Snyder, Richard and Others, op. cit.

عاشراً : تحليل السياسات الدولية وكأنها تقدم على تخيل وجود أزمات دولية حقيقية أو وهمية ، وإسناد أدوار محددة لعديد من الأطراف تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمة وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التى تصلح لحل هذه الأزمات ، غير أن عيب هـــذه النظرية (نظرية المباريات game theoryهو أنها لا تصلح لعمل تنبؤات معينة بشأن سياسات الدول وإنما تقوم على افتراض مواقف معينة لا تحدث فى الواقع .

ليس من جدل فى أن دراسة العلاقات السياسية هى دراسة لفرع من فروع علم السياسة ، وعلم السياسة Political Scieno†يهتم بالإنسان كعضو فى جماعة ذات تنظيم خاص وبعلاقة هذه الجماعة بغيرها من الجماعات [١] .

والواقع أن كلمة « سياسة » ترجمة للتعبير الأفرنجى Politique أو Politics المأخوذ عن الأصل اليونانى Politikos نسبة إلى Polis أى مدينة (أو دولة بالمعنى الذى تفهمه اليوم) .

ولذا فإن علم السياسة عموماً هو علم تنظيم وإدارة المدينة (أو الدولة) سواء فى مصالحها الداخلية أو الخارجية .

والعلاقات السياسة هى العلاقات التى تهم الجماعة الدولية ككل وتسير وفقاً لسلوك معين يتخذ مظاهر مختلفة أبرزها التسلح والنفوذ الاقتصادى والحروب الإمبريالية الإقليمية أو العمالية وتوازن القوى والدبلوماسية [٢] .

وترجع مظاهر السلوك الدولى هذه إلى أن العالم وإن كون جماعة دولية إلا أنه لم يكون بعد وحده دولية متماسكة لأن لك دولة لازالت تعتبر نفسها غاية فى ذاتها مما يجعل أعضاء الجماعة الدولية منعزلين رغم اجتماعهم ، ولعل هذا هو الذى يهبط بالقانون والأخلاق عملاً إلى المرتبة الثانية فى محيط العلاقات الدولية ويدفع الدول إلى أن تسير فى علاقاتها على استعمال أفضل الوسائل التى فى متناولها كل تحافظ على مصالحها الحيوية .

---

(١) - McClelland, Charles: Theory and the International System, The Macmillan Co., New york, 1967.

(٢) -Karl Deutsch and David Singer, op. cit.

ونظراً لأن دراسة العلوم السياسية قد تضمنت مناهج الدراسات السالفة عرضاً لفكرة الدولة وللتاريخ الدبلوماسى فإننا سنولى الاهتمام الأول فى عرضنا الحالى لمعالم النشاط السياسى الدولى الدحيث لاسيما التوازن السياسى وسلطان الدول العظمى والتحالف .

الجماعة الدولية :

يقصد بالجماعة الدولية – فى دراسة العلاقات السياسية – مجموعة الدول الأعضاء فى المجتمع الدولى والتى تخضع فى علاقاتها لأحكام القانون الدولى .

ويؤرخ نشوء الجماعة الدولية الحديثة بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ بيد أن تعبير «الجماعة الدولية » ظل قاصراً خلال القرن السابع عشر على الدول الأوروبية ذات الحضارة المسيحية فحسب وهو ما يعتبر نتيجة طبيعية لاقتصار العلاقات الدولية على الدول الأوربية مع بعضها البعض [١] .

ولكن اشتراط الحضارة المسيحية للتمتع بعضوية الجماعة الدولية أو بدأ يضعف فى القرن الثامن عشر ثم هجر الآن للأسباب الآتية :

١ – تزايدت العلاقات بين الشرق والغرب بسبب نمو التجارة وما يستلزمه ذلك من ضرورة تنظيم هذه العلاقات على أسس متينة ، أو بعبارة أخرى ما يستتبعه ذلك من الأخذ باحكام القانون الدولى العام فى تنظيم هذه العلاقات .

وقد زكى ذلك أن كثيراً من الدول غير الأوربية – مثل تركيا واليابان – أخذت بأسباب الحضارة الأوربية فى كثير من شئونها الجوهرية ، وأن الهوة بين الشرق والغرب التى كانت تركيبها الاختلافات الدينية قلت كثيراً بسبب فصل الكنيسة عن الدول .

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **Ambrose, Stephen E., Rise to Globalism: American Foreign Policy 1938 - 1970, Penguin, Baltimore, 1971.**
- **Miller, Linda, America, Europe and the international System (world Politics, January 1969).**
- **Deuth, Karl, Some Concepts about Social Systems, Some Concepts about Politics, in the Analysis of International Relations, Prentice Hall, Inc., N. J., 1969.**

٢ - تيقظ القوميات فى كثير من البلاد غير الأوربية ترتب عليه أن طالبت هذه الحركات بأن تعامل شعوبها على قدم المساواة مع الدول الأوربية .

٣ - نشأت منظمات دولية متعددة - مثل منظمة العمل الدولى ، والاتحادات الدولية، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة - وهذه جميعها تسعى وراء أكبر عدد ممكن من الأعضاء حتى تحقق أغراضها فى أوسع منطقة جغرافية ممكنة .

وكانت أول دولة إسلامية تدخل فى الجماعة الدولية هى تركيا التى اعتبرت ضمن أشخاص القانون العام الأوربى اعتباراً من معاهدة باريس التى أبرمت ١٨٥٦ .

الارستقراطية الدولية والأوليجارشيه الدولية :

قلنا أن الجماعة الدولية تتكون من مجموع الدول ، والدولة هى النظام الذى تكتمل له العناصر التى يتم دراستها فى محاضرات القانون الدولى العام .

والسيادة (أو الاستقلال عند البعض) عنصر لازم كى تصبح الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولى قادراً على الدخول فى علاقات مع غيره من الدول . والدولة ذات السيادة أو المستقلة هى التى تحتكر استعمال القوة فى محيط الجماعة الدولية الأمر الذى يجعلنا نقول أن الجماعة الدولية ذات صفة أرستقراطية من حيث أنها تتكون من مجموعة محدودة من الدول المستقلة أو صاحبة السيادة ، أى الدول التى لا تخضع لقوة فوقها والتى تملك وحدها دون غيرها أن تستعمل القوة أو أن تفوض فى استعمالها ولو أنها قد تقبل فرض التزامات على نفسها طبقاً لأحكام القانون الدولى العام فى ظروف معينة [١] .

بيد أن الطبيعة لم تقسم خيراتها وماديانها على دول العالم بالعدل ولم يعرف التاريخ سلطة مركزية قامت بهذا التوزيع ، كما أن الدول لم تجتمع فى مؤتمر عالمى لتحرى مثل هذا الأمر بل أن الوضع على العكس فكل دولة تسعى إلى تحقيق أكبر نفع لها وتجاهد فى سبيل حماية صالحها الخاص والمحافظة على ما تتمتع به من مركز ممتاز . ولذا فإن الدول وإن تساوت أمام القانون إلا أنها ليست متساوية فى القانون أو بتعبير آخر فإن الدول تنتظم فى مراتب متسلسلة فمنها الكبر ومنها الصغير ومنها ما بين ذلك .

---

(١) - Miller, Linda, op. cit.

ولما كانت الدول الكبرى ، بحكم ظروفها وإمكانياتها ، هى التى تهيمن على العلاقات الدولية فإننا نسمح لأنفسنا بأن نصف هذا الوضع الدولى بأنه أوليجارشيه دولية بوصف أن الأوليجارشيه تعنى حكم الأقلية . وتبعاً يمن أن نقول أن الجماعة الدولية جماعة ارستقراطية تسوقها أوليجارشيه [١] .

وإذا كان شرط العضوية فى الارستقراطية الدولية هو توافر صفة الدولة فقد بقى علينا أن نعرف ما هى شروط العضوية فى الإوليجارشين الدولية .

إن الشرط الأساسى للعضوية فى الاوليجارشيه الدولية هو توافر القوة العسكرية الكافية بمعناها الواسع لدى الدولة التى تريد أن تتوافر لها العظمة مادامت مستعدة لاستعمال هذه القوة فى الإبقاء على مكانها من الأوليجارشيه الدولية ، وذلك لأن القوة هى المميز الجوهرى الذى تميزت به العلاقات الدولية على مر العصور .

وهناك عناصر تساعد الدولة على التمتع بتلك القوة العسكرية ولو أنها ليست حاسمة فى هذا الخصوص إلا أنه لا يمكن التغاضى عنها بالنسبة للدولة التى تريد أن تجعل مكانتها عن جدارة فى الأوليجارشيه الدولية . تلك العناصر هى :

١ – المساحة الإقليمية الكبيرة ، بيد أن دولا كثيرة ذات إقليم شاسع ولكنها ليست من الدول العظمى مثل الأرجنتين والبرازيل .

٢ – كثرة تعداد السكان وهو كسابقه فالهند ذات تعداد كبير ، ولكنها لم ترتفع بعد إلى مصاف الدول العظمى .

٣ – القوة الاقتصادية والصناعية ، غير أن دولا تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية كبيرة مثل سويسرا وبلجيكا وألمانيا الغربية ولكن هذا لم يؤلها لعضوية الأوليجارشيه الدولية .

والحق أن العناصر الثلاثة السابقة عناصر مساعدة لا تؤتى أثرها إلا إذا اقترنت بالعنصر الأساسى وهو توافر القوة العسكرية . فالدولة ذات الإقليم الواسع والسكان الكثيرين والثبات الاقتصادى والمالى يمكن أن توفر لنفسها إنتاج وسائل القوة والاكتفاء الذاتى بما يجعلها فى مركز ممتاز بالنسبة لغيرها .

---

(١) **- Kurt, London, The Permanent crisis: Communism in World Politics, (Blaisdell Publishing Company, Waltham, Mass, 1968).**

والواقع أن حياة الدول الصغرى ومصالحها رهن بمصالح الأوليجارشيه الدولية إلى حد كبير ، فهي باقية طالما أن الأوليجاريه ترى أن بقاءها هو في صالح هذه الأوليجارشيه . فمثلاً يرجع احترام حياد سويسرا وقيامها كدولة في وسط أوربا إلى أنها نقطة استراتيجية خطيرة يمكن لمن يسيطر عليها أن يسيطر على أوربا جميعها ، وهذا يستتبع حروباً طاحنة قد تؤدى بكافة مصالح الأوليجارشيه الدولية ولم تستعد هذه الأوليجارشيه بعد لأن تدخل في حروب كهذه ؛ ولذا فإن ألمانيا عندما استعدت لتحمل نتائج مشابهة لم تر مانعاً من انتهاك حياد هولندا وبلجيكا واكتسحت الجيوش الهتلرية هاتين الدولتين أثناء الحرب العالمية الأخيرة. ولعل هذا هو الذى يفسر التغيرات المتعددة التى تطرأ على خريطة العالم السياسية فإن مصالح الأوليجارشيه الدولية عامل أساسي جوهري في إجراء تلك التغيرات (١) .

بيد أن صالح الأوليجارشيه وأن كان هو العامل الجوهرى الفعال في محيط العلاقات الدولية إلا أن هناك عوامل أخرى تقوم بجانبه وتساهم في حفظ كيان الدول الصغرى أهمها هي :

١ - الرأى العام العالمى ، فالطبقات الأوربية وغير الأوربية المثقفة لازالت تستهويها المثل العليا التى نادى بها أفلاطون في مدينته الفاضلة .

ويمكن أن نسوق مثلاً لذلك بما حصل في إنجلترا بأن الغزو الإيطالى للحبشة إذ ثار الرأى العام على سير صموئيل هور وزير خارجية إنجلترا في ذلك الوقت لموقفه من هذا النزاع الذى ضحت فيه إنجلترا بمصالح دولة صغيرة هي الحبشة صيانة لمصالحها ، الأمر الذى اضطر هذا الوزير إلى الاستقالة .

وليس ببعيد علينا الموقف الذى وقفه الرأى العالمى الحر من الاعتداء البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر . ونحن نعيش اليوم في موجة من الرأى العام الثائر .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

د. اسماعيل صبرى مقلد: «التكتلات الدولية والأقليمية ودول عدم الانحياز» الدورة الدبلوماسية الثانية، وزارة خارجية الكويت، ١٩٧١.

- Hill, Norman, International politics, (Harper & Row Publishers, New York, 1973).

٢ – قيام منظمات دولية – هى عصبة الأمم من قبل ثم الأمم المتحدة اليوم – لها جمعية عامة يمكن فيها للدول الصغرى أن تثبت أحزانها وتقدم شكواها ولا شك أن حق هذه الدول فى رفع مظالمها إلى هذه الهيئات له أثره على الدول الكبرى . فكانت فرنسا تحسب دائماً حساباً لعرض مسألة الجزائر على الأمم المتحدة وهاهى الأمم المتحدة ساهمت فى حماية مصر ضد العدوان الثلاثى (١) .

٣ – سياسة التكتلات ، ذلك أن اجتماع الدول الصغرى أو بعضها فى جبهة واحدة يجعل منها قوة أكبر ويتيح لكل منها أن تستفيد من قوتها مجتمعة . مثال ذلك تكتل الدول العربية فى جامعة سياسية ، بيد أننا يجب ألا نغالى فى تقدير هذه العوامل كمحرك للسياسة الدولية (٢) .

وإذا أردنا بعد كل هذا أن نعرف أى الدول هى التى تكون الأوليجارشيه الدولية المعاصرة نجد أن ميثاق الأمم المتحدة – وهو الميثاق الذى يقيم التنظيم الدولى الحالى – ينص على أن الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين هى الدول الخمس العظمى التى تكون تلك الأوليجارشيه . ولكن هذا لا يتفق مع واقع الحال إذ تقتصر الأوليجارشيه الدولية فى وقتنا هذا على دولتين فحسب هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبذلك تكون الأوليجارشيه المعاصرة قد وصلت إلى أدنى حد عددى لأنها أن قلت عن ذلك كان معناه سيطرة دولة واحدة على العالم الأمر الذى ينتهى إلى الأمبراطورية العالمية أو المدنية العظمى Civitas maxima

ولعل من المناسب أن نتعرض بكلمة للأسباب التى دعت إلى استبعاد كل من بريطانيا والصين وفرنسا من مجال الأوليجارشيه الدولية لتحتكرها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

بريطـانيـا :

بدأ مركز بريطانيا يهتز – كدولة عظمى – منذ سنة ١٩٣٥ بسبب تناقص صادراته والعجز المستمر فى ميزانها الحسابى . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فزادت الطين بلة حتى

(١) - Binder, Leonard, The Ideological Revolution in the Middle East, Wiley, New York, 1964.

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد: «التكتلات الدولية والأقليمية ودول عدم الانحياز» مرجع سابق، ص٨٥.

أن بعض الدول التى كانت مدينة لبريطانيا مثل مصر والهند أصبحت دائنة لها ، وقدرت ديون بريطانيا بعد الحرب بحوالى ثلاث مليارات من الجنيهات الاسترلينية .

هذا بجانب ما منيت به بريطانيا من مصائب أثناء الحرب وبعدها . فهى فى آسيا قد واجهت هزائم عسكرية وحركات قومية وخسارة اقتصادية . ومن أمثلة الهزائم انهيارها فى هونج كونج وسنغافورة الأمر الذى دعى استراليا ونيوزيلاندا وكندا أن تتجه إلى واشنجتن لتؤمن نفسها .

وقد ترتب على الحركات القومية التى قامت فى القارة أن سلخت أجزاء عن السيطرة البريطانية مثل الملايو وبورما كما واجهت بريطانيا مشكلتها الكبرى فى الهند عندما أصبحت وبدأت صيحة « غادروا الهنود » التى انتهت باستقلال الهند فى سنة ١٩٤٧ وقيام دولتى الباكستان وسيلان (سيرالانكا فيما بعد) (١) .

ومن خسائرها الاقتصادية جلاؤها الاقتصادى عن الصين بتنازلها عن احتكار الملاحة الساحلية والداخلية ومصالحها التى كانت تقدر بحوالى مائتى مليون جنيه ، وتأميم شركة البترول الإيرانية التى كانت بريطانيا تملك ٥٤٪ من أسهمها .

أما فى الشرق فقد عارضت العراق منح قواعد جديدة لبريطانيا وعقد شرق الأردن معاهدة تمنحه الاستقلال سنة ١٩٤٩ وقامت مصر فى وجه بريطانيا . وأعلنت إسرائيل على انقاض الانتداب البريطانى فى فلسطين . وكان خلاف بريطانيا وفرنسا بشأن المسألة السورية عاملاً من عوامل فشل تشرشل فى أن يقوى علاقة بريطانيا بفرنسا (٢) .

وناهيك بالحركات القومية الأخرى التى عمت أرجاء الأمبراطورية البريطانية . فلا غرو بعد هذا أن نقول أن الأمبراطورية قد مرت بدور التصفية وأن بريطانيا قد هبطت إلى مصاف الدرجة الثانية وهكذا كسبت بريطانيا الحرب وفقدت مكانتها كدولة عظمى ، فقد أصبحت فى حاجة إلى معونة واشنجتن تماماً كغيرها من الدول الأوربية التى تسعى إلى التحرر والبناء .

---

(١) - **Choudhury, G. W., The Major Powers and the Indian Subcontinent, Foreign Policy Institute Press, Phitadelphia, 1945.**

(٢) - **Haim, Sulvia, Arab Nationalism: An Anthology, (university of california press, Berkeley, 1964).**

ولم يعد فى إمكان بريطانيا أن تسهر على المصالح العالمية حتى أنه أرهقها أن تحتفظ بمنطقة ألمانية تشمل الرور وذلك لأن نفقات إصلاحها كانت تتجاوز حصلتها .

الصـــين :

رغم أن الصين استعادت إقليمها الذى كانت تمتد إليه قبل سنة ١٩٣٢ مضافاً إليه جزيرة فورموزا لسبب هزيمة اليابان ألا أن عقبتين حالتا دون قفز الصين إلى مصاف الدول العظمى هما : النشاط الروسى فى منشوريا والحرب الأهلية .

أما الحال فى منشوريا فقد سويت بسلسلة اتفاقات روسية صينية فى ٤٥/٨/١٤ تضمنت من بين ما تضمنته إخضاع سكة حديد شانغ شون ما بين منشوريا وبورت آرثر لسيادة الصين على أن تديرها لجنة روسية صينية برئاسة صينى واعتبار بورت آرثر قاعدة بحرية مشتركة للصين وروسيا تتولى الصين إدراتها المدينة وتحمل روسيا مسئولية الدفاع عنها ، وجعل ميناء تالين ميناءاً حراً مع إعفاء روسيا من الرسوم الجمركية واشتراكها فى إدارته وتسوية مسألة القوات الروسية التى كانت تحتل بعض مقاطعات فى شرق الصين . بيد أن روسيا أعلنت فى مذكرة لها بتاريخ ٤٦/١/٢١ أن المشروعات اليابانية فى منشوريا تعتبر غنائم حرب لها على أساس أنها هى التى احتلت منشوريا أثناء الحرب وأسرت ٦٠٠,٠٠٠ يابانى . وقصد روسيا من ذلك هو تحطيم أداة حرب قوية توجد على حدودها ويخشى أن تستعملها الصين فيما بعد ضدها . كما رفضت السماح للقوات الصينية بأن تمر من ميناء تالين أو تستعمل سكة حديد شانغ شون لإسقاط الحكومة الشعبية التى أقامها الاشتراكيون فى منشوريا – بل وأخلت روسيا منشوريا – الأمر الذى انتهى بأن استحوذ الاشتراكيون على شمال منشوريا وجعلوا منها دولة اشتراكية تتمتع من الناحية الفعلية باستقلال ذاتى [١] .

ولم تكن الحالة فى منشوريا إلا أحد ظواهر الحرب الأهلية الصينية التى عمت الصين وكان الصراع فيها بين الاشتراكيين والوطنيين . ورغم ميل الولايات المتحدة إلى تشانغ كاى تشك إلا أنها سارت على سياسة مترددة بالنسبة للصين فى أثناء هذا الصراع الأمر الذى اجتمع إليه الفساد عدم تمتع بعض زعماء الكومنتاج بالشعب فأدى إلى هزيمة الوطنيين .

---

(١) - **Yellon, R. A., Shifts in soviet politics toward Developing Areas : 1964 - 1968, in W. R. Duncan (ed), Soviet policy in Developing Countries, (Lexington, Mass: Xerox college publishing, 1970).**

وطبيعى أمام هذه الظروف أن تكون الصين فى حاجة إلى فترة طويلة للعناية بشئونها الداخلية وتنظيم مرافقها وترتيب أوضاعها على الأسس الجديدة ؛ ولذا فإنها لم تستكلم بعد ما يؤهلها لأن تحتل مكاناً فى مصارف الأوليجارشيه الدولية .

فـرنســـا :

نعلم أن فرنسا هزمت أمام جحافل الألمان وعقدت الهدنة فى ٢٥ يونيو ١٩٤٠ ولذا فإن فرنسا ظلت بعيدة عن المساهمة الفعلية فيما قام به الحلفاء من نشاط سياسى خلال فترة طويلة من الحرب . فلا عجب أن تعانى فرنسا آثار هذا الاحتلال حتى بعد أن أقامها الحلفاء من عثرتها وأجلوا القوات الألمانية عن إقليمها .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما نكبت به هذه الدولة فى مستعمراتها الأسيوية والإفريقية واستقلال الكثير منها وما تكبدته فى الجزائر لتأكد لنا أن فرنسا قد هبطت إلى مرتبة أدنى من الأوليجارشيه الدولية وأنها عدت دولة من دول الدرجة الثانية وأن إلحاقها بقائمة الدول العظمى فى بعض المؤتمرات التى تلت الحرب العالمية الثانية أو فى ميثاق الأمم المتحدة لا يعد وأن يكون مجاملة من دول صديقة إلى زميلة سابقة فى الحرب تحملت عنهم بعض المصائب التى كان يمكن أن تضاف إلى مصائبهم لو أنها لم تقع على رأس فرنسا .

وبينما هبطت الظروف بكل من بريطانيا والصين وفرنسا إلى ما دون الأوليجارشيه الدولية إذا بها توكد هذه الصفة لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فهما تتمتعان بقوة إنتاجية كبيرة وتسيطران على مقدرات مناطق شاسعة من العالم فروسيا تسيطر على شرق أوربا وشطر كبير من آسيا بينما تشرف الولايات المتحدة على غرب أوربا ودول أمريكا الجنوبية ثم أن كثيراً من دول العالم الأخرى تكاد تتأرجح بين هذا النفوذ أو ذاك .

على أن هاتين الدولتين وأن كانتا قد تزاملتا خلال حقبة من الحرب العالمية الأخيرة واشتركتا فى تنظيم الأسس الأولى لعالم اليوم فإن صداقتها لم تدم طويلاً وسرعان ما انتحت كل منهما موقف المفاخرة من الأخرى وذلك بسبب الهوة السحيقة التى تفصل بينهما من حيث المبادئ والمذاهب (١) .

---

(١) - Katz, Daniel, Nationalism and strategies of international Relations, op. cit.

وقد بدأ صراع المذاهب بين دولتى الأوليجارشيه عقب الحرب مباشرة فهذا لينين يعلن فى اعتزاز سنة ١٩٤٥ أن روسيا يجب ألا تنسى لحظة واحدة أنها الدولة الاشتراكية الوحيدة فى العالم ، ثم يذكر ستالين بعد ذلك بستة أشهر أن النظام الرأسمالى للاقتصاد العالمى يحوى عناصر أزمة شاملة ، ويتبع ذلك كله حملة يشنها الحزب الاشتراكى للتقليل والحط من القيم الغربية . ومن ناحية أخرى نجد أن الأمريكيين يهللون لخطاب تشرشل الذى ألقاه فى مارس سنة ١٩٤٦ بفولتون وندد فيه بالستار الحديدى الذى أرخى سدوله على أوربا (١) .

وتميز عام ١٩٤٦ بتوتر شديد فى العلاقات بين الدولتين الذى خلقه جو الشك بسبب أن تسريح الجيش الأمريكى لم يتبعه تسريح الجيش السوفيتى ، وقد ظهر هذا التوتر على وجه الخصوص فى مجلس الأمن إذا استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد قبول ألبانيا وبلغاريا وهوغريا ورومانيا كأعضاء فى الأمم المتحدة . واتخذ الاتحاد السوفيتى ذات الموقف بالنسبة للنمسا وإيرلندا والبرتغال وفنلندا والأردن وسيلان .

وجاء عام ١٩٤٧ ليزيد التوتر حدة حتى أن الطرفين لم يعودا يخفيان الحقيقة وراء صياغات متفائلة بل بدأ كل منهما يعتبر الآخر خصماً له ودخل فى الحسبان إمكان قيام صراع .

وأول وجه من هذا التطور يعود إلى مارس ١٩٤٧ عندما وجه ترومان رسالة إلى البرلمان الأمريكى بمجلسة بمناسبة طلب اليونان معونة أمريكية فى حربها الأهلية وكذلك طلبت تركيا معونة أمريكية خشية أن تتهدد بحرب أهلية فقد طلب الرئيس الأمريكى من البرلمان أن يقر للبلدين معونة قدرها ٤٠٠ مليون دولار وزاد بأن نظاماً دكتاتوريا فرض فى عدد من البلاد وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تمنع تكرار ما حصل فى بولونيا وبلغاريا ورومانيا لأن المساعدة الاقتصادية تضمن الاستقلال الوطنى وتخلق عالماً حراً بالمعنى الصحيح. ولذا لم تكن المساعدة لمحض الإحسان أو عملا اقتصادياً خالصاً بل كانت معونة عسكرية قدمت فى صورة أدوات حربية وخبراء عسكريين . وقد صادفت رسالة ترومان هذه وقت افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية الأربعة فى ١٠ /١٩٤٧/٣ فكان طبيعياً أن يتعثر المؤتمر فلا ينتهى إلى اتفاق (٢) .

(١) - Yellon, R. A., op. cit.

(٢) - Hill, Norman, op. cit.

وزاد الشقه بعد مشروع مارشال الأمريكى الذى اعتبرته روسيا بمثابة مظهر للإمبريالية الأمريكية بقصد إقامة إشراف اقتصادى وسياسى على أوربا لتطويق روسيا والاعداد لشن حرب ضدها . وكان رد فعل هذ المشروع عند الروس هو أنهم أنشأوا مكتب استعلام اشتراكى باسم الكومنفورم فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ (بعد أن كان الكومترم - وهو المكتب الذى يوجه الاشتراكية الدولية قد حل منذ ٤٣/٥/٢٢) وأعلن المندوب الروسى فى أول اجتماع لهذا المكتب أن العالم ينقسم إلى معسكرين المعسكر الرأسمالى الإمبريالى وتقوده الولايات المتحدة ، والمعسكر المعادى للرأسمالية والإمبريالية ويرشده الاتحاد السوفيتى .

ثم جاء مؤتمر لندن - الذى افتتح فى ٢٥ / ١١ / ١٩٤٧ وسمى بمؤتمر الفرصة الأخيرة - جاء مخيباً للآمال وفشل فشلاً ذريعاً فوضع بذلك نهاية لمجلس الوزراء الأربعة وبهذا انقسم العالم - أو بتعبير أدق انقسمت الأوليجارشيه الدولية - إلى معسكرين متضارين تناصب كل منهما الآخر العداء صراحة وبلا موارية وجرت لغة السياسة على تسمية هذين المعسكرين باسم المعسكر الشرقى أو الكتلة الشرقية والمعسكر الغربى أو الكتلة الغربية .

القوة كظاهرة فى العلاقات الدولية (١) :

بعد أن رسمنا الإطار للجماعة الدولية ننتقل إلى رسم الإطار العام للعلاقات الدولية .

إذا استقر بنا تاريخ العلاقات الدولية نجد أن هذه العلاقات نشأت فى صورة القوة ثم ظلت القوة تسيطر على هذه العلاقات منذ بدء الخليقة حتى وقتنا هذا وإن تغيرت المظاهر التى تصاغ فيها القوة من وقت لآخر . فقد عرفت العلاقات الدولية أصلها التاريخى فى صلة الغزاة بالمهزومين عندما فكر السارقون أو المنتصرون فى أخذ المسروقين أو المهزومين كأسرى .

وإذا انتقلنا إلى عصور الحضارة نرى أن القوة كانت رابطة الإغريق بغيرهم بل وكانت فى أغلب الأحيان هى المنظمة للعلاقات بين الإغريق وبعضهم البعض والقوة هى الدعامة

(١) لمزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- **Bell, Roderick, political power: The problem or Measurement, in Roderick Bell, David Edward and R. Harrison Wagner, Political Power: A reader in theory and research, (The free press, New York, 1969).**
- **Claude, Inis, Power and International Relations, (Random House, New York 1962.).**

التى قام عليها السلم الرومانى وهى أيضاً التى تميز بها السلم الكنائس سواء فى علاقة الحكام الزمنيين ببعضهم البعض أو فى صراع البابا مع الأمبراطور . والقوة أيضاً كانت سياسة الملكيات المطلقة ثم الديمقراطيات وهى التى انتهت بالعالم إلى الحربين العالميتين الأولى ثم الثانية .

ومن ثم يمكن أن نؤكد أن المميز المشترك الذى تميزت به العلاقات السياسية الدولية هو القوة ولعلها العنصر الثابت الوحيد من بين العناصر التى تحرك العلاقات السياسية الدولية، ولذا يذهب البعض فى تعريف السياسة الخارجية للدولة بأنها إفصاح عن إرادة الدولة فى الوصول إلى القوة . وأن الدبلوماسية لا تعدو أن تكون عمل أناس تخصصوا فى الفن الميكافللى . فماذا هنا بالقوة ؟.

نقصد سياسة القوة الاعتماد على الضغط والتهديد – سواء بالطريق المادى أو المعنوى لتحقيق غاية معينة – ولذا يمكن أن نعرف القوة هنا بأنها مكنة الدولة فى أن تفرض إرادتها على غيرها اعتماداً على جزاءات فعلية تستطيع مباشرتها فى حالة رفض الدولة الغير أن تتصرف وفق هذه الإرادة . والقوة بهذا المعنى معيارها غير ثابت بل هو معيار مرن يتشكل مع الظروف . ولم تفلح قرون ثمانية من التطور فى الجماعة الحديثة أن تستبعد هذه الظاهرة لأن القوة –فى العلاقات الدولية – تعتبر غاية فى ذاتها طالما أن الدولة تسير فى علاقاتها الدولية على أنها غاية فى ذاتها . ومع ذلك فإن الآراء تختلف حول هذه النقطة [١] .

* * *

(١) راجع فى تفصيل ذلك، دكتور اسماعيل صبرى مقلد: **العلاقات السياسية الدولية**، م. س. ذ.

الفصل الثانى

القوة والقدرة

ما المقصود بكل من والقوة القدرة ؟ Strngth, power-Force, Puissence

يكاد يجمع الباحثون فى نظرية العلاقات الدولية على تناول هذه العلاقات باعتبارها علاقات قوى من هنا يأتى تحديد « القوة » كنقطة انطلاق لدراسة نظرية العلاقات الدولية . علاقات القوى فى المجال الدولى هى بالدرجة الأولى علاقات اجتماعية ولا تعنى فى الواقع أكثر من علاقات قدرات الدول بما أوتيت من قوى ؟ ومن ثم علاقات ما بين إرادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية .. أو غايات تتمثل فى تحقيق المصحلة القومية .

ويميز الباحثون الفرنسيون بصدد القوة فى المجال الدولى بين Strength بمعنى القوة وبين Power بمعنى القدرة كما يميز الفرنسيون فى هذا المعنى بين Puissance,force ، ويميز Aron بين القوى Les forces العسكرية والاقتصادية للدولة وبين قدرة La puis-sance الدولة والتى تعنى وضع هذه القوى موضع العمل فى ظروف معينة وبأهداف معينة، بمعنى مقدرة الوحدة السياسية على كيفية فرض إراداتها على الوحدات الأخرى [1].

وطبيعة القوى فى المجالين – أدى داخل الدولة وعلى صعيد المجال الدولى واحدة ، وتمثل فى الحالتين علاقة إنسانية قوامها المقدرة على حمل الآخرين على تنفيذ إرادة القادر، غير أن الاختلاف فى طبيعة البيئة التى تعمل فيها هذه العلاقة فى الحالتين : البيئة

---

(١) - Simon, Herbert, Notes on the observation and Measurement of power, in Rode-rick Bell, op. cit.

الوطنية والمستأنسة بعامل الاحتكار الشرعى لأسباب القدرة ، والبيئة الدولية ذات مراكز القوى المتعددة فى غيبة حكم أعلى [١] .

وفى الإنجليزية يوجد اتجاهان فى شأن مفهوم لفظ Power فثمة اتجاه يرى فى القدرة Power فى المجال الدولى « القوة Strength التى يتاح لحكومة ما أن تتحرك بها فى ممارستها لسياستها الخارجية، أو بمعنى آخر أن القدرة Power هى القوة التى يتاح لحكومة ما استخدامها لتأمين ما تريده لدى غيرها من الحكومات [٢] .

ويتناول أصحاب هذه الاتجاه عوامل قوة الدولة (السكان الموارد الطبيعية الوحدة الوطنية ...) باعتبارها عوامل قدرتها .

أما الاتجاه الثانى [٣] فهو الاتجاه الذى يميل إلى ربط القدرة Power بفكرة العلاقة الإنسانية ، ومن أن هذه القدرة تعنى تأثير الإنسان على عقول وأفعال غيره من الناس وبالتالى يمكن تسميتها بالقدرة الاجتماعية Social Power وهكذا يمكن القول أن مفهوم Power يعنى عند الباحثين الأنجلو سكسون بصفة عامة « أثر القوة » ومن هنا ترتبط دراسة العلاقات الدولية هناك بلفظ Puissance Power وتدور حول مفهومها .

ومن هنا أيضاً كانت عناية نظرية العلاقات الدولية بعوامل القدرة ودورها فى المجال الدولى ، الأمر الذى يجعلنا نتناول طبيعة القوة القومية National Power وتقسيمات الأول من حيث إمكانيات قوتها القومية .

ترسم قوة الدولة أبعاد الدور الذى تقوم به الدولة فى المجتمع الدولى وتحدد إطار علاقتها بالقوى الخارجية . ويرى كثير من أساتذة العلاقات الدولية أن الذى يحدد مجرى هذه العلاقات ويكيفها هى الدول والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا... إلخ ، أما الدور الذى تقوم به الدول ذات القوة القومية المحددة فهو دور ضئيل الأثر

---

(١) - Waltz, Kenneth, International structure, National Force, and the Balance of world power, in Roderick Bell, op. cit.

(٢) -Alfred de grezia-Thowas H. Slevenson world Politics-A Study in International relateens P:123.

(٣) -Raymond platif. International Relations as a field of ingeiery. In International Politics and foreign Poalicy P:6

نسبياً ، أن لم يكن عديم الأثر حيث إن علاقات القوى وأوضاع المواجهة بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي من شأنها أن تحدث سلسلة من ردود الفعل البعيدة المدى على اتساع المجتمع الدولي كله ، بينما العلاقات بين أى دولتين هى علاقات محددة ليست لها انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع المجتمع الدولي ككل .

وتحليل القوة القومية كظاهرة مجردة فى العلاقات الدولية يجب أن يظل بمنأى من التعرض لطبيعتها الأخلاقية وما إذا كانت تستخدم فى الخير أم فى الشر ، كذلك يجب التمييز بين الكيفية التى تجرى بها ممارسة القوة القومية من جانب وبين استخدام العنف كظاهرة من مظاهر هذه الممارسة من جانب آخر فالقوة القومية عناصرها كثيرة وأساليب استخدامها متنوعة ، وبالتالى فإن الالتجاء إلى العنف ليس إلا واحداً فقط من هذه الأساليب، وتأسيسياً على ذلك يجب عدم الخلط بين القوة القومية والعنف واعتبارهما مترادفين فأحياناً لا يكون استخدام العنف هو أنجح أساليب ممارسة القوة القومية [١]

والقوة بطبيعتها ديناميكية [٢] ... أى أن التغير فى مثل العناصر التى تصنعها لابد وأن يتبعه تغييرات متشابهة فى حجم هذه القوة وفعاليتها ، وقد يتبادر إلى الذهن أن الدول ذات الرقعة الجغرافية الممتدة هى الدول القوية ، وكذلك الحال بالنسبة للكثافة السكانية أو الثراء أو التقدم الصناعى أو ضخامة الجيش ... ولكن التركيز على أى من هذه العوامل بمفرده لا يوضح القوة الحقيقية للدولة ، فالبرازيل تتفوق فى مساحتها على الولايات المتحدة ومع ذلك فهى ليست قوية ، والباكستان ذات تعداد سكانى أكبر من ألمانيا الغربية ولكنها أقل منها قوة، وبلجيكا دولة متقدمة صناعياً وسويسرا تحتفظ بجيش من الدرجة الأولى ولكنهما ليستا دولتين قويتين بالرغم من ذلك كله إذا ما قورنا بدول أخرى .

وهنا أيضاً أمثلة لدول تجمع بين هذه العوامل مثل الصين فى الأربعينات فقد كانت رقعتها الجغرافية هائلة وسكانها يشكلون أكبر تعداد لدولة فى العالم ، وجيشها ضخم من حيث العدد والتسليح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة ونفوذها الدولى محدوداً ، وبعد

(١) من أفضل الدراسات التى تعرضت لذلك تفصيلاً :

دكتور / إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية مرجع سابق ص ١١٧ إلى ص ١٢٣ .

(٢) -- Charles lerche Abdul K. Said, Conceps of International Politics P:61.

سنوات ارتفعت الصين إلى مركز قيادى ضخم فى المجتمع الدولى بالرغم من أن إمكانياتها ومواردها الطبيعية لم تتغير من حيث الكم ولكن كيفية استخدامها هى التى تغيرت ، وهكذا نجد أن مجرد امتلاك الإمكانيات ليس ضماناً فى حد ذاته للحصول على القوة لكن الأهم من ذلك هو كيفية استعمال هذه الإمكانيات بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى ، وبالتالى فإنه يمكن تعريف القوة القومية بأنها المقدرة على التأثير فى سلوك الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أغراض الدول المتملكة لها ، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية [١] .

وفى تحليلنا لدور القوة فى علاقة دولة بأخرى ينبغى تحديد نوع العلاقة وأيضاً نوع القوة التى تتم ممارستها ، مثال ذلك أن العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا هى علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية ... إلخ ، وعلى هذا فإن السبل المفتوحة للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبل المفتوحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبالتالى فلا يمكن تصور لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب القوى التى قد تبدو فعالة مع روسيا فى علاقاتها مع بريطانيا إذا ما صدر عن هذه الأخيرة تصرف لا ترضى عنه السياسة الأمريكية .

والعكس صحيح ، فإن التغير فى طبيعة علاقة القوى التى تربط بين دولتين فى علاقاتهما المتبادلة لابد وأن يؤثر بالتغيير أيضاً فى باقى جوانب هذه العلاقة ، ولنأخذ مثالاً على ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعدة ، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم على تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا بما يفرضه ذلك من استنزاف موارد الجزائر وإمكانياتها الاقتصادية والطبيعية لصالح فرنسا ، غير أن هذه العلاقة قد تغيرت بعد الاستقلال وأصبحت تقوم على أساس المساواة ، وبالتالى فقدت فرنسا المزايا المادية التى اعتادت أن تحصل عليها فى ظل علاقات قوى كانت هى الطرف المسيطر فيها ، ويصدق نفس المثل بالنسبة لعلاقة مصر ببريطانيا قبل الاستقلال وبعده .

ومن ناحية أخرى فإن الجانب الأكبر من قوة الدولة لا يعتمد فقط على قدرتها على التأثير فى سلوك الدول الأخرى ، ولكنه يرتبط كذلك بكيفية تقييم الدولة لهذه القوة وأيضاً بتقييم الدول الأخرى لها . والذى يحدث فى حالات كثيرة أن المسئولين عن هذا التقييم لا

---

(١) المرجع السابق ص ٦٢ .

تتوافر لديهم معرفة كافية بعناصر القوة القومية للدول التى يتعاملون معها ، وهناك مثل واضح على ذلك ، ففى الثلاثينات من هذا القرن كانت النظرة السائدة لإيطاليا تحت الحكم الفاشى لموسولينى هى أنها دولة ذات قوة ضخمة ، لكن الحرب العالمية الثانية رحضت هذا الوهم وأثبتت أن هذه القوة العكسرية الهائلة المنسوبة إلى إيطاليا لم تكن إلا خرافة ، غير أنه حتى اللحظة التى اقتضت فيها أسرار القوة الإيطالية أمكن لإيطاليا أن تحصل على مزايا عديدة من جراء المبالغة فى تقييم قواها من قبل الدول الخارجية ، وكذلك أمكنها أن تؤثر فى سلوك هذه الدول كما لو كانت حقيقة تمتلك هذه القوة المزعومة [1] .

ويوجد مثال آخر أيضاً ، فهناك فرنسا وألمانيا فى خلال العشرينات من هذا القرن ، فرواسب المخاوف التاريخية العالقة بنفسية فرنسا تجاه ألمانيا جعلت فرنسا تخشى ألمانيا ، حتى فى الوقت الذى كانت فيه ألمانيا مهزومة وتحت رحمة فرنسا ، وهذا الخوف أضعف من معنويات فرنسا وكان من أسباب هزيمتها فيها بعد على يد ألمانيا بعد قيام الحرب العالمية الثانية .

وعلى ذلك يمكن استنتاج الحقيقة الموضوعية الآتية (وهى أن ترسب الوهم أو تأكد الاعتقاد فى قوة دولة ما يدعم هذا الاقتصاد أولاً ، إنما يزيد بلاشك من قوة هذه الدولة فى مواجهة خصومها [2] .

كذلك فإن هناك اعتباراً آخر وهو أن توقع أى زيادة مقبلة فى قوة الدولة قد يكون من العوامل المساعدة على قدم القوة الحالية لهذه الدولة .. وتعتبر الهند أوضح مثال على ذلك حيث تملك رقعة جغرافية واسعة وتعداداً سكانياً ضخماً وإمكانيات مادية كبيرة ... وهذه كلها متطلبات أساسية لإرساء دعائم دولة قوية إذا أمكن لها استغلال هذه العوامل بالكفاية الواجبة ، وربما كان هذا التوقع فى زيادة قوة الهند من بين العوامل الرئيسية التى توقع كل من الغرب والشرق إلى إنشاء علاقات ود وصداقة معها .

---

(1) - **Henry A. Kissinger, Domestic Structure and Foreign policy,** in International politics and Foreign policy, edited by James Rosenau, (Free press, New York 2nd edition, 1989).

(2) دكتور / إسماعيل صبرى مقلد العلاقات السياسية الدولية مرجع سابق ص ١٢٢ .

غير أنه من الصعب أحياناً التعرف على الفترة التى تنقضى بين التدهور الحقيقى فى قوة الدولة وبين إدراك الدول الأخرى لحقيقة هذا التدهور واتخاذه أساساً لإعادة تكييف علاقاتها مع هذه الدولة ، وهو ما يحدث غالباً فى وقت السلم حيث لانزاعات مسحلة ولا أزمات دبلوماسية مما يجعل الدول تتمتع بسمعة أنها قوية ، أما أوقات الأزمات الدولية فإنها تمثل محل اختيار لقوة الدول حيث تثبت أن قوة الدولة قد تكون مبالغاً فيها ولا يستند إلى الواقع ففى أواخر القرن الماضى هدمت أسطورة القوة العسكرية التى كانت منسوبة إلى روسيا القيصرية ، كذلك فإن هزيمة فرنسا على يد ألمانيا فى الحرب الفرنسية الألمانية عام ١٨٧٠ أظهرت ضعف فرنسا .

وهناك من يعتقد أن الصين قد تثبت تفوقها العسكرى على الاتحاد السوفيتى فى المستقبل إذا ما وقع صدام مسلح بين الدولتين إلى الحد الذى تزيد فيه سمعة الصين على حساب الاتحاد السوفيتى .

وهناك جانب آخر يتعلق بلا موضوعية القوة القومية ؟ فقد تلجأ الدول أحياناً إلى أسلوب المفاجأة فى استعمال قوتها مما يعطيها قوة ضخمة غير متوقعة على خصومها مثلما حدث من جانب اليابان فى بيرل هاربول حين فاجأ اليابانيون الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور ١٩٤٣ مفاجأة جمعت عاملى الزمان والمكان ؟ ويمكن أن يندرج تحت ذلك أيضاً حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل بزمان المعركة وباستخدام أساليب جديدة فى استخدام السلاح ، لكن عنصر المفاجأة فى استخدام القوة لا يدخل فى عملية التقييم بدرجة لا تسمح بإعطاء ثقل نسبى محدد لكل عنصر من عناصر التقييم للوصول إلى استنتاجات قاطعة فى هذا الشأن ، والملاحظ أن التقييم التالى يتم على أساس غير موضوعى، ومن هنا فإن الافتراضات التى تبنى عليها أساسية الدولة تجاه غيرها من الدول افتراضات غير واقعية أو غير معبرة عن الحقيقة مما يؤثر بالتالى على نظرة الدولة فى نمط السلوك الدولى ويعكس كيف أن التقييم قد يكون أمراً غير موضوعى إلى حد كبير .

أخطاء تقييم قوة الدولة ، وهل هناك صيغة نظرية لعوامل القوة فى المجال الدولى :

هناك بعض التحليلات التى تحاول إيجاد حقيقة نظرية تصورها لعوامل قوة الدلة فى المجال الدولى . فقد دأب الباحثون فى علم العلاقات الدولية على حصر عوامل قوة الدولة فى

المجال الدولى فى قوائم تختلف فى العدد والتسميات من باحث إلى باحث وذلك دون محاولات جدية لتصنيفها فى ضوء معايير معينة لاقتراح صيغة نظرية . فما هى العوامل التى تشكل قوة الدولة ومكانها من سلم القوى فى المجال الدولى ؟

يجيب (1) Morgenthau على ذلك بقائمة تتضمن ثمانى عوامل هى :

للجغرافية – الموارد الطبيعية – المقدرة على الصناعة – الاستعداد الحربى – السكان–الخصائص القومية – المعنويات القومية – المهارة الدبلوماسية .

كذلك يعد الباحثون فى علم العلاقات الدولية قوائم متشابهة مع تلك التى قدمها Morgenthauفى هذا المقام وبخاصة الباحثون الإنجلو سكسون (2) .. وكلها تدور حول: السكان – رقعة الإقليم – الموارد الطبيعية – التكنولوجيا – الوحدة الوطنية أو المعنويات القومية – الاستعداد الحربى – المقدرة الدبلوماسية وهكذا .

أما الباحثان الفرنسيان (3) J.B. Duraselle-P. Ren auvin

فيقترحان قائمة شبيهة ، حيث يردان أن قوة الدولة إلى مجموعة عوامل يرونها عميقة الأثر فى هذا المقام هى : العوامل الجغرافية – الأوضاع السكانية – القوى الاقتصادية – العوامل المالية – الشعور القومى . ثم يضيفان أيضاً دور رجال الدولة فى تشكيل سياستها الخارجية ذلك بأن دراسة العلاقات الدولية من غير تصور الدور الذى يؤثر به رجل الدولة – بشخصيته ، بأفكاره ، وخبراته فى سيرة هذه العلاقات فيه إهمال لعامل كثيراً ما تكون له خطورته البالغة فى هذا المقام ، وهنا يجرى التحليل على مستوى ماكر وكذبى لظاهرة الدور الذى يوثر به رجل الدولة ومن الأمثلة التى يمكن الاستعانة بها فى هذا المقام فى سياسة عدم الانحياز ، فعبد الناصر يدخل فى تصنيف الحزم الذى وصف بالتهور وكان من المتشددين فى معركة عدم الانحياز ، بينما نهروفان تنشئته السياسية جعلته من المعتدلين فى هذه الحركة (4) .

(1) – Morgenthau H. J. Politics among naticons P:80.

(2) - Abfred de grazia-Thomas, H, Solven son. A study i International relations P:127.

(3) – P. Renauvin et J.B. Duraselle: Interduction a L'histoire de relations internationles p:112.

(4) – Korany, Bahgat; Social change, charisina & International behavior towards, theory of foreign Policy making in the third world. p:75.

وبدهى أن حصر عوامل القوة فى قوائم – على هذا النحو فيه كثير من التحكم طالما لم يستند إلى تصنيف يرتكز إلى مدد خطة الواقع الدولى . وباستقراء التاريخ نلاحظ أن عوامل القوة ليست ثابتة زماناً ومكاناً لا من حيث درجة أهميتها فيما بينها ولا فى درجة فاعلية كل منها فى التأثير على سياسة الدول ، فافتراض القوة الاقتصادية أو الجغرافيا .. أو غيرها – فى دراسة عوامل القوة – أمر لا يستقيم مع الروح العلمية فواقع الحياة الدولية يؤكد أن عوامل القوة تختلف من عصر إلى عصر وأن فاعليتها متغيرة تبعاً لتغيير ظروف الواقع من ذلك أن أسباب القوة فى زمن السلم ليست هى نفس أسباب القوة فى زمن الحرب ، بل أن نفس العامل قد تتفاوت أهمته من عصر إلى عصر .

ومن هنا كان استلهام عوامل القوة إنما يتم من إحداث الواقع الدولى ومن هذا القبيل ما اقترحه †R.Aron حيث يجمع عوامل قوة الدولة فى المكان الذى تحتله الدولة الموارد المتاحة والمعرفة التى تساعد على تحويلها إلى أسلحة للرجال وفن تحويلهم إلى جنود ثم مقدرة العمل الجماعى التى تتمثل فى حسن النظام فى الأجهزة العسكرية والمدنية وفى صلابة تضامن المواطنين فى الخير والشر .

وقد أثارت مسألة « هدف عمل الدولة فى المجال الدولى » اتجاهين : اتجاهاً إنسانياً يرتبط بفكرة الخير (خير الجماعة الدولية – خير البشرية) واتجاها مادياً يرتبط بفكرة القوة المادية والذى ينتهى إليها مفهوم المصلحة القومية .

ويتمثل الاتجاه الأول فى تصور الأمريكيين لهدف السياسة الخارجية فيما قبل الحرب العالمية الأولى فلقد كانت الولايات المتحدة تتمتع بمجال إقليمى وموارد اقتصادية ضخمة بعيدة عن مراكز القوة العتيدة فى أوربا ، وبالتالى لم تكن الولايات المتحدة لتستشعر الخوف منها كما لم تكن بحاجة إلى إرهابها . وقد هيأ ذلك إلى انتشار النزعة الاخلاقية لدى المفكرين الأمريكين – حينذاك – بصدد هدف السياسة الخارجية ، ومعارضين بذلك سياسة القوة التى كان ينهيها العالم الأوربى القديم مدعين أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة هى سياسة أخلاقية تستهدف مصلحة الإنسانية قاطبة .

غير أن هذا الاتجاه الأخلاقى فى مجال العمل الدولى لا يتصور إلا بالنسبة لدولة لا تستشعر خطراً يأتيها من الخارج حال الولايات المتحدة حتى عام ١٩٤٠ ، لذلك فإن أوضاع بعد الحرب العالمية الثانية راحت تشكك التأثير من المفكرين الأمريكيين فى ذلك

التقليد الأخلاقى المعارض لفكرة « المصلحة القومية » فلقد اقتضت الأوضاع الدولية الجديدة من الولايات المتحدة أن تسعى إلى إنماء قدراتها الدولية وعلى حساب ما عداها عند الاقتضاء ولقد صاحب ذلك ظهور اتجاه جديد فى مجال السياسة الخارجية منطلقاً من أنه قد أصبح من المتعين على رجل الدولة الأمريكى أن يلزم سياسته « المصلحة القومية » -Na tional Interest وهكذا راح الخلاف يمتد بين الفترة الجديدة (فكرة المصلحة القومية) والفكرة الأخلاقية القديمة ذلك بأن الفكرة المثالية لم تكن قد اختفت تماماً رغم تغير الظروف وإنما ظل لها مؤيدون [1] يدافعون عنها .

ومن استعراضنا للعوامل التى تشكل قوة الدولة والآراء المتباينة فى هذا الصدد وما آثارته مسألة هدف عمل الدولة فى المجال الدولى باتجاهيها الإنسانى والمادى تستطيع أن تتصور أن هناك أخطاء شائعة فى عملية تقييم قوة الدولة من جانب الدول الأخرى وهى :-

أولاً : خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة :

فمن الأخطاء الشائعة فى عملية التقييم أن ينظر إلى قوة الدولة على أنها ظاهرة مطلقة وليست أمراً نسبياً بالمقارنة بقوة غيرها من الدول . فعلامات القوى فى المجتمع الدولى تتميز على أنها ثابتة ، فقد تكون قوة الدولة ذات تأثير معين فى وقت ما ولكنها فى وقت آخر وفى ظل علاقات قوى مختلفة قد توثر على نحو مختلف سواء بالزيادة أو النقص ، وبالتالى فإن حجم قوة الدولة وفاعليتها يرتبطان فى المقام الأول بعلاقات القوى الموجودة وينوع التغير الذى يطرأ على هذه العلاقات من حيث الزياة أو النقص ، فبريطانيا فى وقت ما خلال هذا القرن كانت أقوى دول العالم على الإطلاق ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن الوضع قد اختلف جذرياً بسبب وجود قوى أخرى أكثر تفوقاً قد برزت إلى خير المجتمع الدولى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمثل يمكن أن يقال عن التغير الذى حدث فى قوة الاتحاد السوفيتى قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .

---

(١) -Aron R. Paie et geerre p:45.

وراجع أيضا، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية. م. س. ذ.

ثانياً : خطأ تصور بعض عناصر القوة القومية على أنها ذات طبيعة دائمة :

وهو ينبع من الوهم القائل من أن بعض مكونات القوة القومية تتمتع بطبيعة دائمة لا ينصرف إليها التغيير وهذه النظرة غير واقعية وبخاصة مع التطورات التكنولوجية الهائلة التى تجعل من فكرة وجود عوامل ثابته فى قوة الدولة أمراً غير عملى وغير متصور .

ثالثاً : خطأ التركيز على عامل مفرد فى عملية التقييم :

فالتقييم السليم لقوة الدولة هو الذى يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التى تؤثر فى قوة الدولة التى تجرى هذه لتقييم بشأنها حتى يكون التقييم قريباً من الواقع ، فمثلاً لا يمكن الادعاء بأن عامل الاتساع الجغرافى هو العنصر الحاسم فى تقييم قوة الدولة أو تعداد السكان أو مستوى التطور الاقتصادى ... إلخ ، وإنما هذه العوامل مجتمعة يجب تحليلها وتقييمها فى ضوء الحقائق والمعلومات المتاحة لكل منها [1] .

* * *

(1) - Perkins Deseter : American approach in foreign pooicu & Tommerhauin Frank, the American tradition in foreign relations,

الفصل الثالث

تطــور أساليب الاستعمار

والصراع من أجل القوة هو الذى حدا بالدول أن تبنى امبراطوريتها على الاستعمار وأن تجاهد فى سبيل حفظ توازن القوى فيما بينها فهى بالاستعمار تستمد عناصر القوة وهب بحفظ التوازن تضمن بقاء هذه القوة . لذلك فإننا سندرس كلاً من الاستعمار وسياسة توازن القوى من حيث هما المظهران الأساسيان اللذان يحققان القوة فى مجال العلاقات الدولة [1] .

الإمبريالية أو الاستعمار

تحديد:

جرى كتاب الغرب على استعمال لفظ « امبريالية Imperialism» للتعبير عن الحركات الاستعمارية ويقصدون بها عموماً حالة اختيار دولة لمستعمرات أو بنائها لأمبراطوريات . ويفرقون فى هذا الخصوص بين الإمبريالية والغزو فيقصرون الغزو على حالة ما إذا كان المغزو يشترك فى اللغة أو الثقافة أو الجنس مع الغازى .

والواقع أن لهذا التعبير أكثر من استعمال ، فالوطنيون يقصدون به وصف المطامع الإقليمية للدول الأعداء أما الاشتراكيون فيطبقونه على الحقبة التاريخية التى يعتبرونها نهاية لرحلة الرأسمالية .

ولكننا نقصد بهذا التعبير فى دراستنا الحالية وصف صراع التنافس على القوة بين الدول ذات السيادة بقصد زيادة قوتها عن طريق الإشراف على أقاليم جديدة [2] .

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية: الاطار النظرى العام، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، عدد يناير ١٩٧٧ ص ١٣٧.

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية الأمريكية فى العصر النووى، السياسة الدولية، القاهرة، عدد يناير ١٩٦٦م ص ٣١٢.

وقد اتجهت الدول الأوروبية – والدول التى نهجت على منهاجها – فى العصر الحديث الى استعمار أقاليم خارج القارة الأوربية لسهولة ذلك كبديل عن الاحتكاك بجارتها القوية ، ويعتبر التقسيم السياسى والاستغلال الاقتصادى لأمريكا وآسيا وإفريقيا وجزائر البحار السبعة بواسطة الدول الكبرى أوضح مظهر لرغبة هذه الدول للوصول إلى القوة فى العصر الحديث ، وهذه الرغبة هى إلى نقصد إليها هنا عند إطلاق عبارة الاستعمار أو إمبريالة.

ويمكن – لتسهيل دراسة الحركة العملية دراسة علمية واضحة – أن نقسم تاريخ الحركة إلى فترتين إحداهما هى فترة الاستعمار القديم والثانية هى فترة الاستعمار الحديث والمعاصر .

الاستعمار القديم :

لا نقصد فى بحثنا الحالى بالاستعمار القديم تتبع الاستعمار منذ فجر التاريخ بل نقصد بفترة الاستعمار القديم الفترة التى تحكى قصة الاستعمار منذ القرن الخامس عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وهى الفترة التى تعتبر فى الواقع كبداية للاستعمار المعاصر والتى لابد لنا من إلقاء بعض الضوء عليها حتى يسهل علينا تفهم الصورة التى يعيش بها الاستعمار فى وقتنا هذا [١] .

تعرفون أن أوربا راحت تنفض عن نفسها غبار قرون التخلف منذ حوالى القرن الرابع عشر ، وأن عصر نهضتها بدأ مع هذا القرن أو القرن الذى يليه أن هذه النهضة زودت أوربا بوسائل علمية لم تكن متوفرة لها من قبل إذ تقدمت العلوم ومنها الدراسات الجغرافية والفلكية والبحرية وعرف البخار كقوة محركة وصنعت البندقية ذات المقذوف الذى ينطلق بضغط الانفجار فكانت هذه النهضة سبباً فى دفع الدول الأوربية إلى الاستزادة من ثروتها وقتها باستخدام ما وفره لها العلم والفن من وسائل وإمكانيات [٢] .

ولما كانت التجارة فهى مصدر الثروة – وتبعاً القوة – فقد اهتمت الدول الساعية إلى القوة عهدئذ بتقوية أساطيلها البحرية – فى عهد كانت فيه السفينة هى الوسيلة الوحيدة

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٢) - Easton, Stewart, The twilight of European Colonialism, (Holt, Rinehart and winston, New York, 1960).

لاجتياز البحار . وذلك حتى تستطيع أن تجوب البحار فتصل إلى مصادر الثروة على مدار هذه البحار وأن تمكن لنفسها فى تلك المناطق حتى تضمن تدفق الثروة عليها . ولعل هذا هو الذى يفسر أن كثيراً من الدول الاستعمارية بدأت تاريخها الاستعمارى بدفع مواطنيها إلى تكوين شركات استعمارية تتجه إلى مناطق الاستعمار لتفرض نفوذها هناك فإذا ما عجزت تلك الشركات عن تحقيق غايتها أو حالت مقاومة وطنية دون تمكن الأمر لها أسرعت دولتها فحمتها بقوة السلاح وهرعت لسحق المقاومة بالحديد والنار . وهكذا حملت السفينة رواد الاستعمار إلى مناطق الاستعمار وأكدت البندقية لهؤلاء الرواد بغيتهم وثبتت دعائمهم ولم يكن مثل هذا الأمر الذى يستعصى على الدول الأوربية عهدئذ ؛ لأن الفرص التى زودتها بها نهضتها العلمية جعلتها فى وضع راجع تماماً بالنسبة لباقى أجزاء العالم . فأوربا تسعى فى سفينة يحركها البخار إلى مناطق لما يعرف آهلوها سوى القوارب الزوارق لتناجز أناساً سلاحهم الرمح والسهم والقوس [1] .

وكانت البرتغال وأسبانيا فارستى ميدان الاستعمار فى القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر بفضل ما كان لهما من أسطول بحرى سهل لهما مهمة اكتشاف أقاليم جديدة وسرعة الوصول إلى أقاليم معروفة فلا عجب أن يصدر البابا اسكندر السادس براءة فى سنة ١٤٩٦ تقسم الأقاليم المكتشفة والأقاليم التى تكشف مستقبلاً – وراء خط طول وهمى معين – بين هاتين الدولتين .

وقد بدأت البرتغال بغزو جزر التوابل فى شرق الهند وأنجولا فى غرب الشاطئ الإفريقى وجزر فى شرق إفريقيا تقابل مدغشقر كما وصلت إلى البرازيل فى أمريكا الجنوبية هذا إلى جانب مستعمرات أخرى مبعثرة هنا وهناك .

أما أسبانيا فقد غزت معظم العالم الجديد وعدداً من جزر المحيط الهادى .

ولا مرية فى أن القوة التى حققتها كل من البرتغال وأسبانيا بفضل اسطولهما البحرى كانت مثلاً دفع الدول الأوربية الأخرى إلى محاولة احتذائه . ولذا شهد القرن السادس عشر قوة بحرية جديدة ، فهى هولندا التى تمكنت من الوصول إلى مستو عال فى السيادة البحرية والتجارية مكنها من غزو معظم الممتلكات البرتغالية فى جزر الهند الشرقية .

---

(١) د. سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص١٥٧.

ثم أضيفت بريطانيا إلى قائمة الدول البحرية الكبرى أقوى ما تكون حماسة لانتزاع السيادة البحرية من الدول التى سبقتها والتى كانت حتى ذلك الوقت هى أسبانيا وهولندا (بعد أن تكفلت هولندا بإضعاف قوة البرتغال) . أما أسبانيا فقد تقرر مصيرها البحرى حيال بريطانيا فى حرب الإرماد التى انتهت بتحطيم أسبانيا كقوة بحرية [1] .

كذلك لم تقو هولندا على الصمود أمام البحرية البريطانية فهبطت إلى قوة من الدرجة الثانية ودأبت بريطانيا على قص أجنحة الاستعمار الهولندى حتى انتزعت منه جنوب أفريقيا فى حرب البوير .

وكانت فرنسا هى آخر الدول التى دخلت ميدان الاستعمار فى القرن السابع عشر إذا أقامت لنفسها متكئا فى كندا ومنطقة البحيرات العظمى ووادى المسيسبى فى أمريكا الشمالية وفى مناطق من الهند بيد أن القوة البحرية الفرنسية لم تكن من الكفاءة بحيث تستطيع حمالة هذه المناطق فانتهى الصراع الاستعمارى الإنجليزى الفرنسى بانتصار بريطانيا بفضل قوتها البحرية المتزايدة التى أكدت لها سيطرة استعمارية وصلت فيما بعد إلى تشييد امبراطورية تبلغ مساحتها خمس مساحة الكرة الأرضية وسكانها ربع سكان العالم ولا تغيب الشمس عنها [2] .

وقد مرت بالاستعمار الأوربى فترة ركود نسبية فيما بين منتصف القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر شغلت فيها أوربا ببعض شئونها عن مواصلة تسابقها الجنوبى على الاستعمار لعدة أسباب لعل أكثرها أثراً هو ثورة أمريكا بقصد الاستقلال عن بريطانيا والحرب التى نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بريطانيا زعيمة الحركة الاستعمارية . وكذلك الثورة الفرنسية ولما ترتب عليها من تزكية الحركات القومية فى أوربا تلك الحركات التى أعجزت المجهود الاستعمارى الأوربى لانصرافه إلى محاربة هذه الحركات ولما سببته من انهيار الامبراطوريات القديمة .

فلما عاودت مارد الاستعمار اليقظة فى القرن التاسع عشر كانت الجماعة الدولية قد عرفت دولتين عظيمتين آخرتين هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان يتميزا استعمارها بأنه يقوم أساساً على التوسع فى الأقاليم المتاخمة لها فامتدت روسيا فى وسط

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق، ص ٣١٥.

(٢) - Easton, steward, op. cit.

آسيا إلى منغوليا وشمال التبت وتركستان الصينية وابتعلت من أوربا الأقاليم المجاورة لها والمطلة على بحر البلطيق كما وصل النفوذ القيصرى إلى البحر الأسود . وقد بدى خطر السرطان الروسى واضحاً للعيان نتيجة هذا التوسع الذى غطى مساحة سدس الكرة الأرضية فأخذت اليابان على عائقها مهمة وقفه من ناحية آسيا ، كما عملت بريطانيا على شل جهوده فى وسط أوربا . وتعاونت بريطانيا وفرنسا وتركيا (ثم النمسا وهنغاريا وألمانيا فيما بعد) للحيلوله دون تقدمه فى البلقان والشرق الأوسط هذا بجانب ما أصاب روسيا من جراء الحركات القومية التى ظهرت فى بعض أقاليمها [1] .

أما الولايات المتحدة فقد بسطت نفوذها فى شمال القارة الأمريكية على حساب فرنسا وأسبانيا والمكسيك وضمت جزر ساموا وبورتريكو وهايتى وجزر الفلبين وجوام والعذراء. هذا إلى جانب الأسكا التى اشترتها من روسيا سنة ١٨٩٨ ومنطقة قناة بنما التى استأجرتها من جمهورية بناما والسيطرة التى تفرضها على دول أمريكا الوسطى والجنوبية .

وفى أواخر القرن التاسع عشر نزلت إلى ميدان الاستعمار دولتان أوربيتان ودولة آسيوية أما الدولتان الأوربيتان فهما ألمانيا وإيطاليا اللتان راحتا تسرعان بالتهام المناطق التى لم يكن قد وصل إليها نفوذ الدول الكبرى الأخرى [2] .

وقد استطاعت ألمانيا أن تحصل على توجلاند والكمرون (التى امتد اقليمها إلى الكونغو سنة ١٩١١ بناء على اتفاق فرنسى ألمانى) وإفريقيا الألمانية (ويقع الجزء الجنوبى الغربى منها بين أنجولا البرتغالية وجنوب أفريقيا البريطانية أما جزءها الشرقى فتحده بحيرات فيكتوريا وتنجانيقا ونيازا غرباً والمحيط الهندى شرقاً) هذا بجانب مجموعة أخرى من الجزر تجاه آسيا .

أما حدود الاستعمار الإيطالى فقد فازت ببعض أقاليم فى أفريقيا هى ارتيريا والصومال الإيطالى وليبيا .

---

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Schumann, Frederick, International politics, (McGraw Hill, New York, 1969).
- Snyder, Louis, (ed) The Imperialism Reader, (van Norstand, N. Y., 1972).

بقيت اليابان التى اتجهت إلى آسيا فكانت الصين ضحيتها بعد أن هزمتها فى حرب سنة ١٨٩٤ وضمت فورموزا وجزر أخرى وانتزعت كوريا ثم ضمت شماليه وميناء بورت آرتر وشبه جزيرة ليماتونغ ، وحررت جنوب منشوريا من النفوذ الروسى أثر انتصارها على روسيا عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥.

والواقع أن تتبع مراحل الاستعمار فى المرحلة التى نحن بصددها الآن قد تضيق عنه المؤلفات الكثيرة ، ولذا فإننا اقتصرنا فيما ذكرناه على رسم ملامحه العامة كما نلفت النظر إلى أن الحركة الاستعمارية لم تكن قاصرة على الدول التى ذكرناها فحسب فهناك دول لم نوردها ضمن ما تعرضنا له ولكنها قامت هما كذلك بمجهود استعمارى لحسابها مثل بلجيكا فى حوض الكونغو (وقد بدأ استعمار هذا الإقليم بواسطة شركة تجارية بلجيكية كان الملك ليوبولد أحد مؤسسيها ثم اضطرت الشركة إلى التنازل عنه للحكومة البلجيكية).

- الاستعمار البريطانى :

ونظراً لأن الاستعمار البريطانى قد حقق فى هذه الحقبة أعظم امبراطورية استعمارية فإننا نرى من المناسب ان نفرض له تفصيل غير قليل .

كانت الهند أغنى أجزاء الأمبراطورية البريطانية ويلخص قصة استعمارها فى أن شركة الهند الشرقية البريطانية حصلت من التاج - فى أوائل القرن السابع عشر - على اذن احتكار التجارة مع الهند وإدارة الأقاليم التى تدخل فى نطاق عملياتها التجارية . وقد مكن الانقسام والتنازع بين أمراء الهند لهذه الشركة أن تثبت أقدامها بيد أنها لم تلبث أن اصطدمت بالشركة الفرنسية للهند الشرقية التى كانت تنازعها التجارة والسيادة الأمر الذى أدى إلى حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) بين بريطانيا وفرنسا وانتهى بانتصار الأولى على الثانية ، فأفسح المجال للشركة البريطانية كى تنشر نفوذها فى أطراف الهند حتى كانت سنة ١٨٥٨ إذ صدر قرار بإلغاء الشركة وتحويل سلطاتها إلى التاج . وقد تركت بريطانيا جزءاً من الهند تحت حكم الأمراء الوطنيين (مهراجاً) يعاونهم مستشارون بريطانيون ووضع الجزء الباقى تحت إشراف نائب عن الملك يعاونه مجلس تشريعى وتنفيذى تعينه الحكومة البريطانية تحت إشراف وزير الدولة للهند [١]

(١) - Schumann, Frederick, op. cit.

وما أن توطدت أقدام بريطانيا فى الهند حتى اتجهت السياسة البريطانية اتجاهاً كاملاً إلى حماية المواصلات الأمبراطورية إلى الهند وحماية مركز بريطانيا السياسى والاستراتيجى فى تلك البلاد . وكان الاستعمار البريطانى من ذلك الوقت يقتصر على اختيار وتأمين قواعد بحرية ومراكز للتموين ، وذلك على طول الطريق التى توصل بين بريطانيا والهند من كافة الجهات لاسيما حول إفريقيا وفى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحرى العربى .

فكان المار حول أفريقيا يقابل الاستعمار البريطانى فى سيراليون وساحل الذهب وجنوب إفريقيا وتنجانيقا وكينيا وجزائر صغيرة فى جنوب المحيط الأطلنطى وفى غرب المحيط الهادى [١] .

أما الذاهب عن طريق البحر الأبيض فيقابل هذا الاستعمار فى جبل طارق ومالطه وقبرص والسودان وعدن والصومال البريطانى ثم لما فتحت قناة السويس حاولت بريطانيا وضع يدها عليها لشراء الأسهم أولاً ثم مقاومة الحركة العربية ثانيا ودخول جيوشها مصر وإعلان الحماية عليها .

ولم يفت بريطانيا أن الطريق إلى الهند عن أفريقيا أو البحر الأبيض لا يقتصر على المساحات المائية فحسب بل أنه قد يتحقق فى جزء منه على إقليم أرضى . فالذاهب عن طريق رأس الرجاء الصالح قد ينزل فى شمال أفريقيا ثم يجتاز القارة من شمالها إلى جنوبها أو قد ينزل فى شرق البحر الأبيض ثم يجتاز آسيا حتى الخليج الفارسى ؛ ولهذا اختارت بريطانيا لنفسها مناطق من الاستعمار على هذين الخطين البريين حتى تطمئن بذلك إلى سلامة اتصالها بالهند أيا كان الطريق الذى تسلك إليها .

وضماناً للطريق بين شمال إفريقيا وجنوبها وحلت روديسيا وأوغندا وبعض مناطق أخرى ما بين القاهرة والكاب . أما المنطقة التى تصل بين البحر الأبيض والخليلج الفارسى فقد اتجهت فيها إلى فلسطين والعراق .

وقد اقتضى ضمان حيوية الدفاع الأمبراطورى عن الهند أن تمتد بمستعمراتها شرقاً لتشمل مالطة وسنغافورة وسامرواء وبورينو الشمالية وغينا الجديدة البريطانية واستراليا

(١) - Winslow, E. M., **The pattern of imperialism: A Study in the Theories of power,** (Columbia university Press, New York. 1948).

ونيوزيلاندا ، وذلك فى خطر من الهند إلى جنوب المحيط الهادى وهونج كونج وويهايواى على خط ينحرف ناحية الشمال الشرقى حول آسيا من سنغافورة إلى البحر الأصغر . أما فى نصف الكرة الغربى فقد تضمنت كندا ونيوفوندلاند وهندرواس البريطانية وجامايكا وبرمودا ونهاماس ولسان فى جزتائر الكاريبى وبعض جزائر فى جنوب المحيط الأطلنطى وجنوب المحيط الهادى (١) .

ولم تتوان بريطانيا عن تجريد حملات عسكرية وشن الحروب فى سبيل اجتياز الأقاليم السابقة حرصاً على درة تاجها الأمبراطورى الهند فتراها تدخل مصر بجيوشها سنة ١٨٨٢ وتحطم الحركة المعادية بقوات حربية سنة ١٨٩٨ وتشن حرب البوير فى جنوب إفريقيا سنة ١٨٩٩ وهكذا .

ويجب أن نضع فى الاعتبار حقيقة هى أننا وإن كنا قد أبرزنا الاستعمار فى صورة جهود الدول الاستعمارية التى سعت إلى ضم أقاليم لها إلا أن هذه ليست هى الصورة الوحيدة للاستعمار فكثيراً ما يتخذ الاستعمار صورة الحماية ، وهى الصورة التى تترك فيها الدول المستعمرة إقليم الاستعمار تحت الإدارة الوطنية مع الاحتفاظ لنفسها بشئون الدفاع والعلاقات الخارجية (وأحياناً الشئون المالية) كما سنرى أن الاستعمار قد يلبس ثوباً يسمى بمناطق النفوذ بيد أننا أولينا العناية الأولى للاستعمار فى صورته الغالبية لما لها من أهمية فى خصوص بحثنا (٢) .

ومما يستحق الذكر فى خصوص استعمار هذه الحقبة :

١ - إن الدول الاستعمارية كانت جميعها دولاً أوربية عدا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

٢ -هذه الفترة وأن جللت بالدماء الغزيرة فى علاقة المستعمر بالأقاليم المستعمرة إلا أنها لم تشهد حروباً عارمة بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض إذ لم تصطدم هذه الدول ببعضها فى صراع استعمارى مسلح إلا مرتين أولاهما هى حرب القرم ١٨٥٦/١٨٥٤ والثانية هى الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ / ١٩٠٥ .

---

(١) - Henry A. Kissinger, op. cit.

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السياسية الدولية مرجع سابق، ص١٨٧.

سمات دبلوماسية الأمبراطوريات الاستعمارية :

وكانت الدبلوماسية والمؤتمرات والمساوامات هى الوسيلة الغالبية لتسوية المنازعات بين بناة الأمبراطوريات الاستعمارية .

ويرجع ذلك إلى أن الطب الاستعمارى لم يكن قد استنفذ بعض ما هو معروض من أقاليم للاستعمار ؛ ولذا ما كاد الاستعمار يستنفذ الأقاليم التى لا سيد لها حتى وجدت الدول الاستعمارية أنفسها وقد وقفت وجهاً لوجه فى نزاع مباشر واحتكاك متواصل . وقد حاولت أن تتحايل على تحول ذلك الاحتكاك إلى انفجار بعدة طرق أظهرها .

(أ) تقسيم مناطق النفوذ ويقصد بمناطق النفوذ المناطق التى تتمتع فيها الدول الاستعمارية بمزايا اقتصادية دون أن تمارس مظاهر السيادة بل تظل هذه الممارسة للسلطات الوطنية فى المنطقة . وقد يستعمل التعبير ليشمل معنى أوسع ليصف وصفاً تمارس فيه دولة استعمارية قدراً من الإشراف على منطقة لم تضمها إلا رسمياً ولم تجعل منها محمية . ونضرب مثلاً لسياسة مناطق النفوذ هذه بالاتفاقات الفرنسية البريطانية سنة ١٨٩٦ ، سنة ١٩٠٤ التى اتفقت فيها الدولتان على تقسيم سيام وشمال إفريقيا إلى مناطق نفوذ بينهما والاتفاق الإنجليزى الروسى سنة ١٩٠٧ الذى وزع إيران من حيث النفوذ إلى ثلاث مناطق لكل دولة منها منطقة ، والمنطقة الثالثة تعزل بين هاتين المنطقتين [١] .

وواضح أن الغرض من تحديد مناطق النفوذ هو العمل على حسم المنازعات بين الدول التى تسعى إلى الاستعمار لأن منطقة النفوذ إنما تمنح رضاء الدول الأخرى المتعاقدة معها ، ومن ثم فإن الدولة صاحبة النفوذ لن تتصارع مع غيرها من الدول فى هذه المنطقة [٢] .

بيد أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الاتفاقات التى تعقدها الدول على أن تختص كل منهما بإقليم معين يعتبر منطقة نفوذ لها هى اتفاقات ملزمة بالنسبة للدول التى ليست طرفاً فيها ، هذا فضلاً عن أن احترام الدول لمثل هذه الاتفاقيات غير مرهون فى الغالب بعدم تعارضها مع مصالحها الحيوية ؛ ولهذا فإن سياسة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ سياسة

---

(١) - Hans Morganthau, Politics Amony Nations. op. cit.

(٢) د. محمد حافظ غانم، الاستعمار القديم والجديد فى القانون الدولى، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد أكتوبر ١٩٦٥. ص ٢١٨ - ٢٢٠.

محدودة الأثر من حيث صلاحيتها لحفظ السلم العالمى فى علاقات دول الاستعمار ببعضها البعض [(١)] .

(ب) سياسة الباب المفتوح - سواء فيما يتعلق بالمستعمرات أو بالأقاليم التى لازالت مستقلة ، ولكنها مثار تنافس ونعنى بسياسة الباب المفتوح تحقيق المساواة فى الفرص الاقتصادية داخل المناطق المختلفة سواء بالنسبة للدول الاستعمارية أو لرعاية تلك وذلك دون تمييز ومحاباة .

وواضح أن هذه السياسة تهدف إلى التقليل من الخلافات التى قد تنجم عن المنافسة الاقتصادية على الأسواق وذلك يفتح هذه الأسواق للدول جميعاً على قدم المساواة . وعندئذ يكون على الدول التى تريد غزو هذا السوق أن تتسلح بالجودة فيما تعرضه مع اعتدال الثمن بدلاً من أن تتسلح بالحديد والنار . وقد عقدت عدة معاهدات لتحقيق هذه السياسة نذكر منها اتفاقية برلين سنة ١٨٥٥ التى جعلت الكونغو باباً مفتوحا للدول الموقعة على الاتفاقية والاتفاق الإنجليزى الألمانى سنة ١٨٨٦ الذى أخذ بنفس السياسة بالنسبة لممتلكات الدولتين فى المحيط الهادى . ولم يقتصر الأمر على الاتفاقات بل أن بعض الدول أعلنت بإرادة منفردة قبولها للسير على هذا المنهج فى مستعمراتها ، كما فعلت كل من بريطانيا والمانيا سنة ١٨٨٥ بالنسبة إلى ممتلكاتها فى خليج غينيا [(٢)] .

ورغم أن الكثير من الدول دافعت عن سياسة الباب المفتوح إلا أن هذه السياسة فشلت فى ضمان الوئام بين دول الاستعمار ؛ لأن الجشع الاستعمارى حاد بهذه السياسة عن طريقها وتمثل الجشع فى ظاهرتين : -

فالبنسبة للأقاليم المستعمرة كثيراً ما كانت الدول تنتهك اتفاقات الباب المفتوح وشجع على ذلك عدم وجود عرف دولى على وجه الدقة ما يعتبر داخل فى الباب المفتوح ولا ما لا يعتبر كذلك .

وبالنسبة للمناطق التى لم تستعمر بعد كانت الدول تسعى لدى السلطات الوطنية فى هذه المناطق لتحصل لنفسها ورعاياها على مزايا .

---

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية الأمريكية فى العصر النووى، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢) د. محمد حافظ غانم، مرجع سابق، ص٢١١.

ومن أخطر المنازعات الدبلوماسية على سياسة الباب المفتوح المزايا التى حصلت عليها بعض الدول العظمى من الصين بالقوة أثناء حرب الأفيون .

(جـ) **التدويل** : ويقصد بالتدويل وضع إقليم تحت الإدارةالدولية بناء على معاهدة جماعية وقد عملت الدول الاستعمارية فى بعض الأحيان على تدويل بعض مناطق الضغط الاستعمارى مع منح الفرص الاقتصادية على أسس متساوية بالنسبة للوطنيين ودول الاستعمار ومثال ذلك الإشراف الدولى المزدوج من كل من انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٦ على هبرية الجديدة .

ولكن الملاحظ أن الإشراف الدولى غالباً ما يكون غير كاف أو غير ناجح لاسيما مع مضى الزمن لأنه أما أن ينتهى بانفراد أحد المشتركين فى الإشراف بهذا الإشراف واما أن يكون مثار منازعات وخلافات مستمرة بين المشرفين تضيع فيها مصالح المواطنين .

وإذا تمت للاستعمار السيطرة على الأقاليم المتخلفة فى العالم وإذا فشلت الدول الاستعمارية فى الوصول إلى وسيلة فعالة ناجحة تتحاشى بها ما قد يسببه تنافسها الاستعمارى من انفجار فقد كان طبيعتها أن تنزل القوى الاستعمارية راغمة إلى ميدان القوة المادية لتصفى ما بينها من حساب ، ولذا سبقت الدول التى تحت تأثير النزعة الإمبريالية إلى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩٤١ .

الاستعمار المعاصر :

سبقت الاشارة أن الفترة التى يطلق عليها وصف « الاستعمار المعاصر» هى الفترة التى تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ .

وتتميز هذه الحقبة بحركات المقاومة الوطنية التى قامت ضد الاستعمار فى كثير من مناطقة . ونذكر لهذه الحركة الوطنية فى مصر ومراكش وثورة الدروز فى سوريا . والواقع أن الشعور الوطنى المتأجج فى عديد من المناطق المستعمرة بدت بوادره قبل أن تضع الحرب أوزارها واستشعرت دول الاستعمار ذلك وهى تضع معاهدات السلام سنة ١٩١٩ هذا فضلاً عن الهجوم الذى شنه لينين وولسن على الاستعمار عهدئذ [١] .

(١) - Fred Greene, Dynamics of International Relations, Van Norstand, N. Y. 1975.

وقد أسفرت هذه الظروف عن ثورة فى لغة السياسة ظهرت من ناحيتين : -

١ - تغيرت التعبيرات الدستورية التى أصبحت تستعمل فى كثير من الدول الاستعمارية لوصف العلاقة التى تربط ما بين دولة الأصل والأقاليم التابعة وذلك حتى تهدئ من ثورة الوطنيين وترضى فى ظاهرها عنجهية الثائرين . فنجد أن فرنسا مثلاً أطلقت اسم « الاتحاد الفرنسى » على الأقاليم التى تشمل الوطن الفرنسى وغيره من الأقاليم التابعة واسمت مستعمراتها باسم « فرنسا ما وراء البحار France d'Outre mer† وأن إنجلترا قد اسمت أمبراطوريتها الاستعمارية باسم الكومنولث وأقاليمها الاستعمارية باسم الدومينين كما أصبحت إفريقيا البرتغال جزءاً لا يتجزأ من البرتغال وهكذا .

٢ - كذلك ابتدعت الدول الاستعمارية تسميات جديدة لإخفاء مطامعها الاستعمارية بالنسبة للأقاليم الجديدة لعل أشهرها هو نظام الانتداب الذى وجد فى ظل عصبة الأمم ، ونظام الوصاية الى جاء به ميثاق الأمم المتحدة . وهكذا أصبحت الدول ذات النزعة الإمبريالية تخجل من استعمال تعبير الاستعمار للإفصاح عن مطامعها الإقليمية بعد أن كانت تجد فى استعمال هذا اللفظ دليلاً على المتعة والقوة .

٣ - لم تعد مشكلة الاستعمار هى المشكلة المتعلقة بوسائل إدارة الإقليم التابع إذ لم تعد هناك فائدة كبيرة من الاهتمام بإدارة تمارسها الدولة الاستعمارية اليوم لتتخلى عنها أمام تزايد نشاط الجماعات الوطنية بل أصبحت مشكلة الاستعمار تعنى أساساً مشكلة تسوية العلاقات بين الدول الاستعمارية والأقاليم التابعة حتى لا ينتهى الوضع إلى انفجار وطنى . ولذا فإن كثيراً من الأقاليم التابعة منح الاستقلال أو على الأقل نوعاً من الحكم الذاتى مثل أرتيريا التى دخلت مع الحبشة سنة ١٩٥٢ مع تمتعها بالحكم الذاتى [(١)] .

الاستعمار فى كفة الميزان :

بعد أن وضحت الفكرة الاستعمارية ننتقل إلى بحث الدوافع التى تدفع إليه ونناقشها فى حدود الإيجاز الذى توخيناه لهذا البحث .

---

(١) - Winslow, E. M., op. cit.

وراجع أيضا، دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية. م. س. ذ.

وإذا شئنا لبحثنا أساساً من الأسانيد التى يتذرع بها الاستعمار فإننا سنجد أنفسنا فى كثير من الأحيان أمام ادعاءات غير مبررة تخفى حقائق حرص المستعمرون – جهدهم – على عدم الكشف عنها إلى حد أننا نقف حائرين أحياناً فيما إذا كان المستعمر قد أراد من وراء الاستعمار الغاية التى يزعمها . بل قد نجد أنفسنا أحياناً لو ذرائع أمام أخذت على عواهنها تجعل من حقنا أن نشك فى سلمة عقل المستعمر لو أنه كان يريد حقيقة من وراء استعماره ما ادعاه . من ذلك ما قاله الرئيس الأمريكى †Mckinley ليبرر ضم الولايات المتحدة لجزر الفلبين من أن الولايات المتحدة تسعى بذلك إلى تكوين وحدة مع أخوة صغار ذوى بشرة سمراء مات المسيح من أجلهم كذلك .

ورغم أن الاستعمار يحاول أن يخفى يده الحديدية فى قفاز من قطيفة إلا أننا سنحاول تحليل المزاعم الأكثر معقولية من بين ما يتسلح به .

ولعل أكثر الأسانيد ذيوعاً فى لغة الاستعمار هى تلك التى تزعم :

١ – أن الاستعمار ضرورة يدفع إليها تضخم السكان .

٢ – حاجة الدولة الاستعمارية إلى الأسواق الخارجية .

٣ – الحصول على المواد الخام .

٤ – مسئولية الرجل الأبيض فى النهوض بالدول المتخلفة إلى مصاف المدنية .

فهل أثبت الواقع صحة هذه المزاعم ؟..

(أ) عن مشكلة تضخم السكان :

يقال أن أقاليم الاستعمار منافذ لابد منها فتفريج أزمة السكان الذين تضيق بهم أقاليم البلاد الاستعمارية ويمكن أن تتسع لهم أقاليم الاستعمار بسهولة . ولكن هذا الزعم غير مبرر ذلك أن أغلب هذه المستعمرات يقع فى أقاليم استوائية أو قريبة من خط الاستواء والمعروف أن الرجل الأبيض يفضل كثيراً أن يترك وطنه إلى أقليم يقارب فى جوه إقليمه الأصلى . وتؤيد الإحصائيات ما تقول ذلك أن عشرين مليونا من المهاجرين قد تركوا أوربا

إلى خارج أوطانهم خلال نصف القرن الماضى ومع ذلك فإن الذين أقاموا منهم فى أقاليم الاستعمار لا يتجاوز عددهم نصف مليون مهاجر [١] .

بل أن ألمانيا – مبتدعة نظرية المجال الحيوى – لم تبعث إلى مستعمراتها حتى قيام الحرب العالمية الأولى سوى عشرين ألف ألمانى . كما أن مجموع الإيطاليين الذين وجدوا في المستعمرات الإيطالية بإفريقيا عند قيام الحرب العالمية الثانية لم يتجاوزا ستين ألفاً فى حين أن ضعف هذا العدد من الإيطاليين قد هاجر إلى مدينة نيويورك .

ومن هذا يتضح أن التذرع بفكرة البحث عن متنفس لمشكلة السكان فى أقاليم الاستعمار فكرة لا يؤيدها الواقع .

(ب) عن حاجة الدول الاستعمارية لأسواق خارجية :

يذهب بعض الاستعماريين إلى أن التجارة تتبع العلم ، ولذا فإن الدول الاستعمارية يجب أن تبحث عن أقاليم تستعمرها لتجعل منها سوقاً تصرف فيه بضائعها . والواقع أن هذه النظرية غير مؤكدة فقد عرف العالم فترة من الرخاء فيما بعد معاهدات فرساى وفى هذه الفترة بلغت قيمة تجارة المستعمرات حوالى ١٥ مليونا من الدولارات فهو رقم لا يمثل إلا نسبة قليلة من مجموع تجارة العالم فى ذلك الوقت . ثم أن ثلاثة أرباع هذا المبلغ كان من نصيب بريطانيا و ١٠ ٪ للولايات المتحدة وباقيه وزع على الدول الاستعمارية الأخرى بنسب لا تكاد تذكر بل أن بعض الأمبراطوريات الاستعمارية كانت مهددة بالانهيار وإذا كانت بريطانيا والولايات المتحدة هى أكثر الدول الاستعمارية فوزاً بنسب مئوية مرتفعة من تجارة مستعمراتها فإن هذه النسب المرتفعة كانت ضئيلة جداً بالنسبة لمجموع التجارة الخارجية لهاتين الدولتين [٢] .

كما أننا تتبعنا رؤوس الأموال التى تخرج من هذه الدول نجد أن غالبها لا يخرج إلى مستعمراتها بل يقصد مناطق أخرى للاستغلال . ونضرب لذلك مثلاً باليابان فى الفترة ما بين ١٩٣١ – ١٩٣٧ فقد صدرت اليابان خلال هذه الفترة رأس مال قدره

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٥ وراجع أيضا دكتور محمد نصر مهنا، وآخرون أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارض، الاسكندرية، ١٩٨٩.

٦٨٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار إلى منشـوكـو تبين أن ٣١٢,٠٠٠,٠٠٠ من هذا المبلغ يمثل الرأسمالية اليابانية فى منشوكو كان يكلف دافع الضرائب اليابانى ١٧ دولاراً . ولذا فإن قدراً كبيراً من رؤوس الأموال اليابانية قد أغرتهم أسواق أخرى غير مناطق الاستعمار اليابانى .

(جـ) عن الحصول على المواد الخام :

يقال أحياناً أن المستعمرات مصدر خصيب للمواد الخام التى تحتاج إليها الدول الاستعمارية فى صناعتها وأن هذا أمراً أسياسياً فى بناء الأمبراطوريات من الناحيتين السياسية والاقتصادية . ولكن هذا القول ليس صحيحاً دائماً لأن أرباب الصناعات إنما يبحثون عن هذه المواد حيث يجدونها رخيصة هذا فضلاً عن أن الاكتفاء الذاتى بالمواد الخام مستحيل بالنسبة لكفافة دول العالم وأوضح مثال لذلك بريطانيا التى كانت تستعمر خمس العالم ومع ذلك لم يتيسر لها الحصول على حاجتها من المواد الخام عن طريق مستعمراتها فحسب فلا عجب أن يتحمل البريطانى الضرائب الباهظة فى سبيل الاحتفاظ بأمبراطوريته دون أن تزوده هذه الأمبراطورية بحاجته من المواد الخام عن نحو يوفى له الرغد ورخص سبل المعيشة والكسب الوفير .

(د) عن مسئولية الرجل الأبيض قبل المدنية :

زعم البعض أن الاستعمار يحقق هدفاً نبيلاً هو النهوض بأقاليم الاستعمار والارتفاع بها من حضيض التخلف إلى مراتب الحضارة الأمر الذى يعتبر أمانة مقدسة فى عنق الشعوب المتمدنة ممثلة فى الرجل الأبيض .

والحقيقة أن قيام الرجل الأبيض بتعليم الشعوب المتخلفة وتعميره للمناطق ليس غاية فى ذاته بالنسبة للمستعمر وما كان المستعمر ليفكر فى تكبد مشاق الاستعمار والتضحية بالنفس والنفيس لتوطيد دعائمه لوجه الإنسانية خالصاً لا يبغى جزاءً ولا شكورا . وإنما يقوم المستعمر بهذا النشاط من حيث هو وسيلة تساعده على تحقيق أهدافه الاستعماريه الأخرى وى حدود ما يحقق هذه الأهداف فحسب . وقد قابلت دول الاستعمار ثروات وطنية فى كثير من أقاليم الاستعمار الأمر الذى يهدم هذا الزعم من أساسه [1] .

---

(١) -Fred Greene, op. cit.

وهكذا يبين لنا أن الصورة التى يحاول الاستعمار أن يمثل فيها نشطه لا ظل لها من الحقيقة .

على أننا لا نريد بما سبق استعراضة أن ننفى عن الاستعمار أية فائدة بالنسبة للدول الاستعمارية من حيث النواحى المختلفة التى حللناها فيما سبق إذ يجوز مثلاً أن تحصل الدولة الاستعمارية على بعض المواد الخام التى هى فى حاجة إليها من الإقليم المستعمر . وإنما يهدف من وراء تنفيذ المزاعم السالفة إلى إثبات أن الاستعمار إنما يخلق الذرائع التى قد تبدو مبررة فى ظاهرها ولكنها فى الحقيقة ليست مبتغاه الأساسى . ولا يمكن أن نقول أن هذه الأسباب جديرة بالاعتبار إلا إذا كان فى ميكنة الدولة الاستعمارية أن تبتغى الإقليم الذى تستعمره حسبما يحلو لها وأن تستعرض مناطق العالم ثم تحدد منها ما يسد حاجة من الحاجات السالفة الأمر الذى لا يتصور تحقيقه إلا عن طريق اتفاق عالمى بين دول الاستعمار وهو أمر ظاهر الاستحالة بلا شك .

والذى حصل عملاً أنه كثيراً ما اتضحت حقيقة مزاعم الاستعمار ، وأنها تخفى مزاياه الحقيقية فمثلاً زعمت ألمانيا أنها تريد مجالاً حيوياً فى مستعمراتها . وقد بان لنا مما سلف أنها لم تكن مجالاً حيوياً ومع ذلك ظلت ألمانيا متمسكة بها وتدافع عنها بالحديد والنار .

إذا فما هو الغرض الحقيقى المشترك للاستعمار ؟ .. قلنا أن الاستعمار مظهر من مظاهر الكفاح على القوة ولذا فإن الدول الاستعمارية لا توازن بين الفوائد والخسائر المادية التى تحققها من وراء الاستعمار بقدر اهتمامها بما ستجنيه من عناصر القوة نتيجة لنشاطها الاستعمارى والقوة كما قلنا هى الموجه الأساسى للسياسة الدولية .

بيد أن التناقس الاستعمارى قد يؤدى إلى حروب سواء فيما بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض أو بين الدول الاستعمارية والأقاليم المستعمرة ولكن هذه المخاطرة لم تكن لتعقد بالمستعمرين عن تحقيق أطماعهم لأن الحروب بين الدول المستعمرة كانت قليلة فيما مضى كما أن الحروب بين الدول الاستعمارية ضد أقاليم الاستعمار كانت حرباً غير متعادلة . أما اليوم وقد نمى الشعور القومى فى كثير من مناطق الاستعمار وأصبحت الحركات الوطنية مثار قلق ومصدر إرهاق شديد للدول الاستعمارية كما أن الصراع بين الدول الاستعمارية فى صورة حرب عالمية غدا أمراً مفزعاً تقشعر لذكره الأبدان وتخشاه الدول

العظمى كما تخشاه الدول الصغرى فقد آن للاستعمار بمعناه التقليدى أن يؤذن بالزوال وبات على الدول الساعية للقوة أن تبحث لها عن وسيلة أخرى لتحقيق هذ القوة غير الاستعمار فى صورته السالفة . ولعل الصور ذات المظهر المتمدين التى تحاول الدول الاستعمارية إضفاءها على استعمارها فتصفه تاره بأنه انتداب ، وأخرى بأنه وصاية هى محاولة اليائس لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا نظام تقضى طبيعة الأشياء بأن مصيرة إلى الفناء (١) .

مفاهيم أخرى للاستعمار الجديد وأشكاله :

تعتبر ظاهرة الاستعمار الجديد – ومن وجهة نظر أساتذة العلاقات الدولية ظاهرة حديثة العهد نسبياً الأمر الذى يجعل من التعمق فى تحليل كافة أبعادها ومصادرها ونتائجها أصعب من تحليل الملابسات والمؤثرات التى ارتبطت بالاستعمار التقليدى ، ومما يزيد أيضاً من صعوبة التحليل تنوع أدوات الاستعمار الجديد وتخفيه وراء جهات لا يعبر شكلها الظاهر عن مضمونها ودوافعها الحقيقية والأغراض التى اتجدمها ، فعلى سيل المثال يصبح من الصعب أحياناً التمييز بين ما إذا كان التغلغل الأيديولوجى يتم تعصباً ودفاعاً عن أيديولوجية سياسية واجتماعية معينة اعتقاداً فى صحتها ، أم أن هذا التغلغل الأيديولوجى يستغل كأداة للدفاع عن مصالح إمبريالية وكذلك الحال فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها الدول الكبرى والدول الصغرى وعما إذا كانت توجه بقصد المساعدة فى رفع مستويات التطور الاقتصادى لهذه الدول النامية أو الدفاع عن أمنها القومى ؟ أم أن تلك المساعدات تقدم بالدرجة الأولى لتأمين المصالح السياسية والاستراتيجية للدول التى تقدمها ؟ وتنقسم الدول التى تمارس عليها أساليب السيطرة الاستعمارية الجديدة إلى ثلاثة أنواع وهى : –

(أ) فئة الدول التابعة سياسياً وهى تلك الدول تحرم من ممارسة سلطاتها السياسية بالشكل الذى يتفق مع كونها صاحبة السيادة القومية ، فقرارات الدولة واتجاهاتها السياسية مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسى الخارجى . وفى هذ الحالة يكون المصدر هو مركز صنع القرارات السياسية الخارجية الهامة بالنسبة للدولة التابعة ، وبذا يكون استقلالها شكلياً محصنا ومن أمثلة هذه الدول فرموزا فى علاقاتها مع الولايات المتحدة(٢) .

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) - Winslow, E. M., op. cit.

(ب) فئة الدول التابعة اقتصادياً : وهى تلك الدول التى تعتبر مستقلة من الناحية الشكلية ، ولكن مظعم قطاعات ومراكز الإنتاج الاقتصادى فيها تقع تحت سيطرة دولة خارجية . والحقيقة أن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتفرع منها من نتائج تمس الاستقلال السياسى للدولة هى عملية نسبية ويتفاوت مداها من دولة إلى أخرى ، فالبعض مثلاً ينظر إلى كل الدول النامية التى تعتمد فى تنمية نفسها على المساعدات الاقتصادية التى تأتيها من مصادر خارجية على أنها تابعة اقتصادياً بشكل أو آخر ، لكن الملاحظات أن كل الدول التى تتلقى معونات اقتصادية خارجية ليست تابعة بالمفهوم الحرفى والحقيقى لكلمة التبعية ، وكذلك فليست كل الدول التى تسمح بوجود استثمارات أجنبية فيها تابعة وإنما يتوقف الأمر كله على مدى سيطرة الدولة على ما يجرى داخلها من نشاط اقتصادى أجنبى وأيضاً بنوعية الأدوات والضوابط التى تبقى على هذا النشاط الاقتصادى فى الحدود التى لا تخرج به إلى التصادم من الاستغلال السياسى للدولة أما إذا فقدت الدولة هذه السيطرة وانعدمت أدوات الرقابة الوطنية وضوابطها على النشاط الاقتصادى والأجنبى فهنا يمكننا أن نقول أن الدولة تعتبر فى حالة تبعية اقتصادية حقيقة لغيرها من الدول [١] .

(جـ) فئة الدول التابعة تبعية كاملة : فهذه الدول وإن كانت مستقلة اسمياً إلا أنها تعتبر تابعة لغيرها من الدول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ومن أمثلة ذلك دول شرق أوروبا الشيوعية فى علاقاتها بالاتحاد السوفيتى فى الفترة بين ١٩٤٥و ١٩٥٣ أى حتى موت ستالين ، وألبانيا اليوم حيث تبعيتها كاملة للصين الشيوعية منذ عام ١٩٦١ ، والسبب فى هذا المفهوم الشامل للتبعية فى تلك الدول بالذات هو أنه فى الدول الشيوعية نجد أن الحكومة تقوم بالسيطرة على أجهزتها ومؤسساتها السياسية الحاكمة كخطوة أولى ، وهذا هو السبب فى أن السيطرة الاستعمارية على هذا النوع من التوابع تكون أشمل واحكم من السيطرة على التوابع الاقتصادية .

تقييم الآثار والنتائج التى خلفها الاستعمار فى العلاقات الدولية :

أولاً : ارتبطت بالاستعمار ممارسة أبشع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادى إلى الحد الذى عرقل من قدرة الدول التى خضعت على النمو الاقتصادى أيضاً والنمو

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية، الاطار النظرى العام، مرجع سابق، ص ٢١١.

الاجتماعي وقد أمكن للدول الاستعمارية التي تمارس سياسات الاستنزاف الاقتصادي – أن تحقق عدة نتائج منها احتكار أسواق الدول التابعة لها مع إغلاقها في نفس الوقت في وجه منافسته الواردات التي تأتي من الدول الأخرى وكان معنى ذلك أن الدول التابعة لم تكن لتستطيع أن تستورد ما تحتاج إليه من السلع من المناطق الأخرى حتى لو كانت أرخص ثمناً، كذلك فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرصدتها من العملات الصعبة التي تحصل عليها من صادرات مستعمراتها إلى الدول الأخرى ، وقد استخدمت هذه الأرصده في دعم المركز المالي والاقتصادي للدولة المستعمرة ، كذلك فقد احتكرت الدول الاستعمارية السيطرة على مقدرات المستعمرات من السلع الأولية والمواد الخام ولم تدفع في مقابلها إلا أثماناً بخسة غير مجزية إطلاقاً ، وكان معنى هذا كله استمرار اتساع الفجوة الاقتصادية التي تفصل بين الدول الاستعمارية أو مستعمراتها إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه وقد خلقت هذه الفجوة مناخاً من التوتر والتأزم في علاقات هاتين الفئتين من الدول بعضها ببعض [(١)] .

ثانياً : إن الاستعمار وما ارتبط به من سياسات التمييز والاضطهاد العنصري قد تسبب في إحداث فجوة نفسية واسعة بين الدول الاستعمارية الأوربية وبين الدول التي خضعت للسيطرة الإمبريالية في آسيا وإفريقيا وغيرها من المناطق وقد ترتب على سياسات التمييز العنصري العديد من النتائج منها إلى تطبيق هذه السياسات العنصرية كان يخدم هدفاً سياسياً أساسياً وهو تعميق الإحساس لدى سكان هذه المستعمرات بأنهم كانوا ينتمون إلى عناصر واجناس لا ترقى في مستوى التطور الحضاري إلى مستوى العناصر الأوربية البيضاء وكان معنى ذلك هو قبول المستعمرات للأمر الواقع والاستسلام له بصرف النظر عن فداحة الاستغلال الذى كانت هذه المستعمرات تتعرض له ، وبمعنى آخر فقد قامت سياسات التمييز العنصري على التحقير من شأن الأجناس التي ينتمي إليها سكان المستعمرات ودمغهم بوصمة التخلف الحضاري وهو ما ولد أحساساً لدى سكان المستعمرات بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية أو ما هو أسوأ وهذا الإحساس بالمهانة والاضطهاد وهو الذى بلور فيما بعد الشعور العام في هذه المستعمرات كلها بالثورة ضد الاستعمار وسياساته وأهدافه وأساليبه ولعل أبشع مثال لسياسات التمييز العنصري في الوقت الراهن هي تلك التي تمارسها

(١) - Easton, steward, op. cit.

وراجع أيضا دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

حكومات الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا تجاه الإفريقين السود الذين يعاملون بقسوة تتنافى مع أبسط مبادئ الكرامة الإنسانية [1] .

ثالثاً : إن السياسات الاستعمارية التى أثبتت فى جانب على خلق وأثارة مشاكل الأقليات قد تسببت فى حدوث مضاعفات سياسية دولية لازال العالم يقاسى منها حتى بعد انتهاء النماذج التقليدية للسيطرة الاستعمارية فقد اتخذ النهج الاستعمارى من مشكلة الأقليات ثلاث اتجاهات كانت كفيلة بنسف الأساس القائم من التجانس العنصرى أوالتضامن الاجتماعى فى المجتمعات التى طبقت عليها هذه السياسات ، فقد قام المظهر الأول على إيثار بعض الأقليات بمعاملة تفضيلية واتخذ هذا الشعور من جانب الأقليات كأداة لاحكام السيطرة الاستعمارية بشك أو آخر على أغلبية السكان ، وقام المظهر الثانى لهذه السياسيات على تشجيع هجرة العمل الرخيص من مستعمرة إلى مستعمرة أخرى مما ولد – بمرور الزمن مشكلة وجود أقليات عنصرية وافدة أصبحت ترتبط ارتباطاً مصلحياً وثيقاً بهذه السيطرة الإمبريالية ، أو على الأقل فقد أصبحت هذه المستعمرات مصدر حياة لها بعد أن أنهت صلاتها بأوطانها الأصلية .

مدى موضوعية صور الاستعمار الجديد :

وفى أيامنا هذه نلحظ استمرار الكلام عن صور الاستعمار الجديد ومن ثم للإمبريالية وهذه الصور تتمثل – عند الذين يعنون بها من الباحثين – فى تحرك القوى الاستعمارلة القديمة – بعد أن فقدت سيطرتها على البلاد المستعمرة أثراً استقلالها – نحو تعويض بعض ما فقدته بأساليب جدية تمد بها حماياها . أنه استعمار ولكن الجديد فيه هو أساليبه ، أنه على حد تعبيرا أحد المعنيين بتحليل هذه الظاهرة الجديدة كفاح مؤخرة قوى الاستعمار القديمة ، من أجل الإبقاء على مكاسبهم الاستعمارية ، وكفاح مؤخرات القوى هو دائماً أكثر مرارة وأشد ضراوة ، أن التباين بين الاستعمار فى صورته القديمة وصورته الجديدة ينحصر عند الملاحظين فى تباين الأساليب فالمستعمرون القدامى راحوا يلجأون إلى أساليب فيها من الرقة ودقة الإقناع ما يبعد عنها ظنون التوسع الاستعمارى ولكنها أكثر فاعلية –

---

(1) –Kulaki, W.W International Politicoin Revalation ory Age, P:147-236.

دكتور محمد نصر مهنا : سياسة التميز العنصرى فى إسرائيل وجنوب أفريقيا ص ٢٢٠– ٢٤٥. فى: مشكلة «روسيا» «زمبابوى» دراسة مقارنة، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٨٤.

فى ضوء الواقع الجديد – الذى لم يعد يحتمل أساليب العنف الاستعمارية القديمة ، ذلك بينما الأهداف واحدة : أنها بالنسبة لصورة الاستعمار الجديد تتمثل إما فى الاستمرار فى إخضاع الشعوب التى تحررت من الاستعمار فى صورته القديمة لنفوذ المستعمر القديم تحقيقاً لنفس الامتيازات الاقتصادية والسياسية وأما ببسط نفوذ مستعمر جديد إلى مناطق لم يسبق له استعمارها . لقد اقتنع المستعمرون القدامى فى الحقبة الأخيرة أن واقع العصر لم يعد يطيق « التكشير عن الأنياب » وإنما لابد من ابتسامات وملاطفات لها الفرنسية الجديدة فتحققت الأهداف الأخلاقية بأساليب أخلاقية مكيافيلية ، أن الاستعمار الجديد هو وحش رهيب يخدر فريسته بموسيقى هادئة أن أساليبه تدور لدى أغلب الملاحظين حول التقدم إلى الشعوب المحررة حديثاً من الاستعمار بالقروض المالية لكى تستعين بها على مواجهة أعبائها القومية الجديدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالمعونات الفنية اللازمة لإنمائها ، وغير ذلك مما يبدو للدولة المستقلة حديثاً عملاً ودياً بينما ضمير المستعمرين أنغام الموسيقى المخدرة [١] .

هذا ولايزال تفسير صورة الاستعمار الجديد هو موضع خلاف عميق بين الملاحظين والباحثين بل أن الأخطر هو انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفككه إلى جمهوريات منفصلة وتغير النظام العالمى إلى نظام أحادى القطبية تتصدره الولايات المتحدة الامريكية حيث حلت التنافسات محل المواجهات وظهرت التكملات الاقتصادية واتسع نطاق الانفراج الدولى وبرزت ملامح نظام دولى جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم وفى نفس الوقت تراجعت الايديولوجيات التقليدية حول الامبريالية والاستعمار بانهيار الاتحاد السوفيتى حيث انتهت الصراعات بين الدول الاستعمارية وحلت رموز جديدة مثل نقل التكنولوجيا من الغرب إلى الدول النامية .

* * *

(١) د. محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

الفصل الرابع

سياسة توازن القوى

ماذا يقصد بالتعبير « توازن القوى »:

لكى نقرب هذا التعبير إلى الذهن نفترض جدلاً أن الجماعة الدولية تتكون من ثلاث دول هى أ ، ب ، جـ . فإن من الواضح أن زيادة قوة أية دولة من الدول الثلاث يعنى إضعافاً لقوة الدولتين الآخرتين ؛ لأن قوة الدولة معيارها نسبى يقاس حيال قوة غيرها من الدول . فلو أن دولة « أ » غزت دولة « ب » وأخذت جزءاً من إقليمها فإن هذا يؤثرعلى دولة « جـ» تأثيراً مباشراً لأن دولة « أ » قد زادت من قوتها على حساب دولة « ب » وأصبحت فى مركز أفضل حيال دولة « جـ» ومن ثم فإن المنطق يقضى على دولة « جـ» بأن تحول دون حصول هذا الوضع وذلك بأن تساعد دولة « ب » ضد دولة « أ » وهى إذ تقوم بهذه المساعدة إنما يحدوها إلى ذلك صالحها الخاص الذى يهدده ازدياد قوة « أ » وهكذا نجد أن دولتى ب ، جـ تجمع بينهما المصالح المشتركة فى مثل الموقف الذى عرضناه لأن كلا منهما ترى أن زيادة قوة أ تخلق وضعاً يهدد كيانها واستقلالها . ويتحقق ذات الوضع بالنسبة لدولتى أ ، جـ وهكذا دواليك . ومن ثم فإن كل دولة من الدول الثلاث ستحاول أن تلقى بثقلها فى كفة الميزان التى توجد بها الدولة المعرضة للتهديد لأن الأمير الذى ساهم فى زيادة قوة غيره من الأمراء إنما يهدم – كما قال مكيافللى – قوته الخاصة . ولذا فإن سير الدول الثلاث على هذه السياسة يترتب عليه ألا تتمكن دولة منها أن تبز الدولتين الباقيتين ؛ وبهذا تحافظ على استقلالها [1] .

---

(١) –Hans Morganthau, op. cit.

وتبعاً يمكن أن نقول أن سياسة توازن القوى هي السياسة التى تهدف فى صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول أعضاء الجماعة الدولية وذلك بمنع أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى حدٍ يهدد الدول الباقية . ومن ثم فإنه يكون من قبيل التجاوز فى التعبير أن نقول أن سياسة توازن القوى تهدف أساساً إلى حفظ السلام أو المساهمة فى العمل على إقرار حسن التفاهم الدولى . إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب أو تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوزان الدولى فى القوى .

وإذا كانت فكرة الدولة هى مركز التنظيم فى القانون الدولى فإن فكرة توازن القوى هى الإطار الذى يرسم النشاط السياسى بحيث يمكن أن نقول أن السيادة هى المرسى الذى يحاول كل سياسى أن يرسو عليه وتوازن القوى هى الريح التى يستعين بها على أنواء بحر السياسات الدولية .

لمحة من تاريخ سياسة « توازن القوى ».

بيد أن توازن القوى كمرشد لنشاط الدولة مبدأ نمط فى القدم . والذى يستعرض تاريخ أية دولة يجد أنها حاولت على قدر متفاوت أن تحققه فى سياستها الخارجية فكل الدول حاولت فى وقت أو غيره أن تمد سلطانها على أقاليم أو شعوب أخرى لأن هذه هى وسيلة تحقيق القوة كما أورينا سلفاً . ولذا ذهب بعض الباحثين إلى أن الامبراطورية العظمى هى أكثر الأسباب دفعاً إلى استزادة من رقعة الأمبراطورية لأن الفهم الاستعمارى لا يعرف حداً ، ومن ثم فإن الدولة التى لا تحول عقبة دونها فى سبيل الامتداد لن تقف بجهودها الاستعمارية عند وضع بين ويتشكل طمعها هذا طبقاً لمصالح الطبقة الحاكمة فيها . فالدول التى تسيطر عليها استقراية زراعية تسعى إلى الحصول على مزيد من الأراضى والدول التى تحكمها طبقة البورجوازية التجارية تجرى وراء احتكار أقاليم تسهل عليها الاستيراد والتصدير ، أما الدول التى تسيرها بورجوازية صناعية فتقصد إلى فتح أسواق صالحة لصناعتها وهكذا [١] .

ومن هذا يتبين أن السعى إلى القوة – وأن اختلفت وسائله وأساليبه – هو الغاية التى تسعى إليها كافة الدول أياً كان نظامها .

---

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٦٥.

ولما كانت القوة كما قلنا[1] أمراً نسبياً يتوقف على المقارنة فإننا لا نستطيع أن نصف دولة بأنها قوية لمجرد توافر ظروف اقتصادية ومالية واجتماعية وعسكرية لصالحها ، بل يجب أن نضع فى اعتبارنا ما توفر من هذه الظروف بالنسبة للدول الأخرى حتى يمكن أن نحكم على هذه الدول بأنها دولة قوية أم لا . فإذا نظرنا إلى دولة مثل انجلترا مثلاً فقد نصفها بالقوة إذا ما قورنت بدولة مثل العراق بينما لا تعتبر إنجلترا قوية إذا قيمت بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولما كان السعى إلى القوة غريزة الجماعة الدولية - أن مازلنا استعمال التعبير - ولما كانت هذه الغريزة لا يمكن إشباعها ذاتياً فإن ازدياد قوة أية دولة يهدد غيرها من الدول واستمرار هذه الزيادة يترتب عليه اتساع رقعة الدولة التى تهدد غيرها من جراء هذه الزيادة، ولذلك فإن الدول تراقب بعضها البعض وتعمل كل جهدها على أن تحول دون وصول غيرها إلى مرتبة من القوة تسمح لها بأن تتحكم فى مصيرها أو بتعبير آخر لأن تصل فى الاوليجارشيه الدولية إلى مكانة لا تنازع. وبقدر نجاح الدول فى تحقيق هذه السياسة بقدر ما تضعف صولة الاوليجارشيه الدولية . فإن أغفلت الدول هذه السياسة أو فشلت فى تحقيقها فإن ذلك يقوى نفوذ الأوليجارشيه الدولية بل وقد يصل بالعالم إلى أتوقراطية دولية[2] .

وإذ أن النزعة إلى القوة هى سمة السياسة منذ القدم فإن سياسة توازن القوى هى رد الفعل الطبيعى الذى اقترن بتلك النزعة ، ومن ثم فإن العمل على حفظ التوازن فى القوى قديم قدم القوة فى مجال العلاقات الدولية . بيد أن تزايد القوى لا يمكن أن تحفظ توازنه على مر العصور؛ لأن قوى الدول لا تقوم على توزيع عادل بين أعضاء الجماعة الدولية من حيث الإمكانيات. ولذا فإن للقطيعة الدبلوماسية التى كثيراً ما تتخذ صورة الحرب أصبحت ظاهرة طبيعية فى العلاقات الدولية كوسيلة لإعادة التوازن فى القوى فإذا وضعت الحرب أوزارها فإن الدول المنتصرة تحاول مدفوعة بنزعة القوة، أن تحقق لنفسها أكبر قدر من عناصر القوة على حساب الدولة المهزومة. وهكذا تقوم الحرب لإعادة التوازن الدولى ولكنها تنتهى بالعالم إلى ميزان ممثل كذلك. ومن ثم يدور العالم فى حلقة مفرغة من النزاع والصراع

---

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

(٢) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

والجديد فى مبدأ توازن القوى هو محاولة صياغته صياغة جديدة فى مجال العلاقات الدولية على لسان رجال السياسة ومخالفة الدبلوماسية تلك المحاولة التى يمكن أن ترجع بها إلى عهد لويس الرابع عشر . وكان اللورد Bolingborke أحد المسئولين عن السياسة البريطانية خلال السنوات الأخيرة من حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠١ - ١٧١٣) من أوائل الذين استعملوا هذا التعبير فى برامجهم السياسية [١] .

وكان الفقيه السويسرى Emeric de Vattelأول من عالج المبدأ باعتباره من مشاكل القانون الدولى العام . وذلك فى كتابه Droit de fens سنة ١٧٥٨ فقال أن أوربا تكون نظاماً سياسياً يرتبط فيه سكانها بعلاقات ومصالح مختلفة تجعل منهم جسماً واحداً ولم يقل - كما كان الحال فى الماضى - خليطاً من الأجزاء المنفصلة لا يهتم كل جزء منها بغيره من الأجزاء إلا فى نطاق ضيق . ولقد غدت أوربا جمهورية واحدة من مجموعات مستقلة يدفعها صالحها المشترك أن تعمل على حفظ النظام والحرية فى ربوعها وهذا هو الذى يزكى مبدأ حفظ التوازن بين القوى لأن هذا المبدأ يعنى تنظيم الشئون بحيث لا تترك دولة فى مركز يسمح بها بأن تتمتع بسيطرة مطلقة وتتسلط على الآخرين . واقترح دى فاتيل أن يتحقق هذا المبدأ عن طريق المحالفات والاتحادات لتقف سداً يحول دون قلب التوازن . وقد أنكر دى فاتيل على الدول أن تتخذ من هذا المبدأ ذريعة لتدعى لنفسها حقاً مطلقاً فى منازلة الدول الأخرى بالسلاح ولكنه أقر لها بأن تدفع عن نفسها الخطر الذى يهددها أو يحتمل أن يهددها باستعمال القوة إذا كان لذلك ما يبرره وقرب وجهة نظره بأن ضرب مثلاً برجل يسير وسط غابة ولاحظ أن شخصاً آخر لا يعرفه يحملق فى وجهة فهل يترك لهذا المجهول الفرصة الكافية حتى يطلق عليه النار لكى يتأكد من حقيقة نواياه أم أن الأجدر به أن يسرع باتخاذ وسائل الحيطة لأن ظروف الحال توحى بأن نيه هذا الغريب تحتمل الشر . كذا عرض دى فاتيل مبدأ توازن القوى على أنه ضمان لحرية واستقلال الدول . وقد ذهب روسو وكانت وطائفة كبيرة من خلفوهم من الكتاب إلى أن مبدأ حفظ التوازن قد غدا خصيصة لاتنفصم عن سياسة الدول الغربية [٢]

---

(١) - Claude, Lins, Power and International Relations, Macmillan, New York, 1969.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع:

- Kaplan, Morton, Balance of power, Bipolarity and other Models of international System, (The American Political Science Review, Sept. 1944.

وهكذا انتقل مبدأ توازن القوى من سياسة تسير عليها الدول تلقائياً إلى مبدأ مرسوم العلاقات وواضح العبارات يمكن تناوله بالدراسة والبحث . ولما كان قصدنا من رداسة تاريخ المبدأ هو توضيح حقيقة عملية هى أن المبدأ رغم قدمه البعيد لم يظهر فى لغة السياسة الدولية إلا مؤخراً فإننا نكتفى فى سبيل التمهيد لبحثنا الأساسى وهو دراسة التطبيق المعاصر لهذا المبدأ ، بأن نذكر كلمة سريعة عن المظهر العملى الذى اتخذه هذا المبدأ فى سياسات القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

يمكن أن نقول أنّ سياسة نابليون (١٧٩٩ / ١٨١٤) كانت أقوى محاولة ظهرت فى القرن التاسع عشر للإحاطة بهذا المبدأ . تلك السياسة التى أدت إلى تكتل الدول ضده وانتهت بهزيمته فى وُولترلو . وتبع ذلك أن اجتمعت الدول الكبرى فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ لتعيد أوربا إلى ما كانت عليه قبل حكم نابليون فرجعت كل من إيطاليا وألمانيا إلى تقسيمها القديم مع بعض التغيرات الطفيفة التى كان أهمها منح النمسا جزءاً كبيراً من شمالى إيطاليا (لمبارديا وفينسيا) ومنح بروسيا جزءاً من شمالى غرب ألمانيا وجعلت دولة وصلت دولتى النمسا وبروسيا تعدا إليهما الملكية ، وضم دولتى السويد والنرويج فى اتحاد فعلى وضم بلجيكا إلى هولندا ليجعل منهما دولة واحدة ، قوية تكون حائلاً دون توسع فرنسا ، كما أقر تجزئة دولة بولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا .

كذلك كان من المبادئ التى سجلت فيينا سنة ١٨١٥ إعادة تنظيم علاقات الدول ببعضها البعض ، ومن أهم تلك المبادئ : -

١ - مبدأ توازن القوى .

٢ - مبدأ المشروعية وهو إعادة الملوك إلى عروشهم لما لهم فى ذلك من حق مشروع.

٣ - مبدأ الحياد الدائم ، وقد وضعت سويسرا بمقتضاه فى حالة حياد دائم .

٤ - مبدأ صحية ووضع قواعد لذلك الترتيب الممثلين الدبلوماسيين .

٥ - تحريم تجارة الرقيق .

وتلا مؤتمر فيينا سلسلة من المؤتمرات الدولية أطلق عليها فيما بعد اسم الكونشرت الأوروبى ، وتجدر الإشارة إلى أن واضع الحجر الأول فى بناء الكونشرت الأوربى هو مؤتمر

شايتون الذى انعقد فى ٥ فبراير سنة ١٨١٤ وكان ذلك حين صرح لممثلوا النمسا وبريطانيا وبروسيا لمندوب نابليون فإنهم لا يمثلون أنفسهم أو دولهم وحدها ، بل يمثلون أوربا كلها ويتكلمون باسمها [١] .

ولما عاد إلى فرنسا الحكم الملكى عقد الخلفاء الذين هزموا نابليون معاهدة باريس فى ٣٠ مايو ١٨١٤ ، وأثبتوا فيها أنهم يعلنون العزم على تقرير سلام دائم بين الدول يقوم على أسس من « التوازن العادل » بين القوى المختلفة ، وعقب هذه المعاهدة عقدت المحالفة المقدسة ، وهى تصريح مشترك صدر من أمبراطور روسا وأمبراطور النمسا وأمبراطور روسيا أعلنوا فيه ترابطهم وتحالفهم ، أما إنجلترا فلم تنضم إلى هذه المحالفة المقدسة ولكنها أبرمت فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ معاهدة رباعية بين بريطانيا وروسيا والنمسا مدتها عشرون سنة وبموجب هذ المعاهدة تلتزم الدول الموقعة عليها أن تحافظ بالقوة المسلحة على الأوضاع الإقليمية الرجعية لم تثبت طويلاً أمام حركة القوميات الجديدة ، فالوحدة التى فرضتها مؤتمر فيينا على بلجيكا وهولندة سرعان ما انحلت بإعلان بلجيكا استقلالها سنة ١٨٣٠ مع حيادها الدائم ثم إعلان الجمهورية الفرنسية فى أعقاب أحداث ١٨٤٨ وإعادت النمسا تكوينها كمملكة مزدوجة سميت الأمبراطورية النمسوية المجرية وتمت لإيطاليا وحدتها وكذلك ألمانيا وبدأ تفكك الأمبراطورية العثمانية فاستقلت الصرب ورومانيا والجبل الأسود وبلغاريا .

واستمر توازن القوى كمبدأ يواجه بعاصفة من المد والجزر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وقرب نهاية هذا القرن كانت الجمعية الجرمانية فى ألمانيا تبث أفكارها التى دخلت بها الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من الهزيمة التى حاقت بألمانيا فى هذه الحرب إلا أن توازن القوى استمر يواجه العواصف أيضاً ولاسيما فى عهد هتلر ..... على ذلك لاسيما فى عهد هتلر . وقد انساقت ألمانيا فى رغبتها إلى حد التغالى فانقلب الوضع وأصبحت كفة ألمانيا فى ميزان القوى من الثقل بحيث اعتبرت الدول القربية أن الأمر بات يهددها بخطر محدق وكان لابد من إعادة التوازن مرة أخرى فكانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) .

أما وقد وصلنا إلى الحرب العالمية الثانية فإننا نكون قد وصلنا إلى الصورة الراهنة

---

(١) - **Kaplan, Morton, op. cit.**

لسياسة توازن القوى . ونحن نرى أن حسن فهم الصورة المعاصرة لسياسة التوازن القوى يقتضى مناقشة الخطوط العريضة لسياسة دول الاوليجارشيه الدولية ؛ لأن سياسة العالم فى أسسها الرئيسية انما ترسمها هذه الأوليجارشيه كما قلنا فنبدأ بكلمة عن فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية من منظور تاريخى .

تطور فلسفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية :

ظلت الولايات المتحدة إلى قيام الحرب العالمية الأولى بعيدة عن مقر السياسة الدولية. وقد سيطرت على سياستها الخارجية إلى ذلك التاريخ ثلاث مبادئ هى : العزلة بالنسبة لأوروبا . ومبدأ مونرو بالنسبة للعالم الجديد وتوسعة الحدود الإقليمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . ونناقش فيما يلى هذه المبادئ بإيجاز [١] وذلك فى فترة الحرب الباردة وحتى عشية انهيار الاتحاد السوفيتى السابق .

(أ) العزلة بالنسبة لأوربا :

يبدو لنا أن المحيط الشاسع الذى يفصل الولايات المتحدة عن غيرها من أرجاء العالم هو الذى يفسر البداية الأولى لسياسة العزلة ، تلك العزلة التى اكتسبت نوعاً من القدسية عند الأمريكيين إلى حد أن الكلمات التى تضمنها خطاب الوداع الذى ألقاه واشنجتن وأوصى فيه بهذه العزلة كانت تقرأ بلهجة جديدة وقوة فى كل عيد ميلاد لواشنجتن بوصف أنها حكمة لا يرقى إليها الشك أثرت عن نبى الأمريكيين بل أن البعض يذهبون إلى تكييف الثورة الامريكية فى ذاتها بأنها عمل من أعمال العزلة وانعكاس بفكرتها إذا كانت بمثابة لك العرى الوثيقة التى تربط الولايات المتحدة بمجتمع آخر يختلف عنها المجتمع الأوربى . وقد بلغ من تمسك الأمريكيين بالعزلة أن بعض كبار ساستهم شك فى حكمة الاشتراك فى المؤسسة الدولية للصليب الأحمر .

والحق أننا لو تتبعنا سياسة الولايات المتحدة منذ استقلالها إلى قيام الحرب العالمية الثانية نجد أنها لم تدخل مع أية قوة أوربية فى اتحاد سياسى وثيق مكتفية فى الغالب الأعظم بأن تلعب دورها فى السياسة على انفراد وقد ساعدها على ذلك نموها المضطرب السريع

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Henary A. Kissinger, op. cit

الذى أغناها من أن تتحالف مع الدول الأخرى . حقاً أن صيحات عارضة ترددت من وقت لأخر منادية بالتدخل لاسيما فى فترة الثورات الأوربية التى حفرها القرن الماضى ولكن سياسة العزلة هى التى كتب لها الانتصار ، لأنها تتفق مع مصالح الولايات المتحدة من عدة نواح .

فقد كانت البلاد بصدد تطور ضخم ، فطبيعى أن يشغلها صالحها الحاضر ومجهودها التطورى عن أن تستهلك نشاطها فى خصم الأحداث الدولية والأفضل أن تستفيد به بناء نظام اقتصادى واجتماعى أقوى خصوصاً وأن أوربا لم تعرف فى الفترة السابقة على الحرب الأولى حرباً عامة تستنفز الأمريكيين . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت فى حاجة إلى مزيد من المهاجرين وأن سياسة العزلة وما يترتب عليها من عدم معاداة الدول سياسة تشجع على الهجرة إذ لن يقعد بالمهاجر عائق الكراهية الوطنية أو خشية التحيز لسكان أمامنا الدليل المقنع بأن صالح الولايات المتحدة كان يقضى عليها فعلاً بأن تسير فى هذه الحقبة من تاريخها على مبدأ العزلة [١] .

ولم تفلح الحرب العالمية الأولى – عند بدايتها – فى زحزحة أمريكا عن عزلتها إلى أن بدأت ألمانيا حرب الغواصات ضد السفن التجارية فى شتاء سنة ١٩١٥ وما كان من غرق الباخرة لوزيريانا وعليها مائة أمريكى واستمرار الألمان على نشاطهم الفدائى تحت سطح البحر مما أدى إلى قطع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة ، ثم دخول الولايات المتحدة الحرب ، ودخول الولايات المتحدة الحرب يفتح صفحة جديدة متميزة فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة . وتم النصر ومثل ولسن بلاده فى مؤتمر السلام وهناك منيت مثلها العليا بخيبة أمل ذريعة ففرقت عن الاشتراك فى عصبة الأمم وعادوها إغراء سياسة العزلة ولذا نجد سياسة الولايات المتحدة فى فترة ما بين الحربين العالميين مزيجاً غريباً من التعاون الدولى والعزلة . فهى مثلاً ترفض التصديق على المعاهدات الصلح ولكنها تساهم فى مساعدة ألمانيا وتسوية مسألة التعويضات وفى سنة ١٩٢٨ تعقد ميثاق بريان كيلوج ثم تغلق فى ذات الفترة باب الهجرة إليها وتصمم على أن يدفع مدينوها من الحلفاء ما عليهم من ديون وهكذا .

بيد أن السياسة الهتلرية وضعت حداً لسمة التأرجح التى اتسمت بها تصرفات أمريكا فقد أحست أمريكا أن انتصار الريخ الألمانى يتضمن خطراً حقيقياً عليها بسبب نزعة العدوانية

---

(١) - Henary A. Kissinger, op. cit.

واسعة النطاق وكان لسقوط فرنسا صدى عميقاً فى نفوس الأمريكيين استغله روزفلت لاتخاذ خطوات فعلية جريئة للخروج بيلاده نهائياً من سياسة العزلة ففى شتاء سنة ١٩٤١أصدر الكونجرس القانون المشهور المعروف بقانون الاعارة والتأجير وبموجبه وضعت الولايات المتحدة قوتها الهائلة فى الإنتاج الحربى خلف بريطانيا ثم تطورت الأمور ودخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء وبذلك انقضت نهائياً سياسة العزلة وبزغ نجم جديد فى محيط السياسة الدولية انتهى به الحال إلى ما نشهد اليوم من قوة ورسوخ فى هذا المحيط[1] .

وتلك نهاية طبيعية فالولايات المتحدة غدت تملك من القوة ما يؤهلها لأن تتحمل المسئوليات الدولية الجسيمة فضلاً عن أن سلامة العالم الجديد كانت غير مضمونة طالما أن ألمانيا تخضع لحكم « معتوه برخست جادن » كما كان يسميه بعض الأمريكيين .

(ب) مبدأ مونرو :

إذا كان صالح الولايات المتحدة قد دفعها إلى اعتزال السياسة الأوربية فإن هذا الصالح هو الذى دعاها كذلك لأن تهتم بشئون أمريكا اللاتينية لما لهذه الشئون من صلة وثيقة بسلامة الولايات المتحدة . وقد زاد من هذا الاهتمام قيام حركة ثورية فى القارة انتهى بالاعتراف ببعض الولايات المتحدة الجديدة سنة ١٨٢٢ فلا غرو أن يمضى أقل من عامين حتى يصدر التصريح المعروف بتصريح مونرو . وتفصيل ذلك أن الثورات الأمريكية كانت تعمل على انتصار النظام الجمهورى وانتشاره فى العالم الجديد فى الوقت الذى سيطرت فيه على العالم القديم سياسة تضاد هذه الروح على خط مستقيم تلك هى سياسة المحافظة على التيجان وسحق الثورات الأمر الذى أثار مخاوف واشنجتن ودعى الرئيس مونرو إلى إعلان مبدئه فى رسالة له بتاريخ ١٨٢٣/١٢/٢ أعلن بها أن أى تدخل من جانب الدول الأوربية فى العالم الجديد يقصد الضغط على الجمهوريات الأمريكية الجديدة أو التحكم فى مصيرها بأية وسيلة يعتبر عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة . ثم انتهز مونرو بعد ذلك فرصة الخلاف مع روسيا حول الشاطئ الشمالى الغربى فأعلن أن « القارتين الأمريكتين بحكم الأحوال

(١) - Kaplan, Morton, op. cit.

وراجع أيضا دكتور محمد نصر مهنا، تطور العلاقات السياسية الدولية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣.

المتسمة بالحرية والاستقلال التى وضعناها واحتفظنا بها لا يمكن أن تعتبر نفسيهما من الآن فصاعداً خاضعتين لأى استعمار فى المستقبل من جانب أية قوة أوربية .

وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن مبدأ مونرو أصبح أحد الخطوط العريضة التى ترسم سياسة الولايات المتحدة فعلى هديه قاومت الولايات المتحدة محاولة نابليون الثالث إقامة نظام ملكى فى المكسيك . كما ربط الرئيس جرانتب بين هذا المبدأ وبين فكرة أخرى مؤداها أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنظر بغير اكتراث إلى انتقال منطقة من العالم الجديد من قوة أوربية إلى قوة أخرى . وأكد تيودر روزفلت أن مبدأ مونرو قد يضطر الولايات المتحدة إلى فرض نوع البوليس الدولى فى العالم الجديد إزاء الولايات المفككة التى قد يتهددها تدخل القوى الأوربية (١) .

وقد بدأ توطد العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما عقد مؤتمر واشنجتن سنة ١٨٩٩ الذى اتخذ قراراً بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية ثم تطور هذا المكتب واتسع نشاطه خلال المؤتمرات الأمريكية التالية إلى أن عقد ميثاق بوجوتا سنة ١٩٤٨ الذى أرسى الاتحاد الأمريكى على أساس متين (٢) .

(جـ) توسعة الحدود الاقليمية للولايات المتحدة :

كانت الولايات المتحدة منذ ولادتها طفلاً محدوداً فيما يتلعق بحدودها الإقليمية ذلك أن بريطانيا لم تكترث بالبرارى والمساحات الشاسعة الأرجاء عبر الجبال وأرادت أن تشترى بها ما فقدته من ولاء الأمريكيين وصداقتهم ولذا تمتعت الدولة الجديدة بمساحة إقليمية فسيحة تمتد من الأطلنطى إلى المسيسبى ومن البحيرات العظمى إلى خط عرض ٣١° . ثم قدم الخطر هديته الثانية عندما نقل نابليون ملكية مقاطعة لوزيانا إلى الولايات المتحدة لقاء مبلغ زهيد قدره ١٥ مليون من الدولارات بسبب حاجته إلى المال لمواجهة احتمال نشوب حرب مع بريطانيا . وفى عام ١٨١٩ عقدت معاهدة تخلى فيها الأسبان نهائياً عن مقاطعة فلوريدا بعد أن كان رجال الحدود الأمريكيون قد احتلوا بعض أرجائها فى سنوات سابقة وأعقب ذلك ضم ولاية تكساس ثم كاليفورنيا واريزونا ونيوكسيكو ونيفادا كما سوت معاهدة

---

(١) - Henary A. Kissinger, op. cit.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: هوبسون، ج ، الأمبريالية، ترجمة عبد الكريم أحمد، (القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر).

وسترشيرتون فى سنة ١٨٤٢ الخلافات القائمة على الحدود ما بين كندا والولايات المتحدة وأضيفت مساحة هامة من منيوسوتا إلى الولايات المتحدة وبمقتضى معاهدة سنة ١٨٤٦ اعترفت بريطانيا بأن الخط ٤٩ هو الحد الفاصل بين الولايات المتحدة وكندا فى أقصى الغرب وفى سنة ١٨٥٣ اشترت الولايات المتحدة جادسدن ، واتبعتها بشراء الأسكا من روسيا سنة ١٨٦٧ وهكذا امتدت الولايات المتحدة فى داخل القارة الأمريكية واتسع إقليمها دون أن يصحب ذلك كثير من أعمال العنف والشدة .

ولم تقنع الولايات المتحدة باستكمال مساحتها القارية بل راحت تنتشر فيما وراء البحار فضمت جزيرة هاواى سنة ١٨٥٣ ثم بدأت تظهر اهتمامها بجزر ساموا كذلك استطاعت الولايات المتحدة الاستيلاء على كوبا وبورتيبريكو وجوام والفلبين .

والولايات المتحدة هى التى فتحت جزر اليابان لتجارة العالم فى منتصف القرن الماضى ولكن العلاقات اليابانية الأمريكية تأرجحت بين الصداقة والنفور وهى الآن تتسم بروح الصداقة .

وأنه لأمر طبيعى أن نتساءل الآن هل تسيطر الروح الإمبريالية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ؟.

ليس من شك فى أن السياسة الأمريكية تنزع إلى الإمبرالية (وآخر مثل نسوقه لذلك هو إشرافها بطريق الوصاية على جزر المحيط الهادى) . بيد أن هذه النزعة تتسم بخصائص تغايرها على النزعات الاستعمارية الأخرى وأول هذه الخصائص أن الحكم الأمريكى للشعوب الأخرى تسيطر عليه عادة روح ديمقراطية ورغبة فى تمهيد الطريق أمام الشعوب الخاضعة لسلطانها كى تصل إلى الحكم الذاتى الأمر الذى يجعلنا نقول أن كلمة « إمبريالية » تعنى فى المفهوم الأمريكى إحدى مراحل التطور لإقليم ما [(١)] .

كذلك نلاحظ أن الاستعمار الأمريكى وآن ارتقت دونه الدماء فى بعض الأحيان إلا أنه لم يرق قسوة الاستعمار الأوروبى فى هذا السبيل وقد كان للكساد الذى ساد الولايات

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:
- د. اسماعيل صبرى مقلد، أمريكا والاستراتيجية الجديدة للدفاع بالصواريخ، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد يناير ١٩٦٩ ص ٢١٧.
- د. اسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية الأمريكية فى العصر النووى، مرجع سابق، ص٢٨٧.

المتحدة منذ سنة ١٩٢٩ أثره فى ضعف الحركة الامبريالية الأمريكية لأن الولايات المتحدة لم تكن فى وضع يسمح لها بأن تستخدم قوتها المادية لحماية الاستثمارات الأمريكية فى الخارج . أما اليوم قد عمها الرخاء وشملها انتعاش قوى فإن الامبريالية الأمريكية تشهد عهداً من النشاط والقوة تمثل له بيرنامج النقطة الرابعة ومشروع مارشال ومشروع أيزنهاور للشرق الأوسط وغيرها من مظاهر فرض النفوذ عن طريق الدولار .

وإذا أن الدولار هو الوسيلة الامبريالية الأمريكية فإن من الطبعى أن تتأثر السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمصالح رجال الأعمال والمال فيها وإن يكون لهؤلاء أثر فى توجيهها . على أنه رغم ما لهذه الفئة من أثر فى السياسة الأمريكية الخارجية إلا أننا لا نساير أولئك الذين يذهبون إلى هذه الفئة هى صاحبة التحكم المطلق فى سياسة أمريكا الخارجية ونستطيع أن نؤيد رأينا بكثير من الأدلة . فقد دخلت أمريكا الحرب العالمية الأولى نتيجة عودة ألمانيا إلى حرب الغواصات وليس استجابة إلى رغبة رجال المال والأعمال . كذلك كان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية مرجعة التهديد المحتمل لسلامة أمريكا لسبب العدوان الألمانى اليابانى . وكما نجح الرئيس ولسن سنة ١٩١٦ على أساس أنه استطاع أن يجنب البلاد ويلات الدخول فى الحرب نجح إيزنهاور سنة ١٩٥٦ لأنه جنب بلاده ويلات حرب عالمية [1] .

والحقيقة أن مصالح رجال المال والأعمال الأمريكيين – فى حدود ما لها من أثر على السياسة الخارجية الأمريكية – لما تيسرها نزعة إلى الحرب ؛ لأن فرص الربح الداخلى فى الولايات المتحدة لم ينضب معينها بعد وتدل الحيوية النادرة المثال للاقتصاد الأمريكى على أن هناك منافذ للربح فى الداخل أكثر منها فى الخارج ؛ ولذا فإن الأمريكى بطبيعته عازف عن الحرب . وأما الحروب التى دخلتها بلده فترجع غالباً إلى فكرة الأنين الفردى للولايات المتحدة أو الجماعى للعالم الصديق . ولعل الحقبة الطويلة من تاريخ الولايات المتحدة التى نعمت فيها بالأمن والسلام قد تركت فى نفس الأمريكى محبة السلام فلا غرو أن ينظر إلى فكرة التجنيد الاجبارى والخدمة العسكرية ببغض شديد بدليل أن امتداد أجل تشريع الخدمة الاجبارية الذى صدر ١٩٤٠ لم يمر من دوائر الكونجرس إلا بأغلبية

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق، ص٢٨٩.

صوت واحد بينما كانت الأحوال تنذر بخطر واهم ثم أنهما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهى حتى عادت البلاد مرة أخرى إلى فكرة الخدمة العسكرية الاختيارية [1] .

والذى نعتقده أن الضغط الاقتصادى هو بديل الولايات المتحدة عن الحرب ، وذلك تأسياساً على سياستهم وهى تفضيل البحث عن وسيلة أخرى للتفاهم مع الدول المعادية بحيث لا تتضمن هذه الوسيلة استخدام القوة المادية على نطاق واسع . بيد أن هذا لا يعنى أن الأمريكين يتجاهلون أو يجهلون أثر عنصر القوة العسكرية فى مجال الشئون الدولية وهذا ينعكس فى المنشآت الحربى والبحرية الهائلة والتطور الذى اعترى الأسلحة الجديدة الفتاكة . كما أن الشعب الأمريكى اشتغل فى بعض فترات حياته بحروب للفرد والفتح ويذهب البعض الكتاب إلى أن الحماس الأمريكى للحرب والتوسع كان صنوا لفترات رواجها الاقتصادى وهو قول مشكوك فيه إذ أنه لا يمكن الادعاء بأن توسعها غير عادى قد حدث فى الولايات المتحدة فى السنوات التى سبقت أى حرب دخلتها . ثم أن هناك مشكلة رئيسية فى الوقت الحاضر هى مشكلة العلاقات بين أمريكا - والعالم الغربى - وبين روسيا والعالم الشرقى - وفى هذه العلاقة يوجد كثير من العوامل التى لا دخل لها بالعناصر الاقتصادية لأنها كفاح حول المعتقدات لأن النظام الشيوعى يعتبر تحدياً للنظام السائد فى الغرب . ولذا ما كاد يزول الخطر الذى كان يتهدد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حتى بدأت كل منهما تفكر فى مصلحتها الخاصة وهى مصالح تختلف فى أسسها [2] .

ونحن لا نقصد إلى سرد قصة انهيار العلاقات الروسية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ وانما نريد أن نؤكد أن العداء المتبادل بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة هو اليوم عداء لا يمكن تلافيه وهو فى الواقع أبرز وأهم الحقائق فى العالم السياسى المعاصر .

ويمكن أن نلخص نظرة الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفيتى فى أن الروس يسيرون دائماً على وضع العقبات فى سبيل التوفيق والتفاهم وأنهم يحتقرون النظام الديمقراطى ولا يبالون بأنه فكرة عن التعاون الدولى خارج نطاق الشيوعية ولا يحترمون الحق أوالقيم الأدبية .

---

(١) جاروند، ريتشارد، نحو نظام عالمى، السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية، ترجمة أحمد شناوى (القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٦٥)، ص١١٢.

(٢) د. اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية، الاطار النظرى العام، مرجع سابق، ص٢١٥.

ويرتب الأمريكيون على هذ الأمور نتائج إذ يستغلونها فى تحقيق تآزر كبير على نطاق عالمى واسع ضد الشيوعية مستعينين بوسيلتين [١] : -

(أ) تزعم مبادئ الحرية والاستقلال القومى ، ولذا نرى أمريكا تؤيد مبدأ الحكم الذاتى فى بعض البلاد المتخلفة ، وتسعى لإعطاء الشعوب المهزومة كالشعب الألمانى والشعب اليابانى - حرية أوسع فأوسع فى تقرير مصيرها .

(ب) استخدام قوتها بشكل فعال لتوطيد نفوذها فمثلاً لا يمكن إنكار الدور الهام الذى لعبه مشروع مارشال فى إنعاش اقتصاديات غرب أوربا .

ونظراً لأن سكان الاتحاد السوفيتى يربون بما يقرب من ٣٠٪ على سكان الولايات المتحدة هذا فضلاً عن أن الروس بسبب مجتمعهم أكثر قدرة على تحميل جزء من إنتاجهم الإجمالى إلى أغراض الحرب ولما كان هذا التباين فى تزايد مستمر فإن الكفاح بين الدولتين على أوربا يعتبر كفاحاً بالغاً الأهمية فى نظر كل منهما من حيث أن أوربا هى التى يمكنها أن تصلح من التوازن لو أن الولايات المتحدة كسبتها إلى جانبها . كذلك يمثل الشرق مصالح ذات أهمية فى نظر الدولتين لسبب إمكانياته الاقتصادية وخطورته الاستراتيجية . لذلك نرى أن نكل توضيح الفلسفة الأمريكية فى السياسة الخارجية بعرض سريع للسياسة الأمريكية حيال كل من أوربا والشرق . وفى العرض يجب ألا ننسى حقيقة هامة نصبتها الولايات المتحدة نصب أعينها وهى أن الاتحاد السوفيتى يستطيع فى مشروعاته العدوانية ضد الولايات المتحدة أن يختار فى أوربا والشرق متى وأين وكيف يبدأ عملياته لأنه إذا يمكن أن يختار الأساس الذى يبنى عليه تحديه وهذه ميزه لروسيا على الولايات المتحدة يجب عدم اغفالها ف تفهم سياسة أمريكا .

السياسة الأمريكية حيال أوربا :

إن أول ما يجيش بصدر أمريكا إذ تنظر إلى أوربا هو تساؤل عن السبب الذى من أجله تنقسم أوربا إلى هذا العدد من الدول لكل منها حدودها الجمركية وجيشها ووزارة خارجيتها فهذا تنظيم عاجز لأنه لا يساير التنظيم الذى سارت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وقد عبر

(١) - Spykman, Nicholas, America's Strategy in world politics, Macmillan, New York, 1986.

عن ذلك جون فستر دالاس فى خطابه الذى وجهه للجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها بباريس فى ١٨ / ١١/ ١٩٥٤ بقوله: « إن أمن الولايات المتحدة الأمريكية لا يسعها إلا أن تفكر فى هذا وهى تساعد أوربا الغربية على القيام من كبوتها ويبدو لنا أن الإصلاح لا يمكن أن يدوم إذا كان سيبقى على بناء ما قبل الحرب بين تيارات مفككة ».

وهكذا يقارن الفكر الأمريكى الأحداث التى تحيط بأوربا اليوم بتلك التى عاشت فيها عند نهاية القرن الثامن عشر ولكنه لا يلق بالاً إلى الخلافات البعيدة بين التطور التاريخى بكل من أوربا والولايات المتحدة والأهمية التى يعقلها الأوربيون على نظمهم العتيقة وتقاليدهم الوطنية . بيد أن الفكر الأمريكى لم يعن – رغم سيطرة المذهب السالف عليهم – بتعريف أوربا التى يقصد بها الوحدة . هل هى البلاد التى تقع على شاطئ الأطلنطى وبذا يمكن أن تدخل فى جماعة الأطلسى ومن بينها الولايات المتحدة وكندا أم هل يدخل فى هذا التعبير أسبانيا . والأهم من ذلك هل تصلح روسيا والبلاد التى تدور فى فلكها الدخول فى تلك الوحدة ؟ الأرجح أن الفكر الأمريكى يقصد بأوربا الغربية التى تمتد لتشمل اليونان وتركيا بحكم عضويتها فى ميثاق الأطلنطى ومن حيث أنهما جزء قيم من الدفاع عن الغرب (١).

والواقع أن الأمريكيين اهتموا اهتماماً بالغا بعد الحرب بتوحيد أوربا على أساس أن أوربا الموحدة تخدم صالحها إذ تنمى إنتاجها وتخلق سوقاً يشجع على العمل ولا يضع حاجزاً من العوائق أمام المواد الخام فتصبح فى غير حاجة إلى معونة أجنبية ويقوى دفاعها ضد أى هجوم سواء من ناحية روسيا أو ألمانيا ولقد عبر فوستر دالاس عن هذا الأمل بقوله «أننا نريد لأوربا قوة لا يمكن للولايات المتحدة ولا لغيرها أن تستخدمها فى غير صالح أوربا ذاتها . نريد أوربا القادرة على أن تبتدع ثورة صناعية جديدة تعمل على مضاغفة الانتاج البشرى والآداب العالية والفن كما كانت تفعل فى الماضى » .

ولم تندفع أمريكا إلى هذه الفكرة من حسن المتمنيات فحسب بل لأنها أحست منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن عليها أن تساهم فى هذه الوحدة بسبب مساهمتها العسكرية فى الدفاع عن أوربا ضد الاعتداء الألمانى سواء فى الحرب العالمية الأولى أو الثانية وبسبب

(١) - Spykman, Nicholas, op,cit.

مساهمتها الاقتصادية والفنية فى إعادة تعمير أوربا ما بعد الحرب الثانية تلك المساهمة التى قدرت سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٣٠ بليون دولار .

ويعتقد القادة الأمريكيون أن اعادة بناء أوربا لا يمكن أن يتم على نحو أسرع بفضل زيادة التعاون المتبادل بين شعوبها ، وهى العقيدة التى أفصح الوزير الأمريكى جورج مارشال عنها فى محاضرة له ألقاها فى جامعة هارفرد فى يونيو سنة ١٩٤٧ (وكانت أوربا فى ذلك الوقت تعنى فى نظرى روسيا وأوربا الشرقية أيضاً) ولذا جاء فى أول تقرير قدم إلى الكونجرس الأمريكى عن منظمة التعاون الأوربى الاقتصادى سنة ١٩٤٨ أن الولايات المتحدة تعتقد أن التقدم سيتجه سريعاً نحو الوحدة الاقتصادية الأوربية إن لم يكن كذلك نحو الوحدة السياسية (١) .

ولكن هذه الآمال استطدمت بواقع أن الدول الأوربية لا تؤمن بضرورة أحداث تغيرات عميقة فى سياساتها الاقتصادية ولعل الذى أقلق الولايات المتحدة هو ذلك التضامن الموحد فى الكتلة السوفيتية فى حين أزالت أوربا الغربية بعيدة عن الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمر الذى يترك أوربا الغربية معرضة نظر القادة الأمريكيين لحظر هجوم روسى مسلح ولخلافات داخلية يمكن أن تسيرها الأحزاب - فى الاشتراكية التى توجهها وتمونها موسكو وهذا يلقى عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة من حيث ضرورة احتفاظ بقوات عسكرية مناسبة لحماية أوربا ، أو من حيث الاستمرار على مساعدة أوربا الغربية اقتصادياً .

وقد زاد اهتمام أمريكا بأمر أوربا بعد أن اشتعلت نار الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ إذ قابل الأمريكيون الهجوم الاشتراكى فى آسيا بقلق بالغ لأن مثل هذا الهجوم يمكن أن يهدد أوربا فى أى لحظة لاسيما ضد المانيا (وهى بلد منقسمة إلى قسمين مثل أوربا) ولذا بدأت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تهتم كثيراً بتحقيق تعاون عسكرى بين دول أوربا الغربية بعد أن كانت تعتبر للتعاون الاقتصادى هو حجر الزاوية فى بناء أوربا وأسرعت إلى اعادة تسليح ألمانيا الغربية وإدخلها فى منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى .

وفى يناير سنة ١٩٥٢ أرادت أمريكا أن تتخذ خطوات إيجابية نحو الوحدة الأوربية فدعى الجنرال إيزنهاور بوصفه قائد قوات الحلف الأطلنطى لدول أوربا إلى تبنى اتفاق

(١) - Spykman, Nicholas, op,cit.

دستورى يهدف للوحدة الاقتصادية والسياسية وأن يتم هذا العمل خلال عام ونصف عام على الأكثر وحتى الكونجرس - عند تصديقه على تشريع المعونة المتبادلة سنة ١٩٥٢ على اتخاذ جهود قوية فعالة نحو الاتحاد السياسى والوحدة العسكرية الاقتصادية .

وما كاد ايزنهاور ينتخب رئيساً للجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية حتى أعرب عن الأهمية التى توليها حكومته للوحدة السياسية وذلك فى خطابة الافتتاحى بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٠ قائلاً : « أننا نسأل القواد المستنيرون فى أوربا الغربية أن ينرودوا بقوة محددة لكى يجعلوا وحدة شعوبهم حقيقة واقعية » وبعثت وزارة الخارجية هارولد استاسن إلى عواصم الدول الغربية لمناقشة الخطوات العاجلة نحو تنظيم وحدة الدفاع الأوربى .

وفى ١٩٥٣/١٢/١٥ حذر دالاس الدول الغربية من أن المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ستتوقف فى المستقبل على مدى ما حققته هذ الدول من وحدة وقد فسر دالاس مقصوده من هذا التحذير فيما بعد بأنه يريد تقوية الدفاع الأوربى وذلك لحل الإشكلات الآتية [(١)] :

(أ) الاستراتيجية المتقدمة بأوربا الغربية .

(ب) أشكال قبول الدول المجاورة لألمانيا لتقوية العسكرية الألمانية . وقد حل الاتفاق ذلك الأشكال بأن جعل من القوات المسحلة التى تقدمها ألمانيا جزء من جيش ست دول .

(جـ) أشكال رتق الخرق الدائم بين ألمانيا وفرنسا .

وكان ذالاس يرى أنه ليس من السهل إخلال تنظيم آخر محل هذ الاتفاقية تمكنه أن يحقق الأهداف الثلاثة السالفة . فلا غرو أن تحس الولايات المتحدة ، بفجيعة عندما رفض البرلمان الفرنسى فى وزارة منديس فرانس التصديق على اتفاقية لجنة الدفاع الأوربى حتى أن الوزير الفرنسى اعتبر العدو رقم (١) لأمريكا .

ولمن تكن هذه الفجيعة الوحيدة لآمال أمريكا فى أوربا بل أن الاتحاد السوفيتى عمل من جانبه كذلك على إحباط مساعى أمريكا نحو توحيد أوربا فاقترح فى مؤتمر الأربعة

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية، الاطار النظرى العام، مرجع سابق، ص٢١٧.

الكبار الذى عقد فى برلين فى يناير سنة ١٩٥٤ أن توحد ألمانيا بشرط أن يقوم أمن أوربا على نظام جماعى يضم أوربا الغربية وأوربا الشرقية . وقد رحب بهذا المشروع كل من هنرى سيك وزير خارجية بلجيكا وماكميلان الإنجليزى وبيناى الفرنسى وهكذا وجدت أمريكا نفسها أمام تيار حدود للفكر الأوربى يتجه ناحية توحيد أوربا جميعها بدلاً من الاقتصار على أوربا الغربية التى تربط بينها حضارة مشتركة فهل تقبل الولايات المتحدة الاشتراكية وتصفى بموارد دفاع الأطلنطى وتخدع ألمانيا لنظام أمن جماعى تساهم فيه روسيا فى حين أن ألمانيا تعتبر فى نظر أمريكا أقوى حاجز عسكرى ضد روسيا طبعاً لا . ولذا رفضت الولايات المتحدة هذا المشروع وصارت سياستها على تقوية ألمانية وحلف الأطلنطى كوسيلة فعالة لإمكان التفاهم مع روسيا واستمرت تؤكد أن وحدة أوربا ليست مشروعاً يفرضه الأمريكيون على الأوربيون كل ما تقصده الولايات المتحدة هو ضمان أمن الدول غير الاشتراكية .

ولكن أمريكا وبعد الجهود التى بذلتها لتحقيق الوحدة الأوربية اقتصادياً وعسكرياً وبعد اعادة تسليح ألمانيا الغربية وجدت من اللازم أن تعيد التفكير فى نظرتها هذه وفى غير المحتمل الذى يمثله التهديد الروسى ، والدور الذى يمكن أن تلعبه ألمانيا الموحدة أوالمقسمة على المسرح الأوربى ولكن ليس من دليل حتى الآن على أن الولايات المتحدة قد أدارات ظهرها للأوربيين لتعود إلى عزلتها السابقة بل على العكس فإننا إذا كان هناك شىء قد رسخ فى الذهن الأمريكى خلال المحاولات التى بذلتها لتحقيق الوحدة الأوربية فهو عقيدته بأن أمن أمريكا وصالحها فى هذا العصر الذرى مرتبط أوثق الارتباط من أوربا وصالحها [١] .

ونظراً لأن الجهود الأمريكية فى هذا السبيل تجلت فى تنظيمين رئيسيين هما مشروع مارشال وحلف الأطلنطى بالنسبة لأوربا فأننا نرى من المناسب أن نتعرض لكل من هذين النظامين بكلمة كما نعرض بعد ذلك كلمة موجزة لمشروع مارشال ومشروع إيزنهاور للشرق الأوسط .

١ – مشروع مارشال والنظم الأوربية للتعاون الاقتصادى :

وضعت منظمة أوربا للتعاون الاقتصادى بحق بأنها مؤتمر اقتصادى دولى فى انعقاد دائ فهى فى خلال سنوات حياتها أثبتت جدارتها فى نواحى نشاطها المختلفة .

(١) بيوريج، إدوارد هنرى، وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى، ترجمة عبد القادر يوسف، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص٧٥.

ويرجع الأمل الأول لهذه المنظمة إلى قرار وزير خارجية فرنسا المسيوبيدو وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن فى الثالث من يوليو سنة ١٩٤٧ بعد فشل مفاوضتها مع الوزير السوفيتى مولوتوف . وقد دعيت الدول الأوربية طبقاً لهذا القرار لأن تساهم فى مؤتمر يعقد بباريس لرسم برنامج اقتصادى اهتداء بالخطاب الذى ألقاه الوزير الأمريكى مارشال فى هارفرد بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥ وقبلت الدعوة ١٤ دولة هما : النمسا وهولندا وبلجيكا والدانمرك واليونان وإيزسلند وأيرلند وإيطاليا ولكسمبرج والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وتركيا . وافتتح المؤتمر بباريس ١٩٤٧/٧/١٢ بعد أن أنشأ لجنة للتعاون الاقتصادى الأوربى مزودة بلجان فنية وفى أكتوبر من ذات السنة دعى بعض أعضاء هذه اللجنة إلى واشنجتن كى يقدموا للادارة الأمريكية التقرير الذى انتهوا إليه فى باريس وعادوا لدراسة المقترحات الأمريكية التى أدت إلى إصدار قانون التعاون الاقتصادى فى ٢/٤/ ١٩٤٨ وكان أن اعتمدت الولايات المتحدة فى السنة الأولى ٥٠٥٥ مليون دولار لبرنامج الإنعاش الأوربى . وقد بانت لك ضرورة اقامة هيئة دائمة لتنسيق جهود الدول المتعاونة فى النطاق الاقتصادى . وفى ١٩٤٨/٤/١٥ وقع الاتفاق الخاص بالتعاون الاقتصادى الأوربى من وزراء خارجية ست عشرة دولة ومن قواد الاحتلال فى مناطق ألمانيا الغربية [١] .

وطبقاً لهذه المعاهدة اتفق الأطراف على أن يعملوا فى تعاون وثيق من حيث علاقاتهم الاقتصادية ببعضهم البعض وقد عرفوا مهمتهم العاجلة بأنها هى رسم برنامة إنعاش مشترك وتنفيذه بحيث يحقق فى أسرع وقت ممكن مستوى مرضى للنشاط الاقصادى دون معونة خارجية غير عادية ، ولهذا الغرض قبل الأطراف التزامات عامة معينة وأنشئوا هيئة لتنفيذها والالتزامات قسمان : التزامات فردية والتزامات جماعية .

أما الالتزامات الفردية فتقضى بأن يعمل كل دولة على زيادة إنتاجها وتثبيت غلتها ومركزها المالى الداخلى ، وأن تستغل الطاقة البشرية بأقصى ما يمكنها .

وفى نطاق التعاون أثبتت الدول الأوربية على رسم برامج مشتركة بقدر ما يبدو ذلك لازماً لنمو تجارتها إلى الحد الأقصى ولهذا عليها أن تحقق بأسرع ما يمكن نظاماً جماعيا

(١) المرجع السابق، ص٧٦ – ٧٧ وراجع أيضا دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

للمدفوعات كذلك اتفقت الدول المتعاقدة على أن تقترح على الدول الأخرى العمل في التقليل من العقبات التي تحول دون اتساع التجارة .

وشكلت منظمة تتكون من ١٨ دولة – بعد أن انضمت إليها الولايات المتحدة وكندا– وتتألف من مجلس يصدر لقرارات ولجنة تنفيذية تساعد المجلى فى عمله وهيئة إدارة اتحاد المدفوعات الأوربى ، ووكالة الإنتاج الأوربى ، ولجان فنية وسكرتارية .

ومنذ إنشاء المنظمة أقامت الدول الأعضاء بعثات دائمة لديها رؤسائها هم الأعضاء العاديون للمجلس الأمر الذى يحمل دورهم مزدوجاً فهم يترافعون عن مصالح بلادهم أمام المنظمة وفى ذات الوقت يعملون للحصول من الحكومات على الحد الأقصى للتعاون الذى يتفق مع هذه المصالح وقد تحققت عدة خطوات للأمام فى التعاون الاقتصادى الأوربى أظهرها تحقيق مشروع مارشال سنة ١٩٥٢ والسوق الأوربية المشتركة .

٢ – مشروع إيزنهاور للشرق الأوسط :

يمثل مشروع إيزنهاور الذى أعلنه الرئيس إيزنهاور فى ١٩٥٧/١/١٥ مظهراً من مظاهر الكفاح الأمريكى الروسى لحفظ التوازن بين القوى . فالولايات المتحدة تعتقد أن الاستعمار الشيوعى يضم أعظم أمبراطورية على وجه الأرض . والبواعث التى تتذرعها الولايات المتحدة لذلك المشروع هى [١] :

١ – أن الشرق الأوسط الذى كان دائماً مطامع روسيا هو اليوم أكثر من أى وقت مضى الهدف الذى تسعى إليه الشيوعية الدولية .

٢ – أن الحكام السوفيت يظهرون على الدوام أنهم لن يتورعوا عن استخدام أى وسيلة لتحقيق أهدافهم .

٣ – أن اسم الشرق الأوسط تحتاج مزيداً من القوة للمحافظة على دوام استقلالها ولذلك اقترح إيزنهاور : –

١ – أن تساهم الولايات المتحدة مساهمة اقتصادية فى دول الشرق الأوسط ذات الحكومات أثبتت إخلاصها فى جهودها فى المحافظة على السلام ومقاومة أعمال هدم وبين

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
– د. فاضل زكى محمد، الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق العربى، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨.

إيزنهاور هذه المساعدة بأن تحسن الأحوال الاقتصادية فى هذه البلاد يحرم الشيوعية من أن تظهر كبديل جذاب لو أنها تركت لما تعانيه من انهيار اقتصادى .

٢ - استخدام القوات الأمريكية للدفاع عن دول الشرق الأوسط التى يقع عليها الهجوم على ألا تمارس هذه السلطة إلا رغبة الدول المعارضة للاعتداء .

وقد أكد المشروع أن الولايات المتحدة تؤيد دون تحفظ السيادة الكاملة والاستقلال لكل دولة فى الشرق الأوسط ، ويبدوا أن للولايات المتحدة عندما أرادت بهذا المشروع أن تتابع السياسة التى عرضت عليها من قبل إنجلترا وفرنسا وهى أبعاد النفوذ الروسى عن الشرق الأوسط والبحر الأبيض بوصف أن وصول النفوذ الروسى إلى هذه المناطق هو أمل من الآمال الكبرى لروسيا منذ عدة قرون . وقد حملت بريطانيا وفرنسا عبء الوقوف ضد روسيا لتحول دون تحقق ذلك الأمل فلما انهار النفوذ البريطانى الفرنسى فى الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثى على مصر رأت الولايات المتحدة أنها أصبحت الدولة الغربية الكبرى الوحيدة التى يجب عليها أن تتقدم لتحمل هذه المسئولية ، لأنه لا يوجد سواها فى المعسكر الغربى يصلح فى تلك الظروف للقيام بمهمة كهذه . وكانت طبيعياً أن تسعى الولايات المتحدة إلى التمهيد لبسط نفوذها فى هذه المنطقة بالمساعدة الاقتصادية لأن الدولار هو وسيلتها لتنفيذ أغراضها [١] :

غير ان النفوذ السوفيتى قد انهار تماما منذ عام ١٩٩١ وبرزت ملامح نظام دولى جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم مع ظهور قوى دولية جديدة مثل الصين واليابان والمجموعة الأوربية وعلى رأسها فرنسا والمانيا وبريطانيا وبانتهاء الحرب الباردة انتهت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية نشطة تتفق مع وضعها الجديد كقوة وحيدة فى العالم مع اعطاء الهدف الاقتصادى الاسبقية عن الاهداف الأخرى مع الاحتفاظ بقوة عسكرية قوية واتجهت السياسة الخارجية الامريكية نحو نزع خطر الاسلحة النووية من العالم واعادة تنظيم الوجود إلى الامريكى فى الخارج .

* * *

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.
- دكتور محمد نصر مهنا، تطور العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

الفصل الخامس

نظريات السياسة الخارجية فى تاريخ العلاقات الدولية ، النهج ، العوامل

نهجا السياسة الخارجية : -

عرف الفكر الغربى نهجين فى السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية النهج الأيديولوجى ، والنهج التحليلى . ويفترض الأول أن السياسات التى تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجى هى تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصنف السياسات الخارجية ديموقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية . ويفترض النهج الثانى أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد الدولة التارخية وموقعها الجغرافى والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته وعلى المراقب الذى يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو أكثر منها [1].

وقد أصبح من الشائع فى القرن العشرين انتقاد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لأنها ليست لها سياسة خارجية أو لأنها غير أمينة للمبادئ الليبرالية أو الاشتراكية أو لأية مبادئ يؤمن بها النقاد ، وهذه طريقة من طرق التفكير بالسياسة الخارجية ولعلها كانت الطريقة الراجحة حتى عهد قريب . ومن ناحية لأخرى فكثيراً ما تقدم حملات اتهام لمجموعة من

---

(١) ولعل من أفضل الدراسات فى هذا الصدد:

- Morganthau, Hans, Power and Ideology in international Politics, in James Rosenau, International politics and foreign policy, (The Free Press, New York, 1961).

القادة السياسيين أو لحزب سياسى أو لنظام سياسى معين بأن الوصولية تغلب عليهم ، وأنهم مجردون من الأخلاق ومن أية عقيدة أو أيديولوجية فى الشئون الخارجية ، وتتهم الحكومات بأنها لا تؤيد الديمقراطية أو المشروعات الحرة أو طبقة معينة فى العالم كله وأصحاب هذه الحملات يقاربون السياسة الخارجية مقاربة نفسية ويعتقدون أن البواعث الأيديولوجية للقادة أو الحكومات هى التى تقرر السياسة الخارجية للدول ويعتقدون أيضاً أن للنظام الديمقراطى سياسة خارجية غير سياسة النظام الأوتوقراطى وأن سياسة النظام الشيوعى تختلف عن سياسة النظام الديمقراطى الاشتراكى ، وبالطبع فإن هذا تفكير بسيط وقد يغرى على التسليم به لأن السياسة الخارجية على ضوئه تصبح رهينة بالنظام السياسى السائد أو بميول القادة السياسيين الذين ينفذونها .

وهناك تفكير آخر بالسياسة الخارجية كان سائداً فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتجلى فى نظرية « غرض الدولة » وفى تفسيرات تاريخية أخرى ويحاول بعض الباحثين فى العلاقات الدولية إحياء هذه الأفكار ويدفعهم لذلك قصور التفكير النفسى والأيديولوجى عن تفسير التطورات الدولية الراهنة ووقوعه فى متناقضات أعجزته عن وصف ما يبدو من استمرارية الهدف والغرض فى سياسيات الدول ففى هذه السياسات وحدة تعلو الخلافات الحزبية والشخصية والفلسفات الخاصة والعامة والمعتقدات الفردية والأيديولوجية مثال ذلك ما حدث فى بريطانيا حينما تسلم حزب العمال الحكم فى نهاية الحرب العالمية الثانية فقد سبق للحزب إذ انتقد استعمارية حزب المحافظين وأخذ عليه تبنيه لسياسة القوة ، ولكن حكومة حزب العمال قامت بما كانت تقوم به حكومة المحافظين من دفاع عن الصمالح البريطانية فى أوربا الغربية والكومنولث وأسبانيا والشرق الأوسط وينطبق نفس المثل على دالاس وإيزنهاور إذ أنهما تعهدا فى سياستهما الخارجية نفس الأهداف الأساسية التى سبق أن تعهدتها إدارة روزفلت فتغيرت الوسائل والطرق والأساليب ولكن المصالح والأهداف ظلت نسبياً كما هى[1].

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية فى أقل من عقد رد فعل ضد النهج الأيديولوجى، لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية فيتجاهل عناصر الاستمرار فى السياسة الوطنية . ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية تفرض

(١) راجع - Morganthau, Hans op. cit.
وراجع أيضا دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

قيوداً على كل رجل دولة يتصدى لوضع السياسة الخارجية . وأيا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية ونظرته الدينية فإنها لا يمكن أن تعميه عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبثقة عن وضعها الجغرافي ودورها الدولي ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذه المصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده فليست هناك مصالح دائمة تفرض نفهسا على البلاشفة ولا القياصرة فحسب ، ولكن هناك أيضاً مفهوم دائم لسلامة الأمة يتناقله رجال الدولة القيمون على هذه السلامة . وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها من نتاج التفاعل بين وضعها الدولي المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة وتابعت هذه السياسة لفترات طويلة من الزمن بالرغم من كل ما تعرضت له من تغيرات سياسية داخلية هامة ، ويعنى هذا النهج أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها اختبارات وتمييزات أساسية . فالمصالح التى يتعهدونها مصالح دائمة وتنظمها تسلسلية تجعل بعضهما أهمية من البعض الآخر . ويجب أن تكون هناك تسلسلية في الالتزامات الدولية وتقضى بها طبيعة الأحداث الدولية . فهناك أحداث تقع على مقربة من الأمة وفى مناطق قريبة منها لها فيها مصالح مباشرة . فلا يمكن أن يطلب منها أن تحكم بنفس الواقعية والصدق على هذه الأحداث ، وعلى تلك التى تقع بعيدة عنها آلاف الكيلو مترات فى مناطق ليس فيها مصالح ولا تأثير . فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأى ثمن ومصالح عليها فى ظروف معينة ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها . وعلى السياسة الخارجية أن تضع أولاً تسلسلية مصالحها ثم أن تدرس التسلسلية الظاهرة فى مبادئ سياسات الأمم الأخرى وتصرفاتها وإذا تغاضى قادة الأمة عن تسلسلية المصالح فإن الواقع يفرض مفهوماً للمصالح الحيوية كما حدث للولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية حين رأت أن تنتهى بنجاح من معركة أوروبا شمالى الأطلس قبل أن تتصرف لتدمير العدو من المحيط الهادى أو كما حدث للبريطانيين فى بداية القرن التاسع عشر حين جلسوا يتفرجون على هجوم نابليون على بولونيا واكتساحه لأمم أخرى وليم يبدأوا بتكتيل الدول هذ إلا بعد أن بدالهم أنه يهدد سلامة الأراضى المنخفضة وهولندا وبلجيكا [1]

وإذا قلنا أن مصالح الدول تظل ثابتة لفترة من الزمن فإننا نعنى بذلك أنها تضع حدوداً واسعة تجرى اختيارات السياسة الخارجية فى نطاقها كما تجرى فى هذا النطاق الاختلافات الداخلية حول السياسات الخارجية فليس من حزب ألمانى يستطيع أن يتجاهل قضية الوحدة

(١) أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص٢١٨.

الألمانية وليس من حكومة أمريكية تستطيع أن تقدم بخطوات تسيء إلى سلامة المحيط الأطلسي ولا يحول هذا دون تجاوب المصالح والقوة مع تيارات التغير ولا شيء يمنع أمة محبة للسلام أحسست باخطار تهدد سلامتها من أن تحول مواردها لقوة عسكرية ونفوذها لقواعد أجنبية وإمكاناتها الصناعية والعسكرية لقوات فعلية وهذا ما فعلته السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب وقد تتعرض الدولة لخسارة فى قوتها تضطرها لإعادة النظر فى مصلحتها الوطنية وهذا ما تفعله بريطانيا . وتقضى التكنولوجيا بأن يعاد النظر دائماً فى السلامة الوطنية ووسائل الاحتفاظ بها ، وقد تؤدى إلى تغيرات فى مراتب الدول الكبرى وقد تختلف بريطانيا عن الدول التى تتقدمها فى قوتها الصناعية ، ولكنها قد تستعيد بعض سيادتها فى عهد الطاقة الذرية والقنابل الهيدروجينية وقد تكون استمرارية السياسة الخارجية بوضع نظر فى عصر التسابق والتكنولوجى أكثر مما كانت فى أى وقت آخر، لأن العصر الذى تصبح فيه بسرعة تعيينات اليوم شكوك الغد . ولكن دارسى السياسات الدولية مقتنعون بأن الباحث المعاصر يستطيع أن يحلل ويتفهم الظواهر المتكررة فى سياسات الأمم الخارجية ولذلك أنصرف الباحثون لدراسة أوضاع الأمم الطبيعية والجغرافية والصناعية والظروف التاريخية التى فعلت فيها هذه الأوضاع فعلها وتكييف الأمم لحالتها الموضوعية مع الظروف التاريخية المتتابعة وتصريحات ومطالب رجال الدولة المسئولين عن متابعة سياسة خارجية معينة .

عوامل السياسة الخارجية : -

ركز دارسو العلاقات الدولية اهتمامهم على عوامل السياسة الخارجية وانصب اهتمام دارسى السياسات المقارنة على عمليات صنع السياسة بما فيها تأثير الأحزاب السياسة والجماعات ذات المصالح الخاصة والأيديولوجيات السياسية الفاعلة وعلاقات السلطة التشريعية بالتنفيذية فى كل دولة ويمكن تلخيص أهم العوامل الموضوعية فى السياسة الخارجية ودراسة العمليات التى تصنع بها القرارات وتنفذ السياسات وهذه العوامل هى [(١)] : -

١ - العوامل المادية الدائمة نسبية :

الجغرافيا هى فى مقدة العوامل المادية الدائمة فى السياسة الخارجية وهى من أكثر

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

د. اسماعيل صبرى مقلد، المرجع السابق:

- Morganthau, Hans op. cit.

مقومات سياسة الأمة ثباتاً ، وتبدو أهمية هذا العامل أوضح ما تبدو فى سياسة بريطانيا لأنها -إذا استثنينا اليابان - الدولة الكبيرة الوحيدة فى العصور الحديثة القائمة على جزيرة لا على قارة فسيحة وقد كان للحاجز المائى الذى يفصلها عن القارة أثره الحاسم فى سياستها فى جميع أدوار تاريخها لأنه صد عنها هتلر ونابليون كما صد عنها يوليوس قيصر وفيليب الثانى . إن وضع بريطانيا الجغرفى على جانب المحيط الذى لم يتغير هو الذى أملى الطابع العام لسياستها الخارجية « كدولة جزيرة » تتبعها مستعمرات وبلاد ويتوقف بقاؤها على امتلاكها لقوة بحرية هامة .

وتعطينا هذه الفكرة مفتاحاً لفهم واحدة من أكثر السياسات الخارجية نجاحاً فى التاريخ. فبريطانيا لم تفز ولم تهزم منذ القرن الخامس عشر ، وهزيمتاها الوحيدتان فى الثورة الأمريكية والحروب الأفغانية لا تتعلقان بوضعها الجغرافى وقد بقيت حتى اليوم جزيرة ذات التزامات يصفها تشرشل بأنها مثلثة وهى التزاماتها تجاه أوربا والكومنولث البريطانى والعالم الجديد . لكن الاختراعات الحديثة والتكنولوجية كالغواصة والطائرة قد عدلت من طابع موقع بريطانيا الجغرافى واجتذبتها مصالحها نحو القارة الأوربية اجتذاباً أقوى غير أن العوامل السياسية قد غيرت هذه النزعة بعض الشيء وبخاصة بعد أن أخفقت فى السير فى سياسة خارجية مستقلة تتعارض مع مصالح الدول الكبرى فى غزوها لمصر عام ١٩٥٦ .

ولا يستطيع أحد أن يمارى فى أن المواصلات والحرب الحديثة خفقتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافى ولكن تأثيره ما يزال قائماً وبخاصة فى سياسات الدول الكبرى فاتساع الأرضى السوفيتية أو الصين هو عامل جغرافى تجعل غزوها مشكلة وقد ظهر أثر هذه العوامل فى الحرب الكورية الفيتنامية . وأثر العامل الجغرافى أيضاً يتضح من مناقشة السياسة السوفيتية تجاه الدول التى تدور فى الفلك الروسى كما يفسر قول ستالين : « أن بولونيا هى قضية حياة أو موت » ويعتقد البعض - وهو اعتقاد صحيح - أن أى تغيير فجائى فى وضع أوربا الشرقية ليس جزءاً من تسوية عامة قد يحمل روسيا على إعلان الحرب دفاعاً عن مركزها فى المنطقة .

أما الشرق الأوسط فإن الموارد الطبيعية ما تزال هى الأخرى عاملاً حيوياً فى السياسة الخارجية والبترول هو المورد الطبيعى الذى يعطى الجزيرة العربية أهميتها الحاسمة وقد زادت التكنولوجيا الحديثة من أهمية إنتاجه لجميع البلاد الصناعية وبخاصة البلاد الأوربية فهو

مصدر الطاقة لوسائل إنتاجها ومواصلاتها وحروبها » ونقطة من البترول – كما قال كليمنصو – تساوى نقطة دم من دماء جنودنا » . وهو أى البترول عامل من عوامل ارتفاع مكانة الشرق الأوسط فأيضاً ارتفاع مكانة بعض الدول الكبرى لأن مما يقوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن عندهما ما يكفيهما من البترول ، بينما يضعف بريطانيا والأمم الأوربية حاجتها إلى استيراده ويقدم الشرق الأوسط حوالى ٨٠٪ من حاجات أوربا الغربية البترولية . وكان من المنتظر أن يرتفع الرقم إلى ٩٠٪ إذا لم تقم منازعات تحول دون هذا الارتفاع ويقدر البعض أن نمو أوربا الصناعى ودخلها إلى جانب تناقص إنتاجها من الفحم سيجعل حاجاتها من البترول فى عشر سنوات قادمة أضعاف مما هى عليه اليوم . وكل هذا جعل السيطرة على البترول من أهم قضايا السياسة الدولية وقد راج منذ سنوات عبارة « دبلوماسية البترول » بين صانعى السياسة .

وهناك موادر طبيعية أخرى تؤثر فى السياسة الخارجية كإنتاج الغذاء وقد أثر هذا المورد على استراتيجية ألمانيا فى الحربين العالميتين وأدى إلى أقامتها على أساس التعجيل فى كسب الحرب قبل أن تستنفذ الاحتياطات الغذائية المحدودة وتعانى بسببه بريطانيا خطر الهلاك إذا ما دمرت الطائرات والغواصات مواصلاتها مع المناطق الأخرى فلم تكن تنتج قبل الحرب العالمية الثانية أكثر من ٣٠٪ من حاجتها من المواد الغذائية ولم يكن لها يد من التعديل على مناطق خارجية لتموينها بها فوسعت شبكة مواصلاتها بحيث لم يبق عام ١٩٣٠ جزء واحد من العالم غير متصل بلندن . ولكن اتساع مواصلاتها إلى هذا الحد وتعديلها على هذه المواصلات جعل سلامتها أسرع عطباً . وهكذا يعتبر الاكتفاء الذاتى ضرورة قومية أثناء الحرب فالغذاء والطاقة شريانا حياة الأمة .

٢ – العوامل الأقل ديمومة : –

حصلت عشرات من الدول الجديدة على استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية ويميز لهذا التطور لثورتين توأميتين يشهدهما عالمنا المعاصر : الثورة الصناعية والثورة السياسية . والثورة الصناعة الكامنة وراء الثورة السياسية تجسم عاملاً آخر ذا أهمية حيوية فى السياسية الخارجية وهو القوة الصناعية فقد أصبحت هذه القوة فى القرنين التاسع عشر والعشرين أهم معيار لقوة الدولة ولقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية . وينطبق هذا المعيار أول ما ينطبق على بريطانيا التى مكنتها تفوقها الصناعى من التحكم فى توازن القوى العالمية . وما

أن بدأت دول كألمانيا والاتحاد السوفيتى وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة تنافسها هذا التفوق، حتى هبطت قوتها على التأثير فى مجرى السياسات الدولية هبوطاً محسوساً . وذهبت مع تفوقها الصناعى أهليتها لأن تكون موازنة للقوى وفرنسا مثل آخر على ارتهان القوة السياسة بالقوة الصناعية ويبدوا هذا فى علاقاتها بإلمانيا فى أن تقدمتها ألمانيا فى نموها الصناعى حتى أصبحت عاجزة عن الصمود فى وجه التوسعة الألمانية . واثبتت الحربان العالميتان الأخيرتان أكثر مما أثبتت استعدادات زمن السلم الدفاعية أن القوة الصناعية هى الفيصل بين النصر والهزيمة . فالقوة الصناعية الكامنة فى الولايات المتحدة هى الفيصل بين النصر والهزيمة . فالقوة الصناعية الكائنة فى الولايات المتحدة هى التى حملت النصر للحلفاء .. وأن أى تقدير مقارن للموارد العالمية يظهر أن الولايات المتحدة كانت تتفوق قبل أن يعلن هتلر حربة على أية أمة أخرى بقوتها المادية وقيمة موادرها ومستويات معيشتها وهذا التفوق يشمل الإنتاج والاستهلاك وضاعفت الحرب دخل الولايات المتحدة بينما انهكت دخول غيرها من الدول الكبرى فأصبحت تبدو بينها كبرج عالى – صحيفة الأيكونوميست ٢٤مايو ١٩٤٧.

وأكثر الدول الحديثة الاستقلال – أيا كانت مواردها الطبيعية تشعر أن مكانتها الدولية رهن بنموها الاقتصادى – ويدفعها هذا الشعور فى مغامرات تصنيع فاشلة ويجعلها تتهافت على التصنيع السريع بأمل أن ينقلها إلى صف الدول الكبرى ولو تبصرت هذ الدول بعض الشيء لرأت أنه من الأجدر بها أن تكون أكثر تواضعاً فى تقدير إمكاناتها الاقتصادية وأن تنشد تحسين حالها بالتعاون مع الدول المجاورة لها فى مشروعات إنماء إقليمية مشتركة.

وتعتبر المنشأت العسكرية من أصرح عوامل السياسة الخارجية ، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً إلى جنب وقد اعتادت الدول الكبرى فى الماضى على إرسال سفن حربية للبلاد التى تريد التأثير عليها ، بينما تقوم اليوم بتظاهرات تشترك فيها قواتها الجوية والبحرية وصواريخها . وقد تحدد توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية بكيفية توزيع الجيش الأحمر على المراكز الاستراتيجية فى قلب أوربا . وارتبطت انتصارات ألمانيا الدبلوماسية فى فترة ما بين الحربين بعملية نمو استعدادتها العسكرية . ومادامت القوة هى الحكم الأخير فى منازعات الدول فإن قوة مؤسساتها العسكرية تعين الحدود لأعمالها الخارجية . وليس للقوة العسكرية بالطبع ثبات الجغرافيا أو الموارد الطبيعية فهى عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية والتاريخ مليء بأمثلة تبدل موازين القوى نتيجة لتغير الوسائل العسكرية فقد كان اعتماد

إسبارطة نظام « الفيالق » مفتاح انتصارها على أثينا فى حروب البلوبننير (٤٣١ ، ٤٠٤ ق.م) وتبدو فعالية هذا النظام فى إمكان استخدام عدد كثيف من المشاه المرتبين ترتيباً محكماً وإمكان قيامهم بهجمات مفاجئة فاستجمع الآثينيون قواهم واستطاعوا باعتماد نظام احتشادات المشاة السريعة الحركة أن يتغلبوا على اسبارطة بعد ثلاثين وثلاين عاماً . ويمنح تقدم التكنولوجيا فى العصر الحديث فرصاً نادرة للقادة العسكريين الذين يظهرون أهليتهم للابتكار والتكيف . أما الذين يلزمون تقاليدهم العكسرية ولا يستطيعون تغييرها فتصيبهم الهزيمة والفشل وهذا ما وقع للألمان إذ حاربوا أعداءهم فى الحرب العالمية الأولى باستراتيجية حرب سنة ١٨٧٠ ولم تكن هذه الاستراتيجية صالحة لحرب الخنادق و والحصار الاقتصادى التى اعتمدها الأعداء . وبنت فرنسا عام ١٩٣٠ خط ماجينو متأثرة باختباراتها الاستراتيجية فى الحرب العالمية الأولى التى تجاوزها التطور التكنولوجي وليست الحرب وحدها هى التى تظهر تخلف الأمة العسكرى فإن تصورها عن تكييف منشقاتها العسكرية مع إحداث التطورات التكنولوجية يضعف مكانتها الدبلوماسية وتلك كانت مأساة فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية.

وتعانى الدولة من صعوبات فى الاحتفاظ بالمنشآت العسكرية الضرورية للنصر وهى صعوبات أشد تعقيداً من متطلبات التيكف مع التغير التكنولوجى ؛ لأنه قد لا يستعصى عليها إدراك المستوى العسكرى اللازم لتحقيق أهدافها الخارجية وإنما يستعصى عليها استخدام مواردها الاقتصادية الاستخدام الكافى لبلوغ هذا المستوى فقد تكون مضطره لاستنفاد مواردها فى عملية بناء اقتصاد قابل للحياة وقد يكون لديها فيض – كما هو حال الولايات المتحدة – يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الخارجية العسكرية والسياسية ، وقد لا تستطيع أن تكرس كما هو الحال فى بلجيكا مثلاً من إنتاجها الوطنى العام للأهداف العسكرية نفس النسبة التى تستطيع أن تكرها دول كبرى كالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ولذلك تتخلف المنشأت العسكرية للدول الصغيرة والحديثة الاستقلال تخلفاً مطلقاً ونسبياً عن منشآت الدول الكبرى .

وتقترف أخطاء ثلاثة فى تقدير المقومات العسكرية للسياسة الخارجية أولها هو الخلط بين القوة العسكرية والقوة الوطنية فتتصور قدرة الأمة على فرض إرادتها معادلة لقوتها العسكرية والحقيقة هى أن القوة العسكرية كقوة قبضة اليد رهينة بصحة الجسم السياسى

وحيويته وصحة المجتمع وحيويته ككل فالجيوش هى مقوم حاسم لنجاح السياسة الخارجية ولكنها لاتكفل وحدها هذا النجاح وثانيها هو تقدير القوات العسكرية تقدير سكونيا وهو تقدير خادع ؛ لأن الديمقراطيات كانت فى الحرب العالمية الثانية آخر من تسلح ولكنها استجمعت قوة كافية لإحراز النصر النهائى . وثالها هو تناسى صعوبة تحليل وتوقع كيفية توزيع عناصر القوة العسكرة فى حرب معينة فهذه العناصر كثيرة ومتغيرة فما الذى يعطى اليوم للقوات العسكرية قوتها ؟ أهو اتساع القوات البرية أو القنبلة الهيدروجينية أو استمرار البحث العلمى ؟ وهل الأفضل أن يكون للأمة جيش صغير متخصص أو جيش ذو قوات برية واسعة أو أن يكون لها الإثنان معاً ، إذا أرادت أن تكون قوية حقاً ، أن الأجوبة على ههذ الأسئلة تحدد ما يكون للأمة من مكان فى عالم المستقبل ولكن من الأسلم لها أن تكون الأجوبة احتمالات لا تعينيات ولا جدال فى وجوب اعتماد السياسة الخارجية على برنامج دفاع وطنى يضمن السلامة الوطنية ولكن الذين يصفون هذا البرنامج عرضة لتوزيع الموارد على عدة وسائل دفاع دون أن يعلموا علم اليقين أيها ستكون الراجحة أثناء الحرب [١] .

وقد يجعل تطور التكنولوجيا كل الأسلحة المتوفرة لدينا اليوم غير صاحلة للاستعمال فى حرب مقبلة فالأسلحة التقليدية تستبدل كل يوم بسرعة هائلة بأسلحة جديدة ولذلك لا يجوز اعتمادها أساساً للسياسة الخارجية ويرد على هذا بأن الأسلحة الهيدروجينية تسبب الإفناء المتبادل وهذا ما قد يحمل جميع المتقاتلين على الامتناع عن استعمالها وهكذا تتراوح القوة العسكرية بين الأسلحة التقليدية والأسلحة الحديثة تراوحاً يخلق للاستراتيجيين معضلات دفاعية ليس من السهل عليهم أن يحسموها .

٣ - العامل الانسانى : الكيفى والكمى : -

إن عامل السكان هو من العوامل الانسانية الكمية التى لابد أن يحسب حسابها فى تقييم قدرة الدولة ، وترجع الأهمية التى اكتسبتها الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية - ولو إلى حد ما - لعدد سكانها الذى تجاوز ٤٠٠ مليون نسمة ، وقد أظهر الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة اللذين لا يعدان أكثر من نصف سكان الصين والهند تقديرهما لإمكانتهما العددية الإنسانية ويحدث عكس هذا للأمم التى يتناقص معدل الولادة فيها إذ

(١) انظر: د. بطرس بطرس غالى، الاستراتيجية والسياسة الدولية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧).

يتناقص معه معدل نفوذها ، وهذا ما وقع لفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وقد تغير اليوم مفهوم العلاقة بين قيمة التقدم التكنولوجي والتقدم في عدد السكان . فقد ساد الاعتقاد في الماضي بأن الفارق بين المستوى التكنولوجي البريطاني والصين يعوض عما بين بريطانيا والصين من فارق في عدد السكان وقد تزعزع هذا الاعتقاد بعد أن انفتحت إمكانات التقدم التكنولوجي أمام الصين ثم أن إمكانات الأربعمائة مليون صيني التكنولوجية وإن لم تكن في مستوى التقدم البريطاني إلا أنها مجتمعة تفوق إمكانات الخمسين مليونا من البريطانيين . ويعرض استعمال إحصاءات السكان والتنبؤ باتجاهاتها بأن علم تقدير نسبة نمو سكان الدول بالنسبة لبعضها البعض هو علم سهل ودقيق ، وهذا غير صحيح لأن علم الانسان عرضة لاختلالات الأبحاث العلمية والاجتماعية الأخرى ولدينا شاهد على ذلك فيما فعلته الحرب الأولى بسكان فرنسا فقد محت جيلاً كاملاً منهم ، إذ بلغت خسائر فرنسا البشرية بين سنة ١٩١٤ ، ١٩١٨ – ١,٤٠٠,٠٠٠ من الشباب ، ولم يعد معدل الولادة منذ عام ١٩٣٨ يوازن معدل الوفيات وخسرت فرنسا في الحرب العالمية الثانية ٦٢٥,٠٠٠ شاباً من شبابها أي ثلاثة أضعاف ما خسرته الولايات المتحدة بالرغم من أن سكان فرنسا هم ربع سكان الولايات المتحدة ثم انقلب المعدل بين المواليد الوفيات في فرنسا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وأصبحت زيادة المواليد والوفيات في السنة ٣٠٠,٠٠٠ أي أعلى ما هي عليه في إيطاليا وألمانيا الغربية وهكذا تكون فرنسا اليوم في حالة تجديد لنموها البشري بعد أن توقف هذا النمو ما بين الحربين ، ويدل هذا على أن عامل السكان كمقوم للسياسة الخارجية لا يمكن أن يتنبأ به تنبأ مطلقاً وأنه لا يمكن عزلة عن العوامل الأخرى فقد يحول دون تحقيق الأمة لأمانيها الوطنية ، ولكنه يظل عرضه للتغيرات والتقلبات .

٤ – الدبلوماسية : الأهداف الوطنية : –

ونوعية دبلوماسية الأمة هي عنصر إنساني آخر من عناصر سياساتها الخارجية وتنبثق هذه النوعية من وجود مفهوم واضح للأهداف الوطنية كما تنبثق من تبصر الأشخاص العاملين لهذه الأهداف وحذقهم ولتسهيل تحليل الموضوع سنعالجة في سياق السياسة الخارجية الأمريكية حيث السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي يريده الأمريكيون في العالم؟ السلم ؟ الحرب ؟ الرفاهية وأيها هدف أساسي ، وأيها هدف ثانوي فالسلم قد يصنف في

هذا العصر كهدف مطلق ثم لا تلبث أن تبرز الرفاهية على أنها الهدف الأسمى الذى يصبوا إليه الأمريكيون فى إدرارة سياستهم الخارجية وعموماً فإن السلم اليوم وأكثر من أى وقت مضى هو الغرض من الغالب على السياسة الخارجية الأمريكية والدبلوماسيون وليس خبراء المساعدة الفنية هم الذين يستطيعون القيام بهذه المهمة والأمريكيون يكونون أكثرطمأنينة إذا ما اعتبروا السلم والرفاهية هما الهاديان لهم [1].

٥ – الدبلوماسية والديموقراطية :

لا يقل اختيار الطرق والأساليب أهمية فى الدبلوماسية عن وضوح الأهداف ، وتعتقد الديموقراطيات أنها أقل مسئولية عن وسواها عن افتقار الدبلوماسية للانسجام والاتساق وبعدد هذا الاعتقاد للفلسفة الديموقراطية للسياسة الخارجية وقد انتشرت هذه الفلسفة فى العقدين الأولين من القرن العشرين ، وسرت سريانا شعبياً واسعاً وقامت على اعتبار الديموقراطية وحق تقرير المصير المبدأين الفردوسيين للحياة فإذا ما طبقاً فى العلاقات الدولية تطبيقاً أميناً ساد العلم والأمن وإذا ما أدى تطبيقها إلى قيام دول جديدة مستقلة على النسق الأنجلو أمريكى فإن العلم يتخلص من المنازعات التى أقضت مضاجع البشر منذ قرون وإذا أنشأت الأمم الجديدة وفقاً لإرادة شعوبها فإن هذا يضع حداً للمنافسات والاحتكاكات التى حصلت بها التجمعات السياسية الكبيرة تلك كانت تفاؤلية المؤمنين بالفلسفة الديموقراطية للسياسة الخارجية ، وقد عكست إيمان الغرب المعاصر بقابلية الإنسان اللانهائية للتقدم فنقل هذا الإيمان من الصعيد الداخلى إلى الصعيد الدولى وتوقع المؤمنون أن ينبثق منه عالم جديد ملىء بالسعادة للجميع ولعل من سخرية القدر أن يتزعزع هذا الإيمان البالغ المبنى على الاعتقاد بحق الشعب الإلهى فى أكثر من جبهة واحدة من جبهاته فتعميم الديموقراطية لم يخفف ما بين الدول المستجدة فى الديموقراطية من خلافات بل زادها وألهب قادة هذه الدول مشاعر الرأى العام فجعلوا التسويات أصعب مثالاً وأحرجوا المسئولين عن صنع السياسة الخارجية .

والدبلوماسية والديموقراطية مطالبتان باعتماد بعض المبادئ والقواعد السليمة مثل الانسجام مع التقاليد الدبلوماسية ومع متطلبات التفاوض الفعلى . ويجب أن لا تؤخذ

(١) جاردنر، ريتشارد، نحو نظام عالمى، السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية، ترجمة أحمد شناوى (القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٦٥)، ص١١١.

بتصويت الأكثرية فى المؤتمرات الدولية وبمجادلاتها ودعاياتها لأن كل هذا يستهوى الذين يتفرجون على الشئون الدولية ، ولكنه لا يفيد الراغبين فى تسوية المفصلات الدولية وكثيراً ما تضعف المظاهرات المؤتمرية الثقة الدولية بدلاً من أن تعززها وتعزز المنازعات الدولية بدلاً من أن تخففها ، والمبدأ الأول الذى تجدر ملاحظته هو أن السياسة الخارجية والدبلوماسية ليستا مترادفتين فالسياسة الخارجية هى الوجه التشريعى لإدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية هى الوجه التشريعى لإدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية فى وجهها التنفيذى والدبلوماسية تتطلب خبراء أحرار التصرف وأما السياسة فهى من اختصاص أعلى سلطات الدولة مسئولية بما فيها السلطة التشريعية والدبلوماسية هى تنفيذ السياسة وليس إعدادها وهذا التنفيذ لا يسترعى اهتمام الجمهور شأنها فى ذلك شأن ميزانية الدولة فالجمهور يهتم بالموافقة عليها ولا بتنفيذها ومهمة الدبلوماسية ليست الدفاع عن مبدأ خلقى مجرد ولا إثابة القوى الفاضلة ومعاقبة الشريرة ولكن مهمتها هى أن تقدم علاقات الدول التى تكون فى بعض الأحيان منسجمة ، وتكون فى بعض الأحيان متعارضة والدبلوماسية تتطلب معرفة دقيقة بأصول التفاوض وجعل الاقتراحات الوطنية مقبولة فى الداخل والخارج دون تضحية بالأهداف الحيوية للسياسات الخارجية [١].

الأهداف الهامة فى السياسات الخارجية للدول :

بداية يعرف الهدف بأنه وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضرورى من الجهد والإمكانيات التى يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظرى البحت إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادى . وعلى الرغم من أن الدول تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف إلا أن دعاة المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية يضغطون هذه الأهداف كلها فى هدف واحد وهو السعى إلى زيادة قوة الدولة ، وهناك رأى يعارض ذلك ويرى فيه اشتماله على بعض السطحية لأن زيادة قوة الدولة ليست هى الهدف الوحيد وعموما يمكن تلخيص أهم الأهداف القومية فى السياسات الخارجية للدول على النمو التالى : —

---

(١) انظر: د. بطرس بطرس غالى، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص٣١٥.

١ - حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومى :

هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف فى السياسات الخارجية للدول - أيا كانت طبيعية نظامها السياسى أو معتقداتها الأيديولوجية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها - هو الحفاظ على وجودها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافا إليها الجانب من قوة الدول الأخرى ، وربما كان هذا الاعتبار بالذات وهو حرص الدول على تدعيم أمنها القومى تحت أى ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من إمكانات وتضحيات ليفسر لنا جانبا هاما من الأسباب التى تدعو الدول إلى الدخول فى حروب ضد بعضها فهى قد تخوض هذه الحروب وهى كارهة إذا ماشعرت أن بقاءها وكيانها القومى أصبحا موضع تهديد . ويدخل فى صميم الهدف الخاص بدعم الأمن القومى للدولة المحافظة على كيانها الإقليمى وعدم التفريط فيه للدول الأخرى بإلغاء مابلغت الضغوط التى تتعرض لها وإلا انهار هذا الكيان الإقليمى ما قد ينتهى فى بعض الحالات بالاضمحلال التام للدولة وتقسيمها بين عديد من القوى الطامعة أو قد يؤدى ذلك إلى انكماش حجم إقليمها وتشتيت سكانها وسلبها جانبا هاما من إمكاناتها ومواردها وهى عوامل تضعف كلها من قدرتها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة سواء فى محيطها الإقليمى الخاص أو المجتمع الدولى كله [١].

ويرتبط بهذا الهدف من ناحية أخرى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح التى تعتبر حيوية لأمن الدولة ولكيانها السياسى والقومى وكذلك المحافظة على النظام السياسى فيها إذا ماكان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب هذه الدولة . والوسائل التى تتبعها الدول لدعم أمنها القومى وحماية سيادتها الإقليمية متعددة ومنها : الدخول فى علاقات تحالف مع بعضها إذا لم تكن قادرة بقواها وإمكاناتها الذاتية على توفير الحماية الضرورية لأمنها القومى أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من أية مصادر خارجية حتى وإن لم يتبع ذلك الارتباط رسميا بإطار تحالف أو تكتل دولى معين أو توقيع عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى إذا ما كان لمثل هذا الميثاق دلالة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على حماية الأمن القومى أو اتباع سياسة محايدة تقدم على تخفيف العداوات التى

(١) أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص٣١٧.

قد تتعرض لها الدولة فى حالة انحيازها إلى تكتل دولى معين أو ارتباطها بمحور قوى بالذات.. إلخ .

۲ - تنمية مقدرات الدولة من القوة :

حتى وإن تم ذلك على حساب غيرها من الدول وقد كانت هذه الحقيقة دافعا ببعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها إنما هو دافع كامن فى الطبيعة الإنسانية ذاتها فهذا الدافع هو الذى يجعل الدول تتصارع وتتقاتل ضد بعضها . وهذا الاعتقاد قد يرد عليه بعض التحفظات من جانبنا فنحن لانقدر على الادعاء بأن هذا الدافع وحده هو الذى يوجه سلوك الدول فى كل الأحوال وعلى مر التاريخ ولكننا نتفق فى أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة فى كل مايتعلق بحقها فى تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجى ومن هنا فإنه يلزم كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة يمكنها من الحفاظ على كيانها السياسى والقومى ضد الضغوط والتهديدات التى قد يتعرض لها من الخارج على أن هذه الحقيقة لاتنفى أن هناك دولا لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث فى الماضى أى أن القوة قد استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى [(۱)] .

۳ - زيادة مستوى الثراء الاقتصادى للدولة :

يشكل الثراء الاقتصادى أو المادى هدفا من أهداف السياسات الخارجية للدول وبصفة أساسية فإن كل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التى تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشى المطلوب . وليس هناك خلاف فى أن الوجود القومى لدولة من الدول يتطلب توافر حد أدنى من الثروة الوطنية وإن كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى وتجعل ومن البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية ، ويبدو هذا واضحا فى حالة الولايات المتحدة الامريكية حيث إن استثماراتها الخارجية فى قارات العالم المختلفة تقدر بملايين الدولارات كما أن اليابان وألمانيا الغربية تتبعان سياسات خارجية تعكس هذا الهدف الاقتصادى بوضوح .

---

(۱) — Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit.

وكثيرا ما ينظر إلى الثراء المادى على أنه مؤشر لنفوذ الدولة فى المجتمع العالمى ، وليس من قبيل المصادفات إذن ان تتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات للمعيشة والدخل فى العالم وهى حقيقة ترضى الكبرياء القومى لهذه الدول ، ويصدق هذا على الدول الرأسمالية والدول الشيوعية على حد سواء فالولايات المتحدة لاتكف عن ترديد أنها صاحبة أكبر دخل قومى فى العالم. وكذلك بدا الاتحاد السوفيتى السابق يجد فى زيادة دخله القومى والارتقاء بمستويات المعيشة فيه مجالا للدعايات مشابهة بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يعتنقه والقوى ما لبث ان انهار فى عام ١٩٩١. ويرتبط بذلك أن بعض الدول تتخذ من ثرائها المادى ذريعة للنظر إلى غيرها من الدول التى لم تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية على أنها لازالت مختلفة اجتماعيا وفنيا وتكنولوجيا عن هذه الدول المتقدمة وقد تستغل هذا الجانب الدعائى فى مخططات سياستها الخارجية بشكل أو بآخر (١) .

وهدف القوة والثراء الاقتصادى والمادى يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير فثروة الدولة ممثلة فى زيادة دخلها وإنتاجها القومى يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية . فالدولة التى تنجح فى خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة فى وقت الضرورة إلى إنتاج المعدات الحربية لدعم جهازها العسكرى ومن هنا يصبح من الصعوبة فى كثير من الأحيان أن تقرر ما إذا كان الهدف من سلوك دولة ماهو زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين معا فكما أن الثراء يخدم كأحدى الركائز التى تستند عليها القوة كذلك فإن القوة تدعم من قدرة الدولة على زيادة ثرائها .

٤ – التوسع :

لعبت القومية دورا أساسيا فى تحريك الدوافع السريعة لبعض الدول . ومن أمثلة ذلك: الدور الذى قامت به القومية الفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر وكذلك القومية الألمانية التى تسببت فى إشعال حربين عالميتين فى خلال الثلث الأول من القرن العشرين . وهناك من يعلل هذه الدوافع التوسعية فى إطار المؤشرات النفسية التى تحرك قادة الدول والحقيقة أن تعدد القوى التى تخلق هذه النزعات التوسعية لدى الدول أو لدى بعضها على الأقل تعتبر من الظواهر القائمة باستمرار خلال المراحل التاريخية المختلفة التى سلكها تطور العلاقات

(١) - Klaus Knorr, Military power and potential (D. C. Heath and company, Lexington, Mass, 1970.

الدولية باعتبار أن الميل إلى التوسع هو الذى يشكل الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة فى هذا المجتمع السياسى الدولى فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه الدول يخلق فيها نزعة التوسع الإقليمى وذلك مالم توجد قوى ضاغطة تكبت هذه النزعة .

ويستمر ميل كل دولة إلى التوسع حتى يصل إلى مرحلة التوازن الذى هو نتائج التفاعل بين عاملين : الضغط الخارجى والتنظيم الداخلى الذى يعنى كون الفعاليات التنظيمية والموارد المتاحة قادرة على إنتاج ذلك الحجم الضرورى من القوة لأغراض التوسع الإقليمى أما الضغط الخارجى فقد يتمثل فى وجود عوائق طبيعية تحول دون استمرار التوسع بسبب وجود قوى معاكسة ومضادة تقف فى طريق هذا التوسع كما حدث فى حالة ألمانيا النازية .

٥ - الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها فى الخارج :

نظرا لما يمثله ذلك للدولة من دلالات تتعلق بواقعها السياسى والاجتماعى وأيضا باتجاهاتها من الدول الأجنبية . وأحيانا لايقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة وحمايتها ضد محاولات الغزو أو التخريب الموجهة ضدها من الخارج . وإنما قد يتعداها إلى محاولة ترويج هذه الإيديولوجية ونشرها بكل الوسائل فى الدول الأجنبية ، وذلك اعتقادا من الدولة التى تتبع هذا الأسلوب أن اتساع نطاق المشاركة الدولية للأيديولوجيات التى تعتنقها إنما يدعم مصالحها على نحو أفضل كما يخلق مجالا أكبر من التعاطف والتجاوب النفسى فى سياستها مع الخارج كما أنه فى حالات معينة يبدو الارتباط وثيقا بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومى وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها إذا كان لهذه الدول تأثيرات استراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية شرق أوربا باعتارها حزام أمن له وذلك فى إطار أيديولوجية لان انفصالها عن هذه الأيديولوجية سيولد سلسلة من المضاعفات وردود الفعل التى ستضر بأمنه القومى على نحو ليس من الصعب تقديره [١].

٦ - الأهداف الثقافية :

من المسلم به أن كل دولة تسعى إلى دعم ترثها الثقافى والمحافظة عليه وهذا التراث الثقافى الحضارى يشكل أحد المقومات الهامة التى تستند إليها القومية فى إثبات وجودها .

---

(١) - Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit.

وتتنوع الوسائل التى تلجأ إليها الدول فى حفظ التراث الثقافى وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى وأولى هذه الوسائل هى حماية استقلال الدولة لأن الغزو الخارجى قد ينتهى بمسخ ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التميز والتفرد فيها ، ولنا ان نتصور مثلا ما كان سينتهى إليه الحال فيما لو انتصرت الفاشية فى أوربا الفمن المحقق إنها كانت تلجأ إلى محو ثقافات الأمم المغلوبة على أمرها وتغييرها بما يتفق والنمط الفاشى ومن الوسائل الأخرى المستخدمة فى دعم التراث الثقافى – فرض قيود على الهجرة إلى الدولة فهناك دول مثل كندا واستراليا تستطيع أن تستوعب أعدادا بشرية هائلة تسهم فى استغلال مواردها الطبيعية والمادية ، غير أن هذه الدول تضع قيودا مشددة على الهجرة إليها كى تحافظ على تراثها الثقافى من الانقراض ، واستراليا بوجه خاص تقصر الهجرة على الأجناس الأوربية أو تغييرها بشكل تضيع معه معالمها ، كذلك فإن قوانيين الهجرة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ كانت قد صيغت بطريقة تؤكد أنه بمقدار اختلاف ثقافات الأمم الأخرى عن الثقافة الأمريكية يحدد نصيبها من النسب المخصصة للهجرة إلى أمريكا . والسبب فى هذا التخوف من الهجرة هو تخوف الدول من عدم استيعاب أو امتصاص الثقافات المهاجرة إليها وإدماجها فى كيانها الثقافى القومى إلى الحد الذى يختفى معه خطر هذه الثقافات الأجنبية عليها . ومن الأهمية أيضا إيضاح انقسام الدول بهذا الخصيص إلى قسمين : دول تحاول صياغة تراثها الثقافى وحفظه من الاندثار أو الغزو الثقافى الأجنبى ، دول تحاول تصدير ثقافتها عبر حدودها بل وفرضها على الآخرين مثل الدول الاستعمارية حينما دأبت على ترديد أن رسالتها هى تحضير المستعمرات وإدخالها فى دائرة المدينة التى تحددها مقاييس هذه الدول الاستعمارية وإذا أخذنا الدول الكبرى فى عالمنا المعاصر فسنجد إنها أيضا تمارس نفس الاتجاه ، فالولايات المتحدة تعتقد فى تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية واسلوبها فى الحياة ، كذلك فإن الاتحاد السوفيتى يعتقد هو الآخر فى تفوق نظامه الاشتراكى ويعمل على نشره والترويج له بكل إمكانياته . وهكذا نجد مدى أهمية الأهداف الثقافية فى السياسات الخارجية لبعض الدول [1].

٧ – السلام كهدف للسياسات القومية :

اكتسب السلام أهمية خاصة فى القرن العشرين أكثر منه فى أى وقت مضى فقد

---

(١) - Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit.

كان للنتائج التخريبية التى تركتها الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية تأثير كبير فى سعى دول العالم إلى محاولة تفادى وقوع الحرب اتقاءا من خطر التدمير وتوفيرا للإمكانيات المادية والبشرية التى تستنزفها الحرب الحديثة . كذلك فقد ازدادت أهمية السلام كهدف لسياسات الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة فى مجال إنتاج الأسلحة الصاروخية والهيدروجينية التى تجعل من الحرب أمرا فظيعا لايمكن تخيله بالنظر إلى حجم الدمار والتلوث بالإشعاع الذرى ومئات الملايين من البشر الذين سيذهبون ضحيتها فيما إذا نشبت . والحروب النووية كما يطلق عليها الآن – هى حروب الانتحار المتبادل بين أطرافها ، وهو مايبرز الفارق الأساسى بين الحروب التقليدية والحروب النووية . فالحروب التقليدية كانت تنتهى دائما بظهور طرف منتصر وآخر مهزوم . أما الحرب النووية فهى حرب دمار شامل ، وفيها وتلاشى الفروق التقليدية بين النصر والهزيمة . وربما يفسر هذا إحجام الدول النووية من اقحام نفسها فى مواجهات مباشرة ضد بعضها حتى لاتكون هذه المواجهات سببا فى تفجير حروب نووية عامة . ومن هنا نستطيع أن نفهم الأسباب التى جعلت الاتحاد السوفيتى يتفادى المواجهة مع الولايات المتحدة بسبب أزمة الصواريخ فى كوبا فى عام ١٩٦٢ أوبسبب حرب فيتنام منذ وقوعها فى أوائل الستينات كما يفسر تفادى الولايات المتحدة ومواجهة الاتحاد السوفيتى السابق فى شرق أوربا سواء بسبب الموقف فى بولندا أو المجر فى عام ١٩٥٦ أو بسبب الموقف فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ .

وأخيرا نستطيع أن نضيف عاملا آخر إلى العوامل التى تجعل الدول تنشر السلام وهو أن أعباء التسليح تمتص جانبا لايستهان به من ميزانيات الدول ودخلها القومى مما يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها فإذا ما أمكن تحويل مخصصات التسليح لأغراض الإنتاج المدنى لاستطاعت الدول أن تحقق معدلات أسرع فى التنمية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها .

المعايير التى تحدد اختيار الأهداف القومية فى السياسات الخارجية للدول :

اذا ما أمكننا التعرف على أهداف السياسة الخارجية للدولة فإن هذا يسهل علينا مهمة تحديد المناهج أو النمط الذى يتألف منهما سلوكها الخارجى ولماذا نجد – مثلا – دولا تلجأ إلى أسلوب التهديد والاستفزاز والحرب المسلحة فى علاقاتها بغيرها على حين نجد دولا أخرى تنشد السلام وتحاول تجنيب الحرب بأى ثمن ، ولماذا تختار الدولة هذا الهدف أو ذلك

ولماذا نجد نوعا من الدول يحاول أن يغير العالم وفقا لفلسفته وأسلوبه ونمطه المتميز فى الحياة بينما نجد نوعا آخر من الدول التى تقنع بأوضاعها ولا تحاول أن تفرضه على الآخرين . إذن ما هى المعايير التى تقرر اختيار الأهداف القومية فى السياسات الخارجية للدول ؟ والإجابة على ذلك اجتهادية من جانب خبراء العلاقات الدولية . وعموما فإن أهم المعايير التى تتحكم فى تقرير هذه الأهداف يمكن إيجازها على النحو الآتى [١] : -

أولا : الشخصية القومية : هناك ادعاء يقول بأن الشخصية القومية هى أقوى المعايير التى تحدد أهداف الدولة من سياستها الخارجية ، ومن أمثلة ذلك كما يقال أن الطبيعة المادية للشعب الأمريكى تجعل الهدف الأول من السياسة الخارجية الأمريكية هو زيادة درجة الرفاهية المادية والاقتصادية لأمريكا ، كما يقال أن الطبيعة العسكرية للشعب الألمانى تجعل ألمانيا تمجد هذا المعنى دائما فى علاقاتها بالدول الأخرى كذلك فإن أسلوب الحياة فى اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وهو الأسلوب الذى قام على النظام الصارم هو الذى جعل اليابان تدافع عن إيجاد نظام فى آسيا يقوم على تسلسل القوى بطريقة تتيح لليابان أن تحتل مركز السيطرة من هذا التسلسل وأيضا فإن تحول إيطاليا فى الحرب العالمية الأولى من جانب إلى آخر يقال أنه يرجع إلى خصائص كامنة فى الشخصية الإيطالية نفسها من حيث التردد وعدم الاستقرار وفقدان الثقة بالنفس .

والنظرية التى تقوم على إعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية ترتكز على افتراضات رئيسية ثلاثة هى :

(ا) أن مواطنى أى دولة تجمعهم خصائص سيكيلوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكوينا نفسيا مختلفا عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى .

(ب) أن الشخصية القومية لا تتغير بسرعة ، وأنما تؤدى خصائصها الأصلية إلى التأثير فى سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة .

---

(١) لعل من أفضل الدراسات فى هذا الصدد:

- Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit.
- Robert Osgood, Stabilising The Military Environment in, International Stability: Military, Economic and Political Dimensions edited by Hekhuis and others, (John Wiley and Sons, Inc. New York 1964.)

(جـ) أن هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية .

وبالنسبة للعامل الأول فإن علماء النفس وعلماء الاجتماع يميلون إلى تأكيد وجود ارتباط بين ثقافة الأمة التى تعد من مقومات وجودها وبين شخصيتها تماما كما هو الحال مع الأفراد لكن هذا إذا كان صحيحا بالنسبة للأفراد فإنه يصبح صعبا بالنسبة للملايين من أفراد الدولة الواحدة ولا سيما أن هناك فئات من المجتمع تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية خارجية مما ينفي وجود تجانس نفسي تام بالشكل الذى تفترضه هذه النظريات . وعلى أى حال فليس هناك دليل علمى مقنع يقوم على إثبات هذا الارتباط فى حالة الدول اى الارتباط بين الشخصية القومية وسلوكها الدولى . وأما بالنسبة للعامل الثانى الذى يقول بأن التغيير فى شخصية الأمم إنما هو تغيير بطيء فهو أيضا موضع جدل واختلاف لأننا إذا سلمنا بهذا المنطق فمعنى هذا أن أى تحول فى اتجاهات نظام الحكم أو فى أيديولوجية النظام إنه هو تحول سطحى وعارض لا يعول عليه وتبقى أهداف الأمة واحدة برغم هذا التحول . وهذا بالطبع تفسير غير مقبول . فالتغيير مثلا فى أيديولوجية روسيا القيصرية بعد الثورة البلشفية أوجد تحولات جذرية بعيدة المدى فى أهداف سياساتها الخارجية وأعطى لهذه الأهداف مضمونا جديدا . كذلك فقد يترتب على التغيير فى نظام الحكم أن تغير الدولة من اتجاهات سياستها الخارجية كلية . وهناك مثل غانا فقبل الإطاحة بنكروما من الحكم فى عام ١٩٦٦ كانت لغانا اتجاهات يسارية واضحة فى ارتباطاتها الخارجية . أما بعد إقصائه فقد تحولت غانا وجهة الغرب ونشأ عن هذا تحرير فى مصالحها وفى أولويات أهداف سياستها الخارجية .

أضف إلى ذلك أن هناك تحولات اقتصادية وتكنولوجية على المستوى العالمى تؤثر بدورها فى أنماط الثقافات القومية السائدة مما يؤدى إلى خلق مزيد من التقارب فى اتجاهات الدول ونزعاتها مهما اختلفت أصولها القومية وذلك بعكس ما كان عليه الحال فى الماضى حين كانت الدول تعيش بمعزل من هذه التيارات والتحولات . وعلى ذلك يمكن القول أن شخصية الأمة بطيئة التغيير ، ويتضح ذلك من المثال الذى يفسر التحول فى اتجاهات دولة مثل السويد التى كانت فى وقت ما من أكبر القوى العدوانية فى أوربا وقد أصبحت اليوم فى طليعة الدول التى تدعو إلى السلام . وكيف أن الولايات المتحدة التى اعتنقت مبدأ العزلة عن العالم الخارجي حوالى قرن ونصف أصبحت فجأة ومن الحرب العالمية الثانية ذات ارتباطات دولية تغطى قارات العالم كلها .

أما العامل الثالث الذى يقول بأن شخصية الأمة علاقة مباشرة بأهدافها القومية ، فهذا الافتراض أيضا موضع جدل واختلاف . ومرة أخرى قد يكون لهذا الارتباط ما يبرره منطقيا وواقعيا فى حالة الفرد أما فى حالة الدول فالأمر خلاف ذلك . فقبل أن تتحول رغبات الأفراد فى الدولة إلى فعل أو سلوك جماعى فإنها تمر بمراحل وسيطة كثيرة أى خلال مؤسسات وهيئات ومراكز اتخاذ قرارات متعددة مما قد يغير من هذه الرغبات بشكل كبير وفق ما يتراءى للجهات المسئولة عن رسم هذه السياسات وهى الجهات التى قد ترى فى الظروف والمؤتمرات الدولية أو فى قصور الإمكانيات الذاتية للدولة مما يجعلها تنظر إلى هذه الأمور نظرة مختلفة . ومن هذا يتضح ان النظريات التى ترى فى الشخصية القومية أحد المعايير الرئيسية التى تحدد الأهداف فى السياسات الخارجية للدول[1] ، هذه النظريات ليس هناك مايدعمها ويثبتها سواء بالدليل العلمى أو من واقع المشاهدات التاريخية نفسها ، ومن هنا فإن سعينا نحو إيجاد توضيح مقنع للعوامل التى تتحكم فى تقرير أهداف الدول يجب ألا يتركز أساسا على الخصائص النفسية للأفراد الذين تكون منهم هذه الدول وإنما يتعين البحث عن عوامل أخرى قد تكون أقرب إلى الواقع من العامل السابق .

ثانياً : جماعات المصالح التى توثر وتتأثر بالسياسات الخارجية : يشتمل كل مجتمع- ولاسيما فى الدول الديمقراطية - على جماعات منظمة تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية ومن ثم فإنه من الطبيعى أن يكون لمثل هذه الجمعات التى تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط أهداف ذات صبغة دولية ومن أمثلة هذه الجماعات شركات البترول الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط فهى حساسة جداً بحكم مصالحها واستثماراتها الضخمة لاتجاهات السياسة الأمريكية إزاء هذه المنطقة فأى سياسة معادية لهذه الدول المنتجة للبترول - من المفروض - نظرياً على الأقل - أن تزعج هذه الشركات ؛ لأن هذا العداء سينعكس على مصالحها بالضرر ، ومن هنا يكون لهذه الشركات البترولية مصلحة مؤكدة فى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع هذه الدول . وهناك المنظمات الصهيونية الأمريكية فهى حساسة للغاية هى الأخرى لأى سياسة فى الشرق الأوسط لا تقوم على دعم وجود إسرائيل وأمنها القومى بل تحاول أن تجعل من هذه الحماية الأمريكية لإسرائيل التزاماً لا يقبل المساومة أو التراجع تحت أى ضغط . ولا يهم هذه الجماعات ما قد يكون فى سياسة

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

الحماية المكشوفة من أضرار بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ذلك أن هذه الجماعات بحكم عقيدتها الدينية والسياسية وميولها العاطفية هى أقرب إلى الانفعال بمصالح إسرائيل أكثر من انفعالها بالمصالح الأمريكية نفسها . وهكذا تجد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط نفسها بين هذه الضغوط المعاكسة التى تمثلها جماعات المصالح المختلفة ، ويتحدد اتجاه هذه السياسة بمقدار النفوذ والقوة النسبية للضغط التى تمارسه كل جماعة أثناء وضعها وتشكيلها .

وإلى جانب ذلك توجد أمثلة كثيرة يسوقها المجتمع الأمريكى على أهمية جماعات المصالح فى تقرير أهداف واتجاهات السياسة الأمريكية الخارجية فالجماعات الكاثوليكية يعنيها كثيراً اتجاه الولايات المتحدة من دولة الفاتيكان ، ورجال الأعمال الأمريكيون الذى يخشون منافسة المنتجين الخارجيين يحرصون على أن تعمل حكومتهم على تأمينهم ضد هذه المنافسة . وبالإضافة إلى ذلك فهناك القادة العسكريون والصناعات المنتجة للأسلحة وهى جماعات تهتم بسياسات الدفاع الأمريكى التى هى فى نفس الوقت انعكاس لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة فكلما كان طابع هذه السياسة التوتر كان ذلك أقرب إلى زيادة الإنتاج الحربى وهكذا . وما يحدث فى أمريكا يحدث فى دول كثيرة حيث نجد باستمرار جماعات تمثل مراكز القوى البارزة التى تتحدد بموجبها الأهداف القومية بمعنى أنه من بين كل جماعات المصالح المختلفة الموجودة تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبياً يمكنها من أن تصغى على تقديرات الحكومة المسئولة ثقلاً أو أهمية خاصة ومن ذلك أنه فى معظم دول أمريكا اللاتينية تلعب المؤسسات العسكرية الدور الرئيسى فى هذا الصدد وفى روسيا السوفيتية يتمتع بهذا التأثير قادة الحزب الشيوعى ومديرو المشروعات هناك [١].

ومن الثابت أن هذه المصالح المتنافرة تنحو إلى الالتئام فى أوقات الشدائد القومية والحروب . أما فى الظروف العادية فإن اختلافات المصالح تكون حادة وواضحة ولا سبيل إلى إهمالها أو التهويف منها عند وضع سياسة خارجية معينة وذلك حتى تكون أهداف السياسة الخارجية أقرب إلى إرضاء هذه المصالح المتضاربة على قدر الإمكان . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة هى التى تتولى التنسيق بين هذه المصالح والرغبات وذلك على

---

(١) - **Deutsch, Karl, The Analysis of International Relations, Prentice Hall, Inc. N. J., 1968.**

اعتبار أن الحكومة هى المسئولة عن وضع السياسات الخارجية وتنفيذها وليس أى واحدة من هذه الجماعات المصلحية . غير أن هذه الجماعات المصلحية تحاول هى الأخرى صبغ أهداف السياسة الخارجية بما يلائمها وإقناع الرأى العام بعدم تعارض أهدافها مع أهداف المجتمع ككل [١] .

ثالثاً : عامل القوة أو الإمكانيات فى تحديد الأهداف : من الثابت فى أن عامل القوة أو الإمكانيات المتاحة لدى الدولة هو أيضاً من المعايير العامة التى تتحكم فى تقرير الأهداف ، بل إنه قد يكون أكثر هذه المعايير أهمية على الإطلاق فالقوة المحدودة نسبياً للدولة قد يكون حافزاً لخصومها الأقوياء على توسيع نطاق أهدافهم مادامت أنها – رأى الأهداف – ستكون بمنأى عن أية مقاومة تحول دون بلوغها ، هذا على حين قد تكون هذ القوة المحدودة نفسها رادعاً على تصرفات الدول التى تملك قدراً مماثلاً من إمكانيات القوة ، وبذلك نجد أن التسلسل النسبى لعلاقات القوى يحدد نطاق الممكن من غير الممكن فى تقرير الأهداف . والقوة النسبية للدولة لا تحدد فقط طبيعة أهدافها الخارجية وإنما إليها أيضاً يرجع تقرير ما إذا كانت قوة الدولة فى حالة نمو أوتدهور وليس من قبيل المصادفات أن أقوى دول العالم اليوم هى التى تحاول مد نفوذها ونقل أسلوبها فى الحياه إلى غيرها من الدول . حدث هذا فى القرن التاسع عشر على يد بريطانيا وها هو يحدث الآن فى القرن العشرين على يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيث أن لكل منهما استراتيجية عالمية تتخلى حدود القومية أما الدول التى تتدهور قوتها القومية فإن أهدافها تكون أضيق وأكثر تواضعاً . وهذا هو حال دولة مثل بريطانيا اليوم فإن تصفية أمبراطوريتها يجعلها تحصر نطاق الدور الذى تقوم به فى السياسة الدولية وتنهج سياسات أكثر تحفظاً من ذى قبل . وهذ العوامل نفسها –أى وضع الدولة من تسلسل القوى العالمى أو بمعنى آخر قوتها النسبية مقارنة بقوة الدول الأخرى التى تربط بعلاقات معها هو الذى يحدد بدرجة أو بأخرى ما إذا كان هدف الدولة هو الإبقاء على الوضع القائم أو تغييره [٢] .

رابعاً : الرأى العام : يستعمل اصطلاح فراج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التى تبديها الفئات الواسعة من الرأى العام فى دولة من الدول تجاه

---

(١) - Deutsch, Karl, op. cit.

(٢) - Vernon Van Dyke, op. cit.

سياسة خارجية معينة فى وقت من الأوقات . فمثلا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان المزاج السياسى الخارجى المسيطر فى أمريكا هو تجنيد العزلة السياسية والدبلوماسية وعدم الاكتراث بما يجرى فى القارة الأوربية من صراعات سياسية . وفى الخمسينات من القرن العشرين كان الذى يسيطر على هذا المزاج الأمريكى الخارجى هو الخوف ونزعة الكراهية الموجهة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتى بالذات وفى بريطانيا كان المزاج الخارجى العام المسيطر فى الثلاثينيات هو كراهية الحرب وهذه الحالة النفسية كانت جزءاً هاماً من الأساس الذى قامت عليه سياسات المهاونة وتقديم التنازلات لألمانيا النازية وايطاليا الفاشية من جانب بريطانيا .

كذلك فإن شعور الرأى العام المبنى على الكراهية أو عدم الثقة تجاه دولة معينة لا يمكن انتزاعه وتغييره بسهولة لمجرد أن الظروف الدولية قد تغيرت فى موقف معين على النحو الذى يحتم إجراء تقارب من نوع أو آخر مع الدول التى يسيطر ناحيتها مثل هذا الشعور . ومن أمثلة ذلك أنه فى الفترة التى تلت قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة كان الرئيس الأمريكى روزفلت يتحاشى إعطاء تعهدات أكثر من اللازم لدعم بريطانيا فى حربها ضد ألمانيا النازية وذلك لسيطرة الشعور بالعزلة على المزاج الأمريكى الخارجى من جانب وبسبب وجود مشاعر معادية لبريطانيا فى أمريكا من جانب آخر وحين دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا فى ديسمبر عام ١٩٤١ بذلت مجهودات هائلة لإقناع الرأى العام الأمريكى بقبول الدخول فى تحالف مع الاتحاد السوفيتى وهى الدولة التى كان الأمريكيون يشعرون تجاهها بكراهية عنيفة منذ قيام الثورة البولشفية فيها سنة ١٩١٧ كذلك فإن الحكومة الفرنسية اتخذت القرار الخاص بالانسحاب من الهند الصينية فى عام ١٩٥٤ بسبب الشعور القوى باليأس الذى سيطر على الفرنسيين بخصوص مستقبل حربهم فى هذه المنطقة وإدراكهم أن نتائج هذه الحرب لم تكن توازى ما يبذل فيها من جهد عسكرى وما ينفق عليها من أموال . هذا على حين أنه لم يكن من المقصود إطلاقا أن تقدم حكومة فرنسية فى الفترة بين ١٩٥٤ -١٩٥٨ على اتخاذ القرار الخاص بالانسحاب من الجزائر ومنحها الاستقلال [١].

---

(١) أنظر: ابراهيم امام، الأعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩. ص١٧.

وفى النهاية يمكن القول بأن الضغوط التى يمارسها الرأى العام فى بعض المواقف الخارجية قد تجعل الحكومات تستجيب بشكل أو بآخر وإن كان يختلف بالطبع فى النظم الديمقراطية عنه فى النظم الدكتاتورية وفى ظروف الأزمات والطوارئ القومية عنه فى ظل الظروف العادية .

خامساً : عامل الاحتياجات القومية : تتحدد الأهداف الخارجية أحيانا نتيجة التزام واضعى السياسات الخارجية بالعمل على إرضاء احتياجات قومية معينة خاصة بدولهم ، وهذه الاحتياجات القومية قد تبرزها وتحدها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التى تتصرف إلى ظروف دولهم الخاصة والاستجابة لهذه الاحتياجات قد تحدث عن طريق الدخول فى علاقات معينة مع بعض الدول الخارجية . ومن الثابت أن حجم الدول وتعدادها السكانى والكيفية التى تتوزع بها مواردها الطبيعية ومناخها وطبيعة التضاريس فيها كلها لها تأثيرات هامة على تطورها الاجتماعى والاقتصادى وعلى تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية وعلى تشكيل نظرتها لمناطق العالم المختلفة كما أن لهذه الظروف نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية . فالطبيعة الطبوغرافية للدولة قد تشجعها على غزو غيرها كما انها قد تعطيها إمكانات طبيعية تدعم من مقدرتها على الدفاع عن أرضها وحدودها أيضا فإن الخصائص الاقتصادية للدولة والكيفية التى تتوزع بها مواردها الطبيعية تحدد ما إذا كانت الدولة فى حالة من الاكتفاء الذاتى النسبى أم أنها تابعة لغيرها فى أوقات السلم والحرب . كذلك فإن المناخ قد يكون له تأثير على نوع الحرب التى تخاض فى منطقة معينة . ومن ناحية أخرى فإن صغر حجم إقليم الدولة مع ارتفاع درجة الكثافة السكانية قد يؤدى إلى صعوبة توفير احتياجات الدولة الضرورية من الغذاء ، ومن ثم نرى التوسع فى التبادل التجارى مع الخارج كهدف حيوى فى سياسات الدولة ومن أمثلة ذلك بريطانيا واليابان [1].

وهكذا يتضح أن الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح وأهدافا دائمة فى سياستها الخارجية وذلك بصرف النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة وبغض النظر عمن يحتل مراكز السلطة والتأثير فى أجهزة وضع السياسات الخارجية فى هذه الدولة وان كان من الممكن أن تختلف الأساليب وتتعدد الوسائل لدعم هذه الأهداف وتحقيقها

---

(١) دكتورا محمد طه بدوى، دكتورة ليلى أمين مرسى، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الاسكندرية ١٩٩١ص ص ١٠ - ٢٥.

على نحو أفضل . فمثلا نجد أنه فى الثلاثينات من هذا القرن كانت سياسة اليابان تقوم على إرضاء احتياجاتها الاقتصادية ومجابهة مشكلة الضغط السكانى فيها عن طريق خلق ما أسمى بمشروع المشاركة فى الرفاهية لمنطقة شرق آسيا الكبرى وهو مشروع استعمارى كان يستهدف مد اليابان باحتياجاتها من السلع الخام بأسعار رخيصة وإعطائها أسواقا أوسع ومجالا لتصدير الفائض من سكانها وقد تغير هذا الأسلوب بعد الخمسينات وأصبح يقوم على إرضاء هذه الاحتياجات الاقتصادية من خلال تطوير الطاقات الصناعية لليابان وتوسيع مبادلاتها التجارية مع الخارج بكل وسيلة ممكنة .

سادساً: طبيعة الظروف الدولية السائدة ومالها من أثر على تحديد الأهداف القومية فى السياسات الخارجية للدول : ومن ذلك أنه إذا كانت طبيعة النظام الدولى القائم تعتمد على التكتلات وعلى وجود المحاور السياسية والعسكرية ، فقد يدفع ذلك واضعى السياسات الخارجية فى الدول الصغرى إلى الدخول فى بعض من هذه المخالفات لتدعيم أمن دولهم القومى وذلك بصرف النظر عما قد يشتمل عليه هذا الإجراء من تعارض مع تفصيلاتهم السياسات الخاصة أو اتجاهات الرأى العام أو ما قد يمثله هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التى اعتادت هذه الدولة أن تتبعها فى علاقاتها الخارجية ومثال ذلك ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تزعم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للكتلتين السوفيتية والغربية حيث قاد ذلك إلى رواج ترتيبات ومخالفات الأمن الأقليمى أو الجماعى التى دخلت فيها دول مختلفة بدافع الرغبة فى الحفاظ على أمنها فى مثل هذه الظروف الدولية الجديدة . أما إذا كان النظام الدولى لا يقوم على أساس المجاور والتكتلات المضادة وإذا ما كانت هناك دول كثيرة غير منحازة فى هذا النظام فإن ذلك سيكون أوعى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى كثير من الدول حيث إن اختفاء التكتلات بمعنى عدم وجود مصادر قائمة وخطيرة لتهديد الأمن القومى لهذه الدول وهذا التحدد من الخوف يجعلها حرة فى تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها الخارجية بدرجة أكثر مرونة منها فى ظل الوضع السابق .

ومن ناحية أخرى فإن الأهداف الخارجية قد تتحدد كرد فعل لبعض التطورات والأحداث التى تقع فى الخارج مثل بروز أحد مخالفات القوى الجديدة أو نشوب جرب أهلية فى دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومية للدولة صاحبة الأهداف أو حدوث انقلاب عكسرى فى دولة أخرى أو حرب[1] ، ومن نماذج ذلك أن الاتحاد السوفيتى لجأ إلى

(١) دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ.

إنشاء حلف وارسو بعد أن انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطى وإن تقارب الباكستان مع الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتى رغم كون باكستان طرف فى عدد من الأحلاف والمواثيق مع الغرب – بدأ عندما أخذ الغرب يدعم الهند عسكرياً واقتصادياً ليساندها فى مواجهتها ضد الصين وهو الشيء الذى آثار باكستان لأنه كان يعنى دعماً لقدرات عدوتها التقليدية اللدود وبخاصة فى الصراع الدائر بينهما حول كشمير . ومن ذلك أيضاً أن حكومة فيتنام الجنوبية قد تدخلت عسكرياً لمساعدة نظام الحكم الجديد فى كمبوديا بعد عدل سيهانوك فى مارس ١٩٧٠ ونفس الشيء فعلته الولايات المتحدة وهكذا .

سابعاً : دور الأيديولوجية فى تقرير الأهداف القومية : يعتقد البعض أن الأيديولوجية تلعب دوراً هاماً فى تقرير الأهداف القومية لأن الأيديولوجية هى التى تهيئ المناخ السياسى والفكرى الذى يعمل فى إطاره المسئولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها . وقد تخدم الأيديولوجية كأداة لتحقيق التجاوب والتجانس فى اتجاهات الدول أحياناً أكثر مما تقوم به كعامل شقاق واختلاف بعكس القومية التى تقوم فى جوهرها على تأكيد الفواصل التى تقسم بين الدول ، وانطلاقاً من ذلك فإن الأيديولوجية المسيطرة فى دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون مع الدول التى تدين بأيديولوجيات مشابهة . كما قد تكون من عوامل التصارع والصدام فيما إذا تباعدت هذه الأيديولوجيا فى مضمونا وأهدافها . وباختصار فإن الأيديولوجيات تقوم هى الأخرى بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال فى تحيد اتجاهات السياسة الخارجية للدولة وما يرتبط بذلك من أهداف [١] .

ثامناً : نمط الزعامة السياسية المسئولة أى شخصية القادة السياسيين المسئولين عن تحديد هذه الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذى يخدم مصالح الدولة . والتغيير فى أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج فى كثير من الأحوال تغييرات هامة فى الاتجاهات الخارجية للدولة وفى بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسى وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمراً مطلقاً ومن هذه الأمثلة دور هتلر فى زعامة ألمانيا النازية ودر ستالين فى زعامة وسيا السوفيتية ودور غاندى فى زعامة الهند ودور تيتو فى زعامة يوغوسلافيا ودور ديجول فى ز عامة الجمهورية الخامسة ودور فرانكو فى زعامة أسبانيا ودور

---

(١) نفس المرجع السابق.

نكروما فى زعامة غانا ودور سوكارنو فى زعامة إندونيسيا ... وهكذا . غير أن هناك تحفظات ترد على القاعدة السابقة فهذه القيادات والزعامات لا تستمد نفوذها من فراغ ، ولكنها كثيراً ما تكون تعبيراً عن نزعات ومؤثرات ومصالح وارتباطات معينة ، ويؤدى احتكارها للسلطة السياسية إلى إبراز هذه الاعتبارات بالشكل الذى تراه بعيداً عن أية معارضة أو ضغوط معاكسة . فالأهداف القومية التى وضعها هتلر لسياسة ألمانيا الخارجية كانت تعبيراً عن شعور الفئات المتطرفة من الرأى العام الألمانى التى أرادت التخلص من آثار تسويات الحرب الظالمة التى اشتملت عليها معاهدة الصلح فى فرساى كذلك فإن الأهداف التى وضعها ستالين لروسيا السوفيتية كانت تعزيزاً لدورها كقاعدة الارتكاز فى تحقيق الثورة الشيوعية العالمية ، والأهداف التى تبناها ودافع عنها ديجول كانت انعكاساً لفكرته عن طبيعة الدور الذى يمكن لفرنسا أن تلعبه فى القارة الأوربية وهكذا . ومهما يكن من أمر فإنه من المتفق عليه هو أن تحديد النفوذ النسبى الذى يمارسة هؤلاء الزعماء فى تقرير الأهداف القومى إنما يجب أن يدرس ويحلل فى نطاق المؤسسات السياسية القائمة فى الدولة فهذا النفوذ ينحو إلى أن يزيد بشكل واضح فى الدول غير الديمقراطية بيما تقل فى الدول الديمقراطية .

وفى النهاية تنبغى الإشارة إلى أن الكيفية التى تصاغ بها الأهداف القومية أمام الدول الخارجية لها تأثير ضخم على إمكانية تحقيق هذه الأهداف ، وبهذا الخصوص لابد من التفرقة بين الأهداف المحدودة والأهداف العامة للدولة فالأولى تعنى أن الأهداف واضحة لا لبس فيها ولا تترك مجالاً للاجتهاد أو التخمين . أما الأهداف العامة فهى التى تشتمل على جانب من الغموض وغالباً ما تكون مطاطة وعضرة للتفسيرات المتضاربة ولكنها بالرغم من ذلك تخدم بطريقة أفضل فى كثيرمن مواقف السيادة الدولية ومن أمثلتها لجوء بعض الدول الاستعمارية فى قمعها لحركات التحرر الوطنى إلى الادعاء بأن هدفها هو استعادة النظام والاستقرار فى هذه المناطق المضطربة أو اشتراك دولة فى تدبير مؤمرات ضد حكومة دولة معادية وتعليل ذلك بأنه مقاومة للطغيان والاستبداد أو تعليل سياسات الغزو العسكرى من جانب بعض الدول بإنه إجراء ضرورى لإنقاذ السلام من الأخطار التى تهدده وهكذا ، لكن الأهداف العامة بالرغم من ذلك تعتبر أمراً مرغوباً فيه إذا ما كان هناك انقسام واضح فى صفوف الرأى العام داخل الدولة أما إذا لم يكن هناك انقسام فإن التركيز على فكرة الأهداف المحددة يصبح الأمر المنطقى والواقعى . وهناك أيضاً الأهداف القومية المعلنه والأهداف

الحقيقية والأولى ليست هى استمرار الأهداف التى تحاول الدول بلوغها . فكثيراً ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التى تكمن وراء الأهداف القومية لسياسات دولهم الخارجية [١].

وترجع مسئولية التحقق من صدق هذ الادعاءات المعلنة من عدمة إلى أجهزة المخابرات التى يطلب منها التعرف على النوايا الحقيقية لدول الأخرى وما تحاول أن تصل إليه من وراء موقف دولى معين وأى خطأ فى التعرض على هذه الأهداف والنوايا قد يلحق بالدولة أضراراً قاتله ، وتوجد أمثلة تاريخية كثيرة تبرهن على نتائج سوء التقدير أو الخطأ فى تقييم نوايا الدول الأخرى ، فألمانيا خسرت الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها استبعدت احتمال تدخل الولايات المتحدة ضدها فيما لو استطاعت أن تهزم بريطانيا وفرنسا . وبالمثل فإن بريطانيا كادت تفقد الحرب العالمية الثانية لأنها لم تفهم هتلر على أنها كانت تنحصر فى الحرب وفرض سيطرة ألمانيا النازية على أوربا والعالم وظنت أن أهداف هتلر كانت محدودة ويمكن مقابلتها عن طريق إجراء بعض التنازلات له وأنبنى هذا الاستنتاج من جانب بريطانيا على أدعاءات هتلر وأقواله أكثر مما أنبنت على سلوكه الدولى .

وتأسسا على ذلك يمكن القول أن هناك بعض الدول التى تحترف التضليل بخصوص أهدافها المعلنة وأهدافها الحقيقية ، كذلك فإن هناك بعض الدول التى تعلن عن أهداف القصد منها خدمة أعغراض الاستهلاك المحلى وتضليل الرأى العام الدخلى بينما تكون الأهداف التى تعلن للرأى العام الخارجى شيء آخر مختلف وأخيراً فإن التضليل فى الأهداف قد يحقق للدولة بعض المميزات لأنه يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية كما أنه قد يخدم كوسيلة للتستر على الأهداف التى لا تحظى بقبول وتأييد شعبى واسع ، لكن هذا التضليل إذا انكشف فإنه يمكن التشهير بالدولة فى الخارج والإساءة إليها وإلى مصالحها وتأليب الرأى العام الداخلى عليها .

* * *

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **Lerche, Charles, Foreign policy of American People, Prentice, Hall, Inc. N. J., 1967.**
- **Deutsch, Karl, op. cit.**

الفصل السادس

عناصر السياسة الخارجية

مقـدمـة :

يناقش هذا الفصل بصورة مبدئية ديناميات عناصر السياسة الخارجية للدول ، وقد اعتمدت الدراسة على العديد من آراء الباحثين فى العلاقات السياسية الدولية ومناقشة هذه الآراء فيما يتعلق بالقوة والقدرة والتأثير حيث هناك العديد من التساؤلات التى تثار بشأن الارتباط الوثيق بين هذه المتغيرات الثلاثة السابقة ، مثلا ذلك كيف يتم إنجاز الأدوار أو تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول والدفاع عنها ؟ وكيف تبدأ العملية السياسية الخارجية للدول والدفاع عنها ؟ وكيف تبدأ العملية السياسية الدولية تحليلياً ؟ وما هو مفهوم القوة ؟ وهل يمكن صياغة نموذج للتأثير فى أنماط السلوك الدولى ؟ وكيف يقيس علماء العلاقات السياسية الدولية المعاصرون القوة أو النفوذ ؟ وما هو دور الإمكانيات وكيف تقاس؟ وما هى المتغيرات التى توثرعلى ممارسة النفوذ فى السياسة الخارجية ؟ وهل يمكن التنبؤ بالتأثير وردود فعله فى مواقف دولية معينة وحرجة وأخيراً كيف يمارس التأثير بين الدول وبعضها البعض فى النظام الدولى المعاصر ؟.

ومن الثابت[1] أن عناصر السياسة الخارجية قد ظهرت كبؤرة جديدة لدراسات علم العلاقات السياسية الدولية من خلال الجهود الرائدة لتنظير هذا العلم ، وقد أثرت هذه الجهود بدون شك مناهج على دراسة العلاقات الدولية التى تعتبر فى تطور مستمر.

وهذه الجهود الرائدة قد بدأت عند فريق من الباحثين أصحاب نظرية « وحدة السياسة الخارجية » من أن نظرية العلاقات الدولية ترتكز إلى ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ. ص ص ١١١ - ١٥٦.

المستقلة المتميزة ، فالباحث الفرنسى ريمون آرون هو الذى أرسى البناء الفكرى لهذه النظرية فى كتابه الحرب والسلام والباحث الأمريكى ستانلى هوفمان يشارك آرون فكرة ارتكازية نظرية العلاقات الدولية إلى خواص البيئة-الدولية المتمثلة فى غياب الاحتكار الشرعى للقوة ؛ غير أن هوفمان لم يسبق آرون فى بنائه الواضح النظرية وحدة السياسة الخارجية ؛ وهناك من الباحثين العرب من يرون أن ديناميات عناصر السياسة الخارجية تشمل إلى جانب الدبلوماسية والاستراتيجية الأدوات الدعائية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية ومن ثم ما تمثلة الحرب من مخاطر تقضى ضرورة التدبر فى أمرها (مقلد العلاقات السياسة الدولية ص ٢٦٢ وما بعدها) (صفق ، مذكرات لطلاب الدراسات العليا ، جامعة القاهرة).

وعموماً فإن التوجهات والأدوار والأهداف تتكون من تصورات فى أذهان صانعى السياسة كذلك تختمر فى أذهانهم المواقف تجاه السياسة الخارجية إلى جانب اتخاذ القرارات ، ولكن أيضاً تتكون من مجموعة من العناصر والأمور التى تصرفها الحكومة إلى الآخرين كى تغرس نوعاً من التوجهات أو إنجاز الأدوار وتحقيقها أو إنجاز الأهداف والدفاع عنها . وإن أى عمل هو فى الأساس شكل من أشكال الاتصال التى تهدف إلى تغيير أو تدعيم سلوك أولئك الذين تعتمد عليهم الحكومة فى تحقيق وإنجاز أهدافها . ويمكن النظر إليه على أنه « إشارة » ترسل من شخص إلى مستقبل تلك « الإشارة » للتأثير على تصوراته نحو المرسل [1] . وتتخذ السياسات الدولية وعناصرها وإشاراتها أشكالاً مختلفة كثيرة . فمثلاً الوعد بمنح معونة خارجية هو عمل – كما توحى بذلك الدعاية – يظهر القوة العسكرية أو التأثير على « الفيتو » فى مجلس الأمن أو الانسحاب من مؤتمر من المؤتمرات أو تنظيم مؤتمر أو إصدار إنذار أو تحذير فى صورة مذكرة دبلوماسية أو إرسال الأسلحة والأموال إلى حركة من حركات التحرير أو فرض المقاطعة على سلع أخرى أو حتى إعلان الحرب . إن هذه النماذج من الأعمال والإشارات والظروف التى يحتمل أن تنجح فيها سوف

(١) حول كيفية معالجة الحكومات « الإشارات » **Signals** الإرسال والاستقبال – أى الاتصالات بينهما راجع:

Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations (Princeton, N.J. PRince-ton. University Press,1970

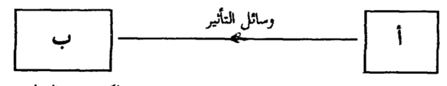
ولعل من أفضل الدراسات فى هذا الصدد أيضاً :

روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة الدكتور حسن صعب ، بيروت ، ١٩٦٥ .

تتم مناقشتها فى هذ الدراسة . والأساس الذى ينظم مناقشتنا سوف يرتكز على مقدار التهديد الذى تكتنفه تكتيكات النفوذ أو التأثير المختلفة . وتتضمن الإغراء الدبلوماسى ظاهرياً أقل قدر من التهديد أما الضغوط الاقتصادية والتخريب والتدخل وصوراً متعددة أخرى من فنون الحرب فإنها تشمل قدراً ظاهرياً كبيراً من التهديد والعقاب . ولكى نعين على فهم جميع هذه التصرفات أو تكتيكات النفوذ وما بينها من أمور مشتركة سوف تناقش بأسلوب تجريدى أكثر سلوك الحكومات عندما تتقارب من بعضها وتقيم أسلوب التوجيهات أو إنجاز الأدوار أو حتى تحقيق الأهداف والدفاع عنها .

السلوك السياسى :

تبدأ العملية السياسية الدولية عندما تسعى دولة ما ولتكن « أ » من خلال أعمالها وإشاراتها كى تغير أو تدعم السلوك « والذى يقصد به الأعمال والتصورات وسياسات الدول الأخرى » والقوة فى هذا الشأن يمكن تعريفها بأنها القدرة العامة للدولة على التحكم فى سلوك الآخرين . ويمكن توضيح هذا التعريف على النحو الآتى حيث يمثل الخط الواصل بين المربعين الأعمال المختلفة .



إن الدولة « أ » تسعى للتأثير على « ب » لأنها حددت أهدافاً معينة لم تستطع تحقيقها (كما قد يظن ، مالم تقم الدولة « ب » بعمل ما وليكن « س » فإذا كان هو الأساس فى جميع العمليات السياسية الدولية فإننا نلاحظ أن القدرة على التحكم فى السلوك يمكن النظر إليها من عدة نواحي .

١ - إن التأثير (كمظهر من مظاهر القوة) هو وسيلة أساسية لتحقيق غاية وقد تسعى الحكومات أو السياسيون وراء النفوذ أو التأثير فى حد ذاته وهم فى هذه الحالة يستخدمونه بصورة مبدئية لإحراز مكاسب أو الدفاع عن أهداف أخرى والتى قد تشمل على الأرض أو المكانة أو المواد الخام أو الأمن أو التحالف .

٢ – إن الدولة « أ » من خلال تصرفاتها تستخدم أو تعبئ إمكانيات معينة يمكن استخدامها كوسيلة للإيحاء أو التأثير أوالمكافأة أو التهديد أو العقاب . ويمكن توضيح مفهوم الإمكانية أو القدرة فى المثال التالى : لنفرض أن شخصاً غير مسح تسلل إلى بنك من البنوك وطلب من الصراف أن يعطيه كل ما لديه من مال ، والصراف يرى بوضوح أن هذا الشخص ليس لديه سلاح فبالتالى يرفض الإذعان لطلبه . إن ذلك الشخص حاول التأثير على الصراف وعلى سلوكه – أى إعطائه كل ما فى خزينته – ولكنه فشل . ولنفرض أن ذلك الشخص تسلل إلى البنك مرة أخرى ولكنه هنا كان مسلحاً بمسدس وهدد الصراف بإطلاق الرصاص عليه مال يحقق له مأربه . نلاحظ فى هذه المرة أن الصراف يذعن لطلبه إنقاذاً لحياته . إذن فى هذه المرة الأخيرة نلاحظ أن ذلك الشخص قد عبأ مصادر وإمكانيات معينة (وهى المسدس) وينجح فى التأثير على الصراف كى يفعل ما يريده : إن المسدس فى هذا المثال ما هو إلا القوة العسكرية بالنسبة للدولة كما كان المسدس قوةعسكرية بالنسبة للفرد ، ولذلك فهما مترادفان فى عملية التأثير على السلوك .

٣ – إن العمل الذى يؤثر على الدولة « ب » لاشك يتضمن علاقة بين الدولتين أ ، ب وربما قد لا تتخذ هذه العلاقة اتصالاً صريحاً وذلك مما سوف نلاحظه فيما بعد . وإذا كانت تلك العلاقة تغطى فترة من الزمن فإننا يمكننا أن نطلق عليها لفظ عملية Process/Æ

٤ – وإذا استطاعت الدولة « أ » أن تؤثر على الدولة « ب » بحيث تعمل شيئاً فى وقت لا تستطيع الدولة « ب » أن ترغم الدولة « أ » على القيام بنفس العمل ومن ثم يمكن أن تقرر فى هذه الحالة أن الدولة « أ » أكثر قوة من الدولة « ب » إزاء هذه القضية المعينة . ويمكن النظر إلى القوة Power† من ناحية الكم ولكن من هذا المفهوم وهو مفهوم الكم يكون له معنى إزاء قوة غيرها من الدول الأخرى ومن هنا نستطيع أن نقول أن القوة نسبية .

ولكى نوجز ما سبق نرى أن القوة يمكن النظر إليها من عدة اتجاهات أو مظاهر : فهى وسيلة وهى تقوم على الإمكانيات وهى علاقة « وعملية » Process† ويمكن قياسها أو تقديرها تقديراً غير محدد.

مفهوم القوة :

ويمكننا أن نقسم مفهوم القوة إلى ٣ عناصر تحليلية متميزة . فالقوة تشتمل على (١) أعمال التأثير أو النفوذ (وهي في هذا عملية †Processوعلاقة) والتي تؤثر بها على غيرها من الدول . (٢) وتشتمل أيضاً على الإمكانيات التي تستخدم في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة. وتشتمل كذلك على الاستجابات لعمليات التأثير . ويجب أن تظل هذه العناصر الثلاثة – سالفة الذكر – متميزة عن بعضها . وحيث إن التعريف قد يبدو تجريدياً إلى حد كبير إلا أننا نستطيع تعريفه من خلال المصطلحات المألوفة عند صانعي السياسة . وعند صياغة سياسة ما أو استراتيجية ما لبلوغ أهداف معينة فإن ذلك يتطلب منا صراحة أو ضمنياً أن نسأل الأسئلة التالية :

(١) بالنسبة للأهداف ماذا نريد من الدولة ب أن تفعله أو لا تفعله ؟ وليكن ذلك س ، من الأمور .

(٢) كيف ترغم الدولة ب على أن تفعل أو لا تفعل س ؟ (وهذا يتضمن وجود علاقة « وعملية » Process†©Æ

(٣) ما هي الإمكانيات المتاحة لدينا والتي تمكننا من أن نجعل الدولة ب تفعل أو لا تفعل س ؟

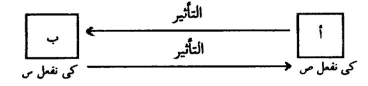
(٤) ما هي الاستجابة المحتملة للدولة ب إزاء محاولاتنا للتأثير على سلوكها .

(٥) ما هي تكاليف الأعمال التي وردت في الأسئلة (١) ، (٢) ، (٣) إذا تعارضت أو صادفت عقبات في التنفيذ .

صياغة نموذج التأثير :

أولاً : وقبل أن نناقش مشكلة الإمكانيات والاستجابات علينا أن نصيغ نموذج التأثير بحيث يغطي أنماطاً كثيرة من أنماط السلوك والتي يمكن توقعها في العلاقات الدولية وبادئ ذي بدء يجب أن ندرك أن ممارسة التأثير تتضمن أكثر من مجرد قدرات الدولة أ على تغيير سلوك الدولة ب . ويمكن أن يظهر التأثير أيضاً عندما تنجح محاولات الدولة أ في أن تجعل الدولة ب تستمر في مسار سلوكي أو سياسي يكون مفيداً ويتمشى مع أهداف الدولة

أ. وأن ممارسة التأثير لا تتوقف دائماً حتى لو قامت الدولة ب بعمل س [١] . أن هذه الممارسة فى الغالب تصبح عملية تعزيز متصلة كذلك فإنه من المستحيل تقريباً ألا نجد موقفاً لا تتخذ فيه الدولة ب هى الأخرى أسلوباً للتأثير على الدولة « أ » . ونلاحظ أن النموذج الذى سبق أن ضغناه ، ضغناه فى اتجاه واحد أى صغناه من جانب الدولة أ تجاه الدولة ب . والواقع أن التأثير متعدد الجوانب . فإن الدولة أ مثلاً من النادر أن تسعى وراء هدف معين مالم تكن قد تأثرت سلفاً من اتجاه الدولة ب . وحتى لو اتخذنا الحد الأدنى نلاحظ أنه لابد من وجود تغذية مرتدة فى أى علاقة . وإذا قامت الدولة ب فى تحقيق رغبات الدولة أ فإن هذا السلوك يستتبع من الدولة أ أن تتخذ من الأعمال الفورية كى تغير من سلوكها وربما كان هذا التغير فى السلوك فى صالح الدولة ب . ولنفرض أن الدولة أ – بعد توجيهها تهديدات معينة فإن هذا قد يؤدى بالدولة ب في أن تخفض الرسوم أو الجمارك المفروضة على سلع الدولة أ وقد يبدو هذا تأثيراً يتحرك فى اتجاه واحد فقط ولكن إذا قامت الدولة ب بتخفيض التعريفة الجمركية فعلا فإن هذا يجعل الدولة أ تتخذ حالة فورية لمكافأة الدولة ب بصورة ما أو بأخرى ويمكن توضيح ظاهرة التغذية المرتدة على النحو التالى :



ثانياً : ونلاحظ أن عدد المرات التى تصبح فيها الدولة متورطة فى عمليات التأثير فإن ذلك يعتمد على مدى شعبية الحكومة وقوة النظام القائمة عليه – أن المطلب الأول عند محاولة فرض النفوذ أ والتأثير عبارة عن تصور تعلم بمقتضاه الدولة ب (أو أى دولة أخرى) يرتبط بتحقيق الدولة أ لأهدافها وأنه سوف تنشأ إن آجلاً أو عاجلاً نوع من العلاقات المستقلة . وإذا كانت هذه العلاقة لا تغطى إلا المسائل غير العاجلة فقط فإنه فى هذ الحالة

---

(١) راجع

- J. David Singer, International Influence:
- A Frame Model " American Political Science Review, 57 (1963) pp 420-430

حيث يرى أنه قد ترغب الدول أ فى أن تمرس تأثيراً أو نفوذاً على الدولة ب لكل تفعل الفعل ل ، أو ن ، أو ى والتى قد تكون الدولة ب غير قادرة فى إنجازاتها على الفعل س أصلاً قبل ممارسة الأفعال ل ، ن ، ى .

يحدث التأثير أو بسط النفوذ حينئذ . ولكن إذا زادت الضرورة لبسط النفوذ أو التأثير على دولة أخرى فإنه يستلزم أن تزيد تبعاً لذلك عمليات التأثير . إلا فى العلاقات التجارية المحدودة مثلاً حيث يكون هناك تصرر قليل لمسألة الاستقلال كما هو الحال بين أيرلندا وأوغندا فهنا تحتاج الحكومة قدراً ضئيلاً لبسط التأثير على السياسة الداخلية أو الخارجية لذلك البلد الإفريقى .

ثالثاً : وهناك نمط من العلاقات يشتمل على ما يعرف باسم «رد الفعل المتوقع » (١) وهذا الموقف أمر مألوف فى السياسات الدولية وهو ما تحاول فيه الدولة أ أن تجعل الدولة ب أن تعمل عملاً ما وليكن س ولكنها – أى الدولة أ – لا تحاول التأثير على الدولة ب خشية أن تقوم الدولة ب بعمل ص بدلاً من س الأمر الذى يعد استجابة غير مستحبة لدى الدولة أ. ولنضرب لذلك موقفاً افتراضياً ولتكن حكومة الهند ترغب فى الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة كى تبنى قواتها المسلحة ولكن حكومة الهند قد تتردد فى ذلك خشية أن تصر الولايات المتحدة على شروط معينة تخرج الهند من دول عدم الانحياز ، وقد يكون رد الفعل المتوقع هذا يحتمل أن يكون متعدد الجوانب وفيه تحاول الدولة أ أن تجعل الدولة ب تفعل س ولكنها لا تريد أن تفعل ذلك غير أنها لا تحاول أن تجعل بعمل س لأنها تخشى أن تقوم الدولة ج بالقيام بعمل ص والذى قد يتعارض مع مصالح الدولة أ . فالهند تريد أن تشترى السلاح من الولايات المتحدة ولكنها لا تريد أن تفعل ذلك خشية أن الدولة ج وهى باكستان تقوم هى الأخرى ببناء قواتها المسلحة وتتعجل هى الأخرى فى دخول ميدان سباق التسلح . إن باكستان – أى الدولة ج – لها تأثير بناء على ذلك على تصرفات الهند وحكومتها حتى ولو لم تكن تسعى باكستان عن عمد على التأثير على الهند فى تلك المسألة أو حاولت إحراج مركزها فى أى ناحية من النواحى . والحكومة الهندية تلاحظ وتدرك ببساطة وجود احتمال كبير نسبياً أنها فى محاولتها التأثير على الولايات المتحدة فإن رد الفعل لدى باكستان سوف يكون فى اتجاه مغاير أو معارض لصالح الهند .

رابعاً : ويستطيع العلماء قياس القوة والنفوذ ولكن الذى يهم فى السياسات الدولية هو إدراك هذا التأثير أو النفوذ و الإمكانيات التى يستحوذ عليها صانعوا السياسة والأسلوب

---

(١) راجع :

- Herbert A. Simon, "Notes on the Observation and Measurement of Political Power", The Journal of Politics, 15 (1953), pp. 500-16.

الذى يفسرون به إشارات الحكومة الأخرى فالسبب الذى يجعل حكومة ما تنفق ملايين الدولارات لجمع ملعومات تتعلق بالمخابرات لابد أن يعطى هذا صورة دقيقه نسبيا عن قدرات الدول الآخرى ونواياها . وحيث أنه يوجد إفراط فى التمييز بين الإدراك والحقيقة فإن نتائج السياسة الخارجية تجاه أى بلد آخر قد تكون مدمره . ولنضرب من جديد مثال سارق البنك ولنفرض أن السارق كان يحمل في يده مسدساً من مسدسات الأطفال وهى فى الأصل عبارة عن لعبة وهدد به موظف البنك وقد يتصور موظف البنك أن المسدس مسدس حقيقى كما يدرك أن السارق ربما يستخدمه لتحقيق مأربه فالنتيجة فى هذه الحالة إذن هو إذعان موظف البنك لطلبات السارق . ونلاحظ فى هذه الحالة كذلك أن نفوذ أو تأثير السارق كان يفوق بكثير الطابع « الموضوعى » لإمكانياته ونواياه وأن الصور المشوهة عند موظف البنك أدى به إلبى أن ينصرف بطريقة ضارة به وبزملائه من موظفى البنك .

وأخيراً كما يوحى نموذجنا الأصلى أن الدولة أ قد تؤثر على الدولة ب بحيث لا تجعلها تقوم بعمل س من الأعمال ويطلق على هذا أحياناً القوة السالبة أو الردع حيث تتصرف الدولة أ بطريقة تحول دون القيام بعمل ما تراه يتعارض مع مصالحها . وفى السياسة الدولية علاقة نموذجية للدلالة على ذلك . فبعد توقع معاهدة ميونخ كان البريطانيون والفرنسيون يأملون من أن يمنعوا ألمانيا من غزو تشيكوسلوفاكيا وكذلك ولسنوات عدة حاولت ألمانيا الغربية منع الدول الأخرى من الاعتراف بألمانيا الشرقية واتخذت فى ذلك أسلوب التهديد بقطع العلاقات السياسية ، كما أن قيام حلف شمال الأطلنطى كانت الولايات المتحدة تهدف من ورائه منع انتشار الشيوعية فى أوربا الشرقية أو متع الاتحاد السوفيتى من غزو المنطقة .

الإمكانيات :

يتكون العنصر الثانى فى مفهوم القوة من الإمكانيات التى يمكن تعبئتها تدعيماً لأعمال أو تصرفات تتخذها الدولة أ للتأثير على الدولة ب . ومن العسير أن نقيم القدرة العامة للدولة لضبط التصرفات والسياسات لدى الآخرين إلا إذا كان لدينا نحن كذلك بعض المعلومات عن الإمكانيات المعينة [1] . ومع ذلك يجب أن نعترف بأن علماء الاجتماع لا

(١) يمكن أن نعزى النفوذ إلى الرواسب التاريخية والتى تؤسس على اعتبارات تكمن فيما إذا أردات الدولة (أ) أو تحمل الدولة (ب) على الفعل (س) .

وذلك بدون أن تملك أيا منهما معرفة إمكانيات أو قدرات كلا من الدولتين أ ، ب .

يفهمون جميع الأسباب التى تؤدى إلى نجاح التأثير أو النفوذ لدى بعض الجماعات أو الشعوب أو الحكومات أو الدول فى حين تفشل نفس الأسباب لدى دول أخرى .

ومن الثابت فى العلاقات السياسية الدولية أنه لا يتساوى فى المقدرة على التأثير فيها اثنان . ومن الشائع أن يستخدم اصطلاح « القوى العظمى » و « القوى الصغرى » بطريقة مختزلة للإيحاء بأن بعض الدول عليها التزامات فى الخارج وفى وسعها الوفاء بهذه الالتزامات أكبر من غيرها من الدول الأخرى . إن التمييز بين « القوى الصغرى » يرتكز فى العادة على تقديرات تقريبية لعوامل ملموسة وأخر غير ملموسة والتى أطلقنا عليها لفظ الإمكانيات أو القدرات . وفى السياسات المحلية من الممكن تسجيل قائمة طويلة من الإمكانيات أو القدرات والتى قد تؤثر ظاهرياً على أعداد غفيره من الجماهير كما تؤثر على القدرات العامة . ويعدد روبرت دال [1] هذه العوامل الملموسة فى الثروة والمال والمعلومات والزمن والحلفاء السياسيين والوضع الرسمى والسيطرة على الوظائف أما العوامل غير الملموسة فيرى دال أنها تنحصر فى الشخصية وصفات الزعامة أو القيادة . ولكن ليس كل من يستحوذ على كل هذه الإمكانيات قادراً على السيطرة على طاعة شعب آخر . إن الأمر الجوهرى الذى يربط بين الإمكانيات والقدرة على التأثير « طبقاً لما يقوله دال » هو أن الشخص يعبئ هذه الإمكانيات لأهدافه أو أغراضه السياسية وأن يتوفر لديه المهارة فى هذه التعبئة أن الشخص الذى يستخدم ثروته وعصره والمعلومات وأصدقائه وشخصته لأغراضه السياسيه من المحتمل أن يكون قادراً على التأثير على الجماهير إزاء القضايا العامة . ومن ناحية أخرى فإن الشخص الذى تتوفر لديه هذ الإمكانيات ولكنه يستعملها كمصيدة لا يحتمل أن يكون سياسياً هاماً . وتنطبق هذه الفروض على السياسة الدولية كذلك . إن مقدار التأثير الذى تمارسه دولة على أخرى يمكن ربطه بالإمكانيات التى تتم تعبئتها فى محاولة لتدعيم أهداف سياستها الخارجية . ولكى نضع هذا الفرض فى صورة أخرى نستطيع أن نناقش أن الإمكانية أو القدرة لا تحدد فى حد ذاتها الاستخدامات التى توضع فيها . فالطاقة النووية يمكن استخدامها فى توليد الكهرباء أو تدمير دول أخرى . إن استخدام الإمكانيات أو القدرات يقل اعتماده على كيف وكم هذه الإمكانيات أو القدرات أكثر من اعتماده على الأهداف الخارجية التى تصيغها الحكومة لنفسها . إن نوع وسائل

---

(١) -Robert A. Dahl, Who Governs? (New Haven: Yale University Press, 1961).

السياسة الخارجية المتاح لدى دولة ما كى تؤثر على غيرها يعتبر جزئياً دالة على كم وكيف إمكانياتها . وما تسعى الحكومة إلى تحقيقه - أى نمط الأهداف التى تصيغها - وكيف تنجح فى تحقيقها سوف يعتمد جزئياً على الأقل على المصادر المتاحة لديها . فبلد مثل تايلاند والتى تمتلك مصادر قليلة متطورة - لا تستطيع صناعة أسلحة نووية كى تخيف بها الآخرين حتى وإن رغبت فى ذلك أو أن تقيم شبكة دعاية عالمية . كما أنها لا تستطيع أن تبعثر عدة بلايين من الدولارات سنوياً كمساعدات خارجية فى محاولة منها لكسب نفوذ الآخرين أو التأثير عليهم . ويمكننا أن نستنتج بناء على ذلك - أن الكيفية التى تتخذها الدولة إزاء استخدام إمكانياتها تعتمد على أهدافها الخارجية ، ولكن اختيار تلك الأهداف ووسائل تحقيقها يتحدد ويتأثر بكم وكيف الإمكانيات المتاحة .

كيف تقاس الإمكانيات :

لسنوات عدة كان دارسو السياسة الدولية يضعون مقارنات عفوية للإمكانيات المعبأة والمحتملة فى دول مختلفة عديدة على افتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها إلى الحد التى تصل فيه إلى اكتساب « عناصر القوة » واتخذوا من المقارنة Com-parative التى تتعلق بإنتاج الحديد الخام والفحم والانتفاع بمصادر المياه فى توليد الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادى ومستوى التعليم ومعدلات النمو السكانى ومصادر المواد الخام على أنها مؤشرات على قوة الدولة . ولقد اعترفت قلة منهم أن هذ المقارنات لا تقيس قوة الدولة . أو نفوذها ولكن تقيس فقط القاعدة التى ترتكز عليها أو قدرتها على شن حرب. وقد توحى مناقشتنا السابقة أن هذه المقاييس والتقديرات ليست مفيدة فى حد ذاتها مالم ترتبط بأهداف السياسة الخارجية . أن الإمكانية أو القدرة هى الإمكانية أو القدرة على عمل شىء ما وأن تقدير تلك الإمكانية يكون ذا مغزى عندما يتم فى إطار أهداف معينة فى السياسة الخارجية .

إن استنتاج النفوذ أو التأثير الحقيق من كم وكيف الإمكانيات قد يعطى فى بعض الحالات تقديراً تقريبياً للحقيقة أو الواقع . ولكن من الناحية التاريخية لوحظ كثيراً عدم الاتساق بين أساس القوة ومقدار التأثير وقد يكون من الممكن أن نفرض - كمثال - على أساس الدراسات المقارنة للمستوى التكنولوجى والتعليمى ومستوى المعيشة العام فى العشرينات أو الثلاثينات أن تكون الولايات المتحدة واحدة من الدول الأكثر تأثيراً فى السياسة

العالمية . ولقد أوضحت دراسة متأنية مقارنة لمصادر معينة تعرف « بالأساسيات العظمى » إن الولايات المتحدة كانت فى وضع لا تسحد عليه . ففى الفترة بن ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ كانت الدول الكبرى الوحيدة فى العالم التى تنتج مصادرها بنفسها وكفايتها من الطعام والطاقة والحديد والآلات والمواد الكيماوية والفحم وخام الحديد والبترول . فإذا تم استنتاج أن التأثير الدبلوماسى الحقيقى من كم « الأساسيات العظمى » التى تستهلكها الدول الكبرى سوف يتراءى لنا الترتيب التالى [1] :

(١) الولايات المتحدة (٢) ألمانيا (٣) بريطانيا العظمى (٤) فرنسا (٥) روسيا (٦)إيطاليا (٧) اليابان . ومع ذلك فإن التاريخ الدبلوماسى العالمى فى الفترة ما بين ١٧٢٥-١٩٣٠ يشير إلى قلة الارتباط بين إمكانيات هذه الدول وتأثيرها الحقيقى وإذا قسنا التأثير طبقاً لواقع تلك الدول وقدرتها على تغيير سلوك الدول الأخرى أنذاك سوف يتغير الترتيب تماماً ويصبح (١) فرنسا (٢) بريطانيا العظمى (٣) إيطاليا (٤) ألمانيا (٥) روسيا (٦) اليابان (٧) الولايات المتحدة .

وفى الواقع تشير العلاقات الدولية المعاصرة كيف أن الدول « القوية » لا تستطيع تحقيق أهدافها أو حتى على الأقل على بدائل لتلك الأهداف . ألم يقام المارشال تيتو فى يوغوسلافيا جميع أنواع الضغوط والتهديدات من جانب الاتحاد السوفيتى بعد أن طرد من الكتلة الشيوعية ؟ ولماذا - رغم الإمكانيات الهائلة فى الولايات المتحدة لم تستطع أن تحقق أهدافها فى الستينات ضد دولتين ضعيفتين مثل كوبا وفيتنام الشمالية . ولكن كيف حصلت الدولة الصغيرة على امتيازات تجارية وجميع أنواع التنازلات الدبلوماسية من الدولة التى تمتلك ثروة اقتصادية هائلة وقد رأت عسكرية كبيرة ؟ إن قدرة الدولة أ على تغيير سلوك الدولة ب كما افترضنا من قبل يمكن تحقيقه إذا توفر لديها الإمكانيات أو القدرات التى تستخدمها فى أعمال التأثير ولكن الدولة ب ليست بأى حال عزلاء أو عرضة للضغوط العسكرية أو الاقتصاية أو الدبلوماسية أو بسبب عدم استطاعتها بناء جيش كبير حديث أو افتقارها فى المود الخام أو حاجتها من المال من خلال المعونات الأجنبية . ويعتمد الممارسة الناجحة للتأثير على عوامل مثل الشخصية والتصورات والصداقات والتقاليد أيضاً ونظراً لصعوبة قياسها نلاحظ أن هذه العوامل تسلك طريقاً يجعل من حسابات القوة ومعادلتها أمراً

---

(١) دكتور محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذ. ص ص ٢٠٥ - ٢١٠.

صعباً ... وبغض النظر عن هذه الموقف يمكننا أن نحدد ظروفاً أخرى تساعد على أن نحدد ما إذا كانت أعمال التأثير سوف تنجح أم لا وبصرف النظر عن القدرات الاقتصادية أو العسكرية أيضاً . فإن هذه الظروف أو المتغيرات تفسر لنا كيف أن دولا ذات قدرات ضعيفة فى الغالب تقدر على مقاومة مطالب الدول الدول القوية بل أن الأولى أحياناً ما تحصل على مطالبها على حساب الدول الكبرى (١).

التغييرات التى تؤثر على ممارسة النفوذ :

إن أول متغير فى أن كم القدرات لا يمكن معادلتة بالتأثير الفعال يرجع إلى التمييز بين قدرات الدول والتصورات اتى يراها الآخر فى هذه القدرات . فالقوة النووية مثلاً تعتقد أنها تزيد من التأثير الدبلوماسى . لاشك أن الأسلحة النووية عنصر هام فى نفوذ الدولة بوجه عام فى الخارج يمكن أن تصبح رادعاً فعالاً ضد العدوان الخارجى وقد يحاول أولئك الذين يتحكمون فى هذ الأسلحة إبداء ثقة كبيرة فى أسلوبهم السياسى . وعلينا أن ننظر إلى الفرق بين الدبلوماسية السوفيتية فى الفترة التى لم يكن لديها تلك القوة النووية وكانت عرضه للهجوم من جانب الردع النووى الأمريكى وبين وضعها الآن وقدرتها على التهديد بالردع الفورى. وعندما كانت الحكومة السوفيتية ضعيفة عسكرياً نلاحظ أن سياستها كانت دفاعية شديدة الحساسية . أما بعد امتلاك الأسلحة النووية يبدو من سلوكها الدبلوماسى ما يؤكد ثقة ومرونة أكبر (٢) ومع ذلك نلاحظ أن أهم مظهر للقدرة النووية – أو أى قدرة عسكرية– ليس فى امتلاكها ولكن النية فى استخدامها عند الضرورة أو التسليح باستخدامها ويجب أن تعلم الحكومات الأخرى أن تلك القدرة ليست مجرد قدرة رمزية أو ذات دلالة رمزية . فحكومة فيتنام الشمالية كان لديها ميزة معينة على الولايات المتحدة لأنها تدرك جيداً أن الولايات المتحدة فى معظم الظروف لن تستخدم الأسلحة النووية الاستراتيجية ضدها . وهى لهذا قد حطمت أهمية القوة النووية الأمريكية وذلك فى حرب فيتنام . أن القدرة تكون عديمة الفائدة مالم تعبأ فى سبيل تدعيم أهداف – السياسة الخارجية .

---

(١) نفس المرجع السابق ص٢١١ – ٢١٤.

(٢) - Frank H. Simonds and Brooks Emeny, The Great Powers in World Politics (New York: The American Book Company, 1939).

والمتغير الثانى : الذى يحدد نجاح أو فشل أعمال التأثير هو المدى الذى تدعو الحاجة إليه بين الدولتين فى علاقات التأثير وعموماً أن القطر الذى يحتاج إلى شىء ما من قطر آخر يكون عرضه لأعمال التأثير أو النفوذ . وهذا هو السب الجوهرى فى أن الدول الضعيفة فى كثير من القدرات يمكنها أن تحصل على امتيازات أو تنازلات من الدول القوية . ولنأخذ حالة فرنسا وإنجلترا وبعض الدول الصغيرة فى الشرق الأوسط . فكلا لهما تعتمد على الدول العربية فى احتياجاتها البترولية ومن هنا فكلاهما لديه حاجة ملحة تستطيع الدول العربية أن تقدمها بتكاليف معقولة .

ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الدول العربية والتى تتحكم فى البترول ومصادره قد لا تعتمد كثيراً على أى من فرنسا وإنجلترا خاصة وإن استطاعوا أن يبيعوا بترولهم إلى دول أخرى .

وبسبب أن الاحتياجات فى هذا الموقف ليست متكافئة لدى الطرفين من الممكن أن تفرض الدول العربية المستقلة مطالب عسيرة أو تقاوم المطالب التى تفرض عليها . بل يمكن للدول العربية أن تتخذ من البترول سلاحاً لا يقل فى أهميته عن القوات المسلحة .

وبالطبع توجد قلة من العلاقات حيث تسير فيها الحاجة فى اتجاه واحد . فكندا تحتاج إلى أسواق البترول الأمريكية ؛ ولذلك فهى معرضة للتهديد الأمريكى سواء كان على صورة تخفيض كميات البترول أو غلق تلك الأسواق إذا حدث ما يعكر الصفو بين البلدين . ولكن الولايات المتحدة أيضا ربما تحصل على بدائل أخرى للبترول وأنه على أية حال ربما تريد الولايات المتحدة ألا يباع البترول الكندى إلى الدول الشيوعية . وكفرض عام يمكن أن تقترح أنه بصرف النظر عن كم وكيف قدرات الدولة فإنه كلما احتاجت الدولة ب أو زاد إعمادها على الدولة أ كلما زاد معه أعمال الدولة أ سواء فى شكل تهديدات أو وعود أو مكافآت أو عقاب وبذلك تنجح فى تغيير سلوك الدولة ب [١].

(١) راجع على سبيل المثال:-

- Alastair Buchan, NATO in the Sixties, rev. ed. (New York: Frederick A. Prager, Inc, 1963) P. 21. Morton Schwarts, The "Motive Forces", of Soviet Foreign Policy, A Reappraisal. Monograph Series in World Affairs, No, 2 (Denver: University of Denver, The Social Science Foundation and Graduate School of Iternational Studies, 1971). 38

إن فهم ديناميكيات علاقات القوة على المستوى العالمى يكون بالأمر الهين إذا وضعنا القدرات واستمراريتها والحاجات فى الاعتبارات كمتغيرات . ولسوء الحظ لا تتمشى الأعمال السياسية دائماً مع الفروض البسيطة لأن الخصائص الإنسانية مثل الغزو والعناد والصداقة تدخل فى الموضوع كأعمال تأثير كذلك وقد تكون الحكومة معتمدة كلية على دولة أخرى ومع ذلك لا تقل تمسكاً بمطالبها ... وقد تكون هذه الحكومة مستعدة لتحمل جميع أنواع المعاناه والحرمان بل حتى الدمار وفقدان الاستقلال ببساطة من أجل الغرور أو الكبرياء . ولقد كانت حكومة فيتنام الشمالية راغبة فى تحمل أكبر قدر من الدمار سواء فى المعدات أو الأرواح على ألا تقدم تنازلات دبلوماسية أو عسكرية للولايات المتحدة .

وثمة متغيرات أخرى يمكن إدراجها تحت التغيير الثالث وهى التأثير على ممارسة النفوذ وهى التى يمكن ملاحظتها فى موقفين دولتين متقاربتين فى مقدرات من الدول الصغيرة تفرض مطالب على قوة كبرى ولا تكون فيه الدولتان الصغيرتان معتمدتين على الدولة الكبرى وبالعكس . فهنا من الذى سوف يحقق أهدافه ؟ هى تستطيع كل دولة من الدول الصغرى ممارسة التأثير على قدم المساواة ؟ ومن الناحية الافتراضية دعنا نفترض أن سفراء بلجيكا وألمانيا يذهبان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس اليوم ويطلبان من الحكومة البريطانية أن تختص الرسوم الجمركية على الدرجات الأمر الذى ترغب فيه الدولتان بلجيكا وألمانيا نظراً لأنهما ينتجان الدراجات ويريد تصديرها إلى بريطانيا ولنفرض أيضاً أن الحكومة البريطانية وأن استيرادها قد يضر بصناعة الدراجات فى بريطانيا وقد يصرح كل من السفيرين البلجيكى والألمانى باستعداد بلادهما تخفيض التعريفة الجمركية على السيارات البريطانية إذن أى السفيرين يحتمل أن ينجح ويجاب طلبه ؟ والغرض أن الحكومة البريطانية قد تجند عرض السفير البلجيكى وأن تصرف النظر العرض الألبانى . إن تفسير هذا القرار قد لا يكون فى قدرة أى من الدولتين الصغيرتين (إذ عرضت كل منهما نفس الميزات) وذلك بسبب أن بريطانيا ليست فى حاجة إلى تسويق سياراتها فى أى من البلدين . وقد تحصل بلجيكا على الأفضلية نظراً لأن صانعى السياسة البريطانية أكثر استجابة للمصالح البلجيكية أكثر من استجابتها للمصالح الألبانية . إن ألبانيا دولة شيوعيه تظهر حكومتها فى العادة سواء من خلال الدبلوماسية أو الدعاية عداء نحو انجلترا .

والتغير الرابع : الذى يرى الإمكانيات والثقة والحاجة هو الاستجابة [١] ويمكن النظر إلى التجاوب أو الاستجابة على أنه وضع يتم فيه طلبات الدولة الأخرى بشىء من المشاركة الوجدانية إلى الحد الذى قد تضحى فيه الدوله ببعض مبادئها ومصالحها كى تلى تلك الطلبات ويعنى التجاوب أو الاستجابه الرغبة فى تلقى التأثير أو تقبل النفوذ ولقد ظهر فى دراسة عن وزارة الخارجية الأمريكية ، أن اعضاءنا يجدون مشقة كبيرة فى تنسيق وتلبيه مطالب ومصالح الحكومات الأخرى لدى رؤسائهم أو لدى المؤسسات الحكومية الأمريكية حتى تتأكد الحكومة من أهمية تلك المطالب والحاجة إلى تحقيقها [٢] وفى المثال الذى أفترضناه من قبل فإذا كان تجاوب أو إستجابة الطلب البلجيكى أكبر من نظيره الالبانى فإن الخارجية البريطانية سوف تعمل جاهدة لتحقيق ذلك كما أنها تقنع الوكالات البريطانية المختصة بالتجارة على تخفيض التعريفة الجمركية على الدراجات أما عن الجانب الألبانى فقد لا تبدى الحكومة البريطانية هذا التجاوب وقد يحول الشك والعداء التقليدى وفقدان الثقة تنسيه التعاطف البريطانى تجاه المصالح والاحتياجات الألبانية وبالتالى قد يرفض الطلب الألبانى، وعندما تتساوى القدرات والثقه والحاجة نلاحظ أن درجة التجاوب هى التى تقرب نجاح وفشل الأعمال التى توثر على سلوك الدول الأخرى .

وإذا لم نستطع أن نستنتج أن التأثير الفعال ضدكم وكيف القدرات الماديه فكيف نستطيع الاستمرار لقياس هذا التأثير ؟ وإذا أردنا أن نقيم موقف حدث فعلاً فإن أسهل طريقة هى دراسة استجابة أولئك الذين تقع عليهم أعمال للتأثير [٣] . وإذا أرادت الدولة أمن الدولة

---

(١) حول مزيد أكثر لمعرفة مفهوم الاستجابة ، راجع :

- The concept of responsiveness is introduced by Karl W. Deutsch et al., Political Community and the North Atlantic Area (princeton, N.J. Princeton University Press1957 and developed by Dean G. Pruitt, "National power and International Responsiveness", Background, 7 (1964), 165-78. See also Dean G: Pruitt, "Definition of the Situation as a Determinant of International Action, in International Behavior: A Social Paychological Analysis .ed. Hebert C. Kelman (New York: Holt, Binehart & Winston, Inc., 1965), pp. 393-432.

(٢) **- Pruitt, "National Power", 175-76.**

(٣) **- Robert A. Dahl, "The Concept of Power,".**

- Behavioral Science, 2 (1957), 201-15.

ب أن تفعل س ولكن الدولة ج لا أستطيع أن تجعل الدولة ب فعل نفس الشىء فهناك نرى أن الدوله لها نفوذ أو تأثير أكبر من الدولة ج . وإذا قامت الدولة ب بعمل س على الرغم من اعتراض الدولة أ فإننا نستطيع أن تفترض أن الدوله أ فى هذا الظرف لا تحظى بقدر كبير من التأثير على الدوله ب . ولا يعنى القول بأن الاتحاد السوفيتى أقوى من الولايات المتحدة مالم نحدد كيف يكون ذلك ولأى أغراض وبالنسبة لمن يتنافس كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى محاولات التأثير أو النفوذ .

صعوبة التنبؤ بالتأثير :

إن التنبؤ بالتأثير فى موقف يصبح أمراً صعباً نظراً لأن عوامل مثل العزو والصداقات التقليدية والعداء وخصائص شخصيات صانعى السياسه والظروف الفريدة أمور لا يمكن قياسها ومهمتنا أن نقصر الحديث عن ثلاث من القيم التى سبق مناقشتها وهى القدرة ومدى الحاجه ومدى التجاوب ، وسوف نناقش بعض الأمثلة لبيان ذلك على أن يوضع فى الاعتبار أن القيم المذكورة على المقياس تقريبه وتعتمد على التخمين الشخصى وأن التنبؤ الفعال للمحصلة المحتمله لأى علاقة تأثير تتطلب دلائل ومقاييس دقيقة للمتغيرات ودعنا الآن نلخص موقفين حيث تحاول الدوله أ التأثير على الدولة ب سواء كان التأثير فى التصرف أو التصور أو حتى فى اتخاذ قراراتها وبالتالى يمكن قياس المتغيرات الثلاث على مقياس تدريجى يبدأ من الصفر حتى ١٠ وسوف تكون معادلتنا التقريبية هى :

قدرات + حاجات ب للدولة أ + تجاوب ب مع أ = احتمال نجاح الدولة أ .

فى الحالة الأولى تحاول حكومة ألمانيا أن تمنع دوله إفريقيه صغيره من الاعتراف بألمانيا الشرقية . فألمانيا الغربية لديها من الكفاية من المعونات والتجارة التى يمكن أن تقدمها إلى بلد صغيرة ويقدم العرض وبشكل جدى ، ويلاحظ أن التجارة والمعونات تتصل بالموقف؛ وعليه فإننا نضع على مقياس الإمكانيات تقديراً « أ » . ومع ذلك فإن الدولة الإفريقية الصغيره ليس لديها الكثير من المنتجات التى تستطيع بيعها إلى ألمانيا الغربية وبالتالى هذه الدولة الصغيرة تكون مناسبة لتلقى كل المعونات التى يحتاجها اقتصادها دون حدوث تضخم خطير. ونلاحظ هنا أن حاجة الدوله ب إلى الدولة أ ليست كبيرة ومن هنا نضعها على التدريج ؟ من مقياس القيم . وفى النهاية فإن العلاقات بين الدولة الإفريقيه وألمانيا الغربية لم

تكن فى يوم من الأيام على نطاق واسع ولا حتى كانت علاقات دافئه وقد تكون هذه الدوله الإفريقيه تتبع سياسة مستقله ملتزمة فى علاقاتها مع الدول الأخرى فحسب . وقد تصرح الدولة الإفريقية بأن لديها ميول اشتراكية ولذا فلديها من الأسباب ما يجعل هذا التجاوب منخفض يمكن نضمه على الرقم ؟ فى المقياس .

ومثالنا الثانى سوف يشمل محاولات كندا منع الولايات المتحدة تخفيض واردات البترول والغاز إليها . والقدرات أو الإمكانيات التى عبأنها كندا لهذا الغرض هى (١) تزويد الولايات المتحده بالبترول بصوره مؤكده (٢) عروض الامتيازات التجارية (٣) مهارة المفاوض الكندى ويمكن أن نضع هذا المتغير على التدريج ٧ فى المقياس . أما بالنسبة لموضوع الحاجة فإن الولايات المتحدة تريد أن تضمن تزويداً مستمراً من البترول واضعة فى اعتبارها قلاقل الشرق الأوسط والشعور الوطنى المتزايد فى فنزويلا ونضرب الاحتياطى المحلى ويمكن أن نضع متغيرالحاجه رقم (٦) على المقياس . وفى النهايه يأتى موظفو وزاره الخارجيه بصرف النظر عما يمارسونه من ضغط على صناعة البترول وأنهم كانوا دائماً متجاوبين مع المصالح الكندية وترتيب عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع أوتاوا بأسلوب لا يعقد العلاقات بين البلدين وبالتالى يمكننا أن تضع متغير التجاور على الرقم ٨ ومجموع المتغيرات الثلاث هو ٢١ من ٣٠ مما يشير إلى أن ٧٠٪ من الاحتمالات يمكنها التأثير بنجاح .

ويمكن أن نستنتج القدرات فى حد ذاتها لا تؤدى دائماً إلى إحراز التأثير فثمة متغيرات أخرى لابد أن توضع فى الاعتبار ويلاحظ أن ممارسة التأثير الناجح تتراوح ما بين (١) كم وكيف القدرات (٢) المهارة فى تعبئة تلك الامكانيات لخدمة أهداف الدولة (٣) التلويح بالتهديد أو المكافأة (٤) درجة الحاجة (٥) درجة الاستجابة بين صانعى السياسية فى البلد موضع الاعتبار . وثمه متغير أخير يشمل التكاليف والالتزامات . ولقد حذفناه من الأمثله لصعوبة قياسه . فنجاح النفوذ يبدو أنه مرتبط بالحد الذى تتوافق فيه أهداف البلدين أو التزام كل منهما بتلك الأهداف فاحتمال تحقيق ألمانيا الغربية هدفها وجهاً لوجه مع الدول الإفريقية يجب أن يكون احتمالاً ضئيلاً لأن كلا الطرفين تتغاير مصالحهما كما يبدو من التزامهما بمواقفهما . فإذا كان موضوع الاعتراف بألمانيا الشرقية كان ذا ميزة هامشية أولا يهم الدولة الإفريقية فقد تنجح محاولات ألمانيا الغربية فى البلد الإفريقى . فإذا كنت مثلاً ملتزماً بقوه بمشاهدة المصارعة الحرة ليلة الجمعة ثم تطالب منى أن أشاهد مباراه

كره القدم فمهما حاولت « جاداً » أن تثنينى عن رأيى فلن أذهب لمشاهدة كره القدم . أن تكاليف خرق الالتزام مع أصدقائى لاعبى المصارعة الحرة سوف تطغى كثيراً على الميزات المحتمله لمشاهدة كرة القدم . ولكن إذا لم يترتب على عدم مشاهدة مباراه المصارعة أى تكاليف ذات بال فرعاً يمكننى الامتناع بالذهاب إلى مشاهد مباراه كره القدم فلن تتأثر مصالحى ولست ملتزماً تجاه أى منهما بالتزام يتطلب أو يترتب عليه عمل ما .

كيف يمارس التأثير :

لاحظ علماء الاجتماع أن هناك تكتيكات أساسية يستخدمها الأفراد والجماعات فى التأثير على بعضهم البعض . ففى النظام السياسى الذى يختفى فيه مركز السلطة الشرعى (مثل الحكومة أو الأب فى العائلة) يستطيع أن يضبط الأعضاء فى الجماعة أو المجتمع ولذلك لابد أن يكون هنالك عمليات مساومة بين الكيانات ذات السياده كى تنجز أو تدافع عن أهدافها . ونعود إلى الوراء قليلاً ونذكر الدولة أ وراء واحد من الاتجاهات الثلاث التى تنتجها ب (أى أن تقوم الدولة ب بعمل س مستقبلاً أو أن تستمر ب فى عمل س) . ففى هذا للشأن لابد للدولة أ أن تسلك ستة تكتيكات مختلفة تتضمن ما يلى :

١ - الإقناع :

وهو من جانب الحكومه يمكن أن يشتمل على التهديد أو المكافأة أوالجزاءات ولا يمكننا القول أن ممارسة النفوذ أو التأثير هو دائماً ضد رغبات الآخرين وأن هناك ميزتين فقط أحدهما فى صالح أ والأخرى فى صالح ب . ومثال ذلك أن تطلب الدول أ من الدولة ب أن تؤيدها فى مؤتمر دولى مقبل حول مكافحة المخدرات ولكن ب قد لا يكون لديها أى اهتمام بالمؤتمر أو حتى بنتائجه غير أنه فى هذه الحاله نلاحظ أن ب تتوقع المقابل فى صورة مكافأت مستقبلاً .

٢ - عرض المكافآت :

هذا هو الموقف الذى تكافىء به الدولة ب إذا استجابت لرغباتها وقد تتخذ المكافآت أمر شكل من أشكال العلاقات الدولية . ولكسب التأييد الدبلوماسى للدولة فى مؤتمر المخدرات قد تعرض الدولة أ فى مقابل ذلك زيادة المعونات الخارجية أو تخفيض التعريفه الجمركية على السلع المستورده من ب أو تأييد ب فى مؤتمر مقبل أو الوعد بإزالة صورة من صور العقاب السابقة .

٣ - منح المكافآت :

في بعض الحالات تكون الثقة في الحكومة ليست كبيرة وقبل أن تذعن الدولة ب لرغبات الدولة أ قد تصر الدولة أ على المكافأة مقدماً ففي مفاوضات الهدنة - في العادة - لا يتخذ أي طرف بفك التعبئة أو نزع السلاح في منطقة ما من جانب واحد بل لا يتحقق ذلك إلا إذا أظهر الطرفان الدليل على تنفيذ الاتفاقيات . ومن الأقوال المألوفة والشائعة في دبلوماسية الحرب الباردة هي أن الأعمال - وليست الأقوال - هي اللازمة لتقديم المعونة والامتيازات .

٤ - التهديد بالعقاب : يمكن تقسيمها إلى نوعين :

(أ) التهديدات الإيجابية مثال ذلك أن تقوم الدولة أ بزيادة التعريفه الجمركية أن تضع حظراً على التجارة مع الدولة ب أو تستخدم القوة .

(ب) التهديد بالحرمان وفيه تهديد الدولة أ بسحب مساعدتها الخارجية للدولة ب .

٥ - العقاب بدون عنف :

في هذا الموقف يهدف التهديد إلى تغيير سلوك الدولة ب والذى لا يمكن تغييره بأى وسيلة أخرى . ولكن مشكلة هذا التكنيك أنه سلاح ذو حدين فقد يضر الطرفين ولا ينتج عنه بالضرورة الهدف المنشود . لو فرضنا مثلاً أن الدولة أ تهدد بزيادة القدرات العسكرية إذا قامت الدولة ب بعمل س ثم تستمر في تنفيذ التهديد وهنا لابد أن نلاحظ أنه قلما تذعن الدولة ب لرغبات الدوله أ لأنها هي الأخرى (أى الدولة ب) تستطيع زيادة قدراتها العسكرية . في هذا النوع من المواقف يتنافس الطرفان في توقيع العقوبات التي تتصاعد إلى حد خطير مالم يحل النزاع بينهما . ومن أمثلة العقاب بلا عنف قطع العلاقات الدبلوماسية احتجاز الرهائن وإغلاق الحدود والانسحاب من المؤتمرات الدولية .

٦ - القوة :

في العصور السابقة التي لم تمتلك الحكومات مجموعة متنوعة من الوسائل كان عليهم الالتجاء للقوة في عمليات المساومة . وكانت القوة والعنف . أكثر التكتيكات فعالية ولكن في حالات كثيرة كانت هي الوسيلة الوحيدة . أما اليوم فالموقف يختلف فإنه مع

تقدم التكنولوجيا ظهرت وسائل أخرى للتأثير أو بسط النفوذ وأصبحت تستخدم كبديل لاستخدام القوة [1] .

أنماط التأثير فى النظام الدولى المعاصر :

كانت الحكومات فى يوم ما تستخدم كل ما لديها من تكتيكات للتأثير على الآخرين ولكن من المحتمل أن ما يزيد عن ٩٠٪ من جميع العلاقات بين الدول تقوم على الإيحاء أو الامتناع البسيط . ونظراً لأن مثل هذه التعاملات قلما تضع الخطوط العريضة فإننا فى الغالب نفترض أن معظم العلاقات بين الدول تقوم على التهديدات . ولكن سواء اتصلت الحكومة بأخرى حول مسألة فنية غير هامه أو حول موضوع ذو نتائج جسيمة فإنه من المحتمل اللجوء إلى نوع من التكتيك فى محاولة للتأثير وذلك تبعاً لتقاليد الصداقة القديمة أو العداء بين الأهداف والمصالح . فالحلفاء مثلاً – قلما يهدد أحدهما الآخر باستخدام القوة أو بالعقاب ، ولكن الحكومات التى تختلف حول كثير من الأهداف السياسية وتتخذ مواقف

---

(١) يرى فرانسوا دى مكاليير Francois de Calliéres أن ديلوماسياً فرنسياً معيناً فى القرن الثامن عشر اقتراح أيضاً فاعلية هذه الأسباب الفنية عندما ما يأتى .

«كل مسيحى يجب أن يحظى بالحد الأقصى كى يستخدم السلاح للمحافظة أو الدفاع عن حقوقه إلى أن يستنفذ كل وسائل التعقل والإقناع ، ومن صالحه أيضاً أن يضيف إلى العقل والإقناع الحقوق « المنعم» عليه بها والتى فى الواقع تعتبر من أكثر الأساليب تأكيداً لتأكيد وتأمين سلطته ، وأن يزيد منهما ».

وحول سلوك التفاوض بين الأمراء فإن الفقرات مترجمة من ص ٧ من كتاب A,F. Whyre الناشر ١٩١٩ .

وقد وردت الصفحة السابعة معالجة حول السياسة الخارجية التى كتبت على وجه التقريب سنة ٣٠٠م لاحظ كونيليا أربع أساليب فنية أساسية للحصول على النتائج الموغوبة من الولايات الهندية الأخيرة: بمعنى « ساما SAM »والهدايا DANA والتفرقة أو الإنفصال Bheda والعقاب DANDA

وقد كتب جورج موداسكى George Modelski « سياسة كوتيليا الخارجية ونظامه الدولى فى العالم الهندى القديم ».

American Political Science Review, 58 (1964):

ولمزيد من التفصيلات راجع أيضاً :

- K.J. HOLSTI, International Politics, aframe work for analysis, second edition- Prentice, Hall International. Inc. London, 1974 pp. 154-173.

الشك والعداء من المحتمل أن تلجأ إلى التهديد أو فرض العقاب . ونلاحظ أن طرق ممارسة النفوذ أو التأثير بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة كانت تقوم على الإقناع والمكافآت فى حين كانت الممارسة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تعتبر نموذجاً للتهديد وإيقاع العقاب فى صور مختلفه ، وتتلخص أنماط التأثير فى النظام الدولى المعاصر فى النقاط التالية :

١ - علاقات التفاهم :

أن العلاقات من هذا النوع تكون بين الدول التى لا تختلف حول السياسة الخارجية وأهدافها أو وجود درجة عالية من التجاوب المتبادل أو انخفاض مستوى التدخل فى الشئون الداخلية لكل منها . ومن أمثلة هذا النوع العلاقات الآنجلو - أمريكية والعلاقات بين تايلاند وبوليفيا . ويتم التأثير هنا بالإقناع أوتقديم المعونات السرية . وحيث أن العنف كوسيله للعقاب لا يمكن تصوره بين هذه الدول فنجد أن القدرة العسكرية لأى من الطرفين لا يمكن أن تعبأ أو تنظم أو توجه ضد الآخر .

٢ - علاقات التعامل المكشوف :

فى هذا النوع قد يوجد بعض الخلاف أو النزاع حول أهداف السياسة الخارجية كأن تنتهج الدولة أ سياسة داخلية تتعارض مع سياسة الدولة ب كالخلاف حول التفرقة العنصرية مثلاً . ونظراً لوجود صراع سوف يترتب عليه انخفاض مستوى التعامل بين الطرفين وهنا لكى تقوم العلاقات سوف تشمل - وذلك فى حالة فشل الإقناع - (أ) تقديم عروض بالمعونات (ب) تقديم المعونات فعلاً (جـ) التهديد بإيقاف تلك المعونات . (د) التهديد بالعقاب غير العنيف مثل رفع التعريفة الجمركية .وفى هذا النوع أيضاً تقل فرص استخدام القوة العسكرية ومن أمثلة ذلك العلاقات بين رومانيا والاتحاد السوفيتى وكذا بين فرنسا والولايات المتحدة فى عهد رئاسة الرئيس ريجان .

٣ - علاقات الإرغام :

فى هذه الحالة يكون الاختلاف أساسى حول أهداف السياسة الخارجية . فمثلاً تحاول الدولة أ أن تؤثر تماماً على سلوك الدولة ب وذلك من خلال .

(أ) الإنذار فالتهديد بالعقاب .

(ب) العقاب بلاعنف .

(جـ) الاستخدام المحدود للقوة . وهنا قد تتصادم القوات المسلحة مع بعضها ومن أمثلة ذلك العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والائتلاف الغربى منذ فترة طويلة قد ترجع إلى عام ١٩٤٧ ، وكذا كوبا والولايات المتحدة بين الستينات والوقت الحاضر وكذا ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا بين ١٩٣٧ / ١٩٣٩ ومصر وإسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى توقيع معاهدة الصلح بينهما فى عام ١٩٧٩ .

٤ - علاقات القــوة :

فى هذه الحالة يكون هناك اختلاف كامل وتام حول أهداف السياسة الخارجية ودرجة التورط عالية جداً . ووسيلة ممارسة النفوذ هو العقاب بالعنف .

ومعظم العلاقات بين الدول يمكن تصنيفها فى واحدة مما سبق . وتمثل الحرب الباردة ظاهرة غريبة فى تاريخ السياسة الدولية أنه فى حالة العلاقات بين الشرق والغرب تستخدم كل أساليب النفوذ والتأثير فى آن واحد . وقد توجد عدة قضايا حول نوع معين من السياسة يرى فيها الطرفان اتفاقا فى أهدافها [1] كما أن هناك أيضاً قضايا فى مناطق أخرى يدور حولها جدل كبير . وقد يلجأ كل طرف إلى استخدام الدعاية والرشوة والتخريب والدبلوماسية والمقاطعة واستعراض القوة العسكرية والجاسوسية بقصد بناء قدراتهما . وفى نفس الوقت قد نجد خلافاً ضيقاً حول القضايا مثلما حدث بين إسرائيل ومعظم الدول العربية .

ومن خلال تلخيصنا لتحليل عناصر القوة يمكن القول أنها جزء مكمل فى جميع العلاقات السياسية ولكن ما يهمنا مبدئيا هو كيفية تأثير دولة على أخرى لمصلحتها .

وأن أعمال التأثير هى بؤرة دراسة السياسة الدولية . ونستطيع أن نلاحظ أن القوة عملية Process وعلاقة ووسيلة لغاية وكم . إن القدرات عامل أساسى فى بسط التأثير أو

---

(١) إن مناطق بين الاتحاد السوفيتى والغرب والتى نشأت سواء عن طريق الاتفاقيات أو التفاهم تشتمل على إيقاف الإختبارات النووية فى الجو ونزع سلاح المنطقة القطبية الجنوبية والفضاء الخارجى والإبقاء عن الحرب النووية كأداة سياسية ، إلى جانب الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية.

راجع أيضاً : دكتور إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسيه الدوليه دراسة فى الأصول والنظريات ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١ – ص ١٧٤ – ١٨٣ .

- K.J. HOLSTI, op. cit. pp 169 ect.

النفوذ لكنها ليست المحدد الوحيد فطبيعة الدولة وأهدافها واحتياجاتها واستجاباتها والتزاماتها هامة بنفس القدر . ويتخذ التأثير أو بسط النفوذ صوراً منها المعونات والمنح والتهديد واستخدام القوة .

خاتمـــة

من خلال العرض السابق يمكن التوصل إلى النتائج الآتية :

أولاً : إن الباحثين فى دينامية عناصر السياسة الخارجيه يكادون يجمعون على تناولها كمتغير أساسى فى دراسة نظرية العلاقة الدولية ، وعلاقات قوى فى المجال الدولى هى بالدرجة الأولى علاقات اجتماعية ولا تعنى فى الواقع أكثر من علاقات قدرات الدول بما أوتيت من قوى ، ومن ثم علاقات ما بين إرادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية أو غايات تتمثل فى تحقيق المصلحة القومية .

ثانياً : إن الباحثين الغربيين يختلفون فيما بينهم حول نطاق ممارسة التأثير وتكتيكاته لكن هناك تكتيكات مختلفة تتراوح بين أعمال الأقناع وعرض المكافآت أو التهديد بالعقاب سواء كان ذلك عقاباً إيجابياً أو بدون عنف .

ثالثاً : إن قوة الدولة أو ضعفها هى أكثر هذه التكتيكات فعالية ، وأن طبيعة القوى فى المجالين – أى داخل الدولة وعلى صعيد المجال الدولى واحدة ، وأنها تمثل فى الحالتين علاقة إنسانية قوامها القدرة على حمل الآخرين على تنفيذ إرادة القادر ، لكن هناك اختلاف فى طبيعة البيئة التى تعمل فيها هذه العلاقة فى الحالتين (داخلياً ، خارجياً) .

رابعاً : ينبغى الإشارة ونحن بصدد البحث فى دينامية عناصر السياسة الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بعنصر القوة أو نعرض فى عجالة لآراء الباحثين الفرنسيين حيث يميزون بصدد القوة فى المجال الدولى بين †Strongthبمعنى القوة وبين †Powerبمعنى القدرة، كما يميز الفرنسيون فى هذا المعنى بين †Paissance ,Forceوتأسيساً على ذلك هناك فرق بين القوى العسكرية والاقتصادية للدولة وبين قدرة الدولة والتى تعنى وضع هذه القوى موضع العمل فى ظروف معينة وبأهداف معينة ، بمعنى مقدرة الوحدة السياسية على كيفية فرض

إرادتها على الوحدات الأخرى ، أما الباحثون البريطانيون فإن مفهومهم فى شأن لفظ Power ينصرف إلى إتجاهين :

الأول : يرى فى القدرة †Power فى المجال الدولى ، « القوة « †Streagth التى يتاح لحكومة ما أن تتحرك بها فى ممارستها لسياستها الخارجية ، أو بمعنى آخر أن القدرة Power هى القوة التى يتاح لحكومة ما استخدامها لتأمين ما تريده لدى غيرها من الحكومات ويتناول أصحاب هذا الاتجاه عوامل قوة الدولة (السكان ، الموارد الطبيعية ، الوحدة الوطنية...) باعتبارها عوامل قدرتها .

أما الاتجاه **الثانى** : فهو الاتجاه الذى يميل إلى ربط القدرة power بفكرة العلاقة الإنسانية، ومن أن هذ القدرة تعنى تأثير الإنسان على عقول وأفعال غيره من الناس ، وبالتالى يمكن تسميتها بالقدرة الاجتماعية Social , power وهكذا يمكن القول أن مفهوم power يعنى عند الباحثين الأنجلو سكسون بصفة عامة ، أثر القوة ».

وعموماً فإن دراسة دنيامية عناصر السياسة الخارجية – فى إطار متغيراتها الثلاثة القوة والقدرة التأثير وارتباط ذلك ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالسياسات الدولية – دراسة هذه العناصر لاتزال تحتاج مسيساً إلى مزيد من الدراسات المنهجية يمكن أن تؤدى إلى استبصارات بالغة العمق تفيد المخططين السياسيين من ناحية وتنور الرأى العام من ناحية وبخاصة فيما يتعلق بالإطار العالمى للصراع فى النظام الدولى عشية النظام الدولى الجديد .

* * *

الفصل السابع

الدبلوماسية والسياسة الخارجية

ماهية الدبلوماسية وتطورها وتأثيرها على السياسة الخارجية:

كلمة دبلوماسية Diplomacy diplomatie† مأخوذة من الكلمة الإغريقية Diplom وقد اتسع استعمال هذا اللفظ فأصبح يعنى : الوثائق الرسمية التى تستخدم كتبة أخصائيين لحفظها ، وحتى القرن السابع عشر ظل هذا الاسم يطلق على الشئون الدبلوماسية باعتبارها تتناول حفظ وترتيب هذ الوثائق والعناية بها [(١)] .

فتقوم الدبلوماسيه بدور هام فى نطاق العلاقات الدولية ، حيث بواسطتها إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها وعلاج كافة الشئون التى تهم مختلف الدول والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة ، وعن طريق الدبلوماسية أيضاً يتيسر حل المشكلات أو تسوية الخلافات الدبلوماسية وإشاعة الود وحسن التفاهم بين الدول ، وعن طريق الدبلوماسية أيضاً تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها فى مواجهة الدول الأخرى . فالدبلوماسية إذن هى بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها ، كذلك الدبلوماسية هى بمثابة الإدارة - لكل دولة - إذا أحسنت استخدامها فإنها تحصل على كل المزايا التى تسعى إليها وأن تتبوأ المركز اللائق بها فى المجتمع الدولى . وبقول آخر[(٢)] فإن الدبلوماسية هى الأداة الرئيسية فى السياسات الخارجية للدول والتى تتناول

---

(١) راجع، دكتور على صادق أبوهيف، القانون الدولى العام، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٨٥٨ ص ٤٣٠ - ٤٥٨.

- دكتور حامد سلطان، دكتور عبد الله العريان، أصول القانون الدولى، القاهرة ١٩٥٣ ص ١١٨ - ١٤٦.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة فى الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١ ص ٢٦٥ - ٢٨١.

علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها ، والدبلوماسية الفعالة هى التى تدعمها كل هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو نفسية أو اقتصادية أو عسكرية ، ويعتبر كثير من المحللين أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف ، وبهذا المعنى تعنى الدبلوماسية أنها علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة فهى علم وفن فى نفس الوقت فهى علم لأنها تفترض فيمن يمارسها معرفة تامة بالعلاقات السياسية الدولية القائمة بين مختلف الدول وكذلك بالإطار القانونى لهذه العلاقات وبتقاليد الدول وتاريخها وأحكام المعاهدات التى تكون الدولة طرفاً فيها ، وهى فن لأن مدارها هو إدارة الشئون الدولية الأمر الذى يتطلب دقة الملاحظة والمقدرة على التوجيه والإقناع وتتبع الأحداث وقد تكون صفة الفن فى الدبلوماسية هو الصفة الغالبة لأن العلم ينبغى أن تواكبه المواهب اللازمة لحسن الاستفادة منه من ذكاء وحسن تصرف ولباقة وتبصر فى المواقف وعواقب الأمور ، وتلك المواهب ينبغى أن يتحلى بها الدبلوماسى لكى يؤدى رسالته على الوجه المرغوب فيه ويحقق النجاح فى مهمته ، إن الدبلوماسية علم له قواعده ، وفى نفس الوقت فإنها فن يتعين الوقوف على أسراره[1] .

ويستعمل لفظ الدبلوماسية كمرادف للسياسة الخارجية لدولة أو لمجموعة من الدول تجاه دولة أو مجموعة أخرى أو تجاه حالة أو موقف ما ، فيقال مثلاً الدبلوماسية الأمريكية أو الدبلوماسية البريطانية وموقفهما من أحداث الشرق الأوسط أو الدبلوماسية الإسرائيلية وموقفها من مشروعات التسوية السليمة فى المنطقة ، كما قد يستعمل لفظ الدبلوماسية كمرادف أيضاً للسياسة الدولية باتجاهاتها المختلفة فى فترة زمنية معينة فيقال الدبلوماسية الحديثة والدبلوماسية القديمة ودبلوماسية القرن الماضى ودبلوماسية القرن العشرين .

تطور نظام التمثيل الدبلوماسى وأسلوب ممارسته :

كانت الدولة فى ظل الحكم المطلق تعتبر ملكاً خاصاً لتملك الحاكم ، وكان الملوك والأمراء ينفردون بتصريف شئون الدولة العامة وبخاصة تلك التى تتعلق بشئون السياسة الخارجية. وكان هؤلاء الملوك والأمراء يجمعون فى أيديهم كل ما يتصل بالسلم والحرية ، فالملك فى مملكته والأمير فى إمارته هما السلطة العليا ذات السيادة اسمياً وفعلياً ، وبهذا

(١) راجع، دكتور محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥- ٤٠.

كانت السياسة والدبلوماسية تمتزجان معاً ، وكانت المفاوضات فى مختلف الشئون الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأشخاص الحكام ، وكانت العلاقات الشخصية بين هؤلاء الحكام وصلات القرابة التى تربط الأسر الحاكمة فى مختلف الدول تهيئ فى ظروف الدقيقة فرصاً للتحدث فى كثير من المسائل الحساسة التى كانت الحكومات لا تتعرض لها فى مراسلاتها أو محادثاتها الرسمية . وإيفاد المبعوثين الدبلوماسيين من دولة إلى أخرى تقليد قديم ، إنما لما كانت العلاقات الدولية – حتى منتصف القرون الوسطى – من الأمور العارضة ، لم تكن لهؤلاء المبعوثين صفة دائمة وكانوا يوفدون عادة القيام بمهمات خاصة معينة ، إذا ما تمت عادوا بعدها إلى بلادهم . فلما زاد الاتصال بين الدول الأخرى لأحكام ذلك الاتصال ورعاية هذه المصالح ، والظاهر أن فرنسا في عهد ريشيليو كانت أولى الدول التى نفذت هذه الفكرة ثم حذت حذوها الدول الأخرى ، ولم ينته القرن السابع عشر حتى كان نظام تبادل المبعوثين الدائمين قد استقر بين الدول ثم غدا تقليداً عالمياً له قيمته ودلالته ، وأصبح تبادل المبعوثين الدبلوماسيين بين دولتين دليل على حسن العلاقات بينهما وضماناً للسلم ، واستدعاؤهم معناه سوء هذه العلاقات ونذير بالحرب [١] .

ولما اتسعت مجالات العلاقات بين الدول وزادت المشكلات السياسية والاقتصادية التى أصبح يتعين على مواجهتها وحلها ، وما استلزمه ذلك من إنشاء إدارات خاضعة للشئون الخارجية ، فقد انتقل تصريف هذه الشئون من بلاط الملوك إلى ديوان الوزراء وهو ما أثر على الأساليب الدبلوماسية وممارستها ، وبصفة خاصة عندما بدأ الرأى العام يتطلع إلى مجريات السياسة الخارجية ويهتم بها بحيث أصبح لا يمكن إهمال حكم الرأى العام عند رسم خطوط السياسة العامة للدولة أو مسائل تنفيذ هذه السياسة ، ولعل النظام القانونى للمبعوثين الدبلوماسيين هو أول النظم الدولية القانونية التى تدعمت عن طريق العرف وظلت تستند إليه مباشرة حتى الوقت الحاضر ، وقد ثبت هذا العرف واستقر من زمن بعيد ، وأصبح مسلماً به من كافه الدول تتبعه وتحترمه دون حاجه إلى تدوينه فى اتفاق أو معاهدة ، وتأخذ به القوانين الداخلية وأحكام المحاكم باعتباره قانون ثابت لانزاع فيه [٢] .

---

(١) دكتور على صادق أبو هيف، م. س. ذ نقلاً عن فوشي ؛ تاريخ التمثيل الدبلوماسي، ١ – ٣ص ٢٦

(٢) نفس المرجع السابق ص ٤٣٥.

وقد أدى قيام النظم الديمقراطية إلى مساهمة الرأى العام فى السياسة الخارجية وإشرافه عليها ، وأهم مظاهر هذا الإشراف هو تلك السلطة المخولة للهيئات النيابية للنظر فى المعاهدات والاتفاقات الدولية وضرورة موافقتها عليها قبل أن تلتزم بها الدولة نهائياً ، وهذا الإشراف من جانب الهيئات النيابية قد ألقى الضوء على أهم نواحى النشاط الدبلوماسى وإبطال الدبلوماسية السرية التى قد يدبر بواسطتها أمور تتعارض مع المصالح الحقيقية للبلاد أو لتهديد السلم والأمن الدوليين .

موضوعات الدبلوماسية : -

إن كل مشتغل بالشئون الدبلوماسية يهتم بموضوعيها أو شقيها : الشق التاريخى والشق التنظيمى وذلك بالإضافة إلى دراسة القواعد القانونية الدولية العامة ولإحكام المعاهدات المنظمة للعلاقات الدولية بين مختلف الدول ، والشق التاريخى للدبلوماسية يسمى بالتاريخ الدبلوماسى ، أما الشق التنظيمى فيدخل تحت اسم القانون الدبلوماسى .

والشق التاريخى للدبلوماسية يدخل التاريخ الدبلوماسى فى عداد العلوم الاجتماعية ويعتبر فى فرعاً من فروعها ، وهو يتناول دراسة الدبلوماسية فى ماضيها ، فيعنى يتتبع المراحل المختلفة التى مرت بها وبيان ما حققه الدبلوماسيون فى كل من هذه المراحل فى مجال العلاقات السياسية الدولية ، فعن طريق التاريخ الدبلوماسى يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية فى الماضى واتجاهاتها ودوافع الحرب التى وقعت بين مختلف الدول وبالأخص الحروب الكبرى وكيف تم للدول بعد تلك الحروب - عن طريق المفاوضات والمعاهدات - أن تعيد تنظيم المجتمع الذى تعيش فيه ، وكيف تهيأ لدول معينة التقارب بينها وحدة العقيدة أو الأصل أو تماثل العادات أو تشابه المصالح والأطماع أن تتحد وتتكتل ، إما تحقيقاً لفكرة مشروعة عادلة من إيجاد نوع من التوازن والتعادل فى ميزان القوى الدولية يمكن أن يهيئ لاستقرار السلام ويصون استقلالها جميعاً ، وإما تمهيداً لتحقيق الأمور هو ضرورة قصوى لكل من يهتم أن يشتغل بالدبلوماسية فمعرفة أحداث الماضى تتغير أمامه الطريق الحاضر ودروس التاريخ ترشد الدبلوماسى فى سيره وتنبئ له بأحداث المستقبل .

أما الشق القانونى للدبلوماسية فهو ذلك الفرع من القانون العام الذى يعنى بتنظيم الاتصال الخارجى بين الدول وبيان وسائل تمثيل كل منهما قبل أو لدى غيرها كما يعنى

بيان كيفية إدارة الشئون الدولية وكيفية التشاور والتفاوض فيها . وهذا القانون يستمد أغلب قواعده أساساً من العرف ، ومن السمات الرئيسية للقانون الدبلوماسى أنه غير جامد وقابل للتطور وفق الظروف والاحتياجات التى تسود فى محيط العلاقات الدولية . وفى رأى بعض الفقهاء أن القانون الدبلوماسى هو بمثابة قانون الإجراءات بالنسبة للقانون الدولى العام الذى يعتبر القانون الوضعى المنظم للعلاقات بين الدول ، شأنه فى ذلك شأن قانون المرافعات بالنسبة للقانون المدنى فيما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد ، إذ أن مجموعة القواعد التى يطلق عليها وصف القانون الدبلوماسى تهدف إلى تنظيم وسائل ممارسة الدولة للعلاقات التى ترتبط بها وفقاً للقانون الدولى وللمعاهدات المختلفة بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولى . فالقانون الدبلوماسى هو الذى يوضح ما يتعلق بممثلى الدولة فى المحيط الدولى من حيث اختصاصاتهم والسلطات المخولة لهم وما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق وامتيازات كما أن القانون الدبلوماسى يرشح كيفية ممارسة النشاط الدبلوماسى من حيث إدراته المركزية وأجهزته الخارجية وحدود اختصاص كل منها والعلاقات بينها ، وكذا من حيث الإجراءات والمراسم الخاصة بالأعمال والتصرفات الدبلوماسية من اتصالات ومفاوضات ومؤتمرات واجتماعات دولية (١).

وتتداخل دراسة القانون الدبلوماسى فى كثير من المواضع مع دراسة القانون الدولى لأن أحكامه العادية ذات الصفة القانونية مستمدة جميعها من قواعد هذا القانون الأخير فالأحكام التى تتعلق بحق التمثيل الخارجى وبحق إبرام المعاهدات وحضور المؤتمرات ترجع إلى ما يقرره القانون الدولى فى هذا الشأن ، والأحكام المقررة للحصانات والامتيازات التى يتمتع بها ممثلو الدولة لدى الدول الأخرى يعنى بها للقانون الدولى وتحديدها لبيان ما يعتبر من هذه الحصانات والامتيازات ملزماً قانونياً ومالا يعتبر كذلك ، وهكذا ، فهذه الأحكام العامة تلتزم بها كافة الدول وتسير عليها فى علاقات كل منها بالأخرى باعتبارها جزءاً من مجموعة القواعد القانونية الدولية العامة .

---

(١) راجع:

- Norman Padelford & George Lincoln, The Dynamics of International Politics, (The Macmillan Company, New York, (1967) PP. 314-315.
- Holsri Niecolson, The Evclution of Diplomacy, (Collier Books, New York, 1966, = PP. 95-115.
- Holsri, Nicolson : Th. روجع :

الدبلوماسية المعاصرة وسماتها :

تخلت الدبلوماسية المعاصرة على طابع السرية القليدى الذى تميزت به الدبلوماسية التقليدية وأصبحت دبلوماسية مفتوحة ، ويرجع هذا إلى التغير فى ظروف المجتمع الدولى وأوضاعه ، كما أنه يفعل الثورة فى أساليب الاتصالات لم يعد من الممكن بالنسبة للدول أن تلجأ إلى الوسائل السرية فى علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها لأن هذه السرية كانت لابد وأن تنكشف إن عاجلاً أو آجلاً ، كذلك فإن نمو الرأى العام العالمى ووجود منظمات دولية وإقليمية تقوم بدور مهم فى المجتمع الدولى ، ومع تطور أساليب الدعاية والإعلام تبارت الدول فى الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها ، وهذا لم يكن ليتم فى ظل الدبلوماسية السرية التى تجعل من الصعب التعرف على نواياها .

ومن النتائج البارزة الى قاد إليها التحول فى طبيعة الدبلوماسية التقليدية أن أصبحت الدبلوماسية الجديدة أكثر انطلاقاً وأكثر اتساعاً وأكثر إيجابية وأكثر تنوعاً فى أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه فى الماضى ؛ وعلى سبيل المثال فإن وجود مؤسسات دبلوماسية رسمية فى الدول لم يعد يعنى أن هذه المؤسسات الدبلوماسية هى وحدها الأطراف التى تشارك فى العمل الدبلوماسى على مختلف مستوياته دائماً أصبحت تشارك فيه أطراف أخرى كثيرة يأتى فى مقدمتهم رؤساء الدول والحكومات ؛ حيث تميزت الدبلوماسية الجديدة بازدياد معدل الاتصال بين الدول على مستوى رؤساء الدول والحكومات من خلال الزيارات المتبادلة بينهم والتى تهدف إلى تأكيد وتطوير المصالح المشتركة بين دولهم ؛ وكذلك إثبات حسن نواياهم تجاه بعضهم . ومثل هذه الاتصالات تعتبر مشاركة إيجابية فى العمل الدبلوماسى وعلى أعلى مستوياته فى حين كانت الدبلوماسية القديمة محدودة النطاق كما كانت أدواتها محدودة من حيث تأثيراتها وغالباً ما كانت أداة القوة العسكرية أو التآمر هى الوسيلة الأولى المستخدمة فى الدفاع عن المصالح القومية للدول فى مواجهة بعضها البعض؛ وقد استمرت الدبلوماسية التقليدية أو القديمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بدأت تتغير بتأثير عديد من العوامل من أهمها التغييرات السياسية والاجتماعية التى ظهرت عقب الحرب العالمية الأولى وكذلك الثورة التكنولوجية فى وسائل الاتصال الدولى ويضاف إلى ذلك حقيقة أخرى تتعلق بأفول نجم أوربا فى العلاقات الدولية بروز قوى سياسة لها اتجاهاتها المختلفة من أنماط الدبلوماسية الأوربية التقليدية .

كما أن هذا القانون هو الذى يحدد الشروط والمؤهلات اللازمة لتولى مناصب الدولة التمثيلية والإجراءات التى تتبع للتعيين فى هذه المناصب وكل ما يتصل بمهام من يعينون بها فى علاقاتهم بدولتهم ، كذلك تتدخل التقاليد الخاصة بكل دولة فى تكييف المراسم التى تتبع فى مواجهة ممثلى الدولة الأجنبية وفى تحديد المزايا الخاصة التى تمنح لهم على سبيل المجاملة إلى جانب المزايا العامة المقررة لهم قانوناً .

ومن هنا فإن دراسة القانون الدبلوماسى فى أى دولة يجب أن تتناول – إلى جانب الأحكام الدولية العامة فى شأن العلاقات الدبلوماسية وما يتصل بها – تتناول ما تقرره قوانين هذه الدولة وما تقضى به تقاليدها فى هذا المجال .

مسئوليات البعثات الدبلوماسية : –

بداية يجب أن المبعوثين الدبلوماسيين ليسوا جميعاً من مرتبة واحدة ، بل تتفاوت درجاتهم ، وقد عنى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ثم مؤتمر أكس لاشابل سنة ١٨١٨ بترتيبهم فى أربعة مراتب تعلو كل منها الأخرى ؛ وتشمل المرتبة الأولى السفراء ومبعوثى البابا ، وتشمل المرتبة الثانية الوزراء المفوضين والمندوبين فوق العادة ؛ أما المرتبة الثالثة التى أوجدها مؤتمر أكس لاشابل فتشمل الوزراء المقيمين ؛ وأخيراً تشمل المرتبة الرابعة القائمين بالأعمال . ولهذا الترتيب أثره من ناحية البرتوكول والمراسم ، فتسبق كل مرتبة المرتبة التى تليها من حيث التقدم والصدارة فى الحفلات والمقابلات الرسمية ، وتكون الأسبقية بين أفراد المرتبة الواحدة تبعاً للأقدمية ؛ وتعتبر البعثة الدبلوماسية أداة الاتصال بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة لديها ، وتتلخص المسئوليات التى تضطلع بها فيما يلى من حيث علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية [1] :

أولاً : تمثل الدولة الموفدة للبعثة قبل الدولة المعتمدة لديها ، ويتولى هذه المهمة التمثيلية رئيس البعثة ذاته أو من يقوم مقامه فى غيابه أو خلو منصبه . ومظهر هذه المهمة حضور الاحتفالات الرسمية والمناسبات الاجتماعية كما يمكن أن يدلى بحديث أو يتحدث إلى الجماعات المختلفة ، وعليه أن يحضر كل المناسبات التى لها صلة بدولته مهما كانت الصلة بعيدة ولاشك أن الدبلوماسى فى جميع تصرفاته هذه يؤثر على الطقس العام للعلاقات

---

(١) لعل من أفضل الدراسات العربية غير المنشورة بشأن الدبلوماسية: دكتور عز الدين فودة، الدبلوماسية، جامعة القاهرة، بدون تاريخ اصدار.

بين بلده والبلد التى يمثل بلاده فيها . والبعثات الدبلوماسية حين تباشر هذ المسئوليات فلابد وأن تؤديها بنوع من اللياقة والدقة والوضوح مهما تعارضت اتجاهاتها مع الاتجاهات الرسمية لهذه البعثات الدبلوماسية ، إن اللياقة فى التمثيل الدبلوماسى تترك انطباعاً أفضل لدى الطرف الآخر كما أنها تبقى على روح المجاملة ، أما عن الدقة والوضوح فهى تزيل احتمالات الخطأ فى التقدير وسوء الفهم والأمر الذى بما يهيئ مجالاً أفضل لنمو العلاقات بين الدولتين وتطورها هو تحقيق لمصالحها المشتركة .

ومسئولية التمثيل الدبلوماسى ذات شقين متكاملين : يتعلق أوله بمقدرة الممثل الدبلوماسى وكفائته فى تمثيل الدولة ومصالحهم فى الخارج ، أما الشق الآخر فإنه يشترط لنجاح المهمة الدبلوماسية أن يكون الممثل أو المبعوث الدبلوماسى على علم مستمر بسياسات دولته والملابسات التى تحيط بها وأن يكون تحت يد البعثات الدبلوماسية فى المعلومات والبيانات والحقائق ما يجعلها واثقة من حقيقة الإيضاحات التى تعطيها للدول الأخرى أو التصريحات التى يدلى بها الممثل الدبلوماسى ، وبدون هذا الإدراك يفشل التمثيل الدبلوماسى أو ينتهى الأمر بسلبية الممثل الدبلوماسى وتحسيده ، ويغلب عليه الشعور بأن حكومته تحجب عنه الحقائق الضرورية المرتبة بمسئولياته كممثل دبلوماسى رسمى لها فى الدولة المعتمد لديها ، وربما كان هذا هو السبب فى أن بعض الدول تعقد مؤتمرات دورية لسفرائها الذى يمثلونها فى مناطق معينة لكى تمدهم بالحقائق والمعلومات التى يتطلبها عملهم ومناقشة الجوانب المختلفة التى تحيط بمهام عملهم الدبلوماسى ، وبذلك يكون الممثل الدبلوماسى على صلة مستمرة بدولته ، ويكون ذلك أدعى إلى تفهم وجهة نظرها بشكل سليم ومحدود وكذلك يكون أدعى إلى دعم قدرته على تمثيلها بطريقة فعالة [١] .

ثانياً : حماية مصالح الدولة الموفدة للبعثة وكذا رعايا هذه الدولة بما فى ذلك الدفاع عن حقوق دولتهم فى الخارج .

إن مهمة حماية المواطنين المقيمين أو المسافرين فى الخارج ودعم مصالحهم هى مهمة روتينية وإن كانت المسألة تكتسب أهمية خاصة فى حالة الكوارث أو الاضرابات الداخلية وفى العادة يقوم القناصل بهذه المهمة.

---

(١) المرجع السابق.

ويقتضى واجب الدبلوماسيين أن يكونوا متيقظين باستمرار ما فى شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق . وعموماً فإن حماية هذه المصالح قد تتم من خلال عقد المعاهدات أو إبرام الاتفاقات التى توفر ضمانات معقولة لها من قبل الدولة الأخرى . وتبدوا هذه المسئولية صعبة بوجه خاص فى أوقات الأزمات والاضرابات السياسية فمع مثل هذه الظروف تكون السفارة هدفاً لبعض اللاجئين السياسيين مما قد يعرض علاقات الدولتين للنزاع والأزمات ويؤثر فى مصالح الدولة تأثيراً سلبياً ضاراً . وفى الحالات التى تقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين دولتين تتولى دولة الثالثة محايدة مسئولية حماية مصالح كل دولة فى الدولة الأخرى .

وفى المجتمع الدولى المعاصر تقوم السويد وسويسرا بدور بارز فى هذا الخصوص .

ثالثاً : تتبع الأحداث فى الدولة التى يوفد إليها الممثل الدبلوماسى والإبلاغ بها لدولته بكل ما يهمها أن تكون على علم به من هذ الأحداث ، ويستعين رئيس البعثة فى استطلاع الشئون المختلفة بمن يكون تحت إدارته من ملحقين سياسيين وتجاريين وعسكريين وغيرهم ، إنما عليه ألا يلجأ للحصول على ما يريد من معلومات إلى غير الطرق الشريفه ، فيمتنع على المبعوث الدبلوماسى مثلاً أن يمارس عمليات التجسس أو يقوم برشوة موظفى الدولة أو غير ذلك من الطرق غير المشروعة .

رابعاً : صنع السياسات : -

يرى البعض أن الدبلوماسيين يعملون كصانعى سياسة من حيث إنهم يشاركون فى الإمداد بالمعلومات التى تتبنى على أساسها السياسة وكذلك بما يقومون من تفسير وتقييم لما يحدث فى البلاد التى يمثلون بلادهم لديها . وقد يطلب منه أن يقترح السياسات اتى يرى أن تتبناها الدولة .

غير أن ظروفاً كثيرة فى الدبلوماسية الحديثة تقل من تأثير الدبلوماسيين المحترفين فى عملية صنع السياسة . ومن هذه الظروف السهولة التى يمكن بها للمسئولين فى الدولة أن يلعبوا دور الدبلوماسى وصانع السياسة فى وقت واحد فسهولة الحركة الآن تجعل وزراء الخارجية كثير الأسفار وتمكنهم من الحصول على المعلومات مباشرة . وكذلك فإنهم كما يقومون بصنع السياسات فإنهم يمكن أن يقوموا بالتفاوض وممارسة مهمة المساومة

الدبلوماسية . وإذا كان وزراء الخارجية يعتمدون على سفرائهم فى الخارج للحصول على بعض المعلومات فإن الظروف الحاضره تمكنهم من أن يكونوا صانعى سياسة وإداريين ومفاوضين فى وقت واحد [١] .

ويلاحظ أن البيئة المحدودة التى يتناولها لها نشاط الدبلوماسى تشكل عقبة أمامه فى لعب دور هام فى صنع السياسة . فالأمر يحتاج – حتى فيما يتصل بالعلاقات بين الدولتين– أن نراها فى نطاق الإطار الكلى للسياسة الخارجية يضاف إلى ذلك أن صانعى السياسة الخارجية يرونها فى إطار البيئة الداخلية ومتطلباتها السياسية الأمر الذى قد لا يكون الدبلوماسى الذى عاش طويلاً فى الخارج قادراً دائماً على فهمه.

وقد يعوق الهيكل البيروقراطى تنظيم وزارة الخارجية وصول كثير من التقارير والتوصيات التى يرسلها السفراء فى الخارج إلى الذين يصنعون السياسة الخارجية على المستوى الأعلى. فكثرة الوثائق تؤدى إلى حجز معظم المراسلات التى قد يكون بعضها هاما– فى الإدارات المختصة فى الوزارة . على أنه من المتوقع أن تعطى آراء للسفراء وزنا أكبر فى فترات الأزمات بين الدولتين . وإن كانت آراؤهم هذه ينظر إليها على أنها خبراء قد يؤخذ بها وقد لا يؤخذ .

كما أن هناك أسباب شخصية واجتماعية تمنع الدبلوماسى من المبادأة بتقديم اقتراحات تتصل بالقرارات العامة للسياسة . فقد يخشون أن يحكم عليهم رؤسائهم بسوء التقدير الأمر الذى يجعلهم يتجنبون إرسال توصيات خاصة أنه يكون من الصعب تحدى سياسات تبنتها الدولة من مدة طويلة . وينظر الذين يتبعون هذه السياسة بشيء من الشك لدى الدبلوماسيين الذى يتخذونها ويميلون إلى إهمال المعلومات التى يوردها السفراء والتى تعارض هذه السياسات وتشكك فى سلامتها أو إلى التقليل من أهميتها [٢] .

خامساً : ما تلتزم به البعثات الدبلوماسية من إرسال التقارير المستمرة إلى حكومتها توضح فيها ملاحظاتها وتحليلاتها وتوصياتها بخصوص الموضوعات التى تهم الدولة فى علاقاتها بالدول الأخرى .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك دكتور إبراهيم صقر، مذكرات فى العلاقات السياسية الدولية، لطلاب الدراسات العليا، جامعة القاهرة (غير منشورة).

(٢) دكتور عز الدين فودة، م. س. ذ.

وإذا كان من شروط نجاح الممثل الدبلوماسي في مهمته أن يكون على صلة بدولته لتمده بالحقائق المتعلقة بصميم مهمته التمثيلية ، فإن مقدرة الدولة على رسم سياسة خارجية ناجحة تجاه غيرها مشروطة هي الأخرى بمدى الحقائق والمعلومات التي تحصل عليها من ممثليها الدبلوماسيين في الخارج لذا فإن من بين المسئوليات الرئيسية للبعثة الدبلوماسية في الخارج أن تبعث بتقارير مستمرة إلى حكومتها تضمنها ملاحظاتها وتحليلاتها وتوصياتها بخصوص الموضوعات التي تهم الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى .

ويتسع نطاق هذه التقارير الدبلوماسية ليغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات السياسية والعسكرية والإقتصادية والاجتماعية في الدول التي يباشرون وظيفة التمثيل الدبلوماسي فيها.

وقد تشتمل كذلك على الإشارة إلى مشاريع القوانين والتشريعات الجديدة التي لها صلة بمصالحها (مصالح الدولة) وعلى التطورات الفنية والعملية والصناعية وغير ذلك من الأمور .

وتعني الحكومات بصفة خاصة ببعض النقاط في هذه التقرير وتطلب من ممثليها الدبلوماسيين التركيز عليها ومنها : ومدها ببيانات دقيقة عن المشاكل السياسية وتطوراتها في الدولة ونوع الاتجاهات السياسية التي تجرى معها التمثيل الدبلوماسي ، والانعكاسات المتوقعة لذلك على مصالح الدولة ، ونوع الاتجاهات السياسية التي يظهرها زعماء هذه الدولة والموظفين المسئولين فيها وكذا القطاعات المختلفة للرأى العام ... إلخ .

ومن الطبيعي أن إعداد هذه التقارير بالدقة المطلوبة يستلزم جهدا متواصلا من حيث تحديد مصادر جميع المعلومات التي يزود بها ، ودراسة كافة الاتجاهات وتحليلها وإقامة افتراضات وعمل توقعات فعلية بشأنها ثم اقتراح توصيات في ضوء هذا التحليل يبعث بها إلى الدولة . وربما كانت هذه الناحية هي أصعب جوانب العمل الدبلوماسي وأكثرها في نفس الوقت لأنه بمقدار سلامة الافتراضات والتحليلات التي يبعث بها الممثلون الدبلوماسيون حول مسائل معينة تكون قدرة الدولة على تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها بالشكل الذي يخدم مصالحها أكثر من غيره [1].

---

(١) المرجع نفسه.

ويقابل مهمة إعداد التقارير من جانب هؤلاء الدبلوماسيين الاهتمام بها واستيعابها وتقييمها من جانب الأجهزة الرسمية التى يبعث إليها بهذه التقارير ومحاولة التوفيق والربط بينها واستخلاص اتجاهات أو دلالات محددة لها ، والتعامل على هذا الأساس . ويكفى لتوضيح صعوبة هذه المشكلة أن نذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية يصل إليها أكثر من نصف مليون تقرير سنوى من بعثاتها التمثيلية فى الخارج ويشكل ذلك عبئا ضخما على مراكز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فيها ، فهذه التقارير يجب أن تدرس بعناية كما يجب أن تحفظها تسهل الرجوع إليها عند اتخاذ قرارات معينة ثم مقارنة هذه التقارير ببعضها لكشف جوانب التناقض أو التضارب فيها وهذا كله يحتاج إلى أجهزة على قدم مرتفع جدا من الخبرة والدقة الكافية التنظيمية .

سابعاً : تقدم البعثات الدبلوماسية بالعمل على تدعيم حسن الصلات وعلى ارساء وتوطيد العلاقات الاقتصادية والثقافة والعلمية بين الدولة الموفده والدولة الموفد إليها .

ثامنا : تقويم البعثات الدبلوماسية بما تكلفها به القوانين واللوائح الداخلية لدولها من أعمال إدارية خاصة برعاياها فى الدول الموفدة لديها كتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر وما شابه ذلك . والمتبع أن يعهد بهذه الأعمال للقناصل تحت إشراف رئيس البعثة الدبلوماسية .

تاسعاً : يعتبر التفاوض أحد المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسى وفى معظم الحالات يكون الغرض من التفاوض بين حكومتين وهو تعبير أو الابقاء على أهداف وسياسات بعضها البعض أو الوصول إلى اتفاق بشأن قضية ما بينهما على أن مثل هذه المفاوضات قد تكون لها أغراض أخرى وآثار جانبية نذكر منها : —

(أ) يحدث قدر كبير مما تقوم به الحكومات من اتصالات دبلوماسية فيما بينها بالدرجة الأولى لتبادل وجهات النظر ومعرفة النوايا ومحاولة إقناع الحكومات الأخرى بأن أفعالاً معينة مثل حضور مؤتمر أو تخفيض تعريفة جمركية أو تقديم مساندة دبلوماسية فيما يتصل بقضية دولية معينة سوف تكون فى صالحها . وفى مثل هذه الحالات لا يحتاج الأمر إلى تساوم شديد وعادة مالا يستعمل المتفاوض التهديدات ولا يقدومون الإغراءات . ومعظم الاتصالات الدبلوماسية من هذا النوع وتكاد تكون كل زيارات الرؤساء لتبادل وجهات النظر والتشاور وليس للتساوم .

(ب) وقد ترتب اجتماعات دبلوماسية ثنائية أو مؤتمرات متعددة الأطراف بغرض التعطيل أو التمويه وتصوير أن الحكومة يهمها بشكل جاد أن تقوم بعملية التساوم ولو أنها فى الحقيقة لا تريد الوصول إلى أى اتفاق فقد توافق دولة مشتركة فى حرب على التفاوض للوصول إلى هدنه لمجرد مسايرة الرأى العام بينما هى تعمل فى نفس الوقت على تصفية حملاتها العسكرية .

(جـ) وقد تدخل حكومة ما فى المفاوضات الدبلوماسية ويكون غرضها فى المقام الأول هو الدعاية . فهى مثلاً تستعمل مؤتمراً مالاً للوصول إلى اتفاق على قضايا محددة بقدر ما تستعمله لكسب الرأى العام فى الخارج وبغرض تفويض المركز التساومى لأعدائها . وهذا واضح فى العصر الذى نعيش فيه حيث ينظر بعين الشك إلى «الدبلوماسية السرية» وحيث كثير من المفاوضات الدبلوماسية مكشوفة للصحافة والرأى العام الأمر الذى يجعل المؤتمرات التى يعرف العالم بشأنها الكثير منبراً رائعاً للتأثير على اتجاهات الرأى العام وذلك لمصلحة حكومة ما وضد مصحلة معارضيها وبخاصة حين لا تصل الأطراف إلى إتفاق فى موضوع يهم الرأى العام وتمثل الأمم المتحدة ميداناً هاماً لهذا .

وتستعمل الدبلوماسية فى المقام الأول للوصول إلى اتفاقات وحلول وسط وتسويات حين تختلف أو تعارض أهداف الحكومات . وهى تتضمن – سواء فى الوصول إلى اللقاءات الخاصة أو المؤتمرات المعلنة – محاولة تغيير سياسات أو أفعال وأهداف واتجاهات الحكومة الأخرى ودبلوماسيتها بوسائل الإقناع وتقديم الإغراءات وتبادل التنازلات وتوجيه التهديدات .

أساليب التفاوض :

وقد تبدأ المساومة [1] على القضايا موضوع التفاوض عن طريق سلسلة من الإشارات ترسلها الأطراف المعنية بما يعنى أنهم يريدون الدخول فى مناقشات رسمية . وكما ظهرت فى قضية فيتنام أو التفاوض بين مصر وإسرائيل قد يأخذ ذلك وقتاً طويلاً ونجاحاً أو فشلاً

(١) إعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على :

- K.J. Holsti, International Politics, a Framework for analysis, Second edition, Pre-atice Hall International, Inc, London 1974 PP 208-400.

وراجع أيضاً، دكتور ابراهيم صقر، م س. ذ.

عسكرياً متعدداً قبل أن يقنع الجانبان أن المساومة الرسمية هى وسيلة أفضل أو مكملة فى السعى نحو تحقيق الأهداف وحتى بعد أن تتفق الأطراف على الدخول فى المفاوضات .فلابد من حل بعض النقط التمهيدية قبل أن تبدأ المناقشة فى القضية موضوع التفاوض .

والعادة أن تبدأ الأطراف بالاتفاق على مكان المحادثات . والقاعدة التى جرى عليها العرف فى السنوات الأخيرة فى حالة المفاوضات بين جانبين متعاديين هى اختيار مدينة فى دولة محايدة .

ولقد كانت جنيف المكان المفضل فى الاجتماعات متعددة الأطراف التى تناولت قضايا الحرب الباردة ونزع السلاح كما اختارت الدولتان العظمتان فينا وهاسنكى لمناقشة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . أما إذا كانت المفاوضات بين دولة تحتفظ يما بينها بعلاقات ودية فنجدهم عادة يلتقون فى عاصمة أحداها . وغالباً ما نثير مسألة من هى الأطراف التى تشترك فى المفاوضات المشاكل والمعيار العادى لذلك هو أن الأطراف التى تشترك فى المفاوضات هى الأطراف المتصلة والمهتمة بالقضية . ولكن كثيراً ما تثور هنا مسألة الأطراف التى ليس لها وضع دبلوماسى رسمى . ونحن نجد على سبيل المثال أن مسألة تمثيل الفيتكونج فى مفاوضات باريس الخاصة بفيتنام قد استغرقت مناقشات طويلة . كذلك يمكن أن نشير هنا على سبيل المثال إلى مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف . وقد يجر هذا إلى مناقشة شكل مائدة المفاضوات . وأخيراً لابد من الاتفاق على مسألة الترجمة والنشر والتوثيق ودور المستشارين وما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة للصحافة ووسائل الإعلام أم لا .

وكل هذه الأمور تأخذ وقتاً طويلاً ذلك أن الموفود والحكومات ترى أنها تعكس نفسها على مسائل لها أهميتها الأساسية بما فى ذلك قدرتهم التساومية ومكانتهم وقد يكون مغزى كل قرار إجرائى صغير مغزى كبيراً كما هو الحال فى المثلين السابقين .

وقبل أن نناقش وسائل المخادعة والتمويه الممنوعة التى تستعمل فى التساوم على القضايا المطروحة ينبغى أن نشير إلى أن عدداً من الظروف المحيطة أو الإطار العام للعملية يمكن أن تؤثر على ما ينتهى إليه التفاوض تأثيراً حيوياً . وأول مسألة لها خطرها فى هذا المجال هى ما إذا كانت اللقاءات ستكون مفتوحة أمام الصحافة أم لا . ذلك أنه لو اتفق على أن تكون مفتوحة فسوف يكون هناك – كما أشرنا من قبل – مجال للدعاية وينتظر أن تطور

المناقشة وأن يكون كثير مما يقال موجها للتأثير فى داخل الوطن أكثر منه على الأطراف الموجودة على الجانب الآخر من مائدة المفاوضات . كذلك فإن سير المفاوضات يختلف فى حالة ما إذا كانت بين طرفين أو بين عدة أطراف . وهو أيضاً يتوقف على ما إذا كان كل الأطراف تدرك أن الوضع خطير . وإذا كان الأمر كذلك فيمكننا أن نتوقع أن تأخذ المناقشات وقتاً قصيراً ويتصل بهذا اتصالاً وثيقاً مدى إلحاح المشكلة فى نظر المتفاوضين فإذا كانوا يرون أن الأمور تكاد تفلت من أيديهم وتتطلب حلاً ما فسوف يكون هناك ضغط كبير للتركيز على القضايا الجوهرية ولا يؤخذ وقت طويل فى التعريف على النوايا وتقيم بيانات كل جانب . وقد يسود شعور بأن أى حل أفضل من ترك الأحداث تأخذ مجراها أو التباطؤ فى تناول الأمور .

وأخيراً يمكن أن نتوقع أنتأخذ المفاوضات سمات معينة إذا أدى أحد الأطراف بشكل رسمى أو غير رسمى دور الوسيط . وإذا كانت عملية التساوم تصبح فى هذه الحالة أكثر تعقيداً إلا أن الوصول إلى حلول مناسبة يحتمل أن يتحقق بدرجة أكثر لو تمكن طرف من اقتراح مجموعة من البدائل تختلف عما تقدمه الأطراف الرئيسى فيما يتصل بالموضوع المتناول أو لو تمكن من جعل الاتصال بين الخصوم يستمر دون أن ينهار .

الاقناع بالوصول إلى الحلول (وسائل الإقناع) :

ويتوقف اختبار الطرف والتكتيك التى تستعمل فى المفاوضات الدبلوماسية على العموم على درجة عدم التوافق بين أهداف ومصالح دولتين أو أكثر ومدى تصميم الدول على تأمين هذه المصالح والدرجة التى تريد بها الأطراف التوصل إلى اتفاق ونادراً ما يكون للمفاوضات الدبلوماسية بين الأصدقاء والحلفاء نفس سمات المفاوضات بين الحكومات المتعادية . وحيث يكون هناك فعلا قدر كبير من الاتفاق على الخطوط الرئيسية لقضية ما فقد لا تتعدى المفاوضة وضع التفاصيل أو استخلاص ما ينبنى على هذه الخطوط الرئيسية فإذا كانت استدرجة استجابة الحكومات لمصالح كل منها كبيرة فحينئذ يكون لديها أساس طيب لترتيب الحلول الوسط وتبادل التنازلات . ونضرب مثلاً على ذلك التفاوض فيما بين دول السوق الأوربية المشتركة فيما يتصل بأمورها . وكذلك فإن وجود رغبة مشتركة فى الوصول إلى اتفاق قد تجعل المفاوضين يقبلون عمل تنازلات . والبديل فى هذه الحالات هو التمسك بموقف ما بشكل لا مرونة فيه ومنع الوصول إلى اتفاق وقبول السمعة الضارة التى تنتج من تبنى مثل هذا الموقف .

وحين تكون الأهداف بالأساس غير متوافقة يكون كذلك الجانبين مصمماً بقوة على التمسك بموقفه فإن مسألة التأثير على السلوك والأفعال والأهداف عن طريق التساوم الدبلوماسى تكون أكثر صعوبة وتعقيداً . ويتضمن إلى اتفاق فى مثل هذه الظروف مرحلتين. فأولاً : لابد أن يفلح جانب فى جعل الجانب الآخر يريد الوصول إلى اتفاق فى مثل هذه الظروف مرحلتين : فأولاً : لابد أن يفلح جانب فى جعل الجانب الآخر يريد الوصول إلى اتفاق من نوع ما أى يجب أن يجعل الجانب الآخر يوقن بأن اتفاقاً أو تسوية ما هى أفضل من الوضع القائم حيث المواقف غير متوافقة أو حيث لا اتفاق ، أو يجعله يوقن أن ما ينجم عن عدم الاتفاق يكون ضد مصلحته أكثر مما ينجم من الانفاق .

وثانياً : ما أن يصل الطرفان إلى الاتفاق على عقد فإن عليهم أن يتابعوا بالتساوم على البنود المحددة للاتفاق النهائى .

ومن المنتظر أن تكون الخطوه الأولى أصعب حين يكون التصميم على الأهداف غير المتوافقة قوياً : فطالما أن أحد الأطراف أو كلاهما يعتقد أن بالإمكان تحقيق الأهداف عن طريق أفعال أخرى غير المفاوضات فإن التساوم الدبلوماسى لا يمكن أن يؤدى إلى تسوية . وعلى سبيل المثال فإننا نجد أن الحلفاء والاتحاد السوفيتى قد اجتمعوا أكثر من ٤٠٠ مرة قبل أن يتم الاتفاق على وضع النمسا .

وإذا قرر كلا الجانبين أن الاتفاق أمر مرغوب فيه أكثر من عدمه أو من الإبقاء على الوضع القائم فإن عليهما بعد ذلك أن يتساوما على التفاصيل المحددة للتسوية وهم بالأساس يعرضون ظرفهم ويحددون أهدافهم ويستعملون الإقناع على طريق تقديم ما يصور صحة نظراتهم أو يبين درجة حاجاتهم ويمكنهم من وقت لآخر أن يستعملوا التهديد وكثيراً ما يستعملون الإغراءات فى محاولة الحصول على قبول مقترحاتهم وإذا فشل ذلك فإنهم يعيدون تقدير موقفهم الأصلى بتقديم تنازلات يأملون بها الوصول إلى اتفاق أو تغيير أهداف الجانب الآخر . ويجب عليهم طول الوقت أن يكشفوا فى عملية المساومة عن تصميم على مواقفهم وذلك خوفاً من أن يفترض الطرف الآخر بأنهم لا يتمسكون بقوة شرطهم وأنهم سوف يكونون على استعداد للتراجع عنها بغير مقابل له قيمته .

ويمكن تفسير الوعد بمكافأة ما على أنه نوع من الرشوة أو الحفز يقدم ميزة مستقبلة فى مثل الاتفاق على نقطة محددة مختلف عليها . ويتباين ذلك من الوعود بشروط

سلام سهلة أو بفروض أو بمساندة دبلوماسية فى مؤتمر مقبل ... إلى بعض الأفعال الرمزية من مثل الإفراج من جانب واحد عن أسرى الحرب أو التوقف عن الأعمال الحربية ومن الطرق الشائعة التى تستعملها الحكومات التى لها مطالب بمساحات كبيرة فى أراضى الجانب الآخر أن تغريه بتسوية كل القضايا الأخرى التى تفرق بين دولتين أو أكثر إذا كان الجانب الآخر سيسلم فيما يتصل بهذه الأرض وذلك كما فعل هتلر فى حصوله على منطقة السوديت من تشيكوسلوفاكيا واعداً أنه لن يطالب بأية أراضى أخرى وفى أوربا بعدها.

ويمكن أن ننظر إلى التهـديدات على أنها عكس الإغراءات وتعلن بمقتضاها الدولة «أ» أنه إذا لم تفعل الدولة «ب» شيئاً فإن الدولة «أ» ستفعل شيئاً يؤدى أو يدمر مصالح الدولة «ب» وحين تكون أهداف دولتين أو أكثر متعارضة فإن ذلك يمكن أن يتضمن تهديدات بالبدء فى الحرب وعلى العموم قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض المقاطعة الاقتصادية أو إقامة حصار أو سحب معونة أجنبية وعلى العموم معاقبة الدولة «ب» بهذه الطرق أو بطريق أخرى . وبالإضافة إلى ذلك يمكن استعمال تهديدات تتصل بأكثر بموقف تفاوض دبلوماسى معين . فقد يهدد مفاوضا الجانب بوقف المناقشة ليبينوا أن الجانب يفضل عدم الاتفاق على تعثر المفاوضات أو على قبول شروط الجانب الآخر وقد تعلن الاتفاقات السرية وقد تزيد من شروطها للوصول إلى اتفاق وقد تترك الأمر للعسكريين لتتناوله بطريقتهم.

وتتوقف فعالية التصرفات التى تنطوى على التهديدات على مدى جديتها أكثر منها على أى شىء آخر فلابد أن تعتقد الدولة «ب» بأن التهديد سوف ينفذ إذا لم تفى بمطالب الدولة «أ» . وسوف تشعر «ب» بالجديه حين تتحقق من أن « أ» يمكنها أن تنفذ التهديد وأنها يمكنها بتنفيذه أن تصيب الدولة «ب» بضرر شديد دون أن يصيبها هى أى الدولة «أ» ضرر شديد . وعلى سبيل المثال إذا هدد دبلوماسيو الدولة «أ» بالانسحاب من مؤتمر وكانت الدولة «ب» تعرف أن مثل هذا العمل سوف يضر بشدة بعرض الحصول على اتفاق تريد الحصول عليه فقد تكون الدولة «ب» فى هذه الحالة على استعداد لأعطاء تنازلات فى آخر لحظة لتمنع انهيار المفاوضات[1] .

---

(١) - K J. Holsti, op.cit.

وراجع أيضاً، دكتور ابراهيم صقر، م س. ذ.

ويبدو لنا أنه حتى تكون لتهديد ما فاعلية وجدية فإن هذا يتطلب أيضاً أن يكون هناك بعض التناسب بين حجم التهديد والقضية المتناولة فلا يمكن أن نتصور أن دولة عملاقة تهدد صغيرة بشن حرب نووية عليها إذا لم تسلم لها فى موضوع صغير الأهمية هنا يبدو غير جاد لأنه لا يناسب إطلاقاً مع القضية المتناولة ، والأمر كما يلخصه الأستاذ كيثيث ، أنه يعد نقطة معينة كلما كبر حجم التهديد كلما انخفض احتمال تصديق حدوثه .

كذلك فإنه حتى تكون التهديدات جدية فإنها ينبغى أن تظهر أنها من جانب واحد أى أن على الدولة «أ» أن تجعل من الواضح التهديد إذا نفذ أن يصيب مصالحها هى بضرر شديد . أى – بمعنى آخر – أن تكاليفه للدولة التى يوجه إليها سوف تكون أعظم بكثير منها للطرف الذى يوجه التهديد . فإذا هددت دولة «أ» بأنها ستنسحب من مؤتمر (وذلك يحدث عادة بعد أن تعطى إشارة استدعاء المفاوض الرئيسى للتشاور) لكن الدولة «ب» تعرف أن «أ» سوف تعانى من إدانة الرأى العام بشدة لها بسبب ما يؤدى إليه تصرفها من فشل المؤتمر فإن التهديد أن يكون جدياً حقاً . وقد تجد الدولة «ب» أنها فعلاً تحت إغراء شديد لتكشف أن محاولة الدولة «أ» ليست إلا مناورة لا تجدى وفى هذه الحالة يمكن أن توضع «أ» فى موقف صعب للغاية .

وفى بعض الحالات يكون على الذين يمارسون التهديد أن يتخذوا تصرفات معينة تظهر أن لديهم الإمكانيات لتنفيذ التهديد . وقد يتضمن هذا تعبئة القوات أو قطع المعونات أو وقف التجارة لوقت قصير أو تخفيض عدد أعضاء السفارة أو الانسحاب لمدة قصيرة من مؤتمر.... ولكنها أعمال يقصد بها الإشارة بأن الدولة جادة فى تنفيذ التهديد عند الضرورة.

وأخيراً قد يكون من المفيد أن توجه الدولة بقصد تهديدات غامضة أو كما يسميها البعض تحذيرات تنذر بالشر . وإذا كانت هذه التحذيرات قد لا تعطى العشور بالجدية كاملاً فأنها تتميز أن تعطى الجانب المهدد أشكالاً بديلة كثيرة لأعمال العقوبة أو عدم أعمالها إذا لم يساير الجانب الآخر فيما هو مطلوب .

ويتجنب التهديد الغامض وضع الدولة المواجهة له فى موقف لا يمكنها أن تناور فيه. وكما يشير البعض فإن هناك تعارض بين الرغبة فى توجيه تهديد جاد والرغبة فى المحافظة على حرية التصرف [١].

(١) لاحظ مدة تطبيق هذه القواعد على محاولات الوصول إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل خلال عملية التفاوض بينهما فى الفترة ١٩٧٩–١٩٨٢ بشأن الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. (المؤلف)

والمشكلة فى توجيه التهديدات فى المفاوضات الدبلوماسية هى أن الجانب الآخر حتى ولو كانت التهديدات على درجة معقولة من الجدية - قد يرى اختبارها. وفى هذه الحالة على الموجه للتهديد أن يتصرف وربما يؤدى ذلك إلى الإضرار الشديد بمصالحه هو أو أن يتراجع ويربى سمعه أنه هواش أو بلاف وبعبارة أخرى فإن التهديد إذا وجه فعلاً فإنه يفشل فى تحقيق غرضه.

وفى ظروف معينة قد يكون التهديد أكثر قابلية للتصديق - أى أكثر جدية - إذا كان سيصيب الجانبين على السواء بأضرار شديدة (١).

هناك مشكلة تتصل جزئياً بجعل التهديدات جدية وهى إعلان التصميم على موقف معين فى عملية المساومة.. وعادة ما تبدأ المفاوضات الدبلوماسية بأن يقدم كل الأطراف الحد الأقصى لمطالبهم أى المواقف التى يتمنون - فى أحسن الأحوال - تحقيقها من المفاوضات. وإذ يعرف الدبلوماسيون ذلك فإنه يجب عليهم أن يحاولوا معرفة إلى أى حد يكون خصومهم مستعدين للتراجع عن مثل هذه المواقف وفى أثناء عملية التفاوض فإنهم يساومون على المقترحات المختلفة حتى يصلوا إلى نقطة التقاء. ويتوقف مكان هذه النقطة على درجة فعالية الإقناع التى يمكن أن يقنع بها الدبلوماسى للآخرين بأنه وحكومته مصممون على التمسك بمبادئه.

الدبلوماسية والنظام السياسى والسياسة الخارجية :

يمكن القول بأن السياسيات الخارجية للدول متغيرة بتغير النظم السياسية ؟ فالسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى هى بالدرجة الأولى «شيوعية» وأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. فيما بعد الحرب العالمية الثانية هى بالدرجة الأوى سياسة رأسمالية بأهدافها النهائية، وهذا مؤداه فى نفس الوقت القول بأن المصلحة القومية - فى المجال الخارجى - تعنى القضاء على القوى الرأسمالية عند الاتحاد السوفيتى، وتعنى سحق القوى الشيوعية عند الولايات المتحدة كما كانت تعنى فى تصور النازيين تحقيق المجال الحيوى، وهكذا فإن الكلام عن مفهوم عام مجرد «للمصلحة القومية» متمثلاً فى «قوة الدولة» أو فى «أمنها» لا يعنى أن لهذه المصلحة القومية معياراً ثابتا وإنما الصحيح باستقراء الواقع أن

---

(١) دكتور إبراهيم صقر م. س. ذ.

لها مضموناً حسياً متغيراً تبعاً لتغير تصور النظم السياسية للعالم الخارجي في «مضمون المصلحة القومية متغيرة بتغير النظم السياسية» [(1)].

غير أن للاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية في الدولة أهميتهم القصوى حيث تعتبر بدون شك من عوامل قوة السياسة الخارجية للدول، وهو الأمر الذى يحظى باهتمام تحليلات معظم أساتذة الباحثين فى السياسة العامة ؟ فأما فيما يتصل بالاعتبارات وتأثيرها على السياسة الخارجية فإنها تتصرف إلى عدة جوانب منها : –

أولاً : عنصر الاستقرار السياسى وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية، والتى يتكون منها النظام السياسى للدولة ؟ فهذا الاستقرار هو بلاشك عنصر إيجابى من عناصر القوة القومية، أما كثرة التغيرات والتقلبات السياسية ؟ مثلما يحدث فى بعض دول العالم، فإنها تؤدى إلى ارباك الأجهزة السياسية والدبلوماسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسىء إلى الكيفية التى تعمل بها، وتحرمها من الاستقرار الضرورى لوضع سياسات بعيدة المدى تحمى بها الدولة مصالحها القومية، كما أن عدم الاستقرار السياسى يسىء إلى ثقة الدول التى تعانى من هذه الظاهرة ويجعلها تحجم عن الدخول معها فى إتفاقات تخص مصالحها المشتركة.

ويرتبط بهذا العامل الاعتبار الآخر المتعلق بدرجة الوحدة القومية ومدى التجانس فى اتجاهات الرأى العام لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيديولوجية أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة فى صراعات جانبية وإضعافها فى مواجهة الدول الخارجية، وأبلغ مثال على ذلك فرنسا قبل ديجول وبعده، حيث أدى الاستقرار السياسى الذى تمتعت به فرنسا أبان حكم ديجول إلى الارتفاع بمكانتها الدولية على نحو ما يتوفر له خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم.

ثانياً : حدود السيطرة السياسية للحكومة على الدولة : فكلما أحكمت هذه السيطرة كان ذلك من بين العناصر الإيجابية فى قوة الدولة، ومن أمثلة ذلك الصين قبل الحكم الشيوعى فيها وبعده، فأبان حكم شيانغ كاى شيك لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة على كل الأرض الصينية، الأمر الذى أضعف من القوة السياسية للصين فى الداخل والخارج، أما بعد وصول الحزب الشيوعى إلى الحكم فقد امتدت سيطرة

---

(1) دكتور محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، م.س.ذ ص ٤٠ – ٦٥.

الحكومة إلى كل أقاليم الصين على نحو لم يتوفر لها فى أى وقت من الأوقات فى تاريخها الحديث، وقد انعكس هذا التغيير فى سلطة الحكومة على الدولة بتأثرات إيجابية وحاسمة على قوة الصين القومة ؛ لأن هذه السيطرة الفعالة هيأت المجال أمام إبراز تأثير العناصر الأخرى من عناصر هذه القوة وما ترتب على ذلك من تبدل مركز الصين فى توزيعات القوى العالمية.

وفيما يتعلق بعامل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية للدولة وتأثيره على قوتها القومية فهو أيضاً من العوامل التى لا تخفى أهميته، فالمهارة الدبلوماسية هى التى تمكن الدولة من أن تستغل كل مواردها وإمكانياتها إلى الحد الأقصى عند مباشرة تأثيرها فى سياسات واتجاهات الدولة الخارجية، وهناك عدة اشتراطات أساسية أخرى يجب توافرها لكى يمكن لهذه الدبلوماسية أن تحقق أهدافها بنجاح، وأهم هذه الأشتراطات : -

(أ) إن الدبلوماسية الناجحة تتطلب إيجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة ولا يكون فى تناقض تصرفات الدولة واتجاهاتها تأثيره السلبى الضار على الجهود التى تبذلها هذه الدبلوماسية كما أن عنصر التوقيت فى التكتيك الدبلوماسى وهو اعتبار بالغ الأهمية فإن اختبار الوقت المناسب للتحرك فى اتجاه معين يجب أن يكون محسوباً بمنتهى الدقة حتى ينتج أكثر الآثار إيجابية فى دعم موقف الدولة وهناك تحركات دبلوماسية تفشل لا لسبب، إلا لسوء توقيتها، والواقع أن خلق التناسق بين التكتيكات الدبلوماسية للدولة فى إطار من التوقيت المناسب، وتحت أكثر الظروف موائمة لمصالح الدولة إنما يحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية من نوع خاص.

(ب) أما الاشتراط الثانى فهو أن التفاوض الناجح والفعال بين الدول يجب أن تدعمه وتسانده أفعال وترتيبات عملية، فإذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة فى تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحددة يمكن من خلالها التأثير فى موقف الطرف الذى يحتاج إليها، كما أن الأدوات الدعائية التى تملكها الدولة يجب أن تستخدم هى الأخرى بطريقة فعالة لزيادة التأثير الواقع تحته الطرف الآخر فى عملية التفاوض.

(جـ) أن الدبلوماسية الناجحة تقتضى المراجعة المستمرة لبرامجها بوسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل مستجيبة أو مرتبطة باستمرار بطبيعة الظروف الدولية السائدة. والزعامة السياسية الناجحه هى التى تتوافر لها القدرة على اختيار أنسب الوسائل والتكتيكات

التى تتبعها فى تنفيذ سياساتها الخارجية، ذلك أن فقدان الارتباط بين هذه الوسائل وظروف التنفيذ يضعف من تأثيرها ويعود على الدولة بضرر لا مبرر له.

وفيما يتعلق بالاعتبار الأخير والخاص بكفاية الأجهزة الدعائية نجد أن أجهزة الدعاية الكفء هى التى تحشد إمكانياتها وتجندها فى خدمة الاستراتيجية القومة للدولة وتنفيذ أهدافها بالكيفية التى تصمم بها أصلاً.

وهدف الدعاية [1] بوجه عام هو خلق ردود فعل واستجابات سياسية ونفسية فى الرأى العام الخارجى على نحو يخدم الأهداف القومية التى تتوغاماً الدول من اتباع سياسات خارجية معينة، ويجب أن تكون الدعاية متوافرة لها إمكانيات ضخمة من المعلومات على أن يكون المظهر الغالب على السياسة الدعائية للدولة هو الثقة والتصديق وليس الإسراف فى المبالغات أو ترويج أكاذيب يسهل اكتشافاتها كما يجب أن تكون الدعاية مرنه إلى الحد الذى يسمح بتجديد خطواتها و الإطار الذى تقدم فيه حتى تطلبت ضرورات التكتيك الدبلوماسى ذلك، وأدوات الدعاية متنوعة منها الإذاعات والنشرات والأيديولوجيات والنشرات والتكتيبات.

الدبلوماسية والاستراتيجية :

جملة القول أن دبلوماسية الدولة هى التى يقع عليها عبء تجميع العوامل السابقة فى كل واحد متكامل ثم تقدير مدى ما يكون له من وزن فى ميدان علاقات القوى فى المجال الدولى، فتتحرك به فى الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية وذلك بالأسلوب الدبلوماسى فى زمن السلم، وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجية فهى التى تقع عليها عبء تقدير عوامل قوة الدولة وتوجيهها فى حالة الحرب أن الدبلوماسية كالاستراتيجية كل فى حينه، هى القدرة على تجميع العوامل الولية لقوه الدولة فى كل واحد ثم تقديره لتوجيه إلى ما يحقق المصالح القومية لدولة من أقرب طريق وبأقل التضحيات، وذلك بداهة فى ضوء تقديرها لمكانة هذه القوة من سلم القوى الدولية فى النظام العالمى المعاصر.

---

(١) حول مفهوم الدعاية والكيفية التى تقدم بها المادة الدعائية ودور الدعاية فى السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى راجع : دكتور إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، م. س. ذص ٨٣-٣٠٢.

فالدبلوماسية إذن كالاستراتيجية – كل منها في زمنه، هي عقل الدولة الذى يصهر قوامها للخام فى طاقة فعاله فى المجال الدولى، ثم يقدر قوة هذه الطاقة ويتحسن استخدامها فى المجال الدولى على مقتضى مصالحة القومية.

وهكذا يمكن التمييز بين مستويات ثلاثة للدبلوماسية، – تتدرج فى القوة تدرجاً ينتهى إلى الاستراتيجية، وذلك استناداً إلى التقدير الصادق للطاقات القومية فى العلاقات الدولية من جانب دبلوماسية الدولة واستراتيجيتها :

الدبلوماسية الخافضة – ذات الطاقات الضعيفة

الدبلوماسية الجهورة – ذات الطاقات المقبولة

الدبلوماسية المتعجرفة – ذات الطاقات القادرة.

الدبلوماسية المهددة – ذات الطاقات الفائقة .

الاستراتيجية الهجومية – ذات الطاقات الفائضة.

وكل مستويات القوة الدبلوماسية على النحو السابق يمارس مستنداً إلى مستوى يقابله من درجات قوة الدولة الفعلية يرجع له النجاح فى تحقيق أهدافه، وإلا ضل الهدف وعرض الدولة إلى المخاطر والتاريخ مليء بالأمثلة التى ساء فيها تقدير الساسة للقوى المعادية.

الحرب والدبلوماسية الاستراتيجية العسكرية :

كانت الحرب منذ القدم وسيلة فعالة من وسائل تحقيق أهداف الدولة سواء كانت هذه الأهداف هجومية أم دفاعية. وقد اختلف ذلك على مر العصور باختلاف طبيعة النظم السياسية نشأة وتطوراً. فكانت الحرب وسيلة النظم الفردية المطلقة فى الأمبراطوريات القديمة لتوسيع سيطرتها وسلطانها وتحقيق الطموح الشخصى للحاكم. ثم ارتبطت بالنظام السياسى ذاته وخير ما يعبر عن ذلك الحروب التى خاضتها روما لفرض سيطرتها على العالم القديم فى ظل الجمهورية ثم الامبراطورية.

وعقب نشأة العقائد الدينية العالمية مثل المسيحية والإسلام أصبحت الحرب وسيلة لنشر الدعوة وخلق مجتمع جديد وبذلك أصبح ارتباطها بالعقائد والمبادئ أوثق من ارتباطها بالحكام والقادة العسكريين من ذوى الطموح الشخصى.

وعلى الرغم من التطور الذى حدث فى المبادئ والقيم والقوانين فى المجتمعات الإنسانية إلا أن الحرب مازالت تمثل أحد وسائل تحقيق الأهداف القومية للدولة وذلك باستخدام القوة والعنف المسلح لإخضاع إدارة الخصم والسيطرة عليه. ويعرف كارل فون كلاوزفتيز الحرب على ضوء ذلك قائلاً :

«فالحرب ليست شيئاً مختلفاً عن المبارزة على نطاق واسع، وإذا ما أردنا أن نجمع النزعات الخاصة المتعددة التى تتألف الحرب منها فى مفهوم واحد، يحسن بأن نفكر فى اثنين من المقاتلين، يحاول كل منهما بواسطة قوته البدنية إخضاع خصمه لإرادته. إن هدفه المباشر هو إلقاء خصمه أرضاً ليجعله عاجزاً عن أية مقاومة.

فالحرب إذن، وبهذا الشكل، عمل من أعمال العنف، يستهدف أكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا» (١).

ويوضح ذلك بقوله : بأن الحرب جزءاً من العلاقات السياسية فهى لا تشكل بالتالى شيئاً مستقلاً، ونحن نعرف ولاشك أن العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هى التى تؤدى إلى الحرب، ولكننا نتصور أحياناً أن هذه العلاقات تنقطع مع اندلاع الحرب. وأن وضعاً جديداً يظهر آنذاك، وهو مختلف تمام الاختلاف عما سبقه، ويتبع قوانين خاصة به. ولكننا نؤكد على العكس بأن الحرب لا تشكل شيئاً سوى استمرار العلاقات السياسية، مع استخدام وسائل جديدة أخرى.

ونحن نقول وسائل جديرة أخرى تدخل فى الموضوع وتضاف إليه ؛ لنؤكد بأن الحرب نفسها لا توقف هذه العلاقات السياسية ولا تقلبها إلى شيء مختلف كل الاختلاف وأن هذه العلاقات تحافظ على روحها مهما كانت الوسائل التى تستخدمها وأن الخيوط الرئيسية التى تجرى عبر أحداث الحرب، والتى ترتبط بها ليست سوى خيوط سياسية تتابع مسارها عبر الحرب حتى تحقق السلم، - ثم يختم قوله - بأن الحرب أداة من أدوات السياسة، وهى تحمل بالضرورة طابع هذه السياسة وعليها أن تقيس كل الأمور بالمقياس الذى تستخدمة السياسة وليست إدارة الحرب فى خطوطها العريضة الأساسية، ولكنها سياسة

---

(١) كارل فون كلاوزفيتز - فى الحرب - جـ١ - ترجمة : أكرم ديرى والمقدم الهيثم الأيوبى ؛ دار الكاتب العربى - القاهرة - د.ت - ص ٨٠.

تحمل السيف بدلاً من السلم، دون أن يمنعها ذلك من أن تفكر بناء على قوانينها الخاصة[١].

فاستخدام القوة لا يكون لذاته وإنما لتحقيق هدف هو بالنسبة للدولة يمثل غاية من غاياتها القومية ؛ لذلك أوجز كلازفيتز علاقة الحرب بالسياسة قائلاً :

«ليست الحرب إلا استمرار السياسة للدولة بوسائل أخرى [٢]».

وتلجأ الدولة إلى الحرب لتحقيق أهدافها القومية عندما تفشل الوسائل السلمية الأخرى مثل الوسيلة السياسية والضغط الاقتصادى، والإكراه المعنوى. وعندما يمثل الهدف القومى جزءاً من سياسة الدولة العليا أو يمس أمنها القومى وذلك فى حالات الصراع بين الدول والنظم السياسية المختلفة، كما هو واقع بالفعل بالنسبة للصراع العربى - الإسرائيلى حيث أنه صراع على حق وشرعية الوجود وليس على مصالح محدودة، ومن ثم فالحرب وسيلته الأولى لكلا الطرفين المتصارعين. والهدف السياسى من الحرب مهما كان نوعها هو إخضاع العدو ومنعه من تحقيق أهدافه باستخدام القوة والعنف المسلح[٣].

وتختلف الأهداف القومية من دولة إلى دولة أخرى، ومنشأه هذا الاختلاف فى الأصل اختلاف نظمها السياسية وفلسفاتها، واختلاف مصالحها التى نتطلع إلى تحقيقها، كما يتأثر الهدف القومى بالموقع الجغرافى للدولة ومواردها الاقتصادية وعدد سكانها. فقد لجأت ألمانيا النازية إلى استخدام الحرب لتحقيق ما اسمته بالمجال الحيوى للشعب الألمانى[٤].

هكذا كان تعريف كلاوزفيتز للحرب بأنها استمرار السياسة بوسائل أخرى - عنيفة. أما الماركسية اللينينية تعد هذه الموضوعة، ولكنها ركزت على كشف طبيعة السياسة التى تشكل الحرب استمرار وانعكاساً لها، وذلك من أجل الكشف عن المحتوى الطبقى للحرب،

(١) كارل فون كلاوزفيتز - الحرب - جـ٣ - ترجمة : أكرم ديرى والمقدم الهيثم الأيوبى - الهيئة المصرية للتأليف والنشر - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٩. ص ١١٣، ١١٤.

(٢) كلاوزفيتز - المصدر السابق الجزء الأول - ص ٧٣.

(٣) هانز مورجنتاو - السياسة بين الأمم - الجزء الأول : ترجمة : خيرى حماد - الدار القومية - القاهرة - سنة ١٩٦٤ - ص ٥٦ وما بعدها.

(٤) انظر تفاصيل ذلك فى كتاب كفاحى لأدولف هتلر - المكتبة الأهلية - بيروت د. ت.

يقول لينين : «أن الطبيعة الطبقية للحرب يجب البحث عنها ليس فى التاريخ الدبلوماسى للحروب، وإنما بتحليل الواقع الموضوعى للطلبقات الحاكمة فى كل البلدان المتحاربة، أو كما يقول، بعبارة أشمل : «من هى الطبقة التى تشن الحرب وتستمر فى شنها، هذا هو السؤال الهام جداً !!» وذلك لتحديد الموقف من الحرب، أى عدالتها وعدم عدالتها، ويستخلص لينين حتمية الحروب ليس بين الدول الإمبريالية فيما بينها فحسب، وإنما أيضاً، إمكانية وحتمية الحروب العادلة من جانب المضطهدين، ما دام هناك أمم مقهورة وطبقات مستغلة. ويصنف - الحروب العادلة - إلى ثلاثة أصناف : أولاً الحروب والثورات الوطنية الثورية، وثانياً الحروب والثورات البروليتارية ضد البرجوازية. وثالثاً حروب وثورات يجتمع فيها الطرازان السابقان... الخ» [1].

أما ماوتيسى تونغ فينطلق من موضوعة كلاوزفتز وموضوعات لينين، وأخيراً يعطى تعريفاً للحرب أكثر تكاملاً من تعريف كلازفيتز فيقول : «الحرب هى أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما نتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة. وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات»... «وإذا لم تفهم الظروف الواقعية للحرب وطبيعتها وعلاقتها بالأشياء الأخرى فلن تعرف قوانين الحرب، أو تعرف كيف توجهها، أو تكون قادراً على إحراز النصر».

وهنا يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

١ - لا يكفى أن نصف الحرب بالوحشية ونشجبها لتنتهى الحرب وإنما يجب رؤيتها كظاهرة تشكل أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات عندما تبلغ مرحلة عدائية. وبالتالى علينا أن «نعارض الحرب بالحرب» نعارض «الحرب بالإمبريالية العدوانية بالحرب الثورية الوطنية» ونعارض «الحرب المضادة الطبقية الرجعية بالحرب الثورية الطبقية» أو بكلمات أخرى، علينا أن نعارض الحرب غير العادلة بالحرب العادلة هذا هو الطريق للقضاء على وحشية الحرب وبربريتها.

٢ - الحرب هى استمرار للسياسة بأساليب أخرى، أو قل هى شكل صراع - على أشكال الصراع - لحل التناقضات، أى أن الحرب ميدان خاص مستقل تحكمه ظروف

(١) راجع فى تفاصيل ذلك : منير شفيق، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥ ص ٧- ١٨.

خاصة به، وبالتالى له قواعده وقوانينه الخاصة. فالحرب استمرار للسياسة ولكنها ليست السياسة، والحرب صراع لحل التناقضات ولكنها شكل خاص من الصراع. وبكلمات أخرى يجب أن تعامل الحرب كحرب، وبالتالى يجب أن تدرس وتعالج كمجال مستقل قائم بذاته من ناحية، وكمجال متولد ومتأثر بمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ. من ناحية ثانية.

ولكى لا تبدو تلك الموضوعات نظرية تجريدية فلنلق نظرة سريعة على الوضع العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، فسنلاحظ أن الحرب فى العصر الذرى عملية مستمرة حتى فى ظل ما يسمى بوقت «السلم» فالعالم أو على الأصح الدول الكبرى فى حالة حرب دائمة غير معلنة هو ما تثبته حقائق السباق النووى والصواريخ والفضاء.

والسؤال الآن هو كيف يتم تحديد الأهداف القومية للدولة ووسائل تحقيقها وربط ذلك بالسياسة العليا أو ما يطلقون عليه الاستراتيجية العليا ؟.

ينبى ذلك فى الأساس بأسلوب التخطيط الشامل بعد دراسة الأهداف القومية ووضع أسبقيتها واختيار الوسائل المتاحة لتحقيقها. والأهداف القومية لأية دولة تمثل حجر الأساس الذى تبنى عليه استراتيجيتها العليا. وتختلف الأهداف القومية فى طبيعتها، فقد تكون سياسة أو اقتصادية أو عسكرية، ولكنها فى مجملها لابد من وجود نوع من التنسيق والترابط بينها وانعدام التعارض لأنها فى النهاية تحقق غاية واحدة [(١)].

وتحديد الأهداف القومية يتطلب تحليل المشاكل والتحديات التى تواجهها الدولة خصوصاً عندما يقع التعارض مع الأهداف القومية لدولة أخرى. وتقوم القيادة السياسة العليا فى الدولة بتحديد الغاية القومية التى تتفرع إلى أهداف رئيسية أساسية، تتفرع بدورها إلى أهداف جزئية أو مرحلية فى كل مجال من مجالات التخصص ويوائم كل مستويات التخصص بين الأهداف المحددة القدرات المتاحة. وتتدرج دراسة ذلك على المستويات المختلفة وتستخدم وسائل عديدة لتحقيق تلك الأهداف.

---

(١) العميد هيثم الكيلانى – دراسة فى العسكرية الإسرائيلية : معهد البحوث والدراسات العربية العاليه القاهرة سنة ١٩٦٩ – ص ١١٤.

وراجع أيضاً جميل عائد الجيورى، الحرب الوقائية فى استراتيجية إسرائيل العسكرية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ ص ٥ – ٢٤.

وتأتى الاستراتيجية العسكرية لتضع تخطيط استخدام القوة العسكرية لبلوغ الغاية التى تم تحديدها، فتربط الاستراتيجية العسكرية بالحرب وهى توائم بين الوسائلَ العسكرية مدعمة بالوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف السياسة للحرب.

والاستراتيجية العسكرية فى أعلى مستوياتها تأتى بعد الاستراتيجية الكلية أو ما يطلقون عليها الاستراتيجية القومية مباشرة. وفى المجال العسكرى تنقسم الاستراتيجية العسكرية إلى الاستراتيجية العليا وهى التى توجه سير الحرب وتضع مخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحربَ غايتها النهائية قهر العدو وتجريده من سلاحه وفرض إرداة الطرف المنتصر عليه.

الاستراتيجية العسكرية البحته : تعنى فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة. ويحددها القائد العسكرى فى نطاق قيادته مع الالتزام بالارتباطات التى توضع له فى هذا المجال (١).

ويحدد كارل فون كلاوزفيتز غاية الحرب قائلاً : تشمل خطة الحرب عادة العمل الحربى كله، ويصبح هذا العمل بفضها عملية واحدة ذات هدف واحد نهائى، تذوب فيه جميع الأغراض الخاصة. ولا تبدأ أية حرب من الحروب – أو يجب على الأقل أن لا تبدأ– إذا كنا نتصرف بحكمة، دون أن نجد جواباً للسؤال التالى : ما هو الأمر الذى نسعى للوصول إليه بواسطة الحرب ومن خلالها ؟.

إن ما نسعى للوصول إليه بواسطة الحرب هو الهدف، أما ما نبحث عن بلوغه من خلال الحرب فهو الهدف الوسيط. وتحدد هذه الفكرة الأساسية سير الحرب كلها، كما تحدد امتداد الوسائل وحدودة القدره التى ينبغى تطويرها. ويظهر تأثيرها على العمل كله ويتغلغل حتى أدق تفاصيله، إن سحق العدو هو الهدف الطبيعى للعمل الحربى وأن التزامنا بالحدود الفلسفية المطلقة لمفهوم الحرب يجعلنا لا نجد لهذه الحرب هدفاً آخر. ولكن كل هذه التعديلات غير كافية لنقلنا من المفهوم الأساسى للحرب إلى الشكل الواقعى الذى تظهر الحرب فيه عادة فى كل مكان. أن معظم الحروب تبدو وكأنهما حقد متبادل سيطر على الطرفين المتنازعين يدفع كل واحد منهما إلى حمل السلاح لحماية نفسه وبث الرعب بين

(١) ج.ل. ليدل هارت– الاستراتيجية وتاريخها فى العالم– ترجمة: الهيثم الأيوبى – دار الطليعة – بيروت – سنة ١٩٦٧ – ص ٤٠١.

صفوف خصمة والقيام بضربة خاطفة إذا ما سمحت الظروف بذلك. إذن فليس هناك عنصران مدمران بصورة متبادلة يدخلان فى صدام، ولكن هناك توتر بين عنصرين منفصلين متباعدين [١].

وقد أصبح للاستراتيجية العليا فى المجال العسكرى أهمية عظمى فى الحرب الحديثة بعد أن أصبحت حرباً شاملة فى جميع المجالات. ونتاج ذلك هو حشد إمكانيات الدولة الاقتصادية والبشرية والعلمية والمعنوية لتحقيق غاية الاستراتيجية العسكرية مرة أخرى نتبع أهمية ربط الدبلوماسية بالاستراتيجية العسكرية للدولة من حيث كونهما معاً يؤثران بشدة فى علاقة الدولة بغيرها وعلى مصالحها القومية.

* * *

(١) كارل فون كلاوزفيتز – مصدر سابق – الجزء الثالث ص ٧٨ – ٧٩.

فصل ختامي في
مفهوم وتقويم النظام الدولى الجديد

النظام والمنظومة :

رغم شيوع مصطلح (النظام الدولى الجديد) وفكرة استخدامة فى السنوات الخمس الأخيرة، فإنه لا اتفاق على تأصيلة أو مفهومومها وطبيعته أو أطرافه أو تاريخ نشأته، بل لا اتفاق على وجوده أصلاً.

غير أن الجميع متفقون على أن العالم يشهد عهداً جديداً فى العلاقات الدولية) ينبغى أن تصاغ أسسه، وتنظم تفاعلاته، وتسن قيمة وقواعده، وتحدد مرجعيته ومؤسساته فى نظام دولى جديد. ودون الإسراف فى ذكر المفاهيم المختلفة للنظام الدولى بعامة والنظام الدولى الجديد بخاصة، فإننا يمكن أن يميز بين فهمين مختلفين أصلاً ومتداخلين أحياناً تجاذبا مصطلح النظام الدولى الجديد :

أولهما : يتعلق بمعنى النظام بوصفة منظومة System، وهو مفهوم تنسب ريادته إلى (مارتون كابلان) الذى استخدمة كأسلوب علمى فى إدراك حركة السياسات الدولية للوقوف على مقاصدها، انطلاقاً من فهم وتحليل عناصر المنظومة ومتابعة تفاعلاتها [1]. ثم أصبح هذا الأسلوب أو النسق متداولاً فى دراسة العلاقات الدولية باعتباره مستوى من مستويات التحيل القائم على إدراك العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية ورصد تفاعلاتها بهدف معرفة أنماط السلوك السياسى الخارجى فى محيط النظام نفسه.

ذلك أن أى نظام وفق هذا المذهب ما هو فى الحقيقة إلا (تعبير عن علاقات قوى،

---

(١) اعتمدنا فى تحليل مفهوم النظام الدولى الجديد على التحليل القيم للدكتور / خليل إسماعيل الحديثى، النظام الدولى الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، فى مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة العدد، ١٩٩٤، ص ٢٧ - ٣٠.

ومستوى معين من التقنية، مع مجموعة من القضايا تشكل قائمة الأعمال التى يهتم بها النظام، أو بإيجاز (هيكل للقوة وعلاقات القوة بين الدول).

إن هذا الفهم للنظام ما هو إلا توظيف لنظرية النظم بوصفها منهجاً من مناهج دراسة البيئة السياسية كما طورها (ديفيد ايستن) حيث يتوجب النظر إلى السياسة الدولية على أنها محيط من التفاعلات التى تؤطرها نظم اجتماعية تؤثر فيها وتتأثر بها على نحو مستمر.

إنه فهم قائم على استخدام منهج يعده أصحابه أكثر المناهج علمية ودقة فى إدراك السلوك السياسى الدولى انطلاقاً من قياس التعابير الكمية لإجراء النظام ومتغيراته. وفى هذا السياق جاء تعريف (موريس إست) للنظام الدولى بأنه (يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين القواعد السياسية ذات الطبيعة الدولية التى تتواجد خلال وقت محدد). ولكى يكون هذا الفهم منطقياً مع مسلماته فإنه يهتم بالمتغيرات الأساسية فى النظام) وقواعده وأطرافه، وسياقات الحركة فيها، أو وصف الخصائص والسمات المستحدثة فى النظام ثم يأتى بعد ذلك استخلاص النتائج الناجمه عن التفاعلات بين هذ المتغيرات المستحدثة.

أما ثانيهما فإن مصطلح النظام الدولى ينصرف فيه إلى مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولى فى جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى فى الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى فى مرحلة تاريخية معنية.

فهو إذن فهم للنظام على أنه Order، ويعني وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التى تحكم التفاعلات بين وحدات النظام لأن كل نظام يقرر نمطاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التى تتصارع أو تسود فيه، وتركز دراسة النظام بهذا المعنى على تحليل قيم وقواعد السلوك التى تنتجها أطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائد.

وجرياً مع هذا التصور يستعير أحد الباحثين[1] مفهوم النظام الدولى من (موريس هوريو) فى تعريفه (للنظام الاجتماعى) حيث يعبر عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية يعمد لها أسساً ذات طبيعة فلسفية ولو بشكل ضمنى، تنطوى على أفكار تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع الدولى ومفاهيم تتعلق بما ينبغى أن يكون عليه المجتمع الدولى،

(١) المرجع السابق.

وتصورات قيمية وأخلاقية تتعلق بالقانون والعدالة والحرية والنظام. وعليه فإن كل كلام عن نظام دولى جديد ماهو إلا مشروع إرادى يتخذ ثوب الإصلاح فى إعادة تنظيم جزئى او كلى للعلاقات الدولية تتطلبها طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية... إلخ).

وإذا ما استثنينا النظر إلى المنظومة بوصفها نسقا للتحليل أو مستوى من مستويات منهج الإدراك المعرفى، فإن العلاقة بين المنظومة والنظام غير منقطعة الصلة، فهما لا ينشطان فى عالمين مختلفين، وإنما يعملان فى جدلية واحدة. وإذا ما أبدينا انحيازنا لاستخدام مصلح النظام دون المنظومة، وحاولنا الاقتراب من المفهوم المراد التعبير عنه للعهد الجديد فى العلاقات الدولية، فإن مصطلح النظام الدولى ينصرف إلى تلك المجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمه التى تسود المجتمع الدولى فى فترة ما وتخضع لها وحداته طوعاً أو كرها. وأن المنظومة تعنى كل تلك التغيرات الجديدة والمتجددة التى تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فى بلورة تلك المفاهيم والقيم والمبادئ التى يتولى النظام حراستها سواء باشرها ذوو السلطان فيه والمهيمنون عليه بأنفسهم أم اوكلو أمر تطبيقها وتنفيذها إلى مؤسسات مفوضة من قبلهم.

وذلك أن أى نظام - بمعنى المنظومة - إنما يعبر فى واقع الأمر عن علاقات بين قوى فاعلة وتقنيات معينة سائدة ومجموعة من القضايا والمشكلات التى يتعين على النظام مواجهتها وإيجاد الحلول اللازمة لها، (واستناداً إلى ذلك فإن (الجديد) فى النظام العالمى سوف يتحدد برؤية المتغيرات الجوهرية التى تشكل تعديلاً أو تغييراً أساسياً فى نمط التقنية السائدة وعلاقة القوى بين الأطراف الدولية وغير الدولية، وما يركز عليه النظام من قضايا يعتبرها أساساً لنمو).

وعليه فإن النظام غير المنظومة وإن كانت تتشكل ملامحه وقوانينه وأداوته وأساليبه بتأثير المتغيرات المكونه للمنظومة والمتفاعله فى نطاقها زماناً ومكاناً، أو أن شئت هو نزوع نحو تعميم مدونة للسلوك الدولى تقوم على استلهام مجموعة القيم المصاغة فى جملة مبادئ وقواعد قانونية، نضجت بفعل التحولات والمستجدات التى أفرزها المجتمع الدولى فى فترة زمنية معينه من ثم يتعين القول أن مسار المجتمع الدولى قد شهد أنظمة دولية عدة متفاوته فى انضباطها وهشاشتها، متباينة فى طبيعتها ونطاقها، مختلفة فى قيمها ومبادئها، وذلك تبعاً لطبيعة الحقبه التى مرت بها العلاقات الدولية، لكن على اختلاف تلك الحقب، فإن

مساعى المجتمع الدولى اقترنت دوماً بالدعوة إلى إنشاء نظام دولى كلما اكتوى العالم بنار حرب حامية، وعادة ما كان يتخذ من قضية التعاون من أجل صيانة السلم وإلا من بين وحداته شعاراً له.

وهكذا صيغ النظام الدولى بعد انقضاء حرب الثلاثين عام، ١٦٤٨ بمقتضى معاهدة صلح وستفاليا، وجاء الحلف المقدس وما تلته من وفاقات أوربية لتكرس النظام الدولى فى أثر انتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥، وأنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكلها نظم أو مؤسسات لنظم أريد بها التعبير عن الواقع الدولى الجديد فى حينه، أو الرغبة فى تدشين عهد جديد فى العلاقات الدولية يعبر فيه عن توازن القوى الدولية الجديدة لاطرافة، ويعكس التقنيات السائدة فيه وقيم النظام وأولويات قضاياه واهتماماته من خلال تلك المؤسسات، ولا يختلف الأمر كثيراً بخصوص النظام الدولى الجديد، لاسيما بالنسبه لمن يرون أنه ظهر مع أزمة الخليج فى آب ١٩٩٠ أو جراء حربها فى كانون الثانى ١٩٩١.

غير أن هذا التاريخ ليس محل اتفاق فلقد دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى (إقامة نظام سياسى دولى فعال يشترك فيه الجميع، نظام لا يكفل البقاء والقانون فحسب بل يجعل كوكبنا يسير بانتظام أكبر لخدمة مصالح جميع سكانه). وذلك بعد أن أعاب على النظام الدولى القائم بأنه يتصف (بفراغ كبير يتمثل فى انعدام الشرعية والسلطة الباعثة على الاحترام، وأنه يجب شغل هذا الفراغ بإقامة نظام دولى فعال.

هناك من يقول أنه ولد مع تولى غورباتشوف زمام السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ وتبشيره بوجوب انتهاء الحرب البارده. وضرورة الانتقال إلى آفاق جديده من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

النظام القومـى :-

ينصرف النظام القومى أصلاً - كما عرفه ديفيد أيستون[1] - إلى أنه شبكة من العلاقات والتفاعلات والأدوار السياسة من خلالها عملية التخصيص السلطوى للقيم داخل

(١) راجع دكتور محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث، الطبعة الثانية، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية ١٩٩١، من ص ٩٧ - ١١٤.

المجتمع والذى يضطلع بوظائف التكامل عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادى المشروع. وقد لحق بهذا التعريف إضافات ومعارضات كثيرة من البنائيين الجدد والوظيفين وخلافهم ولكن مورتون كابلان (١٩٧٢) استخرج فكرة النظام الدولى من المدرسة النظمية. النظام الدولى كما نراه على مر العصور « هو مجموعة من القواعد والنماذج المترابطة التى تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها عبر فترة زمنية [١] وفكرة النظام الدولى إذن تستهدف التوصل إلى القوانين والنماذج السلوكية المتكررة فى عمل البيئة الخارجية للنظام المحلى (النسق الدولى) وبالتالى بيان مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها ومن ثم التوصل إلى عموميات خاصة لها منطوق يشبه القوانين (law-like statements) فيما يتعلق بتطور سير العمل بين وحدات العلاقات الدولية (الدول، جماعات الهوية، التكتلات الكبرى، الشركات متعددة الجنسية... إلخ) فى عامل اليوم. أما المقصود بكلمة « الجديد» فهو التمييز بين مرحلتين: وجود نظام الحرب الباردة ثنائى القطبية بفعالياته وتفاعلاته وآليات العمل من خلاله عبر العالم وبين نظام ما بعد الحرب الباردة (عقب حرب الخليج الثانية وسقوط الشيوعية) وسيادة مبدأ توازن المصالح والمباراة السلمية فى الصراع ومفاهيم الشرعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة... إلخ. إن المقصود « بالجديد » هنا فى عمومياته هو وجود مجموعة من القيم والسلوكيات لم تكن من قبل تؤلف انقلاباً فى شكل ومضمون التوازن الدولى الذى ساد العالم قبل مجىء التسعينات، ولكنها بالقطع لم تخلق نظاماً مستقراً أو عادلاً ترتضيه جميع شعوب الأرض.

والناظر إلى تاريخ العالم يلحظ وجود نقاط تحول تاريخية جوهرية شكلت نظماً مختلف فى القرن العشرين. فهناك نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى والثنائية القطبية الأوربية (فرنسا – بريطانيا بمنازعة دول أخرى) والذى أدى انهياره إلى قيام الحرب العالمية الثانية. مما كان يعنى انهيار الفلسفة المثالية التى أنجبت عصبة الأمم « وفق المبادئ الأربعة عشر للرئيس

---

(١) - Morton Kaplan, System and Process in International Relations, John Wileys & Sons, Inc. New York, 1972, P. 115.

– وراجع بالتفصيل فى د. حسن بكر، النظام الدولى الجديد بعد أزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامى، السنة الأولى العدد (٣)، ضيف عام ١٩٩١، ص ٨، ٩.

– دكتور إسماعيل صبرى مقلد : العلاقات السياسية الدولية : دراسة فى الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩١، ص ٢٣.

الأميركى ودورو ويلسون. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وظهرت الفلسفة الواقعية الأمريكية بداية بالحريات الأربع لفرانكلين روزفلت وكتاب هانزمورجنتاو، إنجيل المدرسة الأمريكية فى الواقعية السياسية، وعلى أنقاض الحرب الثانية ظهرت القطبية الثنائية الأمريكية – السوفيتية لحوالى نصف القرن الماضى. ثم تجىء حقبة ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الثنائية القطبية فى عالم اليوم لتخلق جدلاً شديداً عبر العالم، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، فالواقعيون الأمريكيون وفق تقاليد نيسكون – كيسنجر ينظرون إلى السياسة الدولية على أنها تقع بين دول مستقلة ذات سيادة توازن كل منها قوة الأخرى. والنظام الدولى القائم إن هو إلا نتاج توزيع مستقر للقوة بين هده الدول. أما الليبر اليون – المثاليون وفق تقاليد ودوروويلسون وجيمى كارتر فهم يرون العلاقات بين الشعوب تماثل العلاقات بين الدول تماماً. لذلك فهم يرون النظام الدولى القائم يدور حول القيم المثالية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان تماماً مثلما يقوم على القانون والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وعلى ذلك يختلف سعى هذين الفريقين فى مواجهة العالم الخارجى فى ظل النظام الدولى الجديد. ففى حين يطالب الواقعيون (وكيسنجر بالذات) باستمرار الهيمنة الأمريكية على العالم من مواقع القوة، حيث تظل أميركا الأقوى دائماً عسكرياً وتكنولوجياً دون تخفيض فى الميزانية العسكرية، يرى فريق المثاليين ضرورة بناء استقرار العالم وفق نظام دولى جديد ذلك لأنه قد يتبع نهاية الحرب الباردة زيادة استخدام سياسة القوة والخصومات القومية والصراعات العنصرية، ومالم تكن هناك مثل أميركية عليا فإن عالم ما بعد الحرب الباردة يصبح عالماً بدون استقرار، ومضطرباً أكثر من ذى قبل – على حد قول جيمس شلينزنجر [١].

لقد انتهت القطبية الثنائية عام ١٩٩٤ بانهيار الاتحاد السوفيتى السابق تعبير اصطلاح جديد فى العلاقات السياسية الدولية المعاصرة وهو النظام العالمى الجديد، وعلى الرغم من حالة السيولة التى يمر بها النظام الدولى الجديد فى مرحلته الانتقالية وعدم تبلور ملامحه بعد وتأرجحه ما بين القطبية الأحادية التى تدعيها لنفسها الولايات المتحدة وتعدد الأقطاب

---

(١) - Zbigniew Brzezenski; order, disorder, and U.S. leadeship, the Washington Quarterly, sping 1992, pp.5-6 See Also, Henry Kissinger, what kind of New World order, The washingtion post, December 3, 1991, p A-20. And James Schlesinger, " New Instabilities, New Priorities", Foreign pokicy, No. 85, winter 1991-92, p.4.

وفق ما سلف تبيانه من تحيل موضوعي فإن بعض سماته الحاضرة والمستقبلية يسهل رصدها ولعل أوضحها :

أولاً : عودة روسيا الاتحادية إلى المطالبة بوضعية عالمية تليق بها باعتبارها مازالت قوة نووية عظمى، وقد ترجمت هذه المطالبة بمقترح معاملتها معاملة متميزة فى إطار ما يعرف « بنظام الشراكة الأطلنطية من أجل السلام » وبإبداء تحفظها الشديد على انضمام دول شرق أوربا إلى الناتو، وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الزعامة العالمية المتفرده أمر موضع تشكك كبير بالنسبه للولايات المتحدة، فانبعاث المد القومى المتطرف فى الاتحاد السوفيتى السابق المنادى بإحياء الأمبراطورية القيصرية، وتحالفه مع قدامى الشيوعيين السوفيت وتردى الأوضاع الاقتصادية والأمنية فى الأرجاء السوفيتيه المترامية واندلاع المصادمات الدامية ذات الجذور الأثنولوجية بين الجمهوريات السوفيتية، وحرب الإبادة العرقية فى البوسنه، وأحاسيس الإحباط المسيطرة على مجموعة دول شرق أوربا بما برر فوز الأحزاب الشيوعية فى الانتخابات المجريه والبولندية، يضاف إلى ذلك توتر العلاقات التجارية مع كل من اليابان والصين والجماعة الأوربية الرافضين للانصياع للشروط الأمريكية جميعها مؤشرات حازمة بصعوبة أن تتبوأ الولايات المتحدة منفردة زعامة النظام العالمى الجديد.

ثانياً : إن اختفاء القطبية الثنائية بما مارسته من دور موازن للأحداث العالمية ومحجم الصراعات الإقليمية فى معظم الأحيان من شأنه أن يطلق العنان لتلك الصراعات بعد سقوط آلية الردع التى افرزتها من قبل القطبية الثنائية، فالاتحاد السوفيتى السابق انكفأ على مشاكله الداخلية والولايات المتحدة لم تعد تجد فى نفسها القدرة أو الرغبة فى التدخل لاحتواء تلك الصراعات وما أحداث الصومال والبوسنه ورواندا سوى نماذج ناطقة بهذه الحقيقة.

ثالثاً : إن المقولة الرومانية المأثورة « إذا أردت السلام فاستعد للحرب » ما برحت تسيطر على مجموعة دول العالم كالهند والباكستان والعراق وكوريا الشمالية أو بالشراء من الدول الكبرى، وهذه الترسانات المدججة بأحدث الأنظمة التسليحية مثار خطر جامع على السلام العالمى لا تنفيه الزعامة الأمريكية على فرض تحققها، ويرتبط هذا التحليل بشكل أو بآخر بأنماط التعليم السياسية فى العالم الثالث إن أزمة الديمقراطية فى العديد من دول العالم الثالث تعد مصدراً أكيداً لتهديد النظام الدولى الجديد، ويضاف إليها مخاطر الفيقا السياسى والتطرف بشتى صوره، وكذا النزاعات القومية والعرقية التى تأجج أدوارها فى المسرح الأوربى

وبخاصة فى منطقة البلقان دونما حسم من جانب هيئة الأمم المتحدة أو القوى المفتاحية فى النظام الدولى الجديد بما يلقى بظلال قاتمه من التشكك حول مشروعية الزعامة الأمريكية لهذا النظام[1].

رابعاً : من ناحية المنظور الاقتصادى فى النظام الدولى الجديد ؛ تناقص مكون رأس المال على المستوى العالمى على نحو يهدد النمو الاقتصادى الدولى وبرامج التنمية وذلك كنتيجة لتغير وضع بعض دول العالم من مصدر صافى لرأس المال إلى مستورد أساس له (كأوروبا) ومن وضع يتسم بتوازن تدفق رأس المال إلى مستورد صافى لرأس المال (كالشرق الأوسط) والتحول إلى درجة أعلى من الاستيراد الصافى لرأس المال (كآسيا باستثناء اليابان) أو إلى درجة أقل من تصدير رأس المال (كاليابان)، أما الولايات المتحدة ومن قبلها الاتحاد السوفيتى السابق فمن المتوقع أن يظلاً مستوردين لرأس المال ؛ ويعكس هذا التحليل تأثيره المنظمات الإقليمية من حيث هامشية الدور الذى تلعبه التنظيمات الإقليمية فى حفظ السلام، فلقد فشلت جامعة الدول العربية فى تسوية أزمة الخليج بالوسائل السلمية، ومن بعدها عجزت عن احتواء الأحداث اليمنية والحيلولة دون منظمة الوحدة الإفريقية من وضع حد لمأساة الصومال ورووندا وإنجولا، ومازالت آلية فض المنازعات سلما بين أعضائها حبراً على ورق.[2]

وإذا جاز بناء على ما سبق المطالبة بدور فاعل وجدى لهيئة الأمم المتحدة بوصفها الأداة الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين فإن أداءها فى الصومال والبوسنه يغنى عن كل تعقيب، ويرتبط بالمنظور الاقتصادى فى النظام الدولى الجديد ما سوف تضفيه اتفاقية الجات فالتوقيع على اتفاقية الجات فى مراكش (١٩٩٤) وما ترتب عليها من تحرير التجارة العالمية من كل قيود من شأنه أن يفيد الكيانات الاقتصادية العملاقة وحدها، بينما يضر الدول الصغيرة التى تجد أسواقها مفتوحة عنوة أمام سيل السلع الأجنبية بلا منافسة أو حماية داخلية، هذا مع عدم تمكنها من تصدير منتجاتها إلى الخارج لمحدودية – أن لم يكن لانعدام – قدرتها على المنافسة العالمية وهكذا تتسع الهوة بين الشمال والجنوب وحتى لو

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك التحليل القيم للدكتورة / درية شفيق بسيونى، الوجيز فى علم السياسة، بدون مكان إصدار، ١٩٩٥ ص ص ٣٣٠–٣٣٥.

(٢) دكتورة / درية شفيق بسيونى، المرجع نفسه ص ٣٣٣ وما بعدها.

سلمنا بأهمية الاعتماد المتبادل الذى يدمغ العلاقات الدولية حالياً، ودوره فى قمع التوجهات العدوانية المفجرة للحروب كظاهرة دولية فإنه لا ينفى كل احتمال لنشوب الحروب الأهلية التى لا تتأثر كثيراً بحجم الاعتماد المتبادل السائد فى النظام العالمى. ومن الثابت أن تفاقم أزمة التنمية فى دول العالم الثالث لضآلة إسهام المؤسسات الدولية فى تمويلها أو لصرامة وتعنت شروطها كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، هذا مع تقلص المساعدات الخارجية الموجهه إلى الدول الأخذه فى النمو من جراء انتقاء الدوافع السياسية التى حكمت من قبل برامج المعونات الخارجية أبان اصتدام الصراع بين الشرق والغرب، ففى ظل النظام الدولى الجديد لم تعد هناك محفزات أيديولوجية أو استراتيجية تدفع بالقوى الكبرى الآخذه فى النمو لاسيما إذا كانت ذات ثقل فى مخططاتها، ومن ثم فقدت هذه الدول أحد أهم وسائل تأثيرها التى كانت تعتمد عليها لاجتذاب المساعدات الخارجية، بل إن مطارحات قوية دارت حول جدوى مجموعة عدم الانحياز بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وعقد الزعامة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

خامساً : أن النظام الدولى الجديد لا يزال فى طور التكوين ولا يمكن التنبّؤ على وجه الدقة بطبيعته أو شكله النهائى، إلا إن هناك العديد من الظواهر يمكن من خلالها استشراف طبيعة هذا النظام وهى (١) :

(أ) إن استخدام القوة الدولية فى إدارة الأزمات الإقليمية أصبح أكثر سهولة ويسراً بعد اختفاء تحدى القوات المناوئة الأخرى لهذه القوة الدولية فى نفس الوقت الذى أصبح فيه استخدام القوة الإقليمية فى إدارة الأزمات الإقليمية أكثر صعوبة ومحفوفاً بالمخاطر الكبرى ؛ لأنها أصحبت محكومة بطريقة أكبر بقوى دولية كبرى على استعداد للتدخل فى تلك الأزمات.

(ب) من الظواهر المصاحبة لما يسمى بالنظام العالمى الجديد بروز الانقسامات والاضطرابات الداخلية فى نطاق الدولة الواحدة بشكل أكبر من الصراعات الإقليمية بين الدول وترتب على ذلك أن التدخل الخارجى فى دولة ما أصبح أمراً مقبولاً وبخاصة إذا ما

---

(١) راجع، جمال سلامة على، دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى القارة الإفريقية منذ عام ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٥ ص ١٥٨ – ١٥٩.

اقترن بالشعارات الإنسانية أو منع بطش القوى الداخلية مما أحدث تغييراً لمفهوم السيادة الداخلية.

(جـ) تغيّر مفهوم الحدود السياسية ليحل محله مفهوم الحدود الأمنية مما قد يسهم في تفكك الهياكل الجغرافية للدولة وتنطبق هذه الظاهرة على القرارات الصادرة من مجلس الأمن والقيود والضغوط الأمريكية على العراق بشأن وضع الأكراد وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر فى جلسته رقم ٢٩٨٣ بتاريخ ٥ ابريل ١٩٩١ والذى يقضى بإنشاء مناطق آمنة للأكراد ويقضى بأن الحالة فى شمال العراق بما تتضمنّه من أعمال قمع للأكراد وتدفّق للاجئين عبر الحدود يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويقضى القرار أيضاً بأن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى هذه المناطق (١).

(د) من أهم الظواهر المصاحبة لما يسمى بالنظام العالمى الجديد التغيّر الواضح فى مفهوم السلم والأمن الدوليين حيث امتدت حدود هذا المفهوم لتشمل أبعاداً جديدة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية بعدما كان قاصراً على النزاع أو الصراع العسكرى وبالتالى فإن علميات حفظ السلم والأمن قد اتسعت لتشمل عمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين ولقد تجسّدت تلك الأبعاد الجديدة التى أصبح يتضمنّها مفهوم السلم والأمن الدوليين.

سادساً : يجب على التنظيم الدولى أن يكرس نفسه بادئ ذى بدء للمبداء القاضى بأن طبيعة المجتمع الدولى تجعل حفظ السلام معتمداً على إنعاش واستحثاث التعاون الطوعى وعلى تعبئة الكبح الأخلاقى، وعلى تنوير وتوسيع أفق المصلحة الذاتية القومية، وعلى إنماء التفاهم الدولى). من ثم يتعين القول أن أى إصلاح لنظام الأمن الجماعى ينبغى أن لا ينى على أساس استحداث مزيد من وسائل القسر والارتقاء بها إلى مصاف فاعليتها فى المجتمع الداخل، وإنما إلى تعديل نظرة النظام الدولى إلى الأسباب التى تهدد السلم والأمن وتذكى حمى النزاع، ثم فى ضوء ذلك تتحدد وظيفة نظام الأمن الجماعى وهيكليته.

ولذا فإن عملية الإصلاح ينبغى أن توجه إلى النظام الدولى لا إلى نظام الأمن

---

(١) - United Nations, Security Council, Pesolution Adopted by the Security Conuncil at ITS 2983 Meeting on 5 April 1991, distr, general, s/22448 S/res/688 (1991).

الجماعى الذى تتولاه الأمم المتحدة، فالنظام الدولى كما يقول مورجنثاو (لا يحتاج إلى وسائل مبتكرة فى معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين، بقدر ما يحتاج إلى رباط مشترك ينتظم مجتمعاً مترابطاً فى ظل سلطة مشتركة ومفهوم واحد للعدل. وهو ما يثير مجدداً الأسئلة الرئيسية حول النظام الدولى ودعواه فى إصلاح الأمم المتحدة وهى : اين تتركز السلطة فى النظام الدولى ؟.

ومن هى القوى النافذة فى النظام الدولى والهيمنة عليه ؟ وأى مبدأ للعدل يجب أن يسود النظام ويوجه مؤسساتة ؟.

وما هو مفهوم الخير العام الذى يجب أن يحققه النظام ؟

أن الإجابة على هذه الأسئلة هى التى تحدد قسمات النظام وملامحة الحقيقية، وفى ضوئها ينشأ التصور الحقيقى لطبيعة النظام الدولى وبمقتضاه تبدأ عملية الإصلاح لمؤسسات النظام وفى مقدمتها الأمم المتحدة.

سابعاً : ما أثاره النظام الدولى الجديد أو ما أثير حول النظام الدولى الجديد قرن دوماً بالحديث عن الأمم المتحدة ومركزها منه ودورها فيه، وانطوى على الدعوة إلى جعل الأمم المتحدة مرجعاً لشرعية النظام وإطاراً لتنظيم العلاقات الدولية، ووسيلة لإشاعة وتطبيق قيم النظام ومبادئة، وأداة لتنفيذ قرارته ومباشرة إجراءاته، وهو ما يتطلب إصلاح المنظمة وفق مقتضيات النظام الدولى الجديد كى تكون قادرة على النهوض بهذه المسئولية.

وأيا كان الأمر فيما يتعلق باللبس الذى وقع فيه معظم الكتاب بين مفهوم النظام الدولى والمنظومة الدولية، فإنه لا خلاف على أن المنظومة الدولية قد شهدت منذ بضع سنوات ولازالت تشهد تغييرات مهمة من حيث الأطراف الأساسية المكونة لها، وأولويات سياساتها الخارجية ووسائل خيارات الأمن والتنمية، ومعايير التكتلات الدولية، وانعكاسات التطورات التقنية الحديثة عليها، ومشكلات البيئة وسواها من هموم المجتمع الدولى الجديد، وهى فى مجملها متغيرات تأثر على نحو أو آخر فى بزوغ قيم ومبادئ وقواعد دولية جديدة، قد لا تخلق نظاماً دولياً جديداً، لكنها دون شك ستدخل (جديها) فى االنظام الدولى السائد.

لما كانت الأمم المتحدة هى المنظمة الدولية القائمة ولم تلغ أو تستبدل بمنظمة جديدة كما جرت العادة مع النظم الدولية السابقة، وأنها لا تزال المنظمة الدولية القائمة على حراسة النظام والمعبرة عن شرعيته، فإنها تحتاج إلى إصلاح يجعلها تتماشى مع الطبيعة الغائية والمذهبة والهيكلية للنظام الدولى الجديد، ومن المسلم به لدى المنظرين السياسيين أنه لا يوجد اتفاق على أولويات الإصلاح بسبب عدم وحدة هموم المجتمع الدولى أو ترتيب سلم مشكلاته، كما أنه لا اتفاق على تفسير وتأويل قيم النظام ومبادئة كحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية، وديمقراطية العلاقات الدولية، فضلاً عن اللبس الذى يثيره إعمال هذه القيم والمبادئ على صعيد الممارسة.

ثامناً : كم من دعوات الإصلاح ترتكب أخطاء حينما تركز دوماً على إحكام الأجهزة المعنية بقضايا المنازعات الدولية، والنزوع نحو استحداث سلطة مركزية لنظام الأمن الجماعى وذلك لأنه ليس هناك من وسائل مبتكرة فى مجال السلم والأمن الدوليين، وإنما هنالك نهج بعضها أنسب من بعض تبعاً لواقع العلاقات الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن قضايا السلم والأمن الدوليين ستحل من قبل هيئة أو جهاز دولى مهما كان مستوى تقنيته التنظيمية وفاعليته الأدائية وفى هذا السياق فإنه إذا كانت الأمم المتحدة محتاجه إلى الإصلاح، فإن النظام الدولى أحوج منها إليه، وأى إجراءات إصلاحية هى فى الأساس تنبثق من مفاهيم وتصورات تنشأ من فلسفة النظام وتوجهاته، وليس فى أإداث تحسينات فى هيكل المنظمه الدولية وإجراءاتها فحسب.

وأخيراً فإن قيم النظام ومبادئه ووسائله عادة ما تفرض من قبل القوى النافذة فى النظام والمهيمنة عليه، وتوجهه باتجاه خدمة أيديولوجياتها ومصالحها وسياساتها الوطنية ؛ ولذا فهى تنزع نحو التسلط والانتقائية فى التعامل مع المشكلات الدولية مما يثير الريبة والشك والتمرد من قبل الأطراف المستضعفة نحو النظام بعامة، وبلاً من ذلك ينبغى أن يبنى النظام على أساس المشاركة والتعاون واستلهام قيم العدل وديمقراطية العلاقات الدولية فعلاً، حتى لا تقع المفارقة بين الإدعاء والواقع، وذلك لأن التسلط والهيمنة والانتقائية على صعيد المجتمع الدولى لا تقل سوءاً وخطراً عنها فى المجتمع الداخلى [1]، وكل دعوة لإصلاح النظم على الصعيد الداخلى ينبغى أن تجد مصداقيتها على الصعيد الدولى أيضاً.

* * *

(١) دكتور / خليل إسماعيل الحديثى، مرجع سابق ص ٥٠ وما بعدها.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع ٢٥٨٠ / ٩٧

I. S. B. N. 977 - 215 - 210 - X

هذا الكتاب

كان لابد من كتاب كهذا ، فلا تزال المكتبة العربية تفتقر إلى تزويدها بتحليل الظاهرة السياسية فى عالمنا المتغير ؛ حيث يتلمس القارئ والدارس والباحث المرتكزات والنظريات والموضوعات السائدة حول علم السياسة الذى ذاعت دراسته وقدراته التنبؤية ومستويات البحث العلمي في علم المستقبليه التى لامناص فى إن ننفعل بها .

لقد لمست خلال تجوالى فى أرجاء الوطن العربى ان مكتباتنا وجامعاتنا فى حاجة ماسة إلى دراسة موضوعية مبنية على الأفكار الأساسية لعلماء السياسة القدامى والمحدثين على السواء وهو مايظهر من التزام هذه الدراسة بالتأصيل العلمى والتوثيق فى متن الكتاب وهوامشه ، والقاء نظرة سريعة إلى فهرس الكتاب يكفى لايضاح ذلك وعموما يتعين الاشارة ان دراسة موضوعات هذا الكتاب تمثل للقراء والباحثين لهجة التخاطب فيما بينهم ، فالافكار والمعارض التي يتضمنها علم السياسة هى واقع عضوى يستأثر باهتمام المفكرين العرب من حيث ضرورة استعمال العقل بأسلوب حسن كى يكون المحور الأعظم للإنسان العربى المعاصر .

الناشر